

M. A. LIBRARY, A. M. U.



AR540

منطق الطير لابن سينا

كتاب في منطق الطيور للشيخ الرئيس

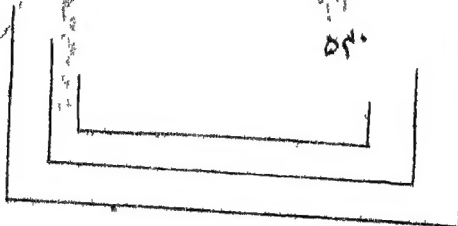
المنطق الكبير

كتاب

المنطق الكبير

كتاب في منطق الطيور للشيخ الرئيس

كتاب في منطق الطيور للشيخ الرئيس



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في هذه العجوة على من ترجع الصلوات اليه على من تقرب لديه وفروا من يدرك بالبعث فيقول لا تقدر
الاولاد والامه عو محمد حسن المكتبي بالي احسن المتوطنين بالسند بل استار المار في مبادي الدين والفرق جعل كوكب جبهتنا
الوطن في الدنيا بحسب الوضوء لم يكن ان في السور بها المنطق الجيد بدق في التاليل واليد في الزمان تقدر في السور
المعينة من شلا و بدست بجلا في هذه الاحيان بعد ان اختلست منزة وعقبت فرعا وفرصة من بعد
المشوا في السور المار الحواشي على الكتب الفقهية وشرح الاحاديث وبنز على رسائل نحو في ان حلية في
نتائج افكار عتيقة والمخالفات النظرية دقيقة وطرف من تحقيقات في المقامات مبشيش في دركها المتعقبات
من الاحلام ونشيط في طريقها بالوصول اليها المقدمات الوفاة من الافهام قد سمح بها خاطي الفاء
نسبها عن كتاب النظر القاصر محضت بها لي ونجست بها النفس في بلالي اتنا والحرية وشعبا في العلم في
سيدان السطوة وعامة المطلب في هذه المآثر في النكات والدقائق واكتناه الخفايا والشر في التفسير في
والقصور في التمام والاشيخ والذريق الفصح والتحقيق في الصريح بالبيان الملمح والوجه الصحيح في المنطق في
كلها من سلف في العقل القصير الباع والبضا من الزجاجة الكاسدة في الاتباع في عامة البصار القلوب
الغفيرة المحبسة في جيل من مسدود قلبا تجرد في النقل شيئا مما لم يجره الا بعد طرا وجرا في قوتية
وقد حاكيت في كم يكن عندي الا شرح كيزان المنطق للغير آباء في وشرح القاصي السلم وشرح الملاح في حفظ
وبالان فيض في شرح هذا الحق الثمين متوكلا على الله وهو نعم المولى ونعم المعين عاذا بالله من النسيان
على محمد بن حنا في جليل كماله ومصليا وسلماء بعدا عظمت في الدنيا والآخرة والبقاء

[illegible]

وصلاح الاقدام ووزان الاقدام وبنائها كسلا وقيامها بالاعراض المتعارضة في سببها من غير سبب
 الاختصاص في الرمز مع التعيين في هذه الايام لخصتها من التفصيل وخصتها من الايام ثم علم ان المنطق
 انما يسمى بالميزان لانه ميزان الحكماء ترون فيه بغيرت وبعثتها وبعثتها كما بعثت بالموازين بالجمعية في العلم
 والاشغال وبعثتها ومقاديرها من الوزن في الحكمي والاتصال في والاتصال في وزيارة احد با على الاخر
 بالمنطق لانه يصلح لخلق الباطني وسيدته وقيم عوحيه ويجبر كسره وقيده في المنطق الظاهري الذي هو العلم
 بالصوت والسماع في المناظره عن هو العلم والمكبرات والمناظرات والا فاليد والمالا فاليد واليد واليد
 عن طريق الحق والصواب والنور في دارو الخلق في السؤال الجواب فيجمع العلم في في المختصر مسائله
 قد اعترضوا بما يجب تحصيله على كل طالب لاني علم كان دينيا او فلسفيا انما اديقنا حقيقيا او غير حقيقيا
 او معنويا ونصروا الظاهر بالعلوم اليقينية والحقائق ومجملها وراجلها لا بد منه لرب العلم الا ان كان
 وتحصيل الجهرم والقطع في مسائله بالجمع والتفتيش عن احوال وجوده والصوره وبقسم في هذا المذهب في جمع
 شرائط الانقاذ اليقينية والتحصيل المطلوب في حدوده وبراهينه فذا في العلم اليقيني واما في العلم اليقيني في
 تحصيل مسائلها انما في بعض عن ولا كمال بل هي تغطي الظاهر والمالا يطلب فيها الايمان والقطع كما ان المنطق
 علمه او غيره في مسائلها القسرية والتعديدية لم يرد او با وصوره با وصوره بغيره في الوجود الاجتماعي العلم الحاصل
 من اجتماعها باشر الكبر في اجتهاد الاتصال في وهي الحاشية الضابطة الموحدة المسألة لها في مسائلها الحاشية
 الترسية في الوحدة ايسر من بعد كونها في مرتبة الكثرة المحضه وقلة فاعلمه في في الظاهر لاسرطاطا في
 النظر المتوسط الحكيم المتقدم على جميع الحكماء والعالم بقواعده المحترق لهما في نظر التحقير في الكثرة في الباري
 حلت اسماءه ووثائقه كبرياءه وتكلمه فانتهت لتدوينه لقصا من اوسطه ولا خسر احد انما في من اوسطه في الحكماء
 لا الفصل الباري عن غيره فان انما الشريعة اليه بالسبا وى والثبات وهي عصمة الفكرة العقلية في
 الخطايا التي تترتبها كثر من جهة الخطا والفساد في المواد الفكرية او صورها او كائنها وهذه اعظمه في
 كل فكر وان كانت عالما به في احد فان الواجب والقبول عند الفلاسفة متشبهون عن الفكر في نظر
 لاسمائه سبق الجاهل عليه في حاله الفكر مستحيل فيهم والعقل الانساني لم يرد به صورها بهذه الحصة كيف
 وفضل البشر فيهم الانبياء عليهم السلام وقد اعترتهم الامارات في اشغالهم واجتهادهم كما انهم كما بها المستطوعه
 العصور والاساليب المتواترة المعاصرة كان ينبغي للعاقل ان يدعى قواعده الميراث في الحكماء وبعثتها لهما
 لكي تحصل له الحصة مما امكن بحسب قدرته وطاقته البشرية وان كانت في عانتة افكاره لاني كلما علم هذه
 الحصة مقصوده في التعديديات والاعتقادات والمسائل التي هي الاجزاء والماديات للعلوم والاجزاء والادوات

العلم في حاشية الكتاب النسخ ما شتم وما فهم وانما تقصد الى القصور التي تحصل بتوسل هذه الحققة
 عصمت في القصد في ان يكون الكل بصحة اجزائه والتصورات اجزاء التصديقات والحققة في الانكسار
 باستجراح الشرح والاركان المتبعة في المواد والصور التصورية والتقديرية في طرق التوصل الى
 الجمل ودرج المعاني التي هي المفاسد الصورية او المساوية المذكورة في بسايت الحدود والرسوم وشروط
 العلم ومواد الترتيب في الجمل في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق
 القدر والامن في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق
 المطالب على العلم في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق
 واجب ومن لم يدر في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق
 ان شفاؤه في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق
 من شفاؤه في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق
 الذي الاقل منه فان علم القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق
 اصطلاحات كثيرة في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق
 وغير ذلك من القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق
 اي في صور وتقسيم جميع انحاء العلوم هو ما به الاكتشاف بمعنى انه منشأ وحكي عنه الاكتشاف لا انشاء فانه
 له ثم اختلاف في تعيين مصداق هذا المضموم فيمن زاعم انه حقيقة واحدة هي صفة بسيطة في الواجب يمكن
 فكثيرا ما يكثر الاختلافات في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق والتفصيل في الجمل في القصد في المنطق
 من ما لا يشاء العلم في الواجب يمكن في علم غير الذات والصفات وعينها في علمها ويراه العلم ان لا يشاء
 ومن هناك انه عين الذات في الواجب وانما في الممكن فكله بذاته عينها وبصفاها عينها علما حضوريا وبغيرها
 متوسط الصور المتعددة بمعلوماتها كما يراه القائلون بمحصل الالاشياء بانفسها في المذهب والمسايرة لها
 في المسايرة كما يراه القائلون بالاشباح والمثل ومن حاسب ان الانتفاش فيه ومن مقولة الالف
 ومن تحقيق الالف في حصول فيه ومن مقولة الاضافة ومن محقق انه عين للمعلوم فقط في علم الصفات الانضمام
 وعين العالم فقط في علم الواجب بالكمالات وعينها معاني علم كل مجزؤه بذاته وغيرهما معاني علم كل مجزؤه
 مدركه غير الواجب باسوي ذات وصفاته الموجودة لا انشاء باعتبارها فقط كما يراه المحققون من القائلين
 يكون بصورة علما وانما عين للمعلوم ذاتا وغير باعتبارها باعتبارها حقيقة التجرد والاكتشاف بل انشاء

[illegible]

والمصدق في مثل عند عدم قدر التقسيم تطبقه ومقدرة لبيان الافتقار الى المقتضى في الافتقار الى
 جزء من مقدرة العلم لكن المقتضى طرسة كلامه لبيان مقتضى من مقتضى التثنية لبيان الحاجة وترك
 المقدرة الثالثة التي هي ان النظر في الخطا فانطبق الى قانون خاصه وهو انطبق وكان احدتها
 من المقتضى والمصدق في بعض الصور الخاصة المذكورة لا بمعنى المقتضى والتصديق الحقيقي بل بمعنى الاحتياج
 العلم وكلها ان يكون حاصلها لا نظر وسبب معتبر في كمال العلم الاحساس بالشيء بالحرارة كمال العلم العقلي
 بحقيقة ما كان من مقتضى الكيف واما فصل بينه وبين الاحساس بالمعنى بالقوة وغير ذلك فانه نظري وكامل
 بان الشئ شحرة والى حركته الحاصل باسناد من شرا تها او امرها واما العلم العقلي الحاصل من هذه العلم
 من بلقاء رب نوعها او صورته المقتضى بها الاثبات في الحقيقة والاشراق في الحقيقة العلم من حيث
 حصوله بالبرهان العلمي نظري وكذا اننا الشئ موجوده بدوي حكايا الحكم فيها برهان في العلم وبيان
 باعها شواهد في نظري على حسب اختلاف الطبائع والادب في الحيز والذكا والبلادة والبلدان
 الحكم فيها بالاستدلال بوجود الشمس التي هي شعاع الشمس على الارض والحرارة والاشجار وكذا ان يقال
 الحكايات الشمس موجودة كانت الشمس موجودة لكن الشمس موجودة فالشمس موجودة او يقال العلم من حيث
 موجودة لكن الشمس موجودة لكن الشمس موجودة فالشمس موجودة وكذا حال حكم وجود النار البرودة والبرودة
 الموجود ان حراتها من خارج كما لا يخفى او ان يكون حصوله بغير فكر فهو نظري كقولنا العالم حادث سببه
 التصديقات والقصور النفس انما هو مجرد عن المادة متعلق بالبدن بالتدبير والتصرف والصور الانسان
 بالحيوان ان يطق في التصورات والتجربة والبدان والظواهر مختلفان باختلاف العقول والاشياء والتصرفات
 الاوصاف والاشياء والمحمودية باختلاف تعلقها بالعلوم من العلمي والاني والاعمال والاشياء العقلية والاشياء
 والنزاع بالاعتقاد المصدرة او المفردات المصدرة كما عرفت تباينها في شأنها فتدبر حتى التدبر فان الحال انما
 بهما من حال التصديق وقلة المعرفة وتصميم العلم على الاختصاص المستند الى العلم حسب ان القول من الاشياء والاطلاق
 والاسباب من العلم ثم بانه من المقتضى مع الفهم المقدرة التي ذكرناها تمهيداً لبيان الفارقة التي انطبق في
 الافتقار وبهنا مقتضى اخر تركت ظهورها وهي ان الحاجة الى الشئ عبارة عن طلبه كونه متداوماً ووجدان
 يكون مفيداً لنا او ضرورياً واجبا وان السلام من الخطا في الاعتقادات والاعمال الفكرية المتجسدة
 او المعادية واجبة في الاكبر مستترة مطلوبة بالاحتياج في البعض فتكون الحاجة الى السلامة من الخطا
 وهي كما تسمى وتنفذ بمراد الاصول الميزانية لانها قواعد كلية وحصولها بطريق بسيط ليس بالاشياء
 عن الوصول الى المطلوب الحقيقي والتمسك ببيتان في الوصول اليه كذا هي منسوبة على شرح الامور الثلاثة المذكورة

المحيية والقوة هو الدلالة لا العلم والافتقار منه للفعل فلا يجوز تفسير الدلالة بالعلم والافتقار من اللفظ
 لان التباين من الضميمة وهي الموضوع لها حقيقة في الالفاظ والقوة بمعنى مجازي كما تقر في الاصول
 والبيان ولان الدلالة في الحقيقة صفة للدال والعدم صفة للسامع والافتقار لم يسمع وان كان كونه امرا
 مستحيما يجوز ان يجعل لصفة السامع او المسمع على العجز كما يجعل لوجه والربط صفة الجواب التي هي وصفا
 موضوعه وليست عينه بالمرتبة بالانقضاء كما يعبر عن مرتبة كونه صفة الماهر اض بالعرض فمن هنا ظهر ان
 الدلالة ليست مشتملة على المسموع والسامع لانه لا يفتقر السامع الى تحقيق المفسر في اذا اعتبر في هذا
 المصطلح والقوة في الدال لم يعبء به والسامع فليس له صفة اصطلاحا بالذات ولا بالعرض الا بعد
 عرض الضميمة للدلالة زائدة على خطتها التي هي فعلية القوة كسب الصول والمادة الاولى ثم علم ان
 قولنا ولا لفظ زائد على ذاته ليس دلالة ولا مفرد في القول ولا الصورة العقلية المفردة
 بل هذا المصطلح مفهوم مستقل بالمفردة في نفسه يعبر عن حكمية مخصوصة ليست واقعية هي دلالة لفظ زائد على
 ذاته لان في المفهوم التعبري حكمي ويعبر عن صورة مفهوم ذهني مستحي هي دلالة لفظ على ذاته وفيه اوصاف
 الذهنية حكمية هي عن حقيقة واقعية هي دلالة عليه كما ان قولنا ان نسبة القيام الى زيد واقعة ومستقلة عن نسبة
 غير مستقلة في زيد قائم فلما كانت نسبة المعب عنها حكما غير موصوفة واقعية بين زيد وقيا سفي مرتبة حكمي عن فان
 قلنا عرفت الدلالة بالكون الرباطي والكون الرباطي اى مصدر كان الناقصة بمعنى نسبة غير مستقلة فلا يكون
 محكوما به وهذا قد وقع قبل البدء بقوله الدلالة وايضا حمل التعريف على المعروف معتبرا والحوصل منها ما هو
 قوله الاول بالنظر الى ان كونه خبرا تابعا ويل ما يدل عليه العبارة اعني ان خبره قولنا ما يدل عليه هذه العبارة
 والاشارة اليه به هو قول المص في التعريف وثانيا بالنظر الى ان كونه خبرا متعلقا بالى اذ استقلال
 به كونه خبرا بالى اذ الاجمالى كما هو شأنه المحل والقضاء بالواقعة اخبارا للمبتدأ او اوصافا للموصوفات
 اوصافا لذوى حال وغير ذلك فانها تقع اخبارا او اوصافا او حالات بعد تعلق اللى بالاجمالى سواء اقام
 تعلما ان التعلل على غير مستقل غير مستقل فلا تصف هذه الاوصاف فان قيل كونها متعلقة بالى اذ استقلال
 وصار به استقلال المصطلح ان يقع خبرا عن الدلالة ويجعل عليها الان الدلالة مستقلة غير مستقلة كيف يجعل الجواب
 المستقلة مستقلة ويقال ان هذا نسبة مستقلة قلنا اول الدلالة ايضا في هذه الملاحظة نسبة مستقلة كونه محكوما
 عليه ما هو في الخبر بالى اذ استقلال المصطلح والحوصل متعلقان في الاستقلال وثانيا ان وقت حمل
 الحكمية والاستناد والحكم فيه وقت الوقوع والحكم عند فيجوز ان يكون شي مستقلا في وقت الحكم والحكم فيه
 غير مستقلا في وقت وقوعه في الزمان كما ان الدلالة ايضا غير مستقلة ان معناها وان كان في هذا العلم

مستقلة كونه محكوما على مقتضى الية بالذات معلوما بالذات او بالعرض لكن الحكم بعدم استقلاله باعتبار الملاحظة الاخرى
 غير هذه الملاحظة وهو الالتفات بالعرض في علم كونه معلوما كونه وقت الحكم غير وقت وقته وقت ملاحظة
 غير وقت ملاحظة وقته مستقلة بالذات وتحتويها باعتبار هذه الملاحظة التي تلتفت بها وقت هذا الحكم
 وعدم استقلالها باعتبار ملاحظة متعلق بحقيقة متعلقة بتدقيقها لا بالوصف العنواني التبعي الذي لها وعلى هذا
 لا مردان بالدلالة انما استقلالها باعتبار هذا الوصف العنواني الذي عبر عنها بالاعتبار حقيقة متعلقة بالاستقلال
 والمحكم عليه هي حقيقة هذا الوصف التبعي عنها فلا يكون المحمول المستقل مطابقة لموضوعه والمحقق
 ولا حاجة الى التجارب ان التحقيق في الحكم عند التحقيق في علمه نفس الطبيعية وهو مفهوم الوصف العنواني لا على
 الافراد وعلى الحقيقة المعبر عنها فالمحكم عليه هو الوصف التبعي لا حقيقة المعبر عنها اولى الخواص
 بان هذا الوصف العنواني التبعي لما جعل مرادف للملاحظة تلك الحقيقة المعبر عنها كانت تلك الحقيقة بعينها
 مستقلة لان المزمع بالذات والمزاد بالعرض والمنتزعة اليها بالذات والاكمل ان
 يكون غير مستقل واللازم ان يكون شي واحد يلتصقا اليه بالذات وبالعرض في ملاحظة واحد وقد واحد
 ولتصور واحد وهو محال ثم اعلم ان للدلالة والادلول وسببا ينشأ عنها الدلالة وباعتبار كل من هذه
 الدلالة تنقسم الدلالة الى اقسام لكن باعتبار المدلول لا القيسمون الدلالة المطلقة الى اقسام من انما يقين
 الدلالة الوصفية باعتبارها الى مطابقة وتضمن والزام على ايسر انشاء او تدمير في ترتيب الدلالة انما
 يكون سببا بعد الدلالة ان ذلك سبب مثلا الوضع انما يمشي صفة اللفظ مثلا كالموضوعية ثم يترتب عليها
 الدلالة فترتيب الدلالة على الموضوعية ترتيب ذاتي وكذا ترتيب صفة الموضوعية على فعل الوضع كما ان
 ترتيب الوجود على المحل ترتيب ذاتي وكذا ترتيب لوازم الوجود على الوجود وذلك بناء على التقدير على
 سابقا ان الدلالة ليست متوقفة على فعلية العنصر والافعال بل هي عبارة عن مجرد صلح الدلال لان
 يقوم منها المدلول بسبب من لا سببا ينشأ فيه صفة صلح به الدلالة على المدلول فتقسم الدلالة الى اقسام
 الدلال وهي ان لا يكون للدلال فيها لفظا في غير لفظية سلبية الى اللفظ لان سبب اللفظ الدلال
 المركب مع تركيب لا ينسب اليها سببية في اللفظية على اللفظية مع ان الوجود في اللفظ لا يصلح في اللفظية
 هو الوجود وهو مفهوم فيها على الوجود وانما تلك الحوادث وانما باعتبارها نفس اما سببية المركبة عن الوجود
 كما في الحوادث والقدر جميع الدلال في اللفظ اكثر من اللفظ لان اللفظ نزع خاص من انسوت
 الذي هو مركبة خاصة من المركبات التي هي نزع خاص من مقولة التي يتصل بها غير ذاتي ما ينسج
 مقولة المستقلات الاخرى والحركات الاخرى والاصوات الاخرى يكون من غير اللفظية كونه الاول

من لا يلائق على صانعها فاعلم وتوسط انه لا يكون كل الابلوس في اللفظ ايضا لا يكون كل الابلوس كما
 في الالفاظ الدالة باعتبار الطبع او العقل كما في المعانيات كخوخ و وثير او يكون الدال فيها اللفظ
 فهي اللفظ في اللفظ اما حروف واحد كمن اما حروف عكس او حروف استعظام كحروف الجر والحرف حروف
 او مركب كمن حروفه او حروفه في التركيب كمن حروفه في التركيب كمن حروفه في التركيب كمن حروفه في التركيب
 لهذه الكثرة المختصة في الخارج والاعيان او بالوقوف وحده وضمه في مجموع كل هذه الاعيان او بالوقوف
 الطبع في مجموعية عند وقت حدوث المدلول او مجرد انشراح العقل وفرضه كما في دهره في
 الخارج لا يتصور الا مرتبة الكثرة المختصة بالنظر الى الواقع مع قطع النظر عن اعتبار العقل ومرتبة التركيب
 بعد بلا عطف اعتبار العقل في مرتبة الكثرة المختصة لهذه الكثرة والعرفه وان كان حروفه في الخارج
 انتم اعيان في الخارج بل بحسب الخارج كحروفه في الشوقية للسيا والمرتبة الاجمال للمعاني في هذه الكثرة
 فلما يتصور في الخارج كما في اجزائها في الخارج كما في اجزائها في الخارج كما في اجزائها في الخارج كما في اجزائها في الخارج
 التخصيص في خصوص السمع للفظ واحد وفي العقل في لفظ واحد على عموم واطلاق عن خصوص السمع
 الشخص من حيث الحمل والوقت لكن مع ملاحظة خصوص الاجزاء والاركان في التركيب التي ترتبط بالاول
 مثل لفظ زيد لكن لا مطلقا بل مع سمي معين في هذا المكان بسماك والثاني لفظ مطلقا عن هذه الخصيصة
 والتخصيص سمي لكن مع استحفاظها بواجبها التي هي الزمان والياء والدال وتكريرها وترتيبها بعرفه ومن
 الاجتماع مع تقدم الزمان على الياء وتقدمه على الدال فانحرف كيفية عارضه للصوت من حيث اجتماع
 على الخرج من كيميائيات الغير القادرة بالعرض لمرورها للصوت الذي هو ايضا كيفية غير قارة
 بالعرض لمرورها لمرورها التي هي غير قارة بالذات او بواسطة الزمان على احتمالات القول في سمي كيميائيات
 المختصة بالكميات فان قلت انكم قد رتبتم ان الدال لا يلائق قبل الاستتمال لتحقيقه واللفظ قبل التملكه معدوم
 لان وجوده انما هو باللفظ ولا يلائق قبل تحقيقه فكيف يحقق قبل تحقق الدال فانما الاستتمال
 في الالفاظ هو بلفظها في مجازي ومجاورتها معايرها عند الاستتمال لا يستلزم عدم التلفظ
 مطلقا لعدم استلزام عدم اللفظ في اللفظ لفظا لفظا قبل الاستتمال وقت اللفظ لفظا لفظا
 مستحياه لا لا روتهم سمي عكسا ان الوجود الزماني او الخيالي لللفظ قبل التلفظ ايضا كانت وجوده لا لانه
 التي هي المستحياه لا لا وجودها ايضا في الخارج وعرضها انتم اعني كلا وجوب لوجودها في الخارج
 كغيره وان الاضافات انتم اعني بحسب الاعيان يستلزم وجود الموصوف في الاعيان الا ان يضاف
 كونها ايضا انتم اعني بحسب الاعيان بل انتم سمي ان يكون في الخارج في وقت ان اللفظ

غير قادر على الوجود في الخارج لانه يتعدم جزؤه الاول عند وجود الثاني والثاني عند الثالث وهكذا
فأما وقت فرضه وان فرضنا لا يوجد جميع اجزائه لا تتناع الاجتماع فيها ووجود الجميع لا يمكن من
وجود وجود جميع اجزائه لانه يتوقف عليها وجوده وبالحكم لا يوجد جميعا في اول ان الاعدام الاجزاء
والاخر ولا في الاثبات المتوسطة كالاقدام الاول والاخر ولا في الاخر لا اعدام الاول ولا وسطا فلما اول ان
العدم بل المحقق عند التحقيق ان الاعدام لا حصة الزمانية ليست اعدادا حقيقية بل اعدام اللاحق فليدبر زمانية
بما وعلى ما ثبت من وجود الغير المعبر عنه بغير نفس الامر وفاق الواقع الذي يسبق كل موجود من الوجودات
والاثباتات الدهرية والتغيرات الزمانية كالاحول والنفس القديمة ولا فلاك والازمنة والحركات
والحوادث الزمانية وعلى هذا فلا اعدام السابقة على الوجود اذا كان الحادث متحققا في جزء من اجزاء
الزمان ايضا عندي بآيات زمانية والعدم الحقيقي انما هو بالارتفاع والبطان عن صفته الواقع فلما يكون
العدم باثباتا ليعين كل جزء من اجزائه وان كان في السرديات الشاهد المتأخر على الزمان والتغير
وبالحكم على هذا التحقيق لا يكون الزمانيات الغير القارة محدودة وقت وجودها ولا في الاجزاء
السابقة لتعدم عن الواقع بل عن وقت وجوده والضرر به لوجوده وقت وجوده والضرر به لوجوده
او وجوده في ان واحد وثانيا لو سلم ان الاعدام اللاحقة عظام حقيقية فيكون وجودها لا صور الغير
القارة على وجود عدم القارة على خط التعاقب لاعلى وحق الاجتماع كما هو راي اكثر المتكلمين فيكون
وجود السبق التي هي الدلالة على وجودها لا في من اللفظ وتحقيق تلك النسبة في آن وجوده ويجعل احد
طرفها هو نفس ذلك الاخر الاجزاء السابقة لكن بكونه متقدم فلا يما هو ظاهر ان الموضوع هو اللفظ
بجميعه لاجزائه الاخر وكذا الدال هو نفسه بجميع اجزائه الاخر المشروط بسبق الباقي عليه اعلم
ان لا يتحقق التكرير في الدال صلا الا ان يقال الوجود التعاقبي الغير القار للوجود كان في تحقيق السبق
وثالث ان اللفظ وان كان وجوده لا على سبيل القارة في العين لكنه قارة الوجود الحيالي والذهني
وليس في ليست في العين حتى يجب وجود طرفها فيها انما وجودها في العين واللفظ ايضا موجود في
هذا هو ما قلنا في العلوية والاياد عليها وبقية طرفها فتدبر في تفسير الدلالة باعتبارها تقسيم الدال الى
اللفظ وغيره والتقسيم باعتبارها تقديرا لا يقوله وهي الاحكام متحققة بحسب جمل الجاهل
وتفسير الواقع الدال بانها الدال على حيث ان السبيل حسن وتعلم حكمه وصفتة لفظية كدلالة زيد على ذاته وانما
الالفاظ الموصوفة من الاسماء والاحوال والحوادث وغير لفظية كدلالة القدس على الالفاظ والعقود
والاعمال والاشياء والصفات والخصب على معانيها وتسميتها بتصوير زيد بصورة وهذا من المطلب في الوجود

او السلطان وغير ذلك من الاصطلاحات التي للفظية بين العرف العام والخاص خاصة وعرضي ان
 دلالة المعنى على الشيء ايضا من هذا القبيل ان لم يكن هذا الجوز في كلامهم والتصديق المقصود للبحث
 عنه وذلك كدلالة القياس على النتيجة والحمد لله المجدود الملائم المبين على كل من وجهه وكل معنى من وجهه
 على المدلولات الالزامية الى غير ذلك من كثير من الدلالات وهذا بحسب نظائر النظر والنظر الرابع
 بان جميعها دلالات للمعنى دلالة اللفظ على المعنى ودلالة المعنى على اللفظ فالاولى اللفظية وصغيرة والثانية عقلية
 غير لفظية واما دلالة اللفظ القياس مثلا على النتيجة فهي ليست بالذات بل بالواسطة اي بواسطة معناه فهي
 واطنة في الدلالة اللفظية الوضعية الالزامية وان كانت بحسب اختلافها والطبع والاشارة الدال عند وجه
 المدلول فطبيعية لفظية كدلالة الح على معنى الصدر او غير لفظية كدلالة حمرة القارورة على غلبة الدم
 وباربها على غلبة الصفرة او صفرة اللون على اكل بخر على الوجع اذا كانا سبقتي المحرور والذوال
 والافطرية غلبة الصفراء او الدم من خلاط مزاج الى غير ذلك من الآثار والعلامات والطبيعية متبعية
 قد تكون لفظية وقد تكون بدويية بغير عنها الطبيعية فمنه والآن بحسب وضع الواضع واقصد ان
 الطبع بل بغير وعلم العقل بوجود المدلول عند وجود الدال نظر الى تحقق علاقتها بشيئين هما بان يكونا
 معلولين لمعنى او احدهما معلول لآخر فلفظية لفظية كدلالة كل لفظ على لفظه ودلالة اللفظ على المعنى
 جرح القلب للفتنة فهو باللفظ ودلالة عليه عقلية كما يشهد بالادب والبرهان كما قيل من جراحات الحجاب
 اما الالزامية ولا يتأخر ما جرح اللسان ودلالة على عقابيه وكذا دلالة على الفرج والسرور والحيات
 كما في الشعر بات فانما تقبض النفس متبسطا وكذا دلالة الحروف على صفاتها من الاستحالة والاسباب
 والاكتمال والشد والرخا والجم والصر والاصحاحات وعدم الاصحاحات الى غير ذلك مما استوفيت
 موضعها فانه من انما الحروف كدلالة الضم على الاستحالة والاطباق وغير لفظية كدلالة الهمزة
 على التثنية وشعاع الشمس على النهار والسماء على المطر والتاريخ على الحرارة والنفاس شعاع الشمس على الحرارة
 ثم اعلم ان من شأنها ما حدث الاول ان الدلالة على معنى دلالة تصور بان يكون تصور الدال هو
 مقصودا لتصور المدلول لا وجوده الى وجوده كدلالة الهمزة على البصر كما يقال دلالة الالسان
 الحيوان على الناطق ودلالة الالفاظ المفردة والركبة ان قصده وان كان من هذا القبيل وبما جرح
 الدلالة اللفظية الوضعية وكذا غير اللفظية الوضعية ودلالة تصديقية بان يكون التصديق بوجود الدال
 موصولا مقصوبا الى التصديق بوجود المدلول كدلالة وجود دسرة النقص على وجود الحصى فان التصديق
 بوجوده يادى على التصديق بوجوده والالالات الطبيعية اللفظية وغير اللفظية وكذا العقلية بشيئين

من هذا القليل وهذه الدلالة تنقسم الى قسمين كلالة فذلك الدلالة وجودها على وجه المظهر على وجه المظهر فلهذا
دلالته اكثر علاماته الطبيعية والكار على حالها فان اكثرها فذلك الدلالة بوجودها على وجه المظهر
ولذلك الدلالة على العلوم الطبيعية وكذلك فذلك الدلالة على النور واللفظ على اللفظ وانما اكثر
الدلالات العقلية بقسميهما من هذا القليل فذلك يكون دلالته واحدة تصويرية وقصد ليقينه معاً
باعتبار التصور ولا يتصور ولا يتصور ولا يتصور على اللفظ على اللفظ ودلالة النور ودلالة اللفظ
على الشيء وقد يكون دلالته تصويرية بدون قصد ليقينه كذلك يكون دلالته في قولنا زيد معدوم
وزيد موجود في كل دلالته وتصنيفه لا ولا تها معدوم وكذلك الدلالة على وجه الصدر اذا صدر
عن الصريح نقلاً او غير ذلك وقد تكون قصد ليقينه بدون التصور فذلك الدلالة القياسية على الشيء وما
دلالة اللفظ القصدية على مفهوم الحكماء وكذلك على ثبوت الحكمي عنه وكذلك الدلالة مفهوم الحكماء على
ثبوت الحكمي عنه فذلك الدلالة تصويرية الى ان يكون كافي بغير دلالته الاخبار الصادقة بل احاطة النور على
على صدق الحكماء فذلك الدلالة على الدلالة قصد ليقينه وكذلك الدلالة الاخبار الصادقة المقترن بها كذا
لدلالة والدلالة قصد ليقينه والخبر غير الاخبار وانما لان الدلالة حقيقة واحدة ومفهوم واحد فذلك
كانت له مناسل وعلى سبب ثلثه لا يستلزم بعد والحل المستقلة للحلول واحد ومن ثلثه
من ثلثه واحدة الوجود وفي الموجودات كلها الواجب الكمالات لا بد من منشأ مشترك لمفهوم
واحد اشراجي والتجارب ان المحال تعدو الحل المستقلة للحلول واحد ونقصي للمحاول واحد ونقصي
وحدة واحدة مبهمة فان علميتها علمية كثيرة مضافه الى كثرة موارده وتحقق الحلول النور على مفرادة
واقسامه واصنافه فعليه كل منها علمية فخاصة للمبهمة للمحاول بالنفس مبهمة
المبهمة من حيث هي او من حيث الاطلاق كما ان الحرارة مبهمة واحدة لها علمية مشتركة كما ان
والشمس والحرارة لكن علميتها مضافه الى افرادها الخاصة الصادرة عن علمية خاصة منها كما ان النار
قد يكون منشأ نفس تقضا واذي الازم والمزوم والملازمة كما في الواجبين والمختصين في ذلك
علمية المزوم والملازم وقد يكون علمية الازم والمزوم وقد يكون علمية الشيء ثلثه وانما لثلاث
التي لا يمكن بين ناره الاستقام استقامت ليس ثلثها حقيقة او ثلثها لثلاث اعتباري باعتبارها ثلاثاً
الحشيات والاعتبارات الا في اللفظية وغير اللفظية فانها متباينة لان الذات فقد تجتمع الاقسام
الثلثية للفظية في مادة واحدة كالتصديق وحده المردول كما ان التقصير الطبع ان يصير لفظ الوجود على
بلاضتها رتبة وجه المظهر والدلالة على معنى الوجود من حيث انه وضع باثر لفظية ومفعية

ومن حيث ان يقيضه الطبع ضرورة عند عرض هذا الوجه العقلي لم يتبين من حيث انها دلالة الاشياء
 الموثورة ان هذا الوجه غير محيد في هذا السلك العقلي عقلية وانما عند المدلول كما اذا انقضت عن هذا الوجه
 بقوله السالك فالدلالة الوضعية في غير ذلك بل الدلالة الباقية على الوجه وقد يتبين ان هذا
 التسمية غير العقلية كما اذا كانت تخص بجهة في الارض فنقش بها فيها عند تراستهم كما هو مقتضى العقل
 والفن انما نقش فيها النقوش حروف الدلالة لهذه النقوش المحصورة للدلالة من حيث انها
 للدلالة ولست على معناها بان كان بواسطة دلالتها على انقلها دلالة غير عقلية وضعية ومن حيث انه
 يقيضه الطبع فنقشها عند عرض الدلالة لم يتبين من حيث انها دلالة الاشياء على الوجه والدلالة
 عقلية غير العقلية هذه الدلالة الدلت على مدلول واحد حسب نظامها وعند التدقيق ان ليس مدلول
 جميعها واحدا بل مدلول الوضعية يطلق الدلالة اسى الدلالة الكلية الغير اشخصية ومدلول الباقية
 الدلالة الجزئية المتشعبة الصادرة من انما نقش في ذلك الوقت والدلالة المدلول عند الحكم
 ايضا كما اذا نقش عند المدلالة في الارض نظاما موصوفا آخر غير الدلالة وقد يتبين ان هذا في
 مادة واحدة واما عند المدلول كما اذا انقلط زيد بلفظ زيد فالدلالة على ذاته من حيث انه مدلول
 وضعية ومن حيث انه يدل على اللفظ الذي هو منه فان دلالة عقلية وعند التدقيق ان هذا ايضا
 يتعد المدلول لان مدلول العقلية منها لم يطلق اللفظ في تلك النظر عن خصوصية مدلول
 الوضعية خصوصيات زيد في المدلولين انما هو ذاتي واتحاد معنى اعتباري لان السلك في الدلالة
 من حيث انه يدل على ذاتية مدلوله وانما هو ذاتي واتحاد معنى اعتباري
 اعتباري وكما اذا نقش زيد في كتابه نقش لفظ زيد فالدلالة على ذاته بواسطة دلالة على لفظ زيد
 الدلالة على ذاته من حيث الوجه وضعية غير العقلية ومن حيث دلالة المنقوش على انما نقش عقلية
 غير عقلية ووحدة المدلول هنا ايضا حسب نظامها عند التدقيق واتضح كما هو واضح عند
 المدلول حسب نظامها ايضا كما اذا نقش غير نقش زيد في النقوش الموجودة في المدلول العقلية
 بقسمها او عقلية بغيرها انما هو اعتباري حسب نظامها اعتبارات واحشيات ولا يتم حسبها لوجوده
 اكثر من واحد واتضح ان اوله والاربع انهم ليسوا بالشيء نفسه بل هي نفس المدلول العقلية
 الغير العقلية وزعم الاشياء التي اوردوها اليها من انقسام العقلية الغير العقلية بناء على ان الدلالة
 الدلالة على الاشياء لا تخل في هذا المسألة من جميعها كما دللنا في خصوص النفي بالدلالة ان الغير العقلية بناء على
 ذلك تخص من ان تخصص لان الدلالة العقلية الطبيعية ايضا تشمل غير العقلية ونحوها ما في هذا السلك

الواحد فليس مقصودا ولا متلفظا بل لشدة الالتصاق والتعصب وتلاصقا ومنه تعصب السلطه وتسلطه والان الاعتراف
 والا استحصال هذه الدلالة اسملا واهونا على الممارسة والمقرن والاعتناء والابتناء والابتناء والابتناء واخذوا
 وكذا تسمى مقطوع الدين خطي في غير معاني في خطورة قوله باللسان والاخر من معناه في كتابه
 بالكتابة بل بالاشارة ولما جرى العادة في طرق التسليم والتعظيم والافتاداة والاهمية والمملكة والنبوة
 الدينية والمعالم الدينية بالالفاظ وحكم آدم الاسم فكلها واخذوا منها رده واحفاده واولاده ولم
 يلتفت الى ان الكثرة فيها اتيحت اليها وانظر اليها للبعد وغيره وانما للمفوضات على عمد من وجهه
 العصور وكروا القروا وتعمل السمر منه انه نظر الى كثرة كفيات ما رفته الحركة الصوتية الصادرة
 اللسان وما يحد صوره وكثرة ما يشاء على الاعتناء على الخارج من الحروف وصفاتها بخلاف ما رحت
 الجوانح فانه ليست لها كثرة ما تفرع وينشأ منها مثل فروع هذه الحركة الصوتية فتمت تلك الفروع
 التي هي الحروف المتكثرة اما بالخارج او بالصفات او كليهما بحسب الازداد والتركيب لتأثيره او التلاشي
 او المراجعة او التماسية او السمية او السباعية الى غير ذلك باختلاف التقاليد والشرائط وادوة حدة
 بالاربعاء في كثرة كثيرة في التلاشي في التماسية او السمية او السباعية الى غير ذلك باختلاف التقاليد والشرائط وادوة حدة
 جميع المعاني المتكونة في الضوابط والخواطر المتكونة في الازداد والتركيب لتأثيره او التلاشي
 ترجمان القلب وحقيقة عليه مدار الامور والوقوع والايان والكفر بالجملة جميع ما في الدنيا وفيها من
 الشريعة والمعاملات المتكثرة الدينية ولذا ورد في الحديث قول سائر الجوارح عن طريق اللسان الاصباح
 باحواجها باحواجهم وبقوا متباينة فلما عرفت ان المعنى في الدلالة اللفظية الوصفية عند كل
 العلوم والعرف تفرق في المقام ثمانية اقسام فقال والوصفية اللفظية ان كانت تلك الدلالة الحقيقية
 او الوصفية والدلالة من اللفظ على تمام معنى هو الموضوع له تلك اللفظية لفظية لا لفظية في هذه الدلالة
 اللفظية والمنشأ على حسب ما كان الموضوع لفظية من مقابله مجموع اللفظ بالان مجموع المعنى والتركيب التام في تمام
 الموضوع لانه لا يكون ثلثي الموضوع لخرجا عنه بحسب هذا الوضع على سبيل عموم الخيال لا معنى اللفظية او
 او مجموع سواء لم يكن الموضوع له جزوا فلا يكون ثلثي من خارجا عنه باقتضاء الموضوع فان السالبة تصدق بانها
 الموضوع او كان لكن لم يكن قاربا على تمام هذا التام بل والظاهرة وانما قد ناقولون بحسب هذا الوضع ليدخل اللفظ
 اللفظ المشترك على احد خدي فان من الموضوع له ما هو خارج عنه ايضا لكنه ليس وضوحا بحسب تمام الوضع
 الذي به الدلالة والطلاق تمام الموضوع على الموضوع له كسبيلها في طلاق تمام المشترك على ما في
 السبيل كالحسب المشرود او العالي في غير ذلك التام عن افتقار الواحد كما يميز لفظا مجموع عن اقتضائها

في قولك سيج من دخل في الحصن لانك اذا دخلته واحد ويخرج واحد كل من الوحدة الفردية في قولك كل من
دخله لانك اذا دخله عشرة ويخرج الاول على الاولية الحقيقية في ذلك القول بل يراعى الاولانية المضافة
وبالجملة تجزئة معنى عن معنى باني باب واسع مفروق عنه في الفرد وهو كقول الفقه والاعمال والميلان
وعيسى ذلك وعلى هذا علمه ان هذا القول لا يصدق على الدلالة المطابقة على المعنى السبيل
كما في لفظ المد والعقل والشفقة مما لا تركيب في معانيها ثم اعلم ان هذا التقسيم كما يجري في الدلالة الظنية
الوضعية كغيره في الوضعية الغير اللفظية كالقول في الحقوق وغيره بان الدلالة على تمام الموضوع
كالدلالة في قولك زيد على لفظه مطابقة وعلى غير ذلك لا ينقش في مجموع على جزء لفظه كان يكون المعنى في لفظه
القصص على لازمة اللفظية كونه لائيا او اجوف وفي ذلك الترام كعدم تقسيمه باليد لعدم تحقق القول
بغير اللفظية ثم المطابقة على ان لا نهائيا ان يكون في اللفظ المفردة او المركبة والتي في المفردة ما
ان يكون بالوضع الشخصي او الواسع والتي بالوضع الشخصي اما على المعنى الكلي او على المعنى الجزئي والتي
على المعنى الجزئي اما على معنى كل مرة للملاحظة ذلك الجزئي او الجزئيات الكثيرة المحدودة او غير
المحدودة او لا تحلل هذا الجمل المستعمل في صورة الجزئيات الغير المحدودة والتي بالوضع
الواسع اما على الحقيقة او على المعنى المجازي والتي في اللفظ الملاحظة المركبة لا تكون الا بالوضع الجزئي
لكنها تكون على ان يكون على معنى الحقيقة وعلى المعنى المجازي فالتى على المعنى الكلي كدلالة الانسان
على مداه الكلي الاجمالي والتي على المعنى الجزئي بعد ان يوضع كسبيل معنى كل مرة للملاحظة ذلك
الجزئي كلفظ الله فان له ذات الوجود مستقيمة للكمالات او المعبود بالحق معنى كل مفرد في
ذات واحدة شخصية ومن هذا اللفظ بعد ملاحظة الملاحظة ذلك الجزئي لذلك الجزئي والافادات
الشخصية الواجبة الوجود من لفظه بعد ملاحظة الملاحظة كونهما محسوسة كما ان العقل الاول عند الحكماء
وكذا القول بالواقعية ومنها الموصوف القدسي لها اسماء وصفات لذواتها الشخصية بعد ملاحظةها بامر
كل بطريق علميا دون غيرها والتي على الجزئيات المحدودة بعد ملاحظةها بامر كل كدلالة لفظها الشيا
او المتجزة على الكليات الجمعية او على الحقيقة فان السبارة موضوعة لها بعد ملاحظةها بامر كل هو اسير
السراج او المتجزة موضوعة لها بعد ملاحظةها بامر كل هو متجزى في الاقامة والاستقامة والرجوع والتي على
الجزئيات الغير المحدودة بعد ملاحظةها بامر كل كدلالة اسماء الاشارات والاعمال والروايات
او التي اتمها على الجزئيات التي لا تتم ولا تخص بعد ان وصفت لها بطولها بامر كل كلفه في المفرد والمذكر
او في الجمع والجمع والجمعين غير المتقيد في ذاته بغيره وصنعها للامر الكلي مع اشتراط ان

لا يظن بعينها بل ان الفاظ كثيرة كما ولا تمنها هي وتغير وتستخرج تلك الكثرة امر اكملها عناطها بل انما
 افرادها او جزئها فيضيق تلك الكثرة في اسطحة تصور تلك الامر الكلي وجعله ردة للملاحظة تلك الكثرة
 بازاء ذلك المعنى والمفهوم الكلي الذي عينه ولا من بين المفردات فالتميز بينهما في جانب الموضوع
 لا في جانب الموضوع له فان العموم انما ينفي به الشمول والتماثل للكثرة لا لشيء يكون المفهوم كليا
 حده ككسب شكل وضع الفاعل لذات قام به الفعل فان الواضع تصور اولاه مفهوما من قام به الفعل
 واراد ان يضيغ بازاءه لفظا لكن اللفظا معيننا بعينه بل الفاظ كثيرة لا تتجسد على علم بهيتها الصيفية
 فيها يبينها ام كل يحمل مرارة للملاحظة ولا لتصورها وتقرنها بتلك الهيئة الصيفية المشتركة في جميعها
 المتصورة في ضمن الفاعل باداة مخصوصة قطع النظر عن خصوصها فوضع كل لفظ هو على وزن فاعل احد
 الملاحظة بهذه العنوان الكلي لا يحمل مرارة له بازاء ذات قام به الفعل فالوضع الدال حقيقة بالتحقيق
 هو تلك الهيئة الصيفية التي هي عبارة عن مجموع لمقتضى المادة الى الحروف والزوائد بخصوصها والهيئة
 الحاصلة من الحركات والسكنات مع ملاحظة واحدة والترتيب في الحركات والسكنات والزوائد والاعراض
 لكن الموضوع الدال ليس محروفا هذه الهيئة الصيفية بل مع اعتبارها وصورها لمادة مخصوصة اي مادة كانت
 او يقال للمادة البسيطة المتحققة في ضمن اي مادة مخصوصة مع اعتبارها وصورها هذه الصيفية لها في ضمنها
 وحده لا شرط اخر وصفا شرطها هو الموضوع الدال حقيقة بالتحقيق والكمال واحد مع الموضوع النوعي بهذا
 المطبق في الحقيقة فليس فيه مجرد الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات وتراتيبها كوضع بنية حركات
 وتغير الدلالة على زمان المقتضى فانه لم يعتبر فيه المادة اي الحروف اصلا وقد يعتبر فيها الهيئة مع بعض المادة
 اي الحروف الزوائد كوضع بنية لغيرها وتقرن اي بنية الحركات والسكنات بهذا الترتيب مع احد
 حروف المضارعة للدلالة على الوقوع في احد الزمانين الحال والمستقبال وكوضع بنية فاعل للمفهوم
 الفعل وهي بنية فتح الفاعل وكسر العين مع توسط الالف بينها ثم الاءضاح النوعية في لغة العرب اكثرا
 ما يعتبر فيها الهيئة واعتبار المادة قليل بل يكون المادة المعبرة فيها قليلة بالقياس الى الصورة وربما
 لا توجه لها كحروف والالفة العجم ككثرة الفرس والهند الحادثة فاعتبارها في فسادا واكثر القياس الى
 الصورة اي يكون الوضع النوعي فيها بالتمام مادة مخصوصة مشتركة الى الحروف الاصول ولذا كانت
 اشبه بغير العرب من طولها ولسان العرب خضراء ولذا يكون للاعزابات في استنساخ العجم بالبحر الى البحر
 فاعلم ان كسر في المضارع في الفارسية فاذا الفهم لفظية تده بسكون النون وفتح الدال مع الهاء المحذوفة
 الى المضارع بعد حرفه الاخير الذي هو الدال والى الامر بل بالاء مع كسر اتصال النون في اللغة

الفارسية يتحصل صورة الفاعل واذا انقضت مادة لفظة في الالام كسر الفون اليا والساكنة الحولية
 مع هذه الصورة التي لفظة الامر في الالامة الهندية الحادثة يتحصل صورة الفاعل كقولك آورند و آورند
 و كرتي والازمارني والاولالا شتر اك كما يكون في الوضع الشخصي يكون في الوضع النوعي كوضع نخل
 التفصيل في المضارع المنكسر والصفة المشبهة واكثر الصيغ المشبهة بين المصدر ومثاله الفاعل نصفه المشبهة
 واكثر صيغ الماضي والمضارع في العربية وصيغة اسم المفعول وبعضها في صيغة الماضى المجهول في الآرامية
 كقولك كروه شتره وزود شتره وشموده والجملة الانشائية الامر تدعى اسم الفاعل المتركبي كقولك كارت
 وكاربردان وكارساز وكذلك في الالامة الهندية كقولك مارنا في المصدر والامر في الحادثة والامر في
 بعض محالها في غير ذلك فانهم وقتش قنيتش اسم الاعوان والمندبر وانشا في ان يعينوا واضع الكلم
 من الكلمات ويريد ان يفتح لفظا بازا لکن لا لنفسه من حيث هو كلي وضوم عام مطلق او من حيث
 هو موعط قطع النظر عن خصوص العموم بل من حيث تخصه وتكسبه بتحصلات حاصله بتجسيدات
 الموارد والافراد في ذلك المعلوم من حيث هو مع ملاحظة خصوصيات وجوداته الطبيعية المادية
 عروضا او فوفا على اختلاف المذممين في الشخص لا من حيث هو مع ملاحظة وجوده الالهي القاطن
 ارس حيث هو اى مطلق بشي او من حيث هو عام مطلق بوحدة البهية النوعية اى انشائي المطلق و
 يقال يريد ان يفتح لفظا لکن لا بازا لکن لا لنفسه بل لمجرد ان يذوا فراه بعد جلاليه مرة لعل خطه را آت
 لصوره بالدم امكان حصوله الجرم وتوفا على حد المال واحدا فان المرأة في الاول هو الكل حيث
 هو هو لكل الشخص المتكسر بتكسرات الوجود الطبيعي المنطبق على الافراد الكثيرة وفي الثاني المرأة هو
 الكل لا فراه ولا يبقى بعد الامكان فيه منها فرق في المال فالמושوع بهننا لفظ متعین بما دته و
 صورته وان لم يكن متفصلا جزئيا لاحتمال التكسرات في الوجود والخيالي والذهني والخارجي في
 النرجي ايضا بحسب كثر المحال والادقات والموضوع له هنا من غير متعین بنفسه وهو هنا من
 نعم هو متصور ويطوفا بالמושوع العام المتداول للخصوصيات في الامور التي هي الموضوع لها وهذا النوع من
 الوضع النوعي على تمييزه الاول ان يكون ابتدائيا والدلالة على الموضوع له بهذا الوضع يكون موقوفه
 على هذا الوضع كوضع اسماء الاشارة والافعال كترينيات هونانت كايه جلت مرأيا كصهره راترا والوجه
 اليها وانشا في ان يكون متفصلا على وضع آخر حقيقة شخصية ويكون الدلالة بهذا الوضع مشبهة بالاعين
 امكان الاصل الذي هو الدلالة بالوضع الاول حقيقة لشخص فانه لا تصور ولا وجود ولا تأثير ولا ظهور
 للفرع ادام يوجد الاصل ولا يكون الدلالة بهذا الوضع موقوفه على وجود هذا الوضع او على العلم به

الناطق نعم كونها دلالة تضمنية يصح على ما حققناه ان لا يعبر في الدلالة الماتقال الماتزم الواجب بل مجرد
 التماثل اللفظي بل يكفي فيها الاشتغال بعد التماثل ودرج الحق والاشغال لنظري بعد النظر والكتاب
 كما عرفت فنقل هذا الاشتغال موجودا ههنا ايضاً وان كان بعد نظر وفكر فالنظر والنظر المتصور آية
 سناسية يفتتحه الى الاشتغال فهو من قبيل شرائط الدلالة اللفظية لاسيما ان الدال حتمه
 يكون الدلالة غير لفظية كدلالة الدال من اللفظ وغيره ولا يصح هذا على ما حققنا من غير خيطه والدال
 بل مجرد تلفظ الدال فان تصور هذه الاجزاء غير واجب بل مجرد التماثل بلفظ الانسان لان معنى اللفظ
 المعطوف معنى اجالي الى التفصيل كما قرنا سابقا ومضنا هذا البحث في تعليلنا اننا لم يمتد على اسيا غوي
 وسنها وما وشرحتا التبسيط لا يسا غوي وغير ذلك من اسفارنا ورسائلنا والوارق المتفرقة في
 التحقيقات فلان هذه في هذا المختصر نقيم في هذا البحث مقصدين آخرين متعلقين به الاول ان
 المدلول اذا كان ذاتا اجزاء مدلوله فالدلالة عليها بالتضمن تصوره على اسما الاول ان يوجد لكسب
 الاجزاء في مرتبة الكثرة المحتملة والفرق بين بينهما وبين الكل لا باعتبار وجود الية الاجتماعية وعوض
 عوضها فالعرض مرتبة هو معروضها لكل وغير المعروض لها هو الاجزاء في مرتبة الكثرة المحتملة فالدلالة
 على الاجزاء في هذه المرتبة ايضاً دلالة تضمن لان غير دلالة المطابقة ومدلولها متاخر لمدلولها ولو اعتبارا
 والتا في ان يوجد الاجزاء في مرتبة لكل واحد واحد من الاجزاء وتغيير الدلالة عليها في هذه المرتبة
 فذه الدلالة ايضاً تضمن ومدلولها متاخر بالذات لمدلول المطابقة لان كل واحد واحد جزء من الكل
 وكل واحد واحد ليس مرتبة الكثرة والكل كدثرة اجتماعية واجتماع الفرق بين مدلولها كدثرة بين
 الكل والافرادى والحجوة والتا ان يوجد احد الاجزاء على التبيين اي مفهوم الفرد المتشبه الدال في
 هذه الاجزاء الاجتماعية والدلالة عليها ايضاً دلالة تضمن لانها متاخر مدلولها فان مفهوم احد الاجزاء والجميع
 وقت الدلالة على الكل بل صدقة الفرد الغير المتعين الاعتبار على التبيين المتحقق في ضمن الافراد المتضمنة
 وفيه تامل فتدبر وتأمل ان يوجد احد الاجزاء على التبيين كالحجوة مثلا من الحجوة اننا نطلق الدلالة
 على تضمين ومدلولها ايضاً متاخر بالذات لمدلول المطابقة كما في التا في والتا في وتا في من
 لتضمن المتضمنية لهذا النحو فالدلالة الاجتماعية والسابقة ولم يمتد مدلولها ولم يمتد لمدلولها انما قد يقال ان الدلالة
 ههنا واحدة لكنهما بالذات على الكل وبالعرض على الاجزاء في التضمن بل المطابقة بتبينه في الواسطة
 للواسطة في الواسطة في العرض فوصفت الدلالة ههنا واحد بالحدود بالمتضمن منسوب الى الكل الموضوع
 بالذات والى اجزاء بالعرض وتسمى هذا القول بظاهرة التبيين على التبيين بالنظر المتفرقة لان الدلالة

ليست عبارة عن الاتفاقات والحقائق والماضي بل هي متعلقة بالاعتقاد والعقود والاتفاقات والتصورات العقلية
كما أنها متعلقة بعقودنا العقلية كما في العلم والحقائق بين العلم والحقائق العقلية بل هي متعلقة بالاعتقاد والعقود والاتفاقات والتصورات العقلية
واحد المتعلق بالموضوعات بالذات كونه مقصورا بالذات في الدلالة المطلقة وباعتبارها بالعرض بالوسطية
والعرض فلا يلزم من وحدة المقصد بالحد ووحدة الدلالة بالحد ووحدة الشخص بالذات لا يتعلق بها المقصد والحوادث
ولأنه لو سلم أن الدلالة عبارة عن الملاحظة والمقصد وشمولية المقصد واستلزامه كسائر الدلالات العقلية فلا يلزم من
وحدة الدلالة شيئاً بالحد ولأنه قد قيل أن الكليات لا يحد لها المقصود من التفصيل في الملاحظة المقصودية في
المدلول والحقائق لا يحد لها المقصود من التحقيق فاذ عرفت أن التفصيل في الملاحظة شرط في المقصود
التفصيل في الملاحظة ليس عبارة عن الامتناع والحقائق المتعلقة بالامتناع على حسب تقديرها فلا يمكن أن تكون
واحد متعلق بالماضي بل هي عبارة عن الذات والحد والاعتقاد بالعرض والاتفاقية التفصيل مع انه شرط في تحقيق المقصود فافهم
ونذكر قال الامتياز الهام في مسلم الشبوت وبما واحدة قال لكل ما يتحقق بصورة واحدة لا يتفصيل
فبما الامتناع التماثل وقيد بغير العلوم استحقاقها بالذات في دلالة المفردات التي تتحققان فيها الامتناع
مطلقة لا يلزم الاتفاقات بالاعتقاد بالموضوعات في مقابلتها البسائط ثم يرد عليه قوله ففهم الملاحظة المطلقة
منها لا يتلزم من الامتناع في الدلالة بل هي عبارة عن الذات والحد والاعتقاد بالعرض والاتفاقية التفصيل مع انه شرط في تحقيق المقصود فافهم
الاعتقاد التماثل في الدلالة من حيث انها على صورة الكل مطابقة ومن حيث انها متعلقة الى الامتناع المقصود
كما قالوا فافهم من علمية المقابلة فيه نظر فافهم ان ارادوا بالاجمال المدلول من اللفظ المفرد المتحدية
بشيء لا يكون فيها كثرة الاعتداد بالتماثل فلا يسلم ان المفرد لا يدل لاعتباره بالاجمال فافهم من علمية المقابلة فيه نظر فافهم ان ارادوا بالاجمال المدلول من اللفظ المفرد المتحدية
المعنى فافهم ان الذات وان ارادوا بكونها كثرة الملاحظة بغيرها واحدة او المفردة الواحدة الاجتماعية
فيسلم ان المفرد لا يدل لاعتباره بالاجمال ولا يلزم منه المطلوب من حق والدلالة التي قال في المعقودات العقلية
كثيرة وفهم شيئا كثيرة معروفة من الوحدة فافهم اني اقول لكل حاصل لا اعتبر احد ان مدلولها
مستقروا ان متغايران بناء على المتغايرة الذاتية بين الجبر والكل منها ولو سلمنا ان مدلولها الاجتماعية
او بالحقائق الواحد الاجمالي كذا لا يرفعنا من تقديرها الوافق وتغايرها بالذات في مدلولها الاجتماعية
اشبهت بها فكيف يكون الدلالة واحدة مع تعدد المدلول وقيدنا الدلالة انما يمكن ان يتعدد مدلولها الاجتماعية
بها شي واحد ملحوظ بالحقائق والحقائق والاتفاقات متلازمان في تعدد واحد بها يتعدد الآخر فافهم
تعدد الآخر فافهم ان يمكن ان يتعدد مدلولها الاجتماعية لان مدلولها الاجتماعية لا يمكن ان يتعدد مدلولها الاجتماعية
واحد والمدلول في الواقع لا يتلزم تعدد الدلالة لان المدلول في الواقع لا يتلزم تعدد الدلالة لان المدلول في الواقع لا يتلزم

يتجدد وجوده والواقعي بل حد ظهرها هو المدلول بوجوده الواقعي في خصوصه لا نظيره العقل ومرة
 انفسه وهو بطلان واحد من الجبر والكل وان اتحد وجودها بالواقعيان فلم يتقدما بهما سلطانا للدلالة
 ولعله الى هذا اشار بقوله تقدم برغم اني اعتبر من آخره بانه قبل التحليل لم يكن له الدلالة انفسه لان
 الاجزاء عيشة قبله كما اعتبر من هو ايضا فاذا لم يتقدم الاجزاء لم تكن مدلوله لان الدلالة منسوبة بالانفس
 عزت فلم تحقق الدلالة على الاجزاء او فارق انفسه من هنا وبعد التحليل وان وجد الدلالة انفسه كغيرها
 مغايرة لمطابقة كما صرح بهج العاظم في شرحه للاستدلال على اتحادها فلم يوجد مرتبة اتحادها كما انها في
 مرتبة وحدة المدلول غير متحققة وفي مرتبة ثنائيتها غير متحققة بالمطابقة متحققة في هذا الباب سيما في تقدم
 الثاني في انفسهم قالوا انفسهم تابع للمطابقة والمطابقة متقصدة بالذات وهو مقصود بالعمل وتبين هذا وجوه
 من الاشكال الاول ان التبعية منسوبة لاتحادها بالذات لان التبعية تقتضي اتحادها بالذات وقد
 ثبت اتحادها كما وثق في الجبر بمقدم على الكل سواء اخذ لا بشرط في هذا مقدم من غير اتحادها في شئ
 الوجود اليه فلا يشترط الاشئ هو مقدم عليه بالتقدم الطبعي تقدم المادة المقترنة على الكل انفسهم بها فكيف
 يكون تابعا للكل في الدلالة وانما ثبت ان الجبر ما كان وجوده الذهني اى انفسه مقدرا على الوجود الذاتي
 فلكل على معنى انه كيف يكون انفسهم تابعا للمطابقة لان انفسهم يكون مقدرا على المطابقة وانما ان
 يكون مقدما عليه في شئ جزئية في الوجود والذهني مع ان الذاتيات لا تختلف في اتحادها والظروف
 والاوعية للوجودات والاربع انما انما تعلق القصد بالذات بالمطابقة والعرض بالانفس من ثمان يكون
 التسوية المتوسطة بالواسطة في العرض او بالواسطة في الثبوت على الاول يلزم ان يكون القصد وحده
 بالعرض يتعلق بالمطابقة بالذات وهو معين متعلق بالانفس بالعرض وبالبشر فلا يكون انفسهم موجودا
 ومحققا حقيقة بل مجازا فوجوده حقيقة يكون فرضيات انما المراد في وجود الدلالة اللفظ على جزء والمقصود
 في نفس الامر وايضا لا يكون الجبر منفسها حقيقة فلا يكون مدلولها حقيقة مع انه لا ريب في كونه وجودا
 ومدلولها حقيقة في الواقع وعلى الثاني يلزم ان يكون قصد الكل على قصد الجبر فيكون غفيرة لغفيرة
 وانفسهم عبارة عن الوجود والذهني فيكون وجوده الذهني على الوجود والذهني فيكون الكل مقدرا في
 الوجود وعلى الجبر موكان الجبر بكونه مقدما عليه في جميع احواله فحققتها فيلزم الدوران كما من التقدمين
 من باب التوقف وانما من ان الدلالة المطابقة لما كانت مقصودة بالذات كانت متعلقة بالانفس
 بالذات لا يكون حلا للغير والاصح ان مقصود بالذات بل مقصود بالعرض فيلزم اجتماع المقصودين اذا
 كانت متعلقة بالعرض لم تنسب لان النسبة غير متعلقة بالمقنونة ولا شك ان الدلالة بكونها

غير متناهية كونهما من باب الاستنباط وقد يجاب عن الاول بان المطلق الثاني متناهي في كلتا الواسطتين في
 العروص وفي الثبوت فلا ينافي تأليفهما للمطابقة كونهما متحدتين من الان بالبيعة والاستعداد كما جازاها ثنائيات
 عن كون المتضمن تابعا لما يحسنه الواسطة في العروص فالمتحقق بالذات حقيقة للمطابقة وبالعرض مجازا
 للمتضمن كما ان التحقق بالذات حقيقة للجسم المنفصل في الخارج ولا جزاء التحليلية كالضعف والرجح وغيرها
 بالعرض ومجازا او بعبارة من هذا الجواب لا يجرى من الوجه الثاني والثالث والاربع لان الكلام هنا
 في الاجزاء التحليلية وهي ليست بمقدمة على الكل لا اتحادا بمعدلاتا ووجود الا في الوجود والهي في المظهر
 الانتزاعي بعد التحليل والاعتبار والكلام هنا في الدلالة على الكل قبل التحليل والافعال متناهية لان
 بالذات بعد التحليل كما ان الجزء والتحليل يتناول الكل بالذات بعد قسمته الفعلي في الوجود والى خارج
 وبعد الواسطة في الوجود والوحدة والاطلاق الجزر على الجزء التحليلي توسع وجوده على طريق المساحة كما تقدم
 في موضوعه وكون المتضمن تابعا لما يحسنه الواسطة في العروص للمطابقة لا يستلزم كونه اخر اعمى بل يتبعها
 له منشا صحيح هو المطابقة كما ان الاجزاء التحليلية تابعة في التحقق للجسم المنفصل الحسنة الواسطة في العروص
 مع انها ليست اخر اعين كانيات لا اغوال بل لها منشا صحيح هو الجسم التحليلي بالقبول كذلك كونهما
 منشا للاجزاء التحليلية هو المعنى الموضوع للمرجح من صلوة التحليل الى الاجزاء التي تلي الوجه الى مس
 فاجواب عنه اولاً ان كون المطابقة مقصودة بالذات لمعنى ان مدلولها مقصود بالذات والوجود
 له لان نفسها مقصودة بالذات وفي التسليم الى مساجد التوسعة في الكلام بعد مخرج اصل الحق في الاتحاد
 في كون مدلولها مقصود بالذات وثانياً ان كونه مقصودة بالذات في الحقيقة لا ينافي في عدم استقلالها
 في كونها فان الشيء الواحد يختلف بالاستقلال وعدمه باختلاف الاختصاصين متعلقين به احدهما بالذات
 والاخرى بالعرض كما مر سابقاً فنذكر في ذلك بطلان عميق وتامل صادق صحيح لا شري انما نقول ان كونهما
 الاول اي نسبة الرؤية في قولنا ربيت زيداً يراد به مقصودة بالذات والاستعداد الثاني اي نسبة في يرى
 غير مقصودة بالذات بل بالعرض تابعة للاول فلا يميز من هذا كون نسبة الاول مستقلة فان هذا الاعتبار
 متعلق في ملاحظة اخرى بعد الملاحظة الاولى التي هي فيها غير مستقلة والتحقيق في هذا المقام والندقيق
 فيه يقتضي بسطاً بسيطاً فخطوة على غره وعندي في مقام تابعية التحليل للمطابقة وكونه غير مقصود
 وكونه مقصود ان اللفظ المركب اذا دل على معناه المركب على التحليل على تفصيل التركيب المتضمن في
 اللفظ متعلق بالمطابقة والمتضمن كلاماً هنا حقيقة بالذات فالذات على اكل من حيث هو مجموع
 وكل مطابقة على الاجزاء بالاعتبارات التي فصلت بالمتضمن والهي في مدلولها واحد

والاعتدال الاجزاء وكذا الكل من حيث هو مجموع متماثل للاجزاء ملحوظا لما كان مقصورا على حصة وكذا العلم المتعلق بكون
الاجزاء والكل مقصور ليس احد الكل منها مقصور لعدم على حصة متعلق بكون واحد من بعضي الالزامات المتعلق بكون
واحد البعد حتى يتحقق العلم المتعلق في الحصة من كل مقصور على حصة متعلق بالجزء والكل ثم المقصود
بالكل مقصور على مجموع ومن هذا يقال ان المقصود بالذات والمقصود بالاعتدال الاجزاء والمقصود بالاعتدال الاجزاء
تامة المقصود الكل ثم بكون كل من مقصود الكل مقصود الاجزاء وهذا كسب ما بالتوقف فان المقصود الاجزاء او
على مقصود الكل في التصور ومقصود الكل توقف عليها في الوجود وهذا يكون مقصود الكل فاما المقصود الاجزاء او يكون
مقصودا من مسائل موصولة الى مقصود وبين هذه الغائية والمعلول يكون انما كسب التوقف كسب مقصودا
الذي منى والى خارجي على ما عرفت في الآليات نظير كمال كمال واقصرت مثلا الانتقال والالزامات بل هو
مستخرج من اصل مقصود العلم في نفسه او مقصودا من مقصود العلم في نفسه مستخرج وقصود العلم
والمتن والالتفات في المقصودات والانتقالات الموصولة اليها مقصودا تامة ومسائل في ذلك المقصود والالتفات
فان المقصود منها مقصودا بالعدد لا واحدة لكن جارا بما حال المقصود المقتصر على العمل احلنا اننا نظير كمال المقصود
الاجزاء ومقصودا مقصودا في الدلالة من اللفظ ايضا على انهم الكل مقصودا كما انها مقصودا على انهم مقصودا
النظر على العلم باللفظ في المقصود والوجود في خارجي كسب المقصود الاجزاء ومقصودا لما كانت على المقصود
تامة بكونها مقصودا في النظر في تحقيقها في المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات
على الاجزاء من ذلك المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات
التي هي ان في العلم المتعلق بالمقصور بالذات في مطلق الدلالة اسي كوزن مدلولها مقصودا اصلها بالذات من غير
شأنه كوزن مدلولها وبالعرض والوجود في المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات
ليس بالذات مقصودا اصلها بل مقصودا بمقتضى المقصود المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات
و لا يدبر جرحه ومنها المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات
لما هي في هذه الصورة مقصودا ان بالذات غير تامة المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات
وتطابقها بل كنوان التمييز على التمييز لان تامة الدلالة المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات
العلمانية المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات
المشتملة والاراد بالوضع المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات
من المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات المقصودات
اي انشئ المطلق وابل المعينة والاصول اعتبر والعقد في الدلالة المطلقة ويتبع

عندهم الفكاك الدلالة على المقصد بالذات الى مدلولها والدلالة التقنيية المميزة والاشترائية المميزة
عندهم ليستا بالاشترائية اصطلاحيا باخا جبران عن القسم والدلالة التقنيية عندهم ان يراد باللفظ الموضوع له
والاشترائية عندهم ان يراد به لازمه لان فهم جبر في ضمن فهم الموضوع له لا يقتضي لازمه متعديا لفهم الموضوع له
والمقصود اليه والعلامة التقنيية التي اختارها في اهل العربية في تمييز احد هاتين الكلمتين لفظ الانشغال في الدلالة
سواء كان بالزوم العقلي او العرفي ولذا قال في الاشترائية ولا بد من الزوم عقلا او عرفا وهذا هو المفهوم
المفهوم المرجح على سبيل المثال الميزان المتعبر عن الزوم لفظا لكيفية الدلالة المستعارة من انشغال الفكاك
يعني الدلالة كونه ضرورية دائمة في جميع الموارد وقد عرفت ما له بالادعاء عليه والاشترائية اعتبار المقصد في الدلالة
التقنيية والاشترائية على هذا الشاكلة ويلزمها المطابقة ولو تقديرا فان الزوم التقديري لا يتصور الا بالاشترائية
بجبر وشكلا من اللفظ وهو ان في الموضوع له وليس هذا من التقنيية شئ عند اهل الميزان وهذا المنهج لاهل الميزان
مخرج مخرج لا يقبل العقل السليم فان الدلالة التقنيية عنهم والمقصود لا الانتفاع الذاتي والمقصود
الاصطي على المدلول وهذا تقدير اذا لم يافأدة على مفهومها الاصطي وتحقيقها الواقعية ووضع الدلالة
للافاضة والفهم للمقصد والملاحظة بالذات وان لم تكن الدلالة اللفظية الوضعية دالة على نفس الموضوع
له ولا على جزئها الدال فيه بل على الخارج منه لكان لا على كل خارج منه لان اللفظ لا يدل على كل خارج عن
مفهوم الموضوع له بل على لازمه الذي يمتنع الفكاك تصور البسيط الموضوع له من مقصوده فالاشترائية
سميت به لكونها واقعة من جهة لزوم مدلولها للموضوع له كدلالة الابوة على النبوة ودلالة العلم على البصر
ودلالة الانسان على نصف قابلية العلم والكتابة ثم هنا ما بحث الاول انه قيل ان الاشترائية في العلوم
لا بد والدلالة العقلية ليس بوضع اللفظ لمدلولها واعترض عليه بالنقض فانه ان لم يراد ان لم يوضع اللفظ لمدلولها
بالذات وليس هو عين الموضوع له فصح كمن النقص كذلك فان مدلوله ايضا ليس عين الموضوع له فوالا ايضا
يشي ان يكون متروكا وان اراد به انه لا مدخل للموضوع في هذه الدلالة اصطلاحيا هي مجرد النقل فهو كذا
غلط بل اريب كيف وهي بالنظر الى الوضع ولزوم مدلولها للموضوع له فلو لا وضع اللفظ للموضوع له لم يشغل
من اللفظ الى هذا الزوم ولذا عرفت من استسام اللفظية الوضعية الا ان يقال ان جزء الموضوع له داخل فيه
وكان الوضع بالذات ايضا ولو لم يسطر الكل فهو كانه داخل في الوضع ومحاذاة اثره فليس عقليته اشترائية
عقلية الاشترائية فان الغالب على النقص هو الوضعية بالنسبة الى العقليات بالعلامة التقنيية المذكورة وانما الغالب
على الاشترائية هو العقليات بالنسبة الى الوضعية بضعف العلاقة بالقياس الى النقص وان كان كل منهما قد يكون
وضعية وعقائرية ولذا اعتبر النقص في اصطلاح الدلائل في جواب ما هو هنا نتج ما قيل من هذا المقام

اعتبر القصد بالذات الى المدلولات في اعتبار العلوم كالدلالات المستعملة في مجازاتها وتسميتها لا تهاو مباحثها
فلا يجوز ان لا يطابق على راسها التام القبول فيكون النقص والدلالة ام كلاهما متروكين لمجوزي ان لا يتم
القصد بالذات بل يطلق القصد والجماع سواء كان بالذات او بالعرض فجميع النسخة للدلالة والوضعية
منها لفظية والنقص والدلالة تمام مقبولة وليس شئ منها مستوكا مجزوا لوجوه مطلق القصد في كل منها انما جمعت
انما في انهم اختلفوا في دلالة اللفظ على المعاني المجازية فتم من اخرها عن مطلق الدلالة لاشتمالها لانها
الكلي والاشخاص الانفكاك عن علم الدال حين العلم بالوضع ولا بد من كلياته في العلم بالاشخاص واللفظ بعد العلم
بوضوح في المجازات وهذا ما اختاره السيد السمعاني في شرحه في تصانيفه وتتم من ادخلها في الدلالة
بالنظر الى وجودها في اللفظ في المعاني المجازات وتم من ادخلها في الدلالة من نظر الى خروجها عن الدلالة
الموضوع له الحقيقة وهذا ما اختاره الفاضل الامام الهروي في التفسير الكوفي وغيره ولا اعتراض على هذا المذهب
من وجوه اول ان الدليل التحليل لهم كما صرحوا انهم اطلق اللفظ وارتد به جزء الموضوع له بجزءه اذا
استعمل الانسان في الحديث فان المعنى المجازي المدلول به ليس خارجا عن الموضوع له الحقيقة لعلوم
بانه من ادخلها في النقص كما التزموا ونحوه في الدلالة من نظر الى الخروج والتأني في ادلائبه
شبه الدلالة من الازم الذي في الدلالة ولا يلزم في المجازات الا ما تقولون ان المعاني المجازية لا تدل في
الذين باعتبار ما حفظه القراء على صراحة هذا القول في الاعتذار باطل لان المشتبه بغيره في اللفظ
في دلالة الدلالة من المعنى المجازي لا يلزم من ادلائبه في الموضوع له في اللفظ الذي ظهر من جهة القرينة
في لزومه للفظ مع القرينة اذ لا يجعل القرينة المعنى المجازي من لوازم المعنى الحقيقي بل يجعل من لوازم
اللفظ مع القرينة ما بين فاس ذلك هذا ما اوردوه في علوم في شرحه لمسلم القبولات وحاصله ان المعاني المجازية
في الدلالة لا تأخذ في جانب الدال وان اصل كون هذه الدلالات غير كلية ويجعل هذه الدلالات من
الدلالة الكلية والافتقار فيها من الافتقار الكلي لان المقيد المعبر المقترن بالقرينة مستلزم لمعلم
المدلول فكلها لكن لا يتصل ولا يجزى هذا المقام الثبوت لان المعبر في اللفظ من لوازم المعنى المجازي
مدلول الدلالة من لوازم المعنى المجازي من لوازم المعنى المجازي من لوازم المعنى المجازي من لوازم المعنى المجازي
في الدلالة من لوازم المعنى المجازي من لوازم المعنى المجازي من لوازم المعنى المجازي من لوازم المعنى المجازي
الادعاء المدعى من جانب المشتبه بغيره في اللفظ الذي ظهر من ادلائبه في الموضوع له في اللفظ الذي ظهر من ادلائبه
يقال ان المعنى الموضوع له في اللفظ ولو كان مع قرينته وانما هي صراحة عن ارادة والا رادة غير
النقص والمعنى المجازي لا يلزم اللفظ على القرينة فالمعنى الموضوع له والمجازي مستلذان عند وجود القرينة

في الانتهام من اللفظ فانهم وإن لم يكن في القرينة قد يكون تخفيه فلا يلزم تصور المنفعة المجازي بحججه
 المنفعة الحقيقية مع القرينة ايضا لكونها با و عدم ظهورها أو ظهورها وعدم ظهورها و لعلها من الحقيقة الى التي
 فلا يلزم من ذلك ان يكون اللفظ با و عدم ظهورها أو ظهورها و عدم ظهورها و لعلها من الحقيقة الى التي
 الدلالة لفظية لان المركب من اللفظ وغيره ليس بلفظ علة لفظ بالانسان واما ان يعتبر شرط كما في الشرطية بشرط
 الوصف فاللزم يكون اللفظ من حيث الاقتراض مع القرينة فالتقدير حاصل وهو ليس بلفظ فلا يمتنع الدال على
 هذا التقدير ايضا لفظا واما ان يعتبر من حيث ان اللزوم في حال مقارنته القرائن من غير ان توجد شرط كما
 في الشرطية واما الوصف فظاهر انه ليس لازما في زمان القرينة فان القرينة في نفسها غير لازمة فبال
 الشرطية بما ذكره من الجبر العلم في شرح المسلم والجواب عنه باختيار كل من الشق اياها اختيارا لا يخلو
 اختياره صاحب المسلم فقال واعتبار القرينة في كل من اللفظ لا يخرج عن كونه لفظا على ما قيل لا تترس
 من الجواز ان يكون المركب من الجبر والعرض جبراً فتفكر بحكم عليه بحر العلوم في هذا الاستناد فقال في هذا
 التأكيد ليس بمحملة فان المركب المذكور ليس له محل سيكون جبراً تصديق الرسم عليه واما المركب من اللفظ
 والقرينة فلا يلفظ به الانسان فلا يكون لفظا بل لا ولى الاكتفاء على ما قيل فانه من المبين ان اعتبار
 شيء في شيء لا لاجل الانصاف بلصفته لا يلزم منه دخول ذلك الشيء في حقيقة فاعتبار القرينة في كونه لزوما
 للمنفعة المجازي لا يلزم منه دخوله في جبره وحقيقته كما قالوا انتهى وحاصله يرجع الى جعل القرينة
 من شرط الدلالة لا من ان كان الدال من حيث هو دال واما باختياره ان في فقرته ان القرينة
 والاقتراض بها كما هو من شرط الدلالة لا من ان كان الدال واجزائه ونظيره التخصيص بغيره كما في التفسير
 والتقدير فمما لا يخفى ان القرينة التي يعتبر بها التفسير واما خلا فلا يلزم عدم كون الدال لفظا المنفعة الى عدم كون
 الدلالة لفظية واما باختيار الثالث فنقره ان التحقيق ان بين الشرطية بشرط الوصف والشرطية واما
 الوصف فهو مطلقا لا من وجه والشرطية بشرط الوصف احض مطلقا من الشرطية واما الوصف
 فمضى صححنا الشرطية بشرط الوصف كما مر فتفقد صححنا الشرطية واما الوصف لان وجوده الخاص فمعلوم
 لوجوده العام صححنا في التخصيص في هذا المقام في هذا المقام ان بطلان ما يميز به بطلان على الحقيقة وهم يعتبرون
 القصد في كل دالة ولا يعتبرون الانتهاء الكلي في الدلالة ولا اللزوم العقلي الذي في الانتهاء بل
 مطلق العلاقة لصحة الانتقال بين المخرج والمنسحب وذهب الى الميزان وهم يعتبرون عدم قصدية
 القصد في الانتهاء لا يعتبرون القصد فيما كثر عنه بعض الافاضل السوالي فان عدم اعتبار القصد
 (عمن من اعتبار عدم القصد فان عدم اعتبار القصد لم يجز عدم لزوم القصد عندهم واما القصد من لزوم

عدم القصد لا يبيح وفي الاول وجود القصد في بعض الجوار ومن عدم لزوم تبسيطها بمخالفات الشان فانها لا يكون
منه وجوده للزوم عدم تبسيطهم بغير كون الانفهام الكلّي وبعضهم لا وكونه للزوم العقل على عربة عدم بعض
دون البعض من بين اهل الميزان فان اختيار مذهب اهل الحرّية فلا بد من ادخال دلالة المجازات على
المعاني المجازية في دلالة الالتزام او ان القصد من ان المضمّن المجازي مقصود من اطلاق اللفظ فانما ان يكون
جزء الموضوع فيكون الدلالة عليه ضمنا او خارجا عنه لازماله نوع تعلق صحيح للاشتغال فيكون الدلالة عليه
الترام وان اختيار مذهب اهل الميزان فان اختيار مذهب من اعتبر الانفهام الكلّي في مطلق الدلالة وان
كان مذهبيا صغيف كما اشرنا اليه في خارج عن المقسم لعدم وجود الانفهام الكلّي في دلالة المجازات على
المعاني المجازية لمجرد اطلاق اللفظ بعد العلم بالوضع وان اختيار مذهب من لم يعتبر الانفهام الكلّي فيها فان
لم يعتبر للزوم القصد الذي بمعنى امتناع الانفهام في التصور في دلالة الالتزام بل اعتبر للزوم بمعنى
التعلق الصحيح للاشتغال والالزام الذي هو التعلق بالمجرد التلفظ والاطلاق بل عم منه ومن ان يكون بواسطة
اختيارية بعد ظهور ما اعتبر الوضع الشخصي في وضع الموضوع له المعبر في المطابقة حتى واعتبر في الالتزام
او القصد لكن يلزم على من اعدم اختيار مذهب اهل الميزان من اعتبار عدم القصد فيها في خصوص هذه
المادة وهذا المورد والحاصل وهو كما ترى وان اعتبر للزوم القصد لمجرد التلفظ والاطلاق بمعنى امتناع
الانفهام في التصور في دلالة الالتزام فلا بد من اعتبار اعمية الوضع من الوضع النوعي والشخصي في
وضع الموضوع له المعبر في دلالة المطابقة فيكون هذه الدلالات المجازية داخل في المطابقة بالنظر
الي وضعها بالوضع النوعي للمعاني المجازية لتلاخيها لمجرد خروج هذه الدلالات عن الاقسام ودخولها
في القسم في التفصيل المقام وتيقنه بحسب اختيار المذهب في هذه المباحث والتحقيق ودخولها في المطابقة
تنظر الى ما هو المحقق عندنا وعند جمهور اهل الميزان من اعتبار عدم القصد في المضمّن والالتزام بيقينيا
على ما يعتبرها للمطابقة ولجميع اطلاق اسم القصد والالتزام عليها كما له البحث الثالث انه لا بد لاول الالتزام
من خروج عن الموضوع الذي هو دلول المطابقة فكل المعبر خروج عن مفهوم الموضوع له ولحاظ وعنوانه
التعبيري عن حقيقةه ولحاظ ومحتواه المعبر عنه او خروج عن مصداق الموضوع له ومعنوه المقصود المحل
اعتبارا في كلامهم فانه على الاول يلزم ان يكون دلالة المعنى على البصر فتنالان مفهوم البصر وان
كان خارجا عن مصداق المعنى وحقيقة المعنوية المقصودة المعبر عنها لكنه ليس بخارج عن مفهومه التبصري
وهو ان الذي يثبت حقيقة وعنايته فان مفهومه التبصري عدم البصر عما من شأنه البصر وهو الموضوع
على معناه البصري فثبت ان الموضوع المذكور في التزامه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون كل مركب بالترتيب

الانسان في احواله صفة بالذات يكون الوصف فيه امر عينا خارجا عن حقيقة الموضوع غير مقدم كقوله زيدا
 راعي الحمار وادخل الفاضل مركبا مما يصدق عليه رسم التركيب لان مقدم زيدا والحمار ردة او الفاضل
 ليس خبرا من مستدق غلام زيدا راعي الحمار رة او المركب الفاضل ومعنونه ملحوظ بل من معنونه وتغيير
 ولا بد للتركيب من ان يدل جزر النقط في على زيدا معناه الموضوع له الان يفرق بين الموضوع له المعنى في باب الدلالة
 والمعنى الموضوع له المعنى في باب التركيب والافراد فيبقى الموضوع المعنى في باب الدلالة ومعنونه حقيقة ومعرفة
 المقصود وفي الموضوع له المعنى في باب التركيب والافراد معنونه التفسيرية وهي ظاهرة عن تلك الاقطار
 والاشكال تفصيليات ومخاضات قد استقصيناها واستوفيناها في مناسباتنا على التعلقات اليدوية على السبيل
 من شرا فليخرج اليد او كما فرج المصنف عن البحث عن تعريف الدلالة وبيان انقسامها الاول والثانية
 شرع في بحث الانفاط وبيان انقسامها الاول والثانية والثالثة والرابعة وانما سميت الى غير ذلك فقال
 واللفظ الموضوع كالموضوع او انشئ الدال على معناه البسيط والتركيب من الاجزاء الملحوظة اجمالا او
 تفصيليا من حيث الكثرة المنخفضة او التركيب بمرحوض الوحدة الاجتماعية للاعتبارية او حقيقة بالذات
 المطابقة ان تجد بعضهم اليد التمثيلية وفتح الازرار المملنة وسكون الدال للمعاني بالجمم الحاصل بلقطة ان الخاتمة
 الشريطية فخر من الارادة معارض مجبول على ان تصدح بربما في تلك اللفظ الدال بالمطابقة والاعطاف
 على خبر معناه سواء كان جزوا من تلك الدلالة الجارية من لفظ الجريان الناطق على معناه او جزوا خارجا كدلالة
 جدار من قولنا البيت جدار وسقط على معناه وكذا الدلالة التفصيلية على اجزائها الثلاثة او جزوا مما في زيدا قائما على
 اجزائها على ما حققنا اجزا خارجية لا زمنية وان كان موجودا متخفا بخصوصه من الاقطنة العقل والاحاصل ان اللفظ
 المفرد التركيب بالتركيب الخارجي من الحروف والالفاظ ان اريد دلالة جزوه الخارجي بالمطابقة على خبر معناه
 التركيب من المعاني بالتركيب الذاتي او الخارجي ارادة اعم مما بالذات او بالعرض او ارادة بالعرض
 الناطق وغلام زيد وانه عشر فزيد قائم واضربوا انا قلنا ارادة اعم مما بالذات او بالعرض او ارادة بالعرض
 لان دلالة الاجزاء على الاخر اعمى وجه الانفراد في الملاحظة او على وجه الكثرة من غير اعتبار التركيب ففكر
 دلالة الكل على الكل دلالة غير مقصودة بالذات بل مقصودة بالعرض والمقصود بالذات هو دلالة الكل على
 الكل وفي المقصود بالعرض في دلالة الاجزاء مراتب حتى لان دلالة القياس باعتبار كونها مجموعا على كل المعنى
 والكل على علمه ودلالة مقصودة بالذات ودلالة الهي في علمه ودلالة الكبر في علمه معناه ايمان كان
 كل منهما كالماتما وجملة واقية ودلالة مقصودة بالعرض بالنظر الى اصل المقصد في تركيب القياس و
 آخر منها في باب المقصد بالعرض دلالة المقدم والناظر على غيا في كل منهما ان كانتا شرطيتين اعمد كونهما

مقصود من اصلاحي باب الكلام والافادة وان صحت كونه مقصودين من الافادة والمخاطبة والاختيار بعد ذلك
 اداة بشرط ولا يجوز ان يراد من هذه الالة الموضوع والمحمول على معنيين سواء كانا جزءين من اولين من الصغرى
 والكبرى كما افادوا كقول القياس تحليا او جزءين ثانويين منها جزءين اوليين المقدم والنتيجه او جزءين ثانياين
 من الصغرى والكبرى وثانويين من المقدم والنتيجه الى غير ذلك من هذا التسلسل كما اذا كان القياس انترتبا شطريا
 مركبا من الصغرى والكبرى الشرطيتين المركتين من الشرطيتين بالاضمة بينهما وذلك لان الموضوع والمحمول
 الاصيلان كونهما مقصودين في باب الافادة والخطاب وتام الكلام اصلا لا قبل حذف شي ولا بعدة فالاصح
 فيما مقصود بالكتابة والمحمول منه دلالة اجزاء المحمول والموضوع على معانيهما اذ كانا مركبين واحدهما مركبا
 كقولنا الحيوان الناطق حد تام او كلام زيد رجل فاصل فان اجزاء الموضوع مثلا ليس له حظ في الموضوعية
 في باب الاختيار اصلا لانفسها ولا يكون لها من حد اطراف الكلام والمحمول في هذا الموضوع وان لم يحد
 من اطرافه في كلام آخر والموضوع مثلا وان لم يكن مقصودا في باب الاختيار بنفسه لعدم صلوحه
 لكن له حظ في باب الاختيار لكونه من حد طرفه فيقوم به الاختيار المقصود بالذات في ملاحظة حقوقه لا اولى
 هذه الالة ايضا مرتبان في المقصد احدهما السبق وهي دلالة الجزء الاكبر الذي لا حظ واخر في تقدمه
 مثلا وكما هو الموضوع ولكن مع ملاحظة انضمام الآخر اليه كدلالة الكلام على معناه في كلام زيد رجل
 ودلالة رجل على معناه والاخرى انشأ وهي دلالة الجزء الاكبر الذي لا حظ قليل في باب التقدم بل هو
 كفضله ليس له ادخاله الا في انضمامه الى الجزء الاول فكما ذكره للعنوان والمفهوم التبعيية فقط لا اولى
 حقيقة الموضوع او المحمول فان المقام وقيق ولنا في هذا البحث رسالة فارسية قد حققنا فيها
 بهنيتها الى الموضوع والمحمول في امثال هذه الامثلة ليسا بركيبين التركيب فاهو في المفهوم والمخاطبة
 ووضعنا النقوض والمنوع والاستئلة والمعارضات الواردة على هذا المسلك والقضية وان كانت
 عبارة عن نفس المفهوم التبعيية المحكي عن المحكي عنه الواقعي وليس له وجود الا في خصوص لحاظ الذهن فالدخل
 في المفهوم وان لم يكن بظاهر النظر انه داخل في حقيقة القضية او اطرافها لكن يتيقن النظر بقضيه ان فيها
 مرتبتين ايضا فانه قد يلاحظ صورتهان فيها من حيث ان مجموعها موضوع وكل واحدة منها جزء
 ولا يتقوم الموضوعية الا بدخول كل منهما في حقيقة وقد لاحظ صورتهان فيها من حيث ان اصل الموضوع
 ونفسه الذي يتيقن منه اتحاد المحمول وحكمه عليه هو احدي الصورتين وبها تقوم الموضوعية في هذا الحكم
 الخاص لكن ملاحظة الصورة الاخرى في صيرورة الاولي موضوعا فلها ادخاله في باب الموضوعية في
 الملاحظة فلهذا من هذا الحكم المقصود والا فالاولي كافية في الموضوعية في الملاحظة مطلقا هذا الحكم من قطع النظر

عن خصوصه بخصوص القيد فانه يصدر عن قولنا غلام رجل فاقض في الحكم بقولنا غلام زيد رجل فاقض
يصدر في غلام زيد رجل وغلام رجل مع بقاوه اصل الحكم الذي هو ان انزلت عنهما التخصيصات
من القيد والعازضة الحكم بواسطة عرضها للاحاطة وذلك بناء على ان صدر القيد مستقلا يصدر
المطلق الذي هو جزءه في كونه وبأجماله فالصورتان في مرتبة الحماط والحكما تباينان مستساويين
الاقسام بل بينهما اليون بعيدة فز في كثير من الحكم تباين فافهم وتدر فانه دقيق وان شئت فقل
والدقيق فارجع الى تلك الرسالة الفارسية مع حاشيتها المتقدمة والاشارة بجزء من اللفظ
الدال بالمطابقة واللاتمطابقة على جزء معناه ففهم ففهم المركب اللفظ الموصوف الدال بالمطابقة
الذي اريد دلالة جزءه على جزء معناه فاللفظ الموصوف الدال بالمطابقة بمنزلة الجنس وعينه كقوله
على انه باسمة هيتا رية وقوله الذي اريد دلالة جزءه على جزء معناه فصل خرج بالمفرد وهذا الفصل
المركب فيقيد انه لابد لتحقيق المركب من تحقق امور اربعة الاول ان يكون متجزيا في نفسه فخرج به اللفظ البسيط
كقوله امر اوص غلاما وهو الاستفهام والثاني ان يكون معناه متجزيا فخرج اللفظ الذي معناه بسيط كاللفظ البسيط
والعقل واللفظة اذا اخبر به من يرى التلازم بين المركبين الذين هي والخارجي والثالث ان يكون
جزء اللفظ والاعلى جزء المعنى المقصود فخرج به اللفظ المركب الذي لا يدل جزءه على معنى اطلاق اللفظ
زيد او يدل جزءه على معنى لكن الاعلى جزء المعنى المقصود كاللفظ عبدا مدد بعلمك ومعد كير بعد
الحلية والرائع كون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مقصورة بالمعنى الذي ضمناه سابقا ونز القيد
تختلف فيه قد اعتبره بعضهم ولم يعتبره آخرون ولذا قد تغيرت المركب ما يدل جزءه على جزء معناه فخرج
به الحيوان الناطق علما لشخص انسان او الدرس والبدن علما له فان لفظي الحيوان والناطق وان
والاعلى معنيهما اللذين هما جزءان لذلك الشخص كونه مركبا من الشخص والانسان المركب من الحيوان
والناطق او كونه عين الانسان المركب منها لكن مع ملاحظة كونه معروضا للشخص على احتمال ان يكون
منه بالاشخص النسبة الى الشخص كونه ليسا بدين مقصودين وقت العلم به بل المقصود وقت العلم به
ذات الشخص المجردة كما في زيد وذلك بناء على ان الدلالة والفهم غير الارادة والفهم فقد يكون الشئ
مدرا لا مقصودا من لفظ لا مقصودا من لفظ كالدلالة من اللفظ على المعنى الحقيقي وقت ارادة المعنى كقوله
من ذلك اللفظ مع تعدد ارادة الحقيقة واقران القرائن الصارفة الى المجاز فان تصور الشخص
الحقيقي ونه وقت اطلاق اللفظ ضروري وان وجب التعرف والانتقال عنه الى المجاز بل لا يكون الانتقال
الى المعنى المجازي الا بعد تصور المعنى الحقيقي وفهمه فوسد الانتقال كما ان المجازي منها ما هو كالن

اللفظ مركبا والاجزاء على اجزاء ومعناه الحقيقي لكن لم يرد المعنى الحقيقي بل المعنى المجازي ولم يدل بزوجه على
 جزء المعنى المجازي لوقوع التجوز في المجموعتين حيث هو مجموع لاني اجزائه واحداً على انفرادها بالاجزاء
 الاستدلال يكون هذا اللفظ مركبا ومعناه باعتبار المعنيين فيها اعتبارا بالدلالة على المعنى الحقيقي مركب وعلى المعنى
 المجازي معزول يكون المراد بالمعنى اعم من الحقيقة والمجازي لا حصول الحقيقة ولا يلزم كون مثل هذا اللفظ
 بالنسبة الى المعنى الحقيقي معزولا والدلالة اجزائه على اجزائه غير مقصورة حين ارادة المعنى المجازي
 فيكون تعريف المفرد صادقا عليه بالنسبة الى المعنى الحقيقي مع انه مركب بالنسبة اليه قطعاً نعم معزولاً
 المعنى المجازي ولا يعارض فيه وبالحقيقة لا يتحقق المركب من تحقق شي واحد في اللفظ الدال بالمعنى
 فاذا تحققت تحقق المركب اذ المعنى شئ منها تحقق المفرد والمقابل له فاللفظ احتسام بالربط بل بحسب
 الامور الخارجية بالقيود المذكورة التي فصلنا بها كالحفرة ونقطة المرزوق وغيره والحيوان المنطق
 ثم كبرها سبحانه البحث الاول بل الافراد والتركيب صفة اللفظ المعنى اختلف فيه قال بعض جته اختار الاول
 وابل لميزان الشئ على ما يفهم من المركب والمحققون من المتأخرين اثر الاول ويستدل عليه بان الدلالة
 مأخوذة في تفسيرها وحقيقتها قال الدلالة هي منشأ التركيب الافراد والدلالة هي صفة اللفظ لا صفة المعنى
 فيكون انهما ايتين صفتين لللفظ هذا المخصص ذكره بعض شرح السمع في شرحه اقول لي في نظر من جزم
 الاول لا لا ينسلك الشئ انما يكون صفة لما يتصف بمنشأه الا ترى انهم قالوا ان الكلية والجزئية مختلفتان
 باختلاف سخو الادراك المحسوس والتحليل وسخو الادراك هو منطاط الكلية والجزئية ومنشأها واما الكليات والجزئيات
 ان المتصف بالمنشأ الذي هو الادراك هو الذهن المبرك القاطن به الادراك والمتصف بالكلية والجزئية
 اما المعلوم اي الشئ مرج حيث هو اد العلم اي الشئ من حيث القيام والاكثاف على اختلاف القولين
 فلا اتحاد في موضوع المنشأ والناشئ والاشياء في انه لو سلم ان المتصف بالافراد والتركيب هو المتصف
 بالدلالة فلا يسلم ان المتصف بالذات بالدلالة هو اللفظ فان الدال كما يكون لفظاً يكون غير دال
 بالذات في الدلالة الا لمراسمته واكثر المعاني الموصلة الى آخره هو المعاني لا الالفاظ الا ان يقال ان بين
 المتسمين بغيره ان على سخو الدلالة فكما انها متشابهة وسخو ان من دلالة اللفظ والمعبث في حقيقتها والتفسير هما
 دلالة اللفظ على المعنى لا مطلق الدلالة فهما ايضا صفتان لللفظ البحث الثاني ان مثل هذا التعريف
 للمفرد والمركب غير مناسب لادراك الحقيقة ولا لادراك النحو لانه لا يعلمه احوال شئ من العلمين ان عدم ذلك
 النحاة نظراً لانه لا يسبق في غيرهم من المفردات من لا فعال لا العاقد المذكر العائيب من الماضي او
 الامر ومن الاسماء المفردات او مجموع التفسير من الحروف كلها من المفردات ثم صيغتها اربع

الانفعال كلها سواء في كسب والمثلية والحدود والحدود على الاسماء كلها او كما اصبحت التامث في اللفظي تكون من المركبات
 لولا وجود اللفظ على جزاء المعنى بل ان اللفظ اللفظي انما هو تامته وبعدها من اجل تامته كصيغة الامر ونحو
 مع انهم عدوا كلها من المفردات لان الاسم والفعل قسم للكلمة التي هي اللفظ المفرد وليس ان يكون
 الاعلام المركبة كعدد واحد وعيد الجمع وكسر الميزان وغير ما من المفردات مع ان تعدد الاعراب لكل جزاء منها
 يقتضيه نظر الى فاعلي غيرهم به ان تعدد من المركبات وباقي البحث سياقي في التفسير الى الاسم والفعل
 والتعريف وانما هذه الامثلة لا حرج من ان لم يكن ان فلانهم قسموا المفرد الى الكل والجزء ومن كل منهما
 ما هو مركب بهذا المعنى كما جسم النامي مثالا للجنس البعيد والطائر والولد مثالا للثاني صفة المركب بل الجوهري
 المركبة كلها من المركبة بل ان كل مفهوم مفردا كان ومركبا ناقضا تفيد يا وغير تفيد في تاما
 انشائها او خبرا لا يتخلو عن الكلمة والجزءية على سبيل المثال نشاء واحد في كل كلام رجل فانه كل
 بلائية الصفة على التامة الرجال كل او هي افراد وكلامه زيد فانه جزئي بلائية على حقيقة ما قاله في اللغة
 ان الاحاطة الى المعرفة تفيد ان هذه المصنفات والاعمال في هذا المقام ان يقال ان المراد بالمفردات
 من المركبات التعريفية الموصلة والاقوال الشارحة والمركبة للمركبات الموصلة التعريفية سواء كان المفرد
 بهذا المعنى مركبا في نفسه او لا وذلك لان المعاني المفردة المبحوث عنها تفيد معجزة الحرف افرادها بقايتها
 تركيبها في انفسها من المركبات التعريفية لا يانها تطلق المركب والجملة وغيرها لكن على هذا فيخرج
 الجزئي عن تعريف اللفظ ولائها لا يتركب من المركبات التعريفية ولا يكون هو من جزائها ومقوماتها الا
 ان يقال المراد بالتركيب ان يكون حقيقة او شكلا والجزئي مما يتركب منه حكما بوجهه مقابل ذلك
 هو الكل وذلك بناء على ان البحث عنه يستلزم ان ينجى لا ذاتي او يعجز تعريف المفرد بان يقال المراد
 منه ما لا يكون لتركيبه فبذلك لا يوصل بالذات الى الجوهري سواء لم يكن فيه تركيبا صلا او كان ولكن
 لم يكن لا يوصل اليه كما في الجسم النامي على اننا في هذا المصنفاتنا البيوميتية على رسالة البياسي عوجي
 عليه الصلوات فان التركيب فيها ليس بالوصول بالذات الى الجوهري وباقي التحقيق في هذا المقام
 وكول على سبيل انما سأل تلك الحقيقة ان البحث التامث ان المراد بالتركيب منها عمل التركيب
 في اللفظ حقيقة او لفظة ان يدخل شيئا عربيا وضربا اذا كان في غير مستقر لان اللفظ وان كان
 مركبا في اللفظ وباعتبار الاجزاء والمصلحة فلا يصدق لانه مركب باعتبار الجزاء المستقر المعنى الذي هو
 حكم اللفظ وكذا يدخل فيه زيد في اسب قال من تمام فانه وان كان مفردا في الظاهر فهو مركب
 بلائية التعريف وكون الجزاء فاء الحزوت المفرد في حكم اللفظ وكذا يدخل في تمام في جواب

٨

من قال ان زيد قائم او الالة مفيدة مبتدأ وكذا يدخل فيه اللفظ في الحروف من القام مقام الجملة الساكنة
 ليس من جواب من قال ان زيد قائم فانه يحذف زيد قائم وكقوله تعالى بل وجدتم ما وعدكم حقاً قالوا نعم
 الآية وقوله تعالى الست بركم قالوا ابل وقوله تعالى ليتنبؤوا لك الحق ثم دخل ارجى وربى ليحق طاقان
 لفظي نعم وبل وارجى وانما هما كاجل وجرى تقوم مقام الجملة الجوابية فهي وان كانت معزدة في الظاهر
 فهي مركبة وجعل حكماً وتقديرها هذا هو ما يفهم من ظواهر كل قسم في مشتقات المقامات وعندى ان لفظ
 الايجاب وان كانت تقوم مقام اجمل الجوابية وتفيد معناها لكنها ليست بمركبات لا بالنظر الى اللفظ
 ولا بالنظر الى المعنى اما بالنظر الى اللفظ فظاهر انه ليس في الفاظها تركيب في التسلف لظواهر او تقديرها
 كما في المبتدأ والخبر والمخبر والمبتدأ والافعال مع الضمائر مستكنة والقيام مقام
 شئ اخر لا يدخل على معنى بله في جميع الامور والجمادات والصفات ولذا ترى انها مع هذا لا يخرج
 بهذا عن كونها صواباً غير مستقلة واما بالنظر الى المعنى فلان التحقيق عندنا في هذه الالفاظ ان لها معنى
 غير مستقلة تحصل بها بمعناها وتصويرها وتصورها بعد ملاحظة متعلقها كما في هذه المعاني التي هي مستقلة باللفظ
 متعلقها وانما تنافيها على تصور الغير ولا ملاحظة معان مركبة جزئية ملحوظة بالاجمال والجمالي والالتفات
 والواحد اعمل بعد ضرب من تحليل العقل او تفصيله بزمان لطيف يسير غير مشعور به الى الاجزاء او الملاحظة
 بالتركيب لجزء من الوصف الاجتماعي التي هي المعنى التفصيلي للفضية وبالجملة معناها بسعة اجمالي ملحوظ
 باللفظ الواحد لا يفهم ولا يلحظ اجزاء في هذه الملاحظة فهو معنى واحد مخرط في سلك المفردات كما
 ان الفضية الجملة مخرطة في التصورات والمفردات الان في التصديقات والمركبات الثابتة او الثابتة
 فليس معناها معنى مركباً ملحوظاً بالتركيب والتعدد الاجتماعي حتى تكون تلك الحروف مركبة باعتبار المعنى
 الغير كما ان الفعل معناه معنى اجمالي غير ملحوظ على وجه التركيب الابعاد تحليل وتفصيل من تلقاء العقل
 فانه معنى مخرط يدخل في المركب واما ان تحقيق ما يظهر هنا بعد التامل من ان الفضية الملحوظة باللفظ
 الاجتماعي هي الفضية الجملة ليلحق بالملاحظة اجمالي الواحد بان يكون مستقلة ويرتفع عدم استقلالها
 الى اصل ملاحظة الذات الغير مستقلة لعدم ملاحظتها وتعلقها في حالة الملاحظة الاجتماعية وبهذا يقتضيه
 الجملة التي هي معنى هذه الحروف غير مستقلة مع ان تعلق الملاحظة اجمالي بها يقتضيه استقلالها بالتركيب
 على مقام انبساط من هذا وذاك في الشرح على الاختصار والايجاز وهذا تركيب يظهر ان معنى الحروف
 قد يكون مركباً بمعنى انه مجمل يدخل في التركيب بالتحليل العقل وليس له سلطة المعاني للحروف كانية
 في جميع النوازل واما ان معنى هذه الحروف معان مجمل لا مركبة ملحوظة على التفصيل صلاً كما تقر في موضع

المبحث الرابع ان المفرد يطلق على سمان كثير منها ما يطلق بانه المتشعب والمجموع لغضا وصيغة الوجود
ومنها ما يطلق بازاء المركب ومنها ما ذكره في الايدل جزءه من شرطه ومنها ما يطلق بازاء
المضاف ومنها ما لا يكون مضافا سواء كان مفردا او مركبا وصيغتها او امتزاجيا او غير ذلك منها ما يطلق
بازاء المضاف وبغيره بمعنى ما يكون الجذر والشيء في فيه قيد الاول فمخناه لا يكون مركبا اصافيا او مضافيا
له فيخرج التركيب الاصنافي والتوصيفي ومثل تركيب طالع الجبل ومثل تركيب صابونا وصابون
ذلك ويدخل فيه المفردات ومثل تركيب حذر وعشر واطيك ومعد كرب وغير ذلك والمبني على تركيب
تقيدي كفي الدار ومنها ما يطلق بازاء الجملة ومنها ما لا يكون جملة قيد فيه المفردات ومثل تركيب
النافقة التقيدي وغيره التقيدي وله الاطلاق اخر تعرف من الميسوطات وتعيين متضمنة
القرائن الشائبة من خصوص المقامات المبحث السمان مسلمان المراد بالاجزاء الدالة من الملقط
على اجزاء المعاني الاجزاء المترتبة بالترتيب الذي في السمع لا يطلق الاجزاء او الاجزاء المترتبة
بالترتيب العلوي او العلوي من غير تقدم وتأخر ما ينبغي فيه فعل في المظهر والافعال والمشتقات وان
كانت المادة في الافعال دالة على المتشعب في دالة العارضة لها على خصوص الزمان من الازمنة
المشتقة والمادة في المشتقات دالة على الهيئة المصدرة والهيئة الحاصلة من لوزن بالحركات والمكانات
وتشبهها وبعض المادة الذي هو الحروف الزائدة على المفهوم المصنف كمن قام بالحدث في الهيئة
الفاعل ومعنى من وقع عليه الحدث في الهيئة المفعول به ومعنى اوقع فيه الحدث في الهيئة اسم الفاعل
وسمى ما وقع بواسطة الحدث في الهيئة اسم الآلة التي غير ذلك لكن المادة والهيئة وان كانتا جزءين من
الفعل والمشتق بنا على مذهب من يجعل الفعل والمشتق مركبا منها لكن ليس بينهما ترتيب ما في
في السمع بل ترتيب ذاتي تقدم المادة على الجزء المصنوع ضرورة تقدم المعلوم على العارض
تقدما ذاتيا وعلى مذهب من يجعل الفعل والمشتق نفس المعلوم لكن لا مطلقا بل من حيث هو
معلوم اهذه الهيئة المصنوعة بان يكون العارض والهيئة والظاهر في العنوان والظاهر في المعنوي
والظاهر في المقصود والمعرية كالتشخيص في الشخص عند التحقيق بناء على ان المركب من اللفظ وغيره
الذي هو الهيئة المصنوعة وهي خارجة عن عارضة لم ليس بلفظ بناء على ما قرر من ان المركب
من اللفظ وغيره ليس بلفظ كما مر سابقا فلا يكون دلالة الافعال والمشتقات على معانيها دلالة
لفظية لوجوب كون الدال فيها لفظا وبنسبة الدال غير لفظ كما كان يلزم على من دخل اللفظ في جزء
من الدال في دلالة المجازات على المعاني المجازية فلا حاجة الى هذا التوجوه المتكلف بل يكون

غير تقدمه اذ لا يترتب له

ولالة الانحال من حيث المادة على الشيء المحرك في ذاته لفظية وكذا لاكتنا من حيث الحركة والصفة للشيء
الصورية بان يكون الشيء الصوريه وحشية المعنوية والخلقة في العنصر والحقا كما في المصنوع
والمقصود المعنوي ومن قبيل هذا لفظ الدلالة لاسيما الركاب والعدل ومقوماته واخرها على معنى اللفظ
المحرك والمفهوم الحسيه ولله لفظية لغير لفظية كما كان ولالة الحجاز است على المعاني في الحجاز على
بدرج من يجعل القرآن من التشراف لفظ الدلالة لاسيما في هذا والدال واركانه لفظية لغير لفظية نعم
ولالة الشيء الصوريه والصورة الاجتماعية من الحركات والسكنات وترقيتها من اجزاء المادة على
المفهوم الحسيه وهذه من الملاحظة حيث هو ومنها المادة الصلبة والاشياء لفظية لان الدال فيها
لفظ وكذا الاحاجه الى هذا التوجيه والمنطق كونه من المركب باللفظ الذي يراد ولالة اجزاء الدال
هي الالفاظ لو كانت اجزاء على اجزاء معنا لو كانت اجزاء وادوية كما هو الحال والمستحق
وان كان لكل منها جزءان مادي ومهيول ولها دال على جزئي معنا ولكن جزوه الذي هو
ليس لفظ فلا يكون والدال على جزوه المهيول والجزء الذي هو اللفظ على الحقيقة ان مادي من حيث
هي ايضا التي هي جزوه آخر ليست بلفظ لان نفس المادة والاشياء جزوه المهيول ليس بلفظ
لان جزوه المهيول ليس بلفظ كون المادة نفسها لفظية يستحق ان يلفظ في الماهر من جزوه المهيول
ليست بلفظ والجزءان المادة نفسها انما اعتبار العروص لان الجزئين في باب الجزئين ليس بلفظ
منفرد من الآخر في الالفاظ حتى يظهر لك جلية الحال المبحث في المادة من ان اللفظ
المحر ولا يدل على التفصيل اعني انه لا يدل على معنى مركب من اجزاء لفظية على التفصيل بل هو محركات
متعدية بها الى حسب تعدد ولا يغير في التفصيل بهذا المعنى مجرد وسارع ذاك اللفظ المذكور وان كان
معناه مما يدل على المبحث المركب لفظا غير اجزاء على التفصيل بل ذلك اللفظ يدل على العقل معناه انما
انهم في تفسيره لا يوافقون في ذلك وان كان قد تقرر في لفظه لكن لما اشتبهت في معنى من مركب لفظي
انهم جعلوا معنى اللفظ مركبا من الحركات والزمان والاشياء الى القائل ويجعل معنى اخرى في معنى
تفصيليا ويجعلون مستقلا هذا الدال في نفسه ويجعلون في لفظه من اس اذات والصفة من لفظه
علينا ان يذكر غير من الدال على الاسم المذكر المذكور في هذه المادة وذلك المسمى الشائع
ولكنا من اننا ان نتقل ما ذكرنا في هذا المبحث على هو اسهل خلقا ثانيا ايم شيئا على اناس اخرى
في هذا المبحث في المطالع وان كانت في ذلك المتعلق في ذكر الدال في الماهر في معنى قاف وان كان
في هذا المقصود وعبارتها كذا لان اللفظ لا يدل على التفصيل بل كما تقرر في الماهر في معنى قاف وان كان

في ان واحد هو الشيء سماج المفرد ولا يستعمل ولو كان مركبا لم يستعمل الا في مركب من المتشقق وغيره ولا
 يجوز عملها الا في كل على الذات الخاصية والمتشقق محمول عليها ولا يلزم تركيبها في الفصول مع انها بسيطة
 على المفرد ولا يلزم عدم الفرق بين الواحد والجميع ودلالة الوجود ان شاء بان لم يسم اجاليا بفضله
 العقل الى جزء الثلثة وعندى ان الجمهور ليسوا بالثلاثين بالتركيب المافى التعجير المفهوم والمتشقق
 اليه بالذات هو الذات واستندوا بصفته بالمتشقق اليها بالعرض بواسطة في العوض فيلزم اكثر
 الاعترافات انتهى اقول لعلهم قالوا ان التركيب المفهومى العنوا في ايضا بعد التحليل بالتفصيل في كل
 وجها والمعاني المفهومة بعد التحليل العقلي او تفصيلها كما هي مفهومة من اللفظ ودلولة بانها لا تتصور
 والتجوز في المفهومة والمساوية فيها او بالنظر الى ان الدلالة لا يلزم فيها الانتقال اللازم
 الغير المنفك عن سماع اللفظ بل الانتقال الاعظم كما فصلنا سابقا ثم تركيبها في الفصول انما يلزم
 لو كان الفصول هي مفاهيم المشتقات او لو كانت معنونات سفاهة سبها والمعم عنها بها كما هو متحقق
 بالنظر الدقيق فلا يلزم من تركيب مفهوم الناطق مثلا تركيب الفصيل للانسان ثم الزام المخدوم
 ايضا مبنى على التركيب في مرتبة المعنونات والمليحة ولا يلزم على تقدير التركيب المفهومى العنوا في
 كما لا يخفى ولذا قلنا فيلزم اكثر الاعترافات وتفصيل هذا المقام باله والعلية مع مفاهيمية واحدة
 ذكر في مناسباتها مستقلة على التعليقات الوجودية المذكورة في بحث الدلالة من شأنها على وجه اليها
 البحث المسامحة ان اللفظ المفرد قد يفيد تصور شئ ابتدائي من غير ان يكون تصور به ولا اتفاقا
 اليه به تصور والاتفاقا ثانيا نؤمن بعد التصور والاتفاق الاولين في المدركة وحصوله بعد في
 المخزنة واعادته بعد من المخزنة الى المدركة وذلك كما يكون في المفردات المعنونة بالوضع
 النوعي كالمشتقات والافعال فان من علم معنى الضرب مثلا وكان يعلم قاعدة كناية سي ان هو
 على وزن فاعل من المصدر فهو لذات من قام به الفعل فاذا عرض عليه لفظ الضارب في
 به والامر من غير ان يسمعه او يحيط به اولا لا يتصور به هذا السماع الاول معنى تصور اوليا
 بواسطة زينك العليل في السامعين بالمعنى المصدرية وبالوضع النوعي للمفاعل وكذا حال
 سائر المشتقات والافعال فان من علم معنى الضرب وان سببه ففعل لماضى والواحد المذكور
 الناصب فظهر به معنى ضرب بمجرد سماعه فظهر اوليا من غير سبب في تصور ادلى واما المفردات
 المعنونة بالادوات كالتشخيص فلا يمكن تصور معانيها فيها ولا بالبحر والالفاظ والاولى بالادوات
 لان تصور المعنى الاول اسوقه على العلم بوضعه والعلم بوضعه لا يتصوره على تصور المعنى الاول انما علم

بالوضع لا يتوقف على التصورات والالتفاتات الثابتة ولا يرد على الدلالة ان تصور
 متوقف على الدلالة لا يحصل منها والدلالة متوقفة على العلم بالوضع والعلم بالوضع متوقفة على
 تصور الوضع فلا يرد ان توقف تصور الوضع على نفسه لم يوجب ثلث وهو دور مضروب عليه ان المتوقف
 على العلم بالوضع هو التصور والالتفاتات الثابتة التي هي الاصل بعد الدلالة والمتوقف عليه هو التصور
 الاول قبل الوضع فلا دور ولا دور في الموضوع بالوضع الدعي لان الموضوع ليس بخصوص لفظ
 بل بالوضع فهو متوقف على ما يحيط به نوع العام المتناول والمخصوصيات كلها على العموم فيلزم خط وضع البيت
 العامة فلا يحيط به وضعها على عمومها مع ما يحيط به خصوص الموضوع له للمبدء كانت لا انتقال منها الى معنى
 المشتق فهو راجع الى الاشتغال بالشكل الاول كان يقال الضارب قائل من الضرب وكل
 قائل من الفعل فهو معنى من قام به الفعل فالضارب بمعنى من قام الضرب واما المركبات الناقصة
 او الناقصة فهي التقيد معاني احوالها ومضمراتها التي الموضوع بالوضع النوعية وتفيد المعاني التركيبية
 بعد العلم بوضع مفرداتها ووضوح التواريخ تلك المركبات بالادوات النوعية افادة اولية وكذا التقيد
 معاني اجزائها المفردة ايضا افادة اولية اذا كانت ادوات تلك المفردات اوصافا على غير ذلك
 الكاتبة ثم انك اذا لم تعلم الاضحية الكاتبة المصدرية ولم تلتفت ولم تصور مشتقاتها والاضحية المتحركة
 الاشتقاقية والا لا وضع النوعية للفاعل والتركيبية للمفعول الذي بين المبتداء والخبر ثم وزد العلم
 الاربعة حصل اللفظ التركيبية اللفظية المذكورة ومعاني اجزائها المفردة وتصورها تحصيل اوليا و
 تصور ابتداءيا من غير ان يخطر بالبال الاضحية الكاتبة والمتحرك واللفظ التركيبية الخاص في هذه
 القضية في احوال المباحث التي اردنا ان نبحث الافراد التركيبية اما التحقيق والتدقيق
 الذي انما يطرق الكسلاان ويثبت باورهما الا ان ففي التصفقات الكبيرة المبسوطة ولما فرغ
 من تقسيم اللفظ الى المركبة المفردة في تقسيم المفرد الى الاداة والكلمة والاسم وهو تقسيم ثانوي لطال للفظ
 الموضوع فقال وهو لا يخلو من ان يصح كونه مستلزاما له ولا يصح شيئا منها بل يمتنع استلزامه مطلقا
 فالمراد ان استلزامه مطلقا ولا يصح لان يكون حكما عليه او به لا بالحكم الاستنادي التجري والاشياء
 ولا بالحكم الشرطي بل لا يمتنع باو مشوب اليها به نسبة كانت تامة او ناقصة لتقديرية اضافية او تامة
 او غير ذلك او غير تقديرية الالفظة لخلق اللفظ الاستقلال به فخر في اصطلاح النحاة فذكره استطرادا
 ونفهمنا وتبيننا الفرق وشارة الى رافعة سابقا في النحو وتذكير الى ادوات في اصطلاح اهل الميزان
 لكونه الى اخره حال الطرفين ودراسة لملاحظة التفسير في الاستنادية التامة بين التفسيرين

والمستثنى الثاني بينهما ان في جميع الكلام والحقا طيبا لغيرها في نفس لقومه وطبقته وان احتاج في
 امور ذاتة خارجة عن مرتبة القوم والتجهر الى شياء اخر فلا بد للاحتياج الى الفعل به في
 الفعل المستثنى لغير هذا التعريف لان الاحتياج اليه ليس في قومه الكلام واقفا في القدر المذكور
 للتمام بل في امر خارج ثم هذا التعريف تعريف بالحكمة ان امتناع الاستثناء من آثار حقيقة الاداة
 والحكمة الصادرة عن عدم استقلالها في نفسها في مرتبة من مراتب تعقلها وملاحظتها لا عين حقيقة
 طبيعتها او من حقها وتوصل بذكر المحققون في تحقيق حقيقة شئ الخوف ان المعاني الحاصلة في
 الذهن على نحو نحو هو متقل في نفسه في العقل والالفاظ ليست في الحقيقة مقصدا وبالذات من
 غير بنية الاخر وهو المعنى المستقل في نفسه ونحوه مستقل في نفسه في العقل والالفاظ يقصد العقل
 انه لا تعرف حال الغير واداة للملاحظة وهو المعنى الغير المستقل في نفسه كما ان في الخارج نحو من
 الوجود ونحوه وجوده متقل للاحتياج الى الغير في القوم والحصل في الخارج كوجود النجار والاعيان
 ونحوه وجوده غير مستقل بل على محتاج الى الغير في القيام ولا يتصور قيامه بنفسه لا عموا ولا خصوصا
 ويحتاج لعموم المحل والوجود ونحوه الى خصوص المحل والوجود وذلك كونه
 الاعراض والمخالفات الذاتية لعمومها وخصوصها او على محتاج الى الغير خصوصا ولا يحتاج اليه
 الا في مرتبة الخصوص ولا يحتاج اليه في مرتبة العموم بل المحل يحتاج اليه في هذه المرتبة وذلك
 كوجود الصور الجسمية والنوعية المعنوية لوجود المادة والمحل لعمومها والتفويضية لخصوصها و
 تشخيصها وتنظيم الاعراض المحتاجة الى الطبيعة الذات والوجود مطلقا وعموما وخصوصا بالموضوعات
 معاني الحروف المحتاجة الى المتعلقات تصور وملاحظة وليست مستقلة في نفسها عرضا غير
 الاستقلال ونظير الصور المحتاجة الى المواد في الخصوص والتشخص لا في حدود نفسها الا كما
 اللازمة الاضافة المستقلة في نفسها عرضا للاحتياج الى العقل الغير في مرتبة خارجة ذاتة
 على مرتبة الذات ونفس طبيعة المفهوم ثم بينهما ما بحث اجمعت الاول في الاعتراضات
 الواردة والادام الناشئة واشبه الفاشية في هذا المقام الاول انكم عرفت المحرف والاداة
 بما لا يصلح لكونه مسندا او مسندا اليه مع ان بعض الحروف يقع مسندا اليه كقولك من حرف جيبه
 فلا يكون التعريف جا معا بل جميع الحروف تقع مسندا اليها كقولك الى الانتهاء الغاية وان
 حرف شرط وان حرف شبه بالفعل فلا يصدق التعريف على شئ والثاني ان قولنا زيد لا جبر
 المحمول فيه حرف لا لوضع المقام لفظ جبر والمحرف لا لكون مسندا اليها وبها لا يشبهها ولا

في
 الحروف
 المستثنى

بالفهم غير الان المستند اليه وبه لا بد وان يكون مستقلا ومحمول المستقل وغيره من ذلك الثالث
 ان قولنا مثل علي او نعم مستند اليه فيه حرف بل او نعم لان المقول بالمسمي قائم على مستند اليه بالفعل
 المحمول مع انكم في حرف بل لا يحتمل الاستناد اليه به فلا يكون التعريف جامعاً والرجل ان
 بعض الاسماء ايضا لا يحتمل الاستناد اليه وبه كمنى واذا واذ واما وحيث وغير ما يصح في علمها التعريف
 الحرف فلا يكون التعريف مانعاً والحي من ان بعض الافعال لا يكون مستند اليها وبها كما لا بد ان
 النافعة بل رابطة محضة زمانية بين المبتدأ والخبر مفيدة في علمها تعريف الحرف فلا يكون مانعاً
 والاستناد من ان الحرف من اقسام المفعول والكلام مركب تام مع ان الكلام يتيم بحرفه كقوله في
 قولنا يا زيد ولقطة الباء في قولنا بالمد والارثية واليه وفي محل المفعول للشد او القسم ولذا يقال
 له المنادي والمقسم به وتقرر آخر انهم قالوا ان الكلام لا يتم الا بالاسمين او هم وحمل مع ان
 الكلام هنا تم بحرف واحد والسالك ان الفعل لا يشترط على استناد الى الفاعل غير مستقل وغير
 مستقل لعدم استقلاله بالصلح ان يكون مستنداً ومستند اليه فيكون حرفاً لا فعلاً وانما من ان
 الحرف مرفوعاً لمختلفة وتعلق المرفوع مقدم على تعقل المرفوع لا نهياً وسبباً وآية الى تصور وتعلقه
 والوسيلة والآية مقدمة على المقهور وذو الآلة مع ان تعقل الحرف كونه نسبة غير مستقلة بكونها
 على تعقل مختلف فيكون التعريف متوقف على ما على الاخرى فتعلق وانما مع ان المعنى الحرفي
 جزئي من جزئيات المعنى الاسمي الكلي المستقل كمنى من يشتهى الى الابتداء المطلق او الانتهاء
 الاسمي الكليين كما اختاره صاحب الفوائد الضائية في حاصل محصول السيد المشرفية فترى
 مع ان السيد يفسر بغير عدم انصاف المعنى الحرفي الغير متعلق بالكناية والجزئية في عاتق تعصية
 كونه نسبة على شح الشبهة وغيره والعاشران مطلق الابتداء والابتداء انما هو مثلاً لا نهياً
 ان يكون عين حقيقة معنى من والفرق بالاطلاق وعروض المحصولات كما في الانسان وزيد
 او يكون خارجاً عنها على الاول يلزم اما ان يكون عدم الاستقلال ناشياً من مطلق الابتداء او
 الابتداء انما هو الحاصل الكليين فلا يكون معنى مهيأ مستقلاً ويكون ناشياً من عروض المحصولات
 فلا يكون معنى من غير مستقل في حدوده بل بالعروض بوسطه الغير وهو عروض المحصولات
 وعلى الثاني يلزم عروض مستقل لغير مستقل لان الابتداء المطلق او الابتداء الخاص بمفهومها الكليين مستقلاً
 والتقدير انهما جزئان لبعض من خارجان له خارجان عن حقيقة محمول ان عليه ولذا يكون
 جزئياً من جزئياتهما وليجان مرفوعة لملاحظة كما في قولنا الابتداء انما هو معنى من غير مستقل

كما يقع مفهوم معنى من مفهوم القيمة لا يعتمد على الحقيقة من غير المستقلة والمعرفة من سبيلان يكون
أقوى في التحصيل والوجود من الحار من مع ان غير مستقل منصف وحجوا وتحصلان من مستقل
لهذه من الايراد ان العشرة ثلث عشرة كما على التوزيع وهذا هو محتمل الورد في هذا المقام
والجواب عن الاول ان الاستقلال وديمه من صفات المعاني حقيقة ومن حوارها ان شئيه
من تلقا وتعلق الانقبات والحقاظ وهو منشأ لانتفاء المعاني باحد جهات الازد الموصوت بهما
بالذات وتصف بهما الا لفظا بالعرض يجوز بواسطة ولا يناف على المعاني استقلته او الغير مستقلة
واما في نفسها مع قطع النظر عن الدلالة فهي مستقلة وصلوح الاستناد وديمه من فروع استقلال
وعدمه فالمستد اليه في قوام من حرف جر والى الانتهاء الثانية وغيرهما من نفس نقطة من ولغة
الى ولم يرد بهما من جهات الحار من حتى لا يصلح الكونهما مستد اليها والكراد عدم صلح الحار من
للاستناد وعدم صلح جهات الازد لم يرد ولقصده نفسها بل يرد بهما من جهات الموضوعية لها فلا يوجب
فيها من جهة الغير ليعت او صدقته على اذوا المعروف المحرور والحوار عن الثاني ان لفظة كانهما
ليست بحرف بل هي اسم بمعنى غير معناه زيد غير محرم كما ان الاحرف استثناء وقد تكون اسما
بمعنى غير من قبيل الصفات كما في قوله تعالى لو كان فيها آية الله لعسدتا ولو سلم انها حرف
فامتناع كونه مستد اليه وبها انما هو اذا كان وحده بنفسه اما مع الغناء غير اليه فلا اذا
ارتفع الاحتياج منه الى الغير بعد الانقضاء لان المجموع غير محتاج الى الغير لانه مجموع الخلق
والاحتياج اليه ارتفع عدم استقلاله لان عدم الاستقلال في الحرف بمعنى الاحتياج في العقل
على الغير لا بمعنى تعلق الانتفاء والحقاظ بالعرض والاكبات الاوصاف العنصرية المراد
للمعروفات الحقائق او الافراد غير مستقلة بالمفوضية وسخفى من عدم استقلال المعنى الحرفي فيكون صحيحا
كونه مستداه واما قوام مجموع مستقل وغير مستقل فبمعنى تعلق الذي بالذات او بالعرض لا بالجهة
المعبرية الحرف والحوار عن الثالث ان المراد به لفظة بل او نعم اي قبيل لفظة بل او نعم واللفظان
حيث هو لفظ مستقل كما عرفت قائل وان المعنى عن الحرف كونه مستد اليه وبها بالذات واللفظان
وبها بالتجزؤ التوسيع وقبالة مقام مستد اليه والتحقيق في نعم وبل ليسا مستد اليها حقيقة بل
بما قاما مقام التقديرية لفظية مستقلة الصالحة كونهما مستد اليها كما تميز زيد قائم قبيل نعم
قبيل زيد قائم قبيل ليس زيد قائم بل اي قبيل زيد قائم ولا يعجز كل الجوان يقال بل قائم على
بمعنى من يقول ان افضل الجوز الى الحار المصدرى له ليس بقائم بل بفعل بل باللفظان

الى المفعول القيام مقامه عن فقد حيزا وتوسعا ان لفظة على ولفظ يستلزم اللفظ حقيقة بل
 حيزا وتوسعا ولا يتكسر مثل هذا الاستناد الى الحرف وفيه ما فيه فان هذا التجوز والتوسيع باعتبار
 ملاحظة الحكمي عنه وعدم الصلوح في الحرف في مرتبة بنفس الحكمية ولاحكم والاصل فيه للتجوز
 والمطابقة المعنى عنه وعدمها فلا يكون كونه مستند اليه وبلا في الحكمية الصادرة ولا في الكثرة
 الا في الاستناد وتحقيقه ولا الجواز في كماله لا يخفى على المتأمل والجواب عن الرابع ان المراد بعدم
 الصلوح الاستناد ما هو ثابت من الذات ونفس طبيعة المفهوم من حيث هو ولو في مرتبة من
 مراتب العلوم لا ما هو ثابت من عوارض خارج عن الذات ولا يكون عدم الاستقلال من
 ملقا ونفس المفهوم وطبيعة المعنى لا المعنى في حد نفسه متقل وعرض لعدم الاستقلال من عرض
 عرضة من خارج وعدم الاستقلال في الحروف من قبيل الاول وفي الاستناد لا من الاضافات
 قبيل ان في الحروف من عارضة الاضافات ولا زوها لضافتها في الاستقامات لتكون صلاحيها
 بحسب لذات ونفس المفهوم وان منع عنه بالغ خارجي وفاق عنه عارض في الاستقلال
 وعدم الاستقلال في الحروف كانه في قوم معانيها من حيث هي اذا حصلت نفسها وهو متجه بانها
 وفي بعض الاسماء من جهة عرض عارض اوله ولام لا كانه معتبر في نفس لضافتها وما فيها
 قلنا وبهذا التقدير في المعنى وجهها في حد الحرف والجواب عن الخامس ان هذا تعبير على التمام
 القائلين بكون الالف الالف فقه افلا لا على اهل الميزان القائلين بكونها من الادوات و
 الروابط الزمانية والاشبهية اعتمد بهم الكلمات الوجودية لتشبهها بالكمالات في التفرقات الفعلية
 والذاتية على احد الارشاة الثلاثة ومن قال بانها كلمات حقيقة لذاتها على الوجه وفي نفسه متقل
 وانما صرحا بعدم استقلال من جهة ملاحظة كون ذلك الوجود متقل رابطا بين الشيئين فالرابطية
 وعدم الاستقلال عارضيان والاستقلال في اصلي نائش من نفس المفهوم ولا مضافة في اجتماع
 الاستقلال وعدمه فيها من جتين من جهة نفس المفهوم من حيث هو ومن جهة عرض عارض
 خارجي هو الرابط بين الشيئين فما لا يقبل العقل السليم لا ان الالف لا على مجرد اشبهية الرباطية الزمانية
 فلو لمجرد الرباط الزمانية لا الالف اما على المعنى الحد في استقلال صلا ولو لمعنى الوجود والتمام
 مستقل على ما هو معلوم كان الالفية هي تمام الكلام وتخصه في قولنا كان زيد من غير انتظار للجر
 وبالجملة هو تمام الشبهة الوجودية قطعاً وتبني وسفوف الى تحقيق هذا البحث في حيث الكلمات
 انشاء الله تعالى والجواب عن السادس ان الحرف يدل على المعنى الاجمالي لا غير مستقل في الالف

الحق في معنى الكلام فذلك هو من مذهبنا ليس الكلام تام له الية على المعنى الاجمالي الاعلى المستند
 التفصيلي الكلام المتركيب حتى يكون مركبا وكلاما تاما لا يكون من اقسام المفرد وهذا المعنى الاجمالي اجنيا
 لكونه غير متعلق بالمعنوية في نفسه لا يحصل في الية من الالفاظ من معنى آخر الية متعلق بها ايضا
 معنى زيدا واليه في قولك بازيد وبالهد وانما اوجوب التركيب في الكلام في الدلالة على معنى التفصيل
 لا في الدلالة الاجمالية الا ترى ما عرفت سابقا ان حروف الايجاب تدل على معاني القضايا المختلفة
 اجمالا وهي حروف مفردة بلا رتبة وقولهم الكلام لا يحتمل الا باسعين او اسم وتدخل ايضا باعتبار
 هذه الدلالة التفصيلية فانهم واجوب عن الساج ان صلوح الفعل لكونه مستند اليه انما هو باعتبار
 مدلوله المنفصل المستقل الذي هو المعنى الذي لا باعتبار معناه المطابق للغير المتعلق بما قبل
 في هذا المقام بل يرد عليه ان يكون الفعل باعتبار معناه المطابق من جملة الحروف ولم يرد بها
 احد وان المعنى في العلوم المعاني المطابقة للمدلولات التفصيلية خصوصا بازاد المدلولات
 المطابقة وان الفعل لفظ مفرد واللفظ المفرد لا يدل على التفصيل حتى يكون الية تضمني بالجملة
 مفاسدا لا تحصى والتحقيق ان له معنى اجماليا مطابقا مستقلا في نفسه لكن لكونه مستقلا الى الحد
 ولم يستند الى الزمان والفاعل واعتبار الحدث فليس من حيث انه منسوب مستندا الى اليعلى ان يكون مستندا
 اليه على سبيل ما عرفت مشروعا في مباحث النظم انشاء الله تعالى واجواب عن الثالث ان
 معنى الحرف مرة لا تفرق حال الية النفس الغير مفصلة تقدم مفهوم الشبهة انما هو على تصور مفهوم
 حال الية على نفس مفهوم الغير والمقدم على تصور الشبهة تصور نفس مفهوم الغير الا ترى ان تصور
 الشبهة في زيد قائم موقوف على تصور مفهوم زيد وقائم لنفسها وقصورها مقدم على تصور
 وهي ليست مرة لنفس مفهومها وانما هي مرة لحالها التي هي كون زيد مستندا اليه يكون قائم مستندا
 به فبذلك ان الوصفان اي استندية الية والمستندية اليه انما يصرحان لمعنوي زيد وقائم من تلقا
 الشبهة الاستنادية منها فحق الية لتعرف باقين الحالتين الحاضيتين احدهما من قبل ملاحظة الشبهة
 فملاحظة الشبهة وكان مقصورا مقدرا ان على ملاحظة باقين الحالتين وتصوره من اوصافه في الوقت
 على تصور الشبهة وملاحظة حال الطرفين بالملاحظة وتصورها والموقوف عليه تصور الشبهة وملاحظة
 تصور نفس مفهوم الطرفين وملاحظة فاقترقا فخلاد ورواجواب عن الرابع ان التحقيق ان
 الحرفية تنصف بالظنية والجزئية كان في الملاحظة هي فيها معان حرة غير مستقلة بل في ملاحظة
 اخرى مستقلة متعلقة بها كما في قولنا معنى من غير مستقل فان ذلك المعنى الحرفي الغير المستقل في

التفسير العرفي للفظ المتعلق بالظواهر الاسمية فلا يسمي مستقلا بل يفتقر الى الذات ولا يصح ان يكون
محمولا عليه وموضوعا للثبوت ولعل مراد السيد قدس سره ايضا من عدم التصاقها بالكلية والعمومية
هو هذا المعنى اي عدم التصاقها بمراتب حيث هي انسان حرفية غير مستقلة ومنه لا حظا في غيرها غير
مستقلة لانها لا تشبه بها اصلا في اي لا ملاحظة لو حطت لانه منظر الاله في الملاحظات التي لا تقبل
ليست معاني حرفية بل معاني اسمية كالاشياء الخاصة ولا ملاحظة في كون حسي واحد حقيقيا وهما معا
باعتبار الملاحظين المتعلقين فان التباين بين الحرفية والاسمية يتناول اعتبارا في اختلاف حقيقيين
ملاحظين لا يتجسسا لتباين الذي بين اشياء القسمية فانهم واجوب عن العاشر ان عدم استقلال
في الحدود فاش من ملاحظة الخصوصيات المخصوصة المحصلة للحقيقة الكلية لاسان تلقا وتحقيقا للكلية
وتلك الخصوصيات المحصلة المخصصة وان لم يكن متعبرة في الحقيقة الكلية حتى يكون عدم استقلال
ممكنا للكلية بغير عرض هذه الخصوصيات لاسان قبيل العوارض الخارجية لاسان الامور الثابتة من المظاهر
الذات كلها متعبرة في الحقائق الشخصية التي هي المعاني الحرفية من حيث انها معان حرفية فعدم
الاستقلال لاسان قبيل الامور الثابتة من تلقا الذات كما ان الشخصية من العوارض الخارجية لا تلتزم
بالضرورة من عرض الشخصيات الغير المتغيرة في حد ذاته ومن العوارض الثابتة الذاتية لاسان
والا لزم على تقريره ان يكون عرض الشخصية لاسان ثابته من عرض الخصوصيات من
العوارض الخارجية فلا يكون زيد شخصا في حد ذاته بل بالعرض بواسطة الغير وهو عرض الخصوصيات
علانا انكم في قولكم فلا يكون زيد شخصا في حد ذاته او قولكم فلا يكون معنى من غير مستقل في حد ذاته
انه ما معنى قولكم في حد ذاته ان كان معناه في حد ذاته الكلية فليس لكن لا ملاحظة ولا ملاحظة
لا يتصور ان يكون شخصا في حد ذاته ولا بعدم استقلاله بحسب طبيعة المطلقة وان كان معناه في
حد ذاته الشخصية في غير مسلم ولم يلزم من ذلكم هذا الامر فانهم نعم يلزم على هذا ان لا يكون المعاني الحرفية
في الاحتياج وعدم الاستقلال نظرا لثبوتها للاعراض المحتاجة الى الجمال والموضوعات
بحسب طبيعتها العامة الكلية المطلقة وبحسب طبيعتها الشخصية الخاصة مع عدم احتياج
المعاني الحرفية الى بحسب الخصوصيات الشخصية والحال ان المعاني الحرفية بحسب طبيعتها العامة ليست
المحملة محتاجة الى استقلال الاجمال للثبوت اي تصور مطلق الاستدعاء محتاج الى تصور مطلق الثبوت
ولم يتدبر وبحسب طبيعتها الخاصة الشخصية محتاجة الى استقلال تفصيلي للثبوت اي الاستدعاء
المفهوم من قولنا من في قولنا سر من البقرة الى المتعلق بالخاص الذي هو تفسير البقرة

وطرحنا بالعرض وتصورنا بالذات على خلاف ذي الوجه فلا كان المعنى المحرف في ذا الوجه يكون ملتصقا بالعرض
 بالذات فيكون مستقلا كما يقال معنى من غير مستقل والبالا الصاق والابتداء الخاص معنى من آخر
 مستقل فان هذه المعنويات التفسيرية والعنوانات العلمية الواقعة مرادها للملاحظة من من والبالا ذاتيا
 لمعناها او عرضيات لها فيكونان ملتصقا اليها بالذات فيكونان مستقلين في ذين العلمين ولذا وقع محكوما
 عليهما وبهما وهذه العنوانات كاشفة عن إحدى التبرهنات العلم بالكون او الوجه من العلم والذات
 في العلم هو جهة المدار في الاستقلال وعدمه على الوجه الذي لم يجعل حصة للملاحظة فان كان مقصودا
 بالذات غير واقع حصة لشي آخر غير المعنى المحرف في مستقلا وان كان محرفا بالعرض واقع حصة للمعنى
 آخر فهو مستقلا ولا يفتقر الى العلم بالوجه ليس بشيء من العلوم بمعنى الوجه فانه اذا لم يجعل حصة للملاحظة
 ذي الوجه ولم يحصل به بنفسه ايضا فلم يذكر فيكون ذو الوجه معلوما لان العلم بالاحصول بنفسه ولو واسطة
 شي آخر فحصة للملاحظة ووصفا من الوصف واقعا عنوانا كاشفا عنه فاما اذا انشأ الحصول بنفسه
 والمرادية ايضا فاتي بجهة كونه معلوما وتحقيق التفضيل في مقام آخر واذا انشأ به العلم كونه يكون
 جزءا للمعنى المحرف في الحاصل بنفسه في الذين في العلم كونه من غير واسطة حصول وجه لم يستقل بنفسه
 وهو من عدم استقلاله وبار وقوم حصة لتعرف حاله غير ملاك كونه رابطا بين الطرفين وذلك
 كما اذا جرح معنى من بلفظة من وعن معنى الياء بلفظة الالاسم لفظا بل بالمعنى وفي هذا التبرهن والذات
 يتعلق بالمثل هذه المعاني المحرفية علم بالكون كما اذا قلت سر من البصرة ومروث بن زيد وبار
 وكتبته بالقلم واخذت من الدراهم واجل للفرس وغير ذلك هذا ما قيل في هذا المقام واما التحقيق
 فسياتي في البحث الآتي بالبحث الرابع قال السيد الزاهد في حاشية على شرح التهذيب الجليلي
 في بيان الفرق بين المعاني المحرفية ومعاني الاسماء اللازمة للاضافة ان المعنى المحرف فيكون ملتصقا
 اليه بالعرض بمعنى الواسطة في العوض يعني ان ههنا التفتاتا واحد بالعدد وبالمتشقق لعلق بالمعنى
 المحرف في بالعرض متجزا ومتعلقه المتبدين بالذات حقيقة كما ان الحركة عارضة بالذات وحقيقة الميسقية
 ولها السبب بالعرض ومجازا وهي واحدة بالمتشقق كذلك حال عرض صفة الالتفات والى الظاهر ان
 ههنا من صفات النفس متعلق بالالتفات به ومتعلقه لعلق وتوحي لا قيا من علم متعلق بالملاحظة والى المتبدين
 لعلق قيا من عند بعضهم القائلين بقيام المصدر المحمول بالمفعول وان المعنى الاسمي اللازم الالتهاف
 يكون ملتصقا اليه بالعرض بالواسطة في التبرهنات المعنوية الثانية حقيقة فالمراد بالواسطة في التبرهنات
 اعم من المعنى الذي يكون الواسطة وذو الواسطة في كلاهما متعلقين حقيقة بالوجه كذا في الواسطة حقيقة

اولاً بالقديم الذاتي وذو الواسطة مستصفاً ثانياً بالتأخر الذاتي كائنات السيد والاحتياج
 بالحرية فان القضاة فيها معدومة على القضاة فيها ثانياً بالتأخر الذاتي كائنات السيد والاحتياج
 القضاة شئ منها بياحرازها القضاة ثانياً بالبعد والخصص متناقضاً معها القضاة السيد را
 بالقديم الذاتي متعلق الآخر بمعنى الاسم اللازم للاضافه ثانياً بالتأخر الذاتي متعلق مثل هذا الالتفات
 بالعرض لعلها بالذات وحقيقه وراثياً وبالناظر لايجزى الى عدم الاستقلال المعبر عنه معاني الحروف ينبغي
 متعلق الالتفات بالعرض بالواسطة في العروص لعلها بالانتماء بالحياني فهذا اشرح اقاله في تلك
 الجواشي وعندي على وثاق باختاره سحر العلوم في حوشية على حوشية السيد الزاهد على شرح اللواتق
 مدار عدم الاستقلال ليس على ثلث مثل هذا الالتفات بالعرض بالواسطة في العروص بل على الاحتياج
 في المتعلق والمفوضية ولو كان عدم الاستقلال في المعاني الحرفية ليجب في ثلث الالتفات بالعرض بها
 بالواسطة في العروص كونها مرأياً للملاحظة حال الغير والآية لغيرها لزم ان يكون سائر الاوصاف
 العروصية الواضحة بالملحظة الموصوفات والافراد كما في المحصورات معاني غير مستقلة بالمفوضية
 مع انها لا مرتبة في كونها معاني مستقلة والامر يمكن الحكم عليها بالمحمول وجب لتعلقها العقل متعلقة بالملحظة
 ولان المعاني الحرفية لا يكون مرأياً للملاحظة اطرافها المتعلقة حتى تكون تلك المعاني لا كونها مرأياً لمقتضا
 ايها والملاحظة بالعرض واطرافها متعلقة اليها ولحيلة بالذات ويلزم منه عدم استقلالها متعلق مثل هذا
 الالتفات العرضي بل هي مرأياً للملاحظة حال الاطراف من كون البعض محمولاً عليه بوسنة الية وبعض
 الآخر محمولاً عليه بوسنة فيلزم تقدم ملاحظة حال الاطراف على ملاحظة المعاني الحرفية لكون المرئي مقدرها
 بالذات في التلويح والالتفات على المرأة ولان المعاني الحرفية لو كانت مرأياً للملاحظة بنفس المتعلقات
 لزم تقدم تعقل المعاني الحرفية بقصورها على تعقل المتعلقات وقصورها لان المرئي مقدره على المرئي
 في التصور لتعقل كونها وسيلة اليه مع ان الامر بها بالعكس بالجملة في مفسد السبعين في المقام
 تقدم استقلالها بمعنى الاحتياج في التصور والتعقل والمفوضية بالجملة الوجود الذي هو اللطفي في مرتبة
 الفهم والتصوري كما ان عدم استقلال الاعراض بمعنى الاحتياج في الوجود الخارجي او بايجده وهذا
 الوجود الاصل الذي في مرتبة القيام والحلول والاكثافات بعوارضه الى المحال والمفوضيات ولذا
 لصلح المعاني الحرفية بعد استقلالها وانذاع حاجتها بانضمام معنى آخر متعلق به محتاج اليها لتلك المعاني
 لان ثقتها محمولة عليها وهما في زيد لا حجر وزيد في الدار وزيد في القوس وكل الحيوان الانسان هذا
 هو التحقيق الاجمالي المناسب لهذا المختصر التفصيل في زبارة واسفارنا بالمبحث الخاص من

المعنى المحرف في هو المعنى المستجيب اى المستجيب الرابع بين الشكرى المستجيب الرابع بينهما على سكون نحو شرط بينهما
ربطاً تاماً يتقدم الكلام نحو لا شرط لذلك قالوا ولي هي المستجيب الرابع التامة والثانية هي المستجيب
الرابعية التي وقعت وانما شرطه سكون انشائية وخبرية ولان انشائية واما مستجيب الرابعية فيها متخلفة و
كذلك الامور الدالة عليها فالرابعة في الامر والنهي هي المستجيب التامة الداخلة في معنى الفعل والدال
عليها مع ملاحظة خصوص كونها انشائية امرية او ناهية هو مخصوص لفظ الفعل مع هيئته العارضة له و
ملاحظة وقوعه السكون او ما يجزوه ومن العلامة الجزئية في الآخر لا يعمل مع عامل هو الا ان هيئته
فالرابعة عليها ان اعتبر لفظ الفعل نفسه والآن مع تلك الملاحظة المشروطة في دلالة الامر حيث
كونها جزئية الدال ومفعولة لفظية وان اعتبر الدال عليها هو النية العارضة مع تلك الملاحظة خصوص
فقط لفظية الدال في التثنية والرجح على استنبط مع خصوص كونها انشائية وخصوص قسم خاص منها
فمثل لفظ ليت ولعل في اللغة العربية فيها دالان على استنبط النية العارضة الانشائية مع خصوص انفسه
او الترجيح واما في القسم والنداء فالدال فيها على استنبط القسمية والندائية الانشائيتين هو حرف
القسم والنداء ولكن تحقيق ان حرف القسم والنداء وشكلا دال على استنبط النية العارضة القسمية بالمعنى واما
بمعنى طر فاما الدالان هما معنى القسم والنداء والقائل بالدلالة الانشائية او على مجموع الجملة القسمية
او الندائية المتخلفة بالاجمال في تفصيل موكول الى مقام وسبب اشيع من هذا المقام كما ان تحقيق ان
حروف الايجاب تدل على مجموع الجملة الجزئية الجزائية من حيث حروف التسليم والقبول لها سواء كانت
مخوطة اجمالا او تفصيلا والدلالة على اجزائها التثنية لقسم من مد والامر او بعد التمجيل او تدل على نفس
الجزئية من حيث انها مسطحة مقبولة والدلالة على معنى التسليم العارض لها اعتبر في لحاظ المدلول وكذا
على طرفي تلك المستجيب دالة التثنية او تدل على التسليم الشبهي الغير المتعلق بالنية الجزئية والدلالة
على نفس استنبط الجزئية وكذا على طرفيها بواسطة الدلالة عليها دالة التثنية موكول مفعول الى مقام
يسع التحقيق ان البسيطة الطولية الاذيل واما في التعجب المدح والذم فالدال على استنبط الانشائية
المطلقة التعجب والمدح والذم اما الفاظ صيغتها مع حروف النية التسبيحية التي استنبطها بان تكون مثلية
المرحوم من شرط الدلالة معتبرة في العنوان والمحاظ في نفس طبيعة الدال فيكون الدلالة لفظية
واما نفس صيغتها التي هي النية الخاصة العارضة لافعالها فتكون الدلالة غير لفظية واما في العقود
فالرل على الانشائية فيها الفاظها مع ملاحظة اقتران القرائن التي هي الية وصادرة عن الاخبار الى
الاشارة بان يكون اقتران القرائن من الشرط مع جزم ومصادرها لا يشترط فالدلالة لفظية او

بمجموعها أو بفصل القرآن فإله لا يغير لغيره وتعيين له أحد المحتملات في الدلالة في مثال هذه الأمثلة
لأنه زيرنا انعتوبه على التحقيقات وأما في الاستفهام والعرض فالإله على الكيفية الاستفهامية والكيفية
التي المستقلة العارضة للمسته في الجملة انما هي الاستفهام والعرض أي محو فها واما دلالتها على
المستبة الانشائية المروضة فلكل كيفية الغير المستقلة دلالة التزائية وقس على هذا في اعتبارها
وأما تحقيق الالهيته في الجبل التي لم يغيرها أحد من الخيرة كعرض معنى الاستفهام والعرض
والترجي وغيره المدلول لافعالها والفران الجارية أو القالية الصارفة عن الخيرة كما كانت جارية
على ما كانت سببه خبرية وكان اللفظ بنفسه يدل على المستبة الخبرية ثم صارت الصارفة إلى وصف الانشائية
وإزالة خبريتها وصفت الخبرية سواركان وصف الخبرية والانشائية من أصول القوة نوعي الخو والانشائية
والعقيدية لطلوع المستبة من غير تعيين بخصوص أحد الوصفين أو كانت قبل لحوق الصوارف والمواقع خلق
المستبة من غير تعيين بخصوص أحد الوصفين ثم صارت الصوارف إلى الانشائية فالصارف إلى الانشائية
أمر وجودية وإلى الخبرية عدوها ولا يتغير أحد المحلين فيها إلا بالصارف أو لم يكن موجودا أصلا بل محدودة
غير مضمونة ولم يكن اللفظ والاعلى استبة كانت خبرية والانشائية أو خبرية أو مطلقة بل كانت الدلالة
على أحد المحلين التبيين شرط وجود الصارف إلى أحد جانبي الصارف إلى الانشائية وجودية وإلى
الخبرية عدمية كما كان الجملة الخبرية أو الانشائية لا تكون محررة أو مطلقة أي دالة على التبيين أو التعليل
بالمطابقة صارف من وجودية إلى التعليل كالشرط أو عدمية إلى التبيين كعدمهم وكما أنها لا تبدل على التوحيات
والعقيدية والشمول ولا على الإطلاق وعدم الشمول بالملي صرنا صارف من وجودية إلى التوحيات
كما في الاضافة إلى الزمان المعين كانت طالق فها أو زير قائم منها أو إلى التبيين بوصف كعاسه
جاء في رجل فاضل أو بالغاية كما في قوله تعالى فاعضوا وصفحوا حتى ياتي المدبره وقوله تعالى
فامسكوا في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو جعل الله سبيلا أو إلى عدم الشمول كما في قوله تعالى
القديم الأزدي أو لتأتي شهيد الملائكة كلهم أجمعين لا إليس أو صارف عدمي مغير إلى عدم التوحيات
والتعيين كما في عدم الاضافة والتوصيف كما في انت طالق أو جاء في رجل أو إلى الشمول كما في جازي
القديم بلا استثناء تحقيق حقيق وقيتي مفصل طويل الذيل لا يتحققه بالقضاء المنه والليل ولا يتحققه
بمجرد الطلاق الذيل وان كان ليلى ميعال السلطان وطلوع طليع الغيل فليس بميكيل الكيل ولا زيدا
عما اضل أسيل أو الجملة الخبرية فسان فعلية واسمية فالمستبة الخبرية التي في العقلية بزم من مضمون الفعل
سواء كانت مدلوله للفعل مجرد السماع أو بعد تحليل مضمونه الإجمالي إلى الأجزاء الثلاثة والأجزاء

عليها اما مطلق بنسبة الفعل التي تتميز بها عن اعيانها لم لا يخص من يكتسب التي تدل على خصوص الزمان
من الماضي او المصارع فتكون الدلالة غير لفظية او فقط الفعل مع مطلق الية التي مجموعها تكون
ايضا غير لفظية او فقط مع ملاحظة تلك الية المطلقة بان يكون ملاحظة الية المذكورة من شرط
الدالة مستعينة في المحال الدال وعنوانه لا في نفسه فتكون الدلالة لفظية ثم المستعينة انما هي الخبرية
الفعل المطلقة اجمالا او تفصيلا لاستتة القيام والحلول والعروض لاستتة الاتحاد والافصال والحمل
الموطاقي ولذا يكون الحمل في الجملة الفعلية حملا اشتقاقيا لا سواديا يتم مجموع معنى الفعل سواء
كان المحوط اجمالا او تفصيلا ليس سندا ولا مسند اليه وسندا فهو جوده المحد في المنسب
الى الفاعل والا يلزم التسلسل في النسب كما مر من نسبة الخبرية في الجملة الاسمية فخرية عن المبتدأ
والخبر تدبر عليها باللفظ بالمطابقة كالرابعة الزمانية ككان وصار وهي وظل وغيره ما يكون
الجملة فيها فعلية انما هو على اصطلاح النحاة مجله اياها انما لا على اصطلاح اهل المنطق فاما جملة ما
ادواتها كالرابعة الغير الزمانية كبعض الحروف المشبهة بالفعل كان وان كان مع دلالتها على
معنى زائد على النسبة كالتحقيق والتشبيه والاشتراك على لسان على النسبة الخبرية على الية الية
كما مر وقد يستعانة بها لفظية هو عند المنطقيين كما في زيد هو القائم وان كان عند النحاة مضمنا
او لفظية فصل على اختلاف بينهم ثم بعضها المنطقيون في غير مقامات الفصل كما في زيد هو قائم
وجمله لا رابعة في اصطلاحهم وان كان الية بحسب المعنى اللغوي الباء قد لا يدل عليها باللفظ
بالمطابقة بل بالالتزام كما لو جملنا الحروف المشبهة بالفعل دالة على المعنى الحقيقي او التشبيهي
الغير مستعمل الواقع كقيته للنسبة الخبرية في الجملة كما قلنا في لبيت وعلل سابقا وقد لا يدل عليها
باللفظ اصلا لا بالمطابقة ولا بالالتزام كما في زيد قائم فان الدال عليها حركات اعلم تشبيهي تقع
الاسمين بالالتزام لكن لا مطلقا بل مع ملاحظة الشرط الآخر كعدم مطابقتها في الترتيب والكم
وعدم وقوع الضمير الذي للفصل للاختراع عن التركيب التوصيفي وكما في زيد هو القائم فان
الدال عليها حركات اعرابية هي رفعا بالالتزام مع ملاحظة وقوع ضمير الفصل ونقطته
بها على حسب مسالك النحو والكتابة من جملة ضمير الفصل او لفظا لا بالربط وانما قلنا بالالتزام
لان الحركات الاعرابية تدل على كون احد ما مسند اليه والآخر مسند الالي نفسا لا سندا والخبر
لكن انما هو احد ما مسند اليه والآخر بالسندي مستلزم في التصور للاستناد الخبرية مع
ملاحظة عدم صارت الى الانشائية ثم لو جعل تلك الامور شرط الدلالة الالزامية لا امرضا

الدال يكون الدال بنفس الحركات الاعرابية والامور المذكورة بشرطها وتوصلت اجزاء
 الدال يكون الدال بجميع الحركات والامور المذكورة وعلى التقديرين فالدالة غير لغوية ثم الربط
 في المظن في غير اللغة العربية في الجمل الجزئية اي القضايا قد تكون حرفا زائدا كشد ووزن است
 في الفارسية وهو في الماضي القريب صتا في الماضي البعيد وي في الحال وكا وهو كما في
 الاستقبال في اللغة الهندية او غير زائدا كما سبق في اليونانية وقد تكون حركة كزيد ودير وكلاهما
 المعلة في الجملة الفارسية بقى حال الجملة الشرطية في لا تخلو اما ان يكون جزاء او جملة الشرطية
 كالامر والشي وغيرهما فالشرط فيها قيد للمستند في جزاء بالالاتفاق وليس الحكم فيها بل الشرط والجزء
 بالحكم التقديرى بل الحكم فيها في النوع حكم على مقيد كزيد قائم عند طلوع الشمس فالشرط خارج
 عن اطراف الحكم واطرافه المستند اليه والمستند في الجزاء وحالها كحال حائر الجملة لانها التي مرت
 فان كان الجزاء امرا او نهي فحالها طعن من حال الامر والشي وان كان عقدا او اعتقادا كقولك
 ان دخلت الدار فانت طالق في الماضي سبق من حال العقود وانما ان يكون جزاء او جملة خبرية
 كقولك ان كانت الشمس طالعة فالدار موجود فالحكم فيها على المذهب الحق من الشرط والجزاء
 وبما طرأ الحكم لا من طرفي الجزاء فالسببية فيها نسبة شرطية تقديرية لاحتمالية في المتصلة وشرطية
 الانفصالية وثم ايجابية لاحتمالية في المنفصلة والدال عليها في المتصلة ادوات الشرط والجزاء كذا
 على هذه النسبة التقديرية الشرطية والدالة الترابية فان حرف الشرط كان ولو مثالا يدل على
 المعنى الشرطي الغير المستقل الذي هو وصف لاحد الطرفين الذي هو الشرط لكن القضاة في
 ملاحظة اخرى استقلالية متعلقة بهذا المعنى كالنقطة الرابطة بين زيد قائم فانه وصف للمحمول لكن
 في هذه الملاحظة التي هو رابط فيها وهي ملاحظة غير استقلالية بل في الملاحظة اخرى استقلالية
 متعلقة به كما اذا عجزنا عن ثبوت القيام لزيد او ثبوت القائم لزيد فبطلت معنى ما طرأ بالذات لهذا
 العدوان والمفهوم التقديرى عنه والقاء الجزاءية اما تدل على المعنى الجزاءى الغير المستقل الذي
 هو وصف للطرف الآخر الذي هو الجزاء والقضاة به ايضا بذلك المعنى الذي عرفناه انفا فذلك
 الادوات على الاحوال الغير استقلالية التي هي اوصاف الاطراف بالذات وبالملاحظة ولما كانت
 جزء الاحوال مستقلة في التصور والتعلق النسبة التقديرية الشرطية كونهما اشياء عن كسبة بين
 الطرفين وهي منشأ للقضاة بها كانت دلالة الادوات على النسبة الشرطية الترابية والدال على
 النسبة الانفصالية الثانية ادوات الانفصال كاداء واءم ودلالة عليها ودلالة ملاحظة لانهما

منزل على السطحة الافضالى السببى الذى هو سببية الفصلية بين المقدم والتالى ففى رابطة بالذات
 كما ان ادوات الشطر والجزء والحركات الاعرابية وحروف التثنية والشرج والعرض وغيره رابطة
 بالعرض بينه الرابطة فى النسبة الى حقيقة الاصناف والنوصيفية والاستزاجية لا كما شراح بلطيك
 ومعه كريب فانه ليس مركبا عند اهل المنطق بعد العلمية وان تعد الاعراب فى حيزية ولا يفهم منه الا
 الحسنة الواحدة الغير المحل ايضا الى السبب التركيبى ولا يدل حيز ولا فقه على حيز ومعتاده بل كما شراح احد
 عشر وثلاثة عشر فانه مركب عندهم ودلالة اجزاها متشوقة فالرابعة فى امثال هذه التركيبات
 حركات اعرابية او بنائية لكن لا كل حركة اعرابية مطلقا فان الحركة الاعرابية التى فى المضامين
 مثلاً غير معتبرة فى باب الدلالة على السببية التركيبية لاصنافية وكذلك خصوص الاعرابية فى الموصوفات
 والصفة ايضا غير معتبرة لان الحركة الاعرابية التى هى الحركية فى المضافات لا تخطى غير المضافات
 عن المتون ونولى التثنية والجمع وادوات التعريف شرطا فى الدلالة او شطر فى الدلالة
 على السببية الى حقيقة الاصناف المعنوية والتفانى اعرابى الاسمين مع الاتفاق فى التعريف والتعكير
 مع عدم حيز الفصل والى على السببية الى حقيقة النوصيفية وكون الجوز فى مينا على الفتح مع بناء
 الاول ايضا عليه واعرابه بالحرف والى على السببية التركيبية الاستزاجية العطفية بينية وبالجملة الاول
 المعهدة فى الوضع النوصى فى التركيب الى حقيقة التامة مجموعا او احدا مع اشتراط الاستزاجية
 والى على السببية الخاصية فى التركيب الخاص باعتبار الاول المعهدة فى الوضع النوصى الخاص لذلك
 التركيب بنائى ومنه فخرج من تفصيل بيان المعانى الحركية الرابطة بالذات او بالعرض واجزاها
 مختصة ما حصر فى خاطرها الآن مع ما لم يتبين من المقال من تمام التحقيقات البسيطة الطائفة
 بسببية المقام نظر الى بناء هذا المصنف على الايجاز عدم ترسيم الزمان وعواقب الدوران ونحوهم
 المتشاكلين لافى هذا الاوان فانما نجد المحركات واسما جلالا وسببا فيهم الجوامع على الاستزاجية
 وترامى السبل الى المحسوسات من الحروف فى الجلال على المعانى فى الرابطة بينه
 الحروف فى الاستزاجية والى على السببية التركيبية والى على السببية التركيبية والى على السببية التركيبية
 الكيفية لكن تذكر بندها مع ما عرفت فى البحث السابق التصل ومنه الكلمات الوجودية فان
 بعضها تدل على مجرد السببية الرابطة النوصية مع الدلالة على خصوص زمان من الازمنة كالتى ليس
 ولجنتها تدل على حيزها مع الدلالة على الزمان وعلى معنى زائد عليها كالانتقال من حال الى حال آخر
 كما فى صمد وكالدوام كما فى الازال ومازال والنكاح وانفى واما وقد عرفت عنها حرفه فى

منع الزوال على الدوام انفسه يرد كما في قوله تعالى تالله ليقضى بذكر يوسف حتى يكون مرصنا ويكون
 من الهالكين لكن ولا نقول على الدوام حاصل من تركيب حرف النفي مع النفي الماخوذ في نسخ
 معانيهما المعنوية من مواد كالزوال والافتقار والافتقار والبره لكن دلالة مواد بعضها على
 العدم بالمطابقة كما في الزوال ودلالة مواد بعضها على الوجود بالافتقار كما في الافتقار والبره بل
 ودلالة بعضها على انما هي على العدم الاصنافي لا على السلب البسيط المحض كما اذا قلت انك بالبره
 عن ذلك فدلالة ليست على التقييد بل على نفي انقضاء البره نفيًا لا حقيقة العدم الماخوذ في نسخ معانيها
 المدلوله من نفس مواد بعدم رابطي مضاف الى الوجود رابطي المحمول للموضوع لكن هذه الاحتمالات
 انما هي في التفسير الملتزم لذلك لعدم لافي المعبر عنه المقصود كما في قولنا ليس يد قاتما فاني احتمل
 السلب رابطي الى الايجاب رابطي في اللفظ والتعبير فقط والافتقار النسبة السلبية بين بسيط لا مركبة من
 سلب وربط ولو شققت نسبة السلب الى الايجاب بل بهذه الاصنافه ونسبة تغير وعنوان كما شئت عن
 تفهيمه الوانعي كما حققنا مثل ذلك في بيان المحقق في حاشيتنا على حاشيتنا شرح السيد الزاهد للسالكية
 وغيره من اسفارنا ثم العدم الماخوذ في الزوال وامثالها ليس مثل النسبة السلبية رابطي بعينها بل هو
 بمعنى السلب الجزئي بالقياس الى الاوقات او مراتب النفس الامرية فاذا ورد سلب على سلب
 الجزئي بالنسبة الى الاوقات او مراتب كان في حكم الايجاب الكلي بالقياس الى السالكين القليل السلب
 الجزئي انما هو الايجاب الكلي وقيل المطلقة العامة السالبة الدائمة المطلقة الموجبة والسلب الزوال
 وامثالها لم يكن سلبا مضافا ثانيا حتى يقال سلبا سلبا ثانيا اعم من السلب البسيط والايجاب المحصل
 فلا يستلزم الوجود بل سلبا بيطار البطيخ ثم استعمل في رابط ومدم الاستقلال والمحرية هي هذه
 الاحتمالات مع ملاحظة النفي الوارد عليها بحروف النفي الماخوذة والمقدرة والمجردة عنها ان
 باب الوجود والادوات في شي و لا يستعمل رابط لغيره باصلا وان كانت تستعمل لنفسها ايضا رابط في
 معنى كونهما منفصلة بل كحرف النفي وان كان العقل لا يتيقن من مجرده اذا حصل ونفسه ان تستعمل
 رابط في الادوات حروف النفي عليها ايضا لكن الاستعمال على عتات ذلك والتحقيق انها ليست رابطية
 في ضمن كونهما منفصلة بها ايضا لان النفي الوارد عليها ايضا سلب رابطي ولا يحتج رابطي ان في تقييده
 واحدة من موضوعهما ومجردهما ولها يلزم ان يحتج ثلث روابط احدها رابطية الايجابية بل في مجموع
 والمحمول وتاثيرها رابطية السالبة لتلك الرابطية الايجابية وهي المعنوية من النفي الماخوذ
 من نسخ موادها وثالثها رابطية السالبة لثالثها رابطية السالبة لثالثها رابطية السالبة لثالثها رابطية السالبة

قيد الدوام كما عرفت وهي المعنوية من حروف النفي الواردة عليها كما ولا وتس من بينها قالوا ان
 ليس ينفي في الحقيقة السالبة نسبة اليجابية ايجابية وانما كونها منفية وسلوة بالسلب لا الربط في نفسه
 محذور الملاحظة فمخصوص لحاظ الذم في المنقصر على الملاحظة البسيطة المتعلقة بالنسبة السلبية
 البسيطة بتجليل عنوانها الى هذه الملاحظة المتصديقة المستندة على السلب المسلوب نسبة بينهما
 يدل على النسبة مع الدلالة على الزمان وعلى امرها على ما هو المتوقفت كما دام ولا يسجدان يقال انها
 رابطة بين التمتين المحلولة التي قبلها وهي الموقوفة والحلولة التي بعدها وهي الموقوفة بها ولا انها على
 النسبة المتوقفة بينهما لا انها رابطة بين المبتدأ والخبر اللذين بعد ما دام عليها فيها بالرفع والنصب
 فلا يدل على كونها رابطة بينهما فان ذلك من الاحكام اللفظية والنظر فيها وبناء الاحكام عليها خطأ بل
 العروبة القاصرون انظارهم على الاحوال اللفظية الا ترى ان المنطقيين جعلوا كان رابطة في قولنا
 كل شيخ كان شابا بين الشيخ والشاب لم يجعلوا فعلا او أداة رابطة بين صبيها والشاب مع ان كان
 ليس عالما في الشيخ فالعمل شيء آخر والربط آخر فبعدها تدل على النسبة والزمان مع الدلالة على
 خصوصتهم من ذلك اذ كان كظن وبات فان الماضي والحاضر كانا متساولين للبليل والزهارة من
 احدهما بالمتأخر والآخرى بالليل ضمنون المحلولة كما خصن مسمى بالماضي وضمي بالاضحية واصبح بالصباح
 ثم كما ان هذه الامثال التي هي ادوات حقيقته رابطة بين المبتدأ والخبر كذلك المشتقات منها كالكان
 والموجود والمصاحب والظال وغيره رابطة كقولك زيد كان كاشبا وزيد موجود وموجود او زيد صابر
 صابرا وزيد شامسا شامسا حروف العطف وهي قد تكون رابطة بين المحل فانما قيدتها كما في
 الوجود والتحقيق ووقوع احد معاني الواقع دون الاخرى لا على التعمين او على التعمين والدلالة الا على
 محج والتشارك في الوجود لا على التعقيب بلا معلومة او مع جملة او مع ما جزر حتى او زمانا فان التشارك في الشيء
 المحجور من المعاني الزائدة عليه يدل على حصة الواحد ومع بعضه التعقيب بلا اعمد بل التعقيب النسبي المستلزم
 للتشارك النسبي يدلول كلمة الضاد والتعقيب النسبي مع جملة يدلول كلمة ثم والتعقيب مع التشارك في
 بل نفس التشارك في النسبي لا يستلزم التعقيب يدلول كلمة حتى ووقوع احد الامر من الاستلزام
 التعمين ووقوعا وشوفا نسبيا مريتا يدلول كلمة او او او اما اذا كانت متصلة ووقوع الاول الا ان في
 ووقوعا نسبيا يدلول كلمة لا ووقوع الثاني في الاول يدلول كلمة بل عند البعض والامر النسبي في الثاني
 السابق الى اثبات الاصح عند آخرين والتشارك مع تشارك المعنوي في تشارك الظاهر في وجه التشارك
 النسبي في الواقع نسبة بين التمتين للتوهم والتدليل له يدلول كلمة لكن قد تكون رابطة بين المعنويات

أي بين غير القضايا التامة المستقلة أو الجمل التامة المستقلة سواء كانت بالعلم بين الكلمات أو بين
 المركبات بالتركيبية فلهذا ومن الجمل الواقعة أخبارا لا أوصافا فان كل ذلك في حكم المقدر فتصيب
 الشاركة لمذكور ما بعده في الحكم السابق المنسحب على المعطوف عليه من السابق كما في جاءني زيد وعمر
 فان الواو قامت الشاركة بين زيد وعمر في الحكم السابق على زيد من السابق وهو الجاءني وتوهمنا
 حرمة الاستثناء كالأفانيدل على منتهى لبيد بعد الاستثناء في معنى شئ واحد خارج عنه أو بعد شمول
 الحكم للمستثنى وعدم النسخ عليه من غير أفراد المستثنى منه أو جرد في أداة رابطة بين المستثنى والحكم
 السابق برقم عنه والرفض الصاربط من الروابط كما ان المنارة والمبانة والمتافاة مستثبات في النسب
 ومنه تحقيق معاني امثال هذه الحروف والادوات في المطولات والمبسوطات من كتب المعرف والسطر
 ثم علم ان شفع خواص المعنى الحرفي ومعرفته انه معنى حرفي في نفسه واسمى وجميع القرآن والامارات
 على احدى الحقلين في غاية الصعوبة فان هذه الحروف اصبحت في حد ذاتها من إحدى القيلتين في نهاية
 الاشياء والاشكال محمودة تحت الاستتار وكان سر من الاسرار الا ترى ان بعض المعاني اذا عبر عنه في
 لغة كالعربية يكون من الحروف واذا عبر عنه في لغة اخرى كالفارسية وغيره يكون من الاسماء وغيره
 المنسحب والامعان الفكر والغام النظر والتدقيق بين الفرق بين معنوي ذينك التفسيرين فانه لا يوجد
 نحو من الالحاق قد يكون احدهما معنويا اجماليا غير مستقل والاخر معنويا تفصيليا تغير احده في ذلك
 الاجمال مستقلا وقد يكون بالعكس ان يكون احدهما معنى تفصيليا غير مستقل في مرتبة التفصيل للاشياء
 على النسبة والاخر معنى اجماليا لا لذلك التفصيل يتعلق الحائط الاجمالي الواحد بذلك التفصيل ليكون
 مستقلا لعدم انهما من نسبة وتعلقهما تفصيليا حتى يصير غير مستقل ولما قد يكون معنى واحد في لغة واحدة
 باختلاف التفسير في اللغتين حرفيا واسميا كما في كذا نعم وحق فان كلا منهما يدل على تسليم القول و
 ايجابه وتيقنه لكن نعم حرف وحق اسم وكقولك برى ودرست في الفارسية فان الاولى حرف والثاني
 اسم وكقولك برى وحق في اللغة الهندية فان الاولى اسم والثاني حرف وكذا كبري واور في تلك
 اللغة فاختلاف التفسيرات بالالفاظ انارة على اختلاف المعنيين في نحو المفهومية والمعتوية بالاجمال
 والتفصيل وغير ذلك من الناحية والعلاقات المتقنات والمرآتية والمعتوية في عدم استقلال الحروف
 وعدمها واعلم ان السيد الباقري ذهب الى ان المستقل وغيره متباينان بالذات وبيها تتاخر حسب
 الذات والمفهوم ولا يمكن ان يكون معنى واحدا مستقلا وغير مستقل معا بحسب الاعتبارات المتعلقة
 بالذات وبالعرض والحجور على خلاف هذه المسالك بجملة ان الاستقلال وعدمه من صفات الملاحظة

من الصفات الجامعة من خصوص تلك الملاحظة التي قد يقال ان قول السيد الباقر ليس مما يكره بل هو
الصحيح فليس عرضة ان مفهوم واحد الوجود لا يكون له استقلال بغير استقلال تلك الحق الاعترافات وتلق
الاستقالات بل اذ اصدار المستقل غير مستقل وبالعكس في منطقهم فهو مخالطة من باب تضيق الحشيات
واقامة الذات المعنوية مقام المفهوم التخييلي في العنوا في فانه لا يكون مفهوم المعنى مستقل بين مفهوم
المعنى المستقل بل يتغاير المفهوم ان في نفسه وان لم يتغاير المصادق والمعنون المقصود ومن
المفهومين كما ترى في لغة واحدة مفهوم واحد استقلال وغيره باختلاف التفسير في تحليل الاختلافات
بالاستقلال وعدمه الى اختلاف الملاحظة فكما اختلفت الملاحظة اختلفت المفهومين كما في نقطة
يتج ومن في اللغة الهندية فان مقصودهما وان كان واحدا فليس مفهوم احدهما عين مفهوم الاخر
بل المفهومين متغايران كما لا يخفى على من القى بالسموع وهو شهيد وعقل صاحب فكر عريق بحدية الطبيعة
ورأى سيد ثم انك قد عرفت في تحقيقنا ان الاستقلال وعدمه هنا ليسا بمعنى الملاحظة بالذات وبالعرض
بل بمعنى الاحتياج في المفهوم والتعاطي وعدم الاحتياج فالمفهوم الواحد في نفسه لا يحتاج الى ان يكون
محتاجا الى التعقل والتعاطي الى الغير ولا يكون بمعنى انه ان يكون الاحتياج فيها ناشيا من ذاته و
بمعنى اوله ولا لا يمكن اجتماع الاحتياج وعدمه بهذا المعنى في مرتبة الذات فلا يكون الاجتماع المفوض بين
المستقل وغيره بل بحسب التناظر بينهما في المفهوم ومن هنا ظهر لك ان تأثير الوجود في احدى الوجودات
واحد قد يكون اذ اجمع عند في لغة بلغة كان مستقلا او اجمع من ذلك المفهوم بعينه في تلك اللغة بعينه
بلغة آخر كان غير مستقل كما قد امكننا من الاستقالات الملاحظة بالذات وبالعرض ليس محضا
بليقت الوجود بالذات والا بالعرض لان فيها تغاير مفهومها وان كان المقصود والمعنون المعنى واحدا
وباسمها وتوهم اجتماع المفهومين كما عرفت وقد عرفت السيد الزاهد ايضا في حواشيه على شرح التوضيح
بالله يكون ذاتي مشترك بين مستقل وغيره ولذا جعل الكون التام مقصدا تام متباينين بالكلية غير
متشابهين في شي من الكون ولفظ الكون مشترك لفظيا لا معنويا واذ قل محمل هذا القول ان لا يكون
بين مستقل وغير مشترك مفهومين او اتحاد مفهومين والافاق تعلم ان المقصود الواحد قد يوصى بلفظ
مستقل وقد يوصى بغير مستقل كما عرفت فاجتماع المصادق والمقصود المعنوي بينهما ممكن فاشتراك
المستقل وغيره في المفهوم غير ممكن وفي الملاحظة المقصود ممكن فاستقر بهذا التفسير ان كان المذهب السليما
المحقق فان قلت ان المقصود مشترك بين المفهومين فان كان مستقلا يلزم استقلال المعنوين لا تتركه
فيما وعدم استقلاله بغيره في شي من المفهومين بل ان كان غير ملزم عدم استقلالهما

٤

قلنا الاستقلال وعدم صفته ان المفهوم المقصود هو انما يقال بعدم الملكية لا لا لاجاب واسلبي فحين
 خلو معنى عنها المقصود في نفسه ليس مقلا وغير مستقل وليس المقصود ايضا باحد ما لا يستلزم سريته وسبق
 الى المفهومين فانها متماثلان لو كانا متماثلين لغيره لان كونهما نصف السنوي والمفهوم الشيعي غير
 المعنوي المعبر عنه وليس هو متحققا في صحتها حتى لا يكون ثلث التخصيص عن التخصيص في حقها وجود
 ولا سلم تحقيقها واتحادها بها فانها تختلف انما يثبت في الاقتضاء التام وهو غير مسلم منها لم يثبت دليل
 يقول عليها البحث الثالث قد عرفت ان السبب في عدم صلوح معاني الحرف للحكم عليها وبها عدم استقلالها
 في نفسها بالمفوضية ولا ريب ان اطراف الشرطية لا تستلزم على نسبتها التفضيلية لا تكون مستقلة لان مجموع الاستقلال
 وخبره غير مستقل بل يترتب ان الفصل لان يحكم عليها وبها مع انما تكون محكم عليها وبها وبذلك الامر من
 غير تخصص بالورود بذهب اهل الحديث واهل العربية ولا يذهب القائلين بكونها قضيا بالافضل ولا يذهب
 القائلين بكونها قضيا بالقوة القوية وكونها عائدة الى القضاء بالافضل لا يوجب حدوث الاوقات ولا يوجب
 القائلين بكونها قضيا بالقوة البعيدة وكونها عائدة الى القضاء بالافضل لا يوجب الحدوث بل بعد القيام
 بالحكم فيها اما على بذهب اهل العربية فلان الحكم وان لم يكن عندهم بين الشرط والجزا بل في طرفي الجزا
 من السند والسند اليه لكن الشرط عندهم قيد للجزا كما المفعول والحال والتقدير والظرف وغير ذلك من الاجزاء
 يكون نسبتها الناقصة التقيدية بين الشرط والجزا كنسبة الفعل المعلوم الى المفعول والى الى او الظرف
 وغيره وان نسبتها تامة كانت تامة او ناقصة تقيدية او لا لا بد وان يكون طرفا بالحوالين بالادوات
 بالالحاظ الاستقلالي لانها مارة لهما والمرعى مستقل بالمفوضية بالضرورة واما على بذهب اهل الحديث
 فمنهم من قال بكونها قضيا بالفعل كالسيد الزاهد فاذا اعترض من عليه ظاهر الورود لان التخصيص بالفعل
 لا يكون الا باستلزامه على نسبة التفضيلية واستلزامه على النسبة التي استقله غير مستقل وطرفا الحكم الذي هو
 مستقل لا بد وان يكونا لحوالين بالالحاظ الاستقلالي ومنهم من قال بكونها قضيا بالقوة القوية كالفعل
 التقيدية في او البعيدة كالسيد الشريف وعلى كل بذهب قال بكونها قضيا كفايا اعترض به السيد
 في شرح اليسا عوجي وحاشية على القبطي وبذلك نسبة الشرطية عن المحلية فان طرفي الجملة يكونان
 جملتين لكن نسبتها لحوالهما اجمالا وبالجملة طرفا الجملة وان كانا مشتقلين على نسبتها التقيدية الناقصة
 كقولنا علام زيد رجل فان حصل واحدها اشتتلا عليها كقولنا علام زيد فان حصل واحدها اشتتلا عليها
 التامة كقولنا زيد قائم فبقية زيد ليس بقائم واحدها اشتتلا عليها كقولنا زيد الجود قائم كقولنا زيد
 في كل من هذه الصور ملوطة اجمالا بالالحاظ الواحد الى المتعلق بالجموع المركب في مرتبة العنوان او

المعروف وهو الاجمال بعد التفصيل فطرقا بهذا النظر يكونان مغفرتين ومن قبيل الكلمة
وان كانا في الظاهر مركبتين تامين او ناقصين في واحد جسا مركبتين تامين والاحتمال ناقص
وطرقا بالشرطية استقلال على استبا التفصيل فيكونان غير مستقلين من حيث انها طرقا باو هما من حيثها
طرقا بالاستقلال لان طرقا بالشرطية لا بد ان يكونا ملحوظين بالذات مستقلين فاما طرقا بالاستقلال
وعدمه ولم يكن التفصيل يتعارض بالحيثيات المجتهدين فلازم اجتماع المتناهيين في الاستقلال وعدمه
الذاتان بما استبان لانها متباينتان لما عرفت ان بينهما نقابل لعدم الملكية لا نقابل الاستقلال
والسلب ويقال انها متقابلتان نقابل لعدم الاستقلال فيعلق الالفاظ بالذات وعدمه شيان
الليظ بالعرض فيكون بينهما نقابل التضاد باعتبار عدمه ونقابل تقدمه الملكية باعتبار عدمه
واختيارها والمفهوم غير العنوان التعرّف والتجارب عن هذا الاشكال بوجوده الاول انما الاستقلال مجموع
المستقل وغيره غير ما عرفت ان الاستقلال وعدمه ليسا بالشيء الذي تصوره اكثر ارباع الاحتمال
بالمناظرين اي بمعنى فالحق بالذات وبالعرض بل بمعنى الاحتياج في نفسه في المفهومية والحق
وعدم الاحتياج على احققناه سابقا وبهذا الاحتياج قدر فحق بعد ان تمام استقلال في غير مقتضى ويكون
المجموع غير محتاج الى امر اخر خارج عنه وتحقيق المركب بالتركيب لتام كمال الاتسام فان التحصيل في
التركيب ما يتحقق بوجود العلاقة الافتقارية في الاجزاء فيكون المجموع متبعا مستقلا بالشيء الذي تحققنا
وبهذا التحقيق ثبت عزق التحقيق عندنا على ان العمل الواقعة احكاما او احكاما او احكاما او احكاما الى
جعلها ملحوظة بالالفاظ الاجمالي بل حتى واقعة اخبار المبتدأ او احكاما او احكاما او احكاما او احكاما الى
وبني عمل وقصنا يا مفصلة ملحوظة على التفصيل متعلق الالفاظ المستدرة باجراسها المتعددة وكذا
النسب لنا فتنه في احد جزئي الجملة التجريبية او الانشائية او في كليهما تكون ملحوظة بالتفصيل ولا حاجة
الى جعلها مجملة وتحقيق ان تلك النسب لنا فتنه وكذا القيد والتي هي احد طرفيها التجريبية والاحكام
طرقا بالجملة لا في مرتبة المقصود والعناية فان الموضوع في كلام زيد قائم مثلا هو نفس النظام لكن
مع ملاحظة اصنافه التي زيد فالاصناف ومعنوم زيد واخلاق في عنوان الموضوع والمعنوم التعرّف
له لا في ملحوظ الموضوع ومعنومه وقد حققنا هذا البحث في رسالتنا الفارسية ومنها انما المستقلة
المعروفة في حضوره ان المبتدأ في المثال المذكور مثلا هو نفس اعلام مع ملاحظة الاصناف
المستقلة او مجموع الصفات والمصنف اليه مع الاضافه رد على بعض السفاة والذاهبين الى
المشوق ان في فذلك طرقا الشرطية تقنين بالمعنيين المتقلين الصالحين للمعجم عليه او بهما

فالقضية من حيث هي قضية صالحة لان تكون محكوما عليها او بها بالحكم الشرطي ومحكوما بها بالحكم المحض او
 لم تصلح القضية لكونها محكوما عليها بالحكم المحض لانها لا تكون محكوما عليها بالحكم الشرطي لان الحكم عليه بالحكم
 المحض يقتضي ان يكون له وجود من حيث انه ذات وشيت له وصف يحل عليه بالحكم القضائي الاستثنائي
 كما في الجملة العنصرية او بالحكم الاستثنائي الموطن في كفا في الجملة الاستثنائية وذلك طاهر لكل من لدوني
 مسكته والقضية من حيث هي قضية تصلح لان تؤخذ من حيث انها ذات ثبت له الوصف قيا او
 استحوا والابدان المحظوظة احاطة من حيث انها مفقود واحد من ذات من الازدواج لان كل
 مفقود من حيث هو مفقود من الذات وان كان من حيث انه تعبير عن ذات لاخر وصفها لا
 واما القضية من حيث هي تعبير عن حقيقة تفصيلية فهي حكما تارة وتعبير عن كونها محكوما عليها من غير ان يكون له الحكم
 والنظر صالحة لان تؤخذ وصفها من لادان من حيث هو وصف كاشف عن الموصوف حقيقة الوصف
 هو الكاشف والتعبير عن شيء واما انفس الوصف ومفهومه من قطع النظر عن الكاشف عن شيء فهو ذات
 من الذات وتعبر صالحة لان تؤخذ ذاتا من الذات حتى تصلح للموضوعية فانها وثبتت فان
 من ادق تحقيقنا للاحكام تنزل الالزام في هذا المقام فانه من مطالع افكار الاطراف والاعلام ثم
 زلت فيه الاقلام وقد صلت فيه الاقلام وزلت فيه الاحلام وانما في ان انفسها استقلالها في
 انما هو في النسبة العملية لاني استنتج الشرطية لان النسبة العملية تقتضي مفهوما في انفسها محكوما بالاحكام
 لاني بان هذا مقدر بالآخر والقيام اي بان هذا قائم بذلك كما في المحل العقلي وهذا الحكم الاستثنائي
 والقيام يقتضي ان يستتبع المفهوم ان في انفسها اولاً ولينحاز بالذات ثم يحكم منها بهذين النحويين
 من الحكم والامانة الشرطية فلا يقتضي ان يعتبر شيان اولاً وكل واحد منهما شيء واحد في نفسه يحكم
 باحدهما على الآخر بل يقتضي ان يتبين ما يقين محطان من حيث هما شيان البطان فيحكم بينهما في
 انفسهما وبقدرة صدق احدهما على تقدير صدق اخرى فان الحكم التقديرية او التنازلية لا يتقوم
 ولا يتحصل في الزمن ولا يتم في الواقع الا بعد ملاحظة نسبتين تفصيليتين ايتين في فاقصا
 خصوص في النحويين من استتبع التفصيلية او القضية التفصيلية اللتين هما كيتان بالذات
 انما هو بالذات وطرف في النسبة التفصيلية اللتين هما مفقودا المقدم والتالي ومجملها بالعرض لانها
 ما كيتان بالعرض وتبين ان الفرق بين العقد المحلي والشرطي في انفسها نسبة محلي استتبع لغيره
 دون الشرطي محكوما وان طرقت النسبة استتبع كانت يجب ان يكونا طرقتين بالذات والالتمية
 على صفة الالتمية والنسبة على صفة المراتبة فيكونان حائلين فما الاستتبع في انفسها حقيقة لانها حقيقة لان

الاستقلال وعدم كونهما ليسا بمعنى التعلق بالذات وبالعرض حتى يجب كونها متعلقا لهما
 بالعرض وكون طرفيهما متعلقا لهما بالذات بل بمعنى الاحتياج الى الغير في المعنوية ويجب ان يكون
 ذلكا لغير ايضا محتاجا الى آخر في معنوية بل يمكن ان يكون ذلكا لآخر ايضا محتاجا الى آخر في
 معنوية الى غير ذلك الى حيث انتهى تحصل معنوية الاطراف بالذات من غير احتياج الى آخر كما في
 الشرطيات المركبة من الشرطيات ولا يجب في المحتاج اليه الشيء ان لا يكون محتاجا الى آخر كما في
 سلسلة العلل فالنسبة الشرطية محتاجة في المعنوية الى نسبتين للعلتين المحتاجتين في المعنوية الى
 الموضوع والمحل او الى نسبتين للشرطين المحتاجين الى نسبتين للعلتين المحتاجين الى الموضوع والمحل
 او الى الشرطين كذلك وبهذا وجدنا المحتاج اليه النسبة الشرطية ليست بالعلتين واما الوجهان
 القضييتين للعلتين فيتم سلسلة الاحتياج الى تين القضييتين فانها لا تحتاجان في المعنوية الى
 اخر خارج عنهما فلا تشكل اتصالا وهران الوجهان مما قد يربطهما في الزمان والحاضر
 ونسبتهما على كونهما في الزمان القاصر وامرهما في المدارر لما طرأ لهما في سلسلة انفس المتعدي
 بالكتاب ليكون مذكورة الاولى الابواب والوجه الثالث ما اقتضاه حجر العلوم والفاضل استدل على
 حدهم في شرحه باسم العلوم ان طرفي الشرطية اما يفتان طرفين لهما بعد كونها مطلقة بل في الحاد الاكبر
 والنسبة بعد ان تخطى بالمعنى الاستقلال القطع لان تقع طرف النسبة اخرى فلم يرد كون طرفي نسبتين غير
 فان قلت لما لو تخطى بالمعنى الاستقلال وبهذا المعنى الاجمالي لان المعنى التفصيلي المتعلق بهما يجب
 لعدم الاستقلال وجب ان يجوز ان يعبر عنها بالمفرد فيقال هذا اذ ان الطرفين من غير طان
 في سلك المفردات لان القضايا الاجمالية في حكم المفردات مع ان التسمية بالمفرد غير جائز كما تقرر
 في موضوع وشبهه بالوجهان الصحيح قلنا تعلق الاجمالي بالاستقلال بهما لا يوجب ان يجري عليه حكم
 المفردات لان اجمال الطرفين في نسبتين التفصيليتين في شئ لهما عليه اجمالا ناش عن هذا التمكن
 استعمال المعنى الاجمالي للعلل الى المحرث المنسوبة ليستين في الزمان والفاعل واثباتا لعللها اجمالا
 ناش عن كون نسبة اليه وان كان مجردا ومعنى اجماليا واحدا فيشبه في بادي الرأي ان يعبر عنه بمسند
 اليه ثم يفتي فيه شئ آخر وهو ان النسبة الشرطية لنفس ولا تنسبها لنفسه ان يلاحظ طرفا ما من حيث الحكم
 الى الاطلاق فيفصيل واللامحاذان يشبه اليها بهذا وذاك ولها ما يما مقارنها ويدخل عليها اوقات
 المتعدي والمجرد فيقال ان هذا غير ممكن بل هو غير جائز وبالمعنى ملاحظة نفس حقيقة نسبة الشرطية
 والمجردات ونسبتهما الى الشرطية التفصيلي معانيها وعللت على نسبة ملاحظة الطرفين

فظاهر فانه يرتفع وتكون طبيعة الحقيقة في الحقيقة والاشياء في الحقيقة والاشياء في الحقيقة والاشياء في الحقيقة
 وحقيقة المقال ثم اعلم انه يستبين لك بعد التامل ما فصلنا في هذه المقامات ان ان عبارة
 المصنف وجميع من قبله الاول ان عبارة التسمية الى ان حرف التسمية عين اداة اهل المنطق مع
 ان منها من قام بها فان الامثال التامة عند اهل العربية افعال وان كان تعريفهم للحروف يعني
 ان تدخل في سلك الحروف واوقات عند اهل المنطق ولذا عدوا من الروايات الزائدة والثاني
 ان احدا الاستناد في تعريف الاداة يوصيهم المعنى الذي يصلحها لكونها محكوما عليها وبها الغير
 الحكم الاستنادي كالحكم الشرطي ومنسوبه ومنسوبها اليها لغير السببية التام بل السببية التامة فصفة
 الاضافية المستوصفة بغير ذلك كسببية الفعل الى المفعول والحال والظرف والتمييز وغير ذلك وان
 الاستناد هو سببية التسمية الى التسمية في الجملة بل السببية في الحقيقة ولا يطلق على مطلق التسمية
 مع ان الحروف لا تكون صالحة لان تنسب بنفسها اليها بالتسمية كانت تامة بغيره او التسمية
 شرطية او حالية او فاعية تقتيدية او غير تقتيدية تارة فالاحسن الاول ان يؤخذ لفظ التسمية في
 تعريف الحرف بل الاداة واليقال ويؤان امثله بغيره بان يكون منسوب او منسوب اليه فاداة
 بل لا اولى ان يقال لكان معناه مرة الترتيب احوال لغيره والكل لما فاداة لان تعريف التسمية
 تعريف بالحكم والاولى التعريف بالمشقة عن حقيقة شئ لا بحكمه وآثاره ولان امثله الكسوة
 او التسمية او التسمية والكلية لغيرها من صفات المعاني حقيقة وبالزات والالفاظ مجازا
 وبالعرض فالاشارة الى هذا الاتصاف حقيقة في المعاني اولى وانسب للتأليف الوجودي الى ان
 هذه الصفات الالفاظ ولان التعريف بالادوات القائمة بالعرفان بالادوات المجازية له
 القائمة بغير حقيقة واتصاف معناه بهذه الاوصاف وان كان صفة اعتبارية للفظ لكنه قائم
 به حقيقة بجملة الاتصاف بهذه الاوصاف قائم بغير قائم حقيقة بل بمعناه واتصاف المعنى بهذه
 الاوصاف ليس صفة قائمة بالشيء لان السببية الى اشئ اخوذة في هذا الاتصاف فلو اعتبر قيام
 بالشيء بعد اعتبار السببية لزم اعتبار السببية الثانية فلم نذكر اعتبار السببية الى شئ واحد وهو
 غير متعقل وهنا ونحن نعلم ان الافهام والامكان صفة المشقة لكن الافهام المشقة من الالفاظ صفة
 الالفاظ المشقة التي ان العرب في قولنا زيد صار بطلا من كان في نفسه بطلا من
 حيث هو من غير اعتبار السببية صفة الافهام وصرف الافهام صفة لزيد يعني انه مختص بطلا صار
 وليس صفة الافهام والامكان للافهام بطلا من صار حقيقة وذلك لان الاتصاف بمادة

على الاشتراك الاشتباهاً لما كان يخصص من الخصص وتخصصها من المفهوم الكلي فلو اختلفت الاشتباهاً
والاشتراك في المحصلة المختصة أو تخصصها قبله بالاضافة أو التوسيع التي هي المختصة وتخصصت وتخصصت
ببرم نسبة اليه والخصص من التخصص بمرتين وهو غير معقول ولذا لا يمكن ان يقان البصر بالشيء
ولا بالشيء من الاشتباهاً التي في مفهوم العمى الى البصر كما في قوله تعالى فميت البصائر بما هي ميتة
وانما يتخصص به الشخص الذي هو صاحب البصر لانه غير المنسوب اليه المتخصص به المحصلة التي هو على وهو
البصر فانهم قان دقيق وبالتالي حقيق وليس هذا مقام تفصيله والاكتمال في ذنبك كما هو هو
هذا التفصيل كما بحث الاداة ونرجع الى الكتاب والآية استاده اي كونه مستداً ومنه اليه
والاولى ان يفسر بالنسبة اي نسبة بمعنى كونه مستداً ومنه اليه كما اشارنا اليه في قابل جاز كونه
مستداً ومنه اليه فان ذلك ذلك للفظ المفرد على نسبة زمان من الازمنة الثلاثة التي هي الماضي
والحال والماضي والماضي فكلية عندنا ان الميزان في فعل عند الحاجة والحاصل ان اللفظ المفرد ان
جاز كونه مستداً ومنه اليه اي احد على التبيين على سبيل منع التحول فلا يحل ان يكون
والماضي التقرينية على نسبة الحدث الماخوذ فيه الى زمان الماضي او الحال او المستقبل والماضي
يكون والماضي عليها فالاول يقال ان الكلمة في اصطلاح المنطق والعقل في عرف النحو والمراد
بالدلالة على احد الازمنة الثلاثة على مطلق احد الازمنة لا بخصوص جز خاص منه وانما قد مرنا
بهذا يخرج دلالة المسس على الزمان الماضي وانما قد مرنا على الزمان المستقبل وانما قد مرنا بالماضي
ليخرج دلالة لفظ الماضي على الزمان الذي مضى ودلالة لفظ الآتي او المستقبل على الزمان
الآتي فان دلالة امثال هذه الالفاظ على احد الازمنة بمواد بالانبياء الصبيغة وانما قد مرنا
بالانبياء التقرينية لتلايد النقص بهيئة حجر فان بهيئة نضر فان الحرف الاخير غير معتبر في
الوزن والبهية التقرينية بصيغة بل حركته من باب لبس او الالعاب غير معتبرة في سبيل
منفس كلية مع قطع النظر عن الجوارض الخارجية العارضة من الحوامل والمشابهة فيلزم ان
يدل بهيئة حجر ايضا دالة على الزمان الماضي كما تدل في ضمن نضر فان تختلف المقننات لحوال
عن العلية المقننية محال مع ان بهيئة حجر غير دالة على الزمان والالكان فعلا الاسماء اذا لم يكن
بهيئة غير دالة على الزمان الماضي لم يكن بهيئة نضر ايضا دالة على الزمان الماضي فان بهيئة حجر
هي بهيئة بمعنى الاتحاد النوعي والوصفي في البهية انما يكون وصفاً نوعياً لا وصفاً شخصياً وكذا بهيئة
يفعل بعينها توعد في فعل بهيئة تفعل في ترجم بهيئة افعل في الفعل المتعدي او الصفة

الى غير ذلك من موارد النقوض فلما قيدنا الهيئة بالهيئة المتصرفية اريد بها الهيئة الواقعة في المادة
 المتصرفية بحيث الهيئة المذكورة كان موادها غير متصرفية كمواد الامثال ثم منها ما كانت بالحيث
 الاول في النقوض والارادة على هذا التعريف فالاول ما قدر من النقض من غير وزن جبري اعلم وسيل
 وغير ما علمية وزن الفعل منقضا او غير مختص ثم النقض المذكور له التقيد بوجوده في المادة
 المتصرفية كما اختاره النيردي في شرح التفسير في مقبول بوجهين الاول ان الدلالة على
 الزمان انما هو باللفظ وبهيئة فيكون والاعلية بساغة وان مادته متصرفية او غير متصرفية فلا يعلم
 بجبر وسما بعد العلم بوضع بل بالتفتيش عن احوال مادته في التصرفات والاستتمالات فيكون
 الدلالة على الزمان استوفى على هذا التفتيش البالغ والفصل السابق فلا يكون الدلالة بجبر على
 اللفظ لانه لا يطرأ الفهم الكلي بها فثبوتها لا يصير كأن لم يكن شيئا مذكورا مع ان النيردي
 واخرون قد تكون بالزوم العقلي واحذوا لفظ اللزوم في تعريف الدلالة وانما في اننا اذا اراد
 بالتصرف في المادة ان اراد به وقوع جميع المصنف الماضية والمضارعة والامر والنهي والاشتقاقات
 الاخر الاسمية فوقع التصرف بهذا المعنى في جميع الامثال مع الاتري ان بعض الامثال غير متصرف
 كلياً عسى وفيها فلا يكون هذا التقيد مخرجاً للاسماء ان يكون مخرجاً لبعض الامثال ايضا لان مقيد
 للماضية مضى للماضي وان اراد به وقوع بعض المصنف اجماعية كانت مخرجاً من غير ما هذا
 متصرفية تصرفها بالوحدة والتثنية والجمع وبعضها بالذكور والانثى كفضل التفضيل فان قيل
 ان المراد بالتصرف في المصنف الماضية اي معنى المصنف الماضية وقلنا مع قطع النظر عن عدم دلالة
 الدلالة على هذا المعنى محي المصنف الماضية لانه لا يعرف بدلالة تلك المصنف على الزمان الماضية فلا يكون
 معرفة دلالة تلك المصنف عليه على معنى تلك المصنف للزوم الدور فافهم وان قيل المجر اما ان يكون محرفاً للماضي
 او متوناً ولا يمكن خلوها وكل شها محي ليعني الفعل فلا حاجة الى التفتيش عن تعريف مادته بل
 هذه العلامة كافية للدلالة على عدم تصرفها قلنا اولاً الفعل غير متصرف بالمتصرف في المصنفات
 هناك وتبين ان افعال هذه العلامة في التعريف كان يعني التمييز فلا حاجة الى التقيد بالمادة المتصرفية
 وثاني انه بالنقض في وزن اعلم فانها منتزعة التصرف فكلوا ان عن التعريف والتكوين وان طلبت
 اللفظ على وزن جبر في الاسماء او من المصنف الماضية فثبوتها وجودها فانها على وزن مضارع
 وقول وهي متقدمة التصرف حاليتها عن تعريف الاسم والتكوين وانما في اننا لا تصور انما هي متقدمة
 للدلالة على الماضية مثلاً لان الهيئة متحصلة بالحركات والسكنات وتثنيها ولا عبرة بكونها متقدمة

يبقى الحروف الباقية فان اعتبر الفتحان كما في صخر فلا يتحقق فيه البنية في محضه وسهتت كاستقص
 وانظر وان اعتبرت المسكونة بعد الصنعة كما في الجول الجول فلا يتحقق في المعروف ويجوز المراد ان
 اعتبرت المسكونة بعد الفتح كما في باب يمين فلا يتحقق في الابواب الاخر للجر والمزيد وصح المحاذرة
 وان اعتبر السكون بعد الحركة كما في صبح الخطاب والتكلم واكثر المراد فلا يتحقق في الصبح الاخر ويجوز
 لا يمكن اعتبار خصوص الحركات مع خصوص السكونات ولا اعتبار بطلان الحركات مع السكونات مع سخط
 الترتيب ولا مع عدم سخط ولا اعتبار بطلان الحركات فقط ولا اعتبار بطلان السكونات فقط ولا اعتبار
 خصوص الحركات فقط او خصوص السكونات فقط لوجود موارد انقضاء في كل من هذه الصور فلا يتصور
 بطلانها خاصة للدلالة على الزمان الماضي مثلاً حاصله من الحركات والسكونات مطلقة او خاصة مع
 الترتيب ولا مع عدم ملاحظته وكذا ان اعتبر الحروف الزوائد ايضا في البنية فان اعتبرتها معها
 فيقضي بالماضي المراد وان اعتبر وجودها بخصوصها كمالا متعالي فيقتضي بالابواب الاخر ويجوز
 وان اعتبر وجودها مع سخط النظر عن كونها شبيهة كمنها حتى يحصل به سبب يقتضي بالجر
 وبالجملة لا يتصور سببه خاصة او عامة يكون لها معزوم عام يحصل تحقيق في جميع الموارد والخصومة لها
 كما لا يتحقق على المتدبر المتساوي ان يخص عن موارد الصبح الملاحظ خصوصاً فان الدلالة على
 الزمان الماضي مثلاً وانما لث ان هذا التقسيم على غير مختص بلغة دون اللغة بل يجري في كل لغة
 فارسية كانت او عربية او هندية او تركية او عجمية وغير با فان الحرف والفعل والاسم لا تخلو عنها
 لثمة من اللغات وهي اقسام عقلية باعتبار المعنى فيع كل لغة والتعريف يجب كونه بالجميع اللغات فان
 عموم الحكم يجب عموم المحدود والمحدود عام لجميع اللغات فيجب التقسيم في التعريف ايضا بجميعها
 ان هذا التعريف لا يصدق على الافعال المعنى في اللغة الفارسية والهندية مثلاً فان الدلالة على الزمان
 فيها بالماضي الزائدة لا بالبنية فان الدلالة على الزمان مستقبل في اللغة الفارسية بالانعام فقط وانما
 الى الماضي وفي الهندية بالانعام لفظ كما الى المضارع وعلى زمان الحال في الفارسية بالانعام لفظ
 على الى المضارع وفي الهندية بالانعام لفظ تاهي او تي او تي بين الى الامر والاضمار لفظ على او تي
 الى ماضيه استغنى وعما من الماضي في الفارسية تحت النون المصدرية مع سكون الآخر وفي
 الهندية تحت لفظ تاهي المصدرية واصنافه تحت الالف الى الآخر وقد يكون في هذه الضوابط شواذ
 تستثنى عنها وبالجملة الدلالة بالبنية على الزمان غير مطردة في جميع اللغات فلا يجوز تعريف الفعل بها
 لعدم اطرافها واطراف في جميع اللغات فانه يخل بالانعكاس المشروط في التعريف والرائح ان

التفسير في تفسيره على عام في اللغات كما قلنا في الكلام في تفسير العقل ويؤيده الفصل الثامن من اللغات
 والتفسير في اللغة فيجب فيه البطلان لا جمالات المتصورة الخفية ايضا ويمكن ان تضع بنية لفظ
 حقوق اى وزن فيقول مثلا لان لفظ على شرطه بشرطه واى مثل كان في الماضي فيجب على معناه
 المصنوع على ان يكون مع الازالة على الزمان الماضي ببنية فيكون دلالة المادة على المعنى المستدرك ودلالة
 البنية على الزمان الماضي ويكون دلالة لفظ غبوت على شرطه بشرطه في الزمان الماضي ولا معنى
 ان هذا المعنى مستدرك ببنية مبتدئة بغيره في الازالة لكنه ليس من الفعل ولا يبعد ذلك
 من الافعال في معنى على الا يخفى على من رآه في مسكاة وعزرة بحقيقة معنى الفعل مع انه يصدق عليه
 تعريف الفعل وهو ما يدل على الزمان ببنية وبصل لا سنادا على كونه مسندا او سندا اليه نعم يعرف با
 عرف به صاحب البنية بما لا يكون صالحا لان يكون عليه ويكون صالحا لان يكون عليه ويدل ببنية على الزمان
 فكان عن هذا الاشكال نحو خلاص لفظين وانما سئل ان يحصل هذا التعريف ما يكون صالحا لان يكون
 او اليه ويدل على الزمان ببنية وهذا لا يصدق على الافعال الساكنة فانها لا تصلح لان يكون بها او
 عليها مع انها افعال عند المعادة ونحل المعادة عند المصنف عين كلمة المنطقين بل جعل هذا المعنى
 لكل من فعل النحو وكلمة المنطق فقال في كلمة ونقل والسناد من ان اسما الافعال عند المصنفين
 ككلمات لانه لا فرق بين معنى كعد وميقات وبين معنى شتان وكشتت وبين معنى رويدا وهل لان
 نظرهم مقصود على المعاني والالفاظ انما يلتفتون اليها نظر الى انها قوابل معجزة للمعاني والالفاظ
 بالذات في الالفاظ واحوالها العارضة لها بنفسها لا بالنظر الى معانيها ونظر الى العربية في الالفاظ
 واحوالها واحوالها العارضة لها بالنظر الى المعاني او الى نفسها ومطرح النظر بهم الاحوال
 العارضة لها بالذات فينظرون الى تصرفها وعدم تصرفها وكذا على اوزان الافعال اولاهم
 يجعلونها اسما بمعنى الافعال ويتناولون لذلك انها كانت اسما في اصل الوضع ثم جعلتها افعالية
 واقترحت في معناها معنى الفعل في الالفاظ والاحتاجة للاصاحبة للمنطقين الى هذه الالفاظ والالفاظ
 المركبة والاعذار البارادة والصروف عن الظواهر اصلاح الصواب اللغوية في تصحيح صوغ الاحوال
 العربية والالفاظ اسما لا افعال عند المنطقين كما كانت بلامرية وليست باسما وقطعا مع ان هذا النظر
 لا يشهد لها الاثر بل شيئا مما على احد الازمنة لانها ليست على اوزان الافعال من الماضي
 والامر وغير بل لا تصرف فيها اصلا فالتعريف غير جامع فاحتمل انفسا سببه وليس الى ان الفعل معناه
 مجموع المعاني الثلاثة اي المعنى الحداث والازمان واستند الى الفعل وبه المجموع بجموعه سواء لفظا جالا

والاضطرار لا يصلح كونه سببا لا سببا اليه كما عرفت سابقا والالزام التسلسل في النسب يلزم خلاف
 ما يشهد به الوجدان من خروج النسبة عن ظرفها وتنسبها والتعريف كان مبنيا على صلوه للاسناد
 اى كونه سببا لا سببا اليه لان محصلا يصلح الاسناد ويؤيد على احد الارشاد وانما هو الاول للتعريف
 معقود وفي افراد المعرفة كل ما يصير هذا التعريف على شئ منها فيكون باطلا محصلا لانه لا يكون له جاسما
 فقط وبالحاجة في هذا التعريف وانما الذي استلزمه في تعريف الفعل وتحديد الكلمة معاصدا ومحاوفا
 لا كما يستنتج من بعض النسخ بل ان يصح في انهما فتلاعن ان يقول عليهما قد افقدها من ذلك على هذا القدر
 القليل ويشهد من الفوائد الظاهرة والكسافات الباهرة والالتفات في البحث الآتي
 بالبحث الثاني في الصواب في تعريف الفعل ان يقال ما يشغل معناه على نسبة الشئ من كونه كذا
 انشائية الى شئ فاعلا كان او مقدر لا لم يسم فاعلمه واركان الاشتغال احتمالا لتفصيلها واجمالا لاجلها
 وبالجملة بالمتضمن معناه ليستة الشئ فهو فعل كونه والحاصلة اى الاشتغال على ليستة الشئ حقيقة بحقيقة
 الفعل وفرض طبيعة معناه كاشفة عن أصل شئ من معناه كاشف بانيته متروكة عامة في جميع اللغات والنسبة
 كونهما متعلقة بعماد الاصل لا يدخل فيها للثبوت وان لغة وهذه الخاصة بغير الفعل بغيره حقيقة عن
 الخبير اللذين هما الاسم والحرف فلا يتجلى في تعريف بعد العنوم جميع اللغات والالامة والادوات والخطابة
 المستقصاة العقلية المتكلمة الغير المتحققة الوقوع ولا يروى عليه ايراد وحجوز من المحاذير المذكورة في البحث
 الاول الواردة على التعريفات الاخر للقوم فانهم في محاذير باعدا غير باو وقاير باقتضائهم بالبحث
 الثالث اطلعن الماضي ولم يقبل زمانا ما سدد زمان في الخارج موجودا في الماضي بل الزمان
 هي المحاورات من حيث نسبت بعضها على بعض بالتقدم والتأخر والعيه المستمرة من نفس تلك
 المحاورات او عين هذه النسب المستمرة عنها كما هو مذهب المتكلمين او موجودا في الخارج في متن الدبر
 وحاق الواقع كما هو مذهب المتكلمين القائلين بالعيه الدورية المتحققة في مقامها فالاعدام السابقة الزمانية
 والاعدام اللاحقة الزمانية لا شئ اذا كان موجودا في جز من الزمان ليست اعدا حقيقة بل اعدام محاذير
 وفي الحقيقة غير غيبية زمانية كالغيوبية المتكلمية كما اذا قيل عدم زيد من هذه الدار ومن هذه البلدة
 او الملك فان هذا ليس بل بالغير بل هو موجود من الواقع بل عدم اضافي بالنسبة الى الوجود الى من
 المنسوبة الى المكان الخاص بل ارتفاع الوجود الخاص لا يرفع الوجود المطلق الواقعى لان ارتفاع المطلق
 بل ارتفاع جميع افراده وسواءه على طريقة انتفاء الشئ المطلق بل هذا لعدم عدم اضافية لعدم حضاة
 فوغيوبية متكلمية كونه كمالا لعدم الزمان فان عدم زيد من الغد اس من زمان آدم عليه السلام

غير مطلق بل محصور في الزمان والامكان زمانه عليه السلام وتبين من هذه الازمنة والامكان في المعية
 الله بربها بيان مفصل الاسبعة المقام واما الحال فليس بزمان بل هو ان حاضر متوسط بين الماضي والمستقبل
 هو آخر آيات الماضي واول آيات المستقبل بمقتضى وجود نفسه وشي آخر في ذلك المكان وحضوره فيه
 لكن في الحال المعبرة في العرف العام واعراف العلوم العربية وسبب العلم العقلي وبعض مدار ومقاصد
 تعتبر زمانا من حيث يوجد بعض اجزاء اخر الماضي واول المستقبل بالماضي بذلك الآن الذي ليس في الماضي
 فهذا المجموع يعتبر زمانا حاليا حاضر والا فانت تعلم ان يعرب زيد مثلا لا يقصد منه الضرب في آن واحد
 هو حاضر قبله ولا بعده فان الضرب وانشاء الكلام وعادة الافعال امور تدبر بحجة زمانية منطقية على
 الزمان كونه من انحاء الحركة غير مكنية المحصول في آن واحد بل الماضي قد يكون مضيا من الامور الماضية
 او قوع كوجود زيد والطبق فاعلى ذلك وكذا المستقبل كوجود زيد سينطبق فاعلى ذلك واما الحال
 مفهوم التدرج والتجدد المستمر في معتبره لا يمكن له رعية والماضي ولا يتصور فيما وقع فيه كضرب زيد
 وكنهه ان يقال بدلالة المضارع على التجدد والاستمرار في فاعلى يكون مجتبه الحال لا بمعنى الاستقبال بمعنى
 وقوعه في الحاضر المقصود في احد الازمنة واقترانه بزمانه وقع في آن من آياته وحدث فيه ثم لم يستمر فو
 ان في معنى او استمراره بعد ذلك الآن في الآيات واجزاء الزمان وبقية في كل الانحرف من الزمان
 فهو زمني غير منطبق على الزمان كالحركة المتوسطة فيكون له اول ان الوجود وآخره ولا يكون له اول
 آخر ان ولا له الا مع الاخرى او ان لثلا يلزم تعالى آئينه او استمراره بعد ذلك الآن في اجزاء الزمان
 لان آياته عدم قراره بالذات او بالعرض وكون التدرج واختلاف القضاة طبيعية بالذات وبالعرض فهو
 زمني منطبق على الزمان كالحركة القطعية وما ينطبق عليها كالنظر وغيره فلا يكون لوجوده اول ان ولا له
 الا مع الاخرى اول ان ويكون لعدم السابق لوجوده آخر ان هذا التفصيل الباقي في الكتب الفلسفية والبحوث
 السماعية ان دلالة الفعل على احد الازمنة بخصوصه من الماضي او الحال او المستقبل اكثرية لا كية
 تقدير الفعل على استيعابه المعنى المحرر في جميع الازمنة الثلاثة والدوام والاستمرار كقولنا فلان فلان
 يتحرك وقدرنا الفعل عن الدلالة على شيء من الزمان وهو في احوال الاشياء والسعديات الخالية
 عن الزمان فافهمنا قولنا تعالى كان الله غفورا رحاما وليس هذا من قبيل الدوام والاستمرار الزماني
 كما في علم الظاهر بل هو من قبيل العربية فان ذوات المجرورات المقدسة وصفاتها واصحابها بربانية
 على التجدد والتغير والوقوع في الازمنة مستلزم للتجدد والتناوب والتغير ومن هذا التفصيل جميع احوال الاشياء
 وقدس كمال في قوله تعالى خلق سبع سموات وهو الذي خلق السموات والارض واما تقديره بالسبع فليس

في قوله خلق سبع سموات في يومين وستة ايام كما في قوله خلق السموات والارض في ستة ايام فهو تقدير
عز في التقسيم العلوي فان انما هم مقصود على التقادير في الافعال و مراعاة الارتفاع في باب الخاطيات
في الخطايا الشريفة في الكتاب استهانة كثيرة ومن ذلك وقت المتشابهات في النصوص وتفصيل في
المبحث غير انهم المقتصر ومن هذا القبيل في افعال المقارقات القدسية التي هي العقول العشرة في المشايخ
من الحكماء وادواها وادواتها فانها اقدم بافعالها وصفاتها وادواها على الزمان والزمانيات
المنفردة وتسمى بالثابتات ثم يجوز في المتعلقة بالحوادث المشروطة بالشرائط الخاصة في اختصاصها بجزء
من الزمان من ثباتها على المطلق على ما هو التحقيق او العقول المقدسة على ما هو ظاهر كل واحدة خاصة
من حيث تعلقاتها بالحوادث الخاصة وقديرة من حيث انتسابها الى الجاهل المطلق وصدورها عنهم
ومن حيث وقوعها في عالم الواقع ومن ذلك هو واقع نفس الامر وهو القديم الدبري على سلك
الحكام واما عند السيد الباقر فالقدم الدبري مختص بالواجب جلت اسماء وجل العالم المقصود وتضييقه
فيما رتبه وهرى ثابتا كانت او متغيرة صفاتها وذواتها وادواها وادواتها ثم انما الحوادث
الماخوذة في الافعال ايضا انما تحسب باعتبار الاكثر لكونها حادثة بالاداء والافتقار لكونها كذا كذا
الغالب والعقل الاول ويحرك الغلب الاطلاق وصدور الزمان وخلق العالم فان الغلبة تعالى وكذا
افعال العقول عند الفلاسفة قديرة نعم الشفاعة شهادته وهذا المبحث يعمق لاسا على كذا لا يشي
لغيره بالاكتمال للعقل البشري لا فيهم هذا منه ايضا لعدم الغلبة المقام المبحث الخامس من المبحث
الحادثي الماخوذ في معنى الفعل ماخوذ من حيث هو هو كمن مع ملاحظة انه منسوب الى الزمان الخاص بالشيء
والى القاطن فهو له من حيث هو مع ملاحظة النسبة المذكورة في التمييز لهما تارة فانه فيجوز
وثانيتها نسبة تامة مفيدة وليس الى الماد بالفرق والخاص والفرق انفس من تلك الماهية فهو كما لمرت
باللام حسبية غير المعرف باللام حسبية مفهومه الماخوذ هنا كصلاح لان يادوا بالفرق الخاص او
الفرق المنشأ او جميع الافراد المعنوية بالعمد الذميمة والماخوذ في معنى الفعل في صلاح الارادة الفريدة
اصلا لا مادام هو ماخوذ في معنى العقل ولذا كانت التقييدات والتضييعات والتشبيحات الواقعة في
الافعال كقولك ضرب زيد في هذا المكان او ضرب بانه في الدار بعد التدقيق وتعمق النظر من قبل
بيان التغيير لا من قبيل بيان التفسير لان ذلك المعنى الماخوذ فيه ليس صالحا للتعيين والتضييق
السالك الى معنى الفردية وتلك عن مرتبة التي هي مرتبة الماهية من حيث هي وليس كذا هو بيان
التعيين لان يكون ذلك البيان غير المعنى المبين اعلان يكون ذلك المبين والا على ذلك المعنى فان

مستحيل لعلنا لا نخاره الى اجتماع الغيظيين ولزم الكذب في قوله تعالى فسيد للملائكة كلهم وحيون الملائكة
 وقوله تعالى فليكن يوم القيمة خمسة الاحسين ما عاين الاستثناء من بيان التغيير فكان دلالة اول الكلام
 على الشمول قطعا ودلالة آخر الكلام على الاستثناء وعدم الشمول لزم كذب احدى الله اليتين والكل المسمين
 يتوقف دلالة على ايراد المغير وعدم ايراده فان لم يورد على الشمول مثلا في الاستثناء والتغيير مثلا
 في التعليق وعدم التغيير بالغاية او الوصف في الغاية والتوصيف وان اورد لم يدل على شمول شي
 والتغيير وعدم التغيير فافهم فانه دقيق في كل ذلك لانه الفعل على المسنة المحر في الماخوذ قبلها محتوية مشروطة
 بعدم المغير من قبيل المحض والمقتيد والمشتقص فان لم يوجد عليه وان وجد دل على انهي المحض
 الصالح له ثم بدلالة المحض في الماخوذ من تلك المحتوية اى مع قطع النظر عن الفردية لا يصحح لا تعاقبات
 بالعموم والمخصوص بالاطمينان والاصوليين المانحة التقييد والتخصيص الكلام اللذين هما من قبيل بيان
 التثنية وذلك لان العموم والمخصوص لا يكونان في الشيء بعد الملاحظة الفردية او ان يشمل الماخوذ
 او اقله نظر عنهما لم يتصف ذلك شئ بهما وقد يقال في العموم والمخصوص بالاصوليين انهما من قبيل
 الاطلاق فلا يتصف بهما المعاني بالذات بل بواسطة الاطلاق وللفعل فربما يصحح لهما لعدم صلوه
 للمخرقة والركازة ثم لا دلالة للمفرد الفعل على تعدد المسنة المحر في ولا على وحدته الفردية بل دلالة على
 وجوده مطلقا الماسية من حيث اى كما عرفت لكن وجوده بالمالم يكن مجردا عن الماخوذ وجب لوجوده
 وجودا فراديا ووجوده مطلقا لا يجب لوجوده فدلالة على وجوده واحد منها دلالة الاثر
 لان وجوده مستلزم لوجود الماخوذ والاقل من وجوده واحد فالدلالة على الوجود والاقبال لرفع الماهية
 دلالة الملاحظة والدلالة على الوجود والطبيعة المنسوبة اليها من تلقاها فراديا ووجودها دلالة الاثر
 وبالحكمة دلالة على وجود الفرد الواحد دلالة الاثر ام ولكن لا دلالة على وحدة الفرد واحد والا فراد
 لكن لما كان الوحدة اقل مراتب الوجود والاقبال في منتهى كانت مدلوله باللاتزام لا بخصوصها بل بحكم من
 ان يكون وحدة واحدة او وحدة في ضمن الكثرة وهو الوحدة الغير الذاتية للكثرة بحسب الوجود وان
 كانت متنافية لهما بحسب الصدق واما الوحدة الذاتية للكثرة بحسب التحقيق والوجود ايضا فيمدلوله
 اصلا وبالحكمة بعد الالتفات التي يتحقق المسنة المصدرى الماخوذ في الفعل تتحقق فردا واما اشتقاه فان
 كانت هذه الماهية الماخوذة في الفعل من حيث العموم والاطلاق بان يكون الملاحظة بهذا الوصف
 ويكون هذا الوصف داخل في عنوانها ولا يخرجا لاحقيةقتها ومعناها كما في مرتبة التثنية المطلق يكون
 اشتقاه باشتقاق جميع افرادها وهذا اختاره صدر الشريعة في التوضيح والتفصيل وان كانت مأخوذة

مرجع حيث يمتنع قطع النظر عن كل حيثية كانت حيثية العدم أو المخصوص يكون انقضاء ما باقية من ذلك المسمى
 مرتبة مطلق الشيء وقيل انظر من كلام اليعربية فان الشيء صرح بالفرق بين لم ولما بان ان التقدير
 استغراق النفي للارزنية الماضية كلها فلهذا كما يعرب زيد احرب زيد في شيء من الارزنية الماضية كما
 لم يصدر عنه فعل الحرب بطول عمره الى زمان التكلم بخلاف لم فاعلا يدل على استغراق النفي في شيء من
 الارزنية كلها وبقا الفرق انما يستقيم لو كان لفظ المسمى المصدر الحربي باشتقا وفروما ايضا لان النفي
 المدلول بكلمة لم النفي لفظ المسمى المصدر الماخوذ في معنى الفعل المدخل له فلو كان لفظه باشتقا وجميع
 الافراد كان في مرتبة الشيء المطلق ازم استغراق النفي وعموم السلب في كل لم ايضا كما هو في المسألة
 فلا يبقى الفرق بينهما والتحقيق انه لو كانت قرينة والى على ارادة خصوص زمان من الارزنية ولفظ
 هناك الفصل يراد به نفي خصوص ذلك الفرد والافراد في خصوص ذلك الزمان كما اذا وقع الكلام
 في ان زيد احرب عمره اسلم ولم يعرب ثم قلت انه لم يعرب يراد به نفي افراد الحرب في صدره
 عنه مطلقا في خصوص ذلك الزمان اي المس لا النفي جميع افراده عنه مطلقا في جميع الارزنية وان لم
 نعم قرينة على المخصوص يراد عموم نفي المسمى المصدر في جميع الارزنية وعلى هذا فالفرق بين لم ولما
 باقي فان لما لا يقبل نفي التخصيص وانما يقبله لم على هذا التحقيق ايضا يكون نفي الماسية في جميع
 افرادها وان كان في خصوص زمان من الارزنية فكان انقضاء الماسية مستلزما لانتفاء جميع الافراد
 ولو في الزمان الخاص ومع قطع النظر عن ذلك الزمان في الارزنية الآخر كما يكون وجوده والافراد يكون
 وجود الماسية ايضا فلهذا لا يصحدم الملازمة بين انتفاء الماسية وانتفاء جميع الافراد فلهذا ما خوذ في
 وجهه الشيء المطلق على ما قرره القاعدة وخصه بما بان انتفاؤه انما يكون بانتفاء جميع الافراد فلهذا
 في كتبنا الطولية الاذبال ثم قل ان اصل الاصول من طلبة نفسك وانت طالق بان الاول لا يمكن فيه
 ارادة المكثرة وتعدد الطلاق ولو كثر في حكم النكاح وهي المفروضة للوحدة الاجتماعية من لفظ
 الشايع وان ان في كين في ارادة الواحدة والاعتبار في الذي هو مجموع الافراد من حيث
 هو مجموع اي تمام الجنس كما لا يخفى ان المصداق في كل منها ما خوذ من حيثية انما به حيثية هي
 فلو جاز ارادة التعدد والتكثير في هذا الاخر بهذه حيثية جاز في كل منها في كل نفسك لا تعدد
 المتعلقين فنتجده وتكثيره وتعدد الطلاق وتكثيره في نفس نفسه الطلاق وان لم يجر لم
 يجوز في شيء منها فترى تفسيره بالغوا في التفسير واصلاحها بالغة كثيرة لانه الى الآن صعب مستصعب
 عويص لكن لنا في ذلك تحقيق انيق نريد كما تبين في الاصول ثم بعض الالاصول كصاحب المسألة

والبعض شرطه جعلوا المصدر الماخوذ في الفعل في حكم الفكرة المنوثة واعتبروا معنى الوحدة الطردية مرعيا كما
سنة الفكرة المنوثة فان معنى الوحدة مرعى في سائر الفاظ الوجدان بمعنى ضربا يطلب منك ضربا
لكن لا يذهب اليك ان معنى الوحدة يفهم من قوله كسب ضربا من لحوق الثنوين وبذلك لا يراد الوحدة الفردية
المختصة بالخاص في المعرفة بلام الاستغراق بل يراد فيه الوحدة المتضمنة في كل فرد وفي الوحدة الفردية
سنة العام الاصولي والمصدر الماخوذ في الفعل مرعى عن الثنوين فكيف يعتبر الوحدة الفردية فكيف لا يعتبر
الماخوذ في الفعل باخر من حيث هو ثابت من حيث هي الاعتبار الكثرة الفردية ولا الوحدة الفردية لا تنشأ
المستبقة في انما هو الاصولي ولا الوحدة الفردية الا لفردية المستبقة لكل فرد معتبرة في العام الاصولي
ونما قاعدة المحنة القائمة الامر لا يقتضيه التكرار والتعدد ولا يستلزمها العيس على اعتبار هذه الوحدة
سنة مفهوم المبدء والماخوذ في الفعل بل على ان المستبقة في تحقق المابية من حيث هي وتحققها كيك في تحقق
فرد واحد من افراد ما يقتضي الطلب تحقيق فرد واحد من المبدء في الامر وتحقيق الفرد الآخر زائد على نفس
تحققها لاحاجة اليه فانهم تفكروا بالمبحث السادس من ان الجمهور فهو الى ان معنى الفعل مركبا من
المعنى المحدث والزمان واستند الى الفاعل وبعد تحقق النظر في سلمه نظيران الترتيب عند سم في المفهوم
التعبيري والعدوان الفاعل في الفعل لا في معنونه ومقصوده الاصولي المحلوظ المعبر عنه مفهوم الفعل هو الوجود
القائم بالذات الواقع في زمان من الازمنة الثلاثة فالمحوظ والمثبوت المبدأ بالذات هو الوصف لكن
لا من حيث هو بل من حيث قيامه بالذات التي هي الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله ومن حيث
وتوهم في الزمان فهما ان الجيتيان داخلان في مفهوم الفعل وعنوانه ومحاط ومقصود الاصولي
المحوظ بالذات هو المبدء والوصف الذي هو المعنى المحدث المصدر كما ان الشخص معتبر في الشخص لكن
لا من حيث هو داخل في ذات الشخص معنونه ومحوظه حتى يكون مركبا منه ومن الطبيعية النوعية الكلية
بل من حيث هو داخل في عنوانه وتعبيره وهو من التبعيري اللغاطي معتبر عنوانه وشيخا للمعبرين حيث
للعدوان لا دخولا ولا شطرا في المحلوظ والمقصود على ما هو رأي المحققين فيه من المتأخرين ثم مفهوم الزمان
والذات الفاعلة او المايقوم مقامها ليستة الناقصة الوتوعية الطرفية الى الزمان واستندة التسمية الناقصة
الى الذات المبدء الفاعلة وما يقوم مقامها اجزاء اواركان لعنوان الفعل ولحاطه وتعبيره شرط
معتبرة لمعنونه ولحاطه لاها شرط وتوهم خارجة لعنوانه واعتباره ولحاطه والتقدير قد يكون داخل
المعنون فيكون جيتية تفهيمية منوثة متغيرة بحقيقة المعنونة مقنونة لها وقد يكون تقدير المعنونة شرط
لمعتبر فيه وعنوانه لا دخولا ولا شطرا في عنوانه واعتباره والتعبيري الذي يبرر عنه فيكون جيتية تفهيمية

عنوانية متممة للطبيعية العنوانية والمفهوم التبعي الذي ياتي بها الاعتبار التبعي للمعنونات
 على الشخص في الشخص وفي الاطلاق في الشئ المطلق وقد يكون قيدا وشرطا للمعنونات والاعتبار التبعي
 لا يدخل الاعتبارات في المعنوية المعنونة اصلا لا شرطا ولا شرطا لا على هذا الوجه بل انما هو
 على سبيل التقييد والشرط ولا يكون اطلاقا في العنوان ايضا ولا جزءا من الاعتبارات بل قيدا و
 شرطا للمعنونات غير وضا والقييد يكون حثيثا للتقدير عنوانية معتبرة في العنوان على سبيل الشرطية
 والتقدير في عنوان العنوان على وجه الجزئية والدخول في متممة الطبيعية عنوان العنوان كما ان
 به وتقوم متممة ومقوتة محصلة للمعنونات اى لوجوده كما ان الحثيثية انما كانت متممة طبيعية
 المعنونات مقوتة لها ومقوتة محصلة لوجود المعنونات الطبيعية كما كانت الاولى كما ان الوجود
 مقوتة للمعنونات حيث هو جسم لكونها داخلية في قوام نفسه وطبيعية ومقوتة محصلة لوجود الصورة الجسمانية
 والطبيعية الجسمانية لا القواها وطبيعتها لكونها خارجة عنها شرطا لها فالمراد بوجودها بالوجود والطبيعية
 المادوية المتكاملة بحسب كثرة الشخصيات لا وجودها الا الى النوعي الجبر والواحد بالوحدة النوعية الجسمانية
 المستمرة باستمرار الوجودات الطبيعية لتحقيق في صحتها كالكل في ضمنها لا فرد ولا كس لان وجودها
 المادوية لا ينفك عن وجودها المادوية لكونها محتاجة الى طبيعة الصورة الجسمانية فوجود الطبيعة المادوية
 محتاجة الى وجودها المادوية وتحتاج اليها الصور الشخصانية من حيث كونها مشخصة لمفهوم وجودها المادوية
 محتاجة الى الوجودات الطبيعية الشخصانية للصورة ثم مثال انكرنا المثلثية بالاضمة من قائلنا ان
 الحثيثية في المادية من حيث هي ان هذه الحثيثية اى حثيثية من حيث هي ان تعلقها بالمادية المعنونة
 صحتها المقصودة قيدا وشرطا لها داخلية في عنوانها واعتبارها كما تكون المادية مجردة لا شرا لها والطبيعية
 بشرط التجريد وفي التفرقة المفهوم من الحثيثية فالحثيثية قيد وشرط للمعنونات المعنونة والاعتبار و
 العنوان التبعي وفي هذه المرتبة ايهام ارتقاء التقيضين هذه هي مرتبة المادية المجردة باحد
 الاصطلاحات حينئذ ايهام الارتقاء لكونها مشروطة بالتفرقة عن كل عارض في المادية الانسانية
 مثلك في هذه المرتبة الكاتبة واللا كاتبة فارتقاء التقيضات منها في هذه المرتبة بحسب نظامها
 لتكون عدم الكاتبة بعد مضافا ثانيا بعد وليا ليس تقيضا لوجود الكاتبة بل التقيض له سلب
 الكاتبة بحسب سلبها بغيرها وهو ليس من الخواص كما تقر وان تعلقها بهذه الحثيثية بالاعتبار
 والعنوان بان لا يكون قيدا وشرطا ايضا للمعنونات بل يكون قيدا وشرطا للاعتبار والعنوان لا اطلاقا
 فيكون هذا المادية مقيدة بقيد التجريد ومشروطة بشرط التفرقة وتكون مرتبة عن التفرقة

وعدها ويكون في العنوان المقيد كما يشق عن مرتبة مطلق الشيء ومقتضى ان الماسية لم يخط من سلمية
من حيث هي لم يقيد في الماسية المقيدة الشرية والتجريد لا يقيد المحض من عدم الشرية والتجريد بل هي لها
مقيدها لم يخط بان لم يلاحظ فيها قيد وعروض الشيء فالتصانف في الماسية والاعتبار بقيد عدم
للمسية عدم الملاحظة قيد وعروض الشيء واقع في ملاحظة اخرى ثانيا متفرقة على الملاحظة الاولى المتعلقة
بالماسية وبهذه الملاحظة الاخرى متعلقة بالملاحظة الاولى فهي ملاحظة الملاحظة فاما فانه قد يتفرق
لكنه تلخيص الفرعية ونماذج بالطبيعة وعدة الفكر والقام النظر وفي هذه المرتبة ايام اجتماع الطرفين
فان الماسية المرسلة من حيث هي اى نفس مفهوم الماسية ونفس الطبيعة من غير ملاحظة قيد العموم
والخصوص الشرية وعددها محل الاجتماع المتنافيين فالحيوان مثلا في مرتبة مطلق الشيء ناطق ولا
ناطق وكاتب ولا كاتب ونصف بكل عارض يعرفه ولعدمه الثابت العددى والعرض له الاجتماع بكل
مرتبة من المراتب وكل مورد من موارد التحقيق وكل فرد من الافراد ولا يتحقق تحقيق فردا في فردا
فردا الاجتماع بجميع المرتبة الافراد وجودا وجودا وجوده وانتفاء الآخر انتفاؤه وليس بينهما اجتماع
حقيقة لاختلاف الخيالات في عروض الشيء وعدمه الثابت العددى له فانه مثلا ناطق من حيث انه
انسان ولا ناطق من حيث انه فرد وغيره ومتحد معه علان الناطق والناطق ليسا متنافيين
بل متناهيان كما عرفت فهو محل الاجتماع المتنافيين الاجتماع المتنافيين بل الاجتماع المتنافيين
المفهومين فانه من هذا مختصر ثابت في مقامه لا يفصله لعدم ملائمة المقام ثم تعود الى ان كان نحن
لوجوده وهو ان الزمان والذات المهمة الفاعلية والسمية اليها داخلية في عنوان الفعل وتعبيره
واعبارة معتبرة شرطا وقيدا للمعنى المحيى في الملاحظة بالذات لكن الزمان والذات المهمة الفاعلية
معتبران في العنوان والاعتبار من حيث هما شرطان وقيدان له ولسميتان معتبرتان فيه من حيث
هما المقيدان واشترطان اى من حيث هما رابطتان ومزتان ملاحظة الطرفين اى المعنى
المحد في الزمان او الفاعل لا من حيث هما قيدان وشرطان لهم كالزمان والفاعل والاخرية
السميتان عن طبيعتها السمية الراضية الغير مستقلة بالمفهومية وتصير قيدتين متقيدتين فيحتاج
الى السمتين الاخرتين بين السمتين الاوليين المعنى المحدى لاحتياج القيد من حيث هو قيد الى
التقيد والسمة بنية وبين المقيد فينتهى بالآخرة ملاحظة العقل الى السمتين اللتين هما الملاحظان
من حيث هما السمتان رابطتان مزتان ملاحظة لامن حيث انهما مفهومان من المفهومات فانهم
ثم الفرق بين الفعل والاشق على المسلك المحقق للوجود من وجوده الاول ان الملاحظة المتعلقة به

بالذات في الفعل هو المفعول في القائم كالذات المبهمة واعتبار الذات المبهمة في العنوان في كل طرف
فيه بالعرض والمفعول الملتصق بالذات في المشتق هو الذات المبهمة كبرن لا مطلقا بل من حيث الشاهد
بالوصف التي هي محل المعتبر في مفهوم المشتق فالذات المبهمة لنفسها مع الملا حظة والجنسية المذكورة
والوصف الخاص من نسبة الاقضاء في مستقر ان داخلان في العنوان والحقا كما ان الذات المبهمة
والمستقيمة القياسية والعرضية كما في اقلتين محترقين في عنوان الفعل ومفعول التعبير في الوصف التي
كانت اصل المقتضو وسخ الملتصقات اليه والمخوطة بالذات فالملحوظ بالذات في الفعل مفهوم المادة المصدرية
وذلك في الحروف والاصول ومفهوم الصيغة الذي هو مفهوم الذات واستتبطوط بالعرض والمخوطة بالذات
في المشتق جزء من مفهوم الصيغة اي الذات المبهمة التي تدل عليها ماسيانه بالنقص والالتزام كما في
مطلبة استنباط التقييدية التي قد تكون ايضا كذلك ومفهوم المادة المصدرية ويدرول الحروف والاصولية وهو
السعي المصدرية الوصفية ملحوظ بالعرض وكذا اسعدهم الجوز الآخذ للمفهوم الصيغة وهو مبتدئ المذكورة و
منه يمكن ان تكون المشتقات بمعنى ما يتحد مع الذات التي هي منه وتعمل عليها ملا حظا كما في زيد بن
كعون الملحوظ فيها هو الذات لا الوصف واليها كانت عملها اشتقاقيا ويكون الافعال بعلمها فيها التبريد
عن مصادرها التي هي الاوصاف الملحوظة فيها الحاطا بقصد ما غير متحدة بالذات الخاصة بتعمل عليها
حالا اشتقاقيا على ما تفتقد في ماسيا في كما في ضرب زيد لكون الملحوظ فيها هو الوصف القائم بالذات
المتاثر به في الوجود والاتحاد مع فيه فان المبادي لكونها حقائق ثابتة واعراضا لها وجودات متغايرة
او وجودات محال لها ووجودات مستقلة وانما في ان نسبة الماخوذة في مفهوم الفعل نسبة ثابتة فيهم فيها
الكلام واما الفاعل والصفة المصدرية ونسبة الماخوذة في المشتق كالضارب نسبة تقصيدية
الى الذات المبهمة المقتضية في مفهوميتها بعد مفهومية الذات الخاصة كن زيد ضارب فيكون الذات
الخاصة بمقتضية الذات المبهمة ومقتضية لها في التصور والمعنوية لا تحصيل الصورة للمادة بل التحصيل
الخاص في التحصيل لا تحصيل الجنس النوع في الواقع فانه تحصيل اتحاد في تحصيل به شئ واحد ولا يتغير
غير المحصل بل عينا له متحدا به عينا له برزخ امهات محمد له الوجود المحصلي تحصيل اتحاد في
في الوجود والضمير المتصور كما ان في الجنس والفضل تحصيل اتحاد في الوجود تحصيل الواقعي لا في
الوجود الظاهري والضمير في الوجود ولا تحصيل الفضا ماسيا تترايب مع مغايرة المحصل في المحصل كما
في المادة والمقدرة والموصفات والصفات المستكملت لها القائمة بها وكذا حال الذات المبهمة الماخوذة
في التحصيل والذات التي هي المقتضوب اليها المتناهية في مبدء ذكر الفاعل وما ينوب متناوب والاقول

حروف المتكلم على أي عرفت الزوات وخصها عند القائل على أن الدال عليها ليس من هيئة الفعل بل
بعض ما دونه الذي هو الهمزة أو النون فالدلالة فيها عليها ليس كدلالة المحرف على المعاني التي هي
اجزاء معناه المركب على نحو ما من حيث التركيب الالتهام تام بل الدلالة عليها كدلالة اجزاء اللفظ
المركب على اجزاء معناه كدلالة الهمزة على اجزاء اللفظ ليس فيها ملاحظة تركيب والتهام تام في المعاني بل فيها
ملاحظة التركيب والتهام في ملاحظة المعاني أيضا وإن كان فيها تركيب من حيث المتعلق به لا من حيث
القائس عليها قياس مع الفارق وإمكان دلالة الهمزة أو النون على ليس يتأخر دلالة اللفظ المركب
من كل وجه لا بد أن دلالة اللفظ المركب على الفاعل المتكلم بالقرادها على صفة من غير انضمامها إلى ما دونه الفعل الذي هو
الحرف الأصلي ودلالة اللفظ المادية في الحرف تدل على المعنى المصدرى أو يستتبع بالقراد على الهمزة قاربها
بعد كدلالة غيرها يتجلى مع الضاد والساكنة والراء المكسورة والباء المعقوفة وكذا المادة بهذه الهيئة غير
والدال على شئ وذلك بناء على اشتراط التركيب والمصنعة والالتهام بينهما في دلالة تدل على المعاني فلا تدل منفردة
بتركيب الالتهام على المعاني التي تدل عليها حين التركيب فخصها لا تدل أصلا كون منصرف وتاء
ومضرب وبعضها يدل لكن لا على المعنى الذي يدل عليها حين التركيب كدلالة الحرف قاربها تدل على
الاستفهام كدلالة ليس معناها المدلول في ضمن المضرب هذه الحروف الاجزاء والمركب قسم خاص بالحروف وهو
ما يخص دلالة التركيب الخاص به بشرطها من نحو الالتهام والالتهام أو كما يشترط التركيب
والالتهام أي تركيب كان لدلالة القسم الآخرين بالحروف كما في لفظية ومن وإن وإن لكن مطابق
التركيب ليس مستتر في دلالتها أيضا فاللفظة في مثالا لا تحصل معناها لو دخلت على الفعل وحرف آخر
أو دخل وكذا الواو دخلت إن على الفعل ولو الحرف على بعض الاسماء كذا واو متى وكذا الواو دخلت
لفظة إن على الاسم فمثل هذه التركيب لا يفرق بين التركيبين بل يندرج في مطلق التركيب لكن مع ذلك
عبروا بالنسبة إلى التركيب في الحرف ومقارنته لتركيب هذا التركيب فإن مثل هذا التركيب كان له لفظ التركيب
في الحرف ثم قد بينا أنه غير التركيب في الحرف سميانه جعله من أقسام المركب وكذا التركيب لكن لم يجعل
في الحرف

اللفظ المركب على الفاعل المتكلم بالقرادها على صفة من غير انضمامها إلى ما دونه الفعل الذي هو الحرف الأصلي ودلالة اللفظ المادية في الحرف تدل على المعنى المصدرى أو يستتبع بالقراد على الهمزة قاربها بعد كدلالة غيرها يتجلى مع الضاد والساكنة والراء المكسورة والباء المعقوفة وكذا المادة بهذه الهيئة غير والراء المكسورة والباء المعقوفة وكذا المادة بهذه الهيئة غير والراء المكسورة والباء المعقوفة وكذا المادة بهذه الهيئة غير

سلا

بتغيير التركيب السابق عن ما باضافه بمبداء الجمول الى الموضوع فهو المفعول المصدرى من حيث اضافته الى
 الفاعل او الى المفعول الذى لم يسم فاعله واما ان المبتدأان متصلان بالفعل بوجهة الحكمانية فيخرج
 الصحت السابعة ان حمل الفعل المعلوم على الفاعل وكذا حمل الجمول على المفعول الذى لم يسم فاعله
 حمل اشتقاقى كما ان حمل المشتقات على الذات الخاصة التى هى موضوعاتها وموضوعاتها حمل موافق
 وذلك بناء على ما حققنا لك سابقا ان الملحوظ فيه اى فى الفعل هو المعنى المصدرى المحلى اى مبدئ
 الفعل من حيث قيامه بذات الفاعل او ما يوجب مباهاها واستنبه والذات فيه ملحوظان بالعرض
 يرجع الى الوصف القائم بالذات فهذا وجهه ومضمونه المطابق لما لاحظناه للاختلافات الفعل فلما كان
 فى هذا التركيب لنا فصل التوضيحية التقييدى مع التركيب لنا فصل التقييدى الآخر الى اصل يقتضى
 لفظ القائم بقوله الذات بواسطة حرف الجر اى الباء المحلوظ المقصود هو الوصف لكن مع ملاحظة من حيث
 قيامه بالذات اى بالشئ الآخر الذى هو الذات بان يكون فيه التخصيص لملاحظة العرض داخل فى المحلوظ
 كذلك فى الفعل يلاحظ الوصف والمبداء او لا ثم ينسب الى الذات ولا يربط الى المعنى المصدرى الذى
 هو المبداء والوصف القائم بالذات لا يمكن ان يحل بالمواطاة على الذات الخاصة المتضمنة فيكون
 حمله عليها حملا اشتقاقيا لا اتحاديا مواطاة ولذا لا يقع الجملة الفعلية صغرى للقياس لان الجمول
 بالمواطاة يمكن وقوعه موضوعا ايضا لكونه مأخوذا من حيث ان ذات ولو سميت اسم مجزى ان وصف
 لغيره حتى لا يمكن وقوعه موضوعا ومجول الصغرى بحيلان ينتج موضوعا فى الكبرى والفعل لا يمكن
 اخذه من حيث ان ذات من الذات حتى يصح وقوعه موضوعا ولذا باول رج باخذ الذات الاخرى بوجه
 التى يدل على لفظ الموصول كقولنا ضرب زيد وكل من ضرب فهو كذا او بان يبدل لفظ الفعل بفتح
 كقولنا كل من ضرب كذا ومن هنا عرفت عدم صلاح الفعل لكونه مسند اليه فان اسند اليه من حيث هو
 الية يقتضيه ان يؤخذ من حيث هو ذات ثبت له الوصف قيا او اتحادا او الفعل من حيث هو فعل يقتضيه
 ان يؤخذ من حيث هو وصف قائم بغيره ومبدئ ونسب الى الذات فلو جعل مسند اليه لا ثم استلزم
 الفعل عن طبيعته والفساد عن معناه فلا يتبين الفعل فعلا وبالحيلة معنى الفعل لا يصلح ان يسند اليه
 ولا يمكن ذلك كما لا يتصور كما لا يخفى على من تصور لانه اشتراط الوجه فى وضعه ان لا يسند اليه
 وهمه وانما يوجب شرح السلم تعليل البعض من قال قبل ولفظه به فان الواضع لا يفرق بين المعنى
 وانما انصرف فى اللفظ فى الوضع ولو اسقطه ونحوه وقصور معنى الفعل مع قطع النظر عن لفظه وعن وضعه
 حكمه بانه غير صالح للمسند اليه والى التفسير اعلمنا ان انفاذا ما اشتق فلما كان الملحوظ فيه بالذات هو الذات

انما اعياها خارجا او من حيث لا انضماما كما في عرض بعض المبادئ كالسواء والبيان في ذلك انضماما
 والكتيب والمشي والفتاب والقائم والممكن والموجود والمحرك والسكن وغيرهما لا يعبر ويكتشف
 عن العرضيات العارضة للحقائق المحسوسة او النوعية او الفضلية او الشخصية كالمتشخص والاصناف واطلعة
 في العرضيات واطلعة في الذاتيات وكذا الاشخاص واطلعة في الحقائق الموجودة فان المراد بها
 مطلق الموجودات انما هي اجزائية او اتحادية جزوية فالقديرات بالمعنويات التي هي طبيعة او المحسوسة بالجوهر الاول
 سقديرات لترسيخها بالحقائق المعنوية لها سقديرات حقيقية والترسيمات بالمعنويات التي هي طبيعة او المحسوسة
 بالجوهر الثاني لترسيمات جزوية وبالعرضيات المعنوية لها ترسيمات حقيقية وسحق في البحث في بحث
 المعروف ثم لهذا احوال الاعمال فان فيها حكما متين وتبين حكما في مفهومها التي هي طبيعة من مفاهيمها
 التي هي مفهومات ملحوظة والمفاهيم التي هي طبيعة فيها مكرمة من حيث مفهومها كالمفاهيم التي هي طبيعة لها
 غير مكرمة وتلحق القصد فيها بالوصف القائم بالذات وهذا الوصف القائم بالذات مفهوم ملحوظ في حكمه في هذا
 المفهوم الملحوظ الذي هو من قبيل المقاصد اما وتعبير عن الحقيقة التي هي على عنها هذه الحكمية وتعبير
 الحكمية بالجوهر الثاني قد يكون حكما في تصور كذا في الحكمية الفعلية الانشائية وقد تكون حكما في التصديقية
 كما في الحكمية الفعلية النجوية والحكمية عن هذه الحكمية التصديقية على نحو محتمل في بعض الموضع
 وهو الحكمية عينية ذاتية كما في منطق زيدا والاريد بالاسم والادام كما في خلق السموات والارض
 لا يكفي في بعض الموضع الذي هو الفاعل والما يقوم مقامه بل ذاته مع ما انطقت في خارج
 ذاته انضماما او اعتبارا كذا في اسود زيد وابيض ثوب وكتب عمرو وصحب بكر فقد كفي في وجوده كما
 في وجود زيد وتشخص قد يقتضي الى انضمام حشيشة زائدة على الوجود وانضمام كذا في الاشياء المذكورة
 فافهم وتبرر وتثبت وتشكر وتظهر بالترتيب من الحكمية والتعبير في الافعال والمستتقات اقبل
 في تحقيق حقيقة القضية ان حقيقة الموضوع والحصول فقط لكن من حيث انه امر يتطابق بالستة الطبيعة
 الحكيمة فليس في الرابطة الحكيمة واطلعة في الحقايق القضية وعنوانها ومفهومها التعبير عن خارجة عن مرتبة
 حقيقة تها ملحوظا المعنوي كما انصاره السيد الزبير في تصانيفه وشار اليه المحقق الطوسي في الاساس
 وقال اجزاء القضية مثل زودنو ونظارة السيد الهروي تأييد المسلكه فعلى هذا منها حكميات في بعض
 الاول محل القضية وعنوانها وهو التعبير عن حقيقة القضية وطبيعتها المعنوية وهي التعبير الاول في تصور
 والثاني حقيقة القضية وعنوانها حيث انها حكمية عن الحكمية عنها امر او امره للملاحظة في مرتبة الحكمية عنه
 لا يتحقق التركيب صلا بل هي مرتبة الخط المحض والوحدة الصرفة والاتحاد والجمت الاكثره فيه ليعبر عنه

المعروف والمجهول كما في حقيقة الفاعل والفاعل كونه من جهة المرتبة متكاملا في تقديره لا بد من
المشتقات والافعال والقضايا من الملاحظة من متين متساويين من جهة ما تنطبق على الآخر في الازمان
كون قسمة واحد على واحد والقسمة بالبرهان والقسمة بالصور واحد والملاحظة واحدة لان المقنونات الملاحظة
المقصودة في الافعال في المشتقات وحقق القضايا وطبها في العقول والمقصود في طبيعة الذات
في الملاحظة الاولى والملاحظة بالعرض واعتبرها بالاصل المقصود في الملاحظة الثانية ثم الحكم بالمتغير
في الافعال ليست تحسب كسلا في الافعال وبما بهما الملاحظة بل بانعدام الفاعل اليها فهي حادثة بغير
بواسطة الاضمار في القضايا بنفسها او طبها انما لا تحتاج في الحكم بغيره عن الحكم عنه لها في
انعدام معنى اليها بل يدخل في وقوعها حكم كاشفة عن ملاحظة متفكر كاشفة انما في الحكم
من الذات في الملاحظة والشواهد والافعال المجتهدات من المتصور على الاستدلال ان الفعل يدل
على الزمان ووجه المحقق من مدقق المتأخرين بان دلالة الفعل على الزمان الاعمى السببية
على استنباط الفاعل الاعمى لنفسه بتعيينه للمفصل للفعل لتعلق كل من الفاعل والفاعل
له نسبة اليهما على السواء بحيث ان تعلقه بالفاعل تعلق قياسي واما ان تعلقه بغيره
غير قياسي فيما بينه من اتحاد منقول الشيء في الدلالة او اتحاد السببية اليه في الدلالة فيقول الفاعل
على الزمان ينبغي ان يكون هو مدلول الفعل كالزمان ودون السببية فيعتقد الجملة بالسببية مدلوله و
يلزم خلاف الاجتماع والوحدان على عدم استقلال المعنى المطابق للتعريف الفعلي وان قيل الزمان
على الفاعل ينبغي ان يتبين نسبة الظرفية اليه مدلوله للفعل النفس كالفاعل فيدخل في ذكره السببية الزمان
في حواشي شرح التفسير ههنا شرح اسطر وفصل القاضي السدي في شرح السطر ومنهيات وزوا
على ذلك في هذا البيان من النفسنا وقد عرفنا تحتبها ان الزمان والفاعل والسببية في اليها كلها
مدلوله للفعل سواء جعلت الدلالات عليها دلالات تفهيمية نظرا الى انها اجزاء لمفهوم الفعل معونة
او دلالات التراتبية طمحا الى انها خارجة عن معنوي الفعل ومقصوده ثم لا يهتد بعد الاعتراف
بالدلالة على السببية من الاعتراف بالدلالة على الزمان والفاعل لان تعقل السببية من غير تعقل
المتبئين في معنوي الدلالة في المتعقل والمقصود من هذه الدلالة احد المتبئين على الآخر في
الامران في الدلالة عليها التراتبية بنا وعلى لزومها لتصور متبين وخروجها عن معنوي الفعل
والدلالة على السببية تفهيمية لدورها في معناها ومن ثم اعتبرت والدلالة التي كانت الاعرابية مثله
الرابطه بنا على الدلالة بين الرابطه ومعانيها صاندا لدلالة التراتبية ثم انه ايضا غير متصور لانه

[illegible]

فإن شخص العارض عند التحقيق لا جزاء له فهو بالحقيقة تحليل أو تفصيل عن الوجود والعدم على مقتضى
بالذات بالحق والوجودان المفهوم عارضين للحقيقة وبالعرض بالعرض المقصود مجازاً للاحتياج
المقصود إلى هذه العوارض المحل إليها في مرتبة تحصيل الوجود والتفصيل أن لم يكن متصلاً بها
في التمام الحقيقة وتقوم الماهية بالاسم لا لعل أن معناها معنى الجسم إلى التفصيل فذكر بيانها
في سباحت البحر ونقلنا منها أيضاً من الوجود من ميزانها على تعليلات السابغ حجباً فلا نسبده
والبحر في هذا الباب بالقرع عندهم أن اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل ونحن هنا نرى أنه إذا
اشير إلى القضية الشاملة بلفظ بذو هذه أو تلك وذلك إلى غير ذلك وجعلنا إليها ضمير
أو هو غيرهما بصير معناها في هذه الملاحظة وقت الإشارة أو الإرجاع بمعنى أجمالها لمحوها
بالحق لا الوحد في سطرها في سلك المفردات ولذا اتصل في هذا الحق لا أن يقع موضوعها أو محمولها
استنداً ومبدأ منها مقاماً لا ولان هذا الاجمال ما يحسن الاتحاد في الحقيقة والوجود
كما في المحرور بالنظر إلى الحد بمعنى البساطة أي بمعنى البساطة المتصلة إلى الأجزاء التحليلية كما
في الجسم البسيط متصل لمحل إلى الأجزاء التحليلية الشرحية كما في اللفظ التحليلي لفظ التحليل
أو بمعنى تعلق الحق لا الوحد إلى بالأسور المتعددة المفضلة المتغايرة جعلها ملحوظة بلحاظ واحد
فالمقابل لهذا الاجمال لفظ التفصيل كما أن المقابل للاجمال المعينين لا وبين لفظ التحليل نظام
بها من حيث أن لأن استنبط من مقولة الإضافية والزمان من مقولة الكم والمعنى المحي في ذلك
من مقولة الوضع كما في قام وقعد وقد يكون من مقولة الفعل الافعال كما في سخن وبروتقن
وتبرود وقد يكون من مقولة الكيف كما في استودعوا بيتي واحمر وبروتقن وغير ذلك واتحاد
المقولات المتباعدة في الماهية والوجود وكذا اتحاد ما يدرج تحتها فيها والقضايا بالانتماء إلى
المستند على اتحاد الوجود والحقيقة محال عندهم فلا يمكن للاجمال المعينين الأولين في تحت ربح العلوي
أيضا في حوشية على حوشية السيد الزاهد على شرح التهذيب في المعنى الأخير للاجمال وشبهه كان
وسبغ للاجمال بالمعنى الآخر بمثل هذا الاستدلال وعندي أن هذا الاستدلال متأخر من
حجية على الحكم إذا ثبت أن أحد هاتين الترتيبات في معنى الفعل تركيب في مرتبة حقيقة
لا في مجرد العنوان والتعبير وكل هذا هو الظاهر من كلامهم أن لم يكن ثمة كمين به بل بالترتيب
الحق لا المفهوم الحق لا في الحقيقة السابقة والآخران هذه الماهية حقيقة حقيقة
حقيقة واقعية بحيث ماسة اعتبارية لأن الماهية الاعتبارية يمكن تركيبها من مقولات

لعدم وجوب الاحتياج لتحقيقه في الوجود في تركها ونحو غير هذا من كلامهم بل انما يريدون ان يكون
 يكون الافعال والمشتقات باسما اعتبارية كما يشير اليه كلامهم في مواضع بل تحقيق ان هذه
 الامور التي اورجتها في مقولات شتى ليست واحدة مندرجة تحتها بل هذه معنويات تعبيريّة
 ومبنية على معنى كما شققت عن مورسي داخلية تحت تلك المقولات التي عدوها با واما بعد كما من
 المقولات حيث عذرت مسامحة ومساواة بالنظر الى اعطاء احكام معنوياتها اياها كما يقال و
 يسأل في قولنا مفهوم الناطق ذاتي الانسان واما هو عذرة وفيه وكل ذلك ظاهر بعد التامل في
 الحقائق الفلسفية والتدقيق وتلخيص النظر في الاصول الحكمية والاعمال المتضمنة في الكسب المعنوي في الاشياء
 فلا يقوم هذا الاحتياج بحجة اصلا لكن التحقيق عندنا ان الاجمال منها كما جازي الحقيقة انفسها بعينه
 تحقيق الشيء الواحد في بالامور المتعددة المتغايرة في انفسها فالوجود والشيء الظلي لهذه الامور
 عين الاجمال واحد لان وحدة الوجود والشيء الواحد وحسب حدة الشاغل وقدره ولا مصانعة في
 اتحاد المعنويات الفيزائية المتغايرة في انفسها في الوجود والشيء الواحد ليس هو حقيقة واحدة واقعية
 حتى يلزم استحالة اتحاد الاثنين واما وجودها باعتبار معنوياتها واتحادها باعتبارها او ذاتياتها
 فوجودها كقضية وهي بحسب هذا الوجود وموجودات متعددة متغايرة كما ان اجزاء الحقيقة باعتبارها
 الوجودات الحقيقية موجودة متغايرة الوجود لا يمكن حمل احد على الاخر لتغاير تلك الوجودات
 الواقعية الخاصة بها من تلقاها شيئا موجودة بالوجود الحقيقية والتفصيل في الكتب الحكمية والاشياء
 الشاغل ان هذا الاجمال انما يتصور في بعض الافعال التي ليس عن الصفات وعما يدل على فواعلها كغضب
 وحب وكره وتصور فيما فيه من غير متغير لا يابز كما غضب وضرِبَ ويغضب اذا اشتعل على غضبه
 والاشياء لا يابز على هذا من حقيقة اللفظ المفرد بحسب ظاهر اللفظ والاشياء ولا يدخل التقدير
 والمنعوي الذي هو في حكم المقدّر الذي هو في حكم الملقوط في فهم المعنى الاجمالي من المفرد فان مداره
 وبما لا يفرق بحسب ظاهر اللفظ فان الفهم في أي معنى في أن انتهاء السمع لا يتصور فيه صدور
 الملاحظات المتعددة من تلقاها النفس منطاط الفهم الآتي الشاغل لكل مفرد بحسب اللفظ والتفصيل
 الاجمال فيما يمتد بآثاره كصيرت ويعبر بان لانها وانشائها مركبات في التلخيص حقيقة له الالة
 جزء اللفظ على جزء المعنى حقيقة فلا يكون مفردة في اللفظ فان معنى مدار اللفظ فهم الاجمالي وكذا
 في الفعل لتركيبه من الالفبائية والناحية والفعل المضارع بل مجرد صيغة المضارع المنطاط ايضا
 مركبة عند التطبيقين ولذا جعلوا اشياء وتشق من المركبات وان لم تجعل الالفبائية والناحية والناحية والنوا

من الضمان على احوال الخطاب والتمثيل ولا حاجة لتعلم على احوال البيان وبعد التسليم فالامتنان يكونها
 علامات ايضا موجب للتركيب كما القينا اليك سابقا مشروعا تذكر الامجال في ضرب وبضرب اذ لم
 يشتمل على اربعة يستلزم اجمال تصوري عارض للتركيب ان قص وفيها اذ الاستحالة عليه ولم يمتنعها العبر
 من الجرح الى الانشاء اجمال تصديقي عارض للتركيب انما الجرحي فهو من قبيل اجمال القضية كما جمل
 قائم اذا اشير اليه والارجح الضمير اليه وغير ذلك وفيها اذ اشتط عليه وحسبها ما يبرر وما منتهى الى الانشاء
 وكذلك الاجمال في اشترط اجمال تصوري عارض للتركيب انما الانشائي وانما فصلنا امثال هذه المقامات
 وسينما ياتيها انما ودققنا النظر فيها لتكون لك ملكة تامة وهامة سابقة في تميز القضية عن الالفاظ
 عن الجباب والهجور السراب وتميز وتنوع في التحقيق في مواضع المباحك وشدة المعارك بالماست
 والمراولة بتحقيق العود وتدينق الافكار وتعميق الانظار واستخراج النتائج ودفع الجرح في تفصيل الحكم
 الاربعة عن الثاني في الرابع كمنهنا امر واجبا التعرض له والبحث عنه وهو ان معنى الفعل لما كان مستغنى
 اجاليا لا تفصيليا وجب ان يصلح كونه مسندا اليه ومجر عنه وموضوعا للحقيقة كما يصلح للمسندية وكونه
 مخرجا به ومحمولا بالبعد الاجمال يخرط في سلك المفردات ويبرر معناه بمعنى زيد ومحمول وبكر والمفرد بنفسه
 يصلح لكل الالفاظ من قبل ملاحظة كون معنى المفرد معنى اجاليا وان كان بنفسه يمتنع ان يصلح لكل
 الالفاظ لكن هذا الاقتضاء في معنى المفرد اقتضاء غير تام مشروط بعدم الموانع وتذرية من مانع
 خارج يمتنع عن الصلوح كما في بعض الاسماء كما ذواتي وهما حيث وغيره فان لزوم الاضائة والمفرد
 لمعانيها المفردة المجردة مانع عن صلوح الاسماء وصارفت الى لزوم كونها مفعولا فيها وقدر عندنا داخل
 من تلقا نفس معناها الخاص ان كان مطلقا لاخره ونحو الاجمال التي هي مقتضاها للصلوح كما في الفعل
 فان التحلل في الاجمال الى اربعة بل تحلل الى الحدوث لا مطلقا بل من حيث هو منسوب مسندا الى آخر ايضا
 مانع عن صلوح كونه مسندا اليه فان الاجمال يحجب ان يكون لها بقا التحليل في تفصيل في نفس المعنى
 فلو جعلته مسندا اليه لكان مسندا اليه من حيث المسند الى المصدر في الجرح في الماخوذ فيه فان لم يمتنع غير ما ذكرنا
 مسندا اليه فيلزم ان يكون الحدوث الماخوذ من حيث هو مسندا مسندا اليه يلزم اجتماع الانشاء في حقيقة
 مفهوم واحد من ملاحظة واحدة وقصد واحد ولو جعلناه مسندا اليه باعتبار مجموع المعنى
 المستلزم الاجمال لزم ان يكون له من نسبة اخره من خارجة عنه لشئ آخر اليه وهو متمنع
 بالوجوب ان يصلح كونه مسندا اليه اتم يصلح لوبق الاجمال على حاله كما ان الاجمال
 وتفصيله ضروري بعد زمان لطيف ليس غير شعور به كما لا يخفى على من التفقه في العلم وهو يتوهم

فمنهنا
 الضمان
 شرط
 الالفاظ
 مسند
 مستلزم
 اجتماع
 اشتراط
 اشتراط

والمرجع الى وجهان والاحتلال بالتفصيل الخ من هذا الاضاف بل من الاضافات كونه مستندا اليها
 فان مجموع معناه الذي هو المعاني الثلاثة في مرتبة المقصود كما هو الظاهر من عباراتهم لعدم تفصيل
 المرتبة في المعاني الخمسة في مرتبة العنوان والحق لا ونفس معناه الحد في المقصود من حيث هو مستند الى
 آخر ونسب الى الزمان بالمظهر وفيه غير صالح لكونه مستندا اليه لان السبب معتبر في كل من هذه الصور
 وهو لا او فرضا معناه اذ يحاطا ولو جعل مستندا لزم ان يكون له سبب اخر غير هذه السبب الى المستند اليه
 لان السبب يجب ان يفرجهما عن تسببها معناه وعناهما وطرحها وحاطاها ثم يخرج السبب الاخرى كما يكون
 الوجهان السليم الغير المأذون بآفات الغواية وغوايل الجبرالة وقد سبق مشايخه فيما سبق قال صاحب
 المسلك قالوا الفعل لا يشتمل على السبب في مستقل بل بآية الزمان ايضا فانه معتبر فيه على انظر له لما كان
 ياعتبار المعنى المتضمن اعني الحد في مستقل وعلى المعنى للمطابق اليه يحكم على اعليه وبه وعلى المتضمن ليس يحكم
 لا عليه لانه معتبر على انه منسوب الى الفاعل لانه تامر وما اشبه من ان الجملة بغير خبره ليست من باب
 التوسيع انتهى ثم اعترض عليه فقال يقول فيلزم تخلف المتضمن عن المطابقة وقد تقدم انه متحد معها وشعره
 بغير العلم حيث قال ان الفعل الواقع مستند له باعتبار معناه مفهوم ان المعنى المتضمن الذي استعمل فيه
 محبان اطلاق الاسم الكلي على الجبرما واستعمل في معناه المطابق والمستند فيه المعنى الحد في الاول فاستدل ان
 من يرجع الى الوجهان علم ان المفهوم حين الاطلاق ليس الحد فقط بل الزمان والسبب ايضا مفهومان
 وايضا لو كان الامر كذلك لمصدر الاستعمال في هذا المعنى ولا حاجة الى الصيغة الفعلية اصلا وايضا
 القول بان الفعل موضوع للحيث مستعمل في الجبرما وانما ان كان سائفا طويلا من غير فائدة بل يقال
 اولاه موضوع للحدث واما الثاني ففيه انه لا يصور كون الحدث مستندا اذا تميز عند العقل والظاهر لا يفرق
 الباقية فيلزم تخلف المتضمن عن المطابقة وقد تقدم انه متحد معها انتهى واختار صاحب المسلك ان الحق
 ان المعنى الذي في المطابق له نظر الى المادة وهذا المختار هو المطابق لسلكنا المحقق المذكور سابقا كما ينبغي
 على ان المراد بالادخول المعترف المتضمن الدخول في المقصود والمعنون ثم لا حاجة على هذا الى قوله فاعلم ان
 المادة بل معناه المطابق هو الحدث بما دونه وصورته والمعاني الباقية بدولة التماسية ثم شعره بالحيث فقال
 وتفصيل ان الفعل بانه موضوع للحدث وبنيته موضوعه الانتساب الى الشيء آخر لم يذكر بعد في زمانين
 وتجميع المادة والبنية للحيث كما في المركبات بعين الان هناك القاطعة مرتبة في الجمع لانهما فالسنة
 للمادة مفهوم بها فلا اشكال فذكر ثم نقل جواب اعتراضه وتحقيق المقام عن ابيه فقال قال طبع الكار
 الا لانه في تحقيقه لا فعل ان معني واحدا جمالي يعبر من لفظ الفعل صالح لان يحل ان الاجزاء لا يسطر

محض مستعمل لان يحصل منه صور اخرى وبعد التحليل يصير حشا و زانا و سبوا لاخرة غير مستعمل والاولى
 مستعمل والوسط ان عبر نفسه متقل ان اعتبر ان طرف السب غير مستعمل واما الزانا مستعمل من غير نظر
 الى اللفظ المتضمن فالمقصود ان بعد التحليل كذلك ثم الفعل المستعمل في المحاورات يفهم منه معنى اعمالى مستعمل
 الى الفاعل وهذا اللفظ الاجمالى مستعمل بالمعنوية قطعا و اجزا و منه مخرجه فيه فلا يتجلى الفعل من المطابقة
 بل هي متحدتها واما في حال التحليل فاما غير متحدين قطعا كذا ينبغي ان يفهم قال بجر العلوم و هو يدعى ما كان
 اللفظ لا مفردا يفهم منه اللفظ واحد اجمالى والاشك في صحة كونها محكوما به واستقلاله بغيره و هو مقتضاه
 سابقا و لعل منشا تحقيقه هذا هو ما ذكره السيد الزاهد في حواشي شرح التهذيب وليس في القدر
 ذكره اعلية الا بالتفريق على سبيل الاجمال والتفريق والاكمال لكن اختياره منسكك التحليل ان من غير
 بسيط محض الاجزاء فيه في نفس الامر اصلا وانه تحليل و تحليل التحليل الذي من العقل الى هذه الصور منطوق
 فيه و يدخل كما تضمنها سابقا ولم يربط بينه بالتميز المتفرقا ايضا بالبحث العائلا ليس كل تحليل
 عندنا بل العربية كلمة عند المنطقيين لا كل كلمة عند اهل الميزان فضلا عن النفاة فالكلية مستقيمة في التحليل
 اما الاول فخطا برهان الافعال انما تصد افعال عند النفاة وليست كلمات عند اهل المنطق بل هو والبط
 وادوات زمانية و انما سميتهم اياها بالكلمات الوجودية تميزها بجزءها الكلمات كما يقال التصوير الفرس فرسا
 وكذا احضر الى آخره من راء و ضربت بحسب لفظه وكذا ايزر بان و ليزر بان الى ضرب و راء ضرب
 موثقا بحسب لفظه وكذا اصبح القنينة والحج والخطاب والتكلم في الامر والنهي الهمزة الضرب بحسب
 اللفظ افعال عند النفاة وليست بكلمات عند المنطقيين كما عرفت فانها مركبات يدل جزءها على لفظها
 على اجزاء منها بل لفظها تاما ثم مركبة من الموضوع والمحمول للمنطقيين بمقتضى الصدوق والكذب وهذا
 في غير الامر والنهي والمأخوذ والمفادى غير استعمالين في الانشاء والصارفين من العوارض واما في تحليل
 تامه مركبة من السند والسند الانشائية والجمالية خارجة من حدود المفرد وحدها بل اهل الكونيات ثم نرى
 المركب بل في حال ضربت و ضربت موثقا بغير تدقيق النظر بل بعد التام الصادق الخفية
 ايضا فظهر انما ايزر ليست بكلمات عند اهل الميزان بل هي مركبات بمادة العقل وعلامات التانيث او النفي
 فهي ايزر مركبة غير مفردة كالرجل وقائمة بالجزء ونحو اضرب لفظا واعتبرت الهمزة والاعلى الامر وتذكر
 الى نفس المعنى التركيبي التام الانشائية الى التركيب اللفظي والتركيب في دلالة اجزاء على اجزاء اللفظ
 فرب خارج عن الكلمة كما قالوا في حواشيه ونشئ انما مركبان لاحتمالهما الصدوق والكذب والنفي
 الاحادية عند غير متحققه او غير ممكنة وان اعتبر دلالة جزء اللفظ على جزء اللفظ كما هو مقتضى تعريف

في مقام التبريد الاذ قد لم ينفرد في ذلك العمل الا في قسم الكلمة قاله اهل الجرم واليقين هو
ضرب مثل ان لم يكن في غير شئ من كذا ضرب محمول لا بالجملة صيغة الواحد المذكور الخائب بل في
معدودا كان او محمولا مجردا او مزيدا واما الصبي المود في بعضها مقطوع الخرج عن الكلمة فكيف
وجزينا وكذا السجدة التي تشبه ايضا بعضها شكوك الخرج كيف ضرب وتضرب موشا وطربت واخرى امرا
و اما السجدة لا يضرب اولين يضرب الا اضرب اولهم يضرب اولهم يضرب بالثقلية او الخفيفة وسائر اشكال هذه
التضاريف في غير ذلك الخرج للثقلية لثقلها بين اليقين فيها كما ان شكل الرجل وقائمة وبصري قطع الخرج
عن حد الاسم لكون الافراد ما خذ فيه وهي واما لمركبات قطعا ولوح المحروف التي صارت
بشيء من مرجها وخطها كما هو بين الكلمة الا ان يدخل كل ذلك في الاسماء والكلمات مسماحة وسماحة
تشبيها ولا سيما كما في اكثر استعمالهم ومجاورتهم في مجاري مضطحة تهم وكذا الافعال المقاربتة والوجه
الذي هو عند الخاتمة الافعال وعند الالفاظ ليست بكلمات لعدم الالتفات على الزمان واما الاستلزامات
التي لا تلتزم على الزمان بعد كونها في اصل وضعها فتوجب خفية وتكلفت ضعيف لا حاجة الى التفتيش في
الى المعاني الغير المتصلة بالمعاني لا اصلاح الالفاظ فانهم تارة في المعاني ويستقيمون لا لالفاظ المعاني
لا المعاني لا لالفاظ واما ان في تلك الاسماء الافعال عند المنطقين كلمات لا سائر الالفاظ التي تلتزم
المعاني او لا في الالفاظ والاستقبال ولا فرق بينهما وبين سائر الكلمات في المعنى في الاشتغال على المعنى
المصدرى الماخوذ من حيث هو منسوب على الزمان او على النسبة اليه وعلى اشتغال الافعال ومنظر
الالفاظ في المعنى وتبعيت في اللفظ والفرق بين معنى بعد وبيها وتحويل وايت وملك والزم
فما بالهذه وهي خير عليهم ان يدخلوا في الكلمات وان لم يكن الالفاظ متصرفه ولم يدخل عليها علما
الانحلال في هذه السالكه والفتاة المرفوعة المتصلة بعد كون صورتها كصورة الافعال ولم يكن
والالتزام على الزمان بالهيئة فان هذا القيد غير لازم للفعلية عند المنطق ولقد ورد المصطلح في
هذا القيد في تفسير الكلمة بل اعتبر بطلان الكلمة على احد الازمنة الثلاثة او كان بالمادة او بالهيئة
ولفظ اسس هذا واضمحج والقبول وغير اليقين والى على الزمان الماضي والمستقبل على
خصوص وقت وجزء من اوقاتها واجزاءها والمراد بالحد الازمنة ان يدل على مطلقة لا على خصوص
من خصوصياتها واما لفظ الماضي والمستقبل فلا يدلان على الزمان اصلا بل على المعنى او ما تسمى
سواء كان زمانا او زمانيا من الحوادث فلا يدل على هذا الا لما تضمن من عدم عموم الحجب للالفاظ
او كبحج الاحتمالات العقلية المتصورة واما ذكرنا سقط ما قال بعض الفضلاء في شرحه ان المنطق

باخرجه اسما والافعال عن هذا الكيفية بنا على ان ولا تلتزم على الزمان بغير اللفظ لا دون جليا فيها انها جملات
 النكالات وهي والاعمال الزمان باعتبار الصوره وكون الماديه وتحقيقه في هذا المقام فالتزامنا بالاعمال
 على بعض السبب الثاني وهي بناء العرف والامتيان بينه وبين آخره لا يغير ولا يسيب في الشكليات اسما والافعال على
 السبب الثاني انما يخرج به او الاشياء يحتم قيد احد الازمنة الثانيه عند بعضهم بيان الدواعي اذ لم يوجد في غير ذلك
 على مطلق الزمان حتى يكون قيد العيون من زمانه وهذا اختاره الفاضل المذكور في الشرح وعند بعضهم انظر
 عن اسما وازمن الزمان كمعرب ومنصرف فانه يدل على وقوع العزل والمصرف في مطلق الزمان وآخره من غير ذلك
 والفاضل بان هذا الوجه لا يدل ولايه اختصاصه على الزمان بل يدل على المكان ايضا فلا حاجة الى اخر اجابا ان
 هذا الفاضل مع سببه ليس وجها ولا كونه للعلقات يتفوه بهذه السمات الاخرى الا يرى انما هي صنعت
 اثنان وشان من مطلقين قيد الدلالة لكونها مختصة بل على المطلق مطلق الدلالة الا يرى ان اللفظ
 المشترك يدل على كل معناه وان لم يكن مراده كل معناه في وقت واحد من شخص واحد الا يرى ان الدلالة
 المختصة على احد الازمنة المشتركة لو جدد في المضارع بل هي والازمنة مشتركة بين زمانين لا مختصة باحد الازمنة
 المشتركة الا يرى ان اللفظ السمع وانفتح وغيرهما انما عند جميع الازمنه فالدلالة مختصة بالزمان ايضا بل هي
 كما تدل على زمان الحال والاسبق في حال كونهما من المصنوع تدل على معنى اسم التفضيل ايضا حاصل كونهما
 من الاسماء بل احسن للصواب في الرد عليهما يقال ان هذا التقسيم الصالح لان يكون مخبره وصوره واحده بل
 القسم الدلالة على احد الازمنة بان يلتفت الى المظهر الذي هو المبدء الحاصل اولاهم يثبت كونه واحدا ونظرونا
 في احد الازمنة حتى يكون المحل هو المقصود وهو المصدر من حيث هو منسوب الى الزمان لا الزمان من حيث
 هو منسوب اليه المعنى المصدر حتى يكون الزمان هو المحل والاولا بالذات والمصدر مظهرها ثانيا وبالعرض فان
 من المشتقات المحل فيها الذات والاولا من حيث انتمسب اليها الوصف غير ان باقي المشتقات يوجب فيها الذات
 المبدء مطلقا من غير تعيين اصلا ويعتبر في اسما والظروف والآلات الذات المبدء المتعينة تعيينا من كونهما
 من الازمنة او الالكتبة والآلات والوسائل وبالحكمة هذه المباحث لا تعلق لنا بها من اجل
 فلو يها على غير ما نحن عليها مما قد علم انك قد عرفت مما سلفنا لك منها ايضا ان في عبارة بعض
 منها الخلقين كما كان في التغير وتفسير الاداة الاول اعتبار الدلالة على الزمان في تفسير حقيقة الفعل والكلية
 انك قد عرفت ان هذا الاعتبار مقدر فيه مجروح كغيره وادنا هذا اسما في ما سلف وادنا اعتبار
 التام وكان هو الكاشف عن حقيقة الفعل وتجويز طبعه من نفس الالكتبة كملت والتم في تسوية
 الاصطلاحين الاصطلاح العربي والاصطلاح الفارسي مع ان بين فعل الحريه وكلمة السطح يونانية اذ قد تميزا

قديرات هيئات شتان بينها وبينها أطوال من المسافات وجبال ومياه مدهولة أو حسيمة السيل منطلق الانزال
 ودين منطلق الطيرين ميزان الانكاره والين معيار الاشعار وبعد الفلح عن سباحة الكلبة منجوع وغود
 الى شرح الكتاب فنقول كان في بحث الكلمة التي كانت تدل على احد الازمنة الثلاثة والاولى المسمى الذي
 لم يتبين كونه مستند او مستند اليه بل يصح لاحدنا او كليهما على احد الازمنة الثلاثة بمطلقه فاسم سواء لم يتبين ان كان
 اصلا كالغارات القديمة هي اسماء كاللعل وكاسها وتعالى حلت اسماءه الجسمي او الزماني متساوية
 فاما ان يكون مقترنا بعدد انما في ذلك عند اصلا بل مطلق الانكسار عنه كالفلك والحركة والاستدارة
 او مقترنا ما دام مع المكان الانكسار كالماء والنار والهواء والارض او مقترنا مع خروج الفلك من غير ال
 على الزمان اصلا كالبحر والجو وزيد وعمر وكذا وائل عليه ايضا لكن على سبيل الزمان من غير خصوص الزمان
 والحال والاستقبال كاسماء النظر ومن مقرب وتصير او على خصوص الزمان بانه على خصوص الزمان
 والحال والاستقبال كاسماء النظر ومن مقرب وتصير او على خصوص غير هذا المخصوص بل الذي في الثلاثة كالصعود والهبوط
 والاصباح والمساء والاضواء وغير ذلك فلهذا الامتناع كلفنا اوله كمين فيها والاله على احد الازمنة بمطلقه
 امتناع الاسم على لانها واشتراكها في شغل على اربعة السات الحيزية او الاشائية اهتمام الاسم في شرح اهل علم
 انه اعتبر في تفسير الاسم ان احدها مصلو له لا سنا و الاخر عدم الدلالة على احد الازمنة والمسمى الاول
 جنس الاسم والاشائية في فصل له من غير الفعل ثم المسمى الاول جنس تزيين لالان المراد به اللفظ المفرد المصالح
 لا سنا وقال اللفظ المفرد من غير اللفظ جنس لبدء المفرد وفصل الجعد والنصاح لالان وفصل الجعد منها
 اذا لوحظ باللفظ لالان الى جنس قارب الاسم والغير الدال على احد الازمنة وفصل قارب مجموعهما تمام الاسم
 فان قيل ان الاجناس في الفصول ذاتيات لى هي اجناس في فصول له وتيز ذاتيات عمل احضارها معرفة
 المقومات الداحلة العقابية عن غير با في غاية الصعوبة ولذا ترى رئيس القوم كيت صاحب تحديد الاشياء بل
 يجعل بعضها في حد التعذر وانه من شان مخالف القوى والقدر ليل مدية سباع ومقرير برب ابحر صفت
 القمر واما حكمه وواجب عن بلوق البشر ثمن اين عرفتم ان هذا جنس له وذلك فصل له فكانت هذه الصعوبة
 انما هي في معرفة الذاتيات والعرضيات للاشياء الحقيقية المتصلة المتصلة الخارجية والاشائية
 الاخر اعني ففى غاية السهولة فان معرفة الذاتيات والعرضيات توقفت على الاعتبار فاما اعتبره باعتبار
 مفهومه كالمعاني المستعملة اعتباره في ذاتها والمعتبره في مفهومه الاعتبار الذي هو عين الحقيقة فهو
 عرضي لها والاسم والفعل والحرف من هذا القبيل فانها ما هي اعتبارية اعتبر باعتبار المعنى والمصطلح ان
 النحاة والاشائية وغيرهم من اهل الفنون لم يميزوا بينهم بين هذا والآخر فاما سبب هذا فهو انهم لم يميزوا

فما اعتبره في مفهوم الموضوع له هو الذي له والمفهوم الذي لم يعتبره منه مفهوم هو وهو محمول على المسمى
 وهو موضوع له وهو عرضي وبذلك حال المعاني في الكليات المجردة عنها في المنطق فاعتبرها في اعتبارها في هذا المثال
 من معرفة الجنس والفصل في تعريف الاسم لأن الظاهر أن المعتبر في مرتبة الجنس ليس هو الفعل ليس بل هو
 الاستناد إلى استقلال المصفى وإنما صليح الاستناد من لوازمه وهو انضمامه لا منتهى في هذه مقام الجنس كما قد
 العرض العام مقام الجنس في اعتبارها منسما له مسماحة وتوسيع فهو بمرتبة الجنس بعد التحقيق بمرتبة الجنس
 الدلالة على أصل الازمة أيضا ليس فصلا حقيقيا بل حقيقة الاستناد على ما حققنا سابقا الفصل حقيقة الفصل
 هو الاشتغال على النسبة التامة والمشتق منها فعلى عدم الاشتغال والاعتراض يكون مبدأ الفصل الاسم
 قائم قيل إن أفراد الاسم والفعل والحروف موجودة في الخارج لا تهاجر إلا في الالفاظ المفردة المستوعبة
 إلى هذه الالفاظ الثلاثة والألفاظ العديدة عن اللسان موجودة في الخارج والحقائق التي يكون
 أفرادها موجودة في الخارج تكون حقائق متماثلة خارجية متصلة بما لا يمكن فصلها عنها اعتبارية وعلى
 فلا يكون عدم الدلالة لعدم الاشتغال فضلا فربما حقيقة الاسم وعدم صليح الاستناد والتابع في الالفاظ
 الذي هو ليس في عدم إمكان الاستناد فضلا حقيقة الحرف ولا الدلالة على عدم الازمة فضلا حقيقة الفصل لأن
 الدلالة مستهينة وأصنافه ومقومات الحقائق المتماثلة حقيقة متجسدة بل تكون موجودة حقيقة في عينها لا يوجد
 امتنا في أولية غير موجودة في الخارج بل على ذلك لا يكون المفرد أيضا فضلا بعيد الكل لأن الالفاظ
 عديمة عبارة عن عدم الدلالة للأجزاء على الأجزاء والأمر العدمي لا يكون بتكوين الأمر الوجودي حقيقة كغيره
 قلنا في المثال لم يكن لكأن معاني الاسم والفعل والمحسوس وطبعا إنما استعملت في مفهومها إنما لا قد
 فإن وجودها في الخارج مستلزم لوجود طبيعته النوعية التي هي عين له وتحدده معه وجوده على اعتبار
 المدعيين بناء على وجود الكل الشيء في الخارج أو كانت معاني هذه المفردات الثلاثة متماثلة ومفاهيمها اجناسا
 مفصولا لا لالفاظ موجودة في الخارج التي هي أفرادها ليس من وجود تلك الأفراد في الخارج وجوده في المعاني
 والمفاهيم التي هي أجزاء ما جتمعت في الخارج وهذه المقاهيم والمعاني ليست في أنواع الأفراد الموجودة في
 الخارج التي هي الالفاظ الخاصة بالاشياء الشخصية والاجناس والأفكار لاها بل هي من قبيل العوارض والخصائص
 المحبوبة عليها التي سادها البنية أمور متفرعة عنها كمال في الفوق والفقيرة وذلك لأن الالفاظ الموجودة
 مقوماتها ذاتياتها المحررة التي تتكسب منها وليس لها أجزاء عقلية تتوحد بها حقيقة بل لأن الحروف
 من قبيل الكيفية تارة والكيفية تناسبا لها على ما صرح به الشيخ وتارة تبعه ولأن الالفاظ وإن كانت موجودة
 في الخارج بالنظر إلى وجودها بالشيء أي بغيره لكن الالفاظ ليس عبارة عن المادة فقط بل هي المادة والصور

الاجتماعية والبهية والوحدة اذ عن المادة معروضة لهذه البهية والصورة ولا ريب ان الوحدة المعاصرة
لها من تلكا وعرض الحيز والحدوي والبهية الاجتماعية وحدة اعتبارية لان الاجتماع في كل منها باطنيا
وضع الواضع واعتبار المعبرة وجميعه من الحروف مرتبة مجتمعة مصورة بالبهية الصورية الى اصلها الحركي
والسكنات تتكون الالفاظ باعتبار اعتبارية الاجتماع والوحدة الصورية والبهية المعاصرة امور الاعتبار
غير موجودة في الخارج سواء اعتبرت البهية داخلية او خارجية الا ترى ان قيد الاطلاق في مرتبة الشئ
المنطلق انما هو في اللسان والعنوان فقط وهذا بعد ذلك من الاعتبار يا غير موجود في الخارج كما صح به
السيد الزاهد في عواشي شمع التذويب وان كانت نفس الطبيعة مراعيها موجودا في الخارج الا ترى
ان مجموع الانسان والمجموع اعتباري غير موجود في الخارج من حيث هو مجموع وان كان كل جزء منه
موجودا فيه ولان هذه الاقسام اقسام اللفظ المفرد ومفهوم المفرد ومفهوم مجري غير موجود في الخارج
ومفهوم المقسم معتبر في مقامها لا قسمها فلا يكون الاقسام ايضا موجودة فيه ولان خاصة القيد
في مقامهم هذه الاقسام سواء نسبت بالسر يا بالحق او بما سطر المصروف بتفاسير اخرى فسرنا آخره في سلبية
او اوصافه غير موجودة في الخارج فلما تكون هذه الاقسام المركبة بالانضمام من تلك القيد موجودة فيه ولان
الاجتماع المستعمل في كل قسم قسم من هذه الشئ من المعنويات المشتقة امر اعتباري حاصل باعتبار الاعتبار
والمصطلح المستعملين فيكون المجموع المركب من المعنويات امر اعتباري يا غير موجود وفيه ولان الاسمية الطبيعية
والحرفية انما تحصل الالفاظ من جهة الدلالة والافانست تعليلها لا فرق من جهة السلف في الكائنات الجمعية
والحرفية وفي تعليلها من كونها فعل التفصيل وفعل المصنوع والدلالة امر نسبي اضافي غير موجود في
الخارج فلا يكون الحاصل بها موجودا فيه ولان الاسمية واختيها انما تحصل الالفاظ من تلكا وضع
الواضع وهو فعل من افعالها وكانت ذاتية لها مقومة لطبا انما ازم مجموعها ذاتي وهي كون شئ
الذاتيات لذات بجعلها لاجل اعل وهو محال عندهم هذا مختصر احظر بالبال من اوجهه على عينية
في ان التحريم لغاية التجميع وضييق الوقت والافعلها وجه آخر كثيرة تظهر بعد التمل والاسمان من جهة
مباحث المبحث الاول ان معاني الاسماء معان بسيطة لاجمال فيها ولا تفصيل معانيها معان مفردة
غير مركبة من المعاني وذلك كزيد وعمر وكذا اللفظ عند ابن حنبل كونه علما فان الواضع حين الوضع لا يتصور
الا ذا البساطة من غير تكميل صلا في مفهوم اللفظ ويدل له وان كانت مركبة من اجزاء في نفسها هذا
بحسب ظاهر النظر والاسمان النظر وتبعية والفكر الفاسد والحقا على الفاسد في مقامهما من جهة
الاجتماع فان المعاني في جانب الموضوعين وضع لفظ زيد هو الذات الانسانية المشتقة بهذا الشخص

وقد يلحظ التذكير والتأنيث ايضا في اسماء الاعلام كما اذا كانت اعلام التذكير والتأنيث في موصو
 الفاعل متمايزة وبالجملة الذات الانسانية مركبة من الحيوان والناطق بالتركيب العقل وبالاجزاء الى حيث
 التي هي مجموع الاعضاء في البقاء الشخص التي شخص كان بالتركيب الخارجي ثم في الذات الانسانية الشخص
 التركيب آخر من الشخص سواء كان التركيب تركيبا عنوانيا كما هو سلك المحققين ومعنى انما كما هو من التركيب
 وسواء كان التركيب تركيبا عقليا كما يقوله بعضهم بناء على ان الشخص جزء عقل ذهني او خارجي كما هو
 مذموب آخر ان الشخص جزء خارجي غير محمول ثم بان ان المرتبان من التركيب غير عاقلين بالتحصيل
 على وجه التركيب ان حيث ملاحظة التعدد والكثرة المعروضة للبيئة الوحدانية والصورة الاجتماعية
 بل بما هو فئتان من الوضوع بالحقايق الواصل الاجمالي كما في العقل والمشتقات وهذا اهم من ان يكون
 معنى هذا الاسم الغير المشتق معنى جزئيا كالامثلة المذكورة او كليا كالرجل والمرأة والشيء والجم والذكر
 والبيئة ولذا انشأ في تصور العضو المخصوص الذي هو علامة الرجولية والانثوية بالحقايق العقلية
 لا يتحقق ولا يسيطر ذلك بالبال اذا قلنا جاء في رجل او امرأة ولا ينقل الذهن الى تصور ذكره او انثوية
 بمجرد هذا الاطلاق والتلفظ مع ان ذلك معتبر اخذ في الموضوع له فظن ان معناه معن اجمالي لم يلاحظ
 بالحقايق الوحدانية الاجمالية وذلك المعنى ربما يكون باثباته على ملاحظة الاجمالية غير متخل الى التفصيل كما في
 عامة الاطلاقات والاستتمالات في الحوادث وتقليد ايجل البية اذا وفق النظر ونقل الذهن الى المقصد
 الى تحليل وتفصيله كما اذا قيل بالمعنى الرجل وفصل في الذهن بانه انسان له ذكر ومجرد وسؤال المسائل
 ثم ان اعتبر مطلق المناسبة الصحيحة للامتثال في معنى اللزوم المعبر في الدلالة او لم يؤخذ معنى اللزوم
 في الدلالة وعرفت بكون الشيء يحصل من فاعله فاعله الآخر سواء كان فاعله من فاعله او لا واعتبرت الدلالة
 على الذكر الذي هو العضو المخصوص المعبر في الموضوع له للفظ الرجل من حيث كونه مفعولا منه ولو
 بعد التحليل الحاصل بالاعتبار والسبب بكونه والاشارة التزامية ان اعتبر التركيب المعبر
 في التضمن تركيبا في مرتبة المعنوي لان اصل المقصود من مفهوم الرجل هو الذات الانسانية كمالا مطلقا
 بل من حيث اشتماله على هذا العضو فهو وان كان جزء الاشياء على انما صفة التي هي افراد المعنى الكلي الموضوع
 لكنه ليس جزء المعنى الكلي الموضوع له بل معتبر فيه عرفا وحقا فاعله فاعله ويكون دلالة على تفصيله ان اعتبر
 التركيب بالمعبر في التضمن اعلم من ان يكون في العنوان او في المعنوي لانه لا امتزاج في تركيب المفهوم
 العنوان في الموضوع له من مفهوم هذا العضو لم يتحقق هذا العضو ليس شرط تحقق الموضوع له وان لفظ
 حين الموضوع لان المعبر في الموضوع موجوده في الموضوع له في اي وقت كان لا وقت اطلاق اللفظ

فبطون لفظ الرجل على منقطع الذكر كما يطلق لفظ زيد على زيد بعد قطع يده اور حله مع انهما من اجزاء
 وانفقا الجزء مستلزم للثنا والكل ليس قطع راسا ورقبته او باطنه وغير ذلك من اجزاء التي هي على مجموع
 الاعضاء راجعة لفظ عليه وجود الكل فهي اجزاء خارجة حقيقة للحقيقة الخارجية الحقيقية الخارجة والاول
 اجزاء حقيقية للوجود من حيث هو مجموع واذ اعطينا بالثنا رجا واجزا وحكمته تجوز على سبيل المسامحة
 والمبوس للحقيقة الخارجية الحقيقية الموجودة التي يعبر عنها بالفظ لا يد وتفصيل ذلك في مسائلنا المتخلفة
 المتفرقة انما أصبحت الثاني ان معاني بعض الاسماء مركبة بحسب الظاهر واختاره الجوزي في المشتقا
 وقا لو ان معنى المشتق كاضافه كبر من الذات المبهمة والوصف المحل المقصد الذي هو مبدأ نسبته
 التامة التقديرية العليا يلزم ان هذا التركيب تركيب اعتباري كونه مائدا يرد تحت مقولات
 شتى وان مفهومه لا يتحقق بمفرده بل هو في المسببة في معناه فلا يكون سما ولا يبقى صالحا لان حكمه عليه
 ولا يلزم به اعلیٰ حقيقته بل هو سما بالان ملحوظ هو الذات المبهمة لكن لا مطلقا بل من حيث النسبة
 اليها الوصف الخاص فالتركيب هنا في الحقيقة لا في الحقيقة ولا في مرتبة المعبر عنه والعناية فلا يلزم عليهم
 اعتبارية التركيب اذ هم التركيب في الحقيقة لا في الحقيقة ولا في مرتبة المعبر عنه والعناية فلا يلزم عليهم
 جزء له يكون اشقق حكموا عليه بل يكون غلام زيد حكما على زيد فلو كان غلام زيد حكما فاما زيد حكما فاما زيد
 هذا غلام زيد مع انه مشتق على نسبة التقديرية الاصنافية وهي غير مستقلة لكن لما كان الاستعمال
 في مرتبة العتوان والعلل والملاحظة هو نفس الغلام من حيث اضافته الى زيد واعتبارا لحيثية عرضا
 لا دخولا لكونه حكما عليه بل هو كذلك اذ لا يشتق بعينه غير ان الذات المعبرة به في مرتبة من حيث انها
 نسبوا اليها وفي غلام زيد حقيقة من حيث هي مشوبة الى زيد وتوجب لسيد الشريف قدس سره الى ان
 معنى الشق مركبة من نسبة الصفة لاسم الذات لان الذات ان اعتبرته خاصة لذات الانسان مثلا
 في النطق والعضا ك يلزم ان يكون ثبوت العضا ك الانسان ضروريا غير محتج الى العلة لان
 ثبوت الشيء لا يترتب على وجود المادة مادة الامكان وان اعتبرته عامة لمفهوم المشقة او الحكم
 او الموجود في الناطق والنامي والعضا ك وغيره يلزم ان يكون الذاتيات عرضيات لان مفهوم
 الشيء وغيره من المفهومات العامة عرضي لما تحتها وقد حصل جزء لمفهوم الذاتيات ايضا فمعنى النطق
 حقيقة في النطق او موجوده النطق او ممكن له النطق فتكون مفهومات الذاتيات مركبة من المفهومات
 والعرضية والمركبة من الذاتيات والعرضية هي لان مجموعها خارج عن الذات فليزم انقلاب الذاتيات
 عرضيا كما يلزم في الشق الاول انقلاب الممكن واجبا وكلاهما يرمي الاستحالة وبذلك الاستحالة لا يحل

غير تام فيها لجلل اناني الاول فلان ثبوت الانسان مثلاً النفس وان كان ضرورياً للكراسي سناثوت
الانسان لنفسه بل ثبوت الانسان الذي له الصلحك لنفسه الانسان وقد اعترفت بان المفهوم الذي
والعرضي عرضي فيكون مفهوم الانسان الذي له الصلحك عرضياً فلا يلزم ان يكون ثبوت الانسان حياً
ضرورياً لا يمكنه فلم يلزم انقلاب احدى المواد الى الاخرى ولما في الشق الثاني فلان مفهوم الساطع ليس
مفصلاً ذاتياً للانسان حتى يلزم من تركب من العرضي كون الذاتي عرضياً بل مفهوم الساطع تميز وعنوان
كاشفت عن جزو الحقيقة الانسانية الذي هو الفصل ولما يطلق الذاتية والفرعية على المفهوم في التعريف
الكاشفة عن الذاتيات والعرضيات مسامحة وتوسعا نظراً الى التميز والكشف والافانته لظلم ان
مفهوم الساطع بعدكونه مركباً من الصفة والصفة ايضا لا يصلح لان يقع مفصلاً حقيقة الانسان لان مفهوم
اعتباري اشتراحي لدخول النسبة في غير مستقل وقصلاً الانسان امر حقيقي اصلي موجود عيني على تقدير
وجود الكلي الطبيعي في الاعميان اقول ويلزم عليه العينا عدم حمل المشتقات على الذاتات الخاصة
لان الصفة في مفهومها بالمواطاة بل بالاشتقاق والنسبة غير محمولة اصلاً وكذا المجموعها وقد عليه المحقق
الدواني ان مفهوم المشتق بسيط التركيب فيه اصلاً ليس بمجمل ولا مفصلاً وهو متحد مع المبدأ والاشياء
بينها اعتباري لان اعتبار بشرط لا يوجب المسبب الماشح امر محصل مثلاً موضوعه محل ان اعتبر الاشياء
شئياً فهو عرضي ومشتق ومحمول على موضوع لا نه مرتبة جامعة للخاصة والاتحاد وهي مرتبة محل وهذا
المسبب لثباته ليس له لا يساعد الوحيد ان قد جرح من نظرية والى بعدد الكلام فيطويل و
وهو بل المحققون الى ان معناه عن اجمالى عقل العقل ويفصله الى العالي والنفخ وقد حوكم مفصلاً
مشروفاً في مباحث العقل فلا يشهد ثم بعض المشتقات يؤخذ في الذات المبهمة مطلقاً من غير
اعتبار خصوصيتين اصلاً كما في الضارب والناصب لا يخصها ملاحظة خصوص الوزن اصلاً وان
كانت تخصص خصوصية على الصنف الخاص اياها كان الساطع والضاحك فان خصوص وصفه النطق والصلحك
سيخصصها بذات الانسان وكذا الاسود والابيض فان خصوص وصفى السواد والابيض يخصصها
بالذات المادية ويخرجها عن تخصص النوع والاطلاق فيخرج الذات المجردة وبكذا حال سائر المشتقات
المشتقة على الاوصاف الخاصة وكثيرى لفظ الضارب والناصب عن الذات التي للثابتية فاقترنت
خارجية عن نفس الوزن تخصص الذات المبهمة بالذكر والذكاء في الثابتية فترتب صارت الى
تخصص الذات بالموثوث والمقرى عن علامته التفسيرية على مرتبة على تخصصها بالوحدة والاشياء ان
بهما قرينة على تخصصها بالكثرة المتناهية او المجموعية وبعض المشتقات لا تميز في الذاتية بل

في ترتيب ترتيب الضرب بالخصوص على المنطقين القائلين بالدلالة على الفاعل تفكيكاً لاسمها
 صالحة كمنسوبة في ترتيبها على الدلالة على ما فيها من الالاتمات إلى الفعل فلا يكون اسماً
 والحيث يكون قد تفكيكاً في جواب الالاتمات بالضمائر كلفات باردة وتوجيهاً تركيبة وحاصل عملها
 ان المراد بالصلوح للاستاد وعدمه هو الصلح بحسب الاصل وان كان عرضاً مازيناً بما على الصلح
 والضمائر المتصلة بحسب الاصل منفصلة وانما جعلت متصلة بعدد الى الاختصاص كمال الالاتمات
 وتوجيهاً في الكلام والضمائر المتصلة لا ترتيب في اداة معانيها بنفسها من غير احتياج الى الالاتمات
 والالاتمات وكذا الصلح لا خبراً عنه ويحكم في هو القاطم وكما في زيد هو اذا اعيد الضمير إلى القاطم
 لكن هذا الجواب لا يستقيم في الضمائر المرفوعة المتصلة والضمائر المنصوبة ولا يتم في الضمائر المنصوبة
 المحجورة فانها لا ضمائر متصلة بل انما هي في الضمائر المنصوبة المنصوبة فانها غير متصلة من
 الالاتمات في الاخبار عنه وبطلان في الضمائر المنصوبة المتصلة ايضا من حيث انه وان ارتفع عنها
 الايراد باعتبارها الى الالاتمات في اداة المعاني لكن لا يرتفع الايراد لعدم صلوحها في الالاتمات
 فلهذا الايراد غير مزاج الاعين المرفوعة المتصلة والاول من ذلك الالاتمات المحجورة والاحسن منه
 في التفسير ان يقال المحجور انما يشتمل على النسبة الساتمة اشتمالاً على الالاتمات المتصلة اولاً فالاول هو
 الفعل والثاني اما ان يحتاج في الدلالة على معناه بحسب الاصل الى ضمير لفظ آخر والاول والاول
 هو المحرف والثاني هو الاسم هذا بحسب مراعاة الاصول نحو قوله ان المحتاج في الدلالة الى آخره
 وما يورده من ان اللفظ المحجور ايضا يحتاج الى القرينة في الدلالة على المعنى المحجور في موضع من
 وجوب الاول ما اختاره في المسئلة وحاصله ان الضمير في دلالة المحرف شرط الدلالة لاجتماع الالاتمات
 والقرينة في دلالة المحجور شرط الدلالة فالاول هو المحجور من اللفظ والقرينة وقية انه على هذا المزمع
 ان لا يكون الدلالة لفظية اذ كانت القرينة حالية لا مقالية والثاني ان الاتفاق انتفاء ان
 اتفاقاً لا معنى في النعم الى تعقل معنى آخر وهم بواسطه هذا الاتفاق المعنوي يتحقق الاتفاق في
 اللفظ في الدلالة على معناه في ضميرية وانتفاء اللفظ بنفسه الدلالة على المعنى الى آخره وليس المعنى
 في تعقله والضمير انتفاء الى تعقل معنى آخر وانتهاه وان تحقق في المعنى انه هو الاتفاق بالمعنى
 الثاني وفي المحرف هو بالمعنى الاول وهو المراد منها وانما بحسب التحقيق فان قيل لمعناه الاول
 يشتمل على النسبة الساتمة بفعل ولا يشتمل فان كان يكون معناه مستقلاً او غيره والاول والاسم والثاني
 المحرف والاول ان لا يتقبل معناه اولاً والثاني هو المحرف والاداة والاول والثاني ان لا يشتمل على النسبة

التي منها الاول المعطى ككلمة والثاني الاسم والاما الفصل المتصلة والمنفصلة المرفوعة والمنصوبة والجرودة
وكذا الجبروت المنكسر ونحوه والاما الخطاب لمعانيها كلها معان متقلة غير متفكرة في التقطع والعمد الى معان
آخر لعدم كونها بالمتلا محظرة احوال الغير وتقر فيها وان عرض لا يفتلها اشتراط التصديق والافتقار
باللفظ آخر في دلالتها على معانيها وافتقار الالفاظ في الدلالة على معانيها الى التصديق كلمة اخرى
والصواب ليس فاعلمت محضتها بالحق كما عرفت في المجاز ولم يفسح معانيها افتقار اصلا لا استقلالها
والافتقار والافتقار شرط الدلالة لا شرط محض وجهها ولومن غير دلالة من اللفظ كما في المعاني لا يغير
المستقلة الحرفية الشبكية ومن ههنا الجيب عن عدم كون دلالة الحرف على المنكسر مفرقة عن افعال
العمل ان الاشتراط التصديق والافتقار لا يجرهما عن كونها دلالة على الفاعل اخص لان دلالتها
عليه مشروطة بالافتقار لكن يبقى معناها على استقلاله ليعرف ان معاني جميع الاسماء لا تكون صالحة
للاخبار عنها وبها ولو كونهما مستندة وسند اليها فانما ان يلزم في الامر والارجح فيه في باب التفسير
اجرا والاحكام ويقال عدم الصلوح لعارض من العوارض اللاحقة للمعاني الاسمية من كونها دلالة
الظرفية والمنصوبة فاعلم ان اعتبار الظرفية والمعنوية والاضافة اليها لها كما في الضمائر المنصوبة
والجرودة والاسماء واللازمة الظرفية كما اذا قبل ان بعد وقت ونحوه وتذام وتختلف وحيث وتسمى
وجها واذا ما وغيره فهذا الاعتداء والعرض والعارض الخارج عن نفس معاني الاسمية لم تتقلد اللفظ
عن هذا الصلوح وانما في المعاني الحرفية فالمن فيها عن هذا الصلوح من تلقا نفس مغايرها لغير
المستقلة المراتبية لا بالنظر الى امور خارجية عارضة والمعتبر هو الصلوح الذاتي بالنظر الى نفس المعنوم
والمنفي وان عرصة المنع الخارج عن عدم الصلوح الذاتي في الاسم والحرف فافهم بدقته النظر
وتشكره في المحضر والسفر فانه نافع للاسود والاحمر ومن عرصة نقل له ذو قوس سفر فقال تلقى الى اناكل
شيء خلقتاه بقدر واما من الا واحدة فليج بالبصر وقال وكل صغير وكبير مستطير وقل له سكن في اسوء
المطر والساعة ادبى دافع البحث الرابع ان بعض الاسماء لا تقع لكونها مستندة وسند اليها
اعتمده المصنف حيث قسم الصالح للاسناد الى الفعل والاسم وذلك كما لا سيما واللازمة الاضافة كما ذكر
وان اذنتي وغيرهما من العدد واث قبل وغيره وقد اجاب عن السيد العروى في حاشي شريح التهذيب
بان هذه المعاني معان مستقلة لان غير مستقل ما يكون ملتصقا اليه بالعرض بمعنى الواسطة في العرض
وبه المعاني ملتفت اليها بالعرض بمعنى الواسطة في التثنية اي ما يكون الواسطة وذو الواسطة كما راجع
مستفهم حقيقة وبالذات لكن الواسطة متصلة اولاد وذو الواسطة ثانيا فالافتقار انطلق بهذه

المعاني واحد منصرف عن الصفات متعلقا بما التي انصاف اليها لكنه يتوقف على تفرع عليه في وقت
الواسطة على الواسطة وقد تقدم هذا الجواب من قبل فنكون هذه الاسماء باعتبارها صالحة للاستناد
لاستقلالها لكن لتفرع الصفات وتوقف على غيره من اهل الالفاظ عن الاسماء وبالفعل اى
عن استحالة بالفعل لكنها صالحة لربها بقوة فالاسماء فيها بالضرورة يصلح الاستناد بالقوة
القهرية يصلح الاستناد وفيها بالفعل ثم السرفه هذا الباب ان عرض الاضافة الى الغير
صاحبا رضا لازما لمعاينها في الاستعمال او في الحقيقة بحيث يمتنع التفكاك عنها في الاستعمال
او الواقيع وان كان يمكن التفكاك عنها بالنظر الى الذات ونفس معانيها من حيث هي مع قطع
النظر عن مرتبة العوارض فهو محال استحالة او دلالة ممكن بالذات كسكون ككرة النار ثم قد
يجوز لها مجرد معنى الظرفية اى كونها ظرفا لغيرها وتوقع محل فيها كذا اذا دلت كمن في الالفاظ
الحرية السببية خارج عن معناها بعارض لازم لفي الاستعمال والواقيع اى الوضوح من تلقاء الوجود
او في نفس تصورها وانها بما هو لازم واقعي خارجي وهو في فلا يلزم كونها غير مستقلة بنفسها بل
بل بالعرض والذم من جهة اللازم السببية الغير مستقل كالوجود مستقل المعروض للاعتبار الغير
في الوجودات الرباطية لعارض في مرتبة الحكم عنه واما نفس العارضين اللازم الخارج عن معناه
فغير مستقل بالمعنوية بالذات ولعل هذا هو مراد السيد ان هذا مقتضاها بالعرض بالواسطة
في الثبوت وقد يعرض لها معنى الظرفية والشرطية المحرقتين السببيتين جميعا كما في اذا وفي اللغة السببية
لفظ حجب فانه مركب فيها من لفظها الموصوف للشرط كان في العربية ومن لفظها الموصوف للوقت
مع الملاحظة الظرفية فيه اى مع ملاحظة حصره من كونه ظرفا لغيره كما هو مستقل بالذات بنفس معناه
الموصوف له وغير مستقل بالعرض من جهتين من جهة عرض معنى الظرفية ومن جهة عرض الشرطية
الحرية السببية وبهذا تفحص على ما دللنا في اللغات التي تعرفها مستجد مثل ذلك كثيرا في الالفاظ
المستعملة في المحاورات في اللغات المشتقة من العربية والفارسية والسندية فتدبر هذا المقام فاذن
من الالفاظ القديمة والاقلام ومثال الالفاظ والاحلام وهذا كالمقام والاقلام وسائر كلام
البحث انما حسن ان كل اسم عند النحاة ليس اسما عند اهل المنطق فان اسماء الافعال عند النحاة
اسماء وعند اهل المنطق ليست باسماء بل كلمات لماعرفت حقيقة سببها وكذا لك ليس كل اسم
عند اهل المنطق اسما عند اهل العربية فان افعال المقاربة وافعال المرح والدم وافعال التعجب
وغيرها من الافعال المنسوبة عن الزمان افعال عند النحاة نظر الى ظرفها وجريان حكمها لافعال

عليها كدخول السين وسقوطه وقدره القدر الثاني انشاء السكينة الثانية في نظرهم مضمون على اللفظ والحقا
الجارية بالنظر اليه لان حيزهم متعلق بالاحكام اللفظية ولذا ولو اخبرها انها كانت والاصل في الزمان
بمثل الوضع ثم استلحقها هذه الدلالة وانما هي غير الدالة عليها فتنقل من الحيز الى الانشائية وذلك
لان اللفظ لها وادواتها وصيغها الفاظ الماصي والمضارع وادواتها وصيغها وبنو العصبين في اصل
الوضع متعينة وموصوفة للدلالة على خصوصيات الزمان الماصي او الحال او المستقبل فليتها انما هي متعلقة
الوضع المتعلق من هذا الوضع الى الانشاء والاسفار عن الزمان كما في العقود كانت متعلقة بوقت فاتها
بالنظر الى اصل ومنها الصيغة موصوفة للاخبار عن الماصي ثم استلحق عنها هذا الاخبار ولقد ثبت في
الاستعمال الى عقود من العقود غير ان هذه الصيغة متعلقة في محايثها الوصفية الاصلية ايضا والافعال
التي يمكن فيها الاستعمال في الماضي الوصفية الاصلية اصلها فيكون معناها وضع ثابته في الفعل فيصليح ولذا
الاستلحاق في الدلالة على المعاني المنقول اليها الى القرينة في الصيغة متعلقة في العقود مستقرات تكون
المعاني المعقولة لها معاني جارية ولذا تنقل في الدلالة عليها الى القرينة كما عند اهل المنطق فليست
امثال هذه الافعال كلها متعينة بل هي اسما لان نظرها مضمون على المعاني والاحكام موصوفة وفي
اللفظية الصيغة المعنى والاحكام اللفظية الاصلية من الفاظ المعاني لافعال خلاص المعاني في النظر الى
العواضد اللفظية ولا يربط بها غيرها مستقلة على الزمان ولا يدل عليها الفاظ الدلالة الجارية كما
في اسما الافعال والدلالة موصوفة كما في سائر الافعال تكون اسما موصوفهم ولا حاجة لهم الى اللفظ
استلحاق الدلالة بحسب اصل الوضع وذلك لان بناء اصل النفاة على هذا اللفظ هو اصلاح القواعد
المحمدة في النفاة او العرفية فان امثال تلك التعريفات ودخل تلك الحروف وادواتها وغير ذلك مما يخص
بالفعل اذا وجدت فيها وجب ان كانت فيها يجعلها افعالا لا تكون اصولهم سببا فيثبوت او لا يثبت كان
لم يكن عليها ذكر او اما اهل المنطق فلا فاته اهم الى اصلاح هذه الصيغة حتى تحلهم تبعثهم على امثال
في تلك الكلمات ثم اذا تحقق الذين يغير نواكها وثقلها او زانه وبنينا ما شانه وزانه وعلمنا شانه ومكانه
فيقضي في نفسه انشاء ما واقعا مبررا ان هذه الافعال افعال عند الكل اعني انها افعال عند الخلق
وكلمات عند المتكلمين بلا انتماع في الالكاف وبلا افتقار الى النقص فان مدارك اللفظ فلا
وكلمة على التحقيق المذكور كون معناها مستقلة على نسبتها الى الدلالة على احد الازمنة كما يمكن ذلك
في ما كان متعلقا بامر او انقضاءات ومنت شانه قبلها ان هذه الافعال مستقلة على نسبتها الى الزمان
في الزمان الذين تقلدوا الامايات فيكون الحق بالرجل الذي فاته فلا يزال فيها نعم الذي بوارية

في اجزائها من حيث يتعلق بقية اقسامهم واصولهم سواء في الاعراب الواقعة في امثال هذه الالفاظ يكون
واحد او اثنين على ما ذكره الركب فكل ما يقع في الحروف والاستعمال كلمة واحدة او فظا واحدا والكان لا يتم
تعدد الاعراب بحسب تعدد الكلمات بل على ما ذكره في امثالها فان كانت تعلم ان تارانتا شئت في قائم صوت
لا يصلح لدخول الاعراب عليها وكذا الالف في بصري والفتوح في المنونات واما اهل المنطق فلا يفرقون
بينما يتعلق باصولهم في عدد ما من المفردات لظلال كمال الاسترجاع المذكور الا ان النظر الى مجرد شدة اختلاف
المساكنة الى مرتبة الوحدة وعدم الدلالة في الاجزاء على حدوة والفرق في حكمهم على هذه المسامحة مع عدم
الاضلال باصل المقصود لكن عدمه يقتل وتفضل من المركبات بل من المركبات الساتية لظلالها
يسوق ويحذف الى ان تعدد امثال هذه الكلمات التي عدونا بالاضمن المركبات ولو كانت المقام الى ان
ان الحرف الخامس حرف من هذه النجاة لانه في اللغة بمعنى الطرف ومنه قوله تعالى ومن الناس من يعبد الله
على حرف واحد والحرف في طرف من احواله كونه في جانب الاستقلال وهذا في جانب عدمه ولا ان الحرف
ما يقع في احوال الاسماء والافعال كالحجارة والاعطاف ولم يزل وان كان وغيره في احواله في اواخر ما كانت
التباين في قائمته وقامت الاول والاخر كلاهما طرقتا ولان التمثل معاني الحروف ليعتقد مثلها لهما
وفي آخر ما معناها طرف واخر لخصه الاسم والفعل ولان الطرف يكون غير مقصود والمقصود هو الطرف
ومعنى الحرف ان يكون غير مقصود ولان الطرف قد يعجز بمعنى الانفراد والافراد او يكون الشيء على حدوة
عن المقصد الاصلي ومنه قوله تعالى المذكور ومعنى الحرف ايضا منقول عن مرتبة المقصد الذاتي ويجوز
وتعدي عن الملاحظة بالذات ولان الطرف عارض لذى الطرف لا غير منه وكذلك المعنى انفسى المعنى
عارض من عوارض متعاقبة وانما يقال للشيء في صورته وصورته في صورته كما يقال للشيء في صورته
كما في السور والاعداد مع انما من العوارض تشبهها بها بالصور النوعية والتجسدية الواقعة اجزاء وكلمة
الطبيعية والتجسدية الطبيعية المطلق وانما يسمى اداة عند اهل المنطق لان الاداة هي الآلة وهو آلة لتقريب
حال الغير من حاله للملاحظة حاله والفعل انما يسمى فعلا في عرف النحوي لان الوزن بافظاء الفاء والياء والواو
يجري في الافعال اكثر من الاسماء لثلاثة تفرقات وتفاوتة ولان المعنى المتعدي الماخوذ في معناه اكثر من
قبيل الفعل وان كان بعضه من قبيل الافعال وبعضه من قبيل الكيف وبعضه خارج عن المقولات
والعشر كالمجرى في وجد والامكان في الممكن وبالحكمة سائر الامور العامة منسبة للفعل باسم جزئيه
انما كثر وتسمي كلمته في اصطلاح المنطق لانها مشتقة من الكلمة بمعنى المخرج والكلمة اسم الفعل فيكون
مشكلا لشيء واحد والحروف الماخوذ في معناها كما لا يحكم ويصح الذين في التمثل ولان الكلمة في الوجود

كل ما ينطق به وكثير ما يحكم به هو اللفظ الكثرة وتوحيدها في الكلام الكثرة لقرئنا اشتقاقا فاشتهر
والاسم المسمى اسم في حركته الحروف واللفظ لانه اما قد من اللفظ في اللفظ العكس وسكون الاسم
حذف من اللفظ او كما في ودم واب واخ ثم نقل حركته السين الى ما بعد الياء فيوقف ثم زيدت
الحركة القفا وعن اللفظ بالساكن في اللفظ والاسم كونه مستقلا بغيره المطابق في اللفظ في اللفظ
واللفظ في اللفظ وهو نفسه كونه مستقلا ومستقلا اليه وان منعه فان خارجي قال وقال على آخره عند
الفتحة واخيه عند اللفظ والاسم من اللفظ مستقلا ابدت الواو همزة كاحد وصله وحذف
خلاف القياس ثم كثر اشتقاقه فاشتملت الهمزة في اشتقاق الهمزة وصل كسيرة وعلى فزادته فعل كين
ان يكون اصله وما حذف الواو على خلاف القياس وزيدت همزة الوصل لتعذر الابداء بالساكن او
لغيره والاسم يكون علامة على سنها والاعلى بكى الى الدلالة الاستقلال اليه من غير شوب شائبة من عدم
الاستقلال والاحتياج بينهما الى العلم في حذفاته وان عرصة الاحتياج العارضة لما رخص كما في الضمائر
المستقلة والجمع على الطور الاول من الاشتقاق الدلالة عائدة لقرئنا وصيغة عليه كالاستهتبه وسنة
وليس يكون جمعة اسمها ووجه اسمي يكون التقدير سمي وتوحيدها في اللفظ في اللفظ كما في قوله تعالى
على نطقه استهتبه والاصل ان اللفظ يعود الى اصله في التقدير وجميع التفسير كما لما رجوعه الى ماواه
والا يبدى القول ان في اللفظ الموصوف هو صيغة لانه ليس بتفسيره جميع حتى يجعل المعود في اللفظ
فانهم المقام الرابع ان في عبارة المصنف في تفسير الاسم ايضا ظاهرين كما في عبارة في تفسيره الاول
ان صلوة الاسناد في جميع انوار وتحقيقه واخره محل بحث كما مر الا ان ياول ما اولنا ان كلها اصناف
بحسب نفس منها يسمها ومعانيها من حيث هي وان سماعنا في خارجي والمعتبر الصلوة بحسب نفس
المعنى وان المراد بالصلوة الصلوة بحسب اصل الموضوع والضرر المنفصلة بحسب اصل صلوتها الا ان الصلوة
صلوة لكل من يستدعيه ويستدعيه اليها فغيره قد عرفت ان هذا اللفظ في المصنوعة والجمرة منفصلة
او منفصلة لعدم صلوة الشيء منها بحسب اصل الموضوع ايضا فالصلوة ما حققا سافا فذكرنا القفا
ان عبارة قوله ان اسم المنطق وهم الخو شئ واحد والاصطلاحان متفقان في اللفظ والمعنى كما
كانا متفقين في المعنى في اللفظ ودون اللفظ وقد عرفت انها ليسا متفقين في المعنى وان القفا
هو في اللفظ لان اسم المنطق غير اسم الخو كما فصلناه في البحث التي من بعد فقامت الخاتمة
لغوا الى شرح الكتاب وهو اسم المفرد المطلق المطلق المفرد حتى ينقسم بانقسام واحد انقسامه
بواسطة استعماله معهم ويكون المنقسم بالذات هو واحد الامتصاص بل المنقسم بالذات هو نفس المنقسم

بشيء بل هو وحدة العائنه المبهمة بل هو فليخصه من دون خصوص فان انحصرت بوحدة المعنى وكثرة الالفاظ
هو نفس معنى المقرر لا يخصه من الاسم او الكلمة او اللفظ او اما لا انصاف بوصف الكلية والجزئية وكل
ابوصف التواطؤ والتشكيك فهو ان كان مختلفا فيه واتجاها لاكثر من ان انحصرت بها الذات هو المعنى
الاسمى ومعنى المقرر والعام بالعرض لوجوده في صفة ولا يتصف بها المعنى الفعلي والمعنى في لكن التحقيق عندنا
انه يتصف بها الفعل والمجرد ايضا كما سنبينه ان شاء الله تعالى لان اتحاد اللفظ والمعنى اى ان لوحظ
وحدة اللفظ والمعنى سواء كان اللفظ كثيرا كما في الترادفات والمترادفات والاملا على المترادف وكثرة
اللفظ مع وحدة المعنى او واحدا اذ لم يكن كثيرا وسواء كان المعنى كثيرا كما في التشكيك اذ لم يلاحظ معنى
الاشتراك ووصف مع وحدة اللفظ او واحدا اذ لم يكن كثيرا ولم يكن اللفظ مشتركا كما في املا على املا على
الوحدة لا نفس الوحدة وذلك لان اللفظ لا يتحد باعتبار نفس الوحدة في اللفظ والمعنى واما ريد به اخرج
المترادفات والمشتراك لزم ان يكون المقسم للجزئى والكلى والمتواطىء والمشتكك هو اللفظ المفرد والغير المترادف
والمشتراك ولا يكون المترادفات والمشتراك لاجل املا على الاستواء ولا مشتركا مع ان الجزئى قد يقع فيه
المترادفات كما اذا كان شخص احد علمان او اعلام سوار كان صديقا علميا والآخر قريبا والاشك كذا وكذا
الاعلام واحدا وعلم والاخران لقبان او كذا وكذا كذا وكذا الى الجسيم الى التراب وحيد اسد وبعثت على
وكثيره الى حفص الى غير ذلك وقد يقع فيه الاشتراك كذا يراذ ان كان على تخصيصه وشيئا من الاعلام مشتركة
كثيرا وكذا مترادفات كثيرة في العرب وكذا الكلى المتواطىء قد يكون فيه المترادفات كالأدبى والبشر والاشنان
والجوهى والعين والتمكن والعرب والمتقى وغير المنفرد والقبض والنجى والحجى والليل قد يقع فيه الاشتراك
كما لعين بمعنى الباصرة والنيبوع والركبة والذهب وغير ذلك وكذا الكلى المشتكك قد يقع فيه المترادفات
كالوجود والمكون والبشر والحصول وقد يقع فيه الاشتراك كالوجود والمشتكك بين الوجود والراعى والوجود
فى نفسه فانه عند التحقيق اشتراك لفظى لا معنوى كما وبهم وكالمعنى المشترك بين الازلام والمتعدى
وكالاسود المشترك بين كونه صفة من الاسود وكذا اسم التفضيل السعيد من السيادة وكذا المستودع
الاسود بمعنى جعل الشيء اسود وجعل الشخص سيدا على ما افقه فثبت الاضطراب الى ما افهم من حيث افهم
وهو الملائمة فثبت في هذا التقسيم هو النظر الى اللفظ الواحد بالنسبة الى معنى واحد ولا يلاحظ فيه تعدد اللفظ
كما فى المباني والمترادفات والاتحاد والمعنى كما فى الاشتراك والنقل والتجريد فان كان اللفظ واحدا ولم
معنى واحدا يجرى فيه هذا التقسيم باعتبار ذلك المعنى الواحد وان كان ايعان كثيرا يجرى فيه باعتبار
كل واحد من المعاني منفردا واحدا واحدا على وحدة لا بالنظر الى الكثرة المنفصلة او الكثرة المجموعية ولا بالنظر

الى الوحدة الاجتماعية المعاصرة لكثرة الجمعية من تلقا والى الواحد الاحمال ولا بالنظر الى
 الوحدة الاجتماعية المسماة لكثرة الاجتماعات فان المجموع من حيث هو مجموع معروف للجمعية
 ان لو خط من حيث ان كثرته وفيدته وكثرة اجتماعية وان لو خط من حيث انه شئ واحد حصلت وحدة
 من اجتماع امور وعرضية وحدانية اجتماعية يقال لهذه الوحدة وحدة اجتماعية بالمصدق والى
 عنه واحد والتساوي والتساوي والتساوي والتساوي والتساوي والتساوي والتساوي والتساوي والتساوي والتساوي
 كما في الوجود وعدمه والعدم والوجود والعدم والوجود والعدم والوجود والعدم والوجود والعدم والوجود والعدم
 اللفظ بالجمعية الى الجمعية لا يخلو اما ان يكون على وجه ما ان الشخص ذلك المعنى او كليا متساويا لثبات
 افرادها والى كليا متساويا ان تفاوت افراد ذلك المعنى الكل وان لو خط ذلك اللفظ بالجمعية
 ذلك المعنى الآخر فلكذا الترددات فيه وان كان المعنى واحدا واللفظ الدال عليه كغيره غير فيه فلهذا تقسمه بالنظر
 الى ذلك المعنى الواحد فان كان شخصا متكل واحدا من الفظين والالفاظ الدالة عليه جزئيا وكما كان كان
 كليا متساويا والا فلو تكل واحد منها ونسبها الى ان كان كليا متساوية الافراد في الصدق لكل واحد منها
 او منها متساوية كليا وبما يجتمع التباين بين هذا التقسيم والتقسيم الا في ارض بين تقسيمه المعنى وكذا المعنى وكذا
 بين التقسيم وكذا بين التباين في التقسيم ثم ذلك التقسيم تباين اعتباري الى كليا حقيقة حتى يمتنع
 الاجتماع في محل واحد ولو لم يكن اعتبارا بين واجبا لصل ان اللفظ المفرد لا يخلو اما ان يلاحظ في المعنى
 الواحد والكثرة على الاول ما ان يكون ذلك المعنى متعينا بتعين ملحوظ في ذلك المعنى سواء كان ذلك
 المتعين الملحوظ متعينا شخصيا خارجيا او ذهنيا او متعينا لزمعا مسادا للوحدة المبرهنة التوعية في الطبائع
 او لا يكون ذلك المعنى متعينا بلاحظة هذا المعنى الذي ذكرناه من التعيين وان كان متعينا في نفسه بتعين
 لزمعي لكن لم يلاحظ ذلك التعيين في الفهم من اللفظ ولاحظة ذلك المعنى فيكون كليا فاما ان يستوى
 صدقه على افراده طرقات من الاول والاولوية او الشدة او الزيادة او لا يستوى وعلى التباين اما
 ان يكون كل واحد من المعنى الكثير المدلول على اللفظ موضوعا له ذلك اللفظ ابتداء بالانتقال بل نقل من احد
 الى آخر او موضوعا على محل النقل ولم يكن كل من ذلك لكثرة موضوعه بل يكون احد موضوعه ذلك اللفظ الدال
 او ثلثه منها الى غير ذلك موضوعا له ذلك اللفظ الاستعمال في الباقي بملامحة له بالمتنوع الواحد او بالمتنوع
 اذا كان كثيرا وان لو خط اللفظ المفرد والالفاظ المفردة بالجمعية الى المعنى فان كان كليا اجتماعيا وكذا المعنى
 او كثيرا اجتماعيا بالمصدق والى كليا اجتماعيا فلهذا تقسمه بالنظر الى كليا حقيقة حتى يمتنع
 اللفظ الواحد بالجمعية الى المعنى الواحد لو كان ذلك المعنى بحيث يكون تصور منه الشك في الجمعية والجمعية بغير اللفظ

لا باعتبار خصوص عارض من العوارض كعدم قدرة الذهن على التمييز كما في صورة حاصل من السمع لا يتوقف
 البصر من البصريات المتبادلة بين يديك كالمركب والشركة الفردية بل كان وجهها لا كالاشكال المتحققة
 في الجزئيات ايضا كشركة زيد بل كانت واحدة واجهة البنية وما ليك والخاص ان يكون معناه جزئيا حقيقيا فحكم
 في عرف النحاة وجزئى في عرف المنطق يجوز ان تروى التسمية الدال باسم المدلول وهذا هو الظاهر للامان
 الجزئى وامثاله كالكلى وانما هو المعرف وانما هو القضية وانما هو الواجب واقسامها وكما ان يكون
 امثال هذه الالفاظ مشتركة بين ما هو صفة اللفظ وما هو صفة المعنى ويكون الاشتراك لفظيا يستحق ما
 المبحث فيما سياتى وانما سيجى على عرف النحاة علماء وعلماء مشغولة على مساهمة الشخص وجزئى انى صطلوح
 اهل الميزان ان يكون معناه مسمى بالجزئى واما وجه تسميته به فسيأتى في مقامه والاتحاد اللفظى والمنهيجية يكون
 تصوره لك المعنى الناعم بالشركة الفردية بل تجد اللفظ والمعنى بحيث لا يكون ذلك المعنى انما من الشركة
 بل يكون فرض صدق على كثيرين بمجرد تصوره فكلى واطلاق الكلى عليه يجوز على ما عرفت وهو التحقيق او
 حقيقة اصطلاحية بالاصطلاح الثماني بعد الاصطلاح بتسمية المعنى بالكلى وقد اعلى تقدير الاشتراك اللفظى
 واما الاشتراك المعنوى فغير متصور من النعمان الظاهر من اللفظ والمعنى لانه من قبيل الاصوات وهو من
 المعنويات فالامتناع مشترك بينهما بحيث يكون مشتركا بينهما مقتصرا بالجوهرية وادعتى عبارة المعنى
 هذا المقام ملوطة بغير مفيدة للمقصود بالشرح والاصطلاح بل بالكلف كما يتضح بالوجهنا ما يرضى السالكين
 ان يقال وهو ان اشتراك اللفظ والمعنى فان منع تصوره عن الشركة فلفظ وجزئى والا فكل ليدخل النفي التعميم من
 قوله والاعلى الاشتراك عن الشركة لاصل اتحاد اللفظ والمعنى مع منع تصوره عن الشركة وان كان يمكن
 ان يدل بالانفي الورد على المقيد يتجه الى التقيد لا الى تنفيس المقيد اى ذات المطلق التى تقيدت
 بالتقيد فلا يتبقى على هذا معنى اتحاد اللفظ والمعنى يتبقى على حاله لكن هذه الاعتبارات القرينة الطبيعية تفسر
 المقامات القرينية التى يطلب فى القيام معاينتها القطعية والجزئية التجزئى بهما فلا يصوب فى التوجيه
 ما مر ذلك فانهم لم يمسوا بحث المبحث الاول ان العلم على تعيين علم شخص هو الاسم الموقوف على جزئى
 حقيقة كيد وعمر وعلم شخص وهو الاسم الموضوع للطبيعية الكلية كما ساءه علماء لما بينه الاسد واختلفت
 الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فقل اسم الجنس موضوع للفرق المنتشر ويكون مفهوما للفرق ولا على
 التعيين مضافا الى الطبيعة الكلية كائنات ما حيوان ما حى فرد واحد من الانسان والحيوان فلفظ النفس
 مفهوما للفرد مفهوما للوحدة وعدم التعميم الاضافة الى الطبيعة ومفهوم الطبيعة المضافات اليها
 امور واكثر فى لحاظ وعنوانه والفرق المنتشر بهذا المعنى وكذا الصورة الخاصة فى حاسته الطفل فى مبدئ

الولادة المركبة لوجوديات يصدق عليها بذلك الاختصاص بالاحدا والوحدة والاولا على التعيين في موضوع فيصدق عليها
كل واحد منها على حد ذاته والآخر على الكثرة منها بالاعتبار بالهئية الواحدة فيها والآخر بالاعتبار بالكمية فيها
الحيدان وهذا الانسان وكما هو في الحقيقة في حاشية الشيخ الفقيه البصر من بعد وكما هو الصورة التي حصلت
من البصريات المعقنة بين يدك فهو جرمي حقيقي كما للقرع عند التحقيق فان التكرار الهدي فيه ناش من
عدم التميز الذي ينبغي لامن نفس مضمونه كما في القسم الاول وعلم الجنس موضوع للماتية من حيث هي هي وهذا
المسألة مشوب الى اهل الاصول وهو ضعيف فانه على هذا يلزم ان يكون الانسان والقرع وغيرهما من
الانفان في الموضوع المطلوب من حيث هي هي اعلام الانسان فانها ليست بموضوعه لا فواسته يمكن
الوضع ما بالوضع موضوع لها صايل كلها فيها خاص وانما استعمالها في الافراد من حيث ملاحظة الاستحوا
وانت الخاص هو عين العام ذاتا او وجودا كذا يد انسان استحال حقيقة لان المستعمل فيه يند ليس قائما
للموضوع من حيث ملاحظة المنة والكثرة بالنظر الى ملاحظة خصوصية الخاص لا غير الحقيقة في العام
اوقات احدهما بل والاخر جزءا وان احدهما مطلق والآخر مقيد وان احدهما مبروض لوصف العدم والاخر
لوصف الحضور في غير ذلك من اسما المنة سواء كانت المنة ذاتية او اعتبارية عوضا عنه في مرتبة
المصدق او بعد تحققه استحال مجازي يكون المستعمل في هذه الملاحظة والقصد غير الموضوع له يكون
الانسان والقرع وغيرهما من اعلام الانسان باطل كما لا يخفى لم يقل به احد وايضا لم يستعمل في ارادة الجنس
منها الى التعريف باللام اجنبية وليغى اللام كسبية وايضا اعتبار التعيين في ملاحظة موضوع وضع العلم
فانه لا علم بدون التعيين ولا يكتفي بوجود التعيين بدون الملاحظة والاعتبار في معنى الموضوع بل لا يمكن
في الماتية من حيث هي وتحتها المجمودان اسم الجنس موضوع للماتية من حيث هي وعلم الجنس موضوع
للماتية المعهودة المتعينة في الزمن ثم ان التعيين في احتمالات اربعة الاول التعيين بالذات والى الثاني
الاسم والثالث في التعيين الشخصي العقلي بالصفات العوارض الذاتية والقيام بنفسه وان ثلث التعيين التي
المسماة بالوحدة التي هي الوجود والخاص الذي هو مرتبة الخلط والقرع بعد القيام بالصفات
والاشترار من مرتبة القيام فيكون متفرعا على التعيين الشخصي الذي في الرابع التعيين بالذات في النوع
الكل العارض للماتية من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض الشخصية التي رتبة والذاتية بعد حصولها
مجردة عن الشخص التي رتبة في الازمن قبل الكناها بالعوارض الذاتية قبلية ذاتية وهذا التعيين ايضا
مسماة بالوحدة والوجود فان هذه الامور الثلاثة متساوية لا تختلف شئ منها عن الآخر والظاهر هو
الاستحوا في الوجود والاسماء في الازمن ان كانت متحدة في الموضوع لم العمل بالجنس سواء عتبرت في مرتبة

المستعمل والمطلوب ومنه مجموع الماهية والتعيين الذي هو الوجود والماضي لها في حاله التجريد ووجه الامر
 الى كون اعتباره ماهية اعتبارية او في مرتبة الوجود والعلو وان يدور به نفس الماهية بغيره ومعروضه لا يتغير
 الذي هو الوجود والماضي بحيث يكون حيثية العروضا داخلية في العنوان يكون معنى علم الجنب على التقديرين
 ماهية ما خذوه بالحيثية التي تتأخر الاخر الخارجية والاشخاص العينية لان التعيين الذي هو الوجود والماضي كليهما
 يتأخران التعيينات الخارجية والاشخاص العينية واذا أخذت فيه مغايرة لافرا الخارجية وبالحيثية
 المغايرة اما فلا تكون محمولة عليها في هذه المرتبة ويكون اطلاق علم الجنب كسائمه مثلا على الاشخاص الخارجية
 كالاسود ومن قبيل المجازات للمغايرة بين المستعمل فيه الموضوع له وليس في هذه المرتبة صلاح الاتحاد
 يكون الاطلاق بالنظر الى الاتحاد من قبيل الاتحاد في علم في مرتبة التعيين الوجودي الماهية كطبيعة كماله لا يتغير
 على الاخر والاشخاص الاتحاد على المصداق لان المرتبة له وعن الكلية التي هي من الماهيات
 انشائية للماهيات المرتبة الوجودية هي مرتبة الخط والتعريف لكن انطباعا وتعلما عليها واتحادها
 في تلك المرتبة انما هو مادام لم يغير معها الوجود والماضي او التعيين الوجودي والوحدة الوجودية وليتغير
 نفسها من حيث هي في هذه المرتبة وان كان حصول هذه المرتبة لها في مرتبة الوجود لا يكون حصولها في
 الوجود الا بالاشتراط مع وجوده وتعيينه وحدته وسائر عوارضه لكن لا يتغير هذه العروضا والحدود
 الوجودية في الماهية الكلية في هذا الخط واللازم ان تغير مغايرة لافرا الخارجية فلا يصلح ان تكون
 مستحقة معها محمولة مستقلة عليها فانما اعتبر التعيين الوجودي في معنى علم الجنب في مرتبة العنوان او يكون
 لا يبقى الماهية صالحة للحل والاتحاد فيكون اطلاقا على هذه الملاحظة ايعنى على الافراد الخارجية من
 قبيل المجازات ولا يكون محمولة عليها واللازم باطل عند الكل بالاتفاق فان اطلاق اسما متعلق
 الاسود الموجودة الخارجية كاطلاق الاسد عليها يعنى التعيين النوعي المساق للوجود الماهي في هذا
 امرنا ان اعل الفسلف الطبيعة من حيث هي لكنه لازم لها في جميع موارد تحقيقها من انما خردت وجودها الذي
 الاصل المرتبة لاسرار الوجود والماضي النظم الغير المرتبة لاسرار الخارجية الاصله التاملي وجميع مراتب الماهيات
 الخط والتعريف والاطلاق والملاحظات المتفرقة على الملاحظة الاولى لها كالملاحظة الملاحظة كالملاحظة
 مخلوطة معروضه العواض التي تفرقها في الملاحظة الاولى ولم يغير عروضاها في تلك الملاحظة الى
 غير ذلك من اتحاد الملاحظات التي لا تتغير في تلك الملاحظة لان التعيين النوعي لا يتغير ولا يغيره الوجود
 الخاصة والماضي والذاتية والتعريفات لذلك بل هو سائر في كل من هذه المراتب الا انما يكون طبيعة
 من حيث هي في جميعها كونهما نوعا متعينا و ماهية متميزة لانها في اعمية وجودها وانما اطرقتا طرقتا

كالوجود والعدم فيكون اعتبار ملاحظة التعيين النوعي المساق للوجود والعدم على غير ما قيل في فصل الماهية والاعتناء
 بهذا التعيين الملاحظ على معنى الافراد الخارجية فلا يلزم ان يكون الإطلاق على الجنس على الافراد الخارجية من
 قبيل الجوازات اذا اعتبر في معناه التعيين النوعي فان قيل الوجود والعدم مساق للوجود والعدم المبهمة النوعية وقد
 نظر انهما كليهما عارضتان للماهية المطلقة اى المرتبة الشئى المطلق لان اعتبار الوحدة المبهمة النوعية انما هو
 باعتبار ملاحظة العموم والاطلاق ولذا اقر في غير من قيد العموم والاطلاق بالوحدة المبهمة
 والوحدة المبهمة النوعية والعموم والاطلاق متساوقان من غير تختلف لاحد هاجن الآخر فكذا
 الوجود والعدم المساق لهما انما يكون عارضاً للشئ المطلق للمرتبة مطلق الشئ الذي لا وحدة
 فيه ولا كثرة ولا تعيين ولا عموم ولا خصوص بل الملاحظ في نفس الماهية من حيث هي على تقدير من
 معين او خصوص وعموم له غير ذلك ولا تغيير لا تغيير ومن ثم يتوهم فيه متساو المتماثلين
 كما فصلنا سابقاً وان كان ثبت ان الوجود والعدم عارض للماهية المطلقة لا الشئ الماهية يكون التعيين
 النوعي ايضا عارضاً للماهية المطلقة والماهية المطلقة الملاحظة لا التغيير والاطلاق والعموم
 ولو في الشئ والعدد وان مفسرة الافراد الخارجية بل جميع الافراد الزمنية والخارجية والى الطبيعة باعتبار
 العموم فيها التماثل في المرتبة المخصوص الملاحظة في الافراد وان لا يكون هذه المرتبة صالحة للاتحاد والاضطراب
 والحمل على الافراد ولا موجودة في الخارج في ضمن وجودها ولا انشئ باشتقاقها بل باشتقاقها جميع
 الافراد لان وجودها بجمعة وجود منشأها ولا ينشئ لها بالاشتقاق جميع الافراد لان وجودها وجود
 كان وجود منشأها الصفة انشراح هذه المرتبة عند قطع قيد الخصوص عنه وليس وجودها بجمعة وجود
 اذ ان بجمعة ملاحظة التعيين والاشتراح في الوجود ونظراً الى الاتحاد ولها مع الافراد في الذات كما في مرتبة
 مطلق الشئ واذا لم يكن هذه المرتبة المعروضة للوجود والعدم والتعريف النوعي ضاحية للالتحاق وحمل
 على الافراد الاتحاد معها فقد انتم في هذا التعيين ايضا فالزم في البهواتي من كون الإطلاق على الجنس
 على الافراد التعيينية من قبيل الجوازات قلنا هذا وان كان مشهوراً عند المحققين وقد اشار له فيقول المشرك
 العليم بالبيان منهم لكنه ليس بتحقيقاً بل بحسب المتبع منها ان الوجود والعدم يعرض مرتبة مطلق الشئ
 لان الماهية لا تكون مرتبة عن وجودها لان كونها في مرتبة وجودها فيها لان الوجود ليس شياً غير
 صغير ومرتبة الماهية وتوهم في ظرفها مرتبة مافعال الوجود والعارض للماهية من حيث هي في هذه المرتبة
 هو الوجود والعدم وبانها كل وجود وحدة وتعيين في ساقه فانه مع هذا الوجود والعدم عارض للماهية من
 حيث هي وحدة بهمة بالاهام الذي يعتبر في هذه المرتبة لا بالاهام الذي يعتبر في مرتبة الشئ المطلق

وتبين نوعي فانهم فائدة دقيق وطوبى الكشع على الشرح لان هذا المقام ليس مشهورا به فلهذا ما شئت من حيث
 علم الجنبين قد ذكرنا عقد الاله رسالة تصفية مستقلة في ضمن جزاء وجزئين لكنها تلتفت في اسفارنا وثرامينا
 الى المبدلان لما اكتشف بنا الموثان والفت بناصره الزمان وادخلت بنا فواهب الاوان ثم هذا القسم
 من العلم داخل في الاعلام عند الحاجة بالاتفاق لضرورة ان الاحكام اللفظية المستعينة على احكام المعارف
 واحكام الاعلام تكون غير منفردة مع وجود سبب اخر غير العلوية لا يكفي لاختراع الصرف وكونه لا حال استبداد
 وغير ذلك فاضطررنا الى ان يكون له علما يتبع القواعد واصلاح الاصول ولم يكن كونه علما تخصيا محجولا
 علما جنسيا وبذلك الاحكام هي طريقة معرفة العلوية بالنسبة والا فلا طريق لمعرفة عدم الوقوف على
 بلا خطية الواقع واعتباره وقت الوضع بل هو اعتبار في جانب الموضوع له نفس الماهية من حيث هي
 او اعتبار ما من حيث التعيين والمحمودية الذاتية والمحققون في هذا الباب على سبيل المثال بعضهم
 من الاعلام نظر الى اعتبار التعيين في معناه ولو تمينا حيث لا يجوز على اخراجه عن العلم وانه العلم
 كما يشير اليه تحريف العلم والخبر في لان غرضهم ليس مما يتعلق بالاحكام اللفظية ولا اضطرارهم الى
 اصلاح الاصول اللفظية لئلا يجعل الموضوع له الماهية من حيث التعيين والمحمودية ولو جعل ايضا علما
 لا يلزم منه اعتبار ما به في النجوم من التعيين لعدم تعلق غرضهم بهذا النجوم من التعيين بل خصوصهم منها انما
 يتعلق بالتعين الذي يصير الشيء جزئيا لان العلم منها يشع بالخبر في وازاءه انكلى كما قال الاطالقي
 والمقابل للكل هو الجزئي الحقيقي والتعيين المعبر فيه التعيين نفسه فلا عبرة لهم بالتعيين بالنسبة للمبحث
 الثاني الكلام في باقي المعارف وهي الضمير واسم الاشارة والوصول والمعرفة باللام والاشارة والضمير
 الى احد بالاضافة المعنوية والكلام منها في مقامات المقام الاول ان الضمير واسم الاشارة
 والموصولات بالاعزى ومثبتة في اختيار بعضهم كالعلامات المتقاربات في وغيره انها موضوعة لمفهوم كل
 كهذا مثلا موضوع لان يشارة الى ذكر واحد محسوس لكن بشرط ان لا تستعمل هذه الاسماء في المعاني الكلية
 هو موضوع لما بل في افرادها وجزئياتها وانما اختاروا ذلك لما نظر والان لاختصاصية هذا الاشياء بغير
 او غير ذلك وغير ذلك بل هو يستعمل في كل من مثل هذه الجزئيات فظهر ان المعبر في وضعه الامر الكلي
 الذي يتناول الاشياء الجزئية لا غير كالمجموع والوحدات اذا اعتبرته وضعه المفهوم الكلي
 لاختصاص الجزئيات والاشياء كالمجموع هو معنى كل واحد احد لانها غير متناهية التفت على حد
 الا يمكن تصور بالواضع لانه انما كان في ارضه غير متناهية ولا له لوقوع جميعها لاهتار تقسيمه مع انها
 لا تقسمه فعملها موضوعا لامر الكلي لكن لما نظر والى انها لا تستعمل في الامر الكلي اصلا والاصل

في الاستعمال ان استعمال المفرد في معناه الحقيقية ولا يصار منه الى غيره الا لتخليد وفيه صائرته عن ارادته
 اشتراطا في اوصافها ان لا تستعمل في جزئيات ذلك لانه الكلي لا ينفك وقالوا ان عدم استعمالها في غير الاشياء
 الواضع ذلك في بعضها وهذا المذهب اشرف منه قليلا من حيث هو لان الواضع للاستعمال واذا اشتراط
 في الواضع عدم الاستعمال في الموضوع لم ينافي الواضع فيلغو الواضع له واختار الجمهور انهما ممنوعه
 الجزئيات والا فلا يمكن استعمال في كل واحد واحد منها بل لا حظ في خصوص فرد دون فرد فالواضع عام
 والموضوع له خاص بمعنى ان الواضع تصور ولا مفهوم ما كذا لكن اللان يضع لفظه في الاشياء لانها هي
 للملاحظة افرادها وتلاحظها الافراد كلها على الوجه الكلي الاجمالي كما في الوصف العشوائي للموضوع في
 التعقيد الكلية مع ان افراده تكون غير متناهية غالبا ولا يمكن الحكم على شيء من غير تصور فيكون في ادراكه
 بالصور الاجمالي الكلي واما التصور التفصيلي في الحكم والوضع فيجب حتى يقال انه يحتاج الى حصول
 في انتمية غير متناهية او يلزم من تعقيد الالة تعقيد في الموضوع له هذه الاسماء كل واحد واحد من الجزئيات
 للمفهوم الكلي المحصول من اعادة الملاحظة على عدة وانفراد لاس من حيث هي كثيرة ومن حيث هي مجموع معروف
 الوحدانية الاجتماعية لها فالكثرة محتملة او مجموعية في الموضوع له هذه الاسماء لان مرتبة كل واحد واحد
 مرتبة الوحدة وخمس اجتماع الوحدة وليست مرتبة الكثرة المستوحدة والمجموعية والالزام الاجتماعي الكلي
 الافرادى والمجموعى وبين مرتبة الكثرة ومرتبة كل واحد واحد من ان بينهما ما لا يبعد فالمرتبة بينهما ما لا يبعد
 المساوية الانتشارية الجمعية كما في موضوع الكلية لا الوحدة الانتشارية البدئية اى المتشابهة للكثرة
 بالافراد والافراد في احوالها على وجه الكثرة تتوالى لا بطريق الجمع بل بطريق البديل كما في الفردية
 الكلي والالوة المحصورة في موضوع الشخصية المحصورة ثم هذه الوحدة الانتشارية بالافراد
 على سبيل الجمع على غلط البديل كما في هذه الاسماء في مرتبة الواضع لان بعضها شامل لكل واحد
 واحد من الجزئيات بالافراد شمولها لاجماليها واما في مرتبة الاستعمال فالافراد الشمولى والوحدة
 الانتشارية فيها الفرد بدلى ووحدة بدلية واما اطلاق الكثرة على التكثر البدلى والتكثر الشمولى بالافراد
 الانتشارى لى اعملى وجه الكثرة ولا على وجه الاجتماع حتى تطبق اليها مرتبة العدد والكثرة وينزل عنها
 مرتبة الوحدة فالطلاق تجوزى واتفق على وجه المساواة والمساواة فكثرة المعنى في المشترك حقيقة انما
 متفق عند الشافعى في استعمال قولنا من يجره من عموم وكذا الكثرة في الحقيقة والمجاز حقيقة انما
 متفق عند من يقول بحدوث الجمع بينهما كما ينسب الى الشافعى واما الكثرة في انتقالها فاما في
 المشترك والحقيقة والمجاز فكل حقيقة فاما المطلق فمجازا ونحوه والافعال حقيقة وحدة انتشارية

الفردية ككثرة الفرد المنتشر في محتمل من افراده الكثيرة في الكثرة الا اذا و في نفسها او ككثرة الكل الصادق
على الواحد الكثير من افراده بصديق واحد فان اشكالها ككثرات حقيقيات ويا لحيلة فاما هذا المتحقق
المنتشج لجمهور ان الوضع في هذه الاسماء عام بمعنى ان الوضع فيه واسطة الكل الواقع مراد للملاحظة
افراده والموضوع له خاص جزئي وهو كل واحد واحد من الجزئيات الشخصية لذلك المفهوم الكل وقد اختلف
فيما سوى الضمير الغائب لعائد الى الامر الكل وفيما سوى الموصولات والمعرف باللام الجسدية والمعروف
بالعدد المنبثقي والمضات الى احدا واما فيها فيظهر كاستحقاقه فيما سياتي واما ان هذا الوضع نوعي
او شخصي فقد سلفنا تحقيقه فيما سبق فتذكر كتحققنا ما كنا قد وضعنا نوعي المقام الثاني
ان الموصولات واسماء الاشارة من هذه الاسماء تسميان مبهات لاهام مفاهاها في نفسها فاما
لم يتحقق مشار اليه باشارة فعلية او قولية حسيته بل وصلته شبيهة الى نسبة مخصوصة تحصل معنى لاجمال
وتكملة وترفع ايهامه لا يستحق لان يحصل بالتحصيل الجبري العقدي الحكمي لا بالحصول المفرد والمركب
الناقص واما ايضا مرضي وانما كانت مشار كالموصولات واسماء الاشارة في الابهام الوضعي والتعيين
الاستعالي والاصحاح في تحصل معانيها وتعيينها الى المرجح الذي هو الخطاب والمنكسر والغائب لكن
كذلك هنا اعترف بالاعتبار وكما ان التعيين في الخطابات المنكسر بنفسها وفي النهاية بالشرط تقديم الموضوعات
كما في غير مبهمة واما الضمير البهم وفيه التشان والقصبة لتقليل الابهام فيها باعتبار الاعتقاد
الى المرجح قد يطلق عليها المبهات ايضا فان قيل لم لا يجوز ان يكون هذه الاسماء موضوعات للفردية
وتستعمل في الجزئيات انما كانتا شخصية لاس من حيث انها مارة بغير المنتشر الموضوع لم يستعمل من حيث
ان بخصوصيات في الجزئيات محصلة الموضوع له ومعية له رافعة لابهام الانتشار كما انها عين الفرد
المنتشر وتحدد مع بالاشارة والتحصيل كما في الجنس بفصل فالاستعمال فيها من حيث الاتحاد فيكون
حقيقيا لاس من حيث المعاصرة حتى يكون مجازيا وليزعم عدم استعمال اللفظ في معناه الحقيقي واما كما يلزم
على تقدير وضعية المفهوم الكل واما الاستعمال في المفهوم السلك لعدم وضعية له وفي نفس مفهوم الفرد
المنتشر من غير حصوله في ضمن فرد خاص او اتحاد مع مفهوم يحصل به لان اخر مفهوم الانتشار الفردوي
واعتبار مفهوم الفردية مع عدم التعيين بمعنى عدم اعتبار التعيين بان يكون هذا الضيق قيدا للاعتبار
والعنوان والى اطلاق قيد المفعول ولاد اخلا في اللفظ ولا في المعنى ولا يحسن اعتبار عدم التعيين
حتى لا يكون تحصله بخصوصيات متافيا لعدم التعيين يحوجه الى ان الاستعمال لا بالحصول ورفع
الابهام الفردوي بعد اعتبار الفردية في مفهومه بخلاف الكل المحض فانه لا اعتبار لمفهوم الفردية في معناه

لا على التعيين فلا لا على التعيين ولا لا يستعمل الكل والموجود للمعرفة المستمرة كل ما بالانسان بالانسان اذا قصد
 فيه عدم التعيين المتكلم بجملة هذه الاسماء فانه لا يقصد فيها عدم التعيين بل انما وقعوا لان استعمال
 ليعمل التعيين وانما يحصل تلك الامامية الى هذا التكلم بعد ذلك في وجه تحقيق التكلم ولا تقصد فيه انما تكلف
 بهننا ظاهر فانه لا بد من ان لا يستعمل اللفظ في المعنى الحقيقي المحض الموضوع له مفهومه العام وانما لا
 مرية ان الاصل لا يتحقق الاستعمال فيه فانه في تدوير المقام الثالث ان التعيين الشخصي في الاعلام
 وسائر المعارف على انحاء فقد يكون ناشيا من نفس الموضوع كما في الاعلام الشخصية وقد يكون ناشيا
 من المقام لفظ آخر اليه يشير الى التعيين كما في المعرفة بعلام العبد الخارجي او الاستغراقية والمعرفة
 بالنداء وقد يكون بخصوص شي محسوس عند استعمال مع الاشارة الفعلية او القولية وقد يكون بالمفهوم
 لشخصية الاشياء المتخصصة الشخصية اليه وكونه هو بالنداء المستعمل في شخصية المضاف اليه
 كما في المضافات لاسيما المعارف غير المعرفة بالنداء فانه لا يمكن ان يكون مضافا اليه الا بالمرتبعة
 بهننا وهي فلا يبقى معرفا بالنداء وقد يكون بالمفهوم لشيء آخر غير الية فانه امور يحصل بها شخصية
 للمفهوم الاباحي الذي يعمم به وجه اللفظ وبه التعيين هو التعيين المعنوي الجزئي في العلم الذي
 يدور عليه الاشارة في المفهوم بصفة الجزئية لا التعيين والتشخص الذاتي الذي هو ما بالاشياء والاشياء
 انما هي الخارجية والذي هو الذي يقال له التشخص الحقيقي وما بالاشياء وكم من فرق بين التشخص
 والتعيين المعبر به على الجزئي والتشخص والتعيين المعبر به الاقتباس من الموجود في الخارج او الذات
 في كونها متشخصة واشخاصا متميزة في نفسها قال بعض الفضلاء في شرح ميرزا ان المتعلق ثم معرفة
 لا يكون ان يكون اعادة التعيين فيها من قبل جبر اللفظ او من غيره فالاول هو العلم بالاشياء
 اما ان يكون مفيدا لتعيين عرفا فهو المعرفة باللام او بالنداء او قرينة والقرينة اما ان تكون كسنة
 الكلام وهو المصغر او لا بد من اشارة اما اليه بنفسه وهو اسم الاشارة او اما الى نسبة معلومة
 الجزئية وهو الموصول ولا وهي الاشارة واحفظ هذه التقسيم فانه سيفيدك في كثير من المواضع
 انما قلت في نظر ما ولا فلا لا يجب للقرينة في الكلام في التعيين المستفاد من الاشارة الا في الضمير
 التام الذي يقتضيه تقدم ذكر مرجع في الكلام هو قرينة التعيين المرجح الذي يتبين معنى الضمير
 في الخطاب المتكلم فلا قرينة في الكلام اصلا بل بنفسه ووضوحه المتكلم عن المتكلم قرينة على تعيينه
 من بين المتكلمين بالارادة من مرجع هذا الضمير المتكلم وكذا النفس حضور المتكلم وتوحيده الخطاب
 والاشياء الية قرينة لتعيين الخطاب الذي هو مرجع الضمير الخطاب من بين جميع الاشخاص ثم

من ان الخطا والصواب في الخطاب هو انما يتبين بالانسان المستبعد الجبر في معنى استنباط الاشياء في الحقيقة المستبعدة المكشوفة
من انما انما الصواب في الخطاب هو انما يتبين بالانسان المستبعد الجبر في معنى استنباط الاشياء في الحقيقة المستبعدة المكشوفة
المعلوم في الحقيقة المستبعدة في تلك الحقيقة المستبعدة الجبر في معنى استنباط الاشياء في الحقيقة المستبعدة المكشوفة
ومع ذلك في الحقيقة المستبعدة عن مرتبة حصول الكثرة الى مرتبة التعريف حتى تكون حقيقة حصولها لا يهاجم معنى الجبر
ورافعا لتمامها لتمامه ولكن من فرق بين المعرفة والجبر على ما سنبين انشاء الله تعالى وتعلل هذا التناقض الفاسد
من طغيان القول او السوء من السوء في حيث السوء وان يقال انما الى استنباط معلوم ما جازية وهو الصواب
المعروف بالاشارة الى المعرفة او لاداء الوصول ثم اعلم ان ما يحظر بما الى القاصد والمنجبة عنك في الخاطر
الفا تر في هذا المقام ان التعيين في المعرفة هو من التعيين النومي والشمسي في الحقيقة الجبر في الجبر الى انما
في التعيين النومي الاجمالي كما اذا قلنا انما انما في النواع وانما بانما في النواع جميع الانواع المنزوعة تحت
كالانسان والعنصر في الجبر بارادة الاستغراق في تعريف اللام مع العهد بارادة الافراد النوعية فيكون
الاستغراق احصائيا كما في قولك جميع الاسير الصائفة في التعيين من حيث التعيين نوعي لان الافراد النوعية الجبر في
كلية الاشخاص من حيث وكذا في التعيين نوعي اجمالي لا تفصيل لانه لا تصور ولا تصور من حيث التفصيل
في التعيين بجميع الافراد النوعية الجبر على وجه الاجمال كما يكون في التعريف الاستغراقي وقولنا انما
ذال لافراد ووالكل لا يكون الا حاصوا على افراده واللام فيها للتعريف الاستغراقي فيكون التعيين نوعيا
وكذلك مثله كثيرة تلج بعد الفحص في التعيين في الحقيقة الجبر في الانسان نوعي فيعرفان
التعريف استغراقي والمراد به الافراد الشخصية للانسان كلها فاطبة فيكون التعيين نوعيا اجماليا وقوله تعالى
فانهم السنين فان اللام فيه الاستغراقي ولم يقصد به الافراد الشخصية للنبي وذا انما كان للتعريف
لاستغراقي الشخصية كما كان الاول فيما كان التعريف للاستغراق النوعي في الافراد الكلية نوعية كانت
او غير ذلك او غير ذلك الشخصية والتعيين النوعي التفصيل كما اذا قلنا انما في نوع او ناطق وارادنا بالانسان
ولهذا التعيين نوعي انما في التعريف باعتبار التعيين بالافراد بشرط ان يكون ذلك الفرد كلياً وكذا في الافراد
كما مر وتحت التعريف في الحقيقة الجبر في حيث هي وذا انما هو المتعارف من اطلاق التعيين النوعي كما في علم
والمعرف اللام الجبرية والمعلوم بالعهد الذي والتعيين الشخصية التفصيل كما اذا قلنا عا في الرجل و
اريد به عا في الرجل واربعة زيد وعمر وكذا في العهد الجبر في الشخصية والصغير المتكلم
والنحيط والنائب والرجع الى امر جبري معين واسماء الاشارة اذا اطلقت على ما هيها الحقيقة الجبر في
الامور المحسوسة والموصولات الواقعة صفات الاعلام الشخصية او الاسماء الاشارة والمعلوم والمراد به

وقد يكون في العهد الخارجي تعيين نوعي اجمالي كما مرنا ولا من ارادة الافراد النوعية من الحيوان
الحيوانات ولا من النعت في اجتماع الاستغراق والعهد في تلك كما دية باعتبارين مختلفين بالاستغراق
باعتبار الاعطال بافراد المعهود والعهد باعتبار ارادة الافراد الخاصة من جملة الافراد وقد يكون تعيين
نوعي تفصيلي كما قلنا في النحو الاول من نحوى في التعيين كذا حال الحصان الى في المعهود والمعرف بالاستغراق
الاكبر في التعيين اجمالي بتفصيل كان او نوعيا بالمعهود والعهد المسمى والمعرف بالامام بحيث يهر وعلم بحسن
الاكبر في التعيين النوعي التفصيلي بالنحو الثاني كما سبق والاعلام الشخصية لا يكون فيها التعيين
شخصي تفصيلي وكذلك في اسما والاشارة والموصولات قد يكون فيها التعيين الشخصي اجمالي كما في قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا والذين اتواكم من الكتاب ان لا يكونوا عليكم حرجا ولا ياتواكم منكم حرجا ولا ياتواكم منكم حرجا ولا ياتواكم منكم حرجا
فصورت على الاحمال وكقوله تعالى الذين ياكلون الربوا الآية وقوله تعالى الذين يفتقون اصوابهم الآية وكذا
عذرا في الموصولات من غير ما من عاقلها فالقاصد الموصول من اسما والعموم يستغرقه وكذلك في تحقيق غيرها
تعيين نوعي اجمالي كقولك يا هوجوان فهي طابع نوعية فان المراد بالموصولة الافراد النوعية التي يصدر
عليها الحيوان وكذلك قد يتحقق فيها تعيين نوعي تفصيلي كقول الشاعر الكهات البرية فيجوز ان تحذف
من جملة وان المراد بالذي تجار فيه اكله فخص له كنهه فز نوعي كلي فان الجملة المستغنية امر كلي لا يخص
وكذلك يتحقق فيها تعيين شخصي تفصيلي كقوله تعالى والذي قال لوالده انه آت لك البكر فاني ان اخبرته
وقد علمت القرون من قبل وبها تفتيان السور ككلمة الآية وقوله تعالى اذ يقول للذي انعم الله عليه
والنعمت عليه امسك عليك ذكرك وذاك واتق الله وحفي في نفسك ما الله مبدي الآية فان المراد به زيد كما
يدل عليه سياق الآية وهو قوله تعالى فاني زيدا فخصي زيد منها وطرا نه وجملا الآية فهو تعيين شخصي تفصيلي فالموصولات
مثل المعهود والعهد الخارجي في تحقق جميع اسما والتعيين الاربعه فيها فان قلت التعيين الشخصي الاجمالي
لا يتحقق في المعهود والعهد الخارجي فانه محقق بالاستغراق قلنا الحيوانات شخصية فاذا روي الى الاستغراق
بجميع الافراد الشخصية وعنده خصوص هذه الافراد ونخرج عن الافراد النوعية فيكون الامام العهد الخارجي
والاستغراق جميعا وقد قلنا ان الامنا نعت في اجتماعهما في مادة واحدة باعتبارين مختلفين قد يكون المراد
باللفظ شخصا مينا جزيا ويكره ذلك لعدم القصد الى الاشارة الى التعيين الشخصي ريانا تفصيلي كقوله
معرفة بالعهد الخارجي المعهود كونه متينين بالتعريف المذكور النوعي الذي ابلغ الى مرتبة التعيين الشخصي في
مرتبة الفهم والملاحظة فذا التعيين نوعي في المراد الذي هو تعيين شخصي في العهد الخارجي كقولك جاني
رجلنا كذا رجلا وكقوله تعالى انارسلنا اليكم رسولا اشابه عليكم كما ارسلنا الى قرون بالانفسه فقولنا

وتبين في هذا النظم التبيين النوعي العارض في مرتبة العلم التبيين ^{المتخصص} المقصود من حيث انه متعين ^{لشخص}
 لا يرد بيان تبيين ^{المتخصص} في التبيين العارض ايضا كقولك جاءني رجل فاكوتة فهذا التبيين ^{المتخصص} لا يرد
 التبيين ^{المتخصص} لفظ التبيين المذكور في العارض بالذات المقصود ^{المتخصص} المفهوم الملتزم من حيث الكلية لا من حيث
 الشخصية والحجائية واذا عرفت هذه الاشياء من التبيين في ان تمام المعرفة فاعلم ان كل شيء استرغيا كان او
 استرغيا او عارضا او غيرهما او لهما طبا اذا عرسته نحو من استجار الوعد وعرسته نحو من استجار الوعد ونحو من استجار
 التبيين من تلقا طرف الوجود ووجداه فلا يتخلو شيء من الاشياء وعن التبيين في نفسه فانما هو متعين من اشياء
 التبيين بالفضل في الدلالة والتفهم من جوهر اللفظ او عوارضه ولو خط كونه متبين باحد الاشياء المتعينين بل ولا
 التبيين باحدى الدلالات الثلاث بشرط ان تكون حرجية مستقلة متصورة فهو اللفظ المعرفة وان لم
 يتبين في سنها في باب الدلالات والاعلم والحق اننا نحن متبين في نفسه باحد الاشياء فهو التكرار في التبيين
 بين المعرفة والعلمية العموم والتخصص مطلقا لان الدلالة في العلم على التبيين سواء كان التبيين لاشياء
 تفصيليا كما في علم الحنبل وتفصيليا كما في علم الشخص بشرطه بان يكون جوهرا للفظ لا باخر خارج
 عن دأبه وان كان على التبيين التفصيلية والمعرفة اعلم من بين الشرطين ان التبيين المعرفة التوثيقية
 والحجائية المنطقية لشيء العموم والتخصص مطلقا عند علم لان الحرجية والتفهم اعلم من العلم لان مدار الحرجية على
 امتناع الشك وبما يتحقق في العلم يتحقق في اسما والاشارة والضمير المتكلم والمخاطب والبعض الخارج
 التعريف باللام والموصول العهدي التلخيصي والمعرفة بالذات كما عرفت تفصيليا بل الحرجية ليس اعلم من
 العلم التجوي بالذات العلم نحو وبالمعنى اعلم عندهم حسيا كان وتفصيليا بمعنى ان يكون الدلالة فيه
 على التبيين بجوهر اللفظ تفصيليا كان او نوعيا بشرط ان يكون التبيين المدلول تفصيليا ولا ريب ان
 العلم المحسني ليس بحجوي كما عرفت لكن المعرفة اعلم مطلقا من الحرجية لان اللفظ الحرجي لا يرد فيه من
 الدلالة على نحو من التبيين وبما يتبين الشخص اجماليا كان وتفصيليا بجوهر اللفظ او عوارضه وقرئ منه
 هو ولاحقه واما ما كان هو المعرفة التجوية ولا اكس كس عرفت في العلم الحسني وبعض استخا واما المعارف
 بل ما يدل على التبيين ^{المتخصص} الاجمالي من استخا والمعارف ليس حرجية عند التحقيق ولتقريب ذلك كما في
 المعرفة بلام الاستغراق ولذا تعد القضية التي موضوعها معرفة بلام الاستغراق قضية محصورة كلية
 بلام الاستغراق مجردة على سائر الكليات الموجبة كلفظ الكل لا قضية شخصية محصورة ولو كان
 المدرك بالاستغراق مستوجبا للحجائية وكان المعرفة بجوهرها معند كما كانت القضية شخصية مجردة
 على مقتضى تحديد شخصيتها والكتابة لا تترى ان الحكم في الكتابة على الحرجية استرغيا فقط عند

كما عرفت في المحفوظات الفقهية شرح الشريعة للرازي كما في كل انسان حردان مع التبيين في التبيين مختصر لكن
لما لم تكن الشخصيات في قوله مفهومة بالتفصيل بل بالامر الاجمالي في الحكم فثبت في كل شخصية مختصة وبتسا
وكرنا بطلان استنباط الصغرى واسم الاشارة والمهور وكلها بجميع استخار عن الجزئي كما انك بما صاحب ميزان المنطق
وسلمه شارح البحر ابا دوى وكذا بطلان فهم اتحاد الاصطلاحين في العلم المتخوي والجزئي المنطقي وانما شئ واحد كما في
العبارة المصروفة في العلم جزئي كما اشارت سابقا الى اتحاد الاصطلاحين في التقسيم الاول للمعنى الى الاسم
والكيفية والاداة وتوهم العبارة صاحب ميزان المنطق حيث ذكر العلم لم يذكر فقط الجزئي استاذة بصدده
مسطحات المنطق الاجم ومسطحات الخاصة وانما التفرع فيها منتظر ادى وقد سلمه شارح المذكور ايضا فذا هو
المشهور عندهم وانما تحقيقنا في ثمر الباب فوفا الى السببية بين المعرفة الجزئية والجزئي المنطقي لنبه القوم على
من وجه لان الاتحاد والجزء عندنا تصقت بالكلية والجزئية ايضا كالاسرار كما تحقق في البحث الالهي
الاشارة والصدق الى ثمرها فضلا فلهذا لم نيسر الى تمام المسرفة بما هو مجموع لغزوه وجزئيا جزئيا في العلم
بالعلماء ورواها في الاشارات اذا اطلقت على معانيها الحقيقية اي اللامور المحسوسة لا في معانيها الحياتية
في الاشارات العقلية والاصولات فبعضها كجميعها استخارا التبيين العمدي جزئي وذكر العرف بالام بعض
استخار التبريت العمدي وكذا الاعلام يحصل نسبوا وهو علم الشخص كذا الصفات الى احدا وكذا الصغرى
بعض استقامه كالصغرى الخارج الى امر جزئي والصغرى التي طب والصغرى المتكلم والمرجع فيها الى الفاعل طب
والمتكلم كالمبتهل لان المشارة اليه بانا واثبت هو النفس صر بها والبدن من قبيل الآلات والتفصيل انساني
عبارة عن نفس النفس من حيث انها متصرف في البدن ودرجة له في الجاهلية حقيقة تعبيرية عن اختيارية طرية
متصرف في مرتبة المصداق قيد المعنوي لا داخلية في الصنافية وتحقيقه لكل واحد ليس في نفسه بانا والى
نفس غير بانته وبه كما ينه مدبر الوعدان الصحيح وكلهم في امثال هذه المقامات فاما قيل ان صغرى المتكلم
راجع الى نفسه لانه قد لا يلتفت معين الارباع الى البدن ولا يقل عنه وصغرى المتكلم عالم الى بدنه لانه
نفسه لانه هو الحيوان لا بشئ ان يعني اليه لان نفس المتكلم ايضا صغرى كالبدين والتجرب وغير
لان عن المحضر كما في شئ طب بعد ثباته في قوله كذا العلم غير في وغيره كيف ولو اشتد في المادتين في المحضر
لم يكن المتكلم جزئي العقل والمفوض فلا ان بدن المتكلم ليس بجسم عند النفس بل عند الآلات و
حواسها ولذا تحتاج في ادراك الماديات الى تحصيل صورها والاك ان محاضروا لا حصولا على خلاف
ما سلمه المشائون وبالحقيقة هذا القول وفي من ان يلتفت اليه ليقبح فيه وهو جالت للوجودان وبداية
الاذنان ودرع الحجة والبرهان كما عرفت القام الرابع ان الجزئي كما يكون ملكا يكون معرقا باللام

لما عرفت ثم كون المعرفة باللام جزئيا وان استقام بالنظر الى معناه المتعنى الاشياء كل كس في كونها جزئيا باعتبارها
 هذا التعيين شيئا لا يوجد في سائر التعيينات عند وجودها نفس اللفظ يدل على نفس المفهوم الكلي وادارة التعريف
 تدل على تعيينه الشخصي فيحصل منها المعنى التفصيلي الذي يكون في الفهم فيكون كربة والجري والكلي هنا تشملان
 المفهوم وتدخل في اواراد على التعريف بالامارات والاعلام فان المفهوم منها المعنى الاحكامي السببي في الفهم
 وان حاله الذي ان الى طبيعة الشخص بعد الاتمان والتميز والاعلام والتميز والاعلام والتميز والاعلام والتميز والاعلام
 اللفظ المذكور في الدال يقال ان الدال على المعنى المتعين الشخصي نفس اللفظ وادارة التعريف من قرأ في الدلالة
 على التبيين الشخصي وشراطها وباطن الدال على المفهوم الكلي المفهوم من حيث التبيين الشخصي هو نفس اللفظ
 بشرط اقرارنا به اذ التعريف قاده اذ التعريف واقترانها من شرط الدلالة لاسيما ان الدال على اقراره
 والدال على المفهوم الكلي من حيث هو من قطع النظر عن التبيين الشخصي هو نفس اللفظ بشرط عدم اقرارنا
 بها لكان ان عدم اقرارنا بها شرط الدلالة على هذا المعنى الكلي المعبر من حيث هو كلي لا جزئي كذا كس في اقراره
 بما شرطه الدلالة على المعنى الكلي المتبر من حيث هو مفرد في شخصين شخصه كما ان الصلة في بعض اشياء
 الموصولات من شرط الدلالة على التبيين الشخصي وادارة المعنى الجزئي من ذلك النوع من الموصولات كما
 مضى سابقا لان الصلة من الدال على المعنى الجزئي الموصولي بل قرينة الدلالة على ارادة التعيين
 الشخصية وكما ان مفرد من المرجح في الضمير وخصوصا في اشياء محسوس في اسما والاشارة من قرأ في الدلالة
 وشراطها على التبيين الجزئي فانهم وتبر فان لم يات في المعرفة بالامارات لان اذارة التعريف شيئا
 حرفة الشار وليس صفة للتعيين والتعريف وانما وضعه للبيان ونشأ وتحصل منه التعريف والتعيين في
 الزوم فوي في الواقع قرينة الدلالة على التبيين ومن شرطها ويكون الدال هو نفس اللفظ من حيث
 اقراره في حرفة الدال وحرف الدال وحرف الدال ان به معتبر في عنوان الدال هو مفهومه التعبري لاني ذاته
 ومفهومه ولكن بشكل في المعرفة باللام فان الام لم توضع الا للدلالة على التبيين وليس لها هنا معنى آخر غير
 ما يوجب الى ارادة التعيين حتى يجعل ذلك المعنى ايا حقيقة واقعة بمعنى اللفظ قرينة على ارادة التعيين
 الشخصية فيكون اللام وادارة على معناها من قرأ في الدلالة على التبيين في معنى اللفظ المذكور عليه ومن
 شرطها فلم تجعل من شرط الدال ولا يدل على شخص آخر ايضا ليعلم ان يكون انفا حولا لاسيما
 فلا يكون من الحروف والادوات وهو علامت ما به عليه فانهم ولكل لعل مديدت مرة لكسا
 فلفظها الاشياء التي في المباحث السابقة في الاسم ان شدة الاشتراك والاختلاف لعلها حلقه على مقدم
 امثال هذه الالفاظ من المفردات فتذكر وتبعد الاشياء التي تقي شي مما ينبغي ان يشبه عليه وهذا الجزئي

على نحوين أحدهما جزئي بكل بساطة ليس من مرتبة القياس وقصوره كشرط أصلا ومبدأه من ضمن الأشخاص الموجوده في
الخارج أو الالوهين فانه لا يتصور فيه شلا من حيث انه انسان متشخص بهذا الشخص حتى يكون مفهوم مفردا
تفصيليا مركبا من جزئين المفرد مبرر ومفردا اجتماعيا متجلا الى جزئين المفرد من بل يفرد ذلك وهو مفهوم
بساطه جزئي لا يتجلى في الاقدام العامة وانما يحل محلها في مرتبة التامة بعد اعمال الانظار الدقيقة الى مفهوم
الطبيعة وهذا الشخص هو الطبيعة بعد التفصيل الواقع في الطبيعة والتفصيل ليس مفردا من مفهوم الجزئي بل انما
ذلك في خصوص ملاحظة العقل بعد التحليل الى اصله بالانظار الدقيقة والافكار العميقة واطلاق الشخص على
جزء المعنى التفصيل الذي هو مركب القيد أي الطبيعة المقترنة بهذا الشخص والتفصيلية بهذا الشخص ان
بلا ملاحظة الطبيعة في مرتبة الملحوظة ويعبره بالانظر ان هذا الشخص في العنوان والى انظر وكذا على معنى الاجمال في القيد
الاجمال الى هذا التفصيل كاجمال قبل التفصيل وبعد التفصيل وهو الاجمال بمعنى زبدة الملحوظ لا معنى
البساطة المتخذة لاجمال الحمد وانما يكون باصطلاح آخر وهو ما يكون القيد والتقدير كما انها من ضمن
الملحوظة متضمنة في الملحوظ وهو الشخص بانه المحسنة والفروغ وثمان الجزئي هو الكل الملتصق به حيث الثمين
الشخصية ووجه الكثرة التقيدية مستحق في ملحوظ وان لم يتحقق في مرتبة الملحوظ فالنظر الاول من معنى الجزئي يتحقق
في معاني الانعكاس المتضمنة والشرائح في من معناه يتحقق في باقي اشياء المعارف التي مددنا بها من قبل
الجزئي لا يتفهم فيها او لا المعنى الكل ثم طبيعة الثمين الشخص من القرائن الخارجية والاسرار العارضية تفصيل
وهو يصير جزئيا بالتوازي في مجالات الاعلام فانه لا يفهم فيها المعنى الكل بل المعنى الجزئي بكل بساطة من
بدا الامر بالبحث التام في تحقيق القضاة اودار المعاني الاسمية من المعاني الجزئية والعمليات بالكلية
والجزئية فتعقد منها اجمالا ثلثة البحث الاول في تحقيق مرتبة القسم بل هي مرتبة مطلق الشيء او مرتبة
الشيء المطلق فاختلاف فيه فذهب السيد الزاهد في حاشي شرح التمهيد الى الاول وفي حاشي شرح الموضع
الى الثاني وفي وضع التدرج بان الاول بناء على ذهب مجموعا الثاني في تحقيق من نفسه بعض من جاعل
اختار الثاني واكثرهم اختار الاول واستدلوا عليه بان العموم والاطلاق منان للتفصيل والتفصيل والاول
في القسم من التقيد لان القسمية عبارة عن مضمون مقيود ومختلفة الى امر مشترك ككيف يقيد ما هو ملحوظ بقيد
الاطلاق فوهو الذي لا اطلاق يزول بلا ملاحظة التقيد وملاحظة العموم ترتفع بلا ملاحظة التفصيلات و
قد يتجلى على الثاني بان القسم لا بد لوسن وحدة واشتراك لان التقسيم هو الضم الى امر واحد مشترك كمنشأ
الكثرة في ذلك الواحد والتفصيلات في ذلك العام وليست الوحدة في الامم المشتركة الا الوحدة المبررة الى صولة
لوسن جهة عموم الوجود الشخصية لان الاشتراك هنا ليس الاشتراك الكلي في جزئية بل الاشتراك الجزئي

في مختلفاتها والواحدة في الامر الكلي فتعتبر فيه من حيث هو هو الا الوحدة المبهمة العمومية النوعية والسياسية
الاشتراك ايضا قد رزأ على معنى العموم والشمول فوجب اعتبار العموم والاطلاق والسياسة
كالوحدة المبهمة النوعية في المقسم وان لا يستقيم المقسم منقسما الا بهذه الملاحظة والاعتبار وهو
اعتبار الشيء المطلق فنشبت المظنون ما قلتم ان التقييد منات الاطلاق وانحصرت منات
العموم فمسلوكا ناسخا من جهة واحدة وغير مسلوكا لواريدية المناقاة اعم من ان يكون ناسخا من جهة او من
جنبتيه ان التزم ان الانسان اعم وانحصرت في ناسخا من جهة واحدة وان كان ناسخا من جهة واحدة
فكذا بلنا وان كان العموم وانحصرت من هنا بمعنى آخر فان المقسم اعتبر فيه الوحدة المبهمة النوعية
ولان يدعى التقسيم الاخر وان الكثرة التعينية الشخصية او الصنفية كية فالوحدة فيمن جهة الابرار
والنوعية اي من حيث هو باهية واحدة نوعية او جنسية او صنفية والكثرة فيمن جهة عرض التعينية
والانحصار فالوحدة ابراهيمية والكثرة تعينية فاختلقت الجهرتان وكذا العموم فيه باعتبار شموله
اشتراك في نفسه لجميع الاشياء وانحصرت فيه بالنظر الى عرض القيود والانحصار في ذلك الاطلاق فيه
في المقسم قطع النظر عن التقييد والتقييد باعتبار عرض القيود فاختلقت الجهرتان فلا يزال
بالخصوص عموم نفس ذاتة المشتركة العامة ولا بالتقييد الاطلاق مجرد طبيعة الشاملة المطلقة بالشمول
ما قيل في هذا المقام والتحقيق عندنا في هذا الباب على ما يفيض على صفحة من خارج الفاطر واسطة الحساب
والخبر الماثر بان الحاصل المفيض الفاطر ان ههنا مرتبتين الاولى مرتبة التقييد في المطلق وهم انحصار
الى العموم فهذا التقييد يقبض على نحوين نحو هو تقييد حقيقي ونحو قيد حقيقي الى شئ آخر قابل
لهذا التقييد فهذا التقييد في انحصار بعض في مرتبة التقييد الذي هو مرتبة الكثرة في
الاجزاء وليس مرتبة العمل والاتحادا ومثل التركيب لا انضمامي في انحصار بعض في مرتبة العمل كما هو مسلوك
البعض في مجرى تركيب الماهية النوعية والقويمها من اجل هو تحليلي واتحادى او انضمامي فعلى
هذه المرتبة وبهذا النحو للتقييد المطلق والتقييد جزاء ان خارجيان للمقيد اى مجموع المطلق والتقييد
والمطلق مادة والتقييد صورة ومن ههنا الفرق بين المطلق والعام ان المطلق هو خارجي في طبيعته
للمقيد فلا يحيل عليه والعام ليس كذلك فلا يحيل على الخاص فالمطلق في هذه الملاحظة ما هو مشترك
لا يتحصل بنفسه وقيد التجرد وشروط العدم كاشفت عن اتحصل بنفسه انه يحصل له لان العدم ليس محصلا
لشئ ولان على هذا يكون مرتبة بشرط شئ فهذا التجريد والقرية بالنظر الى التركيب التحليلي والتحليلي
وتركيبه نظر الى الملاحظة التركيب لا انضمامي فهذا مرتبة ملاحظة المتأثرة بين المطلق وكل من القيود

والمتشابه للمطلق في هذه الملاحظة في مرتبة مطلق الشيء الصالحة للتشابه والاتحاد وهي مرتبة الأصل
والاتحاد والابها في قاطن في مرتبة هذه الملاحظة أما في مرتبة الشيء المطلق اذ في مرتبة الماهية من
حيث هي بان يكون الشيء تقيداً للماهية المعنوية خارجة عن الملاحظة داخلية في العنوان واللبس كما
فصلنا سابقاً فان كلا من الماهية والملاحظة في مرتبة الملاحظة لما يمتحن في هذه الملاحظة والملاحظة
الغير متحركة في هذه الملاحظة اى ما في هذه الملاحظة والظاهر هو الاول وان تحقيق في كنهها الملاحظة
وليس هذا التقييد منها في الاطلاق الملاحظ في مرتبة الشيء المطلق بل هو ان في موهبة وموهبة في هذه الملاحظة
في التقييد التقييد القضي ما في الأصل ولا يرفع الاطلاق المأخوذ في الملاحظة من حيث فاته بل يشهد
لان لم في هذه الملاحظة تحصل الاطلاق وهو يحصل بنفسه كالملاحظة هذا الاطلاق بانه شيء عام ومطلق
وان كان يحصل تحصلاً ضعيفاً بهذه الملاحظة وهذا الخوض في التقييد لما في التقييد بل التقييد
يستعمل يحصل بنفسه المطلق كما عرفت فافهم في هذا الخوض من التقييد هو التقييد لا الملاحظة معناه
الحقيقة اى انضمام تقيدها الى الصالح له بل التقييد بالشيء المعنى يحصل به كما في الجحش الفصل في مرتبة
التكريب التحليل والاتحاد اى في كل يقسم الى الفصل لا المعنى انما هو في دعاء من له منقسم الى حقيقة بل على
انه متضمن فيه يحصل له حصولاً نوعياً رافعاً لثباته له واهتمامه في وجوده يحصل في نفسه الجحش لان الشيء
يقتضيه بنفسه لا بما خارج عنه عارض له كذا كذا بهما يقسم الى التقييد لا على حقيقة الانضمام والتكريب
والتقييد بل على انه يحصل ويرفع اهما به ويجعله في نفسه اى يحصل له اختصاصاً فكل من ينضم الى
في نفس المطلق يظهر في مرتبة التحليل والملاحظة التفضيلية ظهر التحصيل وليس امر غير هذا
عظيم لاحقاً عارضاً له وكان هذا الخوض من التقييد والانضمام في مرتبة التركيب التحليل والاتحاد
وفي هذا الخوض من التقييد ليس المطلق والتقييد متقاربان لعدم كونها مرتبة المفارقة فليس مادة وصورة
بل هما في هذه المرتبة والخوض كالجحش الفصل المتصاوتين يحل كل منهما على الآخر لان كلاهما مأخوذ
من حيث هو صالح للاتحاد مع الآخر وهو مرتبة الحمل والصدق فاشتركا المطلق المقسم بينهما
المفاهيم الانضمام اشتراك اتحادى سراً في تيسر له خصوصيات الوجودات المتغيرة بالنظر الى
الاتحاد وهو كاشتراك الجحش بين النوعين فالمطلق في هذا الخوض من التقييد في مرتبة مطلق الشيء
كما ان الاشتراك في النوع الاول من التقييد اشتراك انضمامى اى اشتراك المادة المنقسم اليها بين
الصورة المنقسمين من المجموعات المركبة من المادة والصورة المطلق في ذلك الخوض كان في مرتبة
الشيء المطلق على ما هو الظاهر كما عرفت فلاحظ تقيده الاطلاق والعزم من فيه لهذا الخوض من التقييد

لا بد مني على الاستحالة والتخصيص فيه والاطلاق يستوجب ملاحظة المخالفة ولذا لا يحل الشيء المطلق على
 الأفراد ولا ينفي بالاشتراك فردا ولا يوجد في الخارج ويقتضي اعتبارا بالاعتبارية والمرتبة الثانية مرتبة محل
 المقسم على الاقسام بعد مرتبة التقسيم باي نحو كان بالنحو الاول او بالنحو الثاني وهذه المرتبة مرتبة
 مستفترضة على مرتبة التقسيم او كما نلاحظه في قوله فيقال مثلا الحيوان اما ناطق او صامت وناطق وناطق او
 غير ذلك فيقال له تقسيم الحيوان الى هذه الاقسام مع ان فيه جملا للقيود والمحصلة للاقسام على المطلق
 فعمل القيود على المطلق بالنظر الى احداث الكثرة فليكن كانه جزء ومقوم للتقسيم وجعل المطلق على
 القيود والاقسام المقيدة به ملاحظة التقسيم لتفريع على التقسيم واقتضاءه واستدراكه بنفسه فانه
 كما لا ريب في الماهية للتقسيم والمطلق في هذه المرتبة ايضا في مرتبة مطلق الشيء لان مرتبة محل باي
 نحو كانت محل المطلق على التقديرات والقيود او محل القيود على المطلق او محل الاقسام المقيدة على
 المطلق او محل القيود على الاقسام مرتبة مطلق الشيء ولا طريق للمحل الى مرتبة الشيء المطلق كما عرفت
 انفا لهذا هو تحقيقنا المتخصص في المقام وانا قد كنا علمنا في تحقيق معنى المصطلح تحقيق
 حقيقة رسالة مستقلة فيما بين اثني عشر جزءا في ما بين ستين وستين ورقا قد بحثنا فيها مفصلا
 هذه مرتبة المقسم ايضا كما يجب وترصاه لكانها تلتفت وملت في ضمنها واوراها من كتبنا المصنفة
 الهالك في اسفارنا و تراعى الامصار والسبلاد الى مطالع الجعشة ثم اعلم ان الوحدة المبهمة
 والاشتركة اللاحقة هي الضرورية في ملاحظة كون الشيء مقسما ليسا مختصين بمرتبة الشيء المطلق
 بل كما لا بد ان فيها يوجدان في مرتبة مطلق الشيء فانه لا يخلو مرتبة عن وجود وحدة وتعيين
 فالمطلق الشيء وجودا كما بنفسه فليس له بالذات وجودات طبيعية كثيرة فليس له افراد بالذات
 واليه بواسطة استحاده معادته وتبركاته فيها واشهر ان الاستحالة هي بينها وله وحدة مبهمة باعتبارها في
 نفسها حيث انه باقية واحدة فان الوجه ولا يخلو عن الوحدة لتساوقها وباعتبارها هذه الوحدة
 والوجود والاشتركة اللاحقة هي بين الجزئيات والافراد والخصوصيات والاقسام كل عندى
 ليس في الشيء المطلق وحدة مبهمة واشتركة اللاحقة هي على كمال اللاحقة بل الوحدة فيه كذا كما كانت
 من قيد الاطلاق وحدة محصلة بخلاف الحصول الحاصل للشيء ولو اعتبارا بيا ووجدنا وكذا الاشتراك فيه اشتركة
 شخصية لانه يتفرع عن الافراد من حيث هو فاما لا من حيث انه متشعب معها ومرتبة المخالفة
 مرتبة التخصيص ولو نحو ما كان في مرتبة الاشتركة لانه الاشتراك في التخصيص الاشتراك المارة من كل
 او من الصور كما علمنا في مشروحا مفصلا فلا يتوهم بانهم ان المقسم لا بد له من اعتبار الوحدة اللاحقة

والملاحظ في الاشتراك الابهامي فيه ولا يلاحظ ان الاطلاق في مرتبة الشئ المطلق لان الاشتراك هو العموم
 والاطلاق والوجودية المبعثرة مستلزمة لهما وتطلق الشئ في حال عن الاعتبارين فلا يلحق مقسما بالبحث
 الثاني ان بعضهم جعلوا مقسم في التقسيم اى التقسيم الى الجزئى والكل مطلق المفرد لخصه جملة
 المفرد المطلق فالتقسيم بهذا الاختلاف وانما هو الحق ومن المسلمين من يقول لما عرفت ان مطلق الشئ
 متحد مع الجزئيات والافراد ليسرى اليه احكام الجزئيات والخصوصيات كما ليسرى اليه احكام العموم
 من اتفاق مرتبة الشئ المطلق فاعرف مرتبة جامعة لمرتبتى العموم والخصوص وتجاهل متبادلة مستوعبة لهما
 فان التقسيم قسم من تقسام مطلق الشئ التقسيم بتقسيمه لان احكام الافراد والجزئيات مما يندرج تحته
 ليسرى اليه فلو تقسيم بالتقسيم فلو قسم ولا يقسم لعدم التقسام آخر كما انما يوجد بوجوه كثيرة ويندرج
 بالحدام عموم وان الشئ المطلق غير متجانس مع الافراد التي هي متشعبة ومباينة عن الآخر وعدم اتحادها
 لانه يصدق عليها كما يتبين سابقا فلا ليسرى اليه احكام الخصوص ولها احكام بالذات هي احكام
 العموم فتكون الانسان نوع وذاتى وكل وحيد ودو وخصوع ومجول وفاحص وعرض عام الى غير ذلك
 فهو لا يمكن ان يقسم بالتقسيم فردا قسم بل لا يمكن ان يقسم الا بالتقسيم نفسه بالذات فالتقسيم
 المطلق لا يمكن ان يكون مقسما بالذات او بالعرض على اختلاف المذهبين الا بان يكون الشئ اى
 الطبيعية نفسها مقسما بالذات بلا واسطة تقسيم فردا وقسم من افرادها وانما هو اسوأ واعتبرت الطبيعة
 من حيث هي اى مطلق الشئ مقسما بالذات والطبيعة من حيث الاطلاق على الشئ المطلق مقسما بالعرض
 كما هو مسلما للجمهور وبالكامل كما هو مذهب السيد الزاهد ومن علماء وشعيرة واقفاه وبالحكمة كون
 الشئ المطلق مقسما بالذات او بالعرض على اختلاف المذهبين يتوقف على ان يقسم الشئ بلا واسطة
 ما يندرج تحته عرفت من ذلك ان الاختلاف في ان المقسم مطلق المفرد والمفرد المطلق بناء على
 ان هذا التقسيم بالذات لنفس المفرد من غير ملاحظة خصوص قسم دون قسم ونفس مفرد كانه يقسم
 لهذا التقسيم وان هذا التقسيم بالذات للاسم ولا بد من ملاحظة المعنى الاسمى في كون المقسم لهذا التقسيم
 بناء على ان المعنى في الحرفية والفعلية لا تنصف بالكلية والجزئية في المقسم بالذات هو الاسم والمفرد
 ليس مقسما كما يحل مورد التقسيم من حيث انه ايضا منقسم بالتقسيم الاسم كما هو شأن مطلق الشئ
 ومن ثم يقال مقسم السافل مقسم للعالي والافاق تقسيم بالذات هناك للسافل وللعالي بدرجة
 تقسيم السافل ومن ثمنا يورد مطلق العلم مورد تقسيم التصور والتصديق في نواتج كماله المطلق
 وقد قيل حصول الصورة او الصورة الحاصلة وقد قيل التصور والتصديق من ثلثين المقسم

بالذات عندهم العلم المحصور في الحوادث كما هو من حيث المحصور وقد فصلناه سابقا وبالحكمة المقسمة في هذا القسم عند
القائلين بالانقسام المعاني في الحرفية والفعالية بوصف الكليات والحجج فيها هو المفرد المطلق سواء كان مقسما بالذات
او بالعرض ولذا عيبوا بالمفرد المطلق للامساك بالذات من مطلق المفرد ان المقسم بالذات قسم من
اقسامه وان كان المقسم بالذات عندهم هو مرتبة مطلق الشيء والمقسم عند القائلين بعدم انقسامها بالكلية
والحجج فيها هو الاسم فهو مقسم بالذات كما علم المحصور في الحوادث للتقسيم الى المقصور والتصدق عند المحصور ومطلق
المفرد الذي هو محصور له مقسم بالعرض ولذا سطره انقسام الاسم الذي هو موضع مستألى الكل والجزءي كما علم المطلق
او العلم المحصور المطلق مقسم بالعرض للتقسيم المذكور او كما علم المطلق مقسم بالعرض عند التحقيق في المقامين
بان المقسم بالذات له هو العلم المحصور المطلق واما عندنا فقد عرفت حاله ان المقسم بالذات هو العلم المطلق
وقد فصلناه ايضا من التفصيل واما ان الحق في هذا الاختلاف فتشعبي عليك في اجراء المستقبل ان الحق المتبع
هو ان المقسم بالذات هو المفرد المطلق بمعنى ان المقسم بالذات نفس طبيعة المفرد من حيث هي وبهذا التقسيم
محاورها الاولى الثانية من احوال من الذاتية الاولى للاسم وخصوصية الاسم في معناه عندنا وتبينت بها
المعاني في الحرفية والفعالية والاسمية كلها البحث الثالث ان جمهورهم اختاروا ان المقسم بالذات لهذا التقسيم
هو الحصة الاسمية اي المعنى المفرد المخصص للاسمية المطلق المفرد حتى يجري هذا التقسيم في الفعل والحرف
ايضا وبذلك نرى على ما زعمنا ان المعنى الفعلي والمعنى الحرفي لكونهما غير مستقلين بالمفهوم غيرهما من المعاني
بالكلية والجزئية قال السيد الشريف في حاشي شرح الشرح في هذه الفقرة مخصوصة بالاسم لان انقسام اللفظ
الى الجزئي والكلية انما هو بحسب انقسامه بالجزئية والكلية ومعنى الاسم من حيث هو معناه معنى متعلق
صالح للانقسام بهما فان معنى زيد من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح لان يوصف بالجزئية ويحكم بها عليه
وكذا معنى الانسان يصلح لان يحكم عليه بالكلية واما الحرف فان معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستلصا
لان يكون محكوما عليه اصلا وذلك لان معنى من مثلاً هو ابتداء محصور لمحو طين السيرة والصدور مثلاً على
وجه يكون هو آلة لملاحظتها ومرة لتعرف حالها فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا قصد انما يصلح لان يكون
محكوما به فضلا عن ان يكون محكوما عليه وكذا الفعل التام كضرب مثلاً يشتمل على حدث كالضرب وعلى نسبة
مخصوصة بينه وبين فاعله وتلك النسبة ملحوظة بينهما على انها آلة لملاحظتها على قياس معنى الحرف وهذا الوجه
اعني بالحدث من النسبة الملحوظة بذلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهوم انما يصلح لان يحكم عليه بشئ يتم حيزه على الفهم
وحده ما حذو في مفهومه على انه مستند الى شئ آخر فصار الفعل باعتبار جزمه ومعناه محكوما به واما باعتبار مجزئته
فلا يكون محكوما عليه ولا بصلا فالفعل انما استند الى الحرف باعتبار شتمال معناه على ما هو مستند الى غيره بخلاف

البحر من اذ ليس له معنى ولا يبرز معنى يصلح لان يكون مستدرا او مستدرا اليه انتهى ثم قال فظهر ان معنى الاسم من حيث
هو مستدرا يصلح للاشتان بالكيفية والحجريية والحكم بها عليه واما معنى الكمية والاداة من حيث هو معنى اجمالا
يصلح لشي من ذلك صلا كما ان يعبر عن معناهما بالاسم بان يقال معنى من ومنه ضرب صحيح ان كل كليم عليه بالاسم
او بالحجريية وبهذا الاعتبار لا يكون معنى الكمية والاداة بل معنى الاسم فانطق بذلك ان الاسم صالح لان ينقسم
الى الحجريي والكمي المنقسم الى المتوحد والاشكال بخلاف الكمية والاداة انتهى والتحقيق عندنا في هذا
الباب ان معنى الكمية والاداة ايضا تنقسم بالكيفية والحجريية وذلك لوجه الاول ان التحقيق عندنا انقسم
الكمي والحجريي بالذات به مطلق المفهوم مركبا كان او مفردا مستقلا كان او غير مستقل وذلك لان مدار الكمية
والحجريية عندنا ان انظر على الاشتغال على الندية وبعدها بكل مفهوم لا يتخلوا اما ان ينشئ على الندية فهو
جزئي او لا فلا يخلو ولا مدخل للصدق وامكان للصدق او فرضه ولا الوجود والافراد او امكانها او فرضها او فرضها
استحقاق عند التحقيق الحيزيين المنقسمين عن الباب وفي الاشتغال على الندية وعدم الاشتغال عليها انتهى
والمركب والمفرد والمستقل والغير مستقل سوية فقد يكون لبعض المعاني الغير المستقلة او لبعض المقاسم المركبة
مستقلة على الندية فيكون جزئيا لبعض المعاني بالحجريية والمضاف الى الحجريي وبعضها غير مستقل عليها فيكون
كلها كالمخصص الكمية والمعاني الحرفية في بعض الاستعمالات والثاني ان بعض المعاني العقلية والحرفية يكون اما
افرادا او افرادا لاشكال في المعاني على تخويل الاول ما يحصل له الشخص الكل او الحجريي لاسن اتفاقا والحمل وبذا
الغرض من الجزئية يحصل للشي بالقياس الى العنوان والمفهوم التفسيرى والقياس الى المقصود والحيزية ايضا
اعني ان اشكال هذه الافراد تكون افرادا لاشكال المعنوية والمعنون كليا لا كما في افواه الا في مكانا في افراد مفهوم مركبة
الاماري اى المعنويات المتشعبة المتحددة بتحد الاذ بان فان العرض يتعدد بتعدد الحمل فانها افرادا للحيز و
العنوان التفسيرى فقط لا للمعنون والمقصود والالزام وتوقع الجمال وتوجد فان الوجود في الابهن من
مدار الحمل نفس الامر وذلك مفهوم ضرب زيد فان افرادا اى مفهوم ضرب زيد الا ان او من ضرب زيد عمر
بضرب زيد كبر او ضرب زكيا او ضرب زيدا بشرا الى غير ذلك فبعض هذه المفاهيم متشعبة وبعضها غير
متشعبة فلهذا المقاييس اى من مفهوم ضرب زيد فكون افرادا لضرب لان الاختصية هى مدار الجزئية لا يقال
انما ثبت بهذا التقدير هو الاختصية بحسب الوجود والتحقيق بحسب التامنى فممن تحقيق معنى ضرب زيد فمحقق تصادق
في المقاييس على هذا التقدير للاختصية بحسب الصدق والحمل ودار الكمية هو مدار الكمية لانها لا تتألف من مقادير
بين المطلق والمقيد واجب اذ لا لا بشرط شي ولا امتراى ان مفهوم ضرب مطلق وهذه المقاييس مقيدة
لا بد من مفهوم لهذه المقاييس اى المفهوم ضرب مع مفهوم المقيد لا بد عليه بالتفصيل بالمكان اذ الزمان وغير ذلك

ليندر اعمامهم بصده في مثال هذه المقامات من مباحث الكلي والجزي فانهم يشكروهم ويذكرونهم
 المقام عوديل لانفهام والمطعم من هذا الطعام عسير الانفهام والثالث انهم قالوا ان المحرمة
 موضوعه لمعان هي جزئيات المعنى الكلي الاسمي كما صرح به العلامة الحامي في التوفيق الصياغية في محال
 محمول السيد السد قدس سره فيكون الموضوع عما والموضوع له خاص في الحروف كما في اسماء الاشياء
 والاضمار والموصولات والوضع في غير الوضع لجزئيات المعنى الكلي المحمول لمرارة الملاحظة تلك
 الجزئيات كما مر فضلا وشرعها فيكون هذا كما ذكره اعتراف من السيد واثباته والكفاية واقرانه واثباته
 بان المعاني الجزئية تكون جزئيات المعنى الاسمي الكلي بضعها يكون جزئيات حقيقةية اذ الحقيقة الخاصة
 الشخصية او جزئيات اضافية اذ عرضتها المخصصة المتقدمة الكلية الشخصية فلهذا من هذا الاعتراف
 بالانقسام للمعاني الجزئية بالكيفية والجزئية واذا صحت المعاني الجزئية الجزئية المستقلة على الاطلاق
 بالكيفية للانقسام بالكيفية والجزئية فمصلحة المعاني الفعلية للانقسام بها ان في طوري ولكن لم يوافق
 على تقديره فقد مر بي ان ليسا مرتبتين مرتبة الثبوت والانقسام وهي مرتبة الحكمية عند مرتبة المحل
 والحكم والاشتباه وهي مرتبة الحكمية وهما مرتبتان متغايرتان في نفس الامر واحكامهما مختلفة فكلما
 في شيئا فاحشا ومن هنا يقال للمثبت لغير الحكم عليه ولذا اختار المحققون ان الحكم هو عليه في مثل
 قولنا كل انسان سكران او شارب او تارك لم يستيقظ وغير ذلك مما تصف به القوي بالذات والطبيعة
 بالعرض وفي مثل قولنا كل لاجي جاد بما فيه الوصف العنوي في طبيعة عادته بها الطبيعة والوصف العنوي
 للموضوع والمثبت له الموضوع قد يكون في الملاحظة الحكم والحكاية والحكمي قلا وفي مرتبة الملاحظة الثبوت
 والانقسام غير مستقل وثبت المحل له باعتبار هذه الملاحظة والحكمي قلا وفي مرتبة الملاحظة الثبوت
 قولنا معنى من غير مستقل ومعنى الباء هو الاتصال والربط ومعنى اسمية والثبوت الربطية ومعنى آله
 ودراسة الملاحظة حال الطرفين وقد يكون في كلتي الملاحظتين والترتيبين مستقلا كما في اكثر القضايا ما
 ينسب قيل ان صدق الحكم وثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر في قولنا كل محمول مطلق ينتج عليه الحكم
 باعتبار مرتبة الملاحظة الانقسام بصفة التجريدية في نفس الامر في مرتبة الحكمية والحكمي قلا وفي مرتبة الملاحظة
 باعتبار معلومية المحمول مطلق بصفة التجريدية في هذه الملاحظة في مرتبة الحكمية وكلتا المرتبتين متساويتان
 في جميع الحكم وعدمه باعتبار هذين الاعتبارين وباعتبار اختلاف الترتيبين ثم الحكم بالمحلول قد يكون
 في جميع الحكم باعتبار كلتا المرتبتين والملاحظتين كما في قولنا معنى الاسم مستقل ومعنى الانسان كل شخص
 في جميع الحكم وقد يصحح عليه باعتبار مرتبة الحكمية والملاحظة المحل والتوجه الى حال الوصف العنوي في دون مرتبة

الاتصاف والثبوت في مرتبة المحكم حيث يكون كذا بالكونان معنى من متعلق زمان معناه في هذه الملاحظة
 يكون عليه بالكونان الواسع متعلق كذا الحكم على نفسه من حيث هو بمصولة الذات مع قطع النظر عن هذا الحصول
 بالعرض ولو اريد الحكم على من ان يكون عليه باقى نحو كان من الحصول فيكون صادقا على شرط الجزئية او لا
 باعتبار الملاحظة المتكبر في الحكم والحصول المتعلق بالواقع العلوي وقد اوضح عليه باعتبار مرتبة الاتصاف و
 ملاحظة الثبوت في مرتبة المحكم عند زوال ملاحظة المحكم ومرتبة الحكاية والاتصاف الى حال اوصفت
 العنوان ان يكون الموضوع المحكوم به الملاحظة الواقعة في ملاحظة الحكاية فيكون صادقا بالكونان في
 من غير متعلق وقولنا كل محمول مطلق ينتج على الحكم وتعميد هذه المقدمة نقول ان منها تسمية الحكم
 مرتبة المحكم والحكم بالكلية والجزئية على المعنى الجزئي والعقل ومرتبة مختصة بملاحظة المتعينين بملاحظة
 استقلالية بان تحليلها العلم بالكون او بالوجود وبملاحظة مفاهاها التسمية والعنوانات استقلالية بالحقبة
 كمنه من والابتداء الخ معنى ضرب وذلك لان الحكم عليه يجب ان يكون مستقلا بالمعروف في الحقيقة
 بالحكمة المستقل منها اما اعتبارها على هذه الملاحظة استقلالية ومعناها هذه العنوانات استقلالية او
 نفس المقاييم التسمية والعنوانات استقلالية قايما لمرتبة الاتصاف والثبوت في نفس الامر ومرتبة
 الواقع والمحكم عنه ففي هذه المرتبة تصنف معنى الفعل والحرف بالكلية والجزئية سواء اعتبر الصانعها
 بها حين ملاحظة العلم بالحقبة استقلالية وتفسيرها بالعنوان الاسمي كما في مرتبة الحكاية وبملاحظة المحكم
 قايما في تلك الملاحظة ايضا متصفان بالكلية والجزئية لان عرض الاستقلال لهما ليس باقيا عن
 الاتصاف بهما او اعتبار الصانعها حين ملاحظتها بالحقبة الغير الاستقلالية وتفسيرها بالحقبة ايضا
 تلك الالفاظ وهذه الملاحظة هي مرتبة المحكم عنه والثبوت الواسع المقصود بالذات في قولنا
 معنى من جزئي او كلي ومعنى ضرب كلي ومعنى ضرب الان زيا في هذا المكان جزئي بان يعتبر التقيود في
 لغيره خارجة عن معرفة عرض الادخال والالم يكن معنى الفعل المقبول معنى التقيود والتقييد وذلك
 لان عدم الاستقلال ليس مانع عن الاتصاف بالكلية والجزئية وانما هو مانع عن الحكم بالكلية والجزئية
 ضرورة ان هذا الحكم استقلاليا محكوم عليه وبذلك نرى ان معنى من في الوصف بالحقبة الغير الاستقلالية
 وعبر عنه بلفظ جزئي او كلي وهو المعجز بلفظ من صلح في تلك الملاحظة والمرتبة للاتصاف بعينه عدم
 الاستقلال بل اننا انصاف بها في هذه الملاحظة والمرتبة لا في العلم بالاستقلال والالزام اجتماعا لثبوت
 كما لا يخفى ولا يلحق في تلك الملاحظة والمرتبة الغير استقلالية الحكم عليه لعدم انتقال الى ضرورة استقلال
 المحكوم عليه ذلك حال المعاني الحرفية والصلحية فان الالفاظ فيها عن الحكم بالكلية والجزئية عليها

لعل في
 ملاحظة
 الاستقلالية

لا عين انشاها بها كما لا يدرى من خلقها وانه ذو منه اليد والحق المسبح وهو شبيهة فكله والشكر فانه
 لا يبيد بوطر من سبده لا يتصور عليه للزبد التي اسفل من لو وجب الانقسام بالكلية والخبرية كونها
 بها خبرية فاما استقلالها على ان الانقسام بها مستلزم للحكم بها عليه والحكم بها عليه مستلزم الاستقلال
 ضرورة وجوب استقلال الحكم عليه كما نعلم السيد وازداد غرابه وعاشه من بعده وكيفية سلكه فكله
 لزوم ان لا يكون لبعض المعاني الاسمية البينا كمنى اذ واذا حيث والحق واذا وما وقدم وخلف وغير ذلك
 مما لا يصلح الاستناد به واليه تنسقا بالكلية والخبرية بناء على المذكور لانها غير صالح لان تكون حكما عليها و
 كل ما لا يصلح لان حكمه لا يصلح لان يتبع بالكلية والخبرية بناء على المذكور من الحكم والاعضاء
 وكسب التقييد للموجبة بالكلية بوجوبية كلية من اذ لا فاقل مقدم القضاة فشي من المعاني الاسمية بالكلية والخبرية
 واللا يكون المعنى الاسمي البينا صالحا للتقسيم بالكلية والخبرية ولا يكون مطلق الاسم مقسما لهذه القسمين بل
 الاسم الخاص وهو الصالح لان يكون حكما عليه واللازم الاختلاف في المحضر في هذه القسمين ولم يقبل به احد
 بل جعل صاحب التسمية وشا رعا اليهم انهم مطلق الاسم واعترف السيد الشريعة قدس سره ايضا في شرحه
 كما يشير اليه عباراتهم فمطلق اللازم مطلق اللازم وهو وجوب كون اتصفت بها مستقلا بالمعنى صالحا لان
 يحكم عليه السادس ان كوني الشيء مقسما لو كان يقتضي ان يكون مستقلا بالمعنى صالحا لان يكون حكما
 عليه شي يقتضي تفسيده شي لم يقسم الى اقسام وتقع على الحكم بخصيصات الاحكام ثم خرج منه ان حرف
 والاضل والكلام لزم ان يكون مقسما لشيء كالمشتك والمنقول والمحقق والمجازي والاسم ايضا مطلق المفرد
 والاجماع على خلافه وانقسم ايضا معتز به ولزم العلم ان لا يقسم المركب الى اثنان قص وانقسام وانقص
 الى التقييد وغيره وانقسام الى الخبر والانشاء لان المركبات ايضا انشأها على التسمية انما تقتضي او
 انما غير مستقلة وغير مستقل عندكم غير صالح للتقسيم لما ذكرنا لزم ان لا يقسم الفعل الى اللازم والاشتراك
 الى غير ذلك من التقييدات لم وان لا تقسم الحرف الى الروابط الزمانية وغير الزمانية الى غير ذلك من
 التقييدات واما اعتد به السيد الشريعة لمن ان الاشتراك والتمثيل والحقيقة والمجاز حقيقة فبين
 صفات اللفظ وانما يحصل بها المعاني صفات حقيقة اعتبارية واتصافات بتعية لا يملكها اليها
 في التقسيم والمخول بالذات في التقسيم هي الصفات العرفية الحقيقية المعصودة فيما الجمع
 واخيرا هذا المقام كما هو الاطلاق المتنازع في الانقسام عندكم من جهة عدم الصلوح لكون
 غير مستقل حكما عليه وهو ولكن في ذلك ان الانقسام والحكم مثلا زمان فاذا امتنع احداهما هو
 انكم امتنع الآخر وهو الانقسام وفي هذا الامر الواضحات الضمنية والهرطقة والافهامات الاعتبارية

التي هي حقيقة المقصود في سوسية لان المعاني الغير مستقلة كما لا يصلح لان يكون حكمها عليها
مستحيا او ضمنيا لا يصلح للصفات الضمنية والصريحة بناء على التزام المذكور المرتكز في قوله كما وانما ثانيا
فلا بد لو لم فاما تقييم في تقسيم اللفظ الى المشترك والمقتول والحقيقة والمجاز والاعتبار المعنى على
الاشترك في المقسولة والحقيقة والمجاز فلا يميز لان هذه الصفات حصرية في هذا التقسيم المقصود والمعاني
فان هذه الصفات في هذا التقسيم والحاشية بالعرض من تلقاها والافعال المعاني اعتبارا في غير هذه الصفات
حصرية لا ضمنية وممكن فرق بين الضمنية والاعتبارية العرضية ويجري ايضا في هذا التقسيم مستند الى
بان المعنى الحر في اللفظ غير مستقل لا يصلح ان يحكم عليه بكونه يكتف بكونه مشتركين ومقتولا
حقيقيا ومجازيا ويحكم عليه بهذه الاحكام واذا حكم عليه بالتعبير اللاحقة والحقا الاجمالي الاستقلالي
فليس في ذلك التعبير والحقا بمعنى حرفيا او فعليا او امثالا فلا بد لو سلم في الاعتقاد فاما سحر
في التقسيم على المشترك واخرى لاني التفسيرات الاخر التي ذكرنا وان اعتبر فيها بان التقسيم فيها
لم يوافقا لاعتبار المعنى على مشترك لا غير مستقل فهو جوازا في المعنى الحر في اللفظ السامع انما يعتبر
في الكل صدق الفعل على الاخر حتى يجب كون المعنى الحر في اللفظ محكما عليه بوجه بالحكم المحكم
الذي هو الصدق بالفعل بل المعتبر هو امكان الصدق وفعلية الصدق وان لم يكن حقيقة هذا الحكم
مستحق قطعا باعتبار اخذه بلا حظية اخرى مستقلة في نفسه وبما انه يحكم عليه به وان لم
يكن صالحا له ولم يكن اعتبار عرض اللفظ الغير مستقل وعرض المانع المتماثل لا يرجع الى امكان
الذاتي والصلوح الطبيعي باعتبار نفس الشيء من حيث هو هو انما من انه لو سلم انه ليس بهذا امكان
الصدق ايضا فنقول ليس المتغير في الكل ايضا هو امكان الصدق بالفعل بحسب نفس الامر بل
بحسب الفرض العقلي والتجيز الذي يجرى في تصور وبالحكمة المتغيرة فرض امكان الصدق لا حظية
الامكان في الواقع ولذا دخلوا الكليات في الفرضية في تعريف الكل مع ان صدقها في نفس الامر
على ما هي متغيرة فلا امكان بالفعل هناك فان لكل ثلثة معان كما ذكره العلامة محمود الجرجاني
في رسالة المتغيرة في بحث وجود الكل الطبيعي الاولى بالصدق بالفعل على الاكثر والثانية بان يكون حصة
على الاكثر سواء صدق بالفعل او لا كما اعتقوا والشمس الثالثة بان يكون فرض صدقها على الاكثر سواء
امكن بالفعل او لا كما يجب اوج وكثيرا كالمبارى وسائر الكليات الفرضية وغيرها من هذه المعاني
في فواتح كتب الميزان فالمعتبر في امكان فرض الصدق وامكان الفرض وفرض الامكان في فرضها
مستلزامان كما لا يخفى ولذا قلنا ان الاعتبار في فرض الامكان ولا يوجب له لو فرض انما لا يوجب

الصدق بالفعل في المعنى الغير استعمل فاما كان فرض الصدق في تحقيق الامر به بما على عدم الشخص في بعض
 المعاني الحرفية والفظية كما في الكلمات الفرضية مثلا كقولنا سواك بسطة فافكر ان الضمير فيها بصيغة الملكية والحرف
 بل تحقيق بالفعل والاساس انه لو سلم ان المعنى في الكلي هو الصدق بالفعل ايضا لا يمكنه او فرض امكانه
 او ادكان فرضه فتقول فوقيت الحكم قد يكون غير وقت وقوعه كما اذا قلنا زيد قائم اسفل ونحو ذلك الحكم
 وقت الحكم بهذا الكلام او وقت الملاحظة والتصور والاشياء المحل الذي هو الان مثلا وهو غير
 بالزمان الحاضر وقت وقوعه هو اسفل والعقد هذه المعاني الحرفية والفظية ايضا وقت ملاحظة
 الحكم عليها بالكلية والجزئية صدرت عليها مستقلة وكذا وقت ملاحظة صدرت على الافراد بالفعل
 ووقت وقوع الحكم بالكلية والجزئية عليها او وقوع الحكم بصدقه على الافراد غير مستقلة فلا ترفع
 ولا مراعته بهذين الاعتبارين واختلاف وقتي الملاحظين فانهم قد يبرهان فيها بغيره فيخرج
 النظر والمطيف القسمة وتجرب الطبيعة للذين الثابت والعقل الى ثبوتها على غير ما يستخرج
 باجماع الانظار فهذه ومجوده شعبة في تحقيقنا في هذا المقام ما بين الرطب واليابس والسيوف الشين
 والنفث والسين لكن جلبيتها باجماعها كاختلاف في المقصود وهذا التحقيق الثاني في هذا المقام قد استبان
 انه كما تصف المعنى الحرفي والفظي بالكلية والجزئية تصف بها المركبات الواقعة التعقيدية والغير
 التعقيدية وان كانت الانشائية والجزئية فان كلام زيد مثلا جزئي وكذا زيدان الفاضل والرجل العالم
 باللام المحدثة الخارجية وكذا زيد قائم في هذا الان باعتبار اتفاق الافراد الواقعة المتعقبة في الكلية
 والجزئية وان كان لهذه الامثال افراد ذهنية متعددة باعتبار تعدد الازمان القائمة بها بغير اعتبار
 المركبة السابقة والنامية ولو فرض اعتبارها ايضا فلا مضائق في كون الشيء الواحد كلياً وجزئياً باعتبار
 متعلقين بملاحظة سخوى الافراد كما ان زيداً جزئياً في الواقع ولو فرض اعتبار التعدد بالتشخصات الذاتية
 فهو على اعتبار رتبة الازمان القائمة بها هذا المفهوم الجزئي وكذا الضرب الآن وقت لونه الخطابي الى
 زيد مثلاً فان مركب تمام انشائي جزئي باعتبار الافراد الواقعية وان كلام رجل مثلاً كلي وكذا رجل
 فاضل والرجل الفاضل بالعمد الذهني والحيوان الناطق باللام حسبية وكذا الرجل جيز من المرأة
 وضرب رجل وكل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر انسان وكذا زيد قائم
 بلا فيه الآن فان كلام زيد وكلام عمر وكلام كبرادير وكلام رجل زيد الفاضل وعمر الفاضل وكبر
 الفاضل مثلاً كبرادير رجل فاضل والرجل الفاضل زيد وعمر وكبر الانسان الفاضل غير الفاضل
 مثلاً كبرادير الحيوان الناطق زيد غير من همد وعمر وغير من سعاد وكبر غير من ريش مثلاً كبرادير الفاضل

الاولى ثم قسم تلك الكلي الى خمسة اقسام مشهورة لكننا ذكرنا ان تعريف المنه الكلي والجزئي يستتبع
مباحثه وانما يلحق به من قواعده ولو احقها لان قطع عنان القلم الى شرح الكتاب بعد ان تلخ الكلام الى
هذا التصانيع وطولنا في بعضنا من المباحث الاخرى في الاطراف خشيته الاسهاب ان يقتصر على
كتاب واللفظ الكلي على تسعين لانه ان سموت افراد سمناه الذمينة الفرضية من تلقا لتحل العقل بشرط
تحقق التجويز العقل او الواقعية كافر او الصور الذمينة الواقعية والا افراد التي رجعية الغيبية الموجودة
بالذات في الخارج او متوسط وجودها المنشأ في الخارج كما في الانواع اعيايت الموجودة بحسب الامكان
او الافراد الخارجية بمعنى الحما ذية هذه الموجودات الخارجية كالصور القائمة بالذات من المكشوفة او غير
قائمة وجودا وصلي بمقدور هذه الوجودات الخارجية في ترتيب الاثار الذمينة كالوجودات الخارجية الذي هو مصدر
الاثار الخارجية فيقال له لفظ كل متواط والمراو بالاستواء واستواءها في الصدق وعدم لقوات الصدق
لله الاولية والاولوية والاشدة والزيادة على ما ينبغي في المشكلات الاشتوائية لافراد الذمينة والخارجية
في صدق معنى ذلك اللفظ الكلي على تلك الافراد بالاولوية او الاولية بالاشدة او الزيادة فيقال له المشكلات
ثم نهنا مباحث الاول انه ليس المراد بها الاستواء وعدم الاستواء وسطا بل بالاستواء في صدق الكلي على
افرادها باحد وجهي التشكيك او عدم الاستواء ووجه وجود التشكيك في اربعة الاولوية والاولوية بالاشدة
والزيادة وعرف الاولوية بان يكون ثبوت الكلي لبعض افراده على لثبوت البعض الآخر فيكون الكلي
باعتبار تحققه في البعض الاول اقدم واول من نفسه باعتبار تحققه في البعض الثاني كالوجود وان ثبوت
للاوجب الوجود على لثبوت الكلي وقد تحقق المحقق الطوسي ان فيه ساجحة ولا تشكيك في الوجود بل المراد
بالتشكيك في الموجودات المبرور والبريد المستحق كما يقال البعض عرضي لا استمان او خاصا لثبوت
عرض عام لمع ان العرضي له هو الضاحك والمأشئ قللت لعدم تشكيك لوجوده وان الاول الكلي
المشكوك به يجب ان يكون صادقا على افرادها بالمواطاة لان كليته الكلي انما هي باعتبار افرادها التي يصدق
عليها بالمواطاة ولذا قيل ان كايه النطق ليست باعتبار الصدق على زيد وغيره وغيره لان كايه النطق
عليها بالمواطاة بل بالاشتقاق بل كليته باعتبار نطق زيد ونطق غيره مما يصدق عليه النطق بالمواطاة
والوجود وليس مما يصدق بالمواطاة على الواجب الحكمين الذين اعتبر تشكيكهم بالنظر اليهم بل صدق
عليهم بالاشتقاق وانما في انه قد تقرر في مقدمه ان لافرو المعنى المصدر الا افراد المعنى الكلي
بالنسبة الى حصصه نوع حقيقة والنوع ذاتي لافرو ولا تشكيك في الذاتيات والمسايات على الفرضية
مدارك المتساين وسنأتي منهذه في باقي المباحث والوجود في مصدره فلا يمكن كونه مشكوكا متقنا

الصدق على افراده وعندى التصور المشكك بالاولية في الموجود لمشتق ايضا لان التشكيك لا يتصور
في المشتقات العرضية لاني كل مشتق ذاتيا كان او عرضيا ولا يلزم التشكيك في الذاتي ولذا لا يجوز
التشكيك في الذاتي والناهي والمحذور بالارادة مع كونها مشتقات الوجود كما لم يكن
المابئية في الواجب تعالى عند الحكم وظلا يكون الموجود عندهم من المشتقات العرضية للواجب ولا يحل
عليه حلا عرضيا بل حلا ذاتيا بل حلا او لا يحل الانسان على نفسه كذلك محل الموجود على الممكن عند الآخر
القائلة باستحاد الوجود والمابئية فلا يكون عند الاشعية التشكيك في الوجود اصلا واما عند الحكماء فيمكن
فيل التشكيك بالاولية عند من يفسر باحقية البعض للاقتضاء بالكلية فالاختلاف بالذاتية والعرضية
يكون راجعا الى هذه الاحتمالية فيكون الموجود كونه عينيا في الواجب ذاتيا له وعارضا في الممكن عرضيا
او مشككا بالاولية بذلك التفسير كما ان الفضل في التشكيك بالاولية بذلك التفسير كونه مقبولا للنوع
المعنى على هذا الفرق بين الوجود والموجود فان القائمين باستحاد الوجود والمابئية مطلقا كالاشعية
او في خصوص الواجب كالحكماء لا يفرقون بين الموجود والوجود الا في التعبير والمفهوم ويجعلون
مصداقهما ومحتوياتهما شيئا واحدا سواء لمابئية هو الوجود وهو الموجود ويحذفون محل الوجود والموجود
كلها بما لمواظاة على المابئية فان قلت مفهوم الموجود ومفهوم اشتقاقى لا يؤخذ من الوجود
المصدق فليفت يكون عينيا في الواجب جلت اسماءه بل من المشتقات العرضية فلما الموجود ان كان لا يؤخذ
من الوجود والمصدق فلا مرتبة في عرضيته لان الوجود والمصدق الاشتراعى ليس ههنا للواجب لكن
صدق الموجود بهذا المعنى على الواجب ليس علة للصدق على الممكن لان العلة لوجود الممكن هو الوجود
الحقيقي الذي هو الموجودية في الواجب لا الوجود والمصدق الاشتراعى او ما يشتق منه وان كان لا يؤخذ
من الوجود والحقيقة الذي هو مبدأ الآثار ومصدر الاحكام فلا يقيدهن المشتقات العرضية لان المفهوم
الاشتقاقى وان كان امر التزماعيا غير مفهوم وذاتى الموجود الخارجى بل عرضيا له بهذا الاعتبار لكنه
يقتد ذاتيا من حيث تميزه وكشفه عن الامر المقوم او نفس الشيء كانه اطلاق والناهي فهو وان يصلح
علية باعتبار نفس مفهومه التبعيى الاشتراعى لكنه يصلح لهما باعتبار المنشأ لكنه على هذا يلزم التشكيك
في الذاتي بالاولية والاقتضية ثم التشكيك في الوجود بالاولية لو تصورنا ما يتصور على المذهب
الغير المحققى الذى هو جعل الموهب المشكك بمن باعتبار ان حكما تصدق الكل على بعض افرادها باعتبار
الحكمى عنه الذى هو مرتبة اقتضاء المابئية بالوجود واخلط طهاره بل نفس الاشكال الواضع في مرتبة
الحكمى عنه بجانه لكان تصدق ذلك الحكمى على البعض الآخر باعتبار الحكمى عنه الذى هو مرتبة الخلط

بل نفس ذلك المخلوط والعلية والمعلولية الى صدق الحكم الذي هو مرتبة الحكمية بالعرض فيكون
في العرض وانما اجابنا فيها بالذات عنه هم الى مرتبة في المخلوط في الصدقين فيكون صدق الوجود والوجود
على بعض الاذرع عليه ولو بالعرض لصدق على البعض الآخر ولا على المذهب المحقق الذي هو يجعل بسيط
فلا يتصور التشكيك في الوجود ولان الماخوذ في جابني العلة والمعلول على هذا المذهب هو نفس الشيء
لا الوجود ولا الموجدية ولا الاتصاف به ولا الاشتغال به في مرتبة الحكمية او الحكمي عنه فيكون
التشكيك في الحقيقة واقعا في مرتبة نفس الماهية ولا اختار الروادتين القائلون بالجعل بسيط
ان التشكيك يقع في مرتبة نفس الماهية ايضا فانهم يدبر الان يقال العلية والمعلولية عارضان
للوجود دين ايضا في جابني العلة والمعلول ولو بالعرض كما في الاول لان الوجود ايضا وكذا الاتصاف
والاشتغال عند القائلين بالجعل بسيط محمول ولو بالشيء وبالعرض فتفكر وتسو ولا روتية بان يكون
التصان بعض الافراد بالكلية حقيقة ذاته والتصان البعض الآخر به بالنظر الى غيره كالمضي فان التصان
الشمس مثلا بالاشياء ذاتها لكونها من لوازم ما هيتهما كما في الكواكب والتصان بالغير بها
لانها اجاب عن التخصيل والاكساب من غير وجود الشمس كذا التصان بالحيار والمراة بالاشياء بالاكساب
والاستغناء من الوجود كونه من لوازم ما هيتهما فان الحيار مثلا لا يستلزم السراج او الشمعة او القمر
او غير ذلك والمرأة من بيننا طرلك ان الوجودية قد تتجسس مع الاولية كما في صدق الموجدية في الشمس
والقمر وقد تفكرتم كما في صدق الشمس والاكواب الحي لا يستلزم السراج فان انما عا الكواكب او
الشمس ايضا ليست علية لاشياء اخرى كما صلب من السراج وقد يفسر الاولوية باحقية البعض للاتصاف
بالكل دون البعض واورد عليه بان هذا المعنى في اول جميع وجود التشكيك لان كل من الما والاكواب
والاشياء والازدواج في الاتصاف بالكل من التصان المتأخرة في الاول والاصحف والالتصاف كقوت
المراد بالاشياء من الاستغناء من الاحتياج به في الاستحقاق الذاتي فيكون راجعا في الحال الى التفسير الاول
فلا ير عليه ما اورد من الاختلال في طرق التعليلية ثم لما بين المبدء والاختلاف بين التفسيرين فيمكن
الاختلاف بالذاتية والمرتبة واعمالا في الاولوية بالتفسير الثاني لان الاتصاف بالذاتي اقرب الى الذات
بالعرضي في الاولوية بالتفسير الاول لانه لا اتصافا من الذات للذاتي لان الحقيقة يكون علة الحقيقة
والذات لو كانت علة للذاتي لزم وجود الذات في وجود الذات على الذات مع ان الامر بالمفسر في لزم
الذاتية في تفسير الاول بان المراد بالاتصاف به ويطبق للزوم العلية فلا يلزم مجمعة لية
الذاتي او الدوران في الحقيقة في تفسير غير تمام لان الاستغناء للقمر لانه لا روتية ولا روتية

العلية التي هي مقابلة للشيء من ضرورة بالاف في وقت التحليل و مطلق اللزوم متناول للزوم الجزئي ايها
الا ان يراى به اللزوم الكلي فيقتضي تحركه السار فادانم ضروري بعزورة العلوية وهي مراتب العاكبات
القمري من انت النصف الضلك بالحركة البرية و لكن كونها بالنظر الى ذاتها من الصفات التي يربو بالاشتراك
من الغير وعلى قولكم يلزم اشتراكها في الاولوية بالنظر الى اللزوم و بالجملة على هذا يلزم تحقق الاولوية في
كل مستضعف بالصفة اللازمة و لو من تلقاها العلية على التحقيق ان المرو باقتضاها لذات ان لا يكون ذاتها
تخلل العلية من الغير اي لا يكون الفيضلة للانصاف به سواء كان الذات ملية للانصاف كما في بعض
اسماء لوازم الماتية او كما في الذاتيات و لبعض الآخر من سخره لوازم الماتية كاللوازم المتقدمة
على الوجود و المسماة بوقت لزمه و الاشدية يكون احد الطرفين بحيث يتخرج منه العقل بمعية الوهم
امثال الانصاف كحالة الوباء حتى ان اللوازم العامة تذهب الى ان الشدة يستجيبا لعلها القوام من
امثال الى الضعيف لهذا التحليل كتحليل الاجمال بمعنى البساطة المغلة فقلت الحسن هذه لفظة الانصاف
عن خبر المتعرف و اتمام لفظة الآخر مقامه يقال كون حد بها بحيث يتخرج عنه امثال الآخر و ان
الانصاف مضاعف لاشد و اتحام احد المتضايفين في التعريف الآخر ممنوع لانصافه الى لزوم الدور الا
ان يقال ان التعريف لفظي لا حقيقي و لذا قلنا الاول حذره كذا الاول عند الذين القاصرون مقتضاها
الوجه لان الشدة و الضعف كما تكونان في الكيفيات المحسوسة كذلك الترتيبان الكيفيات النفسانية
العارضة للنفس كما ترى ان شيئا قد يكون اتوى من شيئا بغيره اخرى و كذلك كما قوة و الحقة و غيرهما
فانها ليست ككيفيات حسيه حتى يتلحق اليها سكونية الوجود و لا ماضية لغيره في الكيفيات النفسانية و قد قيل
الاشدية باكثرية ظهورها في الكلي في البعض و دون البعض و رده و المحققون بانها واجب التشكيك
في كثير من المقومات اللهم ان يلزم بتأييد من قول صاحب الاشراق كذا قاله القاصي الكوفا و هي في
شرح السلم فقلت يمكن ان يراى به اكثر ظهورها في انفس انت الكلي و كثرة ظهورها في انفسها
ليسست بنفس في اتها بل بالعوارض التي رجيته كما في المبعوضه و الانسان فان نسبتها المقدم على السواء
الى جميع مواضعه و مستقرها بالاقوة و الضعف و لازياده و لا نقصان فانهم و مستقرها بالاقوة
بما فيهم و راجع الشدة و الا امثال الشدة من القوى الشدة ليست متباينة لاني الوجود و لا شدة
الموضع لان الشدة و الضعف من عوارض الكيف و لا تمار في الموضع في مراتب شدة الارتفاع
ان امثال السواد الضعيف في السواد الشدة و لا تمار و لا تنفاد في الموضع بجمالات الاشكال
المتفرقة عن الازيد فانها متباينة متمايزة بحسب الموضع لا بحسب الوجود و كما فهم فان المتباينين

بحسب الجود والمقدار حتى لو متع كالحولين المتطابقين على التماس والمقاييس من حيث الجود والوضع كليهما
ليس فردا واحدا للكل بل هما فردان متعديان في الكلام في الفرد الواحد الذي لا يمتد إلى آخره كالخط الأول
بالنسبة إلى الآخر والارادية العظمى بالنسبة إلى الصغرى والسطح والجسم العظمى بالنسبة إلى الصغرى
وكذا الزمان الكثير بالوقت إلى النسيان وكذا العدد الكثير بالعدد إلى الواحد لان الزيادة من غير
الكم من حيث الشئ هي فاختلاف العدد وهو مقدار الفرضين المثلين من المسحوق بقدر الزيادة الواحد والآخر مائة في
الاول ثمانين في الوضع بغير من النقطة في الوسط فالأشياء بحسبها كالاجسام من مختلفه ثم مثل ان حصر
وهو في الاختلاف المعجز في الشك في هذه الوجوه الاربعه باعتبار تعلقها بغيرهم فبعضها في الاختلاف بهذه
الوجوه دون الاختلاف بالاشياء الاخره فالأشياء بالنظر في تعلقها بغيرها العلمي بها والافئ في حصرها في
عدمه ولذا لم يكن تحقق الكل المتواطئ والافلا استواء في جميع الاشياء والوجوه التي هي غير متصوره على
الكل هي كان فان افراد كل كل تكون مختلفه ولا اقل من الاختلاف في العوارض والشخصات والاشياء
الذاتية المقصود ثم مجرد اختلاف الافراد بهذه الاشياء والوجوه ليس عباره عن الشك في كون
الشك في حصة بالذات لا فردا للكل ولا عباره عن مجرد اختلاف الكلي في افراده حتى يجري الشك
في السواء بالنسبة الى السواء الشديد والضعيف بل هو عباره عن اختلاف الكلي في صفة باختلاف مصادر
ومشاي صفة ومباوى حله هذه الوجوه والاشياء حتى يكون الشك في الاسواء والاهل من المذروع
لا في السواء والبياض والذراع المبحث الثاني قاله باني تحقيق ان بعض هذه الوجوه هي صفة به
الفردية لا الكلي وهو الشدة والزيادة فان الشدة والضعف والزيادة والنقصان انما هي من
مقوماته الاخره ومقتضى هي بها وانما الكلي فيصدق على جميعها على السواء من غير لاختلاف مرتبة الشدة
والضعف والزيادة والنقصان وليست هذه مما يتبرع بمصادره ومبرر ومطابق صدقه واجتماعها
يتصف به الكلي ففقط يتصف بصدق الكلي فقط كالا لونه فان الاول لو لم يتصف بالان صدق الكلي على
افرادوه وليس فرد في نفسه وفي صدق اولي من الفرد الآخر واجتماعها يتصف به الفرد والكلي اي صدقه
بجميعها وهو الا قد رتبته فانها ان صدق الكلي على فردا لوجوده على الواجب صدقه على فردا لوجوده
على الجميع كذلك ففردا لوجوده على الواجب صدقه على الفرد الآخر كالمكان فالانصاف بالعلمية والمعلوليه
والانصاف من ذات خفي الكلي وصدق في نفس الافراد ايضا ولذا حصر السيد الزاهد الروي وجوده الشك
منه الا انهم من بها الا قد رتبته والاولويه واخرجه منها الشدة والزيادة لعدم انصاف الكلي بها والشك
انما يتحقق في الكلي وليس حصة الافراد فالانصاف بالوجود والافلا صدق الكلي والشك في حصة

من غير الانقسام الكلي الى اختلاف الكلي باختلاف صدقه بهذه الوجوه فهو بالحقيقة صفة اعتبارية
 المتعلقة بغيره لعلهم قد لم يدركوا من هذا ان هذا التقسيم في الاول والآخر والاولوية في وجهه التشكيك في النتيجة
 دون الشدة والزيادة وكذلك اكثر المتأخرين كما لا يخفى على من نظر في الخصائص المميزة بين الوجود والعدم
 الكون موصي حصرو وجه التشكيك في الاولوية ولعل كونها شاملة للاولوية والاخرى لا يخرج الاخرى من الاولوية
 اصلا قلت هذا التحقيق غير محتمل عندنا بوجهين الاول ان السواد وسوادان سواء بحقيقة هو طبيعة السواد
 من حيث هي هي من غير انما حظية اضافية وانما هي من مفهومه بالنسبة الى آخر وثبتة في الحقيقة من السواد
 الى جميع السوادات على السواء من غير اختلاف في نسبة السواد اصلها وانما كانت هي في نفسها مختلفة من حيث
 الشدة والضعف والاسود والماخوذ المشتق من هذا المعنى من السواد كل متواطىء لا شك كالمسود والاحمر
 والاختلاف في مصداقه ومصدره الذي هو نفس السواد الحقيقية القائم بالموضوع من غير ملاحظة الاضافة
 وانما نسبتها الى آخره وسواد اضافي هو كون الشيء اسود بالنسبة الى آخره وانما كان هذه المرتبة من السواد
 بياضا بالنسبة الى الثالث كما كدره سواد بالنسبة الى البياض الى البياض الى البياض بياضا بالنسبة الى
 مرتبة يحكمه من السواد فلهذا سوادا اضافية بل عينا اضافات السواد عارضة بالذات تخصه من
 المرتبة الخاصة الواقعة من المبدء والنتهي وليست عارضة لمطلق الطبيعة من حيث هي هي فانه غير باخوذ
 فيها الاضافات فالمرتبة الواقعة في الوسط سوادا اضافية وكذا هي نفسها بياضا اضافات اضافية باختلاف
 النسب والاضافات الى المرتبة واما المبدء والنتهي اسمي البياض الى البياض والسواد الى البياض مثلا فلا يبعد
 فيها الاضافات بالوضوح فالمتحقق فيها السواد الحقيقية او البياض الحقيقية وان عرّفها السواد والاضافة
 والبياض والاضافة الى البياض بالانساب الى المرتبة الوسطية لكن في كل منهما هذه الاضافات واحدة
 بالسوادية والبياضية ولا يتقلب باختلاف الاضافات السواد الى البياض وبالعكس في كل السواد
 والاضافة في السواد الى البياض بالاضافة الى كل مرتبة من المرتبة الوسطية من السواد وكذا بالاضافة
 الى البياض الى البياض وكذا البياض الى البياض الى البياض الى البياض من مرتبة من مرتبة السواد
 ولا يصير سوادا باختلاف النسبة والاسود والماخوذ المشتق من هذا المعنى من السواد كل مشكك باختلاف
 صدقه على افراده باختلاف مصداقيه ونهايته صدقه ومبادئ حلها التي هي المرتبة الخاصة بالسواد
 الاضافية المختلفة بالشدة والضعف وتغير ذلك الكثرة فانها على تخويل كثرة حقيقة وهي الكثرة بالانوار
 الوجودية وهذه الكثرة عين طبيعة الحدو لكن مع ملاحظة عروص الخيزر والصورى والونية الوجودية والاضافة
 وليس في هذا الحقيقة من الكثرة اختلاف في الموارء والافراد بل جميع الاعداد مثلا سواد في هذا المعنى

من الكثرة فاسم الكثرة الحقيقية في ذاتها طبعية منها ونفس حقيقة جميعها لكل منها الكثرة في نفسها هي اوجدي
 وقوع طبعية للاعداد وقدر الوحدة من عناصر هذه الكثرة لانها عين عدم الوحدة حتى تكون عدديته وكثرة صفاته
 وهي الكثرة بالاداء والظلمة وهي تختلف باختلاف الاضافات كما يقال في الكثرة من ذلك قل من ذاك فالمرتبة
 الواحدة من العدد كالعشرة مثلا تكون حروقة الكثرة بالنسبة الى العشرة مثلا وهي نفسها مع حصة العشرة
 بالنسبة الى المرتبة اخرى كالعشرة مثلا وفي الحقيقة من الكثرة من عوارض العدد بالذات ومن عوارض حوله
 بالعرض وليس عين طبعية العدد بل هو امر اصنافي يعبر عن مخصوص مرتبة من المراتب بالقياس الى ترتيبها
 الاصل ان يقع مقولنا وطبعية حقيقة محصلة اتي حقيقة كانت فالكثرة الماخوذة من الكثرة بالنسبة الاولى
 على مقتضى اطلاق الكثرة الماخوذة من الكثرة بالنسبة الثانية في الاختلاف صدقة باختلاف مصداقها واقية التي هي المراتب
 الخاصة الحارضة للمراتب الخاصة على شكلها وكذلك في المذروح الماخوذة من المذروح والطويل الماخوذة
 من الطويل فان الطول حقيقة برعين طبعية الخط يستوي فيه جميع الخطوط لا فرق اصلا او اضافي في
 خطها بالقياس الى آخره يقال في الطول منه فالطول الاول هو الطول الثاني في شكله كذا الخطوط الصغيرة
 فاولئك شكلها الاسود وقد اعتبرت بالقاضي الكوفا موسى ايضا في شرحه للسلم وانه لا يمكن
 فيه بهذا المخرج الذي القينا اليك من هذا الا ان السواد لا يترك السواد والبيضاء اصل حقيقة
 بل جعلها اشياء لها من الاعداد الاضافية المحفظة بفتح مسلكه وتقدر بوجه تحقيق المقام في تطبيقها
 اخرى من شأنها تحقيقا ومطابقة قياتها تماما نعمنا فيها ما سرتا واورنا فيها ما سرتا والوجه الثاني ان
 بنا وهذا التحقيق على ان صدق على الاسود قيام نفس السواد ولا يلحق فيه مرتبة من مراتب شبيهة بغيره فليس
 صدقة اختلافهما بل هو اختلافهما كما هو التحقيق فلا يصحف بهذا الوجه صدق الاسود على اوجه لعدم
 الوجه في مرتبة مصداقه بل بالاختلافات اذ مخرج عن ملاحظة صدقه مرتبة مصداقه فلا يصحف به الا الاخر
 التي هي شديدة في مرتبة مصداقه نحو الشدة او ضئيلة في مرتبة مصداقه بوجه الضعف لقول فلا حال الاخرية مثلا ايضا
 لان صدق الوجه على الحالة مثلا ليس من حيث ابعاده ولا يؤخذ هذه الحقيقة اي حقيقة العلية والاحتياج الى
 بالعلية والحلولية في مرتبة مصداقه ولما حظ صدق الوجه على الحالة او المحلول لان هذه الحقيقة في تلك
 الحقيقة كل منهما اضافة وتنتهي بالتحقق لا بعد تحقق مصداق الوجود وصدقته في الكل فنفس الذات من حيث
 هي بلا حاشية زائدة على هذه القدرة غير ان في الممكن حقيقة الاستناد الى الجاعل لكنها حقيقة تحليلية خارجية
 عين مرتبة المصداق لا حاشية تقيدية حتى تغير في مرتبة المصداق وتؤخذ جزاء العذر ان اوجون تبصرة
 للعلم انما بانه كما ان الحقيقة التحليلية تكون للعلم الغاية فلا اختلاف في مرتبة صدق الوجود

او الموجود على امراده بالعلمية والمجولية او المتقدم والناظر ولا عرق بها في مرتبة مصدر او ما لها من مرتبة
مستعرة عن خصوص المبادى والافراد ليجد تحقق مصداق الوجود والالكان تحقق العلمانية او المتقدم معبر
مرتبة مصداق الوجود وصدقته على الواجب فيكون صدقه علمية هو قونا على الامر الاصلاني في الانتراسمي وليرقم
ايضا ان لا يصدق عليه الوجود ومعاد الامر على الملاحظة من العلمانية فيلزم التقدم فيه وليرقم ايضا عند تحقق
الفاكليون مجردة في العالم لكونه تعالى جاعلا لاختيار الامر عليه موجبة ان لا يصدق عليه الوجود ومعاد الامر قبل
خلق العالم وايضا لو لم يخلق العالم بل عند الفلاسفة لوقعا في قبليات الذات وتقدم الذات على العالم لكان
في تلك المرتبة علمية او لا تقدم لان هذه اصنافا تتحقق بعد تحقق الامور والمبادى التي تقابلها فيها فافهم
توكيد مصداق حمل المصداق قيام بنفسه ومن حيث هو هو ولا يلاحظ في مرتبة صدقه على امراده ومرتبة
مصدره ومطابق علمه انفس الذات لهذا الوصف او الكسبا بها اياه من غير عمل كل منها ليجد تحقق
نفس المصداق لمطابق علمه ومنشأ صدقه ولا يتحقق صدقه الى اعتبار هذه الامور في مصداقه
منشأ فافهم وتكرار ان التحقيق لا يتجوز عنه بعد التدقيق وحمل المصداق بعد ذلك امره وهو عندنا في
هذا البحث والمقام في هذا الوقت لفضل الوهاب لثبات المعنوم وهو الولي للاعظام والالكرام والمير القيا
المفيض للفيض على الانام المبحث الثالث قد تنازع المشايخ في الروايات في حوزة الفلك في
المباديات والذاتيات المقبولة بالنسبة الى ما هي مباديات وذاتيات لم يذم له راقيون الى حوزة
والمشايخ الى امتناع فلا تشكيك عندهم في الانسيان والحجوان بالقياس الى افرادها الحقيقية النوعية
او الشخصية التي بها ذاتيان ايهما بالنسبة الى افرادها الاعتبارية التي بها عرضيات ايهما كذا كانت
علم لا تشكيك فيها بالنسبة الى افرادها الاعتبارية المحصية التي بها ذاتيان ايهما وكذلك لا تشكيك عندهم
المبادى كالسواد والبياض والقيام والقعود لانها ذاتيات لا افرادها المحصية او الحقيقية بل التشكيك
انما هو في المشتقات العرضية كالوجود والمشي والاسود والابيض والمذروح والطويل والعريض والاني
الخ غير ذلك وليس لمراد بالطويل والعريض والعميق التي هي باخوذة في حقيقة الجسم وذاتيات له وجه
الاجزاء والتعديدية المقبولة للجسم لمراد بها الاجزاء والاطراف العرضية التي هي من عرض الجسم واسطى او
الخط لا الاجزاء والتعديدية المقبولة للجسم الواقعة فضلا لها في مرتبة لا يسطر شيء ولا الاجزاء والاطراف التي
هي معتبرة في حقيقة الخط واسطى والجسم التلخيص كالطول الحقيقية الذي هو حقيقة الخط والطول والعرض
المعتبرين في حقيقة السطح والطول والعرض والسك الحقيقية المقبولة في حقيقة الجسم التلخيص فالمراد بها اما
المعاني الاصلانية لهما كما اشارنا اليها سابقا واما الاجزاء والاطراف الحقيقية المحمودة على الجسم الطبيعية بالنسبة اليه

بالاستنباط الى ايجاز فانيات لم يرد في الاوزاع الشك في المذكورة للشك في الاول شكك مطلقا وعلى الشك في
الشكك من وجه بالاضافة الى وجه الطبع سواء كان وجهه اخر بالاضافة الى الاوزاع الشك في المذكورة التي
هي ذاتيات لها وكذا الاسود وشكك بالاستنباط الى افراده الحقيقية التي هي الاجسام وتواطى بالقياس الى
اذا ورد في الحقيقة التي هو ذاتي لها كالاسود والرومي واسود وغير المكان اذا اعتبر انقصه بالقياس بالاضافة
او بالتوصيف واستعمل المشاؤون على ذلك منهم لو كان الشك في الذاتيات بالاضافة او بالادوية لزم
ان يكون ثبوت الذات في الازوت معلولا للعلية ولو كان فيها بالشدته والزيادة فان كان شكك بالاستنباط
لا يرد في الحقيقة التي هو ذاتي لها على ان في الفرق بينهما فليس بالاضافة من الازوت والاضافة
اضافة من الشكك بل هما سواء في كل امر وعلى الاول لا يتصور ان يكون ذلك لافراقاته مقبولا بالاضافة
على الاول ليزم ان يكون الاضادة الاضافة شكك في الماهية ولا يكون الاضافة من تلك الماهية اشتد
على امر فلا يكون بينهما كل واحد هو شكك في مختلف بالشدته والضعف بل بينهما طبيعتان مختلفتان احداهما
اشد من الاخر وعلى ان في الاضادة الشكك في الذات بل في الامرات خارج لان منشأ الاختلاف بالشدته
هو الامرات خارج كذا في الازوت والحقيقة المذكورة في الحواشي القديمة على شرح التحرير والعلامة الثقات في
شرح المتكلمين والازوت وعلى الاول ان حيوانية زيد مثلا معلولة النسخة لان محل العالي على شئ اما يكون بسيط
الساكن فيكون السائل واسطة ومحل العالي على الشئ وثبوته فلهذا محموله الذاتي ومعلولة في وجودها
مستحيلة واجيب عن بان المحال محموله الذاتي ومعلولة بالامرات خارج مما لذات وذلك لان الاضافة الى الامرات
الخارج يستوجب فلهذا محموله الذاتي في مرتبة ذاتية فلا يتحقق الذاتي ذاتيا له والاضافة الى ذاتها لا تكون
لان كلاهما معتبر في مرتبة الذات وليس مرتبة شئ منهما خارجا عن مرتبة الذات حتى يلزم وقوع الذاتي بمرتبة
الذات اقوال الاستحالة بينهما ايضا لازمة قطعاً لانه يلزم محمول الذات عن الذاتي المتعبر به في مرتبة الذاتي المتعبر
الغير فان الانسان مثلاً ما كان واسطة وعلية لثبوت الحيوان لان زيد مثلاً لا يلزم ان يكون الانسان مقبولة
مرتبة الثبوت على الحيوان في مرتبة ثبوته فيكون زيد في مرتبة ثبوت الانسان لا يقدر عليه عالياً عن ثبوت الحيوان
لانه يلزم محمول الانسان عن الحيوان وخروجه عنه ويلزم ان يكون ثبوت الكل مقدماً وعلية لثبوت الجزء فليزيم
تأخر الجزء عن الكل في مرتبة الثبوت مع ان ثبوت الكل متضمن لثبوت الجزء الذي هو العلوية لثبوت الجزء فيكون
على ثبوته بل يلزم ان يكون عدي ان يقال ان هذا التوسط توسط بالواسطة في الذاتيات وفي مرتبة الحكم كذا
الحكم فلهذا بالواسطة في الثبوت وفي مرتبة الحكم عدي والمنه ذاتي وذلك لان علوية كونه جزءاً من الكل
بانه انسان لما حصل له الحيوانية من جهة الانسانية في نفس الامر التوسط بالواسطة في الذاتيات لا يمتنع

المتكامل بل كما لو اسقطنا من نفس الامر على من غير العلم والملاحظة واجب لهما بان المحال هو مجموعية الذات
اي كونها شئوت لذات مجموعها لا يحصل حاصل للمعبرين مطلقا الى المحال هو الاختصاص الى العلة الجامعة عليه الموشرة
الاختصاص الى مطلق العلة عليه كانت والانتساب لم يثبت عليه ما عليه الجزئية مقتضية لوجودها وحالها
وعدمها بها الجواب ايضا غير مرضي لان الاستحالة التي هي فعل الذات من غير ذاتها على كونها مقتضية منها الى
غيره مقتضية وفي الحقيقة على ما هو مقتضى الاحتياج لتحقيق في الاختصاص الى كل عليه سواء كانت بها عليه مقتضية
موشرة او واردة مقتضية او لا واما ادعى بان العمل المتناقص كالمقدور من المولع والشروط وغير ذلك
كما لا يخفى على من اتقى السمع وهو شهيد ولو سلم ان الجواب لا يتصل اصل الاستدلال على نفي التشكيك بالذات
والاولوية في الذاتيات لانها جاز لتعريف الذات في العلة الجامعة القضيية جازية التشكيك بالذاتية
لان المعبر في الاقضية يتحقق عليه شئوت الحكمي لغير شئوتها جزئية بل كانت جامعة او غير ما على ظاهره
وعلية الجامعة لان الشئوت او نفس الحكمي ليس مما يصلح ان يقع جامعة لاشئوتها موجد له ولو قلنا ان الجامعة
لتعريف الذات في العلة الجامعة اذا لم تكن تلك العلة اذ خارجا عن الذات لاداء الجواب الى الجزئية ول
ولا يقع جوابا مستقلا على حياته واداءه على الاستدلال على نفي التشكيك بالذاتية والجزئية في الذاتيات
بان ذرا الاستدلال كججمع مقدمات جارية نفي بهما في العرضيات ايضا لان الاسود والاشد مثلا انا من
يشتمل على باليسف الاسود والاصنف فلما فرق بينهما او شمل على فاما امر داخل في تخيلها ان بالماية والمطلوب
بالتشكيك في واحد او خارج عن الاسود والاشد فلا تشكيك في نفس الاسود فمهما استلزمه بالماية المستلزمة
من الجانبين لا تشتمل بالماية على ما هي قاضية التقضي من تلقا والمشتاين عن هذا الايراد والعين باقيل
ان المراد بالتشكيك هو الاشتراك في مصداق الحكم بمعنى عليه صدق على افراده فقلعة صدقة على بعض الموار
قيام المبدأ والشد في بعضها المبدأ الضعيف وذاتا يتصوره العرضيات لاني بالذاتيات لان صدقها غير
محل اعملة وان كان لم يشتمل هو وجوده على السوداء ولكنه في بعض المصدق حتى يقال ان السوداء ايضا تختلف
بالشدة والضعف فيكون مصداق السوداء ايضا مختلفا فيكون تشكيكا كالاسود والعرضيات حاملة فيكون
صدقها مختلفا باختلاف علمها بالشد والضعف وبيان عليه صدق الاسود في قيام نفس السوداء ولو سلمنا
من حيث هي الى الاحتياط فيهم خصوص مرتبة من مراتب الشدة والضعف وهذه الخصوصيات خارجة عن
منشأ صدقها على علمها ولا حظتها بعد ملاحظة تحقق المصدق ومطابق الصدق كما لا يخفى وفيها ان المراتب
الاختلافات في نفس المصدق فالصدق في الاسود والشد لا يتعدى حسب كل مرتبة من المراتب الضعيفة المتحققة في
الاسود والشد فيكون ان صدق الاسود وعلى الاسود والشد لا يتعدى حسب تاهو والاشمال المتفرقة عنه

بالقياس إلى المرتبة الضعيفة وسدقة على الأسود الضعيف واحد حسب حدة المثال الواحد المتدرج عنه وظهر
 الأسود المتدرج عنه متاخرة عن مرتبة الذات لكونها امور اعتبارية متدرجة لمتحقق الذات والمصدق فلا يكون
 مستعرة في محل الذات على الذات كالسودا على السوداء لان المصدق عليهها بنفس الذات من حيث هو ليس
 تلك المرتبة نقد والمراتب والاشكال حتى يتصور نقد والمصدق وبقدر التقصيص من الاول على من تامل وانعم
 النظر إلى ان المقام لان صدق الأسود لا يوقف على انتماع هذه الامثال من الأسود الشديدة حتى تعين في مرتبة
 مصداقه بل المتعينة مصداقه في مقام نفس السوداء من غير ملاحظة خصوص المراتب تعيين اعداد الامثال كما
 اشرنا إليه في مرتبة هذه المراتب والاشكال وتقدم ما قلناه فيها واغترابها كلها ملقاة في مرتبة صدق الأسود
 على افراده اقول لو سلم امثال هذه التقصيمات لرجع النزاع إلى النزاع اللفظي فيكون التقصيص
 ايدى المشككين وذلك لان راداة علم الصدق من المصدق واردة اختلافا لاختلاف الصدق من اختلافات
 المصدق فيقول إلى ان لمواد الاختلاف هو الاختلاف في صدق الكلي العرضي فيخرج الكلي الذاتي عن التشكيك
 من ماله لا من مرتبة التشكيك لا تنسب الحاجة إلى الاستدلال على انفس التشكيك كشم كما لا ينبغي على اصداف
 شريح من العادة ولو قلنا ان الغرض في الكلي المشكك ما يتعلق بالاختلاف في صدقه بهذه الامثلة
 في المصدق سواء كان صدقه محلا ولا سواء اريد المصدق بحجة علم الصدق او بالحقبة الاعتراف سواء
 كان الصدق في انتماع الامثال المتأخرة او في غير ما ذكره في تخصيص المصدق بعلية الصدق او بنبذ الصدق في انتماع
 الامثال المتأخرة في تخصيص الغرض العام وتغويت المقصود الاصل العام وكانت اكفا وفي اثبات لمدعى ان
 وجوده في هذه الامثلة امور ضعيفة ضعيفة لا يفي في اليها ولا مما يشط الاذ بان بها فسطحها على عرما
 شريكها بغيرها وتنتهي في تحقيق المقام عندى على تسوية عنكبوت خاطري ان الحق هو وقوع التشكيك في الماهية
 والذاتيات وتوقفت على ذلك عندنا ووجه الاول ان التحقيق عند التحقيق في المسئلة بالقبول غير المتين
 لانه يترتب اليها بطلان ثبوت الذاتيات للذات ليس محولا ليجعل مستانف غير جعل الذات لا غير محمول
 اصله لا ليجعل مستانف ولا لجعل الذات كيف وهو حقيقة اسكانية لا تخلو في مرتبة من المراتب عن الانتقار
 إلى الحد الذي عليه بغير جعل الذات عين جعل الذاتيات وكذا الذين جعل ثبوتها لكونها اعتبارية متدرجة
 وجعل ثبوتها بغير جعل الذات على انتماعها بغير وجود المنشأ الذي هو وجود الذاتيات والامثلة
 لا باعتبار وجوده في انتماعها بل بغير انتماع من تلقا لثبوت العقل واعتبار الذين وادوا تقريرها
 فنقول ان الذي لا يمكن ان يكون ثبوت الكلي لبعض افراد علمه لثبوت البعض الآخر لان محمول في ثبوت
 الذاتيات للذات غير محال كما عرفت بل المحال هو المحمول ليجعل مستانف ولا يوجب الاذ بنية اعتبار

والفكر لكن الصعوبة العقديّة التعبدية اضطرت الى كثرة هذه المفاهيم المتعددة من المعتقدات والمحمول والشيء
كما قلنا في الحليّة بسيطة وعلى هذا فيكون هذا الثبوت مضافا بالذات بالعليّة والعلويّة على طريق الحمل بسيط
لان مرتبة تقرير الماهية هي المتصلة بغيرها بالذات بالمجوعة والعلويّة والعلويّة ثم هذه الزيادة غير لها مرتبة
من هذا المضمون العقدي القائل بثبوت الشيء لنفسه لانكم من فرق بين العقد القائل بقهر الماهية في نفسها
ثبوتها لنفسها فالاول عقديّة بسيطة لا مركبة فيها والثاني مركبة كما ان العقد القائل بوجود الشيء في نفسه
بسيطة والعقد الثاني ثبوت صدقته له بغير مركبة والثبوت الراسخي في الماهية البسيطة يربط بالوجود والعدم
في مرتبة الحكماء في عالمه وفكره وبعد الفهم تفكره والسا اجمع ان الماهية الكلية باعتبار وحدتها الالهية والقيمية
الاطلاقي الاشارة الى كبريتها كونه مطلقا في صلاته لتقبل الزيادة والنقصان والقلّة والكثرة والقوّة
والضعف وسائر الاوصاف التي تخصه من ضمن خصوصياتها بترتيب التعيينات وانحطاطها في انحاء اختصاصها
باجزاء العلاقات بحيث في ضمن خصوصياتها لا زاد والحوار كما ان المقدار في نفسه عظم في بعض مراتب ورواد
اصغر في بعض اخرى وسيت الاعلانية بغير انضمام امر آخر الى نفس المقدار حتى يكون الاكبر مجموع المقدار و
ذلك الامر المنضم الى المقدار في نفسه بغير شيء من القدرات التعيينية وحصول التعيينات له لا يمكن من حيث انه
ليحققه بغير شيء آخر غير ما عارضه بغيره فان الفصل المحصل للغير تحصيل من حيث هو غير محقق بل
محصل له وعينه مع شيء من غير ما عارضه ولذلك فالانسان الماهية المبهمة بالادوات والاصناف والاصناف
من تلقاء التعيينات تخصصاتها فيكون نفس الماهية نفسها في بعض اصنافها وخصصاتها ومرتبات تخصصها وروادها
ثم لو اردت زيادة اوقوتها وزادها وغير ذلك وفي بعضها بنفسها ضعيفة او ناقصة او غير ذلك فثبت هذا تفكيكا
بالقوّة والضعف والزيادة والنقصان في الماهية وفي التقدير مع هذا التفصيل غير وان لما اردنا بهذا التعميم
واعنيانها استخداما سيقا اوسع من هذا القدر لكن يمكن في الذم من بعد تجريد الطبيعة والفكر الصافي فان
في القدرات التي اقترنا بها ما قبل الزيادة والنقصان والقلّة والكثرة من جوار عمل الكم بالذات ونقص
الكم بالعرض فلا يتحقق بها نفس الماهية من حيث هي من غير عرض لعدد او الكم الا يقال لها ليس لها متصلة
لان الماهيات في حدود نفسها ونفسها لها من حيث هي هي لو لم تكن متعلقة لزم ان يكون لها متحدة في هذه
المرتبة اي مرتبة نفس الماهية من حيث هي المتقدمة على مرتبة العوارض ثم عرضها التعلق في مرتبة العوارض بغير عرض
العدد وان كان صيرورة الماهية الواحدة ماهيات مختلفة محال عقلا خصوصا بسبب الحد الذي هو عرضها و
بالجملة عدم كثر الماهيات المختلفة المتباينة في نفسها وكونها متحدة متوافقة في نفسها مستحيل في نظر العقول
المنظمة التي لا مانع فيها من اتحادها واثبات الانسان والفرس وكونها مختلفة من متباينتين ليس من غير ما

العدد الاول بها نسبتا ثنائيا مختلفان في النسبة في نفس الماهية ولكن انما هو من الماهية لا من رتبة الاختلاف الثاني
 والثالث من الماهية والاولى الاختلافات بعضها الحاصل من تلقا وهو من الماهية وهو من الماهية لا من رتبة الاختلاف بعده
 فافهم ان من النظر انما هو الفكر المختص والخاص حصلا من كثرة ظهور انما الماهية في البعض دون البعض والى على
 قوة مرتبة تلك الماهية في البعض الاول بالقياس الى البعض الثاني وعلى شدتها وزيادتها بالنسبة الى الثاني في ظهور
 الحيوانية مثلا في الانسان اكثر بالقياس الى البعوضة لا يمكن زيادة الأثر أكثر منها وشدتها وزيادتها وكونها لا زيادة أكثر
 وقوتها وشدتها فاذا كان القوى الأساسية والحركة في الانسان أكثر وقوى من قوى البعوضة الأساسية والحركة
 لا محالة يكون مرتبة الحيوانية الواقعة في الانسان اقوى وشدتها أكثر من مرتبة الواقعة في البعوضة وهو الاثر
 وجود الاثر من الماهية المستندة في ذاته الاثر ليست من الماهية بل من الماهية والعلل والاسباب
 في الماهية بل من تلقا وقيل الحيوان الذي هو الحساس المتحرك بالزيادة اى سببه الحركه الارادية فقط
 الاثر وشدتها أكثر من قوة الماهية وشدتها أكثر من قوة الماهية التي هي القوة الحكيمة والالهيان القاصرون
 الحكيمة الماهية القاصرون والاهل والذليل والعلل والعلل يبعد ذلك ما بقي منها ما هو دونه على
 الاشراقية من شغل الاختلاف بالشدّة والزيادة والقوة في نفس الماهية وذاتياتها وبقوتها تفاضل القاصرون
 الكمال فاقوى في شدة مصل الماهية في الماهية والاشراقية وكذا سببها في الشدة والاشراقية والاشراقية
 من كون الماهية من الماهية القاصرون في الماهية من جواهر الاديان الماهية والاشراقية والاشراقية والاشراقية
 المتحرك اقوى كالا انسان مثلا وشدتها وشدتها في الماهية من جواهر الاديان الماهية والاشراقية والاشراقية
 الشدة والاهلية في الكيف والزيادة والنقصان في الكم تفاوتها بالكمال والنقصان في نفس الماهية
 فافهم ان الاختلافات مستندة الى الماهية سواء كانت الماهية القاصرون والاهلية على احتقانه انتهى ثم تصدق
 التعليل على الإطلاق قول صاحب الاشراق في منبأياته وذلك مشرح لقوله لان الزائد وان نقص من المقدار
 المقدر في على مشاكته واحدة اذ ليست العلية في احد انما في بل في تمامه القاصرون في الماهية في التمازج
 الماهية اجزاء مجردة مستندة الى الماهية وذلك مشرح من طبيعة المقدار عارض لها في مرتبة العلية مجردة
 الماهية من مرتبة الاختلاف واستندة الى الماهية وهو سبب كون احد القاصرون في احدية العلية في الماهية اذ ليس
 اليه الاخر كان زائدا عليه وكذلك لشدّة الاختلافات في خصوص الماهية لا في خصوص الماهية الماهية
 وليس الا اساسا في الماهية من جواهر الاديان الماهية والاشراقية والاشراقية والاشراقية
 في الماهية من جواهر الاديان الماهية والاشراقية والاشراقية والاشراقية والاشراقية
 في الماهية من جواهر الاديان الماهية والاشراقية والاشراقية والاشراقية والاشراقية

والعلماء امور عينية لطبيعية في مرتبة خصوص من الافراد كاختلاف استعداد المادة لما زاد ذات المادة كالمحال
فمن المقدار زاد ذلك الفرد واذا قصص نقص هذه الامور من العوارض بالذات للأفراد وخصوص من مرتبة الطبيعة
من نظائر زيادة المادة وغيره كالاحتلال والاختلاف استعدادها بتميز بالخط والرقعة وان كانت
سكنها في المقدار والامور في علمية في المادة كان عرض لمادة احد هجره فخطتها زاد مقدارها ولما زاد
برودة فكانت بها نقص مقدارها وان شئت في سكنها في المقدار وكيفية الخط والرقعة ايضا وبجملة
الزيادة والنقصان ليسا في نفس الطبيعة من حيث هي ولما من عوارضها بالذات بل من عوارض خصوص
الافراد وخصوص مراتب الطبيعة من تلقا والامور الخارجية وكي ان قوة الاحساس في الحركة في بعض
الحيوانات ليست من جهة الزيادة او القوة والشد في فعل الحيوان بل هي في الافعال والانما في
نفس لمبدأ الذي هو فعلهم ان الحيوان قد عرفت ومفهومها وسماقتها من تقريرها في الاستدالات
على التشكيك في المادية فان زيادة احد المقدارين على الآخر ليست الا من جعل المقدار الآخر غير
خارج عن مقوله المقدار والكم فيكون الزائد هو نفس طبيعة المقدار في احد افراده وليست الزيادة من
عوارض المقدار نفسه وافراذه بل من مقوماته وليس التعيين الفردي زائدا على نفس طبيعة المقدار عارضا من
عوارضه على ما هو التحقيق عندنا ان التعيينات والشخصات الطبيعية وكذا وجودها هي عينها بتعلقها بالاجزاء
لا غير ما من عوارضها ونفقاتها واستمرجاتها فان زيادة القوة والشدتها انما تكون بزيادة المبدأ والوجود
وقوته وشدته فالكثرة في هذه الاشياء وشدتها وقوتها هي عن الكثرة في المبدأ الذي هو الفصل وشدته و
قوته ثم اجاب عن اثبات تشكيك المادية بسبب الجبل البسيط بان ضابط الذات والذاتيات الالهيانية
فعلية اصلا اذا اجعل بفعل نفس مادية الانسان مثلاً ثم من نفسه لسان وحيوان الجبل مولد اصلا
فالانسان انسان وصحان الاحتياج صدق الى الجبال من حيث الخلط اليه النظر الى المادية من حيث هي
مقتضى الاستلزام عن ان يكون عينه محالاً فانياتنا بخلات الوجود فان مصداقه نفس مادية الموضوع المتشعبة
ولكن لانفسها بل من حيث انها مصدرة بنفس نظر بعن الجبال من وجودها من العوارض التي لا يلبثها في
الاباغتبار المتقرر ولما كان تقرر الحكم لنفسه بل من حيث الجبل في مادية المصدر في الوجود وترجع اليه
حيثية المصدر وانتهى بعبارة قلت قد عرفت ومنه ايضا فان الذاتيات وكذا خطها بالذات وان لم
يكن مقتضى الجبل استأنف كنهها محمولاً بجبل الذات فقد تحققت العلية والمعلولية ولو بعينية الذات
ومعلوليتها وان حيثية المصدر والاستدلال في الوجود حيثية فعلية كما عرفت به القاصي ايضا في
مبحث الجبل فلا يكون متجربة في مرتبة المصدر والانعكاس تعقيداً كما فصلنا سابقاً في حيثية المصدر

في ايضا فاعلم ان المصنفين من حيث هي فلا يتغير هذا الجواب بغيره المأخوذ من الفرق المبين سيما بما قد واد
 فاعلم ان من هذه المباحث نقول اننا نمتدح المتواطى بالمتواطى الى المتواطى في اللغة هو التوافق وهذا الكلي
 متوافقا افراد في صدق عليها غير متشابهة في جوهر الانحاء والمعتبرة في التشكيك انما هي المشكك بشكل لا نه
 بل ان كان تناظر في هو مشترك في نظر الى الاختلاف في مصدايقه التي هي بمنزلة معانيه الكثيرة المختلفة في زمانها
 ان معنى الوجوه وتلك في الواجب على معناه في الحكم على اشتراكها في العلوية والحلولية والاعتدالية والاعتدالية والاعتدالية
 والاعتدالية في قول من هو لغة معناه امر واحد كلي في نفسه وانما الاختلاف في مصدايقه وصدق على افراده لا اكثر في
 معناه المعنوية في المثال لا يشترط فيه نظريا بل معنويا كما في المتواطى لاننا في المثال تناظر في اننا مشترك في نظر الى
 الاختلافات او متواطى في نظر الى الاتفاق كما قيل لان النظر الى الاختلافات في الصدق وان عمن توهم كونها
 ونحوه وهو الاتفاق في نفس المعنى لا يسوق الى توهم كون متواطيا لاننا لا يكفي المتواطى بل هو ما ينبغي ان
 المتواطى الشامل للمشكك ايضا فانهم قد برر شرا على ان في نفس المصنف للمتواطى والمشكك ههنا
 ايضا متساويين على ما هو مشترك في اللغة المتواطى في التفصيل على سبقت الاشارة الى الاولى اننا في
 مطلق الاستواء في الافراد في المتواطى وليس كذلك في المتغيرية الاستواء في الصدق وهم ايضا ليس مطلقا بل
 بنحو من الانحاء والمذكورة المستقرة في النقاوت بها في التشكيك اننا نرى اننا نرى اننا انما نرى اننا انما نرى اننا
 لاننا نرى حقيقة اننا ليس كذلك بل المتغيرية استواء صدق الكلي على افراد بنحو من الانحاء وهو حقيقة للصدق او بالمتغير
 استواء الكلي في صدق عليها فهو صفة الكلي وهو احسن حتى يكون المتواطى والتشكيك من صفات الكلي ليس صفات
 حادثة واذا بلغ الكلام في الاطمان الى هذا المبلغ والاضمار للغة الى شرح اصل كتاب فنقول بذلك اذا كان
 اللفظ واحدا وكذا معناه وان تعدد اللفظ والمعنى كلاهما وتكثر ابا ان يكون بينهما تعلقان ولكن منهما معنى على لغة
 غير الاشارة الى كفاها ولها معان تامة كل منها بازار اللفظ منها كالانسان والفرس والبقر والغنم والقيام
 والقعود والاستلقاء والاعتقاد وجعل اليا قوت او انحاء والمجرب الفرد او روية خمسة وفوقه الالفه هي
 الخمسة منها او منها اياها صلب هذا التعدد والتشكيك في اللفظ والمعنى بالتأثير والتأثير في الدال والدال كليهما
 سببا في يقال لذلك اللفظين متباينان في تلك الالفه لا متباينان كما يقال للفظين المتحدان في المعنى مترادفان
 ولا لفظا للمعنى في مترادفة ولا شبيهة بينهما او بينهما مرادفة وترادف ويقال للفظ الواحد بالسنبة الى معنية
 او دلتا يشترط في ذلك ما يشترط في ذلك من انما هو سبب في اللفظ ومعنا في معنية في الترادف والتباين بين اللفظين
 والافتراض انهم لا يلزم من التماثل والتشابه بين اللفظين المعنيين والالفاظ والمعاني والتماثل والتشابه
 بين اللفظين بل انما هو حقيقة بالاختلاف في الماترين كزيد وعمر والناصر والضارب وفي ترتيب الجائدين

من باب لا انفصال وما ضاير الى ذلك من باب لا انفصال مشترك لولم يعتد في الاشتراك
 الزيادة والاصالة ونحوه من ترتيب الازمان والاصالة اذ كانا واحدا وهذا هو الظاهر من نظر اهل الميزان
 والنهاية لان ذلك كله نظر المتعلق بخصيصه في الاشتراك لا يستلزم بهم وانما نظر اهل الميزان والنهاية في سحر واستحوا
 اللفظ في باب لا اشتراك وان كان ذلك احيانا اصلها في الاشتراك لا انفصالا فيها وانما حلت ترتيب الازمان والاصالة
 ترتيب الازمان والاصالة بل على ذلك النظر تحقق الاشتراك مع اختلاف المادة ايضا اذ وقع الاتحاد بين
 اللفظين في اثنين في المادة بالغير والتبديل كالسماء اسم المفعول بمعنى آواز كناية عن شدة وكثرة
 مع ان الاول من الحوزة والثاني من الحيز والاول ايجوز واوى والثاني ياجي وكذا قال من
 القليل والفقول وما من المورد والمير والعاقل والماء وكيفية كون جميعا المذكور الغائب والمؤث
 الاشتراك ان كان اصل جميع المذكور مودون وكذا تخصيص واحد من المؤثرات الخياط وجميعا له والحق في اصل
 الواحد تخصيصين وكذا كل مجهول مناصح من الجود والافعال كتحليل من كل ما علم وان كان اصل تحليلي حكم
 ياكله وباجمالية كلما اتحد اللفظان بعد التغير بالحدوث والابدال والاشكال والضعيف المتفرقة او غير ذلك مع
 تنوع كونه صارا لفظا واحدا مشتركا بين المعنيين عند تفردهما بتخصص نظر الى الصفت وتنوع عداهم لا يلاحظون
 التقدير لهما سائل لهما جميعا اصل قبل التغير بعد وجود اتحادهما في التلفظ بحسب الحروف والحوركات والاشكال
 اللفظية وان كسر من المجهول مع كسر في الشرطية ليس من باب الاشتراك وان اشتدا في التلفظ بحسب الحروف
 والحوركات والاشكال لان ان كسر مركب من اللفظين بعد ما حوت واثنان فعل والمشتراك من التسمية المفعول
 الا ان يعمير الاشتراك للمفرد والمركب جميعا كما سمحت المروءة عند البعض للمفرد والمركب جميعا واختاروا التوافق
 بين المفرد والمركب وكلا الانسان والحيوان وان لم يتكرر اللفظ والمنع كلاهما جميعا بل اتحاد اللفظ ويكون واحدا
 وتكرر المعنى الذي يتصل فيه اللفظ سواء وضع اللفظ بوضع شخصه او نوعه كما في الحق كافي او نوع اخر من النوع
 كما في الجازات وسواء كان لها اوصاف مستقلة غير مرتبة او احدا مرتب على الآخر كما في المشترك
 والمنفرد والجميعا يكون المنع كثر اللفظ واحدا فلا يخيل اما ان يكون ذلك موضوعا لكل واحد من المعنيين او
 الجاهل في موضع شخصه او نوعه في الحقيقة ولا يكون موضوعا لهما اولا باحد من الوضيين بل يكون
 موضوعا لاحد اياهما واحدا واثنين متباينين مثل اللسان في وعلى الاول ان يكون موضع لكل منهما
 او من اجل السوية مستقلة ابتداء من غير شكل نقل وترتيب وضعه وتفرعه على آخره يتبعه لما ويكون احد الوضيين
 تابعا للآخر مرتبا عليه باخر فانه كالوضع الاصطلاحي او الاشتراك المنفرد على الوضع اللغوي فان وضع ذلك
 اللفظ الواحد مستعمل في المعنيين فبما عدا ما وضع الشخص او النوع المذكور لكل وصفا واقفا على طرف السوية

الاول المستلزم للحال بحال وعلى كلا التقديرين يحصل المطلوب وهو ان كان الاشتراك دائما في من قالوا ذلك
 وذلك لان كل احد من كل الامم ولو كانا مترعنا قليلا على فن احسن العوام لعلمهم من ذرة وبرايتهم وقوس
 الا لا نأخذ المشتري الكثرة المستعملة في كل لسان كالعين والمصانع بين الحال والاستقبال وان لم يكن احد
 من بين الجنه الفطرية والتفصيل كما مر الى غير ذلك كالقرويين المحيض والعظم فالتوخرج المعلوم والعز ورسبه
 مستحصل الاصل لا يمنع من صحة الفاسد بالاستحقاق وتحتل لهادون على عدمه مع الاعتراض بالركا
 بان الاشتراك لو كان واقعا لا حصل بالتفاهيم لانه لو لم يبين لم يفهم محتواه المراد واستدل الى الحق لا يترتب
 لاحد ما يدون البيان ولو بين بالبيان فهو بطولي بلا طائل لان البيان نفسه كذا لاظهار المراد وازر
 المرام في الاشتراك لغرض لغرض واجواب عنه ايضا بوجه الاول انه قد يكون المقصود من الكلام هو
 الابهام وعدم اظهار المقصود ولم يرضى في الاغراض كما في التورية كقول الصديق رضي الله عنه بل يهتدي
 السبيل وقول الخليل عليه السلام اني سقيم فليقل الغرض منه في التقسيم بل قد يكون عدم التقسيم والاشتراك
 يحصل من الغرض فليس في امدة اصلا وان سئلنا الاسلام انه لو لم يبين بيان فخطي لم يفهم المراد ولم لا يجوز ان
 يكون نعم المراد منه تعيين احد المعاني لقيامه بقرينة حاله والى ان لا يكون له معنى بل بيان المقطع لم يفهم
 المراد منه لكن يجوز ان يكون ذلك لبيان كلاما غير مستقل بالمعنى كالمعاني في الحرفية لا بالاصح والاشارة
 عليها ومستقلا غير مفيد كالمفردات المستقلة والركبات المتألفة فلا يصح الاقتصار عليها في الكلام الواضح
 في المعادرات لا غير مستند بانها في المعنى التام الكلامي فلا يقال ان البيان نفسه كانت لانها في المعادرات
 الى اتحاف هذا المبدأ المشترك والراجح انه قد يحصل بانضمام المبدأ والبيان انما كانت لطيفة من البلاغة
 والعصا من اوجسنا بلية او اعراض اخرى نظمية او سنوية لا يحصل بمجرد اتحاف البيان وان كان مستقلا
 كلاما ما كان في الانا في المرام والحقا من يجوز ان يكون البيان مفيد للبيان لا يفيد المرام بان يكون
 فعلا طما لتعيين احد احتمالات لفظ البيان بنفس ذلك الاحتمال فخطا فانه دقيق وبالتامل حقيق وعندي
 الاستدلال على عدم الاشتراك ايضا انضمام المبدأ مع العلم القطعي انه وحي وجوده في الاستدلال
 والمجارات كذا بحيث لا يكاد يستوفى ويحتمل ان لا يتقصد وتسلك لهادون وقوعه بين الصديق بعد
 الاقرار بما كذا وقوعه مطابقا بان الوضع للمعنيين والاشتراك فيها في الموضوعية لها والدار له عليها ووجه
 وحتايت وتو اد والنضا بينهما في نفسها متماز وتمازفت وتمازوين التواجد والتماز في تعيين الاشياء
 من المتماز فين في التماز في المتماز ومن هذا كما ترى كلام خطا بل في تحصيله وحي اتمه القائل في مرآة
 المستخرقة الحفظة لعن الدنيا وما فيها لان النضا ومن خواصل الوجود الخارجي والذات من يتبع فيه جميع

المتضاوات الاتري اننا كما تصور البياض كذلك تصور السواد فيجب ان في ذهننا والاتفاق في الملوكة
 لا يرفع المتضاوية ولا يتباين فيهما في نفسهما كما ان الاتفاق الانسان والحجر في الجسمين لا يرفع التباين بينهما
 ثم وقوع اشتراك لفظ القرين بين الجحش والطير وكذا اشتراك اشتراكه بين الاضداد كما عده ارسطو للثنتين
 اللغات الاضداد ارفع بجميع المنازعات ولو كان احدهما المعتبرين حقيقيا للقرين والاخر مجازيا لم يكن الا اختلاف
 بين الجحش والقرين في اللفظ لا في المعنى والقرين هو الجحش في اللفظ لا في المعنى فلو لم تكن تارة يكون ما يسمى
 ثلثة في الوجود بل على المعنى الحقيقي لعدم التغير في معنى الكاينة والكاينة والاحتياط والكاينة ايضا لا من تمام
 الاحتياط والمطلق في المسائل الاحتياطية والفقهية ثم الاختلاف في عمومها وقع بين الجحش والقرين في حقيقة والاشفاق
 تقابل في معنى عمومها ان يكون كل واحد من معانيه الموضوع له ما هو اذا قصدوا من اللفظ ويكون كل منهما متعلق
 الحكم كان يقال رايت عينا ويراوية روية العين الشمس الباهرة واليشيع والقوارة والدم ثم الركبة وغير
 ذلك من معانيه لان يراد بجمع ما يشيع من حيث هو مجموع او يراد احد المعاني من حيث هو موضوع له
 ويقصد الآخر من حيث هو الادمه ومما سبه ومتعلقه على طريق التميز فان الاول هو مجموع ما يشيع بالاشتراك
 فان اللفظ لم يوضع للجمع من حيث هو مجموع بل لكل واحد واحد على حدة والثاني في جمع بين الحقيقة والجاز
 مجتمعة بالاتفاق على الاصح ولان يراد بمعنى عام يشمل المعنيين المعاني فادرس قبل عموم المجازيات بالاتفاق
 فترسب بوجهه في الاتصاف والاشفاق الى جواز نظره ان الاتفاق في الازاويين لان كلامها اوسنها
 معنى حقيقة فيجوز اراودة كل منها اوسنها وعلى صدر الشريعة في التفتيح والتوضيح على التمام بما يحصل ان
 الموضوع تخصص اللفظ بالمعنى بحيث يقتصر عليه ولا يراد به غيره في الاستعمال على ما هو متضمن معنى تخصيصه فبما
 كل وضع بناء في اعتبار الآخر لانه في استعماله في غير معناه فادرس اثنين من اعتبار اللفظين المتباينين
 واعتبار المتباينين في قصد واحد واستعمال واحد لا يجوز قطعا وادرس لعلنا المتباينين في السلوك
 بان هذه الحادثة منشأها اشتراك تخصيص اللفظ بالشيء بين قهر التخصص على تخصيصه كما في قولنا ما زير يقيم
 التخصص بغير القيام وبين جعل التخصص منفردا من الاشياء لمخصص به كما في ما ذكره عندنا في هذا
 بالحيادية وادرس المراد من تخصيص اللفظ بالمعنى في تعيينه لذلك المعنى من بين الالفاظ وطوره الا يوجب ان لا يراد به
 الالفاظ المتباينة في تارة في احدتها فقط وتارة مع الآخر يستعمل في كل الوجودين نفس
 الموضوع لم يفكر في الالفاظ حقيقة واحدا بعينه القاصي الكو فامضى في شريحة السلم بوجهين الاول ان العرض من الموضوع
 تفهيم المراد من كل وضع بوجهين لا يراد به الالفاظ والالفاظ العرض وحاصل ان التخصص ان كان يطلق على اثنين
 لكن المعنى المقصود ومعناه المعنى الاول فان الكلام بتقديره في تعيينه في معنى المنكلم للغير فالاصل فيه ان يكون

كل شيء يشترط يدل عليه بغيره من إطلاق ذلك اللفظ عليه من حيث أن يكون اللفظ مختصا بالشيء الذي ان العدم
عنه اهل الأصول عبارة عن شتم اللفظ للكثير غير المحصور بما يتبارك من واحد وهو انما شتمت لان اللفظ شتم
المشترك ليس هو احد بل غير اصل معتددة قلت في كل من غيرين او جبين نظرنا في الاول فلان سلب الان
العرض من الوضع تفصيل الغير في القسم المنسب من اللفظ لا يوجد لان اللفظ من معنى آخر فان الغفام شتم واحد متحقق
اذا انهم هو دون غيره وادراكهم مع شتم آخر ايضا الا ترى ان كثيرا ما نفهم من اللفظ المعنوي له اللفظ من حيث اللفظ
في الغفام من اللفظ عدم الغفام شتم آخر مع ذلك يكون الغفام مع اللفظ ايضا وجودهم المنسب الذي هو العرض
من الوضع يحصل بهما ويشهد في اللفظ المنسب من غير الشتم اولا والافتقار الى اللفظ على ما في الثاني فلهذا لا كلام في
العدم بذلك المعنى الاصطلاح عليه من عدمه واذا عرضنا معنى العدم المتنازع فيه فهنا بين المتنازعين مقدم الطبع
منهنا على اللفظ المصطلح عليه من قبل اتمام ذلك المعنى الاصطلاحى بعد ترتيبه على ان لا يكون له واجب المناظرة
عللا انما تستلزم المعنى الذي خربناه في المشترك لا تستلزم وجود المعنى الاصطلاحى فيه لا غير المقصود ما بل هو عرض
بطلانها وبعدها من ذلك المقام وبالجواب هو ان جازع للعرض الى اللفظ قلت الحسن في الاستدلال على اشتغال يقال
وحدة المعنى في الارادة في استعمال الفاظ الوجدان معتبرة كما يشهد بالوجدان الصحيح فان اللفظ الواحد المعرف للغير
منه الوجود في واحد لا يخفى على المتأمل بالمتأمل الصادق سواء كانت الوحدة واحدة او في كونها شتمت
الانسان او ذواته منشئة كما في رايته وعللا او النساء او اسلا وقرينة شتمت كما في رايته زيدا ولا يصح ايراد الاستدلال
او الاصول من رايته اسدا كما لا يذهب على كل من لم يسكته وان كان صحيح اطلاق لفظ اسد على كل منهما او مناديا
المستغرق بلام الاستغراق فهو داخل في حكم الجمع وسياتي بيانه اذ اقرر هذا فنقول ان اريد باللفظ المشترك كل
واحد من معانيه المعنى ارادة الوحدة المعبرة في المعنى في استعمال الفاظ الوجدان لان الوحدة المعنوية من كل
واحد وان كانت من اتحاد الوحدة لكنها غير ملزمة لهما من جهة واحدة مع كثرة بل هي في نفسها كثرة اما جازع
منه الوحدة من جهة ملاحظة اللفظ او مثل هذه الوحدة المتخلطة بالكثرة بل الوحدة مع الذات المتمايزة لها بالمتمايزة
الاعتبارى المعنى على ما هو ملاحظه الا في عدم ملاحظه ليست وحدة متفصلة هي مقصود هذا ولا يكره ان يرد في مثل
هذه الوحدة الا في ذاتها المتخلطة بالكثرة اختلاطا اتحاديا في كون رايته اسدا كما عرفت وانما في مثل المعرف
المستغرق بلام الاستغراق وانما حكم الجمع كما قلنا وان كان في الجمع مرتبة الكثرة المعنوية او الكثرة المجموعية
المتخلطة من غير ان يعتبر فيها التبيين الحصرى والتعدي الكلى بالانضمام الى بطلان عمومى في المعرف والادراك في الجمع
وما في حكمه لان الظاهر من كلام الأكثر ان لا تامل بالفضل بين المعرف والجمع بطلان عمومى فيه بالاجماع المركب بطلان
الجمع يؤخذ فيه كقوله في معنى المعرف وكذا في التثنية كما يشعر به قوله الذي ذكره اهل العربية كذا في

المفردة والحاصلة من قبل الاتحاد القطري الوحداني كالاتصال لحدوث القطري في الاحكام السببية والاحكام
 الديرية الطبيعية عند كل كمال او من قبل الاتحاد العارضي الطاربي لحدوث القطري في الاحكام السببية والاحكام
 العارضي لحدوث الاتصال كما اذا حصل باو القسطين في حقيقة واحدة فالوحدة كما تحصل باصل القطرة والوضع للفظ
 كانه فطرته ولفظه وحدهما في المعين وفي الحسب كما في الاحكام المذكورة يحصل طاربي من قبل سبب واحد كما في فخرج
 وفخرج بعد الوقف وفي الحسب كما في المثال المعطى لاننا لم نجد النص من الاثر الى الاثر فلفظه بصا عند الحاجة
 على وجه ولفظه بالاشارة الى الطاربي فيمكن ان يقال ان فخرج وفخرج في غير حاله الوقف ايضا لفظ واحد مشترك ولا عبق
 بالحركة الاجتزالية لاصل الاثر في العرب والافني للمعنى ولذا لم يمتدحها وطولها على المعنى في وصفين مشتركين كذا لفظ واحد
 عند اهل النحاج اذ لم يمتدحها في وصفين مشتركين مع ان الاول وسما في حاله العلمية بمعنى والاش في وجهها في غير ما مرر وبقيته
 ما يتعلق بالاشارة قد سبق في بحث السابقة وانما قلنا ان وحدة اللفظ في المشترك لا يعتد بالاشارة الى اللفظ
 المعين مثلا اذ كل واحد لوجوده العموم الابرارية وانما يحصل له التخصيصات من تلقاها محل وهو اللسان او الفم
 مثلا على ما هو المشهور وهو اولى ما يراه الفلاسفة ان اللفظ قائم بالوحدة التي هي التي يتكلم بكيفية الحرف
 ثم يقرع او يقطع الصلح اسماء الحان هناك صانع سماع ومن تلقاها وقت فان الاعراض في تلك الشخص بالوصف
 والاقوات فاعين الحرف في المتن وحده الوحدة الشخصية هو لفظ المعين المتلفظ لسانك مثلاً في هذا الاثر وذلك لان
 اوجه الزمان وذلك الزمان او المتلفظ بلفظه اوسع واوسع من ذلك الزمان وذلك لان في وقت التلخيص
 في الاشياء او ذلك او في وقت زوالها ولو كما اوضحها او ضعف السبل وتلكه او تلكه وغير ذلك فلهذا في الاثر
 الشخصية لفظ المعين الكلي فاللفظ يكون كلياً جزئياً بالذات ايضا كما يكون كلياً جزئياً باعتبار المقام والعرض فجزئياً
 وتوسعا لفظه في نفسه كلياً باعتبار معناه جزئياً ولفظه المعين كلياً في نفسه باعتبار كل واحد من معانيه ولفظه
 الانسان كلياً في نفسه باعتبار معناه واحد ولفظه المعين كلياً في نفسه كلياً باعتبار واحد من معانيه وجزئياً
 باعتبار معناه الاخر وهو المعنى الفعلي ولفظه المعين كلياً في هذا الاثر بلفظه كلياً في نفسه باعتبار معناه واحد ولفظه
 المعين كلياً في هذا الزمان بلفظه كلياً في نفسه كلياً باعتبار كل واحد من معانيه وكذا لفظ الانسان المتلفظ في
 هذا الزمان في نفسه بلفظه كلياً في نفسه كلياً باعتبار معناه فافهم وتدر فافهم ان اللفظ سبب مشترك كما يستتبع
 في معناه الكلي والاشارة الى المعين من حيث ملاحظة الكثرة الخاصة في معانيه او معنييه ليس بمجال القياس
 الكلي كما هو احد من معانيه معنييه من حيث ملاحظة الوحدة الغشائية الشبهية التي هي كماله لفظه بعض الفضل
 عن شرح المطالب ثم قد تختلف في المراتل وهو اللفظ المنقول عن المعنى الاخرى بلا مناسبة ولا ملاحظة بعض
 المعنيين من جهة ملاحظة الشخص وكان في الاصل اسماء التهم وغيره ولا مناسبة بين اهل المعنييه كذا وعمر وغيره من ماله

الاطلاع على ان هو اطلاق في المشترك او لا يقول فانما اذا نظر الى كونه مقولاً من المنة الاول شيئين ان لم يدرك ان المشترك
 اذا نظر الى ان الظاهر لا ملاحظة مناسبة وتعلق بين المتعينين فكذلك ليس مشترك بل هو وضع اعتباري للمنة الى ان
 ولا يمتنع التعلق على المنة الى المنة او الملاحظة المناسبة والتعلق بينهما ولا فرق بين النقل والوضع اجمداً والمجرداً
 الا انه لا فرق والافتقار النقل من ان نقل الوجود الى المنة لا يمتنع لا يمتنع الا بوجوه المناسبة والتعلق بينهما ان
 من قسم المشترك وهو ذو مرتبة كجوه وهو التحقيق وقد تلقاها وعامة المحققين بالقبول ثم اعلم ان هذا القسم لا يمتنع
 بالمتبعية الى معناه الكثير وهو عام للاسم والكلية والاداة بالاتفاق ليس يختص بالاسم فليس له ان يمتنع عند الجميع
 والاسماء والمأخوذة من هذه القسمية اسما لا انفاً بالمتبعية الى كثر معانيها وان كانت لهذه الالفاظ طائفة اسما
 مأخوذة من القسمية الاولى بالمتبعية الى المنة الواحدة كالمعلم والمتواضع والمشتكك لا تباين الى ما يستعمل في الملاحظة والاعتبار
 والاتفاقات الى المنة الواحدة والى المنة الكثير كما اشتراك اسماء الاشارة وامثالها كالموصولات
 والصفات بالمتبعية الى معانيها الكثيرة التي هي الجزئيات الموصوفة لها من حيث ملاحظة الكثرة لا من حيث ملاحظة
 واحدة كل معنى معنى خاصه عن مقسمه في التقسيم على ما يورد في هامة المحققين في هذا الباب لان مقدر المعاني فيها
 وكثرة المعاني تعدد الوضع المتخصص او التوسيع في هذا التقسيم هو اللفظ الكثرة المنة بتعدد الوضع المتخصص كما في المشترك
 والمنقول والتوسيع كما في الجزئيات وضع الحقيقة وضع شخصه او الواسع ووضع المجاز وضع الواسع تحقيق بعد الوضع
 وامثال اسماء الاشارة والصفات والموصولات والمجوزات موصوفة بوضع واحد لكثرة اقوال الابدان ان يمتنع اشارة
 من جنس المشترك اما بان يعمم الاشتراك للوضع الواحد والكثير ويعتبر في الاشتراك بالوضع العام الوضع الكثرة مستلزما
 اعتباراً بما لا يتخلل النقل سواء كان الوضع لها واحداً وكثيراً كما يظهر من عبارات المصنف وامثال حيث لم يقدروا
 قيد لعدد الوضع في المشترك بل اعتبروا عدم تشاكل النقل ومجوزة الوضع في كل من المعاني الكثيرة فانهم واما
 بان يمتنع التعدد الاعتباري والكثرة التي انما هي في وضع اسم الاشارة وامثالها ويعبر كان وضعه ليدل على شيئا انه
 يفهم من استعماله وضعه غير مخصص لغيره بكونه غير قائم في ذاته والتعاطف بالمعاني والاعتبارات كانت
 في التعدد الاعتباري والكثرة التي انما هي في وضع امثال المصطلحات او يقال الوضع نسبة بين اللفظ والمنة وكثرة
 تلك كثره على طريقتين متبعتين فانما كثر المنة كثر الوضع او يقال الوضع الذي هو فعل الوضع وان كان واحداً في
 نفسه فخصه بكونه لا يتعد الاعتباري والتكثرة التي انما هي في ذاته بالنظر الى اختلاف نسبة المنة الى الموضوع والكثير كونه شخص
 واحد في نفسه كونه كثير من حيث اختلاف نسبة المنة الى موضوعه وبكراهية وقاله اخيه وهذا من حيث اختلاف
 نسبة المنة الى موضوعه وبكراهية وكبره وتبعية ذلك كونه كثره اعتباراً به ولقد دل على ما تعدد المعاني في المعاني
 القدر من التعدد والكثرة في الوضع في امثال المصطلحات كانت لا اقلها في قسم المشترك ثم يمتنع في الموضوعية

للوضع المستعمل في ملاحظة المنطق الاول والمعمورة شرط متبعية النقل والوضع فاعتباره وملاحظة شرط النقل
 والتبعية شرطية الوضع والنقل وليس اعتبارا وملاحظة المنطق المنطوق والواجب ملاحظة وملاحظة في الاعمال
 والاستعمال كما في المجازات في الاشتغال من المعنى الاول الى الثاني في المنقول في مرتبة الوضع والنقل المتبعية
 مرتبة الاستعمال وفي المجازات في مرتبة الاستعمال والاطلاق فلا يكون تصور المنطق المجازي من المنطق والاستعمال
 الذي يعنى المعنى اللاحق تصور المنطق الحقيقي والاشتغال الذي يعنى الوجود والاضيق المنطق المجازي الامس هو عالم الوضع المستعمل
 الحقيقي بخلاف المنطوق فان كثير من المتبدين في المعابر ين على مقتضات العلوم يعرفون المعاني الامعة لملاحظة
 المنقول ليعلموا الوجود ان كثير المعاني المنطوقية المنقول منها كالسرب والمعرف والحرف والمجهر والمخوف من
 المستعمل في النحو والقصيدة والشعرية والتفويض والتجديد وغيره في المنطق وكذا في غير ما من العلوم كما لا يخفى على
 احد ولذا كان اعتبار المنطق الاول في النحو والصحة والاطلاق للفظ قيد الصحة والاطلاق على كل ما يوجد فيه العلاقة
 والمناسبة المحصورة المستعملة في المجازات فيطلق لفظ المنطقية مثلا على كل ما يوجد فيه لفظا تشبيها كالاسطى
 على كل ما يوجد فيه كالمشاهدة مثلا كالنار والارادة او غير ذلك وليس اعتبار المنطق الاول في النقل الصحة
 اطلاقا للفظ واستعماله فلا يدار لطلاده واستعماله على وجود المناسبة والعلاقة المختصة في النقل والوضع الثاني
 فلا يطلق الصحة مثلا على كل ما يوجد فيه الدعا والكلج ومطابقة الكلج وغير ذلك وكذا الاطلاق لفظ الزكاة في عرف
 الشرع على كل ما يوجد فيه التماز كالتجارة او الشجر او البشري او غيره كالمطارة كالموضوع والصلة وكذا الاطلاق
 لفظ الدابة في عرف العام على كل ما يد على الارض ثم اعلم انه اختلف الجمهور في توجيهه في الاعلام فقال
 كل من منقولات وقيلوا بعضها مستعملة وبعضها متجلى وهو الظاهر فان كثيرا من الاعلام لا يوجد فيها المناسبة
 بالصفة المعنوية الاصل كما عرفت في نحو جعفر وزيد وعمرو وكبره فربما وقد يقال لتطبيق المنطق في بعض الاصناف
 من اللفظ انه راجع الى الصنف اللفظي فان مراد سيبويه بالمنقول هو المنقول بالصفة الاسم سواء كان بلسانه
 او بغيره فيشكل على من جعله علمه انه لا فرق في الاشتراك والنقل في تقدير الوضع اشتقاقا او المعنوية المستعملة
 المعنوية فان النقل وضع حديد غير انه وضع ثان ينتزع على الوضع الاول وتابع له في الفرق بينهما في الاشتراك
 فيه بل هو وجود الاول وجوب تقدم احد الوضعين على الآخر في النقل واما الاشتراك فانه يمكن في اجتماع
 الوضعين والادوات في زمان واحد لعدم وجوب تعلق النقل بالموجب للترتيب والتقدم والاقتران الثاني ان
 الوضع الثاني في النقل يكون تابعا ومقتربا على الوضع الاول والادوات في الاشتراك كلها مستعملة على ما
 من غير تقييد اصلا وانما الثالث ان المناسبة والتعلق بين المعنيين ضروري في النقل الوضع الثاني في خلاف الثالث
 فانه لا يوجب المناسبة في معاني المشبه كمشبه كادام المصنف مشبهه ان النقل يوجد في المجاز وكذا الوضع في مجاز

فوجود النقل فيه ليس باللفظ الاصطلاحي للنقل بل باللفظ اللغوي فان اللفظ الجازمي لا يكون منقولاً الى غير اللفظ الاصطلاحي فان اللفظ الاصطلاحي قد لا يكون من حيث انه منقول الى غير من حيث انه منقول لان النقل وضع جديد فلا يراد به ما هو في بعض
 الفضلاء من الجازمي بل ان اللفظ الاصطلاحي قد لا يكون من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 متبناه اعم من اللفظ الاصطلاحي وذاك لما عرفت ان اللفظ الاصطلاحي قد لا يكون من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 فان النقل الجازمي باعتبار الوضوح الاول وسيله بذل لزم ان النقل اصنافه مشترك بالحقائق والاعتبار فان
 كل معنى باعتبار وضعه حقيقته وباعتبار الوضوح الاول وسيله بذل لزم ان النقل اصنافه مشترك بالحقائق والاعتبار فان
 متصفا بالحقائق اصلاً باعتبار ان اللفظ الاصطلاحي قد لا يكون من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 بلا مزية في ذلك من اللفظ الاصطلاحي بل من اللفظ اللغوي لان النقل وضع جديد فلا يراد به ما هو في بعض الفضلاء من الجازمي بل ان اللفظ الاصطلاحي قد لا يكون من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 لازم على هذا التقدير والتحقيق ان اللفظ الاصطلاحي قد لا يكون من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 حيث نقل عن اللفظ الاول الى اللفظ الثاني من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 به التحليل حقيقته ومن حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 ان اللفظ الواحد تصدق بالاشتراك والنقل وكونه حقيقته ومما زاد باعتبار اختلاف معانيه لكثيره من الحقائق
 والمنقول عنها واللفظ الاصطلاحي قد لا يكون من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 الوضوح في الجازمي وهو ان اللفظ الاصطلاحي قد لا يكون من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 وقال وهو خلاف الحقيقة بل من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 الجازمي وعلينا ان يقال ان النقل باللفظ الاصطلاحي لا يشمل النقل باللفظ اللغوي لان النقل وضع جديد
 في الجازمي وليس هذا النقل بلفظ الاصطلاحي بل من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 دلالة واضحة على ان في الجازمي وضعاً كما ان اللفظ الاصطلاحي قد لا يكون من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 مع دفاق عبارته لم يأت في هذا المقام بل من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 ايضا مما عرفت في الاول في قوله وضع لفظه واحد فان اللفظ قد يكون مشتركاً موضوعاً اكثر من لفظ واحد
 ثم يجري في النقل من الجازمي ومعنا فيه ومن كل من معناه ومعنا فيه نقلاً واحداً ولفظاً اكثر من لفظ واحد
 المنقول اكثر من لفظ واحد معني واحد كلفظ العكس نقله الحساب في غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 فتفصيل الجازمي في اللفظ الاصطلاحي قد لا يكون من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 بعرض اللفظ الاصطلاحي في اللفظ الاصطلاحي قد لا يكون من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد
 قد يكون ان اللفظ الاصطلاحي قد لا يكون من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول على غير اللفظ الاصطلاحي لان النقل وضع جديد

المصطلحات هي جملة من شرطية خبرية فيها علم من وجه ذلك حال أكثر من المصطلحات المنقولة فان أكثر ما مشرك في
 كثير من الفنون والعلوم بل لفظ واحد يكون مشترك في من واحد يحقق الاصطلاح من كلغة الصدق يطلق في
 المطلق بمعنى التحقيق كصدق الحقيقة وقد يطلق بمعنى الحمل كصدق الحمل على الموضوع وكالموضوع يطلق على الحقيقة
 والاشتمال وكالمعنى الحقيقي والاشتمال في الوجود كذا ما يكشف بآلة في شخص من ههنا ظهران المنقول قد
 يكون مشتركاً ايضاً باعتبار المعاني المنقول إليها فظهران لا تشابه في عينه في الاستعمال الا بالاعتناء بالاعتناء
 الاعتبارات كما قد مرنا لك سابقاً فذلك اللفظ من حيث كونه منقولاً عن المعنى المعنوي يسمى المنقول ومن حيث انه
 وضع لمعان كثيرة باوضاع متعددة وتقليد ثمانية مستساوية فيما بينها غير تابع احد الآخر وان كانت تامة لبعض
 الاول ومن حيث انه وضع لمعان كثيرة باوضاع متعددة متساوية قبل النقل يسمى مشتركاً وان شئت لفظ التقليد
 الاشتراك يكون في اصطلاح التماثل سواء كان عرفياً عاماً او خاصاً شاملاً او اصطلاحاً واطلاقاً فيشترط في الاصطلاح
 للمعنى ان يكون المعنى الاول الغير مشهور بالكلية والاشتمال استعمالاً في الاصطلاح والاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
 ليسكن لك بل عدم شهادته فيه انما هو في عرف النقل لا في غيره وتعمل في ما هو الحال للمصطلحات والاطلاق الاشتراك
 على الاطلاق فان ذكر النقل في تشديد الاصطلاح يكون في عرف النقل ثم المنقول على تشديد الاصطلاح
 ان نقل في ان نقل اللفظ للمعنى المعنى المعنى ان المعنى آخر الاصطلاح وان يكون عرفاً عاماً في عرف اهل الاستعمال العامة
 والمجالات والجماعات السارية من الجماعات والخاصة من اهل اللسان لا يشترط في طائفة خاصة لغرض مخصوصة
 او من خاص او يكون عرفاً خاصاً وهو اصطلاح جماعة خاصة لغرض مخصوصة طرية كالاجتزاع او عملية كالخفاة
 والنفار والاشكالين والفلاسفة وغيرهم على استعمال اللفظ في معنى يتصلق به اخر اصغر واحكام مستأجرة والوف
 الخاص اما اصطلاح الشرع سواء كان اصطلاحاً فقهياً او اصطلاحاً كلامياً او تفسيرياً او تشريعياً او غير ذلك
 لكن لظاهري الشرع هو العرف الواقع في عهد صاحب الشرع لا عرف سبج النجدة كما كثر مصطلحات النكاح والجرم
 واهل الاصول وللفقهاء والمحدثين بعد قرن الذي صلى الله عليه وسلم وقران الصدر الاول وهو موصوف في خبره ان
 تعالى عليهم جميعاً لان يقال في التبيين بجزء الشرف في الاصطلاح الشرعي ولكن المصطلحات المحمديّة ايضاً
 شرف من حيث وقوعها واستعمالها في الموارد الشرعية والمسائل الدينية واما اصطلاح غير الشرع في باب
 الصناعات العلمية كالحرف او ارباب الصناعات النظرية العلمية الحقيقية كالكلام وعلوم الحكمه
 العقلية او الفيزيائية كالنقطة والاصول والطب المعاني والبيان والبلدج وغيره فهو منقول عرفي منسوب
 الى العرف العام كمنه الجوز والاشجار البقا والخزوا اعظم المقصود الاول ان نقل المعاني الى الاصطلاح
 العام من معناه الخاص الى معني آخر استعمالاً في معنى غير المعنى الاول كما انما اشتقت في اللغة من

وهو الغرض من الشئ بطلوه وحذفه فكان في اللفظ بطلان سبب للغة على كل ما يربط ويشترط ان ثبت
الحقيقة الانسانية او غير الانسانية انما هي في الحقيقة اذ الغرض من نقل الالى معنى ذوات القوائم كالحيل والبعال والحجبر
وتدبر يقال اليها نفسها لا غيرا وقد يقال الى معنى الدعاء لقول الفقهاء وان يخرج من جميع لا يقتضى ان يكون
وقد يقال الى العرس خاصة وهذا بحث لغوي لا يقع من التحقيق ومقول شرعي ان نقله صاحب الشرع
سواء كان نقله الشارع الحقيقي في كتابه كقولنا لا يبارى عز اسماء وخلقيتهم وهم الاميار عليهم السلام في
احاديثهم ولو انهم وخلفاءهم وهم التالون لموسى المدلولون للفقهاء الشرعية والعلوم المعتبرة كمال الكلام
والاصول والعقود والتفسير والحديث واصوله فمصطلحات جميع هذه الفنون داخل في المنقولات
الشرعية لكن الظاهر من قولنا سابقا ان المنقول الشرعي هو النقل الشرعي في اللغة ثم نقله الشارع الى الاركان المختصة به
والتمحيص والسلام والاعمال كالصلوة كان النقل بمعنى الدعاء في اللغة ثم نقله الشارع الى الاركان المختصة به
القيام به كالصلاة والركوع والسجود والقعود لا غير بالشرائط المختصة به كالصلاة والركعة والركوع والسجود
والصلاة والنية والتحرير على ذمها وكذا الركعة كان النقل بمعنى الطهارة والتمام ومنه قوله تعالى يركعهم الآية
قوله تعالى يركعهم من احد الآيات ثم نقله الشارع الى تلك الممال من الفقهاء بطلوه النصاب وحوال الحول
بالقصد العبدية الشرعية كرجل العبدية المحجرب ونبه الخاص في خمسة زودا لابل الى غير ذلك من التقديرات
الشرعية فيها وكما كان بمعنى العبدية ثم نقله الشارع الى اركان خاصته على الطهارة والوقوف بعد شرط الاحرام
الى غير ذلك ووجه المناسبة في حقيقة في هذه المنقول فان الصلوة مشتقة على الدعاء والركعة ترك الممال الباقية
وتتميز بظهوره قال تعالى وما آتيتهم من ذكوة تزيرون وجوههم فاذكركم انهم المصنفون والجمع بكثرة اجتماع
الناس فيه وانما فهم سبب للعلية على الشيطان والكفار ولذا اشرع فيه الويل والرمي بالجمار وسبب لمقاومته
الركن والركب والمحاصي ومجربا وعقوبه كونه قابلا عليها وكذا العبدية بمعنى الاساك في اللغة ثم نقله الشارع الى
الاساك المخصوص من طلوع الفجر استطرار لغروب الشمس عن المخطرات الشائكة بشرط النية ووجه المناسبة
بينها الظاهر ان المعنى اللغوي يطلق بالنسبة الى المعنى الشرعي ذي علمه القيد وفي الشرع واكثر لمصطلحات شرعية
من هذا القبيل فتقول اصطلاحا ان نقله عن اللغة او العرف العام او الخاص لا يخرج خاص من راي باب
الاصطلاحات العلمية والاعتية اما النقل عن اللغة فكيف ظاهر في معانيه لمصطلحات للعلوم واما النقل عن العرف
العام فكيف النقل لفظ الكلمة والكلام الى التبيين لمصطلح عليها من العرف العام فانها في العرف يمكن كل التكميل
به وكل ما يتلخص به من الموضوعات ثم خص هذه الشئ في الاصطلاح بالقيود كالازاد والافادة التي كالمبني شاكلا
كثير الاصطلاحات تقيدت بالاطلاقات العرفية وكذا كلمة المتقين في هذا قيد انهم من الاقران بالزاد فيكون

ان يكون مقولا عن اللفظة فانها مأخوذة من الكلام بمعنى الجمع وقد حصل بها الجمع القليبي لكن هذه المناسبة البديهة
وتكلمت مستغنية عنه واما النقل عن العرف الى العلم من كذا فاعلم ان النقل لا يزيل ان والاصول لفظ الامر والاشياء وانما
ولفظ الاسم والحقيقة والمجاز وغير ذلك من المصطلحات في مباحث الالفاظ من اهل العربية فقد يزيدون
بعض القيد وفي بعض المصطلحات ويغيرون معانيها الواقعة في العرف السابق كالامراف في النجيم في طلب
العقل من الخياط طب طباطبا وقد زادوا على اهل الحديث ان والاصول قيد الاستعلاء واخرجوا عنه الالفاظ من الداء
وكا حقيقة والمجاز فاما ما عني استعمال في الموضوع له وغير الموضوع له عند اهل العربية والاصول وقد انفصله
اهل المنطق في اصطلاحهم حيث قيدوا استعمال في غيرهم بجهة اللفظ المستتبه الى الموضوع له وهو ما يستتبه
الى غير الموضوع له ولا يغيرون المعنى المستتبه في العرف السابق المنقول عنه كالتحيز والاشياء والمفرد والركب الاسم
والمشترك والمنقول ثم المنقولات الاصطلاحية على نحو منقولات تصديقه وهي اصطلاحات الحقيقة في نفس
المسائل والمقاصد كالحد والرمز والجنس والفصل والخصيصة والقياس والاستقراء والتشبيه والبرهان الجليل
وغيرها ومصطلحات استقرارية وهي اصطلاحات الواقعة في غير المباحث المقصودة بل في المباحث التابعة
الاستقرارية السابقة في المقاصد اصطلاحات مباحث الالفاظ لا اهل المنطق وعامة المنقولات بالخواص الاول
تكون منقولة عن اللفظة وتقليدا لا يكون مقولا عن العرف الآخر كاشعر في المنطق منقول عن شعر العروض
او الجدل عن جدل المنطوق او النقل بالعكس عامة المنقولات بالخواص الثاني تكون منقولة عن العرف الخاص
الآخر الذي يكون جزء المباحث الطردية في هذا العرف مقصودة في ذلك الفن كباحث الالفاظ اهل المنطق
مباحث طردية ولا اهل العربية تصديقه فعامه مصطلحات المنطق في هذه المباحث تكون مأخوذة عن مصطلحات
اهل العربية كالامر والنهي والاسم والحقيقة والمجاز وتقليدا لا تكون من غير الفهم مصطلحات جديدة استبدلت
بالقياس الى العرف الآخر وان كانت منقولة تكون مقولة عن اللفظة او العرف العام كالكلية والاداة
والمنتواحي والمشتكك واعلم ان العامل على الاصطلاحات والمنقول الارباب اصنافا ثمانية المصطلحين
ان كل جماعة اذا اشترت الازيل لعقد ضماطة من الصناعات ووضوها موضوعا مقصودا البحث عن احواله
واعراضه الذاتية فوضوا له اسما في اصطلاحهم وكذا لاهل احواله واعراضه المفردة او المركبة اسما في عرفهم وذلك
انهم متشابهون في البحث الى معنويات كالتشكيل وتجويزه من الامور المعتبرة
الكلية الاخر الجزئية بالنسبة الى تلك المعنويات ولا تخرجوا عن غير ما وليس لهذه المعنويات الحادية لها المقصودة
عليها اسما في الفهم والعرف وتكون تلك المعنويات الكلية مركبة من عدة معنويات لم يتغير تركيبها في
العرف واللفظة من غير تغيير فليصير اباها اسما ويجمع اهل الصناعة تلك المعنويات المتحددة بغير

المتكثرة في نفسها بحيث لا يمكن ان يكون مجموع تلك المفردات الجزئية وتخصيصها بحسبها يتطابق باخرها من غير
 عروضا للهيئة الاجتماعية لهذا المجموع المتكثرة في نفسه يضاد كمال اعتبارها باوحدتها شيئا واحدا في الاصطلاح
 والعرف الخاص والصفة ووضعا في ذاته اسما واحدا مفردا او مركبا لهذه المفردة الداعية والى ما لا يخفى
 فاذا اطلق ذلك الاسم المفرد في اللغة الاجمالي بالاجمالي الذي انشأ له ذلك المجموع المركب من المفردات ثم يحلل
 النحل بعد ذلك لا ينفصل الى المفرد ثم التفصيل التركيبي الواقع في مرتبة التركيب لا اعتبارا لشي ولا اجتماعا لشي
 في مرتبة الكثرة في الحقيقة وان كان في نفس الامر كذلك وبذلك التفصيل هو مرتبة تفسير ذلك المصطلح
 تحت هذه واما الاسم المركب كلفظ الحمد التام والقول الشارح والصفة والجملة السالبة والصفة الشارحة
 المزدوجة الموصلة والشكل الاول وغير ذلك فلا يفهم منه تفصيل ايضا الا التفصيل بقدر تركيبه لا لفظا
 ولا في المعاني التركيبية لمفرداتها وجزائها البسيطة اجمالا بالملاحظة الواحدة مثال ذلك التحسين فانهم
 لما تعلقوا بغيره من غير ان يفرقوا بينه وبين غيره حتى يقيده بالامر يحصل في الموصل التصور
 يسجد بالاسما في العرف والصفة مجتمعة واحدة مفردات هي الكلي المتقول على كثرته من محققين بالحقائق في
 جوابها هو واعتبروا هذه المفردات المتفرقة الاكثر مجتمعة واحدة اقترفت الهيئة الواحدة الاجتماعية الاعتبارية
 من تلقا نظر الصناعة وملاحظة الفن ووضعوا بازانة لفظ التحسين انما مجموعها لان هذا الاجتماع مخصوص
 من هذه المفردات جدا يجمع ما يقع للمفرد المخصوص ويشمل جميع افراده ولا يتجاوز غيره فهذا المجموع المركب
 مرتبة التفصيل التركيبي احد محسن لفظ التحسين ووضوح للصفة الاجمالي المحدود لذلك هو التفصيل فالفرق بين
 معنى التحسين في المفرد المركب المجموع التفصيل بالاجمال والتفصيل كما في معنى لفظ الانسان ولفظ الحيوان
 انما هو لكن مع ذلك التفصيل في التفصيل لحي التفصيل تحليلي كما في التحديد للحقائق الطبيعية المتعاضدة
 المحددة فان هذه حقائق واما في اعتبارها لا يمكن فيها التحسين الفصل الحقيقيان اللذان بينهما علاقة
 التركيب التحليلي واما في الحقائق العينية المتعاضدة الحقيقية الطبيعية لا في الحقائق الاعتبارية كما في
 المصطلحات العلمية والافعال الحقائق الصناعية كالسيف والحداد والسقف والبيت وكذا حال المصطلحات
 الاخرى في هذا الفن والافعال الاخر كالحرب البني في عرف النجاة فانها لما تعلق بغيره بعبارة الاصول
 بارتباطها تلك الكلمات والقواعد المعقودة لتعرف العلاقات بين المركبات الناقصة والاكمل والممكن
 الا معروفة احوال واخر الحكم ومعرفتها انما تحصل بتوزيع احوالها واخر بانها تتبدل وتختلف بتأثير
 آخر كالحال والاقبال ولا يتقبل ولا يتغير فافهم تلك بتوزيع احوالها الى احوال العمل والاقبال
 كما في هذه القسمة المتكثرة في العرف واللفظ وكان في التسمية عنها بالاقبال والاقبال في العلمين

المركب من شتره وصورة تامنه في كل موضع فوجب عليهم ان يسموها باسمين فزعموا لا يقول بها المتأخر في التسمية البين
وتيقنوا بما عن اللغة او العرف العام فجملة هذه مفهومات بعضها يختلف آخره باختلاف العوالم لا يختلف به
وبعضهم في خصوص بناء الاسم وعاربه المركب الذي لم يشعروا به في الاصل وانشبهوا به بما مفهوما واحدا وهو مركبا
شتره مفهوما غير متعلق بالملاحظة الاجمالية بل بالاولى اسم المعروف بازا والاش في اسم البيني فكذلك انتموهن من على
ذلك مصطلحات سائر الفنون والعلوم ثم كما يكون لارباب الصناعات الصلبي مصطلحات كذلك لارباب الحيات
العلمية مصطلحات كما تراه بما في ارباب الحرف كالحمد والثناء والحق والنجاة والصبا وغيرهم وكذلك من علم الحاجة
على وضع الاسماء وارجاء المصطلحات ليعلم كما ترى في زماننا اهل الفرج السطيلين على بلادنا وديارنا واصهارنا
اجرة وفيها مركبا بترتاله طريق حديدى كركبه الناس من الاطفال والاحمال في سبب بهم لارباب الدابة لم يعمل بقوة
الزيت والوقود واللاعبة وغير ذلك من تركيب قوى العناصر والمركبات في المركب الاخر المركب لارباب
الرياضية وفتح الفنون التعليمية الذي يكون قدام جميع المركبات التي خلقه ويذهب بها جملة القوى القوية
فكما انشعركا المركب الجليل ووقع لسنه وعمل في المركب الامام والمركب المقصد في طرق اجرائه وتجزئته و
مقدماته وتوفيقه وسكونه فكان له من صناعته ثمانية فوضوا الامور تتعلق به تعلقا اسماء في اسماهم لشدة الاحتياج
الى التسمية فسموا المركب المقدم بالجنين كل طريق حديدى له بالنسبة الى طريق اخر حديدى موافق له في جهة
الارباب كلاهما في طريق واحد واستلآن ولقائما وتوفيقا لهما اوطيئا استيسر الطرس الذي هو ملازمة وصول
الاجزى ككل الى غير ذلك من المصطلحات ثم اعلم انكم عرفت الاختلاف في المشترك في جموده وعدمه ومجربيه في الشبهة
والاخر انكم كذلك ينبغي ان تعرفت ذلك الاختلاف في المنقول في عموم وعدمه ومجربيه بالنظر الى معناه المسامحة
بالوجه الاول ومعناه الاخر بالنقل لان كلاما من معنيين معنيين فان النقل ومن جديد ثان مرتبة على
الاول فحكمكم المشترك في صحة العموم وعدمها باعتبار المعني المنقول عنه واليه وذلك باعتبار المعنيين كل منهما
منقول اليه عن العرف او اللغة او احداهما عن احداهما والآخر عن الآخر عن العرف
الاخر انما هي كالكلية نقلت في النطق والنوع المعنى الذي في اوله في او احداهما عن احداهما والآخر عن الآخر نقلت
الكلية المنطوقية عن الكلية المنطوقية بزيادة الاقتران بالزمان كما عرفت ان ذلك من المصطلحات فكلما كان اربابها
مستفيضا في استعمال واحد من تاديين عند الشائعية والاشترية استعمالا للمعنى الثاني في بحيث يتبادر عند الاطلاق
والاجاز عن القرينة في الاصطلاح الذي به التحايل والعرف الذي به التحايل بل يكون المتبادر عند مجامع المعنى
الاول الحقيقية الموضوع له لا الثاني في الخبر الموضوع له المنطوق بل في عندهم في القرينة وتعدرا الاول فالانظر في موضع
لو اعدا المنقول الى غير ذلك من جديد بل القرينة صارت الدوال على المعنيين بالوضع او القرينة يقال له باستنباط

الى المعنى الاول الموضوع له المفعول عليه بالوضع الشخصي والابالوجع النوحى مع القرينة الحقيقية والمستبهة
 الى المعنى الثاني المنقول اليه بالنقل النوحى الى المعنى الاصطلاحي بقية صارت القرينة عند تعذر دارة
 المعنى الاول لاعند ثلث المعنى الاول بجاء فيشكل الكتابة ايضا فانه لا يتعد رتبها المعنى الحقيقي لكن قرينة
 المقام تمنع عن ارادة المعنى الحقيقي هناك فانه اذا اطلق على زيد طويل النجا فعلا يمنع ان يكون نجا ووطولا
 لكن القرينة تصرفه الى ارادة طول النجا منتهى ثم هنا ما حدث قصيرة المسافة تصرفها خشية الاطلاق بخاتمة
 الاسم ما يمنع عدم مزيد لفظها بهذا المعنى بل مزيد لفظها بغير الاصول والبيان وقد عرفوا اعتمادها في ذلك
 القيد من باطل الى البيان والاطناء اليقين قالوا وان المعنى الحقيقية والجا عند اهل العربية والاصول
 الاستعمال والاكفى للاتفاقات بها محجوزة لفظ المعنى بل لا بد من استعماله ايضا في المعنى الحقيقية للاتفاقات
 بكونه حقيقة ومن استعماله في غير للاتفاقات بالتجوز ولذا عرفوها باللفظ المستعمل في الموضوع لرو اللفظ
 المستعمل في غير الموضوع له وابل المنطق لم يتغير وفيها قيد الاستعمال فحدهم تصف اللفظ بالحقيقة والجا
 قبل الاستعمال بالنظر الى الوضع وعدم الوضع مع وجود المتاسبة الكافية المعبرة وعند اهل العربية والاصول
 لا يتصف بها قبله ويتصف بها بعده قال بعض شرح اسلم في تأييد زيد سبيل الخير ان وجهه ان القسم
 هو الدال على المعنى والاستعمال فرع الدلالة فرع رتبة اذ رتبة فاللفظ المعرف في رتبة الدلالة فقط سبيل
 الاستعمال بخلاف الحقيقة والمعجزة وظاهر انه ليس بمنقول ولا مشترك بل غير مملو المقسم على الاقسام وهو كما
 فلا بد من ان يكون ذلك اللفظ حقيقة او مجاز انتهى فحسب قلنا في نظره من وجهين الاول ان مملو المقسم
 على الاقسام في رتبة من المراتب غير محال وانما المحال خلوه في نفس الامر مع قطع النظر عن الملاحظة
 الا ترى ان المقسم حال في رتبة الطبيعة من حيث هي عن جميع الاقسام فانها رتبة التجوز والادوم فيها
 ارتفاع القيد من كاجود وعدمه والثاني انه عند اهل العربية والاصول قبل الاستعمال ليس من اقسام
 كثير المعنى بل هو لفظ واحد المعنى فلا يتصف بالاشتراك والبالنقل ولا بالحقيقة والتجوز والبالنقل لذلك
 المعنى حقيقة ايضا لا المستعمل في اللفظ فاذ استعمل في المعنيين حصل اكثر المعنى بالاستعمال لان المعنى المستعمل
 في كثير الموضوع ليس كاشي يتصف بالحقيقة والتجوز والذين بها قسم اللفظ لكثير المعنى قبل الاستعمال
 وكثير المعنى ليس من لوازم ما به اللفظ الموضوع اكثر المعنى حتى يمتنع الفكاك عنه في زمان من الازمنة فيمكن
 ان يكون اللفظ في رتبة الوضع الى حين الاستعمال واحدا المعنى ثم اذا استعمل في المعنيين الموضوع له وغيره
 وعبر عن بعضا وكثرة استعماله لا كثرة وضعه صارا اللفظ اكثر المعنى في هذه المرتبة لان المعنى في كثره المعنى
 من اكثر استعماله اليك كما في الحقيقة والمعجزة والكلية الوضعية كما في المشترك المنقول وقد كان اللفظ

المشترك والمنقول ليعني في اول الموضوعين فاليها عن موضوع كثره المنسوبة ومنسوبة الى الموضوع الثاني
 ثم يبين الخلل في التسبب بوجود الكثرة الوضعية باعتبار الوضع النوعي في الجملة قبل الاستعمال فينصف
 اللفظ بطلانها كقوله المنسوبة ومنسوبة وان لم تصف بالكثرة الاستعمالية ولا صاحب الية كقوله الكثرة الوضعية
 البحث الثاني ان هذه الاوصاف اللفظية او صلات النسبية فوصف الاشياء كالحصول للفظ بانسبائه الى
 المعاني الكثرة من حيث هي كقوله فالمعاني في هذا الانسبائه لمصلحة بلحاظ الكثرة الوضعية ووصف المنقولية
 يحصل بانسبائه الى كل واحد من المعنيين المنقول عنه واليه والى احد معاني التبيين في التبيين والى
 المعنيين من حيث ملاحظة الكثرة ايضا فالمعنيان هنا لمصلحة بلحاظ من حيث الكثرة ومن حيث
 الوحدة الشائعة استوعبة الشاملة الانفرادية ومن حيث الوحدة الانتشارية ومن حيث الوحدة التجميعية
 الشخصية ووصف كونه حقيقة ومجازا يحصل بانسبائه الى كل واحد من المعنيين الشخصية فاصحاب المعاني
 يكون حقيقة يحصل بانسبائه الى احد المعنيين على التبيين وهو الموضوع له والآخر في الالتفات يكون
 مجازا يحصل بانسبائه الى الآخر بالتبيين على غير الموضوع له ولذا تعدد التسمية والاسم لهذا القسم الثالث
 في تقسيم اللفظ الكثرة المعنى الى الانقسام الثلاثة البحث الثالث ان الالتفات بالحقيقة والمجاز ينبغي
 الاعتبار والادراك لاختلاف الالتفات معاني اللفظ يكونا موضوعا لهما او موضوعا لهما بحسب اختلاف
 العرف والاصطلاحات فالمعقول العرفي مثلا اذا اريد به معناه العرفي كالاداء اذا اريد به ذات القوام
 الاداء والعرف والخيال والخيال والمخييل على اختلاف الاقوال في المنقول اليه كان حقيقة بحسب العرف
 العام مجازا بحسب اللغة واذا اريد به معناه المعنوي واهتم فيه كان بالعكس فمجازا بحسب اللغة واهتم فيه
 والاصول والاعتماد على المنطق فيكون مثل هذا التساؤل قبل الاستعمال ليعني فانه اذا انقسم الى المعنى الثالث
 المنقول اليه كان حقيقة عرفية ومجازا لغويا واذا انقسم الى المعنى الاول المنقول عنه المعنوي كان حقيقة
 لغوية ومجازا عرفيا سواء كان الانسبائه الاعتباري النسبي قبل الاستعمال وبعده او قبل ذلك وانظر
 البصولة اذا استعمل في معنى الدعاء وانقسم اليه كان حقيقة لغوية ومجازا اشتريا واذا استعمل في الاركان
 الشخصية وانقسم اليها كان حقيقة شرعية ومجازا لغويا وكذا اللفظ الكلية اذا استعمل بمعنى يتكلم به فمجازا
 كان مرادها كان حقيقة عرفية ومجازا لغويا ومجازا اشتريا ومجازا منطوقا واذا استعمل بمعنى الجمع والتكسب
 اليه كان حقيقة لغوية ومجازا بحسب العرف العام وبحسب نيابة العرفين الخاصين ايضا واذا استعمل
 بمعنى اللفظ المفرد كان حقيقة لغوية ومجازا بحسب اللغة والعرف العام والعرف المنطوق واذا استعمل
 بمعنى اللفظ المفرد المقترن باحد الالفاظ الثلاثة كان حقيقة منطقية ومجازا لغويا وعرفيا ومجازا وكثيرا

[illegible]

او مثلا او من ثانيا الاستعارة بتبعية الال للاستعارة فيها في الاكثر يكون في مساوي المشتقات والافعال لا استعارة
 اول السنة الفلكية الشبه في مثل وقائل والال الاستعارة في المعنويات الصيغية كالواقي في سنة
 المدفوق والكام في شعبة المكنون فلما كان على ما نذكر من انظارهم وجعلوا كلها في المشتقات والافعال بتبعية
 واما في الحروف فالاستعارة فيها اذ لا في متعلقات معانيها كما اورد استعارة التحليل والالتعقيب ثم تغيير الالام
 الموصوفة لال الال في كذا في قوله تعالى فالقطعة آتت فرعون ليكون لهم عدو او حشر ثم الاستعارة لال تحقيق
 حسا كما في قول زهير بن ابي سلمى عهدي اسد شاك في السلاخ قلقت فالال استعارة لال الشجاع وهو يتحقق
 حسا او يتحقق حقا كما في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم فهو مستعار لال الاسلام وهو يتحقق عقلا فتسببه فيه
 الاستعارة لتحديد حقيقة وان لم يتحقق حسا او عقلا فتسببه في الاستعارة ان قوله تعالى ما يلهمكم الله من
 الشئ لو كان رايته اسدي يجرى فالجرى يلائم الرجل فتسببه في جوده وان اقترنت بما يلائم المستعارة فتسببه في شدة كونه
 تعالى اذ لو كانت الذين يشتر والافعال لكان بالهدى فارجحت تجارتهم واما في الامثلة من فخرج التجار ثم ملأ ثلث الاسرار
 الحقيقة الذي هو المستعارة منه والمستعار له هو عدم اختيارهم الايمان على الكفر وتبديلهم الايمان على الكفر وان لم
 تقرن بشئ مما يلائم المستعارة منه فتسببه في حقيقة كونه عدي اسدا والمكتبة ان لا يصرح بشئ من الاركان
 غير الشبه ودول عليه بذكر ما يتبعه في الشبه بكم في تثبيت الميتة اظفار با واصلين قول الشاعر واداء المنيعة
 اظفار باه الغيت كل بقية لا تفتح به نقشب الميتة بالسبع في النفس من غير ذكره في السلف استعارة بالكتابة
 ويقال لها المكتبة ايضا وانما اظفارها استعارة تخيلية لال اظفار من لوازم السبع ولا يتم حقيقة
 السبعية الا بها وانما لوازم المشبه بالثب بيسمى استعارة تخيلية واطلاق الاستعارة عليها مجاز كما تقرن
 موصوفة وانما الانساب لها تشبيح لانه من تناسبات السبع لان من عاود الجارية انساب اظفارها في
 صبووه والتمشيع عبارة عن ذكر المتناسبات غير اللوازم المشبه بها وانما تشبيهه بالانقباض في علم البيان
 اتبعت الساسا من العلاقات المعبرة في صحة الاشتغال من المعنى الحقيقة الى المعنى المجازية كشيء من بعضه حصر في
 اربعة وعشرين وبعضهم في خمسة وعشرين ومنه ما صدر الشريعة في القنطري في سبعة اكون عليه والاول اليه
 والاستعداد والمقابلة والحلول والاسباب والشرطية والوصفية ومنه ما من الواجب في حستية اكون
 والاول والآخر كذا في الشكل وفي صفة طائر في الجواردة مثل جرى الميزاب فادخل لبا في في الجواردة
 وقال لال الاصول ان بناء المجاز على الاشتغال من اللزوم الى اللازم والمعلوم اصل واللازم فرع فان
 كانت الاصولية والفرعية من المجازين مجرى المجاز من الطرفين كما في الاشتراوة الملك فنجوز ارادة الملك
 في قوله كسب جسد بشرية فوكذا فيض كل ملك اشتراوة كان ارواوه ميتة او غير ذلك وكذا يجوز ارادة

[illegible]

الافظ الكوني مصاحبه في جزئيه طبعه المجاز عن الحقيقة بل هي في مجر والافظ ان في الحكم ايضا قد يربط بينية
لله الاول مصاحبه الى الثاني وعلى هذا الاختلاف يتفرع اختلاف آخر بينهم هو ان يكتفى بالحق العرفي المجزأ عنده
صحة الحكم باللفظ المجاز بحسب القواعد العربية ووضح معناه مجر والقصوره والافظ من غير نظر الى الاور
المجازية مقام اللفظ الحقيقي ولا يكتفى بصحة المجزأ عنده بل لا بد من الاعتراف بالحقيقة وامكانه هناك فلو لم
يكن هناك المعنى الحقيقي وان صح المعنى الحقيقي بالنظر الى مجر والقصوره والافظ لا يخرج المجزأ عن قول القائل
لعبده هذا في اذ كان الكبريتا من مولا لا يتحقق به عنده حقيقة المجزأ وجعل لا يبين مجاز عن المجزأ بناء على
لزوم المجزأ للابن بالنسبة الى ابيه فان هذه العبارة صحيحة بحسب القواعد العربية يكون هذا مبتدأ وان بنى خبره
ومعناه الحقيقة ايضا صحيح ممكن بالنظر الى مجر والقصوره والافظ فان من سمع هذا اللفظ فقط ولم ينظر الى الاور
المجازية التي منها كبرية العبد من مولا لم يتجمله ثلاث قوله العبد انت مشتق قبل ان يخلق او انت
ابني قبل خلقي وقبل ولادتي او انت ابني وانت الكبريتا جعل هذه الجملة حال من كونها مبتدأ
باطل لعدم الاتفاق لعدم صحة العرجية وعدم امکان الحقيقة بالنظر الى مجر ومفهومه وتخصيصه فلا يتحقق
ولا يتحقق به عنده لعدم امکان الحقيقة وهو انية له في نفس الامر كونه كبريتا من مولا وان صح وامكن باللفظ الى
مجر ومفهومه وتخصيصه والقواعد فيكون اذ اطلقا عند هاهنا مبدأ العنق ومرة عنده ولم وكل حقيقة المعنى
الحقيقية بالنظر الى مجر ومفهوم اللفظ هو ما اذا نقله الى الاصول عنده من صحة الحكم بالحقيقة بحسب العربية وصحة
نفس نتيجة لفظ الحقيقة والاتفاق تعلم ان قوله انت ابني وانت مشتق قبل خلقي او انت ابني مع كونك
كبريتا من مولا غير ذلك ايضا صحيح بحسب العربية لعدم اتفاق قاعدة من قواعد العربية فيه وصحة بحسب جملة
ايضا وامكان كذا باطلا في نفسه مجر ومفهومه وعلما بحسب انشائية واردة اعتناء ايضا بمفهومه وتصوره و
الافهام وليس المراد به صحة اللفظ الذي اخناه الحقيقة في المعنى المجازي لهذا اللفظ كالمجزأ في معنى انية
لفظ انت مجر مقام انت ابني وصحة بحسب معناه كما توهم لبعض اهل الاصول فان هذا جار في قوله انت
ابني قبل ان يخلق وامثاله ايضا وايضا هو خلاف سياق عباراته المنقولة عنه في هذا الباب بما اذا كان
في اكتسابه المطول لم يمسح من علم اصول الفقه المبني على التماس ان اللفظ ينقسم الى صريح وكناية فالصريح
الصريح والظاهر المراد منه بلا استثناء وكنايته في ما يريد مقصوده واللفظ الكناية ما استعمل المراد منه فالصحة
المستوفية صريحة والمجاز الغير المتعارف كناية والحقيقة المجزأة المتروكة كناية والمجاز المتعارف كناية
فان معاني المجازية متبادرة غير متضادة الى اقامة القرآن والحقيقة المجزأة تحتاج الى اقامة القرآن
في المجزأ ان ثبت حكمه مجر لفظه واللفظ مقام معناه فلا يحتاج الى اذنية مثبتة لطلاق واللفظ في

بمجرده وان كانت طابق وتوابعها من حيث قبلته وعينته واشتركت من غير فاقته الى وجوده الذي لا يقدر على الفناء
 فيثبت الطلاق به وان كان يرمان يقول صان الله فخرى على لسانه ان كانت طابق وكذا حكم سائر الافعال
 الصريحة وحكم الكاتبة ان لا يثبت حكمها الا بالتحقق الذي لا يتخلل اليها في اثبات حكمها فلا يثبت حكم الشك بقوله
 هذا المعنى الا بغيره الحرث من البينة لكن محل الحقيقة الغير المستعملة ليست في حكم الكاتبة عندنا بل حقيقة
 ربي الى حكمها عن صاحبها ولذا يثبت حكم الحنف باكل حياته والحظيرة الحلقية وغيرها الحلقية في قوله الاكل من به
 الحظيرة وكذا الاستفادات وبقية وكذا اكل خيرة فالحقيقة الغير المستعملة والحجاز المتعارف كلاهما عندنا في
 حكم الصريح واما عند جماهيرنا بحيث باكل حال الحظيرة فقط لا حقيقة مجردة فهو في حكم الكاتبة لا بحيث به الا بالنبي
 ويثبت باكل خبر بالانحياز متعارف فهو صحيح فيثبت به بالنبي وكذا لا يثبت بالكرار عنده وكذا بالشرط الكاتبة
 في قوله لا اشرب من به الا من هذا الجواز ومن هذا الحاصل ومن هذا النهي ويثبت عند جماهيرنا لا يثبت
 لانها متعارف المستعمل بالكرار لا غير متعارف وهو فيكون لا يثبت الا بالنبي والحجاز حقيقة
 قوله لا اشرب منه وحل شيئا من الاستعمال ولو قليلا ولا وجه عندنا في ان يعارض في ارادة الحقيقة ولا الغير
 الحقيقة المجردة مطلقا الا بالنبي ولذا الاول في تلك الاشياء بان بعض العادات جارية باكل الحظيرة
 الحلقية فالحقيقة مستعملة من به ولو قليلا فتكون ملزمة وداعية في الصريح وكذا الشرط بطريق الكاتبة
 كعادات اليها كجارية في عادات اكثر اهل البوادي فيكون مستعملا من به ولو في بعض الناس فلا يكون مجردة
 مطلقا وعلى هذا يمكن الحقيقة المجردة مطلقا عند من الكاتبة لا يثبت حكمها الا بالنبي والحقيقة المستعملة من
 وجه وان كانت مجردة في اكثر المجاورات والاستتمالات الفاشية الجارية تكون معدومة من الصريح يثبت حكمها
 بغيره والجملة المتعارف فهو صحيح بالاتفاق وعلى هذا ينبغي ان يوضع منه عام الحقيقة والحجاز على طريق عموم
 المجاز لا يثبت حكمها جميعا ولا يكره اجمع بين الحقيقة والحجاز والاصحابان فلا يثبت ان الحقيقة المجردة
 مطلقا ولا الحقيقة المجردة في عامة الاستتمالات والعادات الفاشية من الصريح وان كانت مستعملة من
 وجه باعتبار بعض الاستتمالات والعادات فلا يفتي في احوال الدنيا بل بعدم المجاز في ذلك الا بالاصول
 بالمعنى العاشرة انه اذا دار اللفظ بين الاشياء والانتقال والحقيقة والحجاز وحل على الحقيقة والحجاز
 اغلبها اكثر من المنقول والمشتك بالاستقرار او المظنون الحماق المشكوك الدارين من الاشياء والاعمال اكثر من كاتبة
 ولان الرجا فيكون المبلغ فان قوله شغل الراس شيئا بالبلغ من قوله شباب وحل على المبلغ اولى ولان
 الاشياء اكثر من المبلغ سمع عن خفا والقرينة فواجب ان لا يحل عليه وهذا يقتضي ان الانتقال الى المبلغ اكثر
 لان الانتقال على ما يتقاسم لانه اذا اطلق في عرف النقل يحل على المعنى المنقول البهوان اطلق في غير عرف

يحمل على الحق المنقول عنه فلا يحمل ولا يتغير شيئا فإدراكنا باللفظين كما في المنقول لا يشترط ولا يترتب على ذلك
والاجتهاد الاشتراك فالاولى حمل على النقل لما ذكرنا ذلك لان النقل أكثر من الاشتراك بالاشتقاق لا بالبحث
المحادي عشر ان ملازمة الحقيقة الثابتة عند الإطلاق والعراق عن القرينة وعلازمة المجاز الاحتياج الى
القرينة في غير المجاز لا احتياج اليها في الانضمام وتخرج اللفظة باسمه ووجهه ووجهه اللفظ في نفس الامر
وتبنا في الغير عند التجرد عن القرينة على عكس الحقيقة والطلاق اللفظ على بعض افراد معناه كالدلالة فيه
وامثالها لو علم التجرد من معناها كلام طبع في الاستغنى في موضوعه فلو طبق على غيره وكلمة لا مقرونة لعدم الافادة
التي تترتب في التماسه وطلبه وجروفا طلبة في مقامه ومشهده ومستقره وفهده من موضوعه وموقعه وموضع البحث
الثاني عشر ان الداعي الى المجاز قد يكون اختصاص لفظه بالعدو وتكون لفظه الحقيقة وحسب ما
ما تيسر الاستعمال او صلاحية للشيء بحيث يكون الشرح موزونا في البحر فاما بالاداء لفظ الحقيقة فيجب
كسرها وان رافق السلاسة او صلاحية لاصناف الابدان كالتجسس كقولهم البدر يشترك في التمسك وقولهم
جبهة البدر وجبهة البرق وقولهم البدر في قرينة الى التمسك اوجه البرق وانما للبرق لفت التجسس اللفظي او الخطي
وصلاحية من اصناف الابدان السج مثل العبد والاسد فلفظ الشجاع لو اورد مع لفظ السج او القابله
كقولهم في سلك المشيب باسمه في اللفظ البقرة والغائب الرصيع او غير ذلك من اصناف المحسنات اللفظية
او المعنوية فانه ربما يتبادر الى المجاز فيقول بالحقيقة وقد يكون الداعي الى اختياره اختصاص معناه بالتعليم
كما يستتار الى حقيقة الرجل عالم او الحقير كاستناده الجمع وهو الذي لا يصير للرجل المجازي والبرق في الشدة
او الحيوة لبعض المفردات ليشير السامع فيه كان يقال العسل ما الحيوة او الخمر ما الحيوة او بالترتيب
كما استتار السامع فيها ليشير السامع كان يقال الخمر سم كان يقول النساء للرجل في هذا الغدا سم لك
او بذكر الذم لسم لك وقد يكون الداعي الى زيادة البيان او غلظ الكلام في المجاز وكون الحقيقة او طابقتها
التمام انزاده سواء او ليشير بكلام مطابق لمقتضى الحال تراكيب مختلفة في وضوح الدلالة وخفاها والتمثيل
في ترتيب الاصول والبيان فلهذا مباحث اثنا عشر في الحقيقة والمجاز والمباحث الرباعية في تفصيل الحقائق
فيما وفي هذه المباحث تعليل من علم البيان والاصول واعلم انك قد عرفت ما ذكرنا انه لا يكون في
الحقيقة والمجاز كثرة المعنى بحسب الموضوع ولا يكون النقل المعبر فيه من المعنى الاول الى الثاني بل من
الاصطلاح الى المعنى الموضوع الجديد انما في اقتضاه على الاول فلا يكون له من ان كثير موضوع لها ولا فيه ليقبل
اصطلاح من لا دل الى الثاني فلا يرد ما اورد بعض الفضلاء في شرحه من ان المنطق يقبل الحقيقة هو الاسم
الذي له معان كثيرة تحمل النقل بينها ويكون مستغنى في المعنى الاول ولا يخفى انه في من لا يشيل الاسم الذي

الرجوع

لا يكون له الاستعمال القيد الاول ولا هو قسم مشترك بالانطلاق على واحد من معاني لفظه القيد الثاني
للمستعمل لانعدام القيد الاخر مع ان كل ذلك حقيقة على ما يدل عليه تخصيصها اتم انتهى لم يتصور ما معنى قولك في
تعريف الحقيقة لمعاني كثيرة بل كراهية المعاني الكثيرة الوصفية لقولك خطأ فانه لا يمتري في الحقيقة والمجاز كقوله
المعنى بحسب الوضع على كثرة المعنى بحسب الاستعمال والمميز في المقسم كثرة المعنى مطلقا بحسب الوضع او الاستعمال
او المراد بكثرة المعنى بحسب الاستعمال فقط فهو صحيح لكنه على هذا لا يصح في الاستعمال الاسم لفقدان القيد الاول فانه يمكن
ان يكون له معنى واحد هو حقيقة بحسب الوضع وقد عرفت الكثرة في المعنى الاستعمال في المعاني اخرى ما زينة اخرى مما
واحد فلا ينافي في ذلك الكثرة الاستعمالية لانه متناه الواحد الوصفية بحسب الوضع فيصدق عليه تعريف الحقيقة لانه
مميز في المعنى بحسب الاستعمال ووجه النقل من الاول الى الثاني المجازي بحسب الاستعمال بالمعنى الشرعي على ان
بوجهة الحقيقة وليس له معنى مجازي اصلا على ما ذهب اليه المنطق او لم يستعمل فيه على ما ذهب اليه فلا يسلط
حقيقة في ذلك المعنى المستعمل له الواحد من غير كراهية بوجه المعنى المجازي او يستعمل فيه لانه يقال له معنى حقيقة
على كل هذا يجوز ان استقام واحد المعنى قطعيا لا من استقام كثر المعنى حتى تصحط بكونه حقيقة او مجازيا لا تترتب على الحقيقة
والمجاز متساويان كما لا يخفى القيد لا يمكن تحقق احدهما بدون الآخر والاختلاف عنه كيف يمكن ان تصحط اللفظ
بالحقيقة من دون الثاني المجازي لا لا تسلم تخصيصها اتم على كونه حقيقة على هذا لا يقدح في كونه حقيقة بل هو حاشا لفظي
الواقع حتى يطلق عليه حقيقة من تلقا نعم بل كونه حاشا لفظي لم يقدح في كونه حقيقة على تقدير الوجود
من تسليمهم ولا علم الطلاق الحقيقة عليه فلهذا الحقيقة ليست متضمنة لحدودها بل هي حقيقة بالمعنى الآخر خارج
عن هذا البحث الذي نحن فيه فهو معنى اللفظ المستعمل في الموضوع لمن غير اعتبار كثرته في استعماله في المعاني
الآخر وانما هو المراد بوجوبه حيث قال ويمكن ان يجاب بان المعنى ان الاسم الذي كذا يسمى حقيقة وليس المعنى
ان كل حقيقة فهو اسم كذا فانه من المعنى ويمكن ان يقر بان الحقيقة فان كان لها معنى واحد شمل مثل هذا الاسم غيره
مما كثر معناه بحسب الاستعمال لكن الحقيقة التي هي قسم متبعض منها هي حقيقة بالمعنى الاصغر هو اللفظ الكثر المعنى المستعمل
لفظ الموضوع له وبالنسبة اليه فان مفهوم المقسم متبعض في الاستعمال كما ان الاعمين اعلم من المجردان وقد يمكن تقسيم
المجردان الى الاعمين وغير الاعمين لكن معناه ان المقسم الى المجردان الاعمين والمجردان الاعمين المتكاملان في عموم
المقسم المقسم ثم اعلم ان الحقيقة انما سميت بلفظ الحقيقة لانها في الحقيقة الفاعل من حق الادراك حيث وانها في الحقيقة حيث في
معناها الاصلي في الحقيقة وعلى هذا فالتأنيث لا في الفعل بل في الفاعل بل كونه حيث بالتأنيث والادراك لانها
فعلية بحيث الفعل لا في الحقيقة في مقامه ومفعوله الاصلي بالذي هو المعنى الموضوع له فان اللفظ كالظهور في معنى
فعلية لا في معنى حيث فلا بد ان لا ينفذ على هذا فالتأنيث ليست للتأنيث فان الفعلية بمعنى فاعله

[illegible][illegible]

فيفيد احد الطرفين على صاحبه فيبيان الآخر ووجهه من حيث هو في احد جانبي الطهر دون الآخر ومنها ما يرفع
 في الخطية العبادات المحجبة كما في قولهم بالعبادات وما اقرب اليها من فلو بدل فانها باطنية وما جازات
 بها هو جازات السجود ومنها صحة التمسك في احد جانبي الآخر كما في قوله في شرب الكبر والفقنة في البر والبرية
 بقوله في شرب الكبر في الخطية فانها التمسك في شرب الكبر في القافية والغواصل في احد جانبي الآخر ومنها الاثافي
 في البدل والتمسكات الآخر كما في شرب الكبر في الخطية وفيما لا يثبت الشا في انه قد اختلف في وجوب
 صحة قيام احد جانبي مقام الآخر لكن لا ينفذ على وجوب صحة في حال الشك من غير ما على الخطية او مقدر ما في
 حال التركيب مع العامل فيقبل بتحويل العوض وهو الاصح عندنا من حاجب وقيل لا يتوجب صحة الامان في الحصول
 وقيل يتوجب ان كان من لغة واحدة والا فلا كما قاله صاحب السور الجارية في منويات السلم فاصح القول في وجوب
 الصحة بانها لو اتفقت المكان للانع بالضرورة وهو امن تلقا لمعنى وهو باطل لانه واحد فيهما ومن تلقا في
 التركيب هو ايضا فثبت لانه لا يخرج فيه اذ اصح وانما المقصود ذلك من علوم من اللغة كونه انقله القاصي الى الكافي
 وقلناه لغيره واختار اليها في لا يحجب الصحة وان كان من لغة واحدة واستلها على جعل الى وجوب قوله الاول
 ان صحة الفهم لفظ الى لفظ آخر وصحة تركيبه صفة قائمة باللفظ الاول بالنسبة الى الآخر في معنى الصفة القائمة
 باللفظ الاول من المعاني الواقعة لهما وليست من عوارض المعنى حتى تتحد به الصفة في الالفاظ المتراصة فيجوز ان
 يخصص بها بعض الالفاظ المتراصة دون بعض فتعاضل في نفسها دون بعض وهذا هو الجواب عن استلال
 الجواب لصحة اعتبار الشق وان في فان جماعات التركيب الإضافات وان لم تكن لغة ولا جزم فيها لكن يجوز
 ان يكون خصيصية بعض الإضافات والتركيب الى مسلمة من خصيصية المنفصات مانعة لجزاكونها من تلقا والالفاظ
 والشا ان احصاها البدل فلا يكون فيها الالفاظ احدا المتراصة دون الآخر لقوات التعميل في الصحيح او
 الصحيح اذا القافية وغيره لا يصح اتحام الآخر كما في اقامته المحظنة مقام البر في قولهم اشترى البر والفقنة في البر
 فلو جسد لافاقته في كل مقام وموضع فغيره في الجارية في بعض المقامات لكن جاز الصحة في غير
 فيه ولا يرفع انما جزم في وجوبها وانما الشا الدعاء والصلوة متراصة مع انه يجوز ان يقال على غيره لا يجوز
 منها وما على غير الالفاظ مع الدعاء لغيره معنى نفسه كما ان الفهم الامام مع بعضه معني الصفة في
 الفهم الى الصلوة واما من خواص الإضافات الخطية داخل فيه للمعاني في قوله في كل من يستدل عليه بان
 بعض الاحكام يخص الالفاظ نفسها لا يدخل فيها للمعاني في كل من يخص تلك الاحكام باحد المتراصة دون
 الآخر فلا يمكن ما كان اقامته الآخر مقامه كما ان يقال لا بد ثلثي الجمع في هذه الامور والاثبات ناقص ما في
 والتمسك من باب غير غيره ولا يمكن ان يقام مقامها او ثلثها كما ان يقال انفسه في الاثبات في هذه الامور

والجمل من المسمى بالجملة من باب التفسير على وجه صحيح لا ينافي مع إطلاق البحث الثالث لاختلاف بينهم على
 بين المفرد والمركب لمراد أولاده حسب بعضهم إلى توافيقها بالظلال التي توافقت في نفس المفرد والمركب
 يستعمل إلى عدم نظر إلى توافيقها بالاجمال والتفصيل فان المفرد يدل على المسمى التام الذي لا يفر ليدل على التام
 على التفرقة في موضوعه والمركب يدل على المسمى التفصيلي ليدل على كل لفظ موضوع به ومن المركب على معنا الذي هو جزء
 من المركب فلا يكون معناهما متساويين كل وجه على هذا لا يكون بين المفرد والمركب ولا لسان عالمي وان كان في ذلك
 لا يفرق بينهما بالاجمال والتفصيل في المسمى وتحقيق ان هذا السماع نزاع على معنى على الاختلافات في التفسير لمراد أولاده
 بالاختلاف في المسمى المستعمل في تفسيره الاختلاف ومن كل وجه يستعمل لا يكون بين المسمى التفصيلي والتام
 تفصيل المفرد والمركب في المسمى الذي هو مراد من المفردات والمعاني كالاجمال والتفصيل فلا يكون بين المفرد والمركب لعدم
 الاتفاق في المسمى من كل وجه للاختلاف في المعنى بالاجمال والتفصيل وان الاتفاق في نفس المفرد والمركب وان اريد به
 الاختلاف في نفس المسمى سواء كان بينهما توافيقا على وجهي باختلاف العوارض واللواحق المعاني كالاجمال والتفصيل
 او لا يتكافؤ بينهما مراد في الاتفاق في نفس المسمى والمفرد وان توافيقا بالاعتبار باختلاف العوارض
 كالاجمال والتفصيل فان قيل في اذ يقول القائل لعدم التوافق في تفسيرهم التعريفات لفظية اذ تعريف باللفظ
 انهم مراد من التعريف لفظية قد يكون مركبا كتعريف الامور البديعية بالافعال المركبة قلنا هذا لا ينافي مع
 لفظي موارد التعريف اللفظي فانه قد يكون بغير المراد كما يقال لسعدان منيته فان النسب ليس له مراد لفظي
 بل له مراد في الصدق ايضا لانه اعم منه بل في التفسير باعتبار اكثر الموارد فمردان لا يكون في ذلك اكثر الا
 المفردات كما خصصت التعريف بالاعم والظاهر ان التعريف في المسمى هو الاتفاق في نفس المسمى الموضوع له
 في عوارضه فان المخصص لبيان عن اللغات والاستعمالات والمعادن حاكم به وجود الوجود الموضوع
 للتخالف في معاني الاتفاق المراد من العوارض الاستعمالات والامور المستعملة اليه وانما حكم بغيره في الاتفاق في نفس
 وبغيره على من تامل في الاستعمالات المراد فان في تفسيرها توافيقا ولو اعتبر ان المسمى ذلك
 التام والاعتناء في جميع الاستعمالات والامور فذلك قيل في الفرق بين المسمى الموضوع له والمسمى المستعمل
 والآخرة في القيام وكذا في الجملي والاعتناء في التام والتفصيل قد فرقت بينهما بوجه واحد استعملها في اللفظ
 ترى ان وجودها للمفرد من غير فرق آخر كما في حواشي ابواب الراجح بالنسبة الى المجرى واكثر اوجهها كالمفردات و
 الاجمال والتفصيل والاعتناء لم ينفذ فيهما ولم يجعل انما هو المراد في ذلك لوجوده في العوارض الاستعمالات
 والامور المستعملة اليه في عوارضها لانه في ذلك ما لا اعتبار في العوارض الاستعمالات والامور المستعملة اليه
 كالاجمال والتفصيل غير ان عن المراد في ذلك ما لا اعتبار في العوارض المستعملة اليه في عوارضها لانه في ذلك ما لا اعتبار

وفي المركب نوعي للامزجة بينهما وتوضع بان المفرد ايضا قد يكون موضوعا بالوضع النوعي كاشتقاقات والافعال فهذه
 ليس جميعها فارقا بين المفرد والمركب علما اني سمعنا بالوضع لم يوجد شرط للامزجة بل في تفسيرها وقد يقال ان الموضع لفظي
 بوجهين الاول ان من يتناول المفرد والمركب بالذات هو الصورة فانه في كل واحد من المفرد والمركب بالذات اشتقاق الموضوع
 فيها فان صورة المفرد تختلف بصورة المركب ومن ذهب الى ان المعلوم بالذات هو الصورة انشئت الصورة او في غيرها
 لا سمحا والموضوع له غير ما وجد في الاماير ليراجع لايوثر في معنى الترادف والثاني ان من جعل الترادف على الاشياء بالذات
 والناطق واحدة والتفاوت في الامر ليراجع لايوثر في معنى الترادف والثاني ان من جعل الترادف على الاشياء بالذات
 والاعتبار سلك سلك لفظي الترادف فان لفظ الانسان بل كل محدود يدل على معنى الاجمالي ولهذا الحيوان الانسان
 بل كل محدود يدل على معنى التفصيل ولا ريب ان في كونه متساويا لفظيا فيكون حكمه على الاتحاد بالذات فقط في خارج
 الترادف انتهى اتقول لي في كلا الوجهين نظرا ما في الاول في وجود الاول ان ذلك مبني على ان الموضوع له هو الحكم
 بالذات وهو خلاف التحقيق بل لو اسبغ الموضوع لكان يكون مشتركيا لغيره لفظيا بالذات سواء كان معلوما بالذات كاللغات
 الموضوعه باذا والصورة النوعية او لا كما لا لفظ الموضوعه باذا والامور الخارجية وكما في الوضع العام للموضوع والى من
 كما في الترادف واسما لا الإشارة والثاني ان اول اختيار المعلوم بالذات هو الصورة فلا يلزم على ذلك الترادف
 لان صورة المفرد هي صورة المركب والتشابه لغيره الصورة بل في عوارضها وهو الاجمال والتفصيل وهذا الترادف
 الموضوعي لا يعتد به لايوثر في اتحاد نفس الصورة التي هي المحددة بالذات ولا دخل لها في المعلوم بالذات حتى يتبين
 متساويين والثالث ان لفظ المعلوم بالذات في اصطلاحهم مشترك بين الصورة من حيث هي أي مع قطع النظر عن
 الاكثبات في العوارض النوعية ومن مافقد الصورة وجود الصورة بحيث لا تقصد الصورة والصورة من حيث هي
 في الصورة بمعنى انها المتكشفة بالذات فليس بينهما نزاع حتى يختار البعض الاول والبعض الآخر الثاني بل بينهما
 اشتراك لفظي ثم لا يمكن اعتبار اتحادهم وقصد الصورة في الترادف عند احدنا على هذا يلزم الترادف بين العناكب
 واليكاتب لا قصد بهما تصور الانسان ومجلا في ذلك لاختلاف الاتحاد وقصد الصورة بينهما وهو الانسان ولم يرب
 احد الى ترادفهما نعم بينهما تشابه وقياسا بل يلزم الترادف في الماشي والضا مكل لا قصد بهما تصور الماشية
 الانسانية على وجه من جواز التعريف بالاعراض وليس بينهما تضاد في تشابه الاعم بتعيين الشق الاول للموضوعين
 بهذين الشقين وجعلها مذهبين كما انكبا لفظا على الثاني فانه لا يتبين في الترادف مجرد الاتحاد الذي في معنى
 الملتصقين فان دواعي العقل العموم يحجب اتحاد المصداق يلزم الترادف بين العناكب والانسان واليكاتب غير ان اتحاد
 المصداق فيها وهي الماشية الانسانية وحده الذات الواحدة التي هي مصداق جميعها ولو اعتبر على الخصوص من معنى
 الاتحاد الذي في لفظ الاتحاد العرفي الذي يكون بين العناكب واليكاتب وبينها وبين الذات والذات يلزم الترادف

المطابق الذي هو مجازي غير موضح لكما في مجموعون وشهدا اذا اريد بها الظالم وكما في حاتم وكذا الرما ودل على
الاستدلال في المعنى الموضح لولا وجودها والمعنى المجازي لا تترك في الاستدلال والاسد والحاكم والسفي والسياسة السطر
ويكون ذلك وكما في ان القرية والقريه اذا اريد بها المعنى كما في قوله تعالى وسئل القرية التي كان فيها النبي صلى الله عليه وسلم
ان قد يكون لفظ واحد ولا متواظيا وشككا وسببا وشككا ومنقولاً وصفتية ومجازاً وادراكاً لفظاً المعين ان
جعل على الشخص في ان يكون ملكاً بالمعنى العلمي ومتواظيا باعتبار معنى الذهب والركبة وشككا باعتبار الابدان في نظر
للمعنى القوة البصرية ومنعطف باعتبار معنى الشخص في نظر ان شدة الامتداد وضعف باق الاقدار المقدرة لها باعتبار منتهى
القدرة بالانظر الى شدة البصر فيها وضعف وزيد فيها وانقصاها باعتبار معنى البصر المجازي بالانظر الى
كثرة الجسمان وقلة وشدة وضعفها ومساكن اللفظ الانسان للاختلاف لمعينين اللفظين وشككا بالانظر
الى وشككا في المعاني المذكورة وغيره ومنه لهما باوضاع متعددة ومنقولاً بالانظر الى لغة في الاصطلاح
للمعنى المشتركة في المصدر في مقابلها لغيره في معنى الجوهري مقابلها لغيره في معنى اوال معنى الخارج في مقابلها
الذهن وصفتية في كل واحد من المعاني السابقة المذكورة ومجازاً في المجرم الموصوف بالمال المطوية عليه
المعاني للروح الباهرة المعاني للثقة الباهرة التي هي المعنى الحقيقية لاجل اقدار الحلية والجمالية ومردف اللفظ
باعتبار واحد من المعاني للفظ البصر باعتبار المعنى الآخر وكذلك لفظ الركبة والذهب الذات والقوة وغيره
باعتبار المعاني الباقية وبالحكمة الالفاظ تتحقق بهذه الصفات لمجرد النسب الاعتباريات لها من المقادير
تعدد اللفظ في الوضع مع وحدة المعنى او كثر المعنى بحسب الوضع او النقل والاستعمال مع وحدة اللفظ
وجزئية المعنى او كثر مع واحد والصدق واختلاف في شعر اعلم ان قوله سبحانه وقوله او في سجود ان كان في سجود
فيكون بيان المعاني النسبية بين اللفظين وتبينها لهما في الجملة ان يكونا صفتية اسم الفاعل ويكونا بالتم اى متباينتين
وشراطة حد فاما في التباين في النسب المتسوخة فان الناصحين يكونون في الاكثر ناصحين ناصحين فيكونا متباينين
لشمسية اللفظين بالذات لا بالنسبة بينهما الا باعتبار ان التقدير في الكلام وان تكثر في الالفاظ المتشعبة بهذه
النسبة متباينين او متباينين وان كان بالعكس في الالفاظ المتشعبة بهذه النسبة متباينة او متباينة او متباينة
غير ظاهر لحد في التقدير وان كان على هذه التقدير في سبب تسميتها كلها لانها باعتبار ما كان الالفاظ
النسبية بينها مشتركة لهما فخرج المصنف عن التسميات اللفظية المفردة استناداً الى التسميات اولية
تقسيم المفرد في الاسم والكلمة والاداة باعتبار استقلال المعنى وعدم اقترانها بالزمان وعدمه
وتقسيمه في الالفاظ المعنى وكثرة او تقسيمها في الالفاظ المعنى واحد المعنى سلك الجري والكل
باعتبار الشخص المعنى وعدمه وتقسيمه في الالفاظ المعنى مشترك والمذكور والحق فيكون المعاني باعتبار

انتهى المعنى العوضي ودره وخطا لنقل بين المعاني المصنوع لها ودره او قسما ما بالثنية تقسيم الكل الى
المقتضى والمشكل باعتبار استواء الصدق ودره وخطا لقسما ما بالثنية تقسيم الكل الى مقتضى
الاخرى الثانية والثالثة وخبر المتفرقة على خبر القاسم المذكور في شرح تقسيم اللفظ الى المركب التام و
ان نقل بيان ترتيبها وتوزيعها فقال والمركب من الالفاظ لا يجوز ان يفيد معنى تاما ليصح السكوت عليه ولا و
معنى تام الكلام وصحة السكوت عليه لا ينتظر المحط عليه بعد ولا يستلزم على لفظ آخر في الاركان والمقومات
وان احتج الى الامور خارجية هي فضلية بالنظر الى ما هو المقصود في الكلام واما ان لا يفيد معنى تاما ليصح
السكوت عليه من غير انظار الى الاصل فان الاحتياج في الامور الخارجية الفضلية كالفعول والظرف
والآلة والتميز غير بالماضي في تمام الكلام فلا يرد ان المحط عليه بعد ذكر الفعل المتقدم وقاعلا ينتظر
على ذكر مفعوله احتياجا اليه في نفس مفهومه لا كما احتياج الفعل الى الفعل فيه والحال والتميز فان احتياج
وجوده في الاحتياج مضمون في تمام المفهوم كما في الفاعل فيلزم ان لا يكون كلاما تاما مع ان لا يرد في كونه
كلاما واجزا ومركبا تاما مفيدا وذلك لان المفعول فضلية وخارج عن الاركان والاجزاء المقصودة في
النسبة المقصودة والخبرية او الاثباتية فلا يصدق الاحتياج اليه في تمام الكلام ويمكن ان يفسر الكلام والجملة
بما يدل على الجزاء والطلب والاحتياج والطلبان قص بالبين كذلك لا كما في الشرط والشرط لا كما في الفيد
في رسالة الفارسية في النحو المسماة بنحو ما يدل على الجزاء والطلب فان لا يشمل بعض اشياء الانشاء
كالعقود والتعجب المبرج والذم وغيرها ولا لا على ايجابه شيء هو فعل النكاح او البيع او الاجارة او الهبة او غير
ذلك مثلا في العقود وفعل التعجب المبرج والدم ويمكن ان يفسر ما يفيد خبرا او ايجابا شيء فان لا يوجب
بجميع النما والاشياء ونفي بعضها ايجابا والطلب وفي بعضها ايجابا وفعال آخر قد ايجابا لسيده قدس سره
عن ابي الدلكوري في حواشي شرح الشريعة بان المراد ان الاحتياج ولا ينتظر المحط عليه كما تنظر رولى المحكوم
عليه عند ذكر المحكوم به والى المحكوم به عند ذكر المحكوم عليه قلت هذا خلا لا يحصل حتى يتحصل اما الاطلاق في الالفاظ
تخصص التعريف بالكلام الخبري فان الحكم مخصوص بالنسبة الثانية والخبرية ولا يقال على المستلزمات الثانية
الا ان يرد بها المسند اليه او المسند على طريق عموم المجاز واما ثانيا فلان معرفة المسندية والمسندية اليه او الحكمية
والحكمية عليه موقوف على معرفة الاستناد او الحكم موقوف على معرفة معنى صحة السكوت المنسوق
اجد انتظارا للمحط عليه المنسوق لعدم الانتظار كما لا تنظر الى المحكوم به او المحكوم عليه او المسند اليه او المسند
فيهم الدور المحض وبالحكمة يلزم توقف معرفة الاستناد على نفسه لان في التعريفين بالحقبة تعريفه الاستناد
فان اختلف في الانتظار للمضاهي للانتظار الى المحكوم عليه وبه تفهنا ومعرفة كون الشيء محكوما عليه وبه مستدرا

لكن لا يرد في الاحتياج والطلب والاحتياج والطلب

البرية موقوفه على معرفة الانسان وكلما كان يحفظ فلام المدرك الان يقال ان التعريف تعريف لفظي لان التعريف
الاسمائي تعريف فاما كل واحد من هذه الجواهر فليس له معنى الا في الاخر ولا يوقف في اللفظ لعدم مبهمة التعريف
فيه وبالحكمة اللفظية المركبة الذي يدل الاجزاء على اجزاء معيها ومعناها مجعولة على مجموعها بالوضع النوعي
المهنية التركيبية والاولى من اللفظية الاجزاء وان افاد بالنبذة المعجزة فينبغي انما يصح السكون على السلي على
النبذة من حيث كونها ماس حيث الاخبار والاطلاق والامجاد فاما وهو ماسي المركبات ماس على نوعين لانه
لا يتولد ان يتقبل معناه التام الصدوق والكتب بانقصار الملاحظة على نوعيته استبدا ولا يتقبلها دون
اختلاف الصدوق والكتب بل كماله لا يتقاصر عن غير من اهل العربية وكثيرا يستعمل في المنطق منتقلا عنهم ولفظيته
في عرف المنطق تستعمل للدال باسم المدلول كما يستعمل اليه في بحث القضية واما في هذا التعريف بانقصار الملاحظة
عليها لان استنباط السمة من غير سمة حسنة في حيزان هما استنباط السمة الحرة واستنباط السمة الانشائية
استنباط السمة الحرة من غير سمة في اذاع ثلاثة مختلفة الحقيقة كل واحد منها نوع او ذوات متفردة الحقيقة وهي
الحقيقة واستنباط السمة المنفصلة والمنفصلة واما السمة الشرطية فنقول في السمة المنفصلة والافعال من افعال
الان في شرطية ليس لها حقيقة في نفسها بل لها مفهوم اعتباري اعتبر المصطلحون التفسير في السمة والمنفصلة
الافعال في الظاهر من راجع وحده انه مائل لا مائل او قاذو في مائل انما ليس لها مفهوم حصل في نفسها حتى لقد
كانت من السمة حقيقة محصلة في نفسها من النسب التفصيل والتحقيق في كتبها المبسوطة واستنباط الانشائية
من غير سمة في اذاع كثيرة مختلفة الحقيقة فيما بينها بعض استقام الانشائية موافق للآخر في الحقيقة كالآخر
ان حقيقة كل منها المرعي على بعض او الحركة وحضوره في الفعل والترك من العوارض والحقيقة واحدة
فيها من صفاتها لانه كل النوع كالحقيقة الموجبة والسالبة مع الاختلاف في الاثبات والنفي واكثر سمة
مختلفة حقيقة فيما بينها كالعقد والتعجب المدح والذم والنداء والاستفهام والتمني والترجي فان كلها
حقائق مختلفة فيما بينها اختلاف اناط الانشاء وطرق فيها نعم افاد كل قسم منها متفردة الحقيقة ومتفردة
الطبيعة والمادية والاشراك في الطلب في اكثر استقامه فاشترك في امره كنه فان الطلب ليس من صفات
طرق الانشاء فان الانشاءات الطلعية مختلفة في طرق الانشاء واما الطلعية فان الاستفهام حقيقة
مختلفة بالذات والتمني والترجي والنداء والاشراك فيها الا في جزمته الانشاء في باب النظر الى نفس الطبيعة
والنقصية مع قطع النظر عن مرتبة العوارض وهذا كماله لا يخفى على من راجع الوجوه ان السليم الصحيح
بالمعنى ان الصادق وانما انظر بها فيقول اعتبارا محتمل الصدوق والكتب في الحقيقة بما خلفه نوعيته
والسمة على الطلعية من غير ملاحظة خصوصية فرد دون فرد من افراد النوع فهذا الاحتمال بهذا الاعتبار

يلزم الدور واجاب السيد الشريف باننا لا نقر فيها ما عرفتموهما بل ثبوت الصدق بمطابقة نسبة الواقع
 والكذب بعد مطابقة فلا يلزم الدور وباقى المباحث المتعلقة بهذا الباب سنأتي بها في التصديقات
 في بحث القضية والاحتج بالصدق والكذب بالاختصاص الذي لم يأت على النوعية ايضا فانشا وان فيه بالنظر
 لكل النوع من فاعدا فاعدا كما كان شئنا وانتشاره سواء كان احدا او كاحداث طلب الغنى او الفعل او الحركة
 الاقبال في الاستعظام او الامر او العنى او العدا او احوادث فعل آخر كما في العقود والتعجب المصح والزم
 او احوادث انتفاء شئى بهوى القلب او احوادث الامل والرجاء من الطلب في التمتنع والترجي او احوادث
 التخصيص والتحريم على مثل في العوض فذلك بالانظر الى العباد او كان قدما غير احوادث كالاداء والنوى
 الآلية والنوى الالهى القديم كما في قيسر الصلوة والاعمال او الاقرار الزنا الاية وقوله تعالى وانا
 ان يا ابراهيم وقوله يا آدم استكن الى اية وقوله يا ايها النبي وقوله يا ايها الذين آمنوا وتصديق الآياتى كما في
 قوله تعالى لا تخفوا ولا تحزنوا فكم يكون ان ينظر بهذا الآية وقوله لولا جاد اعطى بارئته شهداء الا يردكم لولا ان
 باسره الرسول يوحى كما آية فذلك بالانظر الى الايجاب القديم والصفات القديمة والاعتقادات بدم احدث
 القديمة العظيمة فهاهنا ثمة كما نقر في مقروء واعلم ان الانتشار قد يصف بالصدق والكذب بالعرض فحظ
 بعض النصوص في الحاشية اللازمة لمتنا او المقارنته لكذا اذا قلت ليست لي الا انما انتفعه فتقول لك كذا
 هذا التكميل يوجب الى الاخر من غير التمتنع في تلك السى معنى التمتنع اللازم لهذا المعنى الانتشارى ومنس على
 ذلك سائر اسما والانتشار قد يصفنا ذلك في بعض الشروح والحواشي فشر ان انتشاره لا يخلو اما ان يغير الوضع
 النوعى طلب فعل غير كفى النفس المعجزة بالترك بطريق عموم الجواز والطلب الكف او طلب الغنى او لا يشيظ
 من فوه الاسما للطلب فان فاعلا الانتشار بالوضع النوعى او بالوضع الشخصى فمجان ايضا بالوضع النوعى
 بعضها كما في اسما والانتشار لا يوصف بالامر كوير وعليك وبل وحيث فان تلك الاسما وكلها متعلقة
 واحدة في الامر لان نظره هم مقصود على المحاشي دون الالتفات كما عرفت غير مرة كمن ولا انتها على الطلب
 الامرى بالوضع الشخصى لنفسه المادى بالصدق والمعزوم الصحيح الصحيح جميعا وبالحاجة والغير بالوضع النوعى كما في
 صحيح الامر او الشخصى كما في اسما والانتشار على الفعل الذى الكف فامر في صطلح المتعلقين والاصوليين الى
 المحاشي والشيء كمن عند الفاعل كسلطان من غير اعتبار قيد آخر غير ما ذكره عندنا من العرف لا يقتضيه
 انفسا من غير صطلح والانتشار عند غيرهم لا يقال كالحجر في المعنى الامس وهو والاستعلاء وصدرا لهما
 له على وجه غير نفسه غالبا بالنسبة الى المحاشي فان مرادنا الى المحاشي من حيث عتق نفسه غالبا فان كان
 غالبا غير مطابق للواقع فيسبى الى سوء الادب والى مكان صحيحا من وجه صحيح علوه عليه في ذلك الامر الخاص

كما قال القاضي السلطان اذا حضرته مجلس قضاء فهو اعدا المتقاضين لهذا الامر حقيقة من حيث الاستعلاء
 الصحيح وكذا الامر بالاستعلاء انما هو سبيل التوسل الى سواد الابرار حقيقة بلا شبهة وكذا الامر بالاستعلاء لا يوجب
 كان امرا لادنى الاعلى لاسيما حقيقة بل ولا ضرورة من على سوا على من الاعلى كقول الملوك انما يتابع
 ورسالة عن امير قنالى لولا على السلام فاسير بالملك يقطع من الليل والنجح او بارهم ولا ينفذ منك احد من
 حيث تورون وقوم الابرار عليهم السلام يا ابراهيم عرض عن بشارة فذجا واربك وانهم آتيتهم عذاب
 عليهم وروى ذلك لك جميع اوامر الملوك الانبياء عليهم السلام اذا كانت يتابعه ورسالة عن امير قنالى لولا على السلام
 ليسوا يا فضل من الانبياء عليهم السلام بل هم افضل منهم على ما هو الحق والصرح والصواب القرحا واما الامور
 بالاستعلاء انما هي الصريح والامر الكفر لا ينبغي وانهم عليهم السلام من حيث قد عرفهم رسول الله صلى الله عليه
 كقولهم فأتيت يا أيه ان كنت من الصديقين كما حكاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن علي بن ابي طالب
 في سورة الشعراء وما في سورة الاعراف فقله فأتيت يا أيه ان كنت من المسلمين انما لك في الايام والامور
 في القرآن العظيم واحديث النبي الكريم على الصلوة والتحية والتسليم وقد ثبت لادنى الاعلى بقصة فرعون
 ولأنه حيث قال تعالى وكذا في عتبه قال الملك احواله ان هذا السكاه عليهم يريد ان يخرج منكم من ركنكم بسيرة فاذا
 تأمروا فان قالوا امره وانه وبعث في المدائن ما شرين فانك بكل سكا على علم فان قوله فاذا الامر وروى
 امرهم يا أيه بقولهم امرهم وانه وبعث في المدائن ما شرين فانك بكل سكا على علم فان قوله فاذا الامر وروى
 مع انهم قوله تأمروا انما لان الامر في العرف والفتنة لا يقال ولا يطلق الا مع اخذ حثيثه العلوة والامر
 واما ان الامر لادنى الاعلى فظاهر من انهم كانوا تابعين لما تعين من سلاطينهم في سبيل الله ورسوله
 نعم ان في سبيل الله امره فقلت تقريب هذا الكلام غير تام في التمثيل غير مطابق للمشمل لان الامر في قوله فاذا
 تأمروا ليس حقيقة معناه انما هو من الحكم والفتنة على سبيل الاستعلاء لا انهم يجعلون حاضرين على نفسه
 حاكمين عليه ونفسه باجتماعهم بل معناه فاذا انشأ وروى فان الامر ينفذ الامور التي لا ريب في
 المشاورة كقوله تعالى واقرؤوا بكم معروفا والمشاورة لا تدل على كون المستشير او في المشاورة ونفسه
 او في منه لان المدعى في امره انما هو على امره عليه وسلم بشا وروى حاضرين في قوله وشاورهم في الامر
 الا انما امره في افضليته عليهم بمر اجل العبادة واما صريح الامر من الاعلى بالنسبة الى الادنى فقد يكون انما
 في صدره لاسيما جنة العلوة والاستعلاء كقولك لصديقك لادنى او احبك لاصغر خصال فذهب سبيل
 بالنظر الى الحكم والقضاء والعلو والاستعلاء وقد ثبت ان دعاء كما صدر من الاعلى فتصوره في حق الادنى او
 خطأ ورنسب وصحة له نسبة اليه كما ان امره بغير تصور او تلف حق ما لا ادعوا او اعتبا به في استغفر

فيه لزوم من المخصوص ولا يبلغ حد الدعاء فقلت انما جازني في هذا الاشياء المنقسم على الاشياء الفاعلة
 في ساحتها لا التامس بمعنى السؤال والعرض من المخصوص لا بالاعمال حد فاعية الصغر الاستحقاق فابن منطلق
 الانسان وابن منطلق الطبع علائق لا متناقضة في الاصطلاح فلو لم يوافق العرف فامى صير وضرو وشر
 وبالمجمل لا الاشياء وان كان لغير الطالب لا فاعلة في السجدة بالتبعية فاعلى ما يقتضيه منظر التحقيق والتركيب
 بناء على ما يعرف من لفظ التبيين فالداخل فيه الحقود والتجرب المبرج والذم وغيرهما لا طلب فيه والاولى
 ان يطلب الفصل فامر واخره او طلب التبرك فبني سوا كان من الاشياء المتساوية او المخصوص فلا يفرق
 هذه التبيين بهذه الوجهه والاعتبارات والاحسن ان يقسم اليها التي ايضا تقسم الامور اليها وسما كل قسم
 باسم خاص او يبين طلب فصل القسم الى التبيين فاستفهام او يقيد طلب الاقبال من الخطاطب توسط اصدى
 الخد فنداء او يبين طلب المحصور للاستئذان فاستئذان او يقيد طلب الاقبال من غير توقع فان كان الموت
 فنداء واحدا مع المبرج فيه في نفسه كما في نداء الشراء المبرج والاطلال والمنازل والاعمال في القيا لى
 كما تحمله وتجرده وغير ذلك من الكيفيات النفسانية المفرحة او المبرجة العارضة للمفصل ويقيد طلب
 بطريق الهوى والمفرد من غير ترتيب وتوقع فمترن ويطرق حصول الزهدة والسيل والارتجاء مع التوقع
 فتخرج هذه التقسيم حسب التبيين ليرى الصائبة الازمين ان تقب ان كان المشهور وخال التبيين والترحى النداء
 بل جميعها انما الاشياء سوى الامر والالتامس والدعاء والعنى والاستفهام في التبيين من ان ادخال الاشياء
 الطالبية في التبيين غير مناسب بمعنى التبيين لان يقال لا متشابهة في الاصطلاح وكيفية النقل لو في طلبية
 وفي اكثر اشياء التبيين يوجد معنى التبيين الغوى ولم يصف قل المشهور فقال ولا يبعد الاشياء طلب الفعل ولا
 طلب التبرك ولا طلب الفهم فالتبيين بناء على اعتبار هذا العموم في التبيين حسب الاصطلاح يدخل في التبيين
 التبيين وسوا الاشياء الطالبية المعنوية والنجوية من غير توقع الذي يعلم امره كما اذا قلت ليت له
 فانفقه اذ لم يكن يتوقع حصوله لكنه امر معتقدا مستحيلا وجوده بحسب العادة كما اذا قلت ليت لي عروجه
 العرش وليت لي جبلا من لياقوت او حسب النقل ايضا كما اذا قلت ليت لي نبوة فبعض النبوة فانه يمنع
 بالغير وليت لي خلق الحجر او ليت لي حجر اذن المادة بالملكيت وليت زيدا امتهرك وساكن معافا فاما
 امره بمنفعة بالذات وكذا يدخل في الترحى وهو الاشياء والمال السببى مع الرجا والتوقع والنظر الى التبرك
 وهو ينحصر امره كما حصوله بحسب العادة فقط لا يتجوز التمتع العقلي ولا العادى وكذا يدخل فيه النداء
 والتشبه هو الاشياء المحب عن شئ نحو احسنه براء واحد من براء والما وكقول سارة اكره انما عجزا لانه وكذا
 يدخل في التبيين كقول امرأة عمران لى وضعتها انثى واستخيرا والتذكر كقولته شعرا لا حزن في سلسله سلاسلها

والا لا زمن الا في مضمين رواج به شجره متناهي حيث البحث الاول انهم متلفه اسف اسف
اول المطلوب من عدم الفعل الاختيارية او كلف النفس عنه قد ذهب الاكثر الى ان المقصود من عدم الفعل
الاختيارية كما هو الظاهر فان النفس فيه داخل على الفعل فالمراد بعدمه وسلبه ان كثر المحققين في الحكمين
وغيرهم على ان المطلوب من كلف النفس عن الفعل الاختيارية لا عدمه وذلك لان عدمه عدمه سابق
احتمال استمراره الى ان الوجود وليس من صنع العبد وفعله يستحيل ان يكون اختياريا فان الاختيارية
صفتة للفعل والصنع ويقتضي ان شاء فعل والتمه يشاء لم يفعل كما هو المتفق عليه بين اهل الكلام
والفلسفة في اختيارية الفعل التي او بمعنى صفة الفعل وتركه في غرض الامر كما هو مخصوص في الكلام في هذا
غير محل والمطلوب من المانع لما يكون فعلا اختياريا فلا يكون المطلوب من الشيء هو عدمه اما على التقدير
الاو في الغير الدافئ تحت الاختيار فلا محالة المراد بكلف النفس عن الفعل وهو فعل اختياريا في العبد فيكون
الفعل المختار في الامر سابقا بغير فعل الكلف والتحقيق عندنا ان المطلوب من الشيء ابقاء وعدمه الا في استمرار
الفعل وذلك بوجه الاول ان الابقاء فعل لا امر وفيه اصلا فيكون المطلوب منه فعل لا ابقاء ولا يلزم
عدم اختيارية المطلوب لان فعل كما عرفت واختيارية ايضا لانه يمكن ان شاء والبقى وان شاء لم يفعل ما هو
الفعل وان شاء في الحكم ان فاعله ان الابقاء ليس بفعل بل في تفسيره بل هو نتائج لما يقضات اليه وهو الشيء فان كان
فعلا فالابقاء البقاء من حيث فعل وان لم يكن حاشا لان البقاء انما يكون في الزمان الشئ في بعد الزمان الاول
لكن الفعل السابق في الزمان الشئ فعل كما كان في الزمان الاول لانه اعتبر فيه الحدوث وسبق عدمه
واعتبر في الباقي سبق الوجود عليه والابقاء عين الفعل والتأثير من حيث ايقاعه في الزمان الشئ في وان لم
يكن فعلا بل عدما فالابقاء في الميزان من حيث ليس بفعل بل عدم فعل اي عدم الفعل في الزمان الشئ في
ما اختل به كونه مسبوقا بعدم الفعل في الزمان السابق فلا يكون الابقاء في الشيء من قبيل الفعل لان الابقاء
شيء واقعا وعدم الفعل لا قول شئ بل هو الافعال التي ليس بمصدراتها صنع وتأثير قد يعبر عنه الامر ايضا كما في
قولك اسبق واعرك واتشقق وغير ذلك فلو لم يكن شئ لها داخل تحت الاختيار لم يكن طلاق الامر عليه
ايضا لان الاختيارية متعبر فيه في كل من الامر والشيء وان شئت ان عدمه الاصل وان لم يكن اختياريا
بالسببين المذكورين لكنه اختيارية في معنى ان احدهما باسما والفعل والابقاء بترك الفعل امر اختيارية في علم
اختيارية وقد مر ان شاء فعل الفعل فنقتضيه استمراره واعلمه باحداث الفعل فان عدمه عدمه بالوجوب
في مرتبة المصادق وان شاء لم يفعل فالتعبر استمراره وتماثل القدر من الاختيارية كان في المطلوبية
اشياء الامر والشيء ولا يجب كونه فعلا اختياريا بالافعال بل الاختيارية بالعرض اي الاختيارية بوجوبه

اعتباراً من الفعل المنوي جزم كما فيه في المطلوبية في النهي فلا يكون إلا اعتباراً من عدم لا بد من مقتضوه لا لأن الاعتبارات في المطلوبية
 جزمها أصل ولا بد من أن يكون المطلوبية بالذات منها الاعتبارات في الذات لعدم وجود التلازم بينها في الذاتية وفي غيرها
 والراجح أن كلف النفس لا يتصور به وفي هذا معنى أو استعانة الدوامي إلى الفعل كما إذا رأى المرأة المحسنة والرجل المشهور
 نفسه لها بشدة حسنها ونفسه لها وبشدة سيئها واستلزامها في طلبها أو تركها في هذا العقل وهي ليست بمرتبة ولا مكملة له فكيف
 نفسه من نظر إلى الأمر بما يقوله تعالى فلا تقربوا الزنا والمقتضوه في النهي لا يتلزم من الفعل سواء وجد الدوامي أو لا
 ولا حاجة إلى وجوده في النهي فإن حكم النهي يكون عاماً للجميع سواء تحقق فيه الدوامي أو لا لا يقال في مثال الحكمه تعالى
 والعقل عليها موجب للشباب فلو كان المطلوب في النهي هو عدم الفعل لزم ترتيب الثبوتات في كل عظمة من عظمة
 لم يفعل فيها الفعل بل يكون الثبوتات تتكامل وتتألف في كل عظمة باعتبار كثرة الأقسام في كل عظمة فبما كانت متباينة
 الشرائع وإن لم يكن فيها نفسه أو تنوع فيها مع العظمة عنها أو مع تصور ربا بكون وجود الدوامي والملازم طاهر المطلوب
 لا يتناول عدم واحد مستتر تحت واحد الفعل ولا تعدد في عدمه المستمر لم يتحمل فيه الوجود فيقتضى استمراره فيتحقق عدمه
 سابقاً ولاحقاً فلا يكون في الاشتغال المستمر إلى آخر العمر الا شراً واحداً وان تعدد الثبوتات باعتبار تعدد أعدام الأفعال
 الاشارة المنوية عنها فلا يخرج فيه ولا عداً لثبوت في قسمة الرحمة الآية فلا يلزم تعدد الثبوتات الكثرة بكثرة أعدام الأفعال
 في كل عظمة من عظمة ولا تعدد باعتبار تعدد الأقسام المطلقة في جميع العمر فلا يلزم غير ما قلنا من غير ما قلنا بل لا يلزم
 ويمكن أن يقال في ترتيب الثبوتات أنها موهلة وجرى الفعل لا على البقاء لعدم الذي هو من قبيل عدمه وان كان اعتباراً
 ولو بالعرض لكن الثبوتات مترتبة على الأفعال الاعتبارية لا على مطلق الأمور الاعتبارية ولو بالعرض مطلقاً في
 الثبوتات على كل مثال غير مسلم فافهم المبحث الثاني أن تعريف الأمر متضمن بالاستعظام من النداء وبعض هو
 التعظيم والترجيح أو الاستعظام فلا بد في طلبه الفعل الذي هو العزم بل التعظيم ولا يمكن التخصيص في الأمر بآثار الجوارح
 لا يتعدى كون طلبه فعل القلب كما في العلم والتمييز وأما بالنداء فلا بد في طلبه لا قبول الذي هو فعل القلب
 مطلوب من النهي طلب ليكون تعريف الأمر صافاً عليه ولم يبق فيه أحد الفعل كما هو في تعريف الأمر كونه شياً
 الاقبال كما قد عرفت بعضهم كونه غير كلف لاخر النهي وأما العطف ببعض هو أو التثنية والترجيح فلا بد في تعريف الفعل
 وطلبه كما في قولك ليت لي كتاباً أو قد تترجمي وطلب كما في قولك ليت لي تعليماً وليس كذلك في طلبه لأن المطلوب
 طلبه الفعل من أي طلب ليس نهياً طلبه الفعل من أي طلب لانه قد يعمى الفعل من أي طلب وتترجمي نحو طلبك كتاب
 ولو كان قولك ليت لي كتاباً أو قد تترجمي لا يبرأ وغير متضمن بالاستعظام بل جاز في النداء والتثنية والترجيح وأما الجواب
 بأن الأمر النداء لا على طلبه الفعل ولا لا حقيقة أو بالوضع النوعي فقد عرفت انه غير تام فإن أسماء الأفعال بعضها
 داخلية في الهمك عرفت وليست ولا نهياً على طلبه الفعل حقيقة أو بالوضع النوعي بل بالمازلة والوضع النوعي

للمادة وبنسبة كلام طويل وسيا عشت عرفت نظري عنها كشح المتعال ومن تحقيق المقام في هذه الحال ان العلم الفردي
وسنق الجبال ونقصه على القدر القليل في التفتيش عن النقش بان يقال المراد بطلب الفعل المعتبر في الارض ان يكون
مطلوباً بالذات المصنوعة او مطلوباً بغير طلب ونظراً لثباته بعيداً عن الوضع الصنعي الامر والذات لا يطلب الفعل في
الاستفهام والبرهان والتمسك وان لم يكن على نظره ونحوه في هذه الذات الصنعية والوضع النوعي الامر وهو المطلوب
على نظره في ذاته الحكم والامر والتمسكان والنحو ان متساويان بالمعنى والمقصود في كل ذلك بان المراد به
الوجودان الآتري كم من فرق بين معنوي لا يوجد في كل وبين معنوي ان لم يكن قائم ونحن ان نزيد قائم وبينه فها قد
المقام بين الآتري الفرق بين هذا الطلب ونحو الانتقاء والبرهان في البداية كجزء وتوجه معنوي في ذلك ان المراد بالتمسكان
غير مفترقين في الحقيقة والمضمون انهم التكرار الغير المصنوع في قوله تعالى يا موسى اقبل من عند ربك فاصبر
واصبر في الطلب في باقي الاسماء وسائر الطرق الطلب في الامر في اللفظ والسنة جميعاً وطرق الطلب في اسماء
الامثال وان كان متساوياً لطرق الطلب في صيغة الامر لفظاً لكن ذلك ليس متساوياً في السنة والمضمون والمقصود منه
المبحث الثالث ان الفرق بين السنة والشرعي بوجه الاول ما ذكره المصنف في ان كان شرط في الشرعي
فلا شرعي المتعمد العادي والعقل وليس شرط في السنة لعدم المكنون المتعمد العادي والعقل وذلك في ان حصول
الظن الغالب بالامر المرجح للرأي شرط للشرعي بعد اشتراط امكانه ليس بشرط في السنة وهذا هو شرط التوقيع
في الشرعي وعدم اشتراط في السنة بل المعروف والاستعمال شامكان عدم التوقيع شرط في السنة كما قال بعض شراح
سيرة المنطق ايضا ولذا الاستعمال السني الا في الامر لما يوسخ غير الشرعي كما في قولنا شامكان في البيت ما بين وبين شرعي
من بعد ما بين وبين المصائب وقال الآتري الشباب يعودون لانا خبره بما فعل الشباب او انما هراة ليس
يتمين بل محسوس لانهما في مكانية على الكفار باليتيم لم آخذ فلانا خلية طوطول باليتيم كنت تذا با وتول باليتيم
فوصف لحيات الآتري وانك انت ان الطلب في السنة بطريق النبوي والمدينة متضمن في كلام السنة يدل عليه بطريق
والذات المتضمن هو ان كان معناه مني اجماليا يدل على الطلب بعد التحليل ومعنى تفصيليا يدل عليه بعد التعمد والاسلام
والاعمال هو الاول لان ذلك مفهوم من دابة السنة كليت دما مجرد وروفا وهو لفظ مفرد لا يدل على الآتري بل
الا بالحققة الاجمالية على امر غير مرة واما الشرعي فلا بد من العلم على الظن وتوقع الوقوع مطابقة وهو المحسوس
او لا يقول بالولة ولا لا على الطلب ولا لا استراية لان الطلب لا يزم من لوازم حقيقة الرجاء التي هي الظن
وتوقع التفتيش لخطا من حيث انه مطلوب فهو لا يزم الماهية ولا يزم في التصوري لسا ايضا ومتبناه الدفاع ورضا
وموافقا لا يجوز ولا شرط في مرتبة المحسوس والمعتن لا ينفك كل ما ذكرنا على من انظر انما نزلوا فاض في هذا الباب
موضوعاً باطناً وظاهراً فافهم فانهم قد ضمنوا معنى غرض الكتاب وعامة الدقائق والمترقيات والتفصيلات المتضمن

المعلقة منه بهذا الشرح كل منها على تقدير ما ذكره من يدعيه فليس البحث السرا اعم الى ايجال الاشياء
التي كانت تجري في الاصل ثم جعلها اجزى كدوات الاشياء والاشياء كالاستفهام والعطف والكان والكون والعطف
والنفي والزمي وغيره بل هي حقيقة في الانشائي والوجودي وفي التقديرين انما هي بالانقسام لا بالانقسام
متعلقان حقيقة عقلية ولغوية وعيانية متعلقان حقيقة عقلية وعيانية لغوية وحقيقة لغوية وعيانية
عقلية والظاهر من هذه الاحتمالات هو ان الاشياء لا يخلو ان الواقع النوعي لها كان له من الاخبارية الحكيمة ثم خرجت
القرينة الا حقيقة المقالية كاحتمال دوات الانشاء تلك النسب الاخبارية الى النسب الانشائية فغير الكلام من حيث
هو كلام عن معناه الاصل الموضوع للاخبار الى الانشائي ووقع التجهيز في النسبة والاسماء دونها من جهة الجاز
استقرت على ان في هذه الاسماء في اللاحق والمفردات ذاتية على ما هي حقيقة لغوية وحقيقة في العرف والتعريف على
ما ذكره اليه سابقا ايضا انما هي حقائق في المفردات وفي النسب ايضا هي حقائق لغوية وعقلية معا لان الوضع النوعي
فيها ما كان بالتحقيق بانها لم يخرج من عن انشاء الاشياء وكانت جملة الاخبارية حكيمة ولو اتمت بها ادوات الانشاء كانت
جملة الانشائية غير حكيمة كما ان الوضع النوعي في زيد قائم وفي كل شياء كالنسبة الشبكية الاخبارية اذ اخرج من
ادوات المنطق واذا اتصلت بها ادواته كما ولا وليس ان كانت قضاياها بالانتماء لوجهية وطول فيكون ان يكون
اجل المنطق ايضا هي ذات عقلية واجل المنطق بها المفردات كالشرط والوصف والغاية والاستثناء وغيرها ايضا
هي ذات عقلية لانها في الاصل كانت بمنزلة مفردة مطلقة مثلاً وبالقرائن المقالية المغيرة التي هي الادوات
المذكورة صارت ملحقة او مقيدة بالوصف والغاية وغير شاملة لوجود المستثنى مع انهم يقولون انها بالانتماء
ثم ليس انتماء الحيز العقلية المذكور من انتماء النسبة الاصلية الموضوع لها بالوضع النوعي مطلقا بل معناه ان يكون النسبة
غير باقية له في الواقع او في الاعتقاد كما في انتماء الزوج البقل وفتح الاله الكائن جري الميراث وتنازرها صاملا انه
معبارة عن مطلق تغير النسبة في الواقع عن حاله الى حاله وعن حقيقة الى حقيقة اخرى فانه فان المقام موزع
العقد ومزلة العلم شعر اعلم انه لا يخفى على سائر المصنفين في تفسيرات الامر والاستفهام والانبية وغيرها وقد
اصلحنا بذا من غير ان في تركه القيد فتذكر انما خرج عن تقسيم المركب وتقسيم المركب الى امر واخر والاشياء تقسيم
الانشاء والى بعض الاسماء وكانت امتدادا من ان تخص غير ما ذكره المصنف كاستثناء نحو الامتناع في علم الفروق
وكذا لندية نحو زيدا وما عليه من الجزع والملازمة في هذا الانسان نفسه كقولك يا فضل لا خفي لي بغيره والاشياء
تورث الحيرة وتورث العبرة وكاليد من الالفه وكالتحير والتدله ونحو ذلك كما في معناها والاطلال والمنازل
والانثى والغائبان واثار العيشية وغيرها كاشترائها سابقا وادرج جميع هذه الاسماء الكيفية التي المعصاة في
التبعية شرح في تفسير المركب الغير التام وهو المركب التام فليس فيه المفيد لتقسيمه الى التقيدى وغير التقيدى كما يقال

والتركيب لم يقيد به اى معنى تاما يصح السكوت عليه بل ناقص غير تام وغير مفيد وهو لا يخلو من ان يكون له احد جزئيه
 قيد الاخر بحيث يتخصصه بقيد التركيب انما هو اطلاقا بحسب نفس مفقوده وان كان غير صالح للتخصيص في التركيب
 مبروضا من غير مثل كونه علما او عرفا باللام او اسم اشارته او مفعلا او غير ذلك من افعال المعادرات او يكون له جزئان
 في حكم التقيد وهو مركب كالمركب المانع كما في قسم الله الرحمن الرحيم والذام كما في الشيطان ارحم او الموكلم كما في
 النخلة واحدة وغير ما يكون صفة كاشفة لا احترارا لانه لا يكون احدا لجزئين بالنظر الى نفس مفقوده الى عموم
 التركيب صالحا للتقيد والتخصيص الاخر اعم من كون التركيب من جنس التقيد او التقيد من جنس التركيب كالتركيب
 الاسترجاعي والسطح والابدال والتركيبى وغير ذلك ولعدم صلاح احد الجزئين كقوة كونه اداة وحرفا او
 غير ذلك كما في مشارب المتنون فان احد الجزئين وهو المتنون غير صالح كونه قيد للجزء الاول واحد من صليحي
 الجود والاخر كونه مقيد لعدم انتقاله في زيد وفي الدار على السطح وعلى ما ذكرنا من ان الاصل والصفات لا يفرق
 للمعارف الا بمقتضى ما عدم صلاحها للتخصيص كذا الصفات الكاشفة للتركيبات لا بمقتضى ما وكذا الحال لمكونة
 الا للقطعة لا لاندان لم يكن فيها تركيب تقديري بالفعل بالنظر الى خصوص حال الطرفين لم يستبعد الجواز من المانعة
 عن التقيد لكن لحدوث حكم التركيب التقديري بالنظر الى صلوح عموم التركيب من كونه تركيبا توصيفا او اضافيا
 على الاطلاق من غير النظر الى خصوص المادة بخلاف التركيبات الغير التقديرية فان الموانع عن التقيد على طرفة
 مقامها من الطرفين لا حقيقة الالهية التركيبية وطبيعية ليست جالبا فيها عن التقيد لانه ذاتي وفي التركيبات التقديرية
 لو وجد الاية فابا عن معنى ولا يبعد ان يقال بافعال مثال تلك التركيب من الصفات الموضوعة او الكاشفة
 والاحوال لمكونة وغير ذلك في التركيب التقديري نظرا الى عدم التقيد بالفعل وان كان فيه صلوح
 وقوة على التقيد بالنظر الى عموم حال التركيب وعموم حال الطرفين ولا سيما الله
 في كلامه من افعال لكن انما هو من افعالهم وحداها في التركيب التقديري وبالحاجة
 فان كان احد جزئيه من التركيب ناقصا قيدا اختصاصا بالفعل او بالقوة بالنظر الى عموم حال التركيب
 او حال الطرفين الاخر من جزئيه سواء كان التقيد بالجزء الاول في الذكر والتقيد بالجزء الثاني في فيه كما في
 اكثر التركيب كما في التركيب توصيفي والاضافي وتركيب الفعل مع المفعول او نفي اوله او معاد التعميم
 او الحال والظروف كالجار والمجرور اذا كان الفعل مقدرا على هذه المتعلقة التي هي قيو له وتركيبها كقوله
 ناقص تقديري لان التركيب تمام هو تركيبه الفاعل لان كونه التام فيه ناهي الى الفاعل لا الى المفعول
 اخذت بالمتبعية اليها شبهة ناقصة تقيدية لعدم تمام الكلام بالفعل ومفعوله او الحال والتعميم او النظر
 او غير ذلك وان كان التقيد بالجزء الاول والتقيد بالجزء الثاني في كماله اذ انهم هذه المتعلقة التي هي قيو

من المشايخ والنجاة طائفة الاشراقية من الحكماء وبناظرون ويحكمون بالتوجهات العلمية بايراد كل منهم في بعض المقامات
 بالوجه الفلسفي والاعتقادي العلمي اوصافا وادباهم ونزوعا نحو المراتب انسانيات في علومهم وعلومهم وعلومهم في بحث الحكماء
 الذي هو المقصود اجماعهم من هذا ما هو المقصود اجماعهم بالبحث والشرط بالذات وهو الاقيست البراغية وبعد الاقيست البراغية
 والخطايب وبعد الاقيست الشعريه وبعد الاقيست الفلسفية والسطح والسطح والسطح وبعد الاستغناء وبعد الاقيست
 من اقسام الحجج والادلة وبعد في البحث القضاء بالاشهاد وادوارها الكونية اجزاءها والية الوصول الى التصديق الذي
 هو سطح الظاهر من بالذات في البحث عن احواله وبعد المقصودات لتوقف التصديق عليها فهي وسائل الى التصديق
 ولان اجزاء التصديق التي هي المفردات قد يكون نظرية تتصلح مع بعضها الى الوصول الى المقصود فربما نظرت في احوال
 الوصول الى المقصود في صحة البصائر وسفرها ونظرها واركانها وادوارها في البحث المقصود في المقصودات او لا يبحث الوصول
 الى المقصود الذي هو المفردات المسماة بالاشراخ فالاول منه البحث عن البحث التام والثاني منه البحث عن البحث الجزئي
 والثالث منه البحث عن البحث التام والرابع عن البحث الناقض والبحث المقصود ثانيا هو البحث عن جزاء المفردات التي
 هي الكليات الخمسة كترتيبها وتوقفها ونظرها على معرفتها والبحث عن ما ينشأ عنها من احوالها واطلاقتها
 وانتمائها فوجبا البحث اولها الكليات الخمسة فقال الكليات منقسم الى خمسة اقسام وقيل في النظر في تفسيرها كساب
 النظر في تعريفها وتوقفها من بين حدوده وايرادها وتوقفها منها مباحث على اجرت عليها وتناولنا في الاشراخ
 المبحث الاول في تعريف الكليات وبيان حدوده فنقول عرفه بتعريفات عديدة فنقدح في كمالها عن نفس تصور
 عن نوع الشركة فيه وليس المراد بالشركة سلفها فان بعض اشخاصها في الجزئي ايضا كشركة زيد في ابناءه وما كملك
 وشركة ذات الشخص في حالاته واسنادها كصحة والشباب والكبر وشركة في اليوم وازواج وشركة في جماعة من الناس
 كونه سلفا لها او احكاما عليها وغير ذلك من اشياء الشركة فهذه الاشخاص شركة علاقه غير علاقه الصدق واحكامها
 الشركة في علاقه الحكم والصدق هي كونه مشتركا بمجرد تصور بين كثيرين بعد فهم وحكم عليهم والمراد بنفس تصور
 تصور من قطع النظر عن الامور الخارجية فلو كان الانتماء على الشركة المحلية ناشية عن الامور الخارجية لاعتبر بنفس مفهومه
 كما في مفهوم الواجب فان مفهومه مع قطع النظر عن الدلائل انما هيصة على توحيد صلاحه لان يصدق على كثيرين والاصل
 يستلزم في اثبات توحيد الدلائل كما في الاشياء والامكن واللاوجود فان فرد المفاهيم في الجزئية بمجرد تصور احكامها
 على كثيرين وان كان النظر الى احاطة تلك المفاهيم بالاشياء وعدم صدقها على شيء من الاشياء فهذا النظر انما هو الشركة
 المحلية كيان مفهوم كليا وادوارها وبعض شراخ ميزان المنطق ان الحق ان حقيقة واجب الوجود ونفسها برؤية اوتيرة
 عن الاشتركة ووجوبه برؤية وكما يكون على اثبات الوجود انما هي ثبوتها وليست برؤية على ما هو ذوق جنة
 من اهل التحقيق فغير نظر من وجهين الاول ان الكلام في مفهومه واجبه لوجوده لاني حقيقة فانها غير مفردة والى

[illegible]

ايسا يخرج من ان في فرض محال ما يوجد في الكلي فرض محال بالاشارة فلا معنى للافتقار الى العقل بعد ذلك
 الاستقامة بنفس التصديق ويجوز للملاحظة في بعض فرضي وشيئاً عند ذلك بعد يستخرج هذا الفرض بهذا
 النظر كما أنه من العقل لا نقاباً عليه لانها لا يقدر على الفرض ولا تستطيعه ويصدر عنه في محال لا يوافق بالادوات
 بخلاف ما كان الاستقامة في النظر الى الامور الخارجية فان العقل لا يفيض عن فرضه بالنظر الى صلاح الوجود
 ويجوز للملاحظة بنفسه نفس الصورة فانهم ان التحقيق في هذا النظر لا يتجاوز وقد يعرف الكلي بالاشتمال على
 المسند به وهذا التعريف احسن من اولي واصوب اخرى والجد من علمه من ان التعريف راكراً لا يارات والاخر
 لا يثبت منها والمراد بالمسند به هو الشخص المانع عن التثنية لا يكون الشيء مشار اليه بالاشارة احسنه كما يشي السبب
 هو انهم لا ينفصلون ان هذا الشخص لا يجد في كل جزئي لان الموجودات امور جزئية وليست محسوسة مشار اليها ولا ماسة
 الاشارة وانما الاشارة العقلية فيقبلها كل شيء حتى الكمالات المحسوسة الاخرى ايضا فانها حاصلان ما يشتمل على
 الشقين الشخصي المانع عن كثرة الحكمية فهو جزئي والمشمول عليه هو كلي وقد يعرف الكلي بان ما يجوز العقل كشده
 من حيث تصويره فهو كلي وقد يناديه قيد الخارجية اى ما يجوز العقل كشده الخارجية وقد يناديه قيد الاختصاص
 اى ما يجوز فيه العقل كشده كالحجج الخارجية لتفصيل بعض الايرادات التي ساقى بها في البحث الا ان الاشياء لا تتألف
 بالبحث الثاني في الايرادات التي تورد على حدود الكلي وعدا عنها وعلى تقسيم المفهوم اليه والى الجزئى انما يتوهم
 انهما ان الجزئى لا يسم في العقل لان الجزئى والمجرد لا يرك الا بعنوان كلي والجزئى المادى لا يوافق بالاشارة
 والمادى والمجرد اشياء الوجودية لا يمكن ان تتسامع وحدها في العقل والمجرد من المادة واللازم مادى والمجرد من كونه مجردا
 او مجردا للمادى حين كونه ماديا واذ اثبتنا في العقل المفهوم حصل في العقل والجزئى لا يحصل في العقل كالتقسيم
 المفهوم الى الكلي والجزئى تقسيم الشيء الى نفسه الى غيره والحجوب عنه وجود الاول باقيل وارسم في المادى
 الدائمة ان ليس للمادى المفهوم حصل في العقل بالمادى حصل عند العقل سواء حصل في المادى في ذاته والكلي
 ما حصل في العقل والجزئى حصل في الآلة فالتقسيم في الشيء انما هو التحقيق ان العقل شامل لمجموع الاشياء
 من ان النفس والحواس الياطنة كلها واطلاقا على هذا المعنى شائش في استعمالهم وليس مقصدا بالنفس حتى يقال بان
 انهم ورواها في العقل في انفسهم كمنه فظهر صدق معنى المفهوم على الجزئى ايضا واشتات ان الجزئى اذا تفرق
 عن المادة وان لم يفرق عن حواصنها لكن حصوله في المادى لان الجزئى ليس كذا يحسن بالكتابة بل اجنبية
 تعاقبها بالاشارة والنفس ايضا ليست مجردة مخففة ولذا قيل بانها من بين فلا استحال في حصولها فيها ولا يخفى
 ان الجزئى يتجزأ واذ حصل في المادى عن المادة واكر ايعانا لا نستطيع ان الجزئى المادى يدرك بعنوان كلي
 بل ان الكلي هو التحقيق عندنا لان العقول المشرفة عندهم معرفة عن جميع اشياء النفس القوي وقد تشرنت

عن سائر القضايا والقضايا العقلية من حيثها اشياء القياح واقبح النقص فلا يميز عن علمها اذ هو من ذرات
الوجود في العالم كلياته وجزئياته وادياته ومجراته لا سيما ما هو من المجردات فانها مانع فيها عن الادراك والحصول
بكمالات الذات فان المادية تصور بانها عن الحصول في المجرد فلا يمكن ان لا يعلم العقل الاول مثل الشخصيات
الموجودة واللازم الجمل فيه والعلم بالعنوان الكلي لا يكون علم الشخصيات والاعلم بالاشخاص من حيث هي
اشخاص بل هو علم الجزئي من حيث هو كلي ولذا اتى قوله في علم الباري عز وجل بالجزئيات من حيث هي
جزئيات بل علمها بعنوانات كلية لا تطبق الا على الاشخاص لانها من حيث بان المراد ان علمها بالاشخاص
توسط المحاور لتسهر عنها بل علمها بتفصيل جزئي واد علم ثابت بالجزئيات من حيث هي جزئية لكنه علم تعقل
الاحساس في نوع العلم الجزئيات من حيث الجزئية بالتعقل لا بالاحساس لانه لا يعلم الجزئيات من حيث هي
جزئيات بل بالعنوان الكلي ولانه فرض في العقل ان المادية في الشخصيات والاشخاص من حيث الحصول
لغير العقل واداية الاشخاص الشخصيات علمها مانع في علم المجردات من حيث هي جزئية ولان النفس لم تحصلها
من حيث هي جزئية الا بالعلم الكلي فقط بل لا يعلم الحقيقة الكلية للنفس الا واحد بعد واحد من انما بعد النظر
وحقيقة حقيقة يتفرق اليها الكثير من التشكك ونسبة السبب في العلم بنفسها علم حصولها على ما هو التحقيق عند ان
العلم المحصور ليس بشيء ولا اكتشاف باصلا فهو ليس بعلم حقيقة بل ليس شيئا اصلا فهو علم حصول يحصل صورته
الجزئية في نفسها او يحصل مثلها الجزئي فيها على اختلاف المذاهب ثبت ان المجرد والجزئي الجزئي المجرد من حيث
هو جزئي بالعلم الحسولي ثبت حصول الجزئي في النفس لان الشيء في مرتبة المحصور العلم ليس هو صورة كذا هو
هو المعلوم المحصور وان لم يكن فهو حاصله بمعنى حصل في النفس بطريق الحسول ولا ينسب ان العلم هو المعلوم
الحصول بمعنى حصل فيها ذلك بطريق العلم منه ومن المعلوم المحصور بمعنى ما يتعلق به العلم والمعلوم حصوله كان
او حصوله لان تجزئة العقل الكثرة وعدمه جاريان في كلا نحوين في المعلوم لان هذا التجزئة يتوقف على تعلقي العلم
بشيء محو كان فان النفس لم يعلمها بنفسها وان كان حصولها تجزئة لا يمكن التكلية الحسول والتكثير والذاتية في هذا
المعلوم من جزئي ولان قولنا اننا منار بشفقة في علمهم بل لا يمكن تقدير القضية الشخصية في
الذهن الا بان يكون الموضوع جزئيا والموضوع هنا النفس لان الاشارة بانها ذاتها وانما تكون في النفس
هو ثابت بشهادة الوجودان وشهادة المحققين فظهر ان المجرد يدرك المجرد من حيث هو جزئي والا لا يمكن القضية
شخصية لانها لا بد لها ادراك الموضوع الجزئي من حيث الجزئية ولا يمكن يبقى الفرق بينها وبين الحصولات وتلك
المتاخرين لان الحكم فيها ايضا يكون على الاشخاص صراحا لا جزئيا لانه لا يكون كمالا فاد الجزئيات متحركة
من حيث هي جزئية بل تصور وتذكر كالعنوان الكلي الذي هو الوصف العنوان للموضوع الاتري ان الحكم

بوجه سدا السلي المعقولة فرد واحد ليس كما شخصيا باعتبار احتمال التكافؤ بحجج القصد مثلا ان الموضوع له المعنى ليس هو
 الامر السلي بل هي موضوعه الخيرية نيات على ما هو التحقيق فيمن لمنا هذا ان المفهوم المخصوص يكون جزئيا وليس المقسم
 ما هو الظاهر من المفهوم الموصول ما حصل في العقل الا ان يقال ان علم حصوله كما هو التحقيق عندنا واطم المخصوص
 ليس بشئ في العقل المعقود ما حصل وهو ادراك الجزئى المجرى حيث هو جزئى وان قولنا انت انسان فمقتضى حصوله
 شخصية فالموضوع فيها جزئى ودرج من حيث الجزئية فثبت ادراك الجزئى المجرى ولا يكون ان يقال الموضوع هو
 بوجه السلي مخاطب وهو جزئى ما رى لان حكم الانسان لا ليس عليه نفس البدن علما انه يكون ان يقال انفسكم غير ذلك المارة
 ولا ريب ان ان الموضوع جزئى هو الا ان يقال الحكم في الشخصية على شخص واحد جزئى وان كان مدركا لاشياء
 اخرى بل قد يكون بالعدوان الشكل الموصول لمرارة الملاحظة ذلك الجزئى المسمى كما في قولنا اندموج وانه فمقتضى
 شخصية الموضوع فيها جزئى لكن ليس كما كان حيث الجزئية لان ادراكه تعالى من حيث الجزئية انما هو محصور
 ذاته الشخصية في الزمن وهو حال على ما هو التحقيق وكما في قولك زيد قائم اذا لم يزيدا بالمشاهدة فانه حكم شخصي
 ادراك زيد بالعدوان السلي فانه قد تغير حتى يظهر حقيقة الحال في هذا المثال ومنه ان حصول الطفل في بيته
 الولادة جزئى مع انه يصدق عليه تعريف السلي لان الصورة الحاصلة في حاسته تطابق على الكيفية من خلال التكرار القدر
 حتى لا يتغير اياها عن شئ غير ما عليه وادراكه فاذ اجازت عنده انما تسمى صورته في حاسته فاذ اجازت
 من عنده وبار عنده اوجه الطبقة صورته عليه وتغيره في وكذا محسوس شئ ضعيف الدهر اذ ارى شئ
 من بعيد لا يتغير شئ من شخصه في عينه زيدا وعمره او كذا الصورة الحاصلة في حاسته تطابق على براه الامور
 الاكثر ولو كانت غير منطقة الاعلى زيدا مثلا يتغير عنده عن غير تلك الصورة جزئية عندهم مع انه يصدق عليها
 التعريف السلي وهو الانطباق على الاكثر واحتمال التكرار الجزئى وكذا الصورة الحاصلة في حاسته تطابق مثلا مع جزئية
 متعينة جزئية عندهم مع انها تطابق على الكيفية لانه اذا بدلت تلك الجزئية وحكي اياك بمقتضى اخرى مكانها فلن
 انها هي الاولى ولا تغير ما عرفت فلا يمكن ان تكون صورة منطقة على الاكثر من اليعانة فيصدق عليها تعريف السلي
 مع كونها جزئية عندهم بالاتفاق وهذا في الاشخاص المتشابهة الصور وليس كذلك عندنا بما لا يتفق بهذا
 المنطق في صورة خيالية سواء وجد التشابه لافان انت خارج الافراد المقدرة المتشابهة الصورة الخيالية يمكن ان
 كل صورة فان صورة زيد اذا حصلت في الخيال فالصورة المتشابهة لصورة مقدرة كاشية في انما هو مقتضى
 فان الافراد المقدرة ايضا كاشية لاثبات كاشية السلي وان كانت صورة عمر وصورة بكر وصورة فالا تشابه
 عن صورة زيد بحسب الوجود الخارجي فالمقتضى بالبيانات عام لها لا غير باعتبار الافراد المقدرة والصورة الخيالية
 المتشابهة المقدرة وتعتبر بالبيانات واما لما في بيان مقتضى الوجود والاتجاه باعتبار الوجود الخارجي الحسنة

والكثرة اذ ان الكثرة الخارجية والداخلية على حد سواء لا يمكن ان تكون الا كثرية واحدة في
تريفها الكلي هو الكثرة الحقيقية ان يصدق الصورة الحاصلة على الكثرة الحاصلة في الكثرة البدلية بان يصدق على الكثرة
بدلا لا جازا الكثرة فيها من غير ان يكون الكثرة البدلية لان يصدق الصورة الحاصلة في الكثرة البدلية لان يصدق على
الاشياء من الكثرة في انما هو على سبيل البدل بان جاء اليه ثم جاء به من غير ان يكون الكثرة البدلية لان يصدق الصورة
بغير ان يكون الكثرة في انما هو على سبيل البدل لان يصدق الصورة الحاصلة في الكثرة البدلية لان يصدق على
الحاصلية على كل منهما اذ اجتمعا وكذا الصورة الحاصلة في الكثرة البدلية لان يصدق الصورة الحاصلة في الكثرة
لا يصدق على زيد وعمر وكبره اذ اجتمعا معك اذ كان زيد قد امة من يصدق ثم ذهب وجا ما به كمن يصدق
وكذا ان كان كذا حال البصيرة فان البصيرة في مثلها اذ اجتمعا عندك لا يصدق الصورة الحاصلة في
امدها على الاخرى بل في تلك صورتان متماثلتان لانها في وقتها وانما تصور المقادير عند البدل الكثرة
البدلية لا يصدق الكثرة بل في كثرته الكثرة البدلية بدون الكثرة الحقيقية محدود من الكميات فيكون في هذه الامور
جودا في الكثرة لا يصدق هذه الامور في كثرته الكثرة الحقيقية الكثرة الحقيقية الكثرة الحقيقية الكثرة الحقيقية
وكذا في كثرته الكثرة الحقيقية الكثرة الحقيقية الكثرة الحقيقية الكثرة الحقيقية الكثرة الحقيقية الكثرة الحقيقية
شبه العربية الكثرة المتعددة كائنات ما هي الكثرة المتعددة مع الكثرة المتعددة الكثرة المتعددة الكثرة المتعددة
الكثرة المتعددة الكثرة المتعددة الكثرة المتعددة الكثرة المتعددة الكثرة المتعددة الكثرة المتعددة الكثرة المتعددة
ان يصدق الصورة على فرد واحد في زمان واحد واذا انتم قادمين واحد صدق عليه واذا انتم قادمين واحد صدق عليه
معنا والكثرة الحقيقية ان يصدق على كثيرين معا ولا يصدق كثيرا بالجملة عدم الكثرة في الصدق في زمان واحد وكثرة
بجس الكثرة الوان كثرته في زمان واحد وكثرة في زمان واحد وكثرة في زمان واحد وكثرة في زمان واحد
الصورة الصادقة على الاخرى بالامتداد بكل واحد من الافراد ولا يكون قد تم بل هو احد من جملة الكثرة
يلزم الصدق جملة الاتحاد واما على كل واحد منها فلا يصدق في الاتحاد واما في وقت الاجتماع فاذ اوجد الاتحاد ووقعت
الاتحاد في زمان الصدق المبني على الاتحاد فذلك الكثرة البدلية وجا والكثرة الحقيقية على ان في ان يصدق على
واحد من جملة الكثرة على كل واحد وعلى سبيل البدل فيمثل الكثرة على هذا التقدير ايضا وتجب ذلك لبعض الكثرة البدلية
المعتبرة بان التدين الواقعي لا ياتي في عدم التدين بحسب الحق فحق الشق الثاني في بيان الصورة المتعددة
مع واحد من جملة الكثرة في نفسها وجوئية متشعبة متباينة لاشياء من لكن تلك الصورة غير متعددة
عند العالم بها وغير متعددة عن الصور المتشعبة لانه في الكثرة البدلية انما تسمى عدم التدين الكثرة في زمان واحد
بالتدين المتشعبة ثم وعلى بان في امره غلط النقط في سبيل التدين في الكثرة المتعددة

من حيث هي معلومة العلم المحصور ليست بكنية ولا جارية تحت القول في ان كسب من كسب عدلان ملازم من حيث هو معلوم
الاشياء بانفسها وتقدر من باب حصول الصورة الخارجية من حيث هي لا من حيث هي الاشياء كالمصدق
الصورة الخارجية على الصورة الداخلية فكيف لا يكون الصورة الخارجية من حيث هي لا من حيث هي الاشياء بل هي
حاصلة في الذهن من حيث هي خارجية ايضا لانها حاصلة في وجودها وتخصها الخارج كما هو في الحقيقة فلا حاجة
الى دفعها بما اوردوه من غير الاشارة الى السببية في شرح السليم في هذا وان لم تحصل من حيث كونهما خارجة عن الذهن
ولكن كونهما في الخارج كونهما في الذهن كونهما في الخارج كونهما في الذهن كونهما في الخارج كونهما في الذهن
فانما يقع التشتت على انهما ليس في طريق التخصيص لانهما في الخارج كونهما في الذهن كونهما في الخارج كونهما في الذهن
والا في ما اوردوه القاصي ايضا يقول ليست الامور الخارجية والاعيانية متشابهة في الحقيقة بل هي متشابهة في كنهها
في اختلاف صور التخييل والوجود في اختلاف الشخص فلا اتحاد ولا تعلق ولا تميز يحصل من الاشياء ليس الا حصول
ما يشبه الخارج في العقل كنهها بالذات من المادية من التفرع عن نفسها عند الاحتياج الى التخييل والوجود بالذات بالذات
العينية لانهما متشابهة في كنهها والتمسك بالوجود من الخارج من حيث هو كذا كذا يتبين حصولها في الذهن بانفسها
اقول في الجواب غير متوجه على تقريره القدر فان ملازم على حصول الاشياء بانفسها في الذهن فان كان الاشياء
كلها محصورة في كنهها بكنية وان كان جزاء محصور في الحقيقة بالاشياء الخارجية اذا حصل في الذهن كنهها
الكلية من حصول الشخص بالاشياء الخارجية فانها في كنهها بالاشياء الخارجية من حصولها في الذهن كنهها بالاشياء
شبهه وبما يشبهه لان الشخص في كنهها بالاشياء الخارجية من حصولها في الذهن كنهها بالاشياء الخارجية من حصولها في الذهن
الخارجية كنهها بالاشياء الخارجية من حصولها في الذهن كنهها بالاشياء الخارجية من حصولها في الذهن كنهها بالاشياء
حصولها بالاشياء الخارجية من حصولها في الذهن كنهها بالاشياء الخارجية من حصولها في الذهن كنهها بالاشياء
الا وجودها في الخارج ويحكم عليها باحكامها بما هي ولا يلزم من وجود الموضوع وان لم يكن في الخارج فو في الذهن
وامثال هذه الاحكام كما تكون كنهية في شخصيتها كما يقال زيد سيول فلا بد من وجود الموضوع وان لم يكن في الخارج
الجزئي في الخارج فو في الذهن كنهية في شخصيتها كما يقال زيد سيول فلا بد من وجود الموضوع وان لم يكن في الخارج
المصدق زيد قائم فلا كنهية في وجود الشخص في الذهن المبدأ من زيد في صدق زيد سيول فحيث ان يكون الشخص في الذهن من
زيد وبما وان كان باطلا في نفسه لكنه لازم على تقدير حصول الاشياء بانفسها في الذهن وتقدر ان في واقع قول
القاصي ان نفس الصورة الخارجية لا يشبهه وهي كنهها مطلقا بالنظر الى الصورة الخارجية في اذ انما يقع
على تقدير حصول الاشياء بانفسها فان نفس الصورة الخارجية لا يشبهه وهي كنهها مطلقا بالنظر الى الصورة الخارجية في اذ انما يقع
بالوجود من المطلق يحصل على المقدمات وكلها يقال في كل واحد من هذه المقدمات انما هي كنهية في شخصيتها

منه في ذهنه غير متلا على التقدير المذكور كيان نفسه على الصورة الخارجة لونه في صاوية البصا الى الصورة
الباقية في اذنان الطائر وقد انبأ ان يجرى في كل صورة فيحصل نظرية الشبهة بالاشبهة اقول في الحصول في
التقدير لا يشهد ولا بالاشبهة بل في التقدير مع هذا الطول غير يحصل عندى ولا يتعد على جوارح القاصي اصلا لانه
لا يتعدا ما كان يراد حصوله لا الاشياء كما لنفسها حصولها بالنفسها وباشياء صرا مع انشعاش الخارج في هذا الشبهة
مع قطع النظر عن ابطال في النفس بما اشترى برأيا وعند التحقيق عند القاصي وعند القائل اريد كيف يسلم
القاصي وهو اول الكلام له وان يراد حصولها على ما كان في سلم ما قرر القاصي فلا يحصل لهذا التقدير
الطول بل اصلا لان الصورة الخارجية لا يجرى ليست مطلقة للصورة الذاتية بل هي باقية لها لا تتغير بالاشياء
وغير متشعبة بالاشياء الذاتية واختلاف الاشياء يجب ان يكون كما في زيد وعمر وكذا لا الاطلاق والتقدير لا يوافق
بالصورة الخارجية الصورة مع قطع النظر عن الشخص الخارج وعن جسيمة التي جسيمة هي مطلقة للصورة الذاتية فليس
الباقية في بعد قطع النظر انفس الطيرية الكلية لزيد في توجيه الشك بل زود كيد الجزي في ما ثابت تصادق الصورة الذاتية
فيما بيننا على هذا التقدير فهو محقق داو في من ان يعينه اليه لان اختلاف الاشياء في ذاتها عن بعضها وتمازجها وتوطين
عن الشبهة فليس هناك قدر وثقا حتى يتصور الصورة المتعددة المتصادمة بل هناك نفس الطيرية ولو غير المتعددة
علم لزم الاسدق الطيرية الكلية على الصورة الذاتية كما تقدم في على هذه الصورة المتشعبة في توجيه الشك بالاشياء
بل في هذا التقدير المتشعبة فلا يتصور بل هو محقق ومنتصف مما يفرض في هذا المقام من المحلات الواضحة ثم اقول في
القاصي اريد انه معترف بحصول الشيء مع العوارض المادية الخارجية المتشعبة مجردا عن المادية في الخارج في توجيه الشك
والتوجه والاحساس كما يشتهر اليه قوله والمكثفة بالعوارض المادية مع التوجه عن نفسه عدا الاحساس والتفكير
والتوجه لان المادية العينية بعينها متمثلة فيها والزم من مثال الحواس النفس قواها كما كان اشارة اليه بتأدية السيد
المراد في حاشية على شرح التوجيه ثبت حصول الشيء المكثفة بالعوارض المادية من احدى جسيمة حيث هو كذلك في الذهن
فغير ان اقول قوله كيف المكثفة بالعوارض المادية من جسيمة حيث هو كذلك يتبع حصوله في الذهن بالعكس
صريح في الا ان يراد بالذهن خصوص النفس قواها الخارجية فيها كغيره الارادة لا تقسم مادة الذهن لا في ذاته
تسليم حصوله بحيثية الاكتفاء في الحواس وهو من ان هرك العلم الاحساس على التحليل والتوجيه والتوجه جسيمة بالاشبهة
مع انه متشعبة والصورة متصادمة على ايهو تقدر الشك بعينه بل ان اصلا في التامث والمورد لبعض شرح سلم
العلوم انه لا يورده لان على مذهب التحقيق فان الشخص الخارجى لا يحصل في ذهن من على الا ان وهو
المقبول عند التحقيق وان دعم خلا لبعض الشاظرين اذا كان كذلك فلا يحصل من زيد عند تصور زيدية الخارج
الا كونه في الكلية لزيد مع الشخص لزيد في الحواس كشبهة تلك المادية التي جسيمة وفي الشخص لا يحصل في الذهن في

[illegible]

السيد الشريف ان الماد بصورة الصورة على كثير من ان يصدق عليها بان يكون ظاهرا لها وشرا عنها (الافراد منها)
ان الصورة التي رتبة الظاهر الاشارة الى الصور الذهنية لان شيدو ورواها واطولها المطلوب هو الثاني والاصل ان المتغير
في الحكم صورة الظل المتغير وتغير ذوى الظل والمتغير عن كذا متغير الانسان في روى ورواها وكذا غير ذلك
لا تدرى ان الظل المتغير مع صورة ذوى الظل المتغير فمعها تلك متغير وغيره مطلوب لا تدرى وهو المطلوب
اعترض من عليه بوجهين الاول ان لا تدرى ان لا يدرى في كثير من الكليات كالانسان والفرس وغيرهما فان لها كليات
فوقية او حسية او عقلية او مقبولة الامور المتصلة التي رتبة اقول الجواب السيد قدس سره بنى على انه لا يدرى
الحكم الطبيعي في الخارج فان الكليات كذا رتبة كانت او غير متغيرات عنه على الاشياء من غير موجودة في الخارج
ثم اجاب المقتضى نفسه بان المراد بالاشتراف من الكثرة هو الاخذ منها وهو لا يكون في الصورة المذكورة في السؤال
والجواب لا تدرى على ما هو المتعارف عندهم بما لا يحصل كنه في الخارج بل في الفهمين بالاخذ عن المنة الصريح
لفصل الترتيب المتغير والظاهر ايضا تغييرا وبالمعنى الموافق للاشتراف بالمعنى الاول لم يحصل الجواب بقوله
مطلق الاخذ من الكثرة لوجوده في الخارج بل ايضا لان الذات الشخصية لا يأخذ من شئ في الاشياء ولا شئ في الكثرة
بما مر في الاصل ان يرد بالكثرة الكثرة الحقيقية لا يخرج اشكال هذه الكثرة الاعتبارية والثاني ما اورده الفاضل الجليل
في السطران الثاني في الصحيح للاشتراف والطبيعية فان الاتحاد من الطرفين فان هذه الصورة كما ثبتت مقابلة كنه
مقتضى فيما بينها فصلت كل واحدة منهما ان يوجد منها الاخرى بناء على حقيقة الاتحاد اقول هذا لا يرد عليه متوجها
على ما قرناه لان الاشتراف ليس في الصورة الخارجية الموجودة في الخارج فانها ليست اشترافية لوجودها في الخارج
المقتضى والاتحاد لا يوجب ان يكون كل منها مشترعا عن الآخر بل لا بد للاشتراف من عدم الوجود في الخارج بل لا
وكذا الصورة الذهنية ليست اشترافية مشترعة عن الصورة الخارجية الا من حيث الوجود الذهني والحسي ولهذا قلنا
بالاشتراف عنها انهم يطلقون الاخذ من الكثرة ممكن في كل صورة بناء على تقديده الاتحاد وقطع النظر عن حقيقة في الامر
الخامس عن الصورة الاخرى بل الصورة الخارجية لكونها مشتركة بين الصور الذهنية مع حقيقة العوارض الخارجية
ايضا كما قدمناه واما كونها مطلقة بالنسبة الى الصور الذهنية المعقدة مأخوذة من الكثرة التي هي الصور الذهنية
اما الصورة التي هي الصورة الذهنية من تلك الصور فليست مأخوذة من الكثرة اصلا كما توهم لبعض شارحي السطران الثاني
من الصور الباقية فليست هذه الصورة بخصوصها بل بعينها مع ملائمة خصوص العوارض الشخصية المحيطة بالصور
عن باقي الصور واما مع قطع النظر عن هذا المصوب فليكن الباقي بعد القطع الانفصال الصورة التي رتبة المشتركة بين
ملائمة العوارض الخارجية فلم يكن قدما مع قطع النظر عن الصور الباقية الا هذه الصورة الخارجية المشتركة فلم
يكن جزءا لا ينفك عنها في الصورة الذهنية بل بعد قطع النظر لا تعد ولا اعتبار بينها وبين الصور الخارجية المتغيرة

من صورها كذا في السطران الثاني في الصحيح

حتى يتصور الاخذ في كل من الصور الذهنية المتصورة في فهم ولا تعجز ولا الحجاب بل القاطن لها في
المسلم ان المراد بكثرة المفهوم بحسب الحاجج فالصورة الخارجة من زيد باعتبار الانسان لا يتغير في الخارج
بل كلها هي زيد ويقرر في ذهنية ان الصورة التي حصلت من زيد في الاذن لا تتغير كلها هو زيد فانه لا يصدق
على كل واحد منها انها وجدت في الخارج كانت عين زيد وهو المراد بحصول الاشياء بانفسها لا يتغير
فلا تكثر بحسب الحاجج انتهى وقال القاضي الكوفي ما مر من بعد نقله ولا ما يشبهه والاولى ان يقال ان الحكم لا يتغير
النقل ككثرة بحسب الحاجج والوحيد العينية فلكل صورة يتغير من كثرتها في العين لا كلها هو في شخصيته فانه عين
تتغير في الخارج ككثرة بحسب العين سواء كانت عين هو زيد او لم تكن بل كما يستحيل فيها كثر الكثرة بحسب العين
لذلك يستحيل بحسب الامر لانها لا واحدة منها ما خذ من العوارض الشخصية المعانية عين لشدة في نفسها والا
يدين ان يكون شخص الواحد شخصا كثر في الحق في الجواب ان يقال لمراد من كثر المفهوم بحسب فليس في الخارج
انتهى في الاول لا في الثاني لاصحاب المسلم لان الكلام على تقدير حصول الاشياء بانفسها ما يراد به على ما سبق
والسلك فالاولى ان يتصور بعدناه في الجواب ولا ياسبب التعميم حصول الاشياء المفهوم من قول القاضي
سواء كانت عين هو زيد او لم تكن ثم حذف قيد الخارجية من كثر في الجواب واقصد به على مطلق قيل لا يتغير
كما ان كثر في القاضي مستاصل لاصل الجواب في شئ لبيان ان معنى المشبهة كان على وجود مطلق الكثرة بل الكثرة
الواقعية في هذه الصورة التي هي صور وانقص مع كونها جزئية ومعنى جواب الجاهل ان ليس المراد مطلق الكثرة
الواقعية بل المشبهة الكثرة الخارجية في الحكم فلا يخرج وجود مطلق الكثرة الواقعية في مورد وانقص لانه ليس فيه الكثرة
الخارجية والمراد بصلوح الكثرة الخارجية بالانطلاق لنفس المفهوم مجرد تصوره ولما اراد به القاضي مطلق الكثرة
الواقعية الواقع بحسب نفس الامور والشبهة المذكورة لان الصورة الخارجية متشبهة بحسب لوجدها
الذهنية لهما في ضمن الصور الذهنية المتصورة بالاشياء الذهنية لا لك قد عرفت ان الصورة الخارجية كما انها مطلقة
بالشبهة في الصور الذهنية وهي كانهات هي بالشيء اليها فلا محالة ان الصورة الخارجية متشبهة بحسب بالانطلاق
في ضمن المقيد وصادقة عليها صدق المطلق على المقيد وعروض العوارض في شخصية الذهنية لكل من الصور
عين الشدة في تلك الصورة الذهنية وعلى انصافها بالكلية لا على الصورة الخارجية المشبهة منها وعن الصان
بالكلية وحمل جواب صاحب المسلم منقوله من شائع المطلاع واعتزل عليه بوجوه الاول لا يخرج من الجواب
كثير من الكلمات لا يفرق بين المعقولات التي كثرها في العلم والاشياء لا كثر في العلم والصورة العقلية وهو
الحكمي وغيره من هذه على الكثرة في الخارج واجاب عنه صاحب المسلم بان الكلمات العقلية لا يفرق بين المعقولات التي كثرها
لعدم اعتبارها مع المعقولات العقلية مجرد تصوره وان شجرة كثر في الخارج حتى قيل ان الكلمات العقلية لا يفرق بينها

الى الحق ان الوجودات كليات لا تارة في مضمون الاول والاربع على الجواب ان متنازع العجز منها ان يكون
منها على انظر الى البرهنة حتى يلزم من اشتغالها اعتقادها على على خصوص عنوانها فان خصوصية عنوان الاشياء
والاصحوة والذاتية مستقلة لا تتنازع وجودها وادوارها في الخارج والتكامل لا يكون بخصوص عنوانها عن كونها
الكثرة فيه واجاب عنه في المبدئية بالانسل كون خصوصية العنوان مع قطع النظر عما هو خارج عنه لا يعبر عن كونها
فيه لكونها ان يكون المانع انرا اكثر من كون الموجود الخارجي شيئا والوجود الخارجي بنفسه شيئا والاعتقاد مثل كون
الموجود الخارجي شاسلا في الوجود بخلاف مفهوم الصفة الذاتية وطرف ذلك من الامور الدالة على امتناع صدقها في
الموجودات الخارجية وادارة كانت او كثيرة اقول الروي ان اصل غير متوجه فان حصل الجواب ان مدار الشك انما روي
وعدمه على عدم المبدئية ووجوده في نفس الامر وسيله المعترض فيتم على الجواب ان عدمه على عدمه في لسان صليح
الشك الخارجي بوجه المقصود ويد على عدم المبدئية وعدمه على وجوده بالان لا بدئية فيه يصلح عند العقل بوجه مقصوده
للكثرة الخارجية وان شفعه ما في خارج عن نفس مفهومها في الكليات العرضية والمعتقدات الشائكة فان المانع فيها
احاطة لغايتها بجميع الاشياء الخارجية بل الذاتية ايضا او خصوص اشياء الوجود والذاتية العرضية او غير ذلك
ثم في جوابه شيء وهو ان كون الموجود الخارجي موجودا متاسلا في الوجود وليس انما على الصورة الذاتية بل
فان كثير من الاشتراعات مع عدم كونها موجودة متشابهة في الخارج مما روي على الوجودات الخارجية
كالعقود والتحت بل المانع فيها حيثية التي لم يذهب الى معتبرتها فانهم والشا في الروي على تعريض الجواب بحجته
ان الكليات من الامور الاضافية المحض التي ليست اذاتها مباد ومقررة في نفس الموصوف بها وانما المقترنة
بقسمة التاصل مطلقا لنفس الانسان مثلا فافسليك لي جرثومة الوجود او الوجودية تعني عليه بالكلية على
لان يكون مبعيا للصدق ومطابق الحكم بها صلح المادية بخصوصها بالامن حيث الاضافة الذاتية لا هو حيثية
فلا يلزم ان يكون الاعتقاد بها جهلا لا اعتقادا باعتبارها من حيث المبدئية في بقية التاصل بغير يلزم لولا
كذلك المستند في نفس الامر بل في الغرض البحت فالكلي اموز العقل بكثرة من حيث خصوص عنوانه من غير انظر
عما هو خارج عنه بحسب الواقع والافراد التي بالقياس الى الكليات لا يابى بنفس مفهومه وخصوص عنوانه من الاتحاد
معها موجودة كانت او معدومة مكانة او محتملة وهي الافراد التي هي حيثية واما الفرضية المحض التي يابى هو
بخصوص عنوانه عن الاتحاد معها فليس بل احاطة بالقوت بالقياس الى الية الا بالعرض البحت ولا يكون المقادير
اينها مناط الكليات فلكل الكليات المنقضة بها بخصوص عنوانها لا يمنع العقل عن تزكيتها بحسب العقل
على افرا في نفس الامر وان كانت متوهم او محتملة فالقول من كليات المقادير العرضية بالقياس الى الحقائق
الموجودة ليس بشيئا بل ان مناط الكليات هي الاضافة اليها افرادها الواتعية التي لو جرت تجمد الكليات كلها

بلا من الغرض صريحاً كما ينبغي ان الفرض النفس الامر على سمين يكون موجوداً في النفس الامر والا يكون موجوداً فيها
الا ان الكل لا يابن بخصوص عنوانه عن الصدق عليه واليقين بعدم اساسه بل يشهور ان الانسان الذي ليس بحرياً لا
يكون فرد الانسان الا ان يقال فردية باعتبار طبيعة النفس عن الالط عن المعجزة التي لا دخل لها في نسخ الفرضية
والاستحالة في ان يكون الشيء ذاتاً للشيء بحيث يكون كذلك فيجب تحقيق المقام وتوضيح الالام انتهى كلامه بما رتبته
عاصداً ان كليات الكل باعتبار الافراد التي لا تكون بملاحظة خصوص عاقلاتها فانية او مشافهة معلومة للكل والكل
الكل نفس مفردة عن الاجتماع بها مثل كلياته الناشئة باعتبار الافراد المقدرة التي فرضت الاشياء وان كانت متحدة
في نفس الامر لا باعتبار اتفاق المعجزة والامور التي هي راسخا في الواقع فان الكل نفس مفردة عن الاجتماع
بالاشياء والكونها متحدة بمنزلة المفردة وكذا كليات الانسان باعتبار افراذه التي يكون صدقه عليها في نفس الامر لا بالي
نفس مفردة عن الاجتماع بها لا باعتبار افراذه التي يكون صدقه عليها في نفس الامر والكلية السبعة واقعية الصدق على الافراد
لا واقعية وجودها والمراد بالافراد الفرضية هي الافراد التي فرض وجودها وان كانت موهومة واقعية فانية التي فرض الصدق
عليها وانما يكون موجوداً متشعباً في نفس الامر كالاتحاد المحجور والاشيى الانسان فان كلياته التي باعتبار الافراد
الواقعية فانية بالنظر الى افراذه لكونها كانت الافراد فانية بالتحقق الثاني لكانت الافراد فانية فانية وجودها في
نفس الامر فانية زمان يكون متشعباً كليات الكل ايضا باعتبار فانية السبعة والافراد فانية وعدم واقعيةها فانية وجودها كبر
واقعي والافراد كحري وهذا هو التحقيق عندنا ايضا ليس فيه شائبة شبهة واقعية ان صدق الكل الفرضي على الاجتماع
الموجود قطع النظر عن الامور التي رتبة الماشية عن الكثرة وهو احاطة لها بما يوجب الاشياء متشعبة وقطع النظر
سنة الصدق عليها واقعية الفرضية باعتبار هذه الملاحظة التي هي طرف التفرقة بينها قطع النظر عنها الامور المتشعبة
الاشياء فانية كليات الكل كما هو المشهور في انهم قرأست اتصاله في كلياته على عدم الاشتغال على الملاحظة
المتشعبة على ما هو التحقيق عندنا وعند المحققين لا على ملاحظة خصوص عنوان الكل وعلى هذا احاطة بالاشياء المتشعبة ولو بسطر
الحاجة الى اعتبار الصدق الفرضي وان كانت الافراد واقعية باعتبار وجودها مع امكان اعتبار الصدق الواقعي باعتبار
الافراد الفرضية باعتبار الوجود الواقعي باعتبار الصدق فان الاعتقاد في الكل الافراد باعتبار الصدق واحمل عليها
لا باعتبار ذاتها وجودها وانما نظر ان الافراد الواقعية قد تكون واقعية باعتبار الوجود والصدق جميعاً كرات
وجودها كبر فية لان الانسان وقد تكون واقعية باعتبار الوجود فانية باعتبار الصدق لكنها ليست متشعبة على
كلها حتى المعجزة فانية الى الكليات الفرضية وقد تكون واقعية باعتبار الصدق فانية باعتبار الوجود كما لا تكرار
المقدرة الفرضية للكليات الفرضية كالامور ذات الوجود وشرها باليدى الشريك الالامى والافراد التي
لنفس الانسان فانية فانية لان الانسان نفس عليه من نفس موهومة لا يابن على الصدق

عليه وانما وجهه لان القضية فيه غير شائفة لمعصومته وتكون الاذون فرضية باعتبار الوجود والصدق جميعا والافراض فيهم و
عوضه عن الحكم عليها كغيرها والباري المحل فانها ممتنعة باعتبار وجودها فاذا فرض وجودها ففرض ايضا صدق الحكم
الحكي عليها على خلاف الواقع كانت افرا والفرضية للمعلا باعتبار الوجود والصدق جميعا والافراض التي تعدد عليها كغيرها
بهي الخواص الاول والثاني من هذه الاشياء الاربعية فافهم تشبثه والوجه الثاني من الاعراض على جواب شائع للمطالع
ما دونه بعض شرح السليم ان ليس مناسط الكلاية على الكاشرة الخارجة والحق في محاسب نفس المقصود فلا يلزم ان يكون الوجود
الخارجي من الحكمي كما مر ذكره بل الحق ان مناسط الكلاية على عدم الهندية فقط ونقص هذا النظر فيما قبل بان جعل الحكميات
وان كان فرضها كما سياتي تحقيقا كثر من الحكميات يابى بالنظر في نفس مفهومه عن التكاثر الخبيث بالنظر في الاذون بل
التكاثر مطلقا كما لا يوجد مطلقا او الاشياء مطلقا فانها بالنظر في نفس مقصودها يابى العقل عن تكاثرها وبيان التام
اقول في الكلام عيبه عن شيئا او لا فلا مانع من صاحب السليم ان المدار على عدم التكاثر في حال الهندية كما مر
في بيان كلاية الحكميات الفرضية لكن مدار الكلاية عنده على صلوح التكاثر الخارجى بمجرده مقصوده ودار صلوحه بمجرده مقصوده
على عدم الاشتغال على الهندية ترجع المآل لغيره ان مدار الكلاية بالذات ليس على عدم الهندية بل بواسطة دار صلوحه
التكاثر عليه فلا اعتراض على اصلاها اما ثانيا فلان الاصا وجود الخارجى لا يابى بنفس مفهومه بمجرده مقصوده من التكاثر الخبيث
او التكاثر مطلقا بل بواسطة ان التكاثر فرع الوجود وهذه الملاحظة امر خارج عن ملاحظة نفس مفهومه بمجرده مقصوده
كما ان ملاحظة امر خارج ملاحظة التناقض بجميع الاشياء امر خارج عن ملاحظة نفس الحكميات الفرضية كما قد روي في كتاب
ونما خارجا من ذلك ترجع من الامور المتوكله لان الفرضية من موارد الشئ لا من نفس مفهومه وملاحظة السوا ليس
خارجا عن ملاحظة نفس مفهومه الشئ وانما ثانيا فلان الاستكثار ليس من الحكميات الفرضية وليس انفراد ممتنع او
مستبعد وليس محالا لكن صدق على شئ من الاشياء بل هو صادق على كثير من الاشياء على سبيل التباين فان زيادة الاشياء
وكذا عدمه وكبره وخالده وغيره بل لا انسان اليه بالنظر في نفس مفهومه وملاحظة وحدته النوعية المبهمة لا تتكسر فان
الاشياء سوا ذلك الواحد وليس منها فرق لا بحسب المفهوم ولا بربان مفهوم الواحد بل حقيقة وان كان صدق على انفراد
على سبيل الابدائية الاعلى سبيل الاجتماع ويؤخره فافهم في كلاية كما عرفت به هذا المثال ايضا في تشبهه البيضايات المبهمة
ومحسوس الطحال الشيخ الضعيف المصنوع لاسلم ان معناه ان لا يكون فيه تكثرة اصلا بحسب الصدق ولا بحسب الاجزاء
لا بحسب الوحدة النوعية ولا بحسب كثره الفرضية لا بحسب الاجزاء النوعية المبهمة لا بحسب الاجزاء النوعية المبهمة لاعتبارها
بحسب الاجزاء التحليلية المقدارية فهو صادق على الواجب لوجوده بل محبة فانه لا تفرق في اصلا بهذه المعاني فلا يكون
كلاية فرضية على هذا التقدير وقد اقبلت تسليم ان ما يترتب من التكاثر باعتبار الافرا والاجزاء بل التكاثر المطلق بل التكاثر
عن شدة وجودها اما ثانيا فلان الاستكثار كل شدة النوع لغيره من نفسه بل شدة التصور لغيره من نفسه ليعتقده وسمي بالتصور

[illegible]

[illegible]

مشرقيها والكيفية من مرتبة الابهام والتشخيص الذي لا يصلح الابهام والاتحاد مع الامور العقلية شأن الامر لا اعتبارا بالتشخيص فمبسر
والا يلزم لعدم البوعية والتشخيص على ما هو وكذا الكيفية لبعض الحقائق الكيفية اذا اعتبر معها الصلوات والاتحاد مع الحقائق
لان هذا المعنى من الحقائق يتبع اعتبارها بمرتبة تشخيص المعنى المسمى بالصدق على كثر من الكاشفة عن الابهام وعدم اليقين لا يمكن
الاتصاف بها بالعلم واليقين من حيث هي بل هي تشخيصية تخصها بالعوارض الخارجية والامور المتغيرة من حيث هي كالتجربة والاعتقاد
المستقيمة واليقينية حتى ان كثر من الكيفية من صفات العلوم لانها لا يمكن ان تصادف العلم بها لان العلم هو الصورة واليقينية
المستقيمة بالعوارض الدينية ظهر ان المتصف بها هو العلوم نعم اذا مررت الكيفية بالحقيقة الكثر من ان يقتصر على هذا القدر يكون
المتصف بها العلم والعلوم كونه اقوال الكلي سواء فسر بالتكثير مطلقا او بالتكثير الخاص او بالصدق على كثر من او بامكان
فرض الصدق على كثر من او بالحقيقة الكثر من او بعدم الاشتغال على اليقينية او بعدم الاختلاف عن الشركة على كثر من كونه بالصدق
او في كثر من تشخيصه لا يكون انما المتغير في حقيقة الاكثرة بالصدق والاكثرة المحيية سواء راعى بالفعل او بالامكان او بوجوه
النسبة ولهذا لا يمكن ان يكون من الافراد الواقعية او الوهمية والغرضية وليس وجوب الافراد الا اعتبارا بالصدق والحاصل على
الكثير في مفهومه وحقيقته الا ترى حاشية تفاسير تهادي باعلى بنا على اعتبار الجمل والصدق على الكثير من مفهومه والتفسير
بالحقيقة وعدم الاشتغال على الصورة قليل فادرس وليس ما كما ايضا الا ان اعتبارا بامكان الصدق بمفهومه الصورة او بوجوه
بموجب فرض الامكان لا يحل عدم ادراكها اليه فقولنا ما عدم الاشتغال على اليقينية فلا يوجد معنى الصورة الدينية المستقيمة
بالعوارض الدينية تشخيصية التي هي مرتبة العلم لان المراد باليقينية ليس هو صلوات الاشياء الحقيقية فانها لا توجد
بهذا المعنى في كثر من الحقائق كما في الحقائق المجردة كالفعول والواجب بل لا يوجد في مثل من الحقائق لان وصف الحقائق
ليس الا من عوارض المفردات الدينية لاسيما صفات الاعيان الخارجية لانها من اشياء المفهوم ولان التقابل بينهما
تقابل عدم والملازمة على ما ياتي واليكيفية صفة المفهوم كما عرفت كذلك وصف الجزئية صفة المفهوم فالمراد به التبيين السالغ
عن الشركة والصدق على كثر من الحسوسية والتعيين حقيقة الذي هو ما لا يتبادر في الاعيان والادان وما وافق المعجزة في
وهذا المعنى من التبيين كما يوجد في الصورة الحاصلة بالجزئية في الحواس بالعوارض الخارجية الشخصية من تقدير حصولها
على ما اشتبه به كذا يوجد في الصورة الحقيقية تعينات كسبية او التعينات العقلية فالاشتغال على هذا المعنى من اليقينية شأن
الصورة المستقيمة ان من الاتصاف باليكيفية فلا يصف بها مرتبة العلم وكذا يوصف الجزئية بالتقابل المذكور وكذا هو من
اقسام المفهوم الذي هو مرتبة المفهوم والاطلاق لكثير فان ان يراد بها الصدق على الكثير والاتحاد بالكثير والاشتغال
عن الكثير كما يقال العلم مطابق للعلوم كاشف عنه على الاول والثاني والمفهوم ما حصل لان الصادق على الكثير لا يتحد
بالكثير ليس الامر به العام الذي هو نفس الحقيقة من حيث هي مرتبة العلم لان حقيقة الاشياء لا تصادف العوارض الدينية
فانها غير المتصدق على الافراد والاتحاد على موجهة للتباين لاختلاف النماذج والوجود والتشخيص تباهيها على النماذج

الثانية الميزة التي لا يشترط ظهورها وتورع المعروض في خصوص ملاحظة التعيين وتعمل العقل لان الكلية عبارة عن
 مجموع الشيء على الكيفية والصور وادخل صور الشيء لهذه المجموع لا يعرض هذا الصلوح الا ان يعرضه للمجموع بحيث
 نفسه لما لان الصلوح اسكان الامكان لا تعرض الا ان يصلح للمجموع لا لما لا يصلح له كما ان مقتضات فلا يعرض هذا
 الصلوح الا ان يصلح للمجموع والمجموع لا تعرض للشيء الا بعد وقوعه في خصوص ملاحظة التعيين لان الموضوعية والمجموعية
 كسائر العقائد الميزة كالجمالية والفصلية والمعرفية وكونه قضائية وغيره من العقولات الثانية التي مصدرها ومطابق الحكم
 بها خصوص ان الشيء نفسه ملاحظة التعيين التي الخارج والشيء الذي لا يكون الاصل فاذا كان مطلق للمجموعية كالموضوعية والعقولات
 الثانية فالمجموع على الكيفية كذلك لا يتأخر من مطلق المجموعية وانما العقولات الثانية مخصصه ومقتضاها العقولات
 الثانية واذا كانت الكلية من العقولات الثانية كانت الجزئية كذلك بناء على ما تقدم واستفاد من ان التقابل بينهما
 تقابل لعدم والملك والتقابل التضاد والتقابل الازواج والسلب والافاقا من العقولات الثانية لم يكونا صليتين
 للمجموع وموضع دالي التعيين بالوجود والاصلي الشخصي الحاذي جذر الوجود والخارجي بل للمعلوم لكن لا مطلقا لان حيث
 هو معلوم او موجود بالوجود الذاتي النوعي او موجود بالوجود الظلي التجردى عن الشخصيات الخارجية بل ان كانت هذه الحواشي
 الذاتية فانه من حيث هذا الاعتبار والوجودات ليس صالحة لموضوعية العقولات الثانية لان هذا الصلوح انما ينشأ
 اذا وقع في خصوص ملاحظة التعيين متفرقة على الملاحظة الذاتية المتخلقة بين موضوعية الوجود والاصلي بل ان كانت
 للمعلوم من حيث وقوعه في خصوص ملاحظة العقل وموضوعية هذا الوجود والظلي المتفرق على الوجود والاصلي الذي لا يرتفع
 بالاضد والاستدراج عنه من قبل الملاحظة فانهم فاما كما لا تجد من غير **المبحث الرابع** ان التقابل بينهما التقابل
 والملكة او التضاد او التعاضد او الازواج والسلب والافاقا بل لان الاول منها تقابلان تعقلان احدهما
 وتحققه لا يستلزم الآخر لعدم استلزام تعقل الجزئي للكل نظرا بانه عبارة عن التمتع بنفس تصوره عن الشركة او استلزام
 على الميزة وتصورا لا يستلزم تصورا الامكان ولا تصورا الازواج تصورا السلب واما عدم استلزام تصور
 الكل للجزئي فلان صلوح الشركة في الكثير وان كان تصوره يستلزم تصورا لكثرة لكن الكثير لما فرقت تعريف الكل اعلم
 من الكثير الجزئية والكيفية التي تحت الكل فان كية الكل كما تكون بالنسبة الى الجزئيات الحقيقية كالحيوان بالنسبة
 الى الجزئيات الحقيقية كالحيوان بالنسبة الى زيد وعمرو وكذا كية كل تكون بالنسبة الى الجزئيات الاضائية كالحيوان
 بالنسبة الى الانسان والفرس والبقر والنعيم علان ان تحقق صلوح الشركة لا يستلزم تحقق الكثير كما في الكميات الغضبية
 والمعدومة والافراد والمحصرة في فرد واحد اما في الثاني فلان الاعيان الخارجية وانما على تقدير كونها صفتين للمعلوم
 على تقدير كونها صفتين للعلم فالتعريفات لا تتماثلان للمعلوم والتعريفات المتماثلة في الجزئي هو بمعنى امتناع الشركة للسلب
 بحسب تعلقها بالادراك وتعلقها بالوجود والذات الذي لا يعني التحقيق المساق للوجود بمعنى ما الوجود وهو كذا

ونشأ الاحكام واعتبره المقاطع ان تقابل الايجاب والسلب لا يمكن ان يكونا موجودين معاً وكذا جاعل في وجوده مقدم الصانع
 بشئ من هذا كما انقضى في موضع فقرر ان التقابل بينهما ان تقابل التضاد او تقابل المتكافؤ والعدم فان انقضى في كل الصلوات
 المشتركة فبحر التصور والعدم لا يجب ان يكونا موجودين معاً وان كان الفرض او فرض امكان المحمولية على الكثير والاشراك في الكثير فبحر
 التصور او فرض امكان او الكثرة مطلقاً او الكثرة الخارج والباطنة للكثيرين اذ غير ذلك من المفومات الوجودية وفي
 الجرح المتعين الكثرة او الاشتغال على البديهة والصلوح لا تنفع الشركة او المحمولية على الاشياء انقضى فرض الصدق
 على الكثير وغير ذلك من الوجوديات كان التقابل بينهما قابل التضاد لكون كل منهما وجودياً لا ينضم في المفومات
 وان كانت شتى على المعنى العدمي لكن مجرد الاشتغال على المعنى العدمي لا يوجب كون المفهوم عدماً فان العدمي عبارة
 عن العدم في كل الصفات او النوصات لا على اشتغال على العدم ولا في شيء من عدم العلم عدماً وعلم العدم وجوده
 وان ينضم على مفهوم العدم وان عدم البصر عدماً والبصر اعدام ليس محال وجودي لان المدار على التصور والمقصود في
 عدم العلم هو العدم من حيث الاضافه الى العلم ولا حكمة العلم هنا فخطا بالعرض والمقصود في علم العدم هو العلم
 لا مطلق بل من حيث اضافته الى العدم فالعدم لم يخطا بالعرض والمقصود في عدم البصر اعدام من حيث الاضافه الى العلم
 الملائمة بالاضافة والصفات اليها بالعرض في البصر اعدام تعلق بالاضافة بالذات بالبصر ومعنى اعدام تعلق بالعرض
 من حيث اعدامه في البصر المحذور بالذات فعلى ان يكون محذور عدم الشركة وجودياً وامكان الفرض عدماً بالاضافة
 الملائمة كما هو في فرض امكان الفرض عدماً لان الاصل ان اعدام جارية عن سلب الفرض عن
 العلمين او عن ايجاب الخالصة هذا بحسب ظاهر النظر والافق النظر فيقضي ان امكان بمعنى اجمالي كما يقتضي
 الاضافه المفرد للعقل الى هذا المعنى بتفصيله كما في الانسان الحيوان الساطق والمعنى وعدم البصر من شأنه
 البصر والجنس والكي المتفصل على الكثير المختلفه المتعلق في باب احوالها في النظر والافق هذا الاجمال والتفصيل
 والافق الالحاق الى الاعتباري بها ويعدو بلا خط الاجمال في التفصيل بعينه بلا فرق في النظر والمقصود في ذلك
 عدمها والافق تعلم ان اتحاد اجمال تفصيل العقل ضرب من التحليل او التفصيل الى ذلك المعنى بتفصيله فلا يخطا
 في عدمه معناه على جرح من الاجزاء والمفومات الاخر المستترة فيه مضافاً الى البصر بالتفصيل حتى لا يعدم عدماً فان
 لم يخطا لعدم تفصيله في شيء ان البصر عدماً لان المدار في الوجودية والعينه على التمييز والعنوان وامكان المخطط
 المقصود وجوداً او عدمه فانما هو غير اللون للخصوص بالبيان كان وجوداً او اعدامه بعدم السواد كان
 عدماً وانما كان المصادق وجوداً بالاجمال فهذا كان كانه بعينه التفصيل بلا فرق وتخلل الميخرو الملائمة
 بعد ان كان الميخرو مشهوراً في الشيء اجمالي ايضا عدماً وان اعتبر في كل عدم صلت المدة اما امكان
 الشركة بحسب مجرد التصور والعدم اتساع الكثرة المحل اذ في كل المعومات التي لا ينضم في الاشتغال

على المنة او عدم إمكان التكثر او غير ذلك من المفومات الوجودية كان بينهما تقابل بالعدم والممكنة لان بعض هذه
المفومات في الحقيقة هي وان كان كسب المقوم التبعي سرى عدسيا كعدم إمكان التكثر لكنه يقيد وجوديا لا تنفرد بالوجود
لان سلب السلب مستلزم للمجاب والامكان سلبى لعدم الامكان بمعنى سلب سلب الضرورة فهو مستلزم للوجود
وهذا جار على النظر الى المقصود الاصلى وعمل الخط عن العوائق والمفومات التبعية وادخلنا برهم الى ان
العدم في حكم الوجودى المكافئ لحدس العقل في الاقسام الاربعة لانه قد يكون المقومان كلانها عديدين كالامكان
وعدم الامكان والعلى وعدم العلى وعدم زيد وعدم عدم زيد ولا مرتبة في تقابل اشياء كسب ان لا تقابل بينهما بالاجابة
والسلب والامكان والممكنة لانه لا شرط فيهما وجودية احدكما وعدية الآخر فاعتبرا في حكم الوجودى
لاشترط وجود الوجودى كاعتبر السالبة السالبة في التصديقات في حكم الموية فاللازم ان لا يتحقق التناقض في
السالبة والسالبة السالبة كفي في قولنا زيد لا يكون فاما وليس زيد لا يكون فاما لا يشترط ان يتحققا في الامكان
فانما يوجب والسلب وهذا جار على ان تعلق السلب بالسلب واضافته الى زيد لا يكون الكلية جدا او كبرى
ممكنة واذ عرفت الجبرية بالمفومات العدمية والكلية بالمفومات الوجودية والعدمية المستلزمة للوجودى
الكلية ممكنة بالاجابة عددا والتحقق جار على نظر النظر على المقصود والمخرج ان كل من الكلية والجبرية وجودية لانها
في مرتبة المقصود والمخرج عارطان عن الصلوحين الحاصين في المقوم لغير عزمهما بالتقابل بذه التغييرات والمفومات
الوجودية واما العدمية كما لا يخفى على من دقق نظره وعيى فله ويكون الحق هو تقابل تضاد بينهما على ذلك النظر
وتاكيد على كلا المتدبرين يكون المتصنف بالكلية ما يصح الجبرية وبالعكس لان إمكان التعاقب والتوارى وشروط
في تقابل التضاد وصلاح الانصاف بالوجودى في محل العدمى شروط في تقابل العدم والممكنة والعدم والممكنة
متساكسان على الكلية والجبرية كما عرفت فلو لم يصح انصاف محل كل بالآخر في الانصاف لكل منهما فإمكان
الكلية صفة للعلم تكون الجبرية صفة له ولو كانت صفة للعلوم تكون الجبرية كذلك لان العلم اذا تصف بالكلية
لا يصلح للانصاف بالجبرية لانه لا علم وكذا اذا تصف بها العلوم كما ان البصر اذا كان صفة للعلم
كان العلمى ايضا صفة لاغيره كالبحر والشجر والياش اذا كان صفة للجسم كان السواد ايضا صفة لاغيره كالجواهر
فما حقت ان الكلية صفة للعلوم والعلم ولا عيان الخارج يتحقق بهذا ان الجبرية ايضا ليست صفة لايعان الخارجية
والعلم لا يعلم فاقا صلت الصورة في لاختلاف الذهب بان لا يحلوا الذين ليع حصولا لانه فان صنعت بحر وذه
اللاختلاف عن الشكر المحل لانه وان لم يتبع عندها فكل يقال اذا اخطا انه تعلق به النحو الاساسى من الادراك
فوقى ان لو حلفه لعلق النحو التعلقى منه فكل لا يكون زيدا وعمر وكر من حيث هم موجودون في الجواهر ولا يصح
الابنية القائمة بالذهبن المتكففة بعوارضهم من حيث هى ومن حيث الوجود والذرى الالهى او العلمى والظنى

المقدم على الوجود الاصل ان يشي بجزئية ولا كلية ولا طبيعية الانسان والبقرة والغرس من حيث هي لا من حيث
 هي موجودة في الخارج او في نفس الامر بالوجود الالهي او في الذين بالوجود الدنويين الغير المتضمنين بهما بل الكل
 هو طبيعة الانسان مثلا من حيث هي معدة لها في طرفها الحائط والجزء هي هو الطبيعة الشخصية لا بد منها بل هو
 في الذين ثم في الحائط او الطبيعة الانسانية المكتشفة بالوجود ارضي لا بغيره المتشخص بها بعد وقوعها في طرف الحائط
 والا اول هو الجزئي في الخارج والى الثاني هو الجزئي الذي في قلبه **المبحث الخامس** في اخذت في انه بل
 يكون على الجزئي على شي والى ان يكون حمله على واحد ايضا كما لا يمكن حمله على الكثير فذهب السيد الشريف الى عدم حمل
 الجزئي على شي حتى يستدل بعينه اذا كان محمولا فانما ان يكون محمولا على نفسه وعلى غيره وعلى الاول لا يتناول بل هو الموضوع
 والمحمول ولا بد ان يكون التمايز لا في نفسه بينهما وعلى الثاني لا يمكن حمل احد التمايزين على الآخر لان الجزئي هوية متمايزة في
 نفسه لا يمكن ان يكون احدهما كمالا للآخر فذهب السيد الشريف الى ان يكون التمايز في بعض الاشياء كذا زيد
 فليس المحل فيه هو الجزئي بل متناه وبناسمى زيدا وهذا صاحب اسم زيد اذ لو اريد به نفس ذات زيد لا لاشارة بل غلط
 هذا ايضا لا يصح ان يسمى زيد بغيره ويرو عليه وجه الاول باعتبار الشق الاول قوله لا تغاير الجزآن اريد عدم التغاير
 مطلقا لا ذاتا ولا اعتبارا فمنع فان تغاير الاثنين والعلمين بموجب التغاير الاعتباري والتد والحق في ذلك
 العلم في ظرف المدرك والاول غير زيد المدرك ثانيا بان يكون حصة السيد الاول كقدرها على ان يكونا ما يتبين
 بهما بين كاشيتين ان تحقق هذا القيد في نفس الامر فلا يمكن المحل عند تحقيق باوام لم يلاحظ القيد في ملاحظة المحل ان
 يجوز عدم الصدر الشئ ارضي المعاصر للذات وان اريد به عدم التغاير ذاتا فمسل لكن عدم التغاير ذاتا في لائنا في المحل
 بل لا بد في المحل من عدم التغاير ذاتا في لائنا في هو التغاير ذاتا في لائنا في عدمه وعدم التغاير ذاتا في لا يستلزم عدم تغاير
 مطلقا لا ذاتا ولا اعتبارا حتى يتبين المحل ذاتا في باعتبار الشق الثاني قوله لكونه هوية متمايزة لا يصح على غيره
 ان اريد بالغير الجزئي في التغاير او الكلي المبائن له كغيره والغرس بالنسبة زيد فمسل لكنه لا يفيد التسلسل الكلي الذي
 هو المقصود بهما ان عدم حمله على شي لجزائنا يكون محمولا على الكلي الغير المبائن له كالانسان بالنسبة الى زيد فكوننا
 الانسان زيدا وبعض الانسان زيد فكلما حصل الهوية مانع عن الاتحاد بالجزئيات لا عن الاتحاد بالكميات المحركة
 وان اريد بالغير التغاير مطلقا سواء كان جزئيا او كليا من لافا او موافقا فلا مسلم ان حاصل هوية مانع عن
 حمله على غيره مطلقا كما عرفت ان متع ليس الا بالنسبة الى ما تعين بالقياس اليه وتكريره وتكمل وانظر محنة
 بالتعريف الهوية وهو الجزئيات المبائن له لا الكميات الصادقة عليه المتحدة معه اما الثاني الكلي اذ حمل على
 الجزئي فلا يمكن المحل الا بالاتحاد بينهما لان المحل لا بد له منه والاتحاد النسبة متكررة من الجانبين فاذا تعدى على
 الجزئي وجب اتحاد الجزئي الكلي ايضا فانه الامر ان يقال على بائنه السيد الباقي ان اتحاد الماين المتع

اتحادا وفاقا وانما هو اتحاد عرضي الظاهر الى انهما ذاتية له وهو كونه خارجا عنهما عرضي لانهما لكن الاتحاد ومن
 جانب والتباعد من جانب آخر حكم الاتحاد والعرضي ايضا كما يستعمل فان العرضيات ايضا محمولة كالذاتيات
 فلا بد من ان يكون حمل الجزئي ايضا على الكل فلا ريب ان يمكن ان يحد بجزئي واحد بالوصفين المتباينين فيتحقق شأكل
 وهو الاتحاد والذات مع الجزئية بالاقتدار فيكون الحمل مبيدا ايضا بهما كما في قولنا هذا الضاحك هو هذا الكاتب
 او اثير بها الى زيد فالقوله بان مختلفان والمصدق واحد وهذا الذات السبعة المستحصلة لزيد والخاص من ان الذات
 المدعى به الحكم الثاني والباقي الثاني والباقي الثاني والباقي الثاني والباقي الثاني والباقي الثاني والباقي الثاني والباقي الثاني
 والاراني والبركي والحياتي والمصدق والثاني والباقي الثاني والباقي الثاني والباقي الثاني والباقي الثاني والباقي الثاني
 والاضيق والاراني والبركي والحياتي والمصدق والثاني والباقي الثاني والباقي الثاني والباقي الثاني والباقي الثاني والباقي الثاني
 الاوساط ان الحمل على ايضا تسام على الجزئي على الجزئي على كايه وحمل الكل على الكل وحمل على جزئية انشئ قوله
 فطقتي بالقول ان خذية الاناث والنحو والسمين واليهول في المقول وبان الوهم ان الاثر ليس بسلطان
 للردود بها التحق الدواني قوام القاضيه بينهما كما تحسن في عشرة من سلسل العلوم بان مراد السبيل في الحمل
 المتعارف وان في كونه محمولا لا يطبق على الجزئي على نفسه وعلى غيره لا يكون هذا محلا متعارفا مقبولا عند مجرد الاعتقاد
 من العتبات المقبرة المتعارفة وان جاز على نفسه بالحمل الاول او على غيره بالحمل الغير المتعارف وان الجزئي
 كونه ذاتا متعلقة بغيره من غير طريق ابهام اليه القضي ان يقع مراد عما بالاطبع فان الذات تقضي الموضوعية
 لا المحولية لاسباب الذات المتصلة التحصيلة خصه المتعلقة بالتعين التام لان يقع محمولا لان صفة المحولية
 تقضي ان تعرض الجسم لا تقتضيه تعيين العروض بل ابهامه وعدم تعيينه فالمستحق الموضوعية هو الجزئي والمستحق
 المحولية هو الكل ثم بعد الجزئي المستحق الموضوعية الطابع المحصلة والحقائق المتصلة كالانسان والفرس والبقرة
 والسمكة لانها ايضا من جملة الذات حقيقة واما العرضيات والمفومات التمييزية عن كل ما يميز بين والمفومات
 الا اعتبارية سوار كانت مقبولة اول اذ ذاتية او ثالثة او رابعة الى غير ذلك اعني بالمحولية ما هو اربا فواذا استبعد
 قدس الله سره والغير ان الجزئي لا يكون محمولا بالاطبع وان جاز محله على نفسه وعلى غيره بالكلية الطبيعي كما يمكن في
 الحكمية انسان وتبعا للمحاكمة في غاية الحسن والتمسك به عند من الا ان عبارات السيد الشريف قدس سره في اكثر
 المقامات تشير الى خلاف هذا المعنى من ان الحكمية بل الحكمية على الجزئي لا يمكن له حاجتها الى التاويل في قولك
 هذا زيد وكيفية ان يقول ان الصل غير متعارف وليس بالاطبع الا ان يقال انه يبين هناك الحال التي تميز ذلك
 القول من ان الحكمية فيه مفيدة ولا يكون فيها الا بان يراو يميز يسمى بزيد والا فلا فائدة فيه والاطبع من عباراته
 في تصديقه هو ان يميزه فاما من ان الحكمية في الجزئي بمعنى ان الجزئي وان يمكن محله لكنه لا يكون مفيدة

كانه اصل الكل على الجزئي اصل الكل على كليهما عليه الاورد المحقق القداني في الوعد الاول ان الحمل مفيد وليد فيه الاصل
 الجزئي على الجزئي وقد يجاب عنه بان الحمل في حقيقة احد الوصفين على الآخر ما دخل اتحادهما في الصدق لاصل الجزئي
 على الجزئي فانه لا دخل في الافادة لاصل الجزئي بل اختلاف الوصفين المتمايزين من حيث تصادقهما واتحادهما في الصدق
 وعندى هذا الجواب غير مقنع به ولا يحصل له بد في النظر لان من الظاهر ان الحمل فيه هو الجزئي مع اخذ الوصف من اوصافه فحظته
 بذلك الوصف وليس المحمول هو الوصف نعم حمل الجزئي نفسه من غير هذه الملاحظة والاخذ لم يكن مفيداً واذا اخذ منه و
 حط به لم يخرج عن جزئيه فاذا حمل صار مع بقا جزئيه الجزئية فيبدأ فاقوم بذكر ان القام مع وضوحه فاض مع هذا
 ما مضى **البحث السادس** ان الصف بالكيانية الجزئية بل هو مطلق المفهوم والمعلوم سواء كان في تلك
 او غير مستقل بالمفهوم وهو المركب انما تصادق به او غير تقيدى او مركباً ما اذا نشأ او خيراً اذ ان الصف بهي المفهوم
 المفرد فقط كما يصح بحالة المتن والخصات وخصه الشرح كالسيد السند وغيره بالمفهوم المستقل فبهذه
 التقيدى يخرج عن الانصاف بهي المعاني المركبة انما قصد والاشارة باقسامها وانما عجاها والمعاني الغير متعلقة
 كما في الكلمات ومعاني الادوات وقد ذكرنا في هذا البحث بالاستيفار والاستقصاء في مباحث الانفاط ودكر
 طرفاً من هذا بعد هذا المقام وبعد ان التحقيق في هذا البحث عندنا هو ان القسم بالذات للكل والجزئي هو مطلق
 المفهوم سواء كان مستقلاً او غير مستقل مفرداً او مركباً انما تصادقها باقسامها وتصف بهي المعاني المستقلة وليس
 المستقلة والمفردة والمركبة الا الاول فهو الاول وانهم لم ينفرد بالمفهوم الذي هو قسم بقاها بعد استقلال
 بل عمومها والمفردة وقالوا كل مفهوم ما اكده او لم نعلم نوعها تخصيص بالمعاني المفردة في بعض المصنفات الاوجب
 التخصيص يستل في هذا التفسير في هذا المقام في سفر من الاسفار لاني مختصر من مختصرات الكبار والصدار ولو جوب
 فاما بوجه في مباحث الانفاط والثاني ان ما را الكيفية على تجزئتها والكثرة وما را الجزئية على عدمه ولو جوب في هذا ان الكيفية
 في المعاني الغير مستقلة ايضا لانها ان كانت باللفظ المعنى الجزئي انسمى التقيد الجزئي من التفسيرين وهو كذا في كونه
 منها لكونها كليتين فوكلي والاشارة ان الكيفية ليست في المفهوم الى افرادها التي تميز اتحادها معها فقلنا عن القام
 ولا يثبت في بعض المعاني لافرادها ووارد تحقيق تجزئتها ولو جوب في بعضها لا يكون له افراداً اصلاً والاشارة
 على الصورية فيكون تلك المعاني كلية وجزئية وانما الثاني فلو جوب ايضا الاول ان التخصيص متحريم الاجمال فاذا كان
 الاجمال متصفاً بالكيانية والجزئية يكون التخصيص متصفاً باقسامها لا بالاشارة لاسا حلة لوصف الاجمال والملاحظة
 الاجمالية الوحدانية في الانصاف بالكيانية او الجزئية لان ما راها على امكان الصدق بحجود التصور واتحادها
 فاذا كان الانسان كلياً معين كونه مفرداً يكون الحيوان الشاغل ايضا كلياً معين كونه مركباً الجزئي على التخصيص
 لعدم منع التركيب والتفصيل عن الصدق وامكانه او فرضه واتحادها في ان دار الكيفية على الكثرة الفردية

الشيء في غير مفهوم الذات بحيث لا يتبين في العلم منه وجه عدم الوجود وان ليس المراد بالماهية الكلية ان يكون في الواقع نفس
 حقيقة بل في العلم منه ما هو كاشف عن الماهية كما يقال لان الانسان انه ماهية زائدة وعبر عن ان مفهوم ليس ماهية
 لاشياء اخرى بل مفهوم باعتبارها كاشفا عنها مفهوم الواجب الوجود والكل ماهية كلية متميزة بهذا المعنى وتبين بها قبل ان
 وجودها بالوجود ونفس حقيقة على ما تقر في الكليات المحكمة وان لم يكن في الحقيقة نفس ماهية فان حصول ماهية في
 الحقيقة هو باعتبارها محال لبعض الجبري الاضافي لا يكون بزيادتها حقيقة كالانسان بالنسبة الى الحيوان والجماد
 بالنسبة الى الحيوان والجسم بالنسبة الى الجبر والوجود بالنسبة الى الموجود والنسبة الى الممكن الى ما هو ممكن
 الخاص بالنسبة الى الممكن العام المنطقي والممكن بالنسبة الى الممكن العام الحكمي وهو ليس بزيادتها اضافيا انتهى من الكليات
 كما هو اعلم من كل شيء في نفسه كونه جبري اضافي لنفسه باعتبار عروض حصة نفس مفهومه فانه كل منكر للنوع فان
 هذا المفهوم ايضا ممكن مفهوم الانسان والبقرة ففروض نفس مفهومه عرض حصة لكل فرد لنفسه فان مفهوم
 ايضا مفهوم كل عرض له الكلية بعدد على الكليات وعلى قسامة الخمسة والمفهوم فرد لنفسه وكذا حال سائر الكليات
 المتكررة الا انواع فعلية بالاشياء مستقلة الجوانب الاضافية ولا تغت على حال ان الممكن العام ايضا جبري لنفسه
 ونفسه لا يفرضه لنفسها ونفسها ونفسها وبكأنه الى حيث ينتهي ملاحظة العقل وعلى ما علمنا ان علمنا ان الكليات
 في الحقيقة والكليات الاضافيتين في مفهومين بان يكون كل منهما جبريا اضافيا للآخر كالكل والجنس فان الجنس جبري
 اضافي للكل لكونه فردا له وقسامان اقسامه ونوعا من افعاله كالكليات الاربعه المباشرة ولا بد تعرض اربعة بالمفهوم
 الكلية لان مفهومه في نفسه صادق على كثيرين كالحيوان والجسم كما عرض الكلية للانسان بالنسبة الى الفرد والكل
 جنس للجنس فذا لم تعرض عام وعرضي لدا ايضا باعتبار عروض حصة منه وكذلك الكلي جبري اضافي للجنس لان الكلي
 فرد من افراد الجنس فان الجنس كما يصدق عليه لكونه جنسا للكليات الخمسة يصدق على غيره كالحيوان والجسم فان
 مفهومه ما غير مفهوم الكلي وانما هو عارض لمفهومه ما هو عارض للكليات الخمسة كالحيوان جنس للانسان والفرق بين
 والنوع وكما كان مفهوم الكلي فردا لمفهومه كونه صا وفاقليه وعلى غيره كان مفهوم الكلي اخص من مفهوم الجنس بانها الوجود
 لان فردا لشيء اخص من ذلك كان مفهوم الكلي جبريا اضافيا لمفهوم الجنس فتحقق التعاكس بينهما بالجبرية والكليات الاضافيتين
 وتبين ان كل منهما علم وانهم متعلقان بالآخر وبان التعاكس بين الشئيين والكليتين بالمفهوم والخصوص متعلقا
 سادسا للمنفوق فيبحث عن هذا البحث فيما سمي اننا انما نعالى انفسهم على هذا التقدير المباحث المقصودة الايراد
 في هذا المقام ثم اعلم ان بعض الفهلاء القصدى في شرحه لبيان الفرق بين الكلي والكل فقال علم
 الفرق بينهما من وجه اول وان الكل من حيث هو كل موجود في الاعميان والكل بما هو كل غير موجود في الاعميان
 ان الكلي متد كغيره من وجوده والجميع بما هو كونه لا يكون جبريا بل هو في الامر بالجنس لان

ان الكل يعنى وشيئهم بافترا اجزاء كالعشرة يعنى لو طرح منه واحد بعد واحد بقية ذواته عظام الكل والاربع ان الكل
يكل على جزئياته عظام الكل فتقول زيد انسان ولا تقول الواحد عشرة والعناصر ان اجزاء الكل قديمة وجزئيات
الكل غير قديمة اذ لا يتحقق اقل من كل من هذه الوجوه نظرنا في الاول فلان وجود الكل من حيث هو كفى في الخارج اما
ان يراد به ان ذاته موجودة مع هذه الحقيقة يعنى ان مجموعها موجود في نفسه لا ان حصة الكلية حصة اضافية لان
الكل باجزاء الجزر وبالقاس اليه والجزر باجزاء الكل وبالقاس اليه الامور الاضافية موجودة في الخارج على ما تقدم
في موضعه ولا يلزم التسلسل منه الامور الخارجية وان اريد به ان تخرج ان كل موجود في الخارج فهو مسلم لكن هذا لا علم
تقدمه والكل بما هو على مجموع وقدره لان الكل الطبيعي ايضا موجود في الخارج على ما يراه المجموع والاربع يعنى على قدره
الكل الطبيعي في الخارج او يقال المراد بوجوه الكل في الخارج من حيث هو كفى وجوده لمخاطبة الحقيقة بان تشره حصة
في الخارج والعدول الى المنون والمخاطبة فلا يلزم من وجوده لمخاطبة هذه الحقيقة وجوده منها ووجود مجموعها على علم
وجودها بحقيقة الاضافية في الخارج او يقال المراد بوجوه الخارج اعلم من ان يكون بالذات او بالذات واسطة الكثرة او بغيره
كون الشئ كلاما من العقولات الاولى الاشارة الى التي عرضها بحسب الاعيان كالعقوبة والتقصير وان لم تكن موجودة
في الخارج لكن فاشا ما موجود في عظام الكلية فانها من العقولات الثانية التي لا تعرض الشئ الا في الذهن بل لا يخرج
الكل من خصوصية تقرير الشئ في الذهن فليست موجودة فيه بالذات او بوسط المنشأ وهناك الوجهان المتقدمان
على من اعترف بكونها من العقولات الثانية ولعدم كون حقيقتها كون الشئ كلاما من العقولات الثانية فانهم قالوا
المقام مع وجوده فافهم ان الشئ فلا في مفهوم الجزئ الاضافي وسدوا الخرج تحت العلم بالذات الى الكل الاضافي ويؤمنون
الاعلم من ان مفهوم الكل الاضافي ايضا كمال بالنسبة الى الجزئ الاضافي لان معناه الاعرف من الاخص والاضحى من الجاهل
الاضافي ومفهومه مركب منه فان المقصود فعل بعدا في تحقق في النظر والآن ان كانت كراهة كفى في كل بناء اجزاء
بعضي الكل ايضا ايضا غير كفاية بل كفاية الكل ايضا اجزى من جزئياته ايضا على ما تقدم في مطلق الشئ يوجد وجوده في شئ
باختلاف افرادها وانما الشئ المطلق لا لا في الاطلاق فيه بخلافه محض للافراد وغير محمول عليها ولا اتحادها والكلان فتنبها
باختلاف افرادها ومن هنا عرفت ان قوله لو طرح منه واحد بعد واحد مما لا ينبغي لانه لا ما جاء الى الطرح متبعا على بل طرحت
من العشرة مطلق العشرة لان الوجوه يتوقف على مجموع اجزائها كقوله شئان كل اشتراك واحد من الاجزاء او ان الرأى فلان
كله يكل الكل على جزئياته ككسب يكل الكل على اجزائه كما في الاجزاء العقلية كالانسان والحيوان والنبات والارواح
ان المراد ان كل كلى على جزئياته عظام الكل فان كل كلى لا يكل على اجزائه بل اذا كان الكسب عقليا لا ساريا
فتقول العمل بالعلم لا لا في بعض الكليات العقلية بل بالعمل فيها على جزئياتها تصديري على تقدير وجود افرادها وليكن
كتمان افرادها بتدبيره فتبين العمل عليها في نفس المراد ان كسب نفس مغايرة بالقدرة على كسب نفس المفهوم ايضا

الكل يعنى
شئهم
بافترا
اجزاء
كالعشرة
يعنى
لو طرح
منه
واحد
بعد
واحد
بقية
ذواته
عظام
الكل
والاربع
ان
الكل
يكل
على
جزئياته
عظام
الكل
فتقول
زيد
انسان
ولا
تقول
الواحد
عشرة
والعناصر
ان
اجزاء
الكل
قديمة
وجزئيات
الكل
غير
قديمة
اذ
لا
يتحقق
اقل
من
كل
من
هذه
الوجوه
نظرنا
في
الاول
فلان
وجود
الكل
من
حيث
هو
كفى
في
الخارج
اما
ان
يراد
به
ان
ذاته
موجودة
مع
هذه
الحقيقة
يعنى
ان
مجموعها
موجود
في
نفسه
لا
ان
حصة
الكلية
حصة
اضافية
لان
الكل
باجزاء
الجزر
وبالقاس
اليه
والجزر
باجزاء
الكل
وبالقاس
اليه
الامور
الاضافية
موجودة
في
الخارج
على
ما
تقدم
في
موضعه
ولا
يلزم
التسلسل
منه
الامور
الخارجية
وان
اريد
به
ان
تخرج
ان
كل
موجود
في
الخارج
فهو
مسلم
لكن
هذا
لا
علم
تقدمه
والكل
بما
هو
على
مجموع
وقدره
لان
الكل
الطبيعي
ايضا
موجود
في
الخارج
على
ما
يراه
المجموع
والاربع
يعنى
على
قدره
الكل
الطبيعي
في
الخارج
او
يقال
المراد
بوجوه
الكل
في
الخارج
من
حيث
هو
كفى
وجوده
لمخاطبة
الحقيقة
بان
تشره
حصة
في
الخارج
والعدول
الى
المنون
والمخاطبة
فلا
يلزم
من
وجوده
لمخاطبة
هذه
الحقيقة
وجوده
منها
ووجود
مجموعها
على
علم
وجودها
بحقيقة
الاضافية
في
الخارج
او
يقال
المراد
بوجوه
الخارج
اعلم
من
ان
يكون
بالذات
او
بالذات
واسطة
الكثرة
او
بغيره
كون
الشئ
كلاما
من
العقولات
الاولى
الاشارة
الى
التي
عرضها
بحسب
الاعيان
كالعقوبة
والتقصير
وان
لم
تكن
موجودة
في
الخارج
لكن
فاشا
ما
موجود
في
عظام
الكلية
فانها
من
العقولات
الثانية
التي
لا
تعرض
الشئ
الا
في
الذهن
بل
لا
يخرج
الكل
من
خصوصية
تقرير
الشئ
في
الذهن
فليست
موجودة
فيه
بالذات
او
بوسط
المنشأ
وهناك
الوجهان
المتقدمان
على
من
اعترف
بكونها
من
العقولات
الثانية
ولعدم
كون
حقيقتها
كون
الشئ
كلاما
من
العقولات
الثانية
فانهم
قالوا
المقام
مع
وجوده
فافهم
ان
الشئ
فلا
في
مفهوم
الجزئ
الاضافي
وسدوا
الخارج
تحت
العلم
بالذات
الى
الكل
الاضافي
ويؤمنون
الاعلم
من
ان
مفهوم
الكل
الاضافي
ايضا
كمال
بالنسبة
الى
الجزئ
الاضافي
لان
معناه
الاعرف
من
الاخص
والاضحى
من
الجاهل
الاضافي
ومفهومه
مركب
منه
فان
المقصود
فعل
بعدا
في
تحقق
في
النظر
والآن
ان
كانت
كراهة
كفى
في
كل
بناء
اجزاء
بعضي
الكل
ايضا
ايضا
غير
كفاية
بل
كفاية
الكل
ايضا
اجزى
من
جزئياته
ايضا
على
ما
تقدم
في
مطلق
الشئ
يوجد
وجوده
في
شئ
باختلاف
افرادها
وانما
الشئ
المطلق
لا
لا
في
الاطلاق
فيه
بخلافه
محض
للافراد
وغير
محمول
عليها
ولا
اتحادها
والكلان
فتنبها
باختلاف
افرادها
ومن
هنا
عرفت
ان
قوله
لو
طرح
منه
واحد
بعد
واحد
مما
لا
ينبغي
لانه
لا
ما
جاء
الى
الطرح
متبعا
على
بل
طرحت
من
العشرة
مطلق
العشرة
لان
الوجوه
يتوقف
على
مجموع
اجزائها
كقوله
شئان
كل
اشتراك
واحد
من
الاجزاء
او
ان
الرأى
فلان
كله
يكل
الكل
على
جزئياته
ككسب
يكل
الكل
على
اجزائه
كما
في
الاجزاء
العقلية
كالانسان
والحيوان
والنبات
والارواح
ان
المراد
ان
كل
كلى
على
جزئياته
عظام
الكل
فان
كل
كلى
لا
يكل
على
اجزائه
بل
اذا
كان
الكسب
عقليا
لا
ساريا
فتقول
العمل
بالعلم
لا
لا
في
بعض
الكليات
العقلية
بل
بالعمل
فيها
على
جزئياتها
تصديري
على
تقدير
وجود
افرادها
وليكن
كتمان
افرادها
بتدبيره
فتبين
العمل
عليها
في
نفس
المراد
ان
كسب
نفس
مغايرة
بالقدرة
على
كسب
نفس
المفهوم
ايضا

كما قالوا في حمل الكلمات القرينية على التعاقب الموجودة على ما هو المشهور بان كان ثلاث التحقيق كما اسلفناه من
 وايضا حث الساتر انما في الخامس فلا زنا اذا اراد به من شاي جزئيات الكل ان اراد به عدم الشاي الكلي الموجود بالفعل
 بمعنى ان جزئيات كل هي غير متناهية موجودة بالفعل او غير متناهية لان كثرة امن الكلمات تنحصر في فرد واحد وكثيرا ما تحصر في
 افراد متناهية كالكواكب السيارة بل جميع الكواكب ايضا وكذلك افراد علة الكلمات او بمعنى ان بعض الكلمات
 يكون جزئيات غير متناهية بالفعل فاعلم ان ما يشتهر ان المفردات الطائفة عنهم غير متناهية بالفعل
 فيغير مسلم ايضا لان هذا المشهور باطل في نفسه لان وجود الغير المتناهية الكلي باطل ومحال
 لازمة لا حد فيه ولا يجرى فيه كثير من البراهين ويصعد لا يتوقف على اثبات الترتيب ايضا وشبه الترتيب في كل غير
 مرتب بائنا ان يقال البروز متوقف على نفسه ليدان قاطا واحد منه وكذا هو على نفسه بعد انقطاع واحد كما قال الحق
 العدل في امانه مستلزم لنفسه بعد انقطاعه افساره السيد الهادي في شرحه لرسالة القطبية ذكره في الجواب على الشبهة فاشهد
 عندنا ايضا ان الازمنة في جانب الماضي غير متناهية لا بمعنى انها غير واقعة على حد بل بمعنى انها موجودة بالفعل في
 ذلك الجانب على سبيل التعاقب لا على سبيل الاجتماع والتسلسل في الامور المتعاقبة وان كانت موجودة بالفعل غير
 موحدة عندهم على ما هو المشهور وكان اجزاء الكل ايضا غير متناهية وهي اجزاء الزمان ان اراد به عدم الشاي الكلي المتعلق به
 المتناهي بالقدرة بمعنى انه يمكن الزيادة على كل قدر يقرب من افراد الكل شيئا اذا فرضت افراد الانسان النفا
 فيمكن الزيادة عليه وكذا على كل قدر مفروض في غير متناهية بمعنى انها لا تقف عنده فتقول كذا يمكن في الكل ولا يجرى
 الا ترى ان اجزاء الجسم غير متناهية بمعنى لا تقف على حد لا تتجاوز واللازم الجزء الذي لا يتجزى وهو محال فظهر
 ان الاجزاء ايضا قد تكون غير متناهية لا تقف بمعنى انها لا تقف على حد فرض يمكن الزيادة عليه فانهم في القام والازل
 لا قدم ولا حلق ان الكليات الخماسية كلها لا تتركب من جزئيات الجزئيات وهو كل له لا انه في الاكثر يكون جزئياتها كذا انما تتركب ذلك
 افضل لان الاكثر لا يكون جزئيات الجزئيات اما لا لان الكليات الجزئية هي الكلمات الخمسة ليس الا الخمس بالفعل
 لا غير ذلك ففقد ما يتبع الجزئيات ليس جزاء على ما هو التحقيق عندنا ان الشخص ماض للشخص لا يتركب من الاكثر
 منها ما هو غير جزئيات الجزئيات وانما يقال ان العرضيات الاكثر من الذاتيات الاخرى ان الذات في الانسان شئ ليس
 اليك هو وان ذلك طريق وعرضياتها لا يحصى عددنا كثيرة منها مساو وكثير منها اهم منه وكثير منها اخص منه وكثير منها اعم
 حقيقة وكثير منها امور شاذة وكثير منها امور سلبية بل هذا ان النسخ ان لا يقفان على موهبها غير متناهية
 باللاتماهي الا تعنى شئها الكلي الى جزئيه الذي هو كل وسمى كليا منسوبا بالكل والجزئيات كان كليا اجزائي
 الكلمات منسوب الى جزئيه الذي هو الكلي وسمى جزئيا منسوبا الى الجزء هذا قيل في هذا القام وقد ذكرنا عليه في خرافة
 المهور والرسالة بايساغوجي واسلم الكل قد يكون افراد متناهية كالحلوان اجتماع النصفين والجزء الفرد

الحقائيق الشخصية الجزئية والافراد يكون المعنى لان النوع الحقيقي هو الكل المشمول على افراد جزئية متشقق
حقائيقها الشخصية فيتميز في الحقيقة الكلية التي من غير انقسام الى اتصاف برفع النزول والاهام وبقا الغرض
من تعريف النوع صادق على الفصل بانها مرتبة لانها لا يتناول على الامور المتشقة الحقيقية وان خرج من الجنس
والعرض العام لان المراد به المقول ليس على هذا النوع من الافراد وما كان يصدر فان على هذا النوع
من الافراد يصدر فان على الافراد المختلفة الحقيقية ايقنا خارج الفصل والخاصة بقوله في جواب هو
يعني ان الكل المشمول على هذا النوع من الافراد الواضح في جواب ما هو يشمل به الماهية التي لا تتشقق او لا يشتر
يتميز في جواب النوع الذي هو تمام الماهية الحقيقية وتلك الماهية المشتركة او الجنس الذي هو تمام الماهية المشتركة فقط
الماهية التي هي تمام الماهية الحقيقية فقط على ما ينبغي ان يكون على ما هو عدم وقوعه في جواب سؤال من ما هي
الجزئية او الجزئيات في الفصل الخاصة لما لم يكن في واقعيتين في جواب ما هو عدم كونها تمام الماهية لا تتشقق او لا يشتر
بل والتشقق في جواب اتي شئ بوني فانه او يخرج من المصدق في التعريف عليها وما كان التعريف بما كان متساويا
ما كان سطره باطلا لاختلاف وقوعه او يكون الكل جزئيا في جزاء تمام حقيقة جزئية في ذلك الجنس من الكل اياي تمام حقيقة
او جزئية حقيقة على احد الاصطلاحين فمقتضى ذلك ان يكون خارجا عن الماهية سواء كان عينها لها او جزئيا لها او جزئية
الحقيقة فقط على الاصطلاح الاخر هو الذي يسمى الذاتي في الاول يرجع الصفة الى الماهية المدروسة في كل حقيقة
و جزئيا وهو المذكور فيها سبق معنا ويرجع الى الماهية المدروسة والى ما ذكرنا مما لا يكون خارجا عن الماهية وجزئيا
هو الصفة المشتركة بين العينين والجزء ولا بد للوضع باذرا للجنس من لا يشتر انك المعنى وعلى هذا التقدير يخرج المعنى
في الذاتي والعرضي لان الماهية يكون خارجا عن ما هي افراده وهو العرضي او لا يكون خارجا عنها وهو الذاتي
فان التقسيم بين المعنى والاشياء وعلى الثاني يرجع الصفة الى جزئية الحقيقة وهو الظاهر لقوله من الصفة المذكورة
معهذا فمقتضى تلك الاول فانه مفهوم مودع يحصل لا يتصل بالاجماع في اكر الى اذ لنا ولكم في ذكره
صراحة وعلى هذا التقدير لا يخرج المعنى في الذاتي والعرضي بل يتحقق الواسطة وهي كون معين في افراده فيكون
النوع على هذا التقدير خارجا عن الذاتي والعرضي لعدم كونه خارجا عن الماهية ولا خلافا بينهما جزئيا لما لا يكون
معين الماهية لا افراده فكل الاول ينقسم الذاتي الى ثلثة اقسام النوع والجنس الفصل والعرضي الى اثنين جنس
وعرض تمام فالجميع خمسة وعلى الثاني ينقسم الذاتي الى اثنين الجنس والفصل والعرضي الى ذلك التسليم فالجميع
اربعة ومن النوع الخارج عنها خمسة ثم المراد بالجزء والجزء الذي المحمول لا يخرج عن الخارج الماهية فان كل واحد
خارج عن الجنس الفصل فلهذا الماهية لا يتخلو الماهية كون تمام المشتركة بين الماهية وكونه آخر
ما يباين في الحقيقة والوجود واما كما في جزئية الماهية لا يكون تمام المشتركة بينهما وبين بل بعضها تمام المشتركة

والمراد بتمام المشترك بين النوعين ان لا يكون الشكر بينهما في الخارج عن هذا المشترك في الامور الذاتية بخلاف
 ان كل ذاتي مشترك بينهما لا يمكن هذا المشترك او جزؤه ان لا يكون مشترك في جميع المشتركات التي لا يمتد الى المكين
 الشكر بين النوعين لا في امر واحد بسيط ذاتي لا غير كما في المقولات السعوى والاحتساب من المعاد والاطلاق
 التمام على هذا القسم يجوز ان يصطلح باللفظ المذكور اعني بالايكون مشترك خارجا عنه لان لفظ التمام
 يقتضيه التجزى والامر كما هو مجموع جميع الذاتيات المشتركة بينهما من حيث هو مجموع لفظها لاطلاقا الى
 واما المجموع المطبق بالحق لا يقتضيه من حيث هو كبره من الذاتية الوحدانية فهو مشترك لنفسه لا لنفس
 غيره لا القسم في الانواع المتوسطة والساقية والداخلية في سلسلة الترتيب والمحسب المفرد داخل في القسم الاول
 كالمحسب العام في تلكان ذلك لكونه لا يميز تمام المشترك بين جميع الانواع المندرجة تحتها وبعدها كالمحسب
 الانواع التي هو تمام المشترك بينهما سمي جنسا لان المحسب فوق النوع وهو فوق الانواع المندرجة تحتها كونه
 اعم منها مثلا والامور الذاتية القسم من الكلي الذاتي اى المحسب هو المحدود وان يقال انه الكلي الذاتي المقول المحمول
 على افراد نوعه او تحتية مختلفة العلاقات الواقعة في جواب السؤال بطريق ما هو كلى محسب بعينه والذاتي
 مفصل بعد خرج به العرض وهو الخاص والعرض العام والمقول على الافراد المختلفة المحققان فضل بعينه خرج به
 الانواع الحقيقية والفصول المترتبة لا تقتصر عليها على الافراد المتقدمة الحقيقية والواقعة في جواب ما هو مفصل فترتبة
 مية وعن الفصول البعيدة فانها وان كانت محمولة على الافراد المختلفة الحقيقية لكنها لا تقع في جواب ما هو
 بل في جواب اى شئ هو في ذاته واما ذاتها لفظا كلى والذاتي في الترتيب لان المحسب قسم من الكلي الذاتي
 ومنه من المقسم بغيره في مقام الاستقام ثم المحسب لا يخلو اما ان يكون تمام المشترك بين جميع الانواع المندرجة
 تحتها او يكون تمام المشترك بين بعضها دون بعض فان كان المحسب تمام المشترك بين جميع الانواع المندرجة
 تحتها فمقرب مطلقا بالنسبة الى كل نوع متدرج تحتها والا يكون تمام المشترك بين جميعها بل بين بعضها
 دون بعض مقرب بالنسبة الى النوع الذي هو جزء ثانوي له اى بالنسبة الى النوع الذي يكون المحسب
 تمام المشترك بينه وبين نوع من الانواع المندرجة ولا يكون تمام المشترك بينه وبين نوع آخر غير ذلك
 انه بعيد بالنسبة الى النوع الذي يقع في جوابه اذا ضم معه نوع منها ويكون تمام المشترك بينهما والواقع في جوابه
 اذا ضم معه آخر ولا يكون تمام المشترك بينهما وقريب بالنسبة الى النوع الذي هو جزء له ولا يكون تمام المشترك
 بينه وبين كل نوع يشترك فيه ويقع في جوابه اذا جمعت في السؤال بينه وبين كل نوع يشترك فيه فالجواب
 القرب فيه امتناع بالنسبة الى خصوصيات الانواع فالقرينة المطلقة كالحية ان فائدة تمام المشترك بين جميع
 الانواع المندرجة تحتها واما نوع ما تحتها اذا ضم معه نوع اى نوع كان مما يشترك في النوعانية في السؤال

يخرج في جواب الحيوان وذلك بناء على ان المخرج تحت ليس الا الانواع الحقيقية وليس تحتها الا انواع الكسبية
 الاضافي الذي هو البعيد الاضافي ايضا كما الجسم النامي فانه تمام المشترك بين بعض الانواع المندرجة
 وهو الانسان مثلا مع الفجر لا يوجب الفرس لا يقيع الا في جواب الاول لا في جواب الثاني في جنس
 بعيد الانسان والفرس وكذا الشجر مما هو جزئيا في اوله وليس تمام المشترك بينه وبين كل نوع مشترك
 له فيه وليس قسرب الحيوان لانه تمام المشترك بينه وبين جميع الانواع المشتركة له فيه وليس في جوابه
 الا جميع بينه وبين اى نوع يشترك في الجسم النامي وكذا الجسم فالقرب قد يكون مطلقا وقد يكون
 اضافيا ولا يجب ان يكون الاضافي انما في ان لا يرد بالانواع المندرجة في تعريف الجنس القريب
 والبعيد الانواع الاضافية فان الحيوان ليس نوعا حقيقيا ولا تعريفا حقيقيا باستنباطه اليه لا يرد
 النوع الاضافي وبما وان كان يظهر في كثير من المقامات في استعمالهم ومبارى وما وراهم فان
 الجنس كما يكون النوع الحقيقي يكون النوع الاضافي في الضمائل لا يرد الى الجنس بكمالات النوع الحقيقية
 فانه قد يكون بسيلا فالقرب والبعيد كما تصور في الاجناس المستترة الى الانواع الحقيقية يتصور
 بالاستترة الى الانواع الاضافية ولا يستعمل ايضا في كثير من الواضع لكنه غير ظاهر في هذا التقسيم كما
 في عبارة مصنف فانه لم يبين معنى النوع الاضافي بعدل في الحقيقة أصلا واما ان لا يرد بالانواع الانواع
 الحقيقية كما هو الظاهر بل ان يكون القرب والبعيد كما هو مطلقا لا غير فالحيوان جنس قريب مطلقا
 والجسم النامي والجسم والجوهر ليست الاجناس البعيدة مطلقا لانها باستترة الى الانواع الحقيقية ليست
 الاجناس البعيدة وليست قريبة أصلا باستترة الى شيء منها اصلها وان الاجناس قد تكون مشتركة وقد
 لا تكون مشتركة والجنس الغير الداخل في سلسلة التعريب يسمى جنسا مفردا لا يفرده عن الاجناس
 كما لعقل ان لم يكن الجوهر جنسا له ويكون العقول العشرة انواعا حقيقية مندرجة تحت الاشياء مضافا
 الداخل فيها امكن تحت جميع الاجناس لا يكون تحتها الا انواع حقيقية يسمى اجناسا فكل كالمجهر
 وان كان فوق الجميع ولا يكون فوقه الا في الاعراض من اجناس يسمى اجناسا لعلى والمقولة جنس
 الاجناس الى الحقيقة القياس الى ما تحتها من الانواع فالجنس يكون فوق النوع وفوق جميع الانواع
 الاضافية التي هي اجناس ايضا هو الجنس لعلى كالمجهر والكم والموقع والاكيف وسائر المقولات
 العشر التي تتجه قاطبة الى الوجودات في الوجودات والكمات فوقها تحتها الى الوجودات
 متوسط بين الاجناس والجسم والجسم النامي وان لم يكن ذلك الجوهر المستفاد المحمول للمابية تمام
 المشترك بل بعضا من تمام المشترك كغيره لا يرد الى ما مشترك فيكون جزئيا من تمام المشترك

لا يجمع جميع الذاتيات المشتركة في غير مشتركة فيكون جزء اللاحقة مميزة لها من جميع اعدادها فافصل اللاحقة فاصلا لا يميز
وميزة لها من جميع اعدادها او بعضها فلا يميز الا ان يكون مشتركة في بعضها ويزين فخرج آخر سابق لها ولا يكون مشتركة
بينها على مخصص بل على الثاني ان يكون مميزة لها من جميع مشاركا كانتا مشتركة في الثاني مشتركة في الثاني هو تمام
المشتركة لا تخصاصه بها كان على المستبعد ان الانسان وعلى الاول الابدان يكون تلك الاعداد جزءا داخلية منه بجزء
تحت المقولات العشرة لا بد وقد عرفت ان الازواج السابعة والاربع عشرة تحت المقولات ولا يفسد
ان يذكر وانك شيئا من الاعداد هو داخل تحت المقولات ولا يكون ذلك الجزء المشترك من اعم من المقولات واللاحقة
المقولة متساويةا لاعدادها ولا يميز الا ان يكون جزءا من المقولة فيكون مشترك في المقولة وهي بسيطة ولا يميزها على
واجب البساطة او يكون خارجا فيكون متساويا آخر غالبا مثل المقولة فلا يكون المقولة تمام المشترك حسب الاعداد
عبارة عن مجموع جميع المشتركة في الذاتيات لا يكون مشترك خارجا عنه ولا يميز ان يكون ذلك الجزء
تمام المشترك وقد عرفت ان ليس تمام المشترك فلا محالة يكون احسن من المقولة فيكون مميزة اللاحقة من بعض
الاشراكات لها في المقولة ما يلائم في هذا الجزء المشترك ما يندرج تحت المقولة فان الاعداد لا يميز ان يميز
أخصها بل ان يميز فيكون في هذا الجزء المشترك فضلا عن اللاحقة بتعيينها بالاعداد من بعض الاشراكات متساوية
لها وهي بعض مشاركا كانتا المقولة وسابقتها متساويةا في ذلك الجزء المشترك والاربع عشرة تحت المقولة
وهذا تقرير آخر لاشكالات الطلاب غير ان ذكره القوم كمنه يفتي على التقرير في التحكيمة تحتل عليه ايماننا بالجزء
المشتركة اذ لم يكن تمام المشترك كان بعضا من تمام المشترك على اطلاقه وهو فلا يميز الا ان يكون مساويا
لتمام المشترك الذي هو جزءا او اعم منه لا لا احتمال لمخصوص من الاعداد في الجزء او يعقل على الاول ان يكون
مميز لتمام المشترك من جميع اعدادها وبما على تفتية السواد جميع اعداد تمام المشترك بعض اعدادها لا يميز
مميز الاعداد من بعض اعدادها فيكون فضلا عنها ولو بعدد وعلى الثاني لا بد ان يكون حقيقا في نوع آخر سابق
لتمام المشترك حقيقا لبعض اعم فاما ان يكون تمام المشترك مزية ومن تمام المشترك وهو خلاف المقروض
لا يفرق ان ليس تمام المشترك بين اللاحقات اصلا والا كان حسب التخصيص فيكون حسب اللاحقة ولو كان
مميزا لكان حسب اللاحقة ان كان تمام المشترك بينهما كان تمام المشترك مزية على اللاحقة لا يميزها على اللاحقة

عالمی و کمالی السبحان والحمد للہ رب العالمین فی تحقیقنا فی الجاہلیۃ فزاد منہما تحقیقہم بحول الہی المتواضع الخیر احمد

[illegible]

اية وقد فرض عدم كون تمام المشترك بينهما وبين كل من مجموع فرض من الاوضاع المبينة لها فيكون بعضها من كل المشتركين
 تمام المشترك والفرع المبين ان يكون بينهما تمام مشترك آخر هو تمام المشترك بين كل مشترك والفرع المبين ان يكون بينهما تمام مشترك
 الثاني فيجوز الكلام فيه بان هذا الجزء والمشتراك اما سياتي في تمام المشترك الثاني او اعم منه فالحال سياتي بالكون
 عمدة الرهن جميع ما عداه فيكون عمدة التمام المشترك الاول عن بعض ما عداه فيكون عمدة التمام المشترك الثاني عن بعض ما عداه
 ما عداه كما فيكون مطلقا بالانحلال اعم منه فلا بد ان يتحقق في نوع مبين ان هذا المشترك الثاني في حقيقة ما عداه
 العموم فيكون مشترك بينهما وبين النوع المبين ان يكون تمام المشترك بينهما بناء على الفرض المذكور
 يكون بعضا من تمام المشترك فهنا تمام مشترك ثالث وليس تمام مشترك الثاني فبما بين تمام المشترك الثاني
 لوجوده في النوع المبين ان يكون بينهما تمام المشترك الاول لان النوع المبين تمام المشترك الثاني مبين ان تمام
 المشترك الاول لان تمام المشترك الثاني في جنس التمام المشترك الاول على ما قرناه ومبني جنس التمام مبين
 للتمام لان جنسنا اعم منه مطلقا لاسم وبقوله تمام المشترك بينه وبين غيره ولا ضرورة منهم مطلقا فيحصل البعض فلا بد
 لان يكون هنا مطلقا على مطلق الفصل ويرفع اسماءه وان تركها لم يبق من هذه العموم من جملة
 عند عدم مبين الا اعم مطلقا مبين لاختصاصه مطلقا فيكون تمام المشترك الثالث في حقيقة النوع المبين المشترك
 الثاني في تمام المشترك الثاني في تمام المشترك الاول ثم يقال الكلام الى تمام المشترك الثاني بان هذا الجزء
 المشترك اما سياتي لاسم منه على الاول يكون مطلقا فيكون مطلقا تمام المشترك الثاني وهو سطر تمام المشترك
 الاول وهو سطر ما بينه وبين الثاني لادان يكون متحققا في النوع المبين تمام المشترك الثالث ولا يكون
 تمام المشترك بينهما متحققا للفرض المذكور بل بعضا من تمام المشترك فيكون بينهما تمام مشترك رابع وهو طرف تمام
 المشترك الثالث والثاني والاول بالتعريف المذكور وكما كان متناهية في السلسلة الى حد من غير تركها لم يبق
 اجزاء او غير متناهية وايضا الاجزاء الازدية مما في الاجزاء الخارجية والاجناس الفصول مواد وصوت
 بعض الملاحظات العقلية كما سنبينه ان شاء الله تعالى في التسلسل في الامور الخارجية مستحيل ربحي فيها
 بل ان التسلسل فلا بد ان الانتهاء في السلسلة الى تمام مشترك يكون هذا الجزء والمشتراك سياتي بالكون
 فيكون هذا الجزء فضلا عما في جميع ما عداه فيكون فضلا عما في جميع ما عداه فبما بين ما عداه بالكون فترناه
 وعلى هذا التعريف لا بد وان تمام المشترك الثالث هو ان يكون تمام المشترك الاول بان يكون ما بينه
 فبان ان الثاني في تمام المشترك الاول تمام مشترك بين التمام واحد النوعين والثاني تمام مشترك
 بينهما وبين النوع الاخر وهو التمام المشترك جزوا كل من تمام المشترك واعم من كل منهما لوجوده في
 النوع المبين لوجوده في النوع المذكور على ما عداه على ما عداه على ما عداه على ما عداه على ما عداه

وجوه ومن الوجهين ان يقال ان على ذلك يكون بين النامي المشترك عموم من وجه لاجتماعهما في المبدأ فيكونا
في النوعين المتباينين المذكورين وتتركب لما بينهما من مشترك بينهما عموم من وجه حال عند عدم كسوف مشترك
بل يكون بين اجزاء الماهية رابطات اتصال على الترتيب وهي تقضي في العلوم مطلقات بل لا بد ان يقال
ولعمدتها ان المجرى المشترك بين الانواع الثلاثة المان لا يكون المشتركة بينهما غير فيكون مشترك
المشترك بين الثلاثة وقد مر من عدمه وان كان بينهما شركة في بعض فليكون مجموعها تمام المشترك الثالث فلا يظهر
ان يكون ذلك المجرى مساويا لتمام المشترك الثالث او اعم منه فيقول الكلام وكثير على ما سبق ويكون ثابتة
الاستسلاص باصول المطلوب وهذا المشترك الثالث لا يكون بين يكون بين الثاني والاول ان لتمام
المشترك بين الانواع الثلاثة ولا شئ منها يتناول الثلاثة بل الاثنين فقط فثبت ان اختصاص المجرى بالذي
ليس قاسم المشترك في الفضل الذي عليه التمييز بين جميع اقسامها وبعضها والفضل هو المحدود بان يقال انما هي
الذات المقتضية على التثنية الذي هو باقية نوعية اجنبية واخرى ذلك الواقعة في جواب اى شئ هو معتبرا ومطلوبا
في حد ذاته فيسئل باى شئ يميز الماهية عن مشاركتها في ذلك التثنية الذي هو الجنس فاشتهى ان يميز
الجنس عبر عنه بعموم عدم الملاحظة خصوص الجنس منها يقال ان الانسان اى حيوان هو اى جسم هو اى
جسم هو فضيل في جواب الميزة الذاتية والعرضى كلاهما فاذا قيل السؤال اى شئ هو ذاتي لا يقع في جواب الميزة
الذاتية وهو الفضل مثل ان يقال الانسان اى حيوان فهو ذاتي فلا يقع في جواب الفضل القريب فانه
لا يميز النوع عن الجنس القريب الفضل القريب فيقال نطق او يقال الانسان اى جسم هو في حد ذاته الفضل
لواقع في جوابه ثلاثة فضول احدها قريب وهو النطق وثنان بعيدان وهما الحواس المشتركة بالارادة و
الناس لان كلاهما يميز الانسان عن المشاركات بحسبته فميزه والاول عن جميعها وثناني عن بعضها
وهو الحواس والنباتات اى الاجسام النامية وغير النامية التي ليست حساسية وتتحرك بالارادة
والثالث عن اقل من ذلك البعض وهو الحواس فقط اى الاجسام العير النامية او يقال الانسان اى
جسم هو في ذاته فيصلي في جوابه اربعة فضول النطق وهو القريب والحواس المشتركة بالارادة والثنان
والثالث بالاباء الثلاثة وهي الفضول البعيدة فالأخير ميزه عن بعض المشاركات الجوهرية له وهو الجوهر
فقط فمن هنا علمت ان الفضل لا يتخلو من ان يكون مميزات في جميع اقسامها وهو الميزة لمن شاركها
في الجنس البعيد فقط فان ميز النوع عن مشاركات في الجنس القريب فميزه واللامية عن مشاركات في
الجنس القريب بل عن بعض مشاركات في الجنس البعيد فقط في غير مشاركات في الجنس القريب فميزه
القريب كان ناطق الانسان والناسي الجسم النامي على تقدير ان كثير بحسبته وفضلية في الانواع اللاحقة

ايضا كما هو التحقيق في فصل البعيد كما يحسن الاشياء الثماني الى ان الانسان كولا انفسه ثم انفسه الى انفسه
 الى النوع الذي يميزه يقال لمعقول يقوم به كونه جزو من واما انفسه الى انفسه الذي يميزه النوع من
 مشاركا يقال انفسه نفسا لنفس النوع والى غيره وكل مقدم للمعقول هو مقدم للمعقول والى كل
 وكل مقدم للمعقول هو مقدم للمعقول والى كل مقدم للمعقول هو مقدم للمعقول والى كل مقدم للمعقول هو مقدم للمعقول
 عنه ما من احد يحمل عليها على ان يكون لها ما هو مشترك في النوع والى كل مقدم للمعقول هو مقدم للمعقول
 ليعبر عنها بخاصة حقيقة واحدة سواء انفسه حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة
 كثيرة نوعية او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة
 الى الانسان وجب كماله في النسبة الى الحيوان او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة
 كما المتعجب يستعمل الى الناطق في حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة
 بها فان الخاصة قد تكون عرضا عاما ايضا فاذا اعتبر الاختصاص بالحقيقة الواحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة
 خاصة فاذا اعتبر المقدم للمعقول النوعية لا يدرى في حقيقته حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة
 انه انما في كان عرفا فاما في القسم من الكل هو الواحد وان يقال في الكل ان العرض هو المقول على حقيقة
 واحدة فقط لا يميزه النوع من المقدم للمعقول على ما يميزه النوع من المقدم للمعقول على ما يميزه النوع من المقدم للمعقول
 فصل في تعريف ما من الناطقات الثلاثة وبقى العرض العام فنية وعنده الفصل في تعريف ما من الناطقات الثلاثة
 حقيقة واحدة فقط فان المعنى من العرض العام اعتبارا في المقدم للمعقول على ما يميزه النوع من المقدم للمعقول
 واحدة فقط بل اعتبر مقدم للمعقول في الحقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة
 الى النوع من الحيوان انما كانت كالانسان والعرض من المقدم للمعقول في حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة
 الا اعتبارا من الحيوان والاشجار والنباتات والجمادات والافلاك والسموات والنوع كل من هذه الائنات
 المقدم من عام كونه عرضيا خارجا من بابية تحتها ما اكثر من الناطقات في المقدم للمعقول في حقيقة واحدة او حقيقة واحدة
 اجبت في الحقيقة نوعا ما فان اعتبر مقدم للمعقول في حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة
 خصوصه في حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة
 غير انما من الاعراض اللازمة للسمات بخلاف التشرك والاسكن من الكل هو الواحد وان يقال
 انما في العرض المقول على حقائق اكثر من احدى من حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة
 ما في الواحد هو المقدم للمعقول في حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة او حقيقة واحدة
 لا انما في الحقيقة وهو اكثر من الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة

والنوع والفصل والخاصية والعرض والعام ثم بيان التبعات والعرض والعام كل منها
 الى قسمين لان كلاهما لا يتصور الا في نوعين هما النوع والخاصية والعرض والعام كل منهما
 انشكاك والاشكال على ما في الماهية المذكورة فان النوع قد يتصور بالاشكال والعرض والعام
 الى الذات او الى الغير انما يتصور في النوعين المذكورين اما النوع فيكون له بالاشكال
 الماهية والعرض والعام فيكون له بالاشكال الماهية والعرض والعام فيكون له بالاشكال
 انشكاك عن الماهية فينتقل الى النوعين المذكورين اما النوع فيكون له بالاشكال
 انما هو في مستند العرض فانما يتصور في النوعين المذكورين اما النوع فيكون له بالاشكال
 عنه بعدة شتى كونه في النوعين المذكورين اما النوع فيكون له بالاشكال
 الى الماهية فيكون له بالاشكال الماهية والعرض والعام فيكون له بالاشكال
 الخاصة من الاشكال والغير فيكون له بالاشكال الماهية والعرض والعام فيكون له بالاشكال
 انشكاك الى اللازم والمتناقض فيكون له بالاشكال الماهية والعرض والعام فيكون له بالاشكال
 انشكاك في ذاته فيكون له بالاشكال الماهية والعرض والعام فيكون له بالاشكال
 الى اللازم الماهية والعرض فيكون له بالاشكال الماهية والعرض والعام فيكون له بالاشكال
 معاملة الاشكال فيكون له بالاشكال الماهية والعرض والعام فيكون له بالاشكال
 نوع حقيقة كونه في النوعين المذكورين اما النوع فيكون له بالاشكال
 لانهم قالوا الاشكال في الكليات الخمسة فكل من الكليات الخمسة نوع في النوعين المذكورين
 والعرض والغير فيكون له بالاشكال الماهية والعرض والعام فيكون له بالاشكال
 هو الاطابق من حيث عرض النوعين المذكورين اما النوع فيكون له بالاشكال
 انواع الكليات الخمسة فيكون له بالاشكال الماهية والعرض والعام فيكون له بالاشكال
 فانها جنس فيكون له بالاشكال الماهية والعرض والعام فيكون له بالاشكال
 والجسم والروح والكم والكيفية فانها في النوعين المذكورين اما النوع فيكون له بالاشكال
 الاولى فانها في النوعين المذكورين اما النوع فيكون له بالاشكال
 حكمه على كل عرض فيكون له بالاشكال الماهية والعرض والعام فيكون له بالاشكال
 تلك الملاحظة فيكون له بالاشكال الماهية والعرض والعام فيكون له بالاشكال
 المتناهية الى النوع والعرض والعام فيكون له بالاشكال الماهية والعرض والعام فيكون له بالاشكال

ثم رتبة النوع اما نوعية انما يتبين هو الظاهر من قولهم انها انواع لكل فان النوع الاصنافي ايضا الى
الجنس فقال بان النوع فكذلك يقال ان الانسان نوع الحيوان والنوع الحقيقي ايضا الى الافراد فيقال
ان الانسان نوع زيد وعمر وغيره وكذلك فعل في الا يكون من قبيل انكر النوع لان هذا تعريف للنوع الحقيقي وغيره
النوعية الاصنافية الحقيقية والمعتبر في انكار النوع عرض المفهوم لنفسه اما نوعية حقيقية وهذا المكان غير
ظاهرين كلامهم كونه مستغفا ولا نال بالجنس من ان يكون تحت نوع حقيقة لانه اذا فصل الجنس عن الفصل بعد الفصل
تتصلبت الحقيقة نوعية بالترتيب بين مجموع الجنس والفصل وبين النوع الابا تفصيل والاحمال فهذا
المفهوم النوعية لا يكون ماضيا لمفهوم النوع الابا تبعا الى حصصه الخارجية للكليات الطبيعية التي هي الانواع
الحقيقية كما ان الانسان لا يفر من البقرة والتميز والخط واسطى وان كان هذا الجسم التعليل وغير ذلك لانه لا نسبة له
ايضا له الصفة في غير انما في المفهوم عرضي لها لا ذاتي فان مفهوم النوع ليس ترتيبا مقبولا لمفهوم الانسان
مقابل من هو امره الذي يعينه في مرتبة الشيء المطلق مثل انفراد الخصية التي هي المفاهيم التي هي انما للشيء
العامة في النوع نوع المفهوم النوع مضافا الى الانسان مثلا فان كل كلى استند الى حصصه نوع حقيقة كما يشهد
بميزته وكذا حال النوعية في مفهوم الجنس والفصل وغيرهما على هذا الموضع من النوعية يكون انكر النوع
لان كل على مفهوم النوع الحقيقي وطبيعية ايضا مفهوم النوع الحقيقي بالحل العرضي المواطق لكل مفهوم لكل
على نفسه مفهوم المفهوم على نفسه مفهوم المخرج على نفسه مفهوم الحادث والموجود وليس على نفسه بكل
العرضي المواطق وهذا هو معنى الكلي المتكرر النوع وهو الذي اعتبر السيد الزاهد وغيره والشهود من معناه
ما جعل على نفسه بكل الاولى المواطق بما على العينية وبالحل الاستقائي العرضي تغلب في الا يكون انكر
النوع الا الوجود والامكان والمفهومية والكثير وغيره اي الهادي الوجود والامكان والمفهومية والحل على
الاستقائات وان في حكمها كالنسب والابن والاب المعرفة الثانية ليس معنى النوع انكره المصنف فان
ذلك المعنى مركب ومعنى تفصيل معنى النوع اجمالي يحللا المتصل الى هذا التفصيل وهذا الموضع التفصيل معنى النوع
كما ان الحيوان لا يطلق ليس معنى الانسانية بل هو معنى تفصيل هذه الالهة الاجمالي المحل لله والافلاقي
بين المحدود والمحدود في نعم هذا هو حقيقة تفصيلية للنوع اعتبر في الالامطلق وحمل حقيقة النوع على هذا
يكون المفاهيم المتبقية في ذاتيات وغيرها من الماهية النوع من قبل جنسه وفصله والمفاهيم التي هي في الحقيقة
عليه كونه مشتركا ومختلفا وغير ذلك من عرضياته لان المحدود والاسمية الاعتبارية لا تعتبر فيها المشبهات وانما هو
ذاتي واعتبره خارجا عنها فهو معنى المعرفة الثالثة قد عرفت على كون النوع ذاتيا بان النوع نفس
الذات فانما نسب النوع الى الذات وقيل لذاتي لزم نسبة الشيء الى نفسه واجب عنه بان في النسبة

العلمانية في النوع والاشياء في النوع

اصطلاحاً حيث لا يتغير على هذه السبعة المتغيرة في السبعة الأولى وبأن المراد بالذات هنا الجوهرية
 والاشخاص في الازواجها ذات شخصية فخصت الكليات الذاتية بالمراد وأخذت فيها أو عينها بما كان
 النوع على تقدير دخول الشخص مع المتغير الاعتباري من النوع والنفس بالذات العرضية ومبدأها ما لا
 انتساب الشيء إلى نفسه قول لا يوجد أن يقال المراد بالذات هو الحقيقة المخصصة للحدوث كالحيوان التي لا
 للانسان فنده الذاتيات الثلاثة نسبة إليها فالمراد بها ما في النفس والعقل والاشخاص وما في
 الاعتباري بالاجمال وبالتفصيل كما في النوع فلا يلزم انتساب الشيء إلى نفسه بالاتفاق المعرفة الرابعة
 الأفراد الصادق عليها النوع وبسببه اليونانية على ثلاثة اشخاص هي النوع المخصص بالتقدير
 الإنسانية والتوصيفية كالنسان زيد والنسان غير النسان الذي في ضمنهما والنسان لرومي والنسان
 اذا اعتبر الشخص الإنسانية والتوصيف بالانسانية المضافات إليها والصنف والآصناف هي النوع المقيد
 المقترنة بان يعتبر الشخص النوع واستقامة بالانسبلة بتقديرية الغير المستقلة كالانسان العزل والهند
 والنسان اذا اعتبر تخصصاً بالقيود الرومي والعشيرة وغيره المطبق المقيد بالقيود مع اراسته
 في المصنف والاشخاص وهي على نحو ترتيبها في العقل مقيدة بان يكون كل من القيد والتقديرية خارجاً عن المصنف
 والمعنون داخلان في المعنوي والظاهر هو هذا المعنى اعلم مطلقاً من الصنف اذا اعتبر فيه القيد العرضي خارجاً
 وما اذا اعتبر داخله وفرد اعتباري كالزود والصنف تلك الشخص ونحوها الذات الشخصية المتصلة في الخارج
 مقترنة بمقتضىها بالعرض الخارجية الشخصية كزيد وعمر وكبري في الخارج ذات ومدة بحيث لا تكسب ولا خلافها
 ثم العقل بغيرها ان تحليل شكلها الكلي والطبيعة من حيث هي والحوادث المقترنة الشخصية تلك
 الذات الواحدة التجديدي في الخارج هو الشخص الكلي صادق عليه بعد التحليل ولا خلاف اتحاده مع جزء النوع النسبية
 إلى جزء الاشخاص الأفراد وليس بها بسببه إلى الأفراد والاصلاصية التي نسبت فيها القيد والتقديرية كما
 داخلين في المعنوي وكذا باستنباط كل معصم اذا اعتبر فيها التقديرية تخصصية فلا في مرتبة المعنوي وكذا باستنباط
 الاصناف الى اعتبارها القيد داخل في المصنف والمعنون ومن هذه الاشخاص والأفراد الاصلاصية بعد معصم
 كذا القيد من الاصناف على تقدير دخول القيد والعرضية افراد اعتبارية لانها ليست الا في مجرد ملاحظة العقل
 وخصوصاً لما اذا لم يكن كون الشخص الاعتباري من تلقا العقل وان كان نفس الكلي من الامور
 الحقيقية الغير الاعتبارية والاشخاص بالاجمال والاصناف على تقدير عرض القيد والعرضية هي افراد
 حقيقية غير اعتبارية كون الشخص المعبر فيها غير اعتباري لكن بالازواج المتصلة الحقيقية بالاشخاص
 بالمعنى الثاني المعروفة المتخاضصة قد اختلف في شخص شخص بل هو داخل في ذات الشخص المعبر فيها

على الوجه وان النوع تام باقية الاختصاص ولو كان الشخص لا يميز جزاء لم يكن تمام حقيقة جملتها الشخص من حيث
 الشخص غير محمول عليه وهو لا ينفصل جملتها عن الشخص ليس عبارة عن هذا المعاديل التي يزعمها شخصها لما فيها
 اعراض باقية ولو كانت فانما تقتصر شخصها في الماديات فان في الكم في المجموعات الشخصية ذلك في هذه الاعراض
 وتقتصر الاعراض مستقلة عن الشخص الموضوع وهو متوقف عليه فان العوض لا يتشخص في الموضوع وكل اختلاف
 احد بها يختلف شخص العرض ولو كان الشخص الموضوع متوقفا عليه لزم الدور ولان الكلام متعلق في شخص غيره
 والعوض بل هو جزء لها لو عرض لها او يميزها فان كان عارضا لها كما هو في جميع الكمات تجري
 الكلام في ذلك الشخص فانما يلزم التسلسل في الالهي الشخص الذي هو جزء الشخص وانفسه لان في الاعراض
 الامارات على الشخص كما لا يفرق في موضوعه لا يفرق لان الشخص كونه على الشخص هو خصوص نفس المادية من تقار
 الى بل واعراضها متعلق بمحصل بيانها نفسها الشخصية بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل
 الشخصية بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل
 من حيث انها متفرقة من تلقاء الجاعل وتختلف متعلق بمحصلها وهذا مرتبة اخرى انفسها بل انفسها بل انفسها بل
 المادية مرتبة من مرتبة كونها من حيث هي بل لا يلاحظ فيها متعلق خصوص بمحصلها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل
 الجاعل بل هي في هذه المرتبة مرتبة مشتركة وادارة بالوحدة النوعية وكيفية كونها مرتبة مشتركة متعلق
 اعراضها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل
 الجاعل بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل
 مشتركة وادارة كونها في هذه المرتبة موجودة بالوجود الالهي وتميزه بالتميز النوعي بالواقع بل انفسها بل انفسها بل
 الالهي والتميز النوعي ولو في ضمن الوجودات الطبيعية وان لوحظ خصوصها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل
 بها فمؤد مرتبة شخصيتها بمحصل الكثرة الفردية لها وهي في هذه المرتبة مرتبة واثما بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل
 الى صلتها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل
 فالما بين هذه المرتبة متشابهة كثيرة في نفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل
 في التسلسل كما في سلك المراتب ومرتبة موجودة بالوجودات الطبيعية الفردية الشخصية بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل
 ان نفس المادية هي باقية الاشتراك باعتبار مرتبة من مراتب انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل
 مرتبة اخرى من مراتب انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل
 الوجودات السليمة ويشهد العقل لغير الماديات المستقيمة بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل انفسها بل
 ايضا في موضوعه وشيئا اركان في اسفار طولية الاذائل لكن لا يشترك هذا المقام ايضا فلا يعن حجة تفسيره

الذليل بان كل شخص ان الشخص الحقيقي الذي عليه مدار الاشياء والاعتقالات لا يكون ان يكون اعتبارها واعتبارها كما
الاعتقالات ولا يمكن ان يكون مدار الاعتقالات على الاشياء الاعتبارية ولا يمكن ان يكون الاعتقالات على الاشياء
مستقلة عن الاعتقالات وان يكون نفس الماهية او عارضا من العوارض لا يتصور كونه جزء من كل ما يتصور
الحقاني كغيرها بسيطة وفي البرهان فساد لا يحصى عدو على الاول حصل المطلوب والثاني باطل لان
الاعراض انما تتشعب في الشخص من البهائم كما ذكرنا فلو استفيد شخص البهائم من العوارض لا بد ان يكون
وجوده الموصوف مقدم على وجود العارض بناء على حقيقة التعبدية والتوقف والوجود مسبقا على الشخص
فلا بد ان تقدم الشخص الموصوف على الشخص جميعا اعراضه فلا يمكن ان يكون الاعراض مستقلة لان
الاعراض الكلية لا يكون ان تكون شخصية لان الكليات غير شخصية بنفسها فكيف تعطي غير الشخصية
والاعراض الشخصية موصوفة من مرتبة الشخص الموصوف ولان وجوده الموصوف مستقلا عن
وجود الموصوف الا ان الشخص عرضا متفادال الماهية يلزم ان يتشعب الماهية قبل هذا الشخص
فلما لم تقدم الشيء على انفسه ونوعه الشخصية كلها وترتب الشخصية الا ان ما قبله على الماهية على ان تقدم شيء على
من اتحالة يلزم عدم تشعب الماهية الكلية وبالحال في استحقاقات الشخصية لولا ان الشخصية الماهية لا بد ان
فثبتت من تقريرنا في هذا المقام ان الاعراض الخاصة بالخاصة الشخصية في باب المعرفة للشخص عن شخص المرتبة
والاعراض على مرتبة من المرتبة الشخصية الماهية الطبيعية المتقدمة المعرفة الساسية الطليان الرسالة
وان كان يقال في حقها انها طليان مجردة مخففة عن المادة وانما نحن المادية لا تتشعب شيئا بخصوص
استعدادات المادة وعوارضها وتكثر الاستعدادات في المادة مورث لشئوع الماهية وانتشارها في الاراد
وتكثر بالفردية الشخصية ولم تكن قابلية للتكثر بنفسها في حد ذاتها لوفرة الفاعل والقابل فتمت استعداد
المادة على قابلية للتكثر بالفردية الشخصية والاعراض مستقلة بنفسها في فرد واحد كالمثل تحقيق انها ليست
الاشياء كلها مجردة مستقلة عن بعضها فتمت في حد من حد من المادة كيف واذا كانت المادة داخلية في الماهية
مستقلة للحقيقة او معتبرة في النفس الوجود والاشياء لا تتشعب في الارادة لخصوص الوجود والطبيعة كيف يكون وجود
الكل الماهية في اتقنرت كان يأتي نحو كان في بنينا او فارجيا او طليان بالوجود والاشياء او الطليان او
او الطليان بدون المادة والاعراض مستقلة عن بعضها في الوجود والاشياء او الطليان او الطليان في
باب التفرع والمادة مراتب لحد عدم احتياج جميعا الى خصوص مادة مستقلة عن غيرها في الوجود
فترت في المادية وهي طليان في الوجود والاشياء والركبات الحسية واخرى منها في المادية ما يتصور بخصوص
المادة والاستعدادات كالاستعداد الذي يتصور بخصوص مادة كالمادة والعروق والحمم والاشياء والاعراض

وغيره والفرق بين الحشيش والرومي وغيرهما فيكون هو اخص من غيره لكن هذا المخصوص ليس هو حصرا من شئ
 حتى ينضج الى المادتين البسيطتين المستقيمتين المادتين في حصول ان النفس لا تدرك من جهة الكاديس من وجه خلاصته
 المطلق والكرية والمكسب وغيره فانها لا تقوم بمطلق المادة البسيطة او الكرية كما يجب من جهة المادة البسيطة
 لا يحسن عدوا حتى لبعضها تقوم بخصوص مادة خصوصية واحدة خصوصاً لها فلهذا لا نقول ان
 فانه يمكن مادة التخليد غير باطن الاشجار وكما يجوز ان لا يكون فانه يمكن يجوز ان لا يكون فانه يمكن
 عرفنا في المادتين وهي المادتين خصوصاً مادة بل باقية مادة كانت كالجسم وكالكرة والمكسب وغيره بالان المادة
 المطلقة داخلية في قواها والآن الله منها باليست المادة داخلية في قواها لكن يحتاج في الوجود الى حصول الآتي الى
 مطلق المادة البسيطة كالاعراض القائمة باليدوي والكرية كالاعراض القائمة بالجسم لا خصوصية كالبياض
 والسودا والحر والبارد والصلابة واللين والسطح والخط والجسم العلوي وسائر الاعراض المتناهية في الجسم
 الشارح من النظر والذوق من جهة حقيقة بان بعض الاعراض محتاج الى مادة خاصة من خصوص الاجسام كالانوار
 والاضواء والطعم والروائح وغيره فانها محتاج الى الاجسام البسيطة او الكرية انما هي مادة لا يتصور وجودها الا
 جهة الاعراض كما نرى في المادة والاعراض اعلم ان المادة مرتبة رابعة والمرتبة الرابعة باليست المادة داخلية في قواها
 لكنه يحتاج اليها في الشخص النفاذي والاشكال وتقوم بمطلق الامتداد وهي الطبائع الجبروتية كجسمية وهي المسماة
 بالصور الجبروتية الخمسة والاعراض الخمسة بالصور الجبروتية الخمسة بالصور الجبروتية الخمسة
 بالطبائع وحصل الامتداد بالاعراض الخمسة بالصور الجبروتية الخمسة بالصور الجبروتية الخمسة
 ذاتها من المادة ولا يحل فيها ولا يتصل بها تلقائياً بل لا يتوقف على وجود المادة في حدودها وتعلق بها
 تعلق التمييز والتميز كالتفريق للمناظرة في جبروتية من وجهه حسب ذاتها وعدم صلواتها في المادة فادوية من
 وجهه باعتبار تعلقها بالمادة فتكون التمييز والتميز وتوقف فعالها واعمالها على المادة في غير اخص
 واقول وانما الله من الجبروتات والاعراض الخمسة النباتية والحيوانية فهي مادية معدومة من الماديات لتعلقها بها
 فهي معدومة في القسم الخامس من التساوية مرتبة الماديات الجبروتية الكلية لا تعلق بالمادة تعلق التمييز
 تعلق العلوي بالاحتياج اليها في التميز النحوي او الشخص فقط لا تعلق التمييز والتميز ولا تعلق بها
 بالمادة الاتعلق الخلق والايجاب وتلك هي المقارقات القدسية كالعقيد القدسية وسائر العقيد
 العشرة والحقائق الجبروتية وآثارها التي على ما يراه الاشراقية فعلى تقدير وجوده داخل في المرتبة
 السادسة فهذا التمييز العلوي مرتبة الجبروتية الكلية وفي كل مرتبة من هذه المراتب السبع مراتب
 كثيرة لا يتناهى في تقصير قائم وتلك المراتب الثمانية جرابها مختلفة في الله تعالى ما هو عن المادية

هو النوع لان المطلوب في هذا السؤال هو تمام الخاصية المشتركة وتمام الخاصية المشتركة في الامور الحقيقية الحقيقية
 هو النوع كان يقال زيد وظهر وكبرياهم فالجواب هو الانسان وبهذا الشبب وذلك لانهم والكل الذي
 فالجواب هو العنصرين وكلما انخرن من السؤال انهم من ان يكون الامور الواقعة في السؤال امور كلية بمعنى انها
 الاول ان يقال الانسان والعنصرين هما كما مراد السواد والبياض انما هما في اللون او في السطح اما
 فالجواب هو ان المفضل العقار وفي النسخ الثاني ان يقال انهم من ان يكونوا في الرجل والذرة ما هما فالجواب
 هو الانسان والادهم والاشتبب اما فالجواب هو العنصرين واما من راجع في معنى النسخ الاول ان يقال هذا
 العنصرين وزيد ما هما فالجواب هو الحيوان وهذا البند في ذود العقار ما هما فالجواب هو الحيوان وبهذا
 البياض وبهذا السواد اما فالجواب هو اللون وفي النسخ الثاني ان يقال هذا الرجل وذلك الرجل
 ما هما فالجواب هو الانسان وبهذا السواد وروا العقار ما هما فالجواب هو السيف او يكون بعضها كبير
 وبعضها جرمية والاشتبب ظاهرة في هذا النسخين في هذه الصورة فلا دخل للجرمية والكلمة في الجواب فتنس
 والنسخ والمحال انهم بل المار على وجود الحقيقة النوعية الامتيازية او عدمها في الجواب بالحد العام والنسخ
 وعلى اختلاف الحقيقة وانما هما في الامور المتعددة المذكورة في السؤال فانهم قد سأل عن زيد فلكل
 لا تجوز من غير انهم لفظا هو اصطلاح على هذا المعنى والاشتبب ليس باهما واهم وانها ماها وما ذلك
 واما الانسان وما زيد وما الذي يهزب وغير ذلك فمعبر عن كلها ما هو اصطلاحا والادهم مفضل بالسؤال عنه
 الواحد المفسر المعرفة التامة النوع كالمطلوع على المعنى المذكور اعني الكل المقول على الاشياء
 الحقيقية في جواب ما هو يطلق على معنى آخر وهو ماية يقال عليها وعلى غير ما النفس في جواب ما هو قولاً
 اولها فيخرج النفس بقولنا ماية لان المراد به الامر الكلي العقول وكذا يخرج به الصنف والخاص والاعراض
 والعامة المركبة من النفس والعقل اما اذا اريد به ما هو ذاتي لا زاده الحقيقية ونخرج المعنوية النوعية
 والعقول القرينة والهيبة والنفس المعاني بقولنا يقال عليها وعلى غير ما النفس في جواب ما هو فانها
 وان كان يمكن على العقل لكن لا يمكن عليها في جواب ما هو لان الاحناس خارجة عن العقل المطلوب
 ما هو تمام الخاصية للشئ والماهيات النوعية البسيطة لو حمل عليها النفس فانما يحمل عليها الاس حيث انه
 جنس لها والامر من كمها بل من حيث انه من صام لها كالجوهر للعقول العشرة على تقديرها لغيرها النوعية
 على ما قيل في التفسير المعاني ماية ليس في نفس الجنس حتى يقال عليها الجنس في جواب ما هو يخرج المصنف
 بقولنا قول اولها اذا اريد بالخاصية الامر الكلي العقول ذاتها لا زاده كان او عرضها لما هو هو الحقيقة عندنا
 فان الخاص والاعراض العامة من العرضيات قد تكون حقيقة مركبة من الجنس والعقل فاما لا استقامت

غير ان السريه متعينان مثل هذه الحقيقة المركبة يقال انها نوع ذلك الجنس وليس نوعا حقيقيا فهو نوع اضافي
 ثم الصنف النوع او الجنس كالانسان المسمى والحيوان المسمى ان اعتبر تركيبي بين النوع والقيود العرضية او الجنس
 والقيود العرضية المسمى حيث لا يلاحظ القيد في العنوان فقط فهو وان كان بهذه الاعتبارية فرضية غير موجودة في
 الواقع الا في مورد الملاحظة والاعتبار لكنه نوع اضافي على ما يستقر عليه رأينا الا ان الصنف النوعي نوع اضافي
 للنوع الحقيقي والنوع الحقيقي وان كان نوعا حقيقيا في نفسه باعتبار الواقع لكنه جنس بالنسبة الى هذا الصنف الذي
 هو ما يميزه عن غيره من غيره من قيد عرضي وكذا هو نوع اضافي للجنس الذي توقي النوع والاختصاص من النوع
 والصنف النوعي نوع اضافي للجنس هذا النوع الاضافي في نوع فرضي ثم لا يشك من النوع يقال له نوع اضافي في النوع
 نوعا بالاضافة الى ما تقرر من الجنس والاختصاص وهو معنى مجازي للنوع لعدم تبادره من لفظ النوع او من مقتضى
 الوجود الى الاول يسمى النوع بالنسبة الاول للنوع الحقيقي لعدم اشتراكه على الاضافة ولكنه حقيقة ثابتة بعد
 اولاد من حقيقة له ثابتة من النوع الاضافي له مراتب كالجنس فقد يكون مفردا كالعقل اذا اشتهر بالجنس
 والعقول العشرة او اثنى عشرية الانواع الخمسة في فرد قد يكون اضافيا في سلسلة الترتيب فان لم يكن تحت نوع
 كالانسان يسمى النوع السافل لكنه اصل من الانواع وان لم يكن قوة نوع يسمى النوع العالي كالجنس فانه يسمى
 نوعا بل من حيث القوة والبرهان السافل والعالي يسمى النوع المتوسط كالجنس النامي والحيوان انقى سلسلة الترتيب
 يكون سلسلة الانواع فذلك على سلسلة الاختصاص في ما سفل السفل مرتبة وناقصة عنان في جانب السفل
 بمرتبة لان النوع السافل نوع فقط لعدم كونه ما تحت نوع حتى يكون هذا جنسا للجنس ان يكون نوعا حقيقيا
 وعلى تحقيقنا يمكن ان يكون خاصية مركبة او عرضا عامار كما امرنا باليد والجنس العالي جنس فقط لا ليس
 قوة جنس حتى يتصور كونه نوعا بالقياس الى اليد والنوع السافل يسمى نوع الانواع كما ان الجنس العالي يسمى
 جنس الانواع لان النوعية باعتبار ما فوقه من الاختصاص الحقيقية باعتبار الترتيب من الانواع فالجنس مثلا
 جنس الجسم والجسم النامي والحيوان والاشنان التي هي انواع بالقياس الى اليد كونه جوا بعن كل منها نوع
 هذه الجوانب الثلاثة الى اختصاص فخصيص لهذه الانواع التي هي اختصاص باليد والاشنان مثلا نوع الحيوان
 والجسم النامي والجسم الحيوان التي هي اختصاص بالقياس الى اليد كونه جوا بعن هذه الجوانب الثلاثة الى
 انواع فونوع هذه الانواع التي هي انواع اليق فافهم فان المقام من هذه القدم ثم مختلف في الترتيب
 بين النوع الحقيقي والنوع الاجنبي في المجموع والاشنان المستتبه في جانب النوع والخصوص من وجه فان الاضافي
 والحقيقة قد يسميان وليصدقان على اية تامة واحدة مركبة من الجنس والفصل كالانسان وقد يصدقان
 ليعيد في الاضافي على اية بدون الحقيقة كالانواع المتوسطة والنوع العالي كالحيوان والجسم وليصدق

التي هي على ما يرى بدون الاستدلال في كفاي الماسيات البسيطة كالقول والنقطة على تقدير بساطتها البديهية
وكا لصورة الجسمانية والنوعية وكا لو احبب الوجود وقد ذهب القدران فيهم صاحب السلم وغيره
الى ان السببية بينهما العموم والخصوص مطلقا فقال صاحب السلم في منتهي الاول هو الحق من حيث
نظر الى مغايرتها في باوي الراي والما النظر الدقيق فيقتضي الاطلاق لان كل حادث ولو انما يمتد
بالمادة بالبطريقة الوجودانية والمادة والجنس متجان فانما على ما عرفت ولا يراد بنفسه ان لا يمتد فانما
لا نقول بوجوبها من كل وجه بل هو امر بين بين قلنا حظ من الجسمانية التي هي مادتها وبفسها ولا يرد
والقول بالمشقة فانما لا نسلم كونها الزوايا محصلة بل مراتب عقلية ومباني كلية ليست بموجودة في
الخارج فتوسطها في مرتبة آثار الغيب في وسط الانجاس المتوسطه والما النقطة فعلى تقدير وجودها في
الخارج فانما هي بسيطة خارجا واما ذنبها البسيط فمنع كيف والبساطة مطلقا فمن خواصها ان لا تنقسم
وقد اورد كل من نظر في كلامه وجرحه الشرح ولم يوجد من يملكه من شاعري كلامه شي الا اشارة الى الجملة في
زعمه من اوجه من الاختلال الاول في المسئلة الثالثة بان كل حادث مسبوق بما هو ليس بمادة
من راسها الجسمانية الواجبة من انها البنية التي هي حقيقة في فرد واحد وليس نوعا اذ انما اصلها
اندر اجها تحت جنس لا متناه في تركيبها وتقالى على الجنس الفصل فلو كيف تلك المسئلة لا تنبأت
العموم والخصوص مطلقا بين معنى النوع لانه لو فرض عموم الحادث في البنية لا يمكن عمومها للوجوب
الوجودي لانه ليس هو ذاتيا او زمانيا قال عن ذلك علوا كبيرا واثبات ان تلك المسئلة باجماعهم
مخصوصة بالمحادث الزماني ولقد سيجانتم في ذلك في شروحهم وبتوهم وزعمهم واسفارهم اكثر من
التي هي فلا تلتقي لها بالحدوث الذاتي وانما كانت ان تلك المسئلة لو فرض عمومها الحادث الذي البنية
يلزم كثير من المفاسد والمحاذير المستحيلة فان نفس المادة البنية حادث ذاتي فلو كان لكل حادث
ذاتي مادة بالضرورة لوجب ان يكون للمادة ايضا ويلزم لتسلسل هذه المواد الموجودة في الخارج
والصورة الجسمانية والصورة النوعية ايضا من المحوادث الذاتية فلو وجب سبق المادة لكل حادث
ذاتي لزم ان يكون للصورة الجسمانية والنوعية ايضا مسبقتين بالمادة مع ان الصورة سارية على
المواد فليزعم الدور لتقدم كل منها على الآخر والراجح ان تلك المسئلة من سائل لا تنبأت
في مقامها الا باخذ الامكان الاستعدادي في استدلاله فان الامكان الذاتي المستلزم اعتباره في الحقيقة
وجودا والحل في التي يرجح كما نقض في ذلك المقام والامكان الاستعدادي لا يكون الذاتي الحادث الزماني
او الذاتية المادية والما المحوادث الذاتية القديمة المجردة فبرية عن المادة واستعدادات الانجاس

انه يقول كل حادث ولو ذاتيا مسبوق بالمادة بالطريقة الوجودية مع ان هذه المسئلة تشبه بالبال
 الحقيقة القادرة في الحوادث الذاتية كما لا يخفى على من نظر فيها في مقامها والاساس هو ان هذه المسئلة
 عائدة للحوادث الذاتية ايضا فلا يسلم ان المادة هي المحسوس ان المادة الماخوذة في تلك المسئلة
 في الاكسيات مأخوذة على وجه تسميتها المبعول والموضوع والمتعلق كما لا يخفى على من طالعها في مقامها والاساس
 استرا في ان موضوع السر من ليس جنسا له في الملاحظة من الملاحظات النهائية والاساس ان لا يسلم
 عمومها للحوادث الذاتية فلا يسلم ان المادة هي المحسوس على ما يستحقه ان المادة والصورة التي تجازي
 المحسوس الفصل والتبنيان بانها خارج الكينون والصورة المتجسست عنها في الحكم المتعارفين كالحيوان
 والجعل والتقدير والتبني في تلك المسئلة هي المادة بمعنى المبعول او ما يجده وند من الموضوع
 والمتعلق والاشارة من ان النفس لها طرفة ما لم تكن مجردة فالصحة تخصه من كل وجوب لها تعلق بالمادة
 تعلق التدبير والمقدور لكن ليس لها تعلق المحلول فيها ايضا فلا من تعلق يحصل بها فضلا عن
 التقويم في الحقيقة بما يحتمل يكون البدن او تبنيها فيكون جنسا لها في ملاحظة الاطلاق اي في مرتبة الانظر
 شئ وانما سبب انما مادته ولها طراسي ليس يتصل بفرعها انها سالفة في المادة التي هي البدن كالعصور
 والنسب في المبعول الاول او الثاني او الثالث لانه جعلها بمنزلة الصورة النوعية فهي فصل المادة
 التي هي المحسوسات الملاحظة والاشارة في خارجها عن الفصول ولا تتركيب في الفصول والاشارة
 في موضوعه فهي سبب انما فلان من ان لها جنسا لكن لا يكون حكمها في جواب ما هو لعدم كون المحسوس
 ذاتيا لها فلا يكون ما يصدق عليه تعريف النوع الانساني والاشارة ان مادة النفس ان طرفة كونها
 قاتما هي البدن ولا يكون حال البدن على النفس ان طرفة في اية ملاحظة فخصت الان في الملاحظة
 الاشارة على كمال القس على الانسان بل بعد فانها مشتركة كان في الجسمية الا ترى ان البدن
 مشترك في وجوده وحقيقته وجعله وتقريره وقابلية الابدان والكثرة والنمو والحركة النفس ان طرفة
 في وجوده حقيقة لها وجعلها وتقريرها وعدم صلوحها للطول والعرض والعمق والنمو والحركة الا ترى
 انهم جعلوا حادثا مشتركا بعد وراث البدن كما تقر في طبيعياتهم فكيف يمكن انما الوجود والجعل مع
 البعد في في الحدوث واذ اثبتت الشرائع بينها في هذه الامور فكيف تصور جعلها مع انما الحول حقيقة
 اتحاد الوجود ولو فرض ان مداره المحلول كما زعم بعض شارحي السط في مراتبه وخطواته واربعة
 في جلياته فليس في ذلك اي شئ متحققا هذا كما عرفت وقد عرفت انه لا بد في النوع الانساني من جعلها على
 بل لا يكون الجسمية ايضا لانه لا يمكن انما احدى عشر اسم اعترافا بل شئ واحد في النفس بين حدوثها

الزمان فلو كان البدن مادوة لم يندرج الزم تقدمه على الفصل في تقدم المادة على الصورة من ان
 الفصل على سبيل ما في الجبر فيحصل له وراخ الاسباب فهو مقدم بهذه الحقيقة على الجنس وجود المادة بالنظر
 الى نفس طبيعتها والوجود الشخصي لها وتخصها ما توقف على وجود الصورة فكيف يمكن تقدمه على الصورة
 في الوجود والاي لم يرد وانما في حشرنا على ذلك على ما يقتضي فرق بين مذهبنا حكمنا والفاطمين في جبرنا
 والتكفير في الفاطمين كجبرنا مادوية لان النفس على هذا القول تصير من قبيل الاجسام كجبرنا مادية من المادوية
 التي هي جنسها ومن صورتنا لانه لا بد للمادة من الصورة بل على غير ما يبطل بساطتها ايضا فم يلزم من
 الفصل ايضا في خلافه ما تقدم في مقامه والثالث عشر ان الاعراض حادثة ذاتية وزائفة فيلزم ان
 يكون لها مادة هي جنسها ومادة هي فصلها فتكون مندرجة تحت النوع الاضافي على تقدير ما يجب
 السلم على انه المزم ان يكون العنصر جسا لئلا يتركب من المادة والصورة فان حقيقة الجسم هي المركبة من
 المادة والصورة فيلزم انقلاب العرض جبره او اتحاد المقتولات المتباينة والكرام عشرة انه لا
 الشئ بان الكيفيات بساطة على ما في جبرية والبساطة الخرجية مستقلة البساطة الذهنية على ما يراه صاحب
 السلم من التلزام بين المركبين اشار اليه بنينا البير بقوله والمادة والجنس متحدان ذاتا على هذا المكن
 النوع الحقيقي في الكيفيات بدون الاضافي لان افتناء التركيب الذهني فيها حتى يحل عليها الجنس مما
 السلم كما في قوله الشيخ ويراه الماده حتى ياتي باقواله اسنادا في العلوم العقلية ايضا كما يظهر من مسلم الشهوات
 والاعمال عشرة ان صاحب السلم لا يحل امان تسليم بساطة الهيولى الاولى في الخارج اولاد على الاول
 يلزم ان تكون بسيطة في الذهن ايضا بناء على التلزام المذكور فاشق تسلازم النوع الحقيقي لا ينافي
 وعلى الثاني فيلزم ان تكون الهيولى الاولى مركبة من المادة والصورة فيلزم ان يكون للمادة مادة ذاتية
 الهيولى الاولى لا ياتي بل هيولى ثانية ثم يلزم التسلسل في المادوية حتى ينتهي الى المادوية البسيطة فيبطل
 الاستلزام المذكور هناك والسادس عشر ان العقول العشرة عندم انواع معدودة متناهية في الخارج واثم
 من سائر الموجودات الخارجية احد الواجب بل معدود غير اسمي وموجودات مجردة كل نوع منها مختص
 في شخص واحد لا ينفذ على غيره على الكليات لم يثبت عندنا منهم مراتب عقلية وديارات كائنا وديارات
 الكلام منها على مراتب الصورية العقلية عندكم المطلب البصفا واذ بانهم واثم في عقولهم واثم في
 اعلامهم كونهما مراتب عقلية عندكم لا عند الحكماء وهذا ظاهر لكل من لم يتركب من المادة لا عندكم والسادس عشر
 انه لو سلم انما ينافي كائنة غير موجودة في الخارج فهي لا تخلو الا ان تكون طبائع غير مادية ولا مادية
 عارضة ومحمولة على شئ من الموجودات او تكون طبائع ذاتية فاما طبائع محسوسة فلا بد ان يكون

اخصصة وليست لها مفصول حتى يكون المركبات منها اذ اخصصتها متناصلا وليس كذلك فانها ليست جزئية
 من الماهيات الموجودة والاعيان نوعية اذ سواء كانت خارجية او ذهنية لكنها بسيطة على ما تقر في موضع
 وليست لها مادة على مقتضى اللاحق على ما يقتضيه النوع الحقيقي بدون الاضافة والثالث عشر عشر ان
 النقطه الامتزاجية في وجودها في الخارج على مذهب الحكماء اكلامها منها على طويعهم ولا يلزم في هذا الباب توقي
 من دلائل كل الكلام النفاة للظواهر فلا محال انكار وجودها الخارجي والثالث عشر عشر ان كونها بسيطة
 بوجودها في الخارج فلا عزم لنا متيقن بوجودها الخارجي بل انما يتصل عن معناها بالنوع الحقيقي سواء كان وجودها
 في الخارج او في الالوهة وسواء كان افرادها موجودة في الخارج او في الالوهة فان النقطة وان لم تكن موجودة في
 الخارج لكنها لا على حقيقة الافراد بل هي بسيطة وليست نوعا اضافيا ولا تشترط ان صاحبها يسلم قولنا ان
 ملازم الركيبين الذهني والخارجي في السطر وغيره وشار اليه هذا المقام ايضا كما شارنا الى ان شارنا كيف
 يكون القول بانها بسيطة خارجيا وانما هو البنية النوعية فالسباطة الخارجية مستندة للسباطة الذهنية
 والافراد البساطة مطلقا من خواصه تعالى فاما لم يعر عليه به ان توى كيف يسلم الخصم نعم الوحدة اذ لا يشترط
 كل وجود من خواصه تعالى والاعيان الخ في هذا الباب بدون ان يستبين النوع الحقيقي والافسان في نسبة الوجود
 والخصوص من وجوده هو التحقيق عند ما تستحق في قلنا فاجاب اباك اذ استدلت على نسبة الوجود مطلقا
 بانما قال العلم الاول ان السطاطة ليس بها اذ لا يستطيع ان يذكر اذ لا يشترط وجودها لكنها خارجا عن المقولات
 العشر التي هي اجناس على الوجودات الكيفية فاشمل في القول بوجوب ان يكون كل ما يتصور نوعية بكونه من
 تحت مقوله من المقولات العشر والمقوله هي العشر العالي فيكون كل ما يتصور نوعية تحت جنس من المقولات
 الاثنى عشر فاما ان كان هذا الاستدلال غير كاف لا يثبت الطوائف لان قول العلم الاول مختص بالمقتضى الكيفية
 فيه هو النوع الحقيقي في الحقيقة الواحيدة المحصورة في شخص واحد لا يتصور انما هو النوع اضافي في ذاته لا في
 ولا يشترط انما في العلم الاول من المقولات وليس المقول في حد من النصوص فلا عزم فيه ولا ساند لقول العلم
 الاول والثاني ولا يلزم الجواب في الاول والثاني ولا يستلزم فيه من انظر الى قولنا لا يلزم في الحقيقة العالي الا ان
 ان الرجل يغير فن يقول الحق لان الحق لا يغير في الحقيقة ولا في العلم العالي في البرهان والاستدلال وثالثا
 ان لو لم قلنا انما في العلم العالي المقولات بجميع الممكنات ولا يلزم من ذلك صدقها على جميعها بل على بعضها
 والجنس بل يمكن ان يتناول المقولات بعضها لا يتناول جميعها كقولنا لا يلزم في العلم العالي المقولات بجميع
 بعضها بل على بعضها كقولنا لا يلزم في العلم العالي المقولات بجميع الممكنات ولا يلزم من ذلك صدقها على جميعها بل على بعضها
 حقيقة الافراد كما تقر في موضع بل كل عام نوع حقيقي لافراد اخصصتها بنا على ما ثبت ان كل كل ما يستبر

الى حصة من حقيقة والاشياء العارضة ليست من المقولات لكونها محم من المقولات الالهية
 كما قيل فيها امور اعتبارية اعتبارية ولا كلام فيها وانما الكلام في الاتفاق الموجود فيما يستحصل لان
 الكلام في نسبة النوع الحقيقية والاشياء في سواد كان النوع الحقيقية امر اعتباريا او موجودا فاذا تحقق في نوع حقيقي
 بدون الانسان في ولو امر اعتباريا يتحقق نسبة النوع من وجهين وان كان بعض المقولات وانما يدبر في بعضها
 امور اعتبارية كقوله الانسان في الكلام في الامور الموجودة بقاها في النوع سواد كان خارجا او اعتباريا
 وبالحسنة الموجود الواسعة وهذا هو مراد المصلي الاول بالامر الموجود الحكم الذي يستوعبه
 المقولات العنصرية فكيف يكون الكلام في الامر الموجود والخارج والاشياء قد عرفت فيما سبق ان المقول
 لا يمكن ان يتحقق الحكم بالنسبة الى كل الاشياء في الواقع والفرقة ولذلك ان سابقا الى المتعارفين فيمكن
 النوع الحقيقية في كل ما كان له الجوهر والفرق يكون المراد من تحت نفس عدم كونه موجودا متوقفا على الاشياء
 نوعا اضافيا فائق ما استاده الجمهور من نسبة النوع الى الجوهر من وجهين فاما فهم المعرفة العارضة النوع
 فيكون بسبب الاحتياج الى الكل كالنقل العنصري والفرق من النقط على تقدير التزام من الاشياء في الخارج الذي كان
 النوع في وجه حقيقة انه يراى بالمازاة والصور في الحقيقة فيحصل اليه وهو الصورة التي هي في الحقيقة الالهية
 قد يكون كسبها من الفصل في هذا التركيب بل هو كسب تحصيلها بتمازها في الماهية الموجودة في كل شيء
 الاخر بتمازها في الفصل بحسبها في الحقيقة بل يكون صدورها من السبب في الاشياء كسبها في الماهية
 الموجود بينهما وانما الحقيقة والماهية او كسبها في الحقيقة بل يكون صدورها من السبب في الاشياء كسبها في الماهية
 في الماهية والوجود واختار الجمهور النسبة لامل من التركيب والتحليل والاشياء في مواضع من كتبنا
 في كل ما كان له الجوهر في بعض وجوه يحصل قبل وجود النوعية الحكم سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي
 في المادة والحاشية في كل ما كان له الجوهر في بعض وجوه يحصل قبل وجود النوعية الحكم سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي
 ايضا الحكم كذا فانما التحليل لا يمكن ان يحصل في شيء من الاشياء والجسم التي هي طبيعة النفس هو وجودها في كل
 هو اولها في حقيقة الوجود في كل شيء في كل ما كان له الجوهر في بعض وجوه يحصل قبل وجود النوعية الحكم سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي
 النفس في العقل غير متحول على طبيعته النوع بل كان جزء منه في العقل ايضا بل كان ما يحدث في النسبة الذي هو النوع
 طبيعة النوع الموجود العقل معاذ الاخذت النوع تمامه ولا يكون الفصل خارجا من معنى ذلك الجسم
 مصفا في الوجود في كل شيء في كل ما كان له الجوهر في بعض وجوه يحصل قبل وجود النوعية الحكم سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي
 الفصل من هذا الفصل حقيقة واحدة في كل ما كان له الجوهر في بعض وجوه يحصل قبل وجود النوعية الحكم سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي
 مر بها في كل ما كان له الجوهر في بعض وجوه يحصل قبل وجود النوعية الحكم سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي

الاتحاد والهيئة لا على وجه الانضمام والطريق والآثر الفصل المحصل للمعنيين على ذلك الوجهين فالحسن وان كان عامين
 الفصل في جميع ما على الوجود وكل العقل ان يأخذ الحسنة مرة من حيث التحلل والتحصيل وتارة من حيث التفرقة
 والابهام وتعيين بينهما فيمنهية وتقرير ذلك ما قاله القائلون بوجود الكل الطبيعي في الخارج سيجي في الحاجة والطبيعية
 بالفرق في الوجود ولا في الهيئة بينهما الا في طرقت العلم لا وخصوصا لاحاطة العقل التي هي طرقت العلم والاشقية
 الا في الذهن ولا في الخارج واما هو معنى قوله الوجود واحد الموجودات ان كان ثم يعمق النظر وامعانه في تحقيقها
 المذهب يسوق في تأمل الى التركيب والتحليل بالهيئة الثابتة في فائدة العلم كين بينهما في الهيئة وتبديروا في الحقيقة والوجود في
 طرقت الخارج والذهن الا في طرقت العلم لا والتحليل كما ناك لا يراى التحليلية المقدار للعلم المتصل في وجود الذات والوجود
 في نفس الامر بالذات وليس المتدنى الماهية والوجود الا في طرقت الاعتبار والاشراق الذي هو طرقت التحليل
 غير ان الاجزاء التحليلية المقدار للعلم المتصل متحدة الحقيقة مستعدة للوجود في طرقت العلم لا والتحليل والتعريف
 والفصل يتشاكل الماهية والوجود ومعنى في ذلك الطرقت وتذهب طائفة منهم الى التركيب والتحليل بالهيئة الثابتة في
 وطائفة اخرى الى التركيب والاتحاد في بينهما كما ذهب اليه البعض في الاجزاء التحليلية المقدار للعلم لا بينهما متخلفة
 الحقا في متحدة الوجود وكما يشير اليه كلام اخواننا في حاشيتي الحواشي القديمة للدرواني وتذهب طائفة
 فليبية الى التركيب والاتحاد في بينهما واختاره بعض شراح السليم على تقدير وجود الكل الطبيعي في الخارج وقال في
 شرحه في موضعه والحق الصحيح عندنا هو المذهب عند من ان الاتحاد يحصل الفصل لا يكون الا بسبب التحلل
 فقط وهو الصحيح العمل فيها في مرتبة من المراتب كما يصح بسبب التحلل في العرضيات كما سوادها البياض والفرق
 بين الكل بالذات والعرض انما يكون بسبب المدخل والمخرج فقط فاذا وجد علاقة المدخل بين اثنين يصح
 حمل احدهما على الآخر حلا عرضيا ولكن حمل كل واحد منهما على المجموع بالحمل الذاتي ومثاله احلول فقطلا فمدخل
 الحبل الذاتي بالنظر الى الذات وحمل بعضها على البعض بالحمل العرضي انتهى وقال في تفصيله في موضع آخر
 وبينا على وجه التحقيق ان اجنب الفصل ما ان يكونا فليكن في حقيقة النوع وماهية الذات في باطل
 بالضرورة فانها جزران والجزء حقيقة ما يكون واختلاف قوام الكل وعلى الاول فاما ان يكون حقيقة النوع
 موجودة في الخارج مع الاجزاء او لا الا في باطل فانه من البطلان وجود الكل بدون الجزء وعلى
 الاول فاما ان يكون تلك الاجزاء في الخارج متحدة بالذات او لا الاول باطل فانه من الغشاش
 ان البصير ذات واحدة فاما اخرى فاما ان يكون بالسلاب لذات فيلزم من نفي الجزر ان نفي
 الكل اعني النوع وقد فرض وجوده في الخارج او بقاء الذات وصيرورها فاما اخرى وهو انقلاب
 مستحيل لا يقبل العقل السليم على ان في امان تكون متحدة الوجود او لا الاول باطل فانه لا يوجد في

لا يقوم تحليل في الوجود المطلق للكلام فيه فان الكل مشترك في كيفية وقد قال الشيخ الرئيس ان الاثنين
لا يتجسد في الوجود ويطل ان بيان قوى حريتين في خردنا في بعض الجوانب خارج الوجود على انساني
ليكون ذات الحدين الفصل موجودين في الخارج بوجودين فاما ان يكون كل منهما مفصلا عن الآخر
او لا على الاول يلزم عدم الحمل واما من الاجزاء المحمودة على ان في ثبوت الانقسام وهو المطلوب
ان في كلامه ثم اعاد هذا التفرقة تحت المعرفت وقال في اخرى ان هذا الكلام شطط لا يمكن اليه بل في
مستقيم ونعم سليم وهو في بيان البطلان في ثبوت حقيقة للفرقة جلية فنقول ان اتحاد الوجود
بين الماهيتين المتشابهتين الذات باطل فان الوجود اشخص امر عارض للماهية والعارض اشخص
لا يقم بمعرضين متشابهين الذات واما اتحادها بحسب الماهية فهو محض من اتحاد الوجود فاما
فيصور بالانفصال في باقية اسم ماهية الجنس والفصل وحدوث الماهية الاخرى كما يشهد الماء والهوا
ويحدث الجسم انساني ولا شك حقيقة في ان يبطل حكمها على الماهية بحسب نفس الامر بما في الملاحظة
لا حكمة في باقية تصور حقيقة كما يبطل على الماء اننا نقول في ظهور هذا المذهب على طسفة الحكمة
الحقيقية على الارض وارتفعت العلوم الحقيقية الحقيقية وأثبت بطلان التركيب التحليلي بيان آخر قريب
ما ذكرناه ان نقول ان تحليل الاجزاء من الماهية الواحدة البسيطة بساطة مفرقة وبحسب مرتبة من
مراتب نفس الامر على زعمهم يتصور على نوعين الاول ان يكون الماهية بسيطة مفرقة كما كان في الشق
الاول ثم تتفرع الاجزاء المحمودة لفصلية وذلك باطل لما ذكرناه ان اشترع الماهيات المتشابهة
من الماهية البسيطة حقيقة لا يتصور فان ذلك باطل لما قلنا سابقا من اشترع الماهيات المتشابهة من
الجسم كبرى البسيطة من حيث هو جسم كبرى البسيطة من اشترع الصفات الكاليد من ذات الواجب
كالنحو والعلم والقدرة بل لما قلنا ان الاجزاء حقيقة ما يكون داخلية في ذات الكل وسنضع حقيقة لا
يخرجها العقل من اشتباه العرضيات بالذاتية فحجب الامر في رتبة المظهر منها اجزاء فان غيره
الاجزاء اجزاء على سبيل المساحة كما قال الشيخ الرئيس بل الاجزاء الحقيقية ما يكون داخلية في تمام الماهية
محمولة الوجود في الخارج والذهن وحده لا يتصور البسيطة حقيقة الاجزاء في ذاتها في ما هو من الشق
الان في اعني ان يكون متشابه بسيط في الخارج في مرتبة من المراتب اعني مرتبة بشرط شئ ودون جميع المراتب
وهذا هو الذي اوضحه في الورقة الظاهرة وعلانية ما قلنا في بيان ان الجنس والفصل في مرتبة تقييد لحد
بالآخر اعني مرتبة بشرط شئ يكون كل واحد منهما عين الآخر في الخارج بحيث يرتفع الانياز منها
بحسب الوجود والماهية في الخارج وهذا في مرتبة الحقيقة في مرتبة بشرط شئ ثم ما قلنا ان في مرتبة التميز

وهي بشرط الاشتمال وفي هذه المرتبة تصور التركيب وحيد يصح القول استلزام التركيب للشيء الذي لا يرجع ويندرج
 المحذورات المذكورة على الاشياء الاول ولعمري ان هذا الشيء المحض من الاول وان تلقاه المحققون بالتجول عند
 عليا المحققون لما ذكرنا سابقا من ان لا يتصور الا بالانقلاب المستحيل وقد ذكرت سابقا ما ران بطور من الاند
 والعنست المكبر من وجه الارض وارفعته العلوم حكمية الحقيقة اليقينية فانها لا تقتصر على الشيء العنصرى بحسب
 الذات المحض بل هي كما يجب الوجود والحق عندى لشيء وجو الكلى الطبع كما يتبين من اننا قد وجدنا في
 وجود الجنس الفصل اساسا على تقدير وجود الكلى الطبع وجودها استقرارا على منسب آخر هو ان
 الفصل وجود وان وجوده من سبل احدهما في الاخر وهذا هو التركيب الانضمامي الذي يطلقه المحققون بهيئات
 ما يتبين اننا عرضة على التحقيق كما يتبين حقيقة في بحث الجنس في بيان الفرق بين الجنس والمادة ولا بد ان
 يتبين ان التعريف لا يتصور الا في مادة جديدة بان استلزام التركيب الاشياء للتركيب الخارجى محقق ومتميز
 بالبراهين القوية كما يتبين كما في ذلك البحث فاذا ثبت وجودها في الخارج فاما ان يكونا متمايزين بحسب
 الذات وتحد بحسب الوجود وهذا هو التركيب الاشياء وهو باطل فان الوجود والحق لا يمكن تباين
 متفانين من الذات مشروقة على قيام عرض واحد شخصي كالحسين في سبل الاحمال وبيان على التفصيل
 والتحقيق ان الوجود يطابق على معنيين الاول هو المعنى كونه بحسب تقدير المنسوب اليه والاكسكان
 المنسوب اليه هنا متفان بالفرق فالمنسوب كذا والثنائى المعنى الحقيقة وهو ليس الا بالامامية وبيان حقيقة
 في موضع آخر لا يسع هذا المقام ولا شك ان الماهيات متماثلة على الفرق المذكور فلا يتصور الوجود متلفعا
 او يكونا متمايزين بحسب الذات والوجود معا وهذا محض من الاول ضرورة ان الاثنين لا يتحدان لوجود
 الانقلاب التبعيل وحيد لم يمتح الى الاحتمال المحقق هنا الا ان يكون الجنس الفصل متفان بحسب الذات
 والوجود ولا بد ان يكون بينهما علاقة الحلول والاتصاف المحل وهذا هو التركيب الانضمامي الذي قصدنا
 اثباته فان قيل كيف يتبين ان المحل بينهما ضرورة متباين الوجود وكان مناط المحل هو اتحاد الوجود
 قلنا كما اكل مناط المحل على الحلول فقط لضرورة اعلان اتحاد الوجود وبين المتماثلات كما في العرضيات
 والفرق بين محل الذاتيات والعرضيات انما هو بحسب لدخول والعروض لان يكون في محل الذاتيات
 اتحاد الذات والوجود والعرضيات بحسب الحلول فقط لما يتناكب آنفا بل مناط في كلهما الحلول فقط
 فاذا وجد الحلول بين الجنس الفصل مع حل كل واحد منهما على الآخر انتهى كلامه وانما نقول انهما
 بهذه الحلول من غير طائل من ناشئة من منع من كنه ليعلم ان المعنى القليل اليه كونه لا يتجزأ ويرى كونه
 نكاحا انما به جبال الحلول لا لا يتصور منه الا نقطة او قطرة ان اداته على خبثه على غير ما يتصور منها الوجود

او الذاب مع ان جميع لغواته التي في غيرها لا يجرى في من بيت العنكبوت ولا في غير ذلك من الاماكن التي لا
يلحق بها الا لا فاعلم ان المقرب من غيره في الجوارح مع انهما ليست بمقتضية تعلق الايض واليسين كسلا
نحو السكر وشبهه الا واما في الكيفية مع انما نقل هذه التقارير من مواضع اخرى اعادها في موضع على
مذهب التركيب التحليلي ببيانها في طوله واهية الا في اصل المذهب يصير بها منشورا وكان لم يكن شيئا
ذكره اجد النظر فيها ذكرنا من تحقيق مذهبهم في انهم ليسوا بالعاقلين بل انهم ليسوا بالهتامين متعارفين كما في شفا
او لا ثم اخذنا هذا حقيقة واحدة حتى لم يكن مذهبهم الا انقلاب التحليل وصيرورة الاختلاف في حقيقة كسب من الخلق
والا واما التي زعموا انهم ليسوا بالعاقلين بل انهم ليسوا بالهتامين متعارفين كما في شفا
و اصل النظر في حصول وانما الشدة في الوجود والماتية بينهما في العلم فلا تحليله اصلها هو وجود وان ليس وجود
الطبيعة النوعية في الخارج وبتدريج منها في الوجود واصلها هو وجود وان ليس وجود
في ذلك النظر التحليلي كما ان الطبيعة النوعية عند العاقلين وجود والكل الطبيعة في الخارج موجوده وجود
الاشياء من الازاد والاعراض في ذلك لربك كما منقده في ذلك البحث انشاء الله تعالى فلا يرد ما قاله
به الشارح القول في شرحه اسلم ان هذه الاجزاء لو لم تكن وجوده لوجودات متحدة كانت اجزا تحليلية غير
موجودة في الخارج ولو لم يكن اجزا حقيقة بل كانت من الحوار من الاشياء غير متحدة اجزا اساسية متحدة
العلل فان نحو الوجود والاعراض لا ينفصل في الوجود وان السقوط منها قد اعتداه ليس كسب الوجود والاعراض
او الذي في تلك الحقيقة قد والوجود وانهم اطلاق الاجزاء على هذه الاجزاء على سبيل المسامحة او على وجه الاصطلاح لكن
لا يلزم من ذلك عدم وجودها في الخارج فان ذلك شخص احد طريق اليك في من الاعتبار كالعصر والاشياء
والشبيب والابوة والنبوة وغيره فيحقق ذلك الكثرة الاعتبارية ولا يلزم من ذلك السقوط في وجوده في الكثرة
الاعتبارية غير ان هذه الكثرة الاعتبارية لا اعتبارات الحارثية كقوله حواضه والكثرة الاعتبارية في الجنس
الحاصل في الطبيعة النوعية كقوله بالاعتبارات الحارثية المتفرقة الى نفس الذات نعم يلزم ان لا يكون في الكثرة
التحليلية توكيدا حقيقيا بحسب الحاج والذين بل باعتبار المسامحة العقلية والواقع وقد امكنه ما سئل
القولون بهذا التركيب بقية كما تم هذا في توضيح معنى هذا التركيب في اتحاد الجنس افضل كقوله في ان معنى
بقي صالح التركيب لا لغاى الذي اختاره هذا التركيب لاعتبارات والاعتبارات بالتركيب لا لغاى في حال
رواية وحقا في ذلك لم يثبت مما يجرى عليه العلم بالتفصيل وفيه الخوض في التركيب ان كان كما في مرسوم
الاختلال لكن ذكره فينا ليس لانه من وجوده اختلافا بينهما ان مناط العمل هو اتحاد الوجود فلا يكون مع
تفان الوجود كما قاله من ان اتحاد الشئ في الوجود والواحد محال لانه عرض واحد في شئ تحليلي في شئ تحليلي

فجوابه ان المحال قياسه بالذات بالشيء في التباين بين الذات والذات باحد ما بالذات وتنبه الى ان آخر
 بالعرض بالاسطر في العرض كذا في العرضيات او قياسه بالشيء الواحد الذي ليس فيه كثرة ولقد بالذات
 بل لقد وكثرة اعتباره في رتبة العالمات لعل في محال ولا بد ان يلى استحالته الا ترى ان الوجود والعدم
 الشئ قائم بغيره في الشئ على ان الوجود والعرض مجموع الجسم الفصل في الطبيعة والنوعية الكلية
 المبهمة وجودها على الوجود وطبيعتها لا يمكن ان يكون الوجود عرضا قائما بالذات ليس صحيح على مذمب التحقيق
 ان ليس بقائم بالماهية في شخص وانما في بقية العالمات نفس الماهية من حيث هي وانما اطلاق العرض
 عليه في بعض المواضع كما قال الشيخ وجوده الا عرض في انفسها هو وجوده بالوجود وانما هو في العرض
 الذي هو الوجود والما كان بالعرض توسع وتجزؤ والما لم يكن الوجود من الامور العامة بل داخل تحت العرض
 وتحت احدى مقولات التسع ولزم ان يكون مبدءا من موضوعه وجوده بالذات ليس بعرض في المقام
 تارة وبالاتصاف اخرى كما في سائر الاعراض ولم يكن استثنائه منها وجوبها ان لو كان مدارا لم
 بهر الحلول لزم على السواد والبياض على الجسم لعلها فيه بل المحال بالذات هو البياض والسواد والما
 الابيض والاسود قائما معهما وان اشتراعيان منشأهما قيام المبدء وعروضه للذات ولما اترافى
 لطلان الا لازم وجوبها ان لو كان سوادا وتحصل الحقيقة النوعية هو الاتحاد والحلول لزم ان يكون الجسم
 مع السواد حقيقة نوعية وكذا الجسم مع البياض لان مناط الحصول النوعي الذي هو الاتحاد والحلول
 متحقق وكذا مع سائر الاعراض كاللأن مع الصنك الكائن بل مع الوجود والقيام والوجود
 وطلان اللازم انظر الى ان يفتي ومنها انه على هذا لا يبقى فرق بين الذاتيات والعرضيات فانه
 كما ان انطلق والما من انما في حالة في الجسم كذلك الماشي والما حاك السواد والابيض بل
 نفس الاشياء والصنك والسواد والبياض حالة فيك انما يقال لا تطلق انه ذاتي بالنظر الى ان دخل
 في الجسم مع اي الجسم مع الناطق كذلك يمكن ان يقال للصنك حاك السواد وغيرهما انها داخل في مجموع
 اى الجسم مع الصنك او السواد او غيرهما الان يقال الفصل في صور والعرضيات اعراض من المراتب والذات
 هو الذات في الجوهر على الوجود في كذا لم يصح بهذا النوع من الفرق بل والافرق على مطلق الدخول
 والخروج مما لم يفهم مسلما ان كذا في الوجود واختاره على غفلة منه فيفقد بكل ما عليه سالك
 من حيث لا يدرك على كذا وجوبها ان ليس في العرضيات حلول ولا يصح قوله كذا لم يصح بل على الجمل في
 العرضيات فانه امور اعتبارية اشتراعية ليس فيها وبين الجمل على علاته الحلول والانقسام وحسن
 بنسبهم ليقال لا وجوده في الخارج ولم يختلف فيها كما اختلف في الذاتيات ومنها انه لا يمتنع

على ان لا يكون في الذاتيات الامور كذا في العرضيات

التركيب الانضمامي في الماهيات البسيطة كالكيفيات كالسواد والبياض واعتبرت به ذلك
 القائل ايضا كما يقول والنفس مع ان لها اجناسا وتصورا كاللون والجمود والبقين البصر ومفرق
 البصر والمجرد فلا يمكن التركيب الانضمامي فيها والابطال بسبب طبعها لا يقال في ما بعده وادعى القائلين
 بالتركيب التحليلي والاستحادي والتمكاز من غير التركيبين لا يلزم التركيب الخارجي من القول بالتركيب
 الذي لا يقال في التركيب الخارجي الذي لا يلزم التركيب الذي لا يلزم من التركيب في الخارج وفي
 ظرف التماسك والوجود المتصل حتى يلزم التركيب الخارجي والواقعي في الوجود المتصل بل في التركيب
 ايضا في الخارج المتصل بلا حصة الاجزاء في مرتبة البسط لا في مرتبة الانطلاق عليه التركيب الخارجي باعتبار
 الاجزاء في وجودها خارجي بمعنى الاجزاء البعيدة المحركة لا بمعنى الموجودة في الخارج على اختلافها وانما
 وسمي ان المراتب الثلاث اى مرتبة الاطلاق والخلط والتمحيض لا تجري في التركيب الانضمامي سوى
 مرتبة التمحيض فان كل واحد من الحاصل المتصل وموجود في نفسهم وجودا متفردا لوجود الآخر
 والاتحاد المحلولي ليس اتحاد الاصلا بل هو لفظ كالمحل لا بمعنى الحاصل نعم هو اتحاد تركيبي محسوس
 به ومن الغاية الاجتماعية والصورة الوحدانية كما في سائر المركبات كالعشرة والسكرنجير التي لا
 لا يكون القياوق بين اجزائها كونها خارجية محفوفة بالجملة مسكاة التركيب الانضمامي صفة السكا
 واخرية المراكب وادراكها كالتحقيق المقام في ذرا المراكب اشرا اليه سابقا لانها ليست واحدة
 بالذات ليس في ذاتها كذا لذات وبالاجزاء الحقيقية والمقوامة الذاتية وانما كذا العقل في
 في الخارج التحليلي ويكملها الى جنس وفصل واعتبارا لا فيها امراما صيها هو امرية مترتبة لاهما مية
 مستعدة لان يحللها في محصل ويكملها امرية تامة نوعية ثم يعبر فيها امر آخر خاصا محصيا صيها
 محصلا لا امرامها في المشترك رافعا لثقلها له ويشتركه واهما معا ذاتي لا الحاصل الجمود عمومهما
 في العرضيات العامة فالاول وانحصار الثاني هو الفصل وليس في الكثرة والمقتضى الا بهام
 والتحصيل والبسبية والتحليل والاتحاد والتغاير بالماضية والصورية التي في مجموعها لا في كل
 وخصوص الذي لا تحليل للذات لكن ليس هذا الموطر من الموطر الاخر اعتبر بل في الموطر من
 نفس الامر من وعية الواقع وانما ظهر في ذلك شئ صحيح له في الخارج والذات وان كان رافعا لهما
 المحصول النوعية الصالحة لان تعلق في الخارج لا الى الامر العام المعبر المشترك بينهما فحينئذ
 من الشاركات البسبية والى الامر الخاص لا في محصل لا في محصل لا في امرامها معا لافضل
 على سبيلها في النوعية وشاركاتهما البسبية فانما في التركيب تحليل بالشيء الثاني لكن لا يلزم

من ذلك عدم وجود الحكي والطبيعية من الجنس الفصل في الخارج من قسمين كل منهما من حيث الحقيقة والعقلية والاعتبار
والاعتقاد والكثرة وغيرهما من الحقيقتات الاعتبارية المحيطة بالسلالة العقلية وتسمى وكالاتي الذين من لاني في الخارج
وليس موجودا بمثال هذه الاعتبارات التي خصوص للملاحظة بل وجودها في الذين في الخارج بحسب اعتبارها
هي الطبيعة النوعية الواحدة بالذات المتكثرة بالاعتبارات الثلاثة الحقيقية المطبقة الى نفس اعتبارها العقلية
في مبرزتها فالطبيعة المذكورة بكل اعتبار موجودة في الخارج مع قطع النظر عن ذلك الاعتبار بحسب
ذاتها مع ما صلاها وليس بالجنس الفصل عبارة عن ذلك الاعتبار واسما لذلك الكثرة الاعتبارية حتى يديم
عدم وجودها في الخارج بل باعتبارها من الطبيعة المعبرة بذلك الاعتبار لاعتبار نفس الاعتبار لا اعتبار
الكامل والاعتبارات السواء مثلا فليس هو موجود وهو كون موجودا في عين البصر موجودا في العين في عينها
بل ذات واحدة تعللها الى هذه الكثرة الثلاثية في السلالة العقلية ومع ذلك التصديق واللون او قاطع
البصر من غير ان يرضى هذه الذات المقصورة التي هي السوداء بل يتبين ان هذه الذات كما تعلق الى الذين
المتغيرين بالذين باعتبارها متحدان بالذات والحققة والوجود معها وجود الجنس الفصل بوجود الطبيعة النوعية
والاعتقاد بها مع ما بحسب الخارج والذين كوجوه والطبيعة النوعية بوجودها في الخارج باعتبارها بحسب الخارج
والذين يتصل بالتركيب التخليط بالجنس الاول يؤيد بانه الى ذلك الحس من التركيبات توسعي الى كل تركيب
التخليط بالجنس الثاني كما اننا نرى سابقا ولا يرد من ذلك كونها اثنا عشر عينين كما حسبنا القائل المذكور ثم
يذكر كونها اثنا عشر عين بحسب النكث والوجود والكثرة بحسب الوجود والواحدة الماهية الواحدة ويذكر كونها اثنا عشر
للماهية على سبيل التجوز والتوسع والمضائق فيه فانما نترجم كلاما من هذه الاسماء ولا نستطيع ان الكلام فيها بعد
الاعراض بالتركيب الحقيقية والكلام في استقشاش عين علق في التركيب منها حقيقة كان او مجازيا
فانهم ولا فرق القدم ولا ترسل انهم انهم في العلم وتوحيدهم في العلم فكذا الكلام المختص في المعارف من العلم
المحله الثاني فيما يتعلق بالجنس وفيه محاسن المعرفة الاولى ان في الجنس مراتب ثلثا الاولى
مرتبة الاطلاق وهو مرتبة اخذه لا يفرق شيئا فلا يفرق بين شرطه وقيده ولا عدم شرطه وقيده ويرسل على الاملاذ وهو
اعتبار نفس طبيعة جنس حيث هي وهذه المرتبة بالجنس في هذه المرتبة يكمل على تحتها من الانواع والاعتبارات
والاشخاص والاخرى بعد خصص يقال ان الجنس لا يفرق بل من العمل الماخوذ في مداه وتحتية على معرفته
من تعريفه وتعيينه ولا كل الا بالاشخاص ومن وجه الفاعل من وجهه فيجب له مرتبة جامعة متغيرة للاختلاف والاعتبارات
وليس في هذه المرتبة الامر بهذا الاطلاق اي مرتبة اخذه لا يفرق شيئا وهو مرتبة مطلقا لشيء لا يفرق المطلق
ثاني الماهية في تلك المرتبة حيث يكون مستقرة لا يفرق في ذلك كونها متغيرة في قيد الاطلاق ولو في القول والاعتبارات

والثانية مرتبة الخلط وهي مرتبة اخذ بشرط شيء أي بشرط الامور المحصلة له الراضية لاهلها من الحقيقة لا يحصل
 النوع الثاني من كون قسم أي العضو القريب أو البعيدة فالحسن في هذه المرتبة هو النوع الحاصل في الحقيقة
 البعيدة فقط فهو النوع الاعلى في المرتبة ايضا فهو النوع الحقيقة ايضا وفي هذه المرتبة مرتبة الاتحاد والحسن
 بالانواع المستدرجة تحتها وهو الاتحاد والتحليل على ما حققناه بالاتحاد والافصاح ولا التحليل في الحقيقة الاولى
 على ظاهر معناه فيقال له في هذه المرتبة النوع للاتحاد معناه اتحاد اعضاءه والثانية مرتبة التفرقة والتجزئة وهي
 مرتبة اخذ بشرط لا شيء أي من حيث انه ما يثبت في نفسه يحصل به تمام معنا ما على به القدر المتصور له وفيه
 مرتبة المناقشة المحضة كما ان الثانية مرتبة الاتحاد والعرف والاولى جامعة للمرتبتين لمعوجهما بالبين
 المرتبتين في معنى الثاني فغيرها اتحاد وتحقيق في معنى هذه المرتبة فغيرها مناقشة وفي هذه المرتبة لا يحصل
 التحصيل في الفصول الا حقيقة له المنصوبة اليه والاتواع المستدرجة تحتها المناقشة المحضة والافصاح من
 الاتحاد وما ينضم اليه في هذه المرتبة من الفصول فاما في فهم الير من حيث الحق والحدوس والاتحاد الحقيقة
 لا يطرق الاتحاد والضم والعيبة كما في الجنبين الفصل فلا يحل على الفصول ولا على الانواع المركبة من
 ومن الفصول لان الجزء كونه مناقرا لكل لا يحل على الكل ويقال للجنس في هذه المرتبة المناقشة لا المناقشة
 المادية للنوع بالكلية والجزء غير يحصل من غير الفهم الفصل بطريق الانضمام الحقيقية كما هو في النظر
 الى صورها الجمعية والنوعية التي تحصيلها جسيما وانواع الجسم بطريق احوال والانضمام وكذا الاتحاد
 المشقة تجري في الفصل فطبيعة الفصل من حيث هي لا بشرط شيء أي في مرتبة الاطلاق فصل وهي من
 حيث هي بشرط شيء أي مرتبة الخلط مع الاتحاد الخلط بالجنس النوع وهي مرتبة الاتحاد والبحث في الخلط
 الخلط بالعام والاجمالي واما ان الخلط الخلط بالعام والافصاح في النوع لا في مرتبة النوع وهي
 بشرط لا شيء أي مرتبة التفرقة والتجزئة بالانضمام الفصل للجمعية ايضا فالحقيقة من حيث
 الحق والحدوس لامن حيث الاتحاد والخلط والجمعية في الحقيقة هي صورة النوع لان الجزء والعرف
 له يحصل لما هو أي الجنس المحلول والانضمام وهي مرتبة المناقشة التفرقة والتجزئة بالجمعية بالجنس
 الفصل في مرتبة الاطلاق اها جنس فصل النوع وكل منها محمول عليه وعلى الاخر وفي مرتبة التفرقة
 والتجزئة مادة وصورة كل منها جزء غير محمول عليه وفي مرتبة الخلط هي النوع في الحقيقة
 ان معنى الجنس بالجمول لا يدرى اذ على أي معنى وكلم معنى في غاية الطلب في غاية الانتماء في غاية
 وليس الفصل من متصل كما اذا خطرنا معنى اللون مثلا البياض لم يحصل له فصل من غير الفصل في
 به بل يطلب في تفصيل معناه وتفرقه بالفضل ياداه معنى لا على انها تفارقه من خارج بل على انها

مستحصل وتقرر به بالاضطرار الاتحادى والاطبيعية الترتيبية فالاطبيب فينا ذيادة المستحصل للمساوية في تحليلها وانما
 اذ لم يجرى لها مستحصل في نظر الربا بل انما يطلب فيها الزيادة مستحصل بالاشارة والمذنية وكوبنا شخصيا شتى بجملة
 المحسوس فانه يطلب في مستحصل في ذكر في تمام الماهية لانه ما يسهل به من الزيادة بين ان يكون له ذيادة ذلك
 فالطلب في طلبان طلب مستحصل الماهية في كل الماهية الترتيبية طلب مستحصل بالاشارة فاعلم بعد المستحصل
 الترتيبى بالطلب الاول يستعمل في كل مستحصل شخصي بالاشارة بالطلب الثاني فان اللون مثلا لا يجوز ان
 يتشارك اليه في مستحصل الشخصى والطلبين التام الا بمجرد ان يفتات السبب معنى آخر مستحصل له
 بل ان كل في مرتبة اخذ لا بالشرط في حقيقته انما هي في هذه المرتبة ثم الاستمرار في المحسوس قد تجرى في القياس
 على الامور والحصول وهي الفصول المستحصلة للاجناس مستحصلا نوعيا فانها قد تعقد فاحسب مثلا ان يفتد
 في مرتبة التجريد والتعريف بشرط الاشياء بان يؤخذ منها جوهرها على ما يعينها فقط بان يعينها بالاشارة
 ما يميز من الماهيات ويلاحظ انما به هذا القدر وانما هذا المستحصل في الحقيقة حقيقة محتارة عما
 هذا لما يكون في هذه الملاحظة معنى محصلا يتميز في ذاته واذا اقترن بشئ والضم المستحصل فاما الحقيقة و
 الاقترن برسم حيث هو خارج عن حد ما على له وصفه الميراث كالحمام السوداء الى الجسم فالفصول المستحصلة في
 مرتبة القضاء هما اليه ولو تدارك في هذه المرتبة غير مستحصل لكل من هو امره ونفسه كما تجردا اخر فاحسب في
 هذه المرتبة التجريدية جزء ما ياتي اليه بالطلب الى الفصول والى الانواع المستقوت به وبها مادة لتكامل
 الجسم بهذا الاعتبار على شئ منها ثم اذا اعتبر مستحصل الجسم وانما هو مستحصل بهذا الشكل في شئ يقال فانه خارج
 والفضل بهذا الاعتبار في الخارج صورة خارجية ولا اعتبر مستحصله بحسبها لانه من فادوة عقلية وهو غير مستحصل
 بهذا الاعتبار بصورة عقلية وذهنية وهذا في الماهيات الموجودة في الخارج وانما في الماهيات الذهنية فقط
 كالحقول التي انشئت والماهيات الاعتبارية وغيره لا ليست الا الماداة العقلية والصورة العقلية وقد يقر
 الجسم مستحصل في الاطلاق بالشرط في شئ بان يؤخذ منها جوهرها على ما يعينها حقيقة من غير اعتبار المستحصل
 والاعتقاد في التميز كما في مرتبة التجريد فانما الاقترن بمعنى آخر مستحصل في الخطوط برئي الوجود وكان الجسم حين
 الجسم فالاقترن بطريق الخطوط الاتحادى وبخط العينية المستحصل من حيث الخارج والحق وتبين غير
 اعتبارا لعدم مستحصل واخيرا في هذا الاتحاد كما في مرتبة الخطوط فاذ لم يكن معه معنى آخر كما ان هذا المستحصل هو
 الجسم ولو اشتراط عدم مستحصل في نفسه وعدم اتمام الحقيقة الجسمية بهذا القدر لم يكن في المستحصل مسا اذ لم
 يعين مستحصل الاقتران الفصل نفى هذا المستحصل على ما يعينها معنى الجسم مستحصل ان اعتبر معا في الفصول
 برابط الخطوط الاتحادى كان جسم وان لم يعينها كان حقا وان في هذه المرتبة من الملاحظة محسوس وامر به

[illegible]

لا يتحقق كماله والتمساق بينها وبالاجتماع على الكل الذي هو الحد المتعارف الوجودي في هذه المرتبة من حيث الحد والحد ذاته
الحد ذاته بينهما قد اتفق ويختلف على الحد باعتبار ما احاط به من الحد ورواها واتحادها مع الحد الذي هو
الكل عليه التفسير بالمراتب والوجود وتفرص في سمات المعرشة الشفاء والحد ذاته والحد ذاته والحد ذاته
الاجمال للقياس بانها متقدمة بان على النوع المركب منها بالطبع بالنظر الى الجزئية الحقيقية بينها والحد ذاته الصورة متقدمة
على المادة بالطبع من جهة وجودها احتياج المادة اليها في الاستقامة وتباين الصور والقياس والوجود وكما تقر
على الحكمه الآتية والنظر الدقيق حاكم بان التقدم بالطبع على المركب في مرتبة المادة والصورة ايضا هنا هو على
مرتبة الحد والحد ذاته على الحد المتكسر الاجزاء والوجودات المتمازجة المتغايرة ولهذه الوجودات
شبه مرتبة الحد والحد ذاته على الحد المتكسر تقدم الحد من الفصل على الحد من حيث ملاخضة كونه على الحد
كما قررنا سابقا وذلك لانه وان كان له كونه في المركب والحد ذاته في مرتبة المادة والصورة لكن المركب ليس
تركيبا خارجيا حقيقيا بل هو اجزاء الوجودات وتمازجا حقيقة فان التحقيق على ماسيا في ان ليس المادة والصورة
جزئين خارجيين حقيقة ولا ما يتوهم ان المراد بها الوجودي والصورة المجموع منها في الحكمه بل المراد بها
جزءان عقليان لا تمازجا بينهما في الخارج ولا في الذهن بل في ذاتهما باعتبار ما احاط به من الحد ذاته
الاجمال على الحقيقة بينهما وبينه الا اعتبارا من التمازج في الوجود والظلال التي على اطلاق عليها فقط الجزاء الخارجى في الوجود
المادة والصورة فليست بما جزم في حقيقة الحد وبل في حقيقة الحد بحسب ملاخضة نفسه من حيث هو لا من
حيث الحكمه الاجمالية مسانعة وتجزؤا الجزاء ومن حيث اتحادها مع الحد الذي هو الكل حقيقة لها والحد
من حيث كونه حاكما على الحد ورواها بالذات والوجود مع خلال المخلوط من التمازج فيها بالاجمال والتفصيل
فانهم في المقام فانه قد سبق في الاقدام قد اضطربت فيه الاقوام وزلت فيه الاقلام وزلت فيه الاقدام
وضلت فيه الاقلام وضلت فيه الاقلام وضلت فيه الاقلام وضلت فيه الاقلام وضلت فيه الاقلام وضلت فيه الاقلام
والا بل هو في الاقلام وضلت فيه الاقلام وضلت فيه الاقلام وضلت فيه الاقلام وضلت فيه الاقلام وضلت فيه الاقلام
الحد من الفصل المتقدمين بها المتمازجين كما قد سبق في الاقدام الى ان المراد بها الوجودي والصورة ولذا
الجزء عليها احكاما من التمازج في الحقيقة والوجود وكما جزم في حقيقة الحد والحد ذاته في المركب خارجي في الوجود
وتقدمها على الذات وتكون الصورة في المادة وتكون الصورة للمادة واحتياج المادة الى الصورة في الوجود
والتمازج وتقوم المادة بحسب الطبيعة والوجود والشيء بطبيعة الصورة واحتياج الصورة الى المادة في الوجود
الشيء بطبيعة المادة وتقومها بانها في مرتبة التمازج والشيء بطبيعة الصورة واحتياج الصورة الى المادة في الوجود
والاوضاع الظاهرة على ما تقر في موصوفه وقد توهم في موصوفه في السليم لا سيما في الفصل السليم لا سيما في الفصل

[illegible]

على تركب فيلزم تركب المادة الاولى البسيطة في الخارج من المادة والصورة ويلزم التسلسل في الوجود
والسابع ان الصورة النوعية المادية مثلا نوع عند تركبها من المادة والصورة التسلسل
ماقرنا اننا لا يمكن ان يقال ان الصورة الجسمية والصورة النوعية تفصول الجسم في مرتبة الابدش لا في مرتبة
بسيطة لا جنس لما تقوم به لان كونها تفصول لا يمتنع على تركبها وهو فاسد غير ثابت بعد ولا لها ولا حكم
فصول هذه المادة لا يمكن انواع في نفسها بملامحة نفس لها بها وبالنظر الى اقسامها واشياءها
ملامحة تحصلها بشرط لا شيء فلا بد لها بهذه الحيثية من الدخول تحت مقولة وبهذا يتبين لك ان
السنج من النوع الحقيقي والاضافي هو العموم مطلقا بالنظر الى الحقيقة في المكنة وان كان بينهما عموم
من وجه بالنظر الى الحقيقة الواجبة وبطلان كل الدلائل التي تفرقة على البطلان العموم والخصوص مطلقا
فانهم وانما انهم قالوا العلم من مقولة الكيف وقد حقق المحققون من مقولة الكيف حقيقة
لا بد من وجود تشبيه الامور الذنبية بالامور النينية وانما كيف بالمعنى الذي هو عرض عام للمقولة ليس
من مقولة الكيف فيكون له جنس فيكون له فصل فيلزم تركب من الميولي والصورة فيلزم كون العلم
ماويا محضا قطعاه ان قد ثبت عند علم ان العلم صورة مجردة عن المادة واهلها اذ الكيف عند المحققين
وهي ايضا مجردة لقياسها بالنفس المجردة وانتكاسها بالصورة المجردة والتاسع ان الفصل قد يكون
كثيرا في المادة الواحدة النوعية بعضها بعيد بعضها قريب كما في الانثيان فان الفصول المقتضية انما
النوع هي القابل للاجاءا الثلاثة التي هي الحساس المتحرك بالارادة الناطق فيكون كل من هذه الفصول
صورة جسمية ونوعية فيلزم تركب الصورة النوعية للنوع الواحد من ان قد تفرق عندهم ان الصورة النوعية
لنوع الواحد لا واحدة وليست هذه الصورة النوعية هي الصورة النوعية الاجزاء البسيطة التركيب بناء
على ما قالوا انه يبقى صور البساطة في التركيب لكون هذه الفصول التي هي الصور البسيطة
صور الماء والهواء والارض وانما ما تبقى هي الاجزاء البسيطة للانسان وامامه ان الانسان مثلا
مادة بسيطة هي الميولي وموادنا من الماء والهواء والارض والناظر وموادنا من نية هي الاخطاط والدم
وخماسه وسائر غيره غير ان كسلا اعضاء المعرفة والحركة وليست بانها هذه المواد جاتا على كل علم
بعض هذه المواد غير مرتبة كالبساطة العقلية وكالاخطاط والمعرفة وبالعامة المواد المتعددة
الواحدة في مرتبة واحدة والاضاف الى الحاصل للانسان كل ما مرتبة جسمية لعموم والخصوص وانما هي مشتركة
اتفقوا على ان مادة الاخطاط حاضرة بالذات للمواد الاخرى وكذا ما ذكرنا في تلك من غير تلك
لمادة تلك آخر ومن هنا قالوا الهويات في العالم غير تلك التي في الصورة غير تلك في المادة

[illegible]

واما حقيقة في الملاحظة التحليلية وانتمضا الملاحظ على الاتحاد والواقع في الحقيقة الملاحظة في مرتبة الملاحظة وعلى التحليل
 التحصيلي الاتحاد في شيئا بالظن المذكور في التحصيل والتعيين وهذه ملاحظة مرتبة الملاحظ على كل من هذه الملاحظات
 في المرتبة انتمضا في مرتبة الملاحظة التحليلية التحليلية التي لا ملاحظة فيها الكثرة وتحقيق فيها ويعتبر فيها الاتحاد
 من عروق الملاحظات المذكورة الثالث وليس في قطع النظر عن خصوص تلك الملاحظة التحليلية الاتحاد
 المحقق في الحقيقة والطبيعة الواحدة البسيطة في الذين والواجب وليس في الفهم من الاتحاد من عوارض الكثرة
 الملاحظة بالواقع في خصوص تلك الملاحظة التحليلية كثرية الملاحظة والاتحاد التي قد تأخر من تلك الملاحظات الثالث
 بل هذا الاتحاد والملاحظة ذاتي واقعي فطري ليس من تلقا الملاحظة عروضا فاعلم وتثبت في هذا
 المقام لعل الحق لا يتبادر في هذا المرام والحق الصواب بالتحقيق عند اسد الملاحظات المجرى في الملاحظة
 ان الامانة من الملاحظة عند فهم في تلك الوجوه وعنده كالمبادئ والعقول ويقال لها الملاحظات العشرية العشرية
 وقاطبة في راس في الملاحظة في الملاحظة التحصيلية ان الوجود عند فهم على قسمين ما ثبت بحسب وجوده والذات
 ولا يكون من غير وجوده بل يكون وجوده عين ذاته بناء على ما ذكر عند فهم من ان حقيقة الوجود والملاحظة
 حقيقة بالواجب بخلاف ما عليه فانه اشكالين من زيادة الوجود على ذاته والواجب الملاحظة في مرتبة الملاحظة
 الملاحظة في جميع الوجوه ذاتها في الملاحظة الوجود والعدم اليقين غير ترجيح احد بان ذاته لا يوجد وجوده
 والعدمه فاقا وجوده من غير الملاحظة الوجود فالاول يسمى واجبا لوجوده الثاني ممكن لوجوده وبهذا يتبين
 ان ان الحقيقة وجوده الموصول في الموضوع الطبيعي نفس حقيقة وهو العزم ولا حقيقة نفس طبيعة موضوع ما هيته
 الموصول في الملاحظة في الموضوع فهو الجوهر هو الملاحظة في محل اسلاك الاجسام الخارجية اوصل في محل في موضوع
 كما تصور المحسوس والنوعية اوصل في موضوع كالحق باقتضا نفس الطبيعة من حيث هي بل بالملاحظة الوجودية التحصيلية
 الطبيعية كالمحسوس الجوهرية الخاصة في الذين الذي هو موضوع لهما فان الاحتياج فيها الى الموضوع في خصوص
 الوجود في الحقيقة الذي لا ينظر الى الملاحظة والاتحاد احتاجت اليه في الخارج ووجدت فيه في موضوع مع انها
 مستغنية عنه فيما يخص حصول الاشياء وانفسها وانما باصل حصول الاشياء والاحتياج كما هو التحقيق
 عندنا فلا اشكال اصلا والموضوع عندهم هو اصل المستغنى عن المال فيخرج عندنا فاما المادة والموضوع
 فوان المحل والعرض عندهم متقسم على ستة اقسام هي المقولات التسع فالجوهير نفسه مقولة والعرض نفسه
 ليس مقولة عندهم خلافا للسيد الباقية هي مقولات فقط مقولة الجوهير ومقولة العرض لكن عندهم في
 الاعراض العامة للمقولات التسع وضبط المقولات التسع لان يقال لعرض ان لا يكون العشرة عشر
 ما هو في هذه المقولات الاولى هو مقولة الكمية كالمبدا من السواد والحرارة والبرودة والحلاوة والملازمة

والعلم غير ذاتي المان يكون قبول الشبهة بالذات ما عدا في ذاته الاول هو مقوله الحكم وهو قسم على
 الحكم المتصل الذي هو بغيره العدد المشترك والحكم المنفصل الذي لا يربطه فيه كالحكم والكم متصلين في قسم
 المقار وغير المقار ذاتي هو الزمان والاول انما يعتمد في الجبرات الثلاثة فهو الجسم التعليمي الذي هو جنس
 منقط وهو السطح او في جهة نقطه وهو الخط واما النقطه فتعتمد على الجسم فان الجسم هو العلم الذي له
 جنس له وواحد في مقوله الكيف على ما صرح به العلم ان في ذاتها في امانا ان يكون في النسبة المتكاثرة وهو
 مقوله الاضافه لا لا يوجد في النسبة والاخره والتميز والعقول والصغر والكبر وغير ذلك او لا يوجد في النسبة
 المتكاثرة على ما يتبين في النسبة الى المكان فهو مقوله الاين او الى الزمان انما يحصل فيه فهو مقوله متى او
 الى الامور انما يحصل في النسبة الى العلم فيكون زيد في الدار في الصحيح كالقيام والعقد وكونه
 بازا وعروقه او الى ما يحيط به كالمشعر والمقدس التمسك في النسبة الى المكان وهو مقوله الملك والحد في النسبة
 في التاثير التقيدي وهو مقوله الفعل كالقطع والكسر والكتاتيه والتحريك او التاثير التخيدي كالقطع والكسر
 والتحريك والاختصاص في الافعال والافعال في مقولات الافعال فالقولات تسع للعرض وواحد للكون
 وكلها مقولات عشر حاضرة لجميع الممكنات الموجودة من الانواع المتماثلة والاشخاص الموجودة في الخارج
 وفي الزمان الموجود والاصل للثبوت على التاثير انما هو اجتناس على جميعه عندهم وهذا الحكم مقرر عند جميع الحكمين
 لم يأت في بعضه من البيان فضلا عن الدليل والبرهان والمحجة والسلطان الا ان يقال كل ذلك الى
 الشك والبيان وشهادة العقل والوجدان لكن معرفة الغائي عن العرضي استند وصحيب بالامعان
 ليس فيها سهولة وتيسر وان كانت في هذا الفن الاثمة والرؤساء والشيخان وكذا حاطة الموجود
 في الزمان والمتاصلات في الاعيان والاعرف بغيره عدم المعرفة فضلا عن الزمان وكلها كالأولان ونهلهما
 الدوران وكافة من المسادات والعيان الاعيان حتى اقربا الوضوح والشرهف والبله والصبيان ثم
 انهم قسموا كالمس من هذه المقولات الى اربعة اقسام هي تقسيم الكيف الى الكيفيات النفسانية والمادية
 المسماة بالملك والغير المسماة بالمال والكيفيات المسماة بالاستعدادية وغير الاستعدادية والكيفيات
 النفسانية والكيفيات وغير ذلك مما شئنا في الاقياس وتقسيم الجبر الى الجبر الجبري والجبر المادي في ذاته
 ومقرراته هو العقل والي الجبر في ذاته دون مقرراته وهو النفس اليعرف الجبر وهو المادي المسماة بالجبر
 المعرف والجبر المعرف في الاقوال الثلاثة فالجبر منسب اليها والتجريد على اختلاف النسخ ينسب اليها والتميز
 الاقوال بعينه انما ينسب الى الحقيقة والجبر المسماة بالجبر الى النفس الى النفس ليس له نفس على ما هو موجود في الصورة
 الى ذلك في الجبر والكم كيب المصدر الا انما لا يصادف عن المركب غير انما لا يصادف الا في الحقيقة لا في الجبر

[illegible]

ملک کے خصوصی خیانت اور غیرت کے خلاف کوششوں کے لئے

الى نفس المطلب وقد اسلفناه فيما قبل فتذكر كل من هذا الانسان لا يكون من قبيل الاجسام واعلم ان
الجسم اسم جنس الجسم النامي بالحواس والاولاد والامهات والاضداد والاعراض يرى النفس اودية
كسائر المتكلمين والكلية لا تتحقق من التكلم في غير ما في ذاتها دون تقديرها في اودية
من وجه متلوثة بالسلطات المادية والحواس التي لا تملك الا في تلك الاحوال الانسان وليس في مقام
التحقيق فذلك لا يقتصر على هذا القدر القليل من التحقيق بل الجليل المعرفه انما هي ان الكل في نفس
لا يوجد في نفس الكل المقول على الكثرة المختلف المتكافئ في جواب ما هو في التعريف فذلك في ان
فهذه المعنويات ماهيات اعتبارية اعتبارها بالاصطلاح ووضعت ما زانها الاسماء كما كان داخل في الجسم
الكلية باعتبارها ما زان الاسم هو ذات له وما كان خارجا عنه محمولا عليه فهو في ذاتها والعرض
منه الماهيات الاعتبارية والمعنويات الاصطلاحية في غاية السهولة والميسرة في مفهومه وعرضه
مخرج بالسيد السند وغيره من قائله التحقيد في نفس قد عني بعض شراح السلم وكثير في هذا المقام حيث قال
انما اولو ينظر في انفسه في الحقائق المتصلة بتعيين بعد فني الحقائق الاصطلاحية لثباته مسير
هذا المقام في القول بانها على توهم نقطة انتهى ولم يفتح عينه على انفسه جديس عسير الاعداد ولا غير
مير واولئك كانت في الحقيقة لان القاتية والعرضية في هذا الاشكال بديلا بالاصطلاح والاعتبار في ذاتها
ان الكل جالس في نفس الكلية لانه لا يرد في الباقية كونه ما هو في حقائق جسيما فهو في ذاتها
علمت ان الكل اعظم من انفس لان جسد الشئ اعظم من مطلقا واذا كان الكل جسيما له ولها كان مفهوم
الجسد صادقا على الكل كما انما صادق على الحيوان والجمود والكيف والجسم فيكون مفهوم الكل مفردا
مفهوم الجسد في ذاته كونه جسد مطلقا فيكون مفهوم الكل احصى مطلقا من مفهوم الجسد وكذا في
انما اعظم مطلقا ولا يمكن ان يكون مفهوم واحد احصى مطلقا مع الباقية في مفهوم واحد في ذاته
لاجتماع المتكافئين في وجوده والكل بدون الجسد وانما اقول الكل في ذاته كونه على ما سطره في
وسمى في نظري الاخر غير ما وجدتم ذكره في اولها فاذا ذكرنا عند اولاد هو ان الاعم والاضداد في ذاتها
ليس مفهوم واحد بالجميع الهيات بل لاسم مفهوم والاضداد مفهوم اخر وذلك لان جسد الجسد في نفس
مفهوم الكل من حيث هو في مرتبة مطلق الشئ مفهوم الكل من الجسد في مرتبة نفس طبيعة الكل من حيث
هي هي كما ان مفهوم الحيوان من الانسان وصدته عليه في مرتبة نفس طبيعة الحيوان من حيث
هي من غير ملاحظة خيلها اخرى غير نفس الطبيعة وصدق مفهوم الجسد على مفهوم الكل وفردية الجسد
بالاعتبار اخذ مفهوم الكل ولا خف من تعقيد العلوم والاطلاق في مرتبة الشئ المطلق لان مفهوم الجسد في ذاته

كالنوع والذاتي والعرضي والكل وغيره من المعقولات الثابتة لا تشمل على شئ الا بعد افراده وملا خطية البنية
العموم والاطلاق واعتبارها في مرتبة الشئ المطلق واذا كانت القضية المنعقدة بعدتها على الاشياء الطبيعية
كقولنا الانسان نوع والحيدان جنس فهو نوع الطبيعة لا يلزم من ان يكون لمفهوم العموم والاطلاق ما هو
في مرتبة الشئ المطلق كما قد زود في مواضع عديدة فقولنا الجنس ليس نفس مفهوم الكل من حيث هو بل هو
لمفهوم العموم ما هو في مرتبة الشئ المطلق والشئ المطلق هو اعتباري المطلق الشئ ونفسه من غير اعتبار
الحقيقة لكونها مأخوذة بعقيدة الاطلاق لمفهوم العموم ولا منافاة بين ان يكون نفس مفهوم الكل من
حيث هو اي في مرتبة مطلق الشئ اعم من مفهوم الجنس وان يكون مفهومه لمفهوم العموم
والاطلاق لسبب في مرتبة الشئ المطلق اخص منه فالاعم والاخص من الجنس بهيئت مفهومه
متماثلان فان لم يكن مطلق الحيوان والحيدان المطلق مثلاً مفهومه من تمتع لحيوان لم يلزم
كون مفهوم واحد اعظم واخص مطلقاً من مفهوم آخر وايضاً لا مضى لثقة في ان يكون مفهوم
واحد كمفهوم الكل في مرتبة مطلق الشئ اعم من مفهوم آخر كمفهوم الجنس والمفهوم الاخص من المفهوم الاول
كمفهوم الكل في مرتبة الشئ المطلق اخص من ذلك المفهوم الاخر اي مفهوم الجنس مثلاً كما ان الجنس اعم
من الحيوان والانسان الذي هو اخص من الجنس ليس اعم من الحيوان بل اخص منه وجاز في هذا المفهوم
سببية اخرى فهو في مقام الجنس ان الجنس محمول على الحيوان والحيدان محمول على الانسان وقد تقرر
انه اذا حمل الشئ على شئ وذلك على شئ آخر حتى يتفق وسط طرفان في محل المقبول يعني محل الشئ الاول
على الثاني فيلزم ان يحمل الجنس على الانسان وهو باطل وقد عديم الوجود ولا هو مقدرنا فان الجنس
محمول على الحيوان المطلق المطلق بالعموم المحمول على الانسان بطبيعة هو الحيوان المرسل من حيث هي بلا اضافة
تقدير شرط فكم تحقق الوسط وتبين المفهوم ان الموضوع والحمل فالحيوان الجنس غير الحيوان المقبول بالانسان
فما اخلصه من بيننا في توصيف اعماني وما قالوا في صلبها هو ان كاتبة الجنس باعتبارها الذات فان الكل جنس
مقوم داخل في حقيقة الجنس مقبول بلا اضافة مطلقاً لكونه الجنس كلياً محل ذاتي الشئ في ذاتها لذات جنسية
الكل باعتبار العز عن فان الجنس ليس عين مفهوم الكل الاصطلاحي ولا جزو ذلك الا يحق على من طالع مفهومه
وسمى بجنس فليس ولا حاجة الى الاستدلال عليه بان يقال ولا يلزم صدق الجنس على انما صفة النوع وغيرها
فان الجنس محمول على الكل بالضرورة على ما هو المقرر كما ارتكبه لبعض شرح السليم فان كون الجنس محمولاً
على الكل لا يتأخر عنه السليم لا يستلزم كونه محمولاً باعتبار جنسية له ايضا جواز ان يكون جزءاً خارجاً لا يشيا
كما ان عارض مفهومه يكون معقولاً ثانياً وامراً ذهنياً لا يستلزم ان يكون جزءاً ذهنياً عقلياً لا خارجياً فان

بالجزء الخارج والاكبر من مجموع قد يكون في مجرد الزمن الذي الخارج كما في اجزاء الغنيمة وقد يكون الجزء
 الموجود في الخارج جزءاً من مجموع كالحبس الفصل على تقدير وجود الكل المطبق ويكون مفهوم الحبس في مفهوم
 الكل لا يستلزم ان يكون حبسا للكل حتى يقال ان الحبس للشيء على علمه وبأحواله هذه هي الامارات من جهة
 واو بام واما جهة موجودة وبأحواله كون الكل حبسا باعتبار عرض مفهوم الحبس لمفهوم الكل كما يكون عارضا لمفهوم
 المحذور ان لا باعتبار نفس مفهوم الكل وسبق حقيقة الاستصحابية لا لا ليس في اعتبارها في مفهوم بل هو من جهة
 العام لمفهوم كون مفهوم الكل باعتبار نفس الذات ومفهوم من الحبس باعتبار عرض مفهوم الحبس فلا اعتبار
 فيه لان الاحكام تختلف باختلاف الاعتبارات وتفاوتات الحبسات فلا يلزم صدق المتقارنين
 على امر واحد من جهة واحدة وهو المستحيل بل صدقها على امر واحد بالاعتبارين المختلفين وهو غير مستحيل كما يتبع
 الوجود واليقين في زيجتين مختلفتين ايضا فلهذا لا يكره ان يكون وجوده في قولنا ان الحبس هنا وصادق على القول
 فان الكل لكونه متكررا للشيء ليس من نفسه وكذا ليس من الكلمات المحسنة ايضا مع قطع النظر عن جهة العلم
 ليس من الانسان والوجود ان الذي مفهومه والاكمل فيكون المفهوم من مفهوم من جهة العرض والوجود
 ان الحبس هنا ايضا متشعبة فان كلمة الحبس مفهوم الكل من الحبس باعتبار عرض مفهوم الكل لمفهوم الحبس
 وكون الحبس في ذاته حبسية للكل باعتبار عرض مفهوم الحبس للكل وكون الكل في قوله العلم ان السر
 شبه امثال هذه الكلمات على ما يسبح به الخاطئة قد يكون مفهوم من المفومات من قبيل الاوصاف والاشياء
 فقد يكون ذلك الوصف ما يجب ان يتصف به كل موجود في معنى او خارجي او ظلي كالوجود والامكان والشيء
 والوحدانية والمعلومية بوجه او غير ذلك وقد يكون ذلك الوصف مع مقابلة المعنى والوجودي مستوجبا
 للموجودات كلها كالمحدوث والقدم وان كان كل منهما وصفا للشيء خاص من الموجودات وقد يكون في ذلك
 الوصف مع مقابلة الوجودي مستوجبا للشيء خاص من الموجودات وهو المفومات وبذلك الوصف ايضا
 من هذا القبيل من الموجودات كالشعور والتفكير في الامور النفسية والاشياء الخارجية
 مفهوم من المفومات ومعلوم من المعلومات وكل ذلك والجزء في على تحقيقنا السابق ان المفومات
 المركبة التي تتولد من التماثل والاشياء المتشعبة بالكلية والجزئية وقد يكون ذلك الوصف بنفسه جليا
 ما واما هذا القسم من الموجودات بلا ملاحظة المقابل للمفوماتية حقيقة جميع المفومات والاصحاحات
 في الزمن بل انشور عند التحقيق من هذا القبيل فان كل مفهوم متشعب ليس من المقصورات بل هو في عالم
 بلقيته واقترابا عن تحقيقنا وقد يكون ذلك الوصف مع مقابلة ما يتصف به قسم من المفومات كالتكرار
 التمام والانتفاء والاشياء والقياسية والاستقرائية والتمثيلية والاشياء الاولى مع التمام

الهاجية وغيره لا يتصف بالاول المعنويات المركبة واثبات في المركبة انما هو ان كانت المعنويات المتخبر بها بالرب
المعنويات القياسية وكما ان الحجة والميزانية على المنهج المشهور يتصف بها المعنويات العرفية بل المستفادة منها
وكما ان الحجة مع الاية المتعاقبة بالهاجية على ذلك المنهج يتصف بها المعنويات العرفية وكما ان الحجة
والسببية يتصف بها المعنويات المركبة انما يتصف بالمتخبر وكما ان الحجة والشبهة يتصف بها المعنويات
المركبة انما هي المتخبرية وكما ان الاتصال والانفصال يتصف بهما من المعنويات الشبهية فقط وكما ان الزعم والافتقار
يتصف بهما من المعنويات الشبهية المتصلة وكذا الاتصال وكذا الافتقار وكذا الشخصيات والمطلوع والمسورة وغيره
ذلك تفصيل فيكون ذلك الصفات مما يتصف به الايمان والبراهن والمعادن والادوات والاعراض
كالكتابة والصنعة وغيره كون ما يتصف به الادوات كانه ليس من القسم الذي يتصف به كاستيرته ولطو
يتصف بها كونه والتمثيل والتمثيل والاستقلال والاعراض يتصف بها السطح والتمثيل والتقدير والتقدير
يتصف بها الجسم والتقدير والاستقلال والتمثيل والاستقلال والموازاة يتصف بها الخطوط فانه اعشاش
سببه للمعنويات انما هو صفات القسم الاول منها لانها لا يكون كليا متكررا النوع لانه ايضا من الموجودات المتغيرة
فمنه هو جوب وهو صفه لكل موجود فاني قد علمت ان في متكررة الاول ان واحد الاصطلاحين وان اخذ
المتغير منها في متكررة الانواع بالاصطلاح الاول لم يذكره فيما سبق انما يميز في تلك الحكيمة لانه لا يتغير من انقسامه
انفراد افراد الوجود في الوجودات لها كذا يميز من التقييد اليه لانه موجود وان كان موجودا في ذاته كوجود
يعرض لنفسه كانه موجودا في الوجودات القائمة التي هي حصصها وهو فاني لها كوجودها في عالمي والوجود في وجود
زبد وجود وجوده في ذلك كونه في الوجودات التي هي حصصها في الوجودات التي هي حصصها في الوجودات التي هي حصصها
المعنويات من الوجود في ذاته كونه في الوجودات التي هي حصصها في الوجودات التي هي حصصها في الوجودات التي هي حصصها
فان كلامنا في ذلك ويمكن وراعه معلوم وكذا افراد الوجودات الحقيقية والخصائص وكذا انشائها فان كل ما في الوجود
والوجود في مستلزمه في الحقيقة والامكان والوجود في الوجودات التي هي حصصها في الوجودات التي هي حصصها في الوجودات التي هي حصصها
بجميع الموجودات او المعنويات فالعدم وجوده والاتصال ممكن والكثير واحد وجوده والمجمل المطلق معلوم
بما في نفسه انقسم الشيء الى قسمين من القسم الذي يتصف به كانه موجود في القدم والزعم والتمثيل في
متكرر النوع يعرض لنفسه بل حصصه وافراده وقد يميز من التقييد اليه في الحدود لانه لا يوجد في الوجودات التي هي حصصها
لانه لا يميز قدم الحوادث الذي هو جزء الحدود لانه جزء من التقييد اليه في الحدود لانه لا يوجد في الوجودات التي هي حصصها
حادثا لانه جزء من التقييد اليه في الحدود لانه جزء من التقييد اليه في الحدود لانه لا يوجد في الوجودات التي هي حصصها
النوع ثبت بالنظر والتبعية والوجود الذي هو وجوده في الوجودات التي هي حصصها في الوجودات التي هي حصصها في الوجودات التي هي حصصها

بداية لكن مفهوم الحدوث والقديم من حيث انه مفهوم حادث ليس ليقوم بالحدوث بل هو من مفهوم القديم
من وجه واحد اما باعتبار انفسها فلا يميز احد بها الا بالآخر والماضي بها باعتبار السبب والعلية بها كما لا يميز احد
بغيره من الحدوث لان هذا المفهوم حادث ويميز من الاقدار الا حدوثه انما لان الا حدوثه صدق على جميعها والحدوث
سوى مفهوم الحدوث وحده ولا كالا قدم بغيره الحدوث باعتبار كون مفهومه حادثا اشتراعا وبغيره القديم من
حيث كون صدق على جميع القديما وسوى مفهوم القديم وحده ولا بالماضي والقديم القديم من مفهومه القديم وكذا
الاخرى التي هي القديما والمتاخرات والماضي بها باعتبار الاشتقاق كالا حدوثه والقديم القديم من مفهومه القديم
الا حدوثه والماضي الحدوث ظهوره الحدوث لزم اجماع المتخصصين وكذا احوال الملائكة والارواح والوجودات
تتبع من انفسه وتنفذه السببي وهو الا وجوده والذاتي وتنفذه الاشتقاق باعتبار انفسه فهو حاصل من غير اعتبار
تتبعه في افراد من غير اعتبار افراد وهو الا موجود والذاتي فان في نفسه مفهوم موجود وذاتي وبغيره متبع
باعتبار متبعه في صفات افراد وكذا الالهي من افراد فان افرادهم اعتبر فيها عدم عرض الوجود والذاتي من الوجود
مهم لزم اجتماع المتخصصين بغيره من بعض افراد تقيده السببي وهي افراد الا وجوده والذاتي فان من افراد
الا وجوده والذاتي موجودات ذنبية كالصور وسوى مفهوم الوجود والذاتي وحده كما ان الموجودات الخارجية
من افراد الا وجوده والذاتي وكذا الالهي من تقيده السببي من حيث وجوده في الافراد فانها غير آتية عن عرض
الوجود والذاتي لان في بعض المواضع كالوجودات وكذا الالهي من الوجود والذاتي لمعالم الوجود وهي وجود الوجود
الخارجي فان مفهوم الوجود الخارجي حصته من مطلق الوجود وهو موجود ذنبية عرض الوجود والذاتي وكذا
بغيره من افراد حصته من الوجود ذنبية لانها غير موجودة ذنبية مع الوجودات ذنبية لانها غير موجودة
بها الوصف من قسم الموجودات الذي لا يتصف به كالوجود الخارجي لا يكون متكررا النوع لعدم كون من القسم
الذي يتصف به فالوجود الخارجي ليس متكررا النوع لان مفهومه ليس بماليعرض الوجود والخارجي والامكان
موجود في الخارج مع ادس الحقوق الثانية الحكمية وكذا احوال الامكان الخارجي مع الامكان الذاتي
فالامكان الذاتي متكررا النوع بخلاف الامكان الخارجي وكذا الوجود الخارجي مع الوجود الذاتي ولكن
الخارجي مع الممكن الذاتي على الاصطلاح الاخر في المتكررات النوع واقسم اثلاث ايضا امكان من القسم
الذي يتصف به كالمتكررات النوع كالافراد مع التركيب فانهم مع جميع المفروقات فانها غير آتية عن
صفة الافراد التركيب كالملائكة من القسم الذي يتصف به من قبيل المعنويات التي تتصف بالافراد فان
غير المفهوم اي مفهوم الافراد ايضا مفروقة بصفة الافراد كالملائكة من القسم الذي يتصف به من قبيل المعنويات التي تتصف
بالملائكة من القسم الذي يتصف به من قبيل المعنويات التي تتصف بالملائكة من القسم الذي يتصف به من قبيل المعنويات التي تتصف بالملائكة

المفرد ونسبة لفظ الافراد والمفرد معنى اجمالي في اللغة ولا اصطلاح وان اردنا المفهوم التفصيلي المحدي كان ياد
 بمفهوم المفرد والافراد جزء وجزء لفظا ولا يكون لجزء في الغفلة والمفرد والتفصيلي المفرد كان في الغفلة
 التفصيلي اي الذات والصفة ونسبة على ما هو في سبيل الجبر فاما يكون مفهوم المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 التقدير الاول يكون مفردا من المفرد وكذا سال التركيب المركب فان عتبة المفرد من الافراد لا يكون مفردا من المفرد
 لعدم كونها مفردا وانما هي مفرد من المفرد التفصيلي لغويا او اصطلاحيا فمفردا من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 التفصيلي وفقا لما يتخذ ان في المسئلة المفرد لان التفصيل المركب هو المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 ويتخذ لافراد باعتبار المسئلة الاصطلاحية لان تفصيل المركب هو المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 الذي لا يدل على جزء من المفرد او لفظا الذي لا يدل على جزء من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 والمفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 فان كل مفهوم مفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 وادرك بالمفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 بوجه ما فيه من الكائنات الموجودة في الدنيا والخرافية والمعدومة والمشتقة من الذات والغير والواجب
 لذاته والغير من الخارج على الاطلاق من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 الوصف المفرد ايضا متصفا بنفسه ومعه مفردا من المفرد فان المفرد ايضا مفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 والحيوان على ما ليس من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 زيد ومفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 متحقق في ضمن الافراد فلا يميز منها المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 اذا تصورته فهو مفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 الانسان وغيره وتصوره فهو مفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 او لم يتصوره فهو مفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 منها كما هو المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد من المفرد
 ولكن مفهومه حقيقة فانية حقيقة مفردة مفردة مفردة مفردة مفردة مفردة مفردة مفردة مفردة مفردة
 انما هي نسبة لنفسها علم حقيقة العلم حقيقة العلم حقيقة العلم حقيقة العلم حقيقة العلم حقيقة العلم حقيقة العلم

[illegible]

مشتق ثم في اقسام سواء اخذ التصور السابق بحسب الصورة كما في جملة المقيدة لغيره الحكم او لغيره اعتباره
او بالحسب التصور او بحسب التصور السابق اي المشتق وان كان كونه بالبيع بالصفة الاخرى
والقسم الى قسمين كالثالث ان كان من قبيل ان يتبع به فهو متكرر النوع المقوم الترتيبا الى ان يتبع
الناقص فان في المقوم اليه مركب توصيفي ناقص فهو ما من نفسه ومن هذا القبيل قد يكون من المعاني
وقد يكون من الالفاظ اليه كلفظ الاسم فانه على الصديق باعتبار معناه على زيد وعمرو وكبر والجموع والاشياء
معزولة مستقلة غير والية على الزمان كذلك الصديق معناه على لفظ الاسم اي فهو على متكرر النوع المعزول
فان العتات الالفاظ لا على الكلي والجزئي والعرض يتوسطه العالي واسطة في العزول وكذلك لفظ الكل
والعرب والمصرف وغير ذلك بخلاف لفظ الفعل والحرف والمعنى وغير المصرف والكلام والجملة وغيره
فانه لا يصدق على اسمها باسمها وعلى الفاظها مقامها فانهم والمقوم المحادي معناه التخصيص
هو وجه المحادي المقوم الاجمالي المزدوج فان ذلك المقوم التخصيصا ايضا معزول من جهة المقوم المحادي
فكان مقومه التخصيص متكرر النوع لا مقومه الاجمالي فانه لا يعزله اليه بل المحذورة ومن هنا قد
يكتسب لفظ الصبيان ان هذا المحذور المحذور المحذور يتبعه والتام محذور المحذور المحذور
عزله فيقتضي ويستتبع ان محذوره اي محذوره من افراد المحذور الطبيعية من حيث هي اذا استبعدت شئها
واحتاجت اليه كان ذلك ساريا في جميع موارد واعمالها جميع افرادها فيكون محذور المحذور المحذور
النهاية فيلزم التسلسل وقد يجاب بقتلين فاطرهم وتشكين في رءسهم ان هذا المحذورين المحذورين وجود
الوجود وعينه في الغيبة الصبيان ورفع شذوثة بالنسوان لا يشبه ان يصح اليه الا فان ذلك محذور المحذور
على المذهب المشهور فان الكلية تعرض لنفس الكل ان يكون له ايضا اسقولا على كثيرين كما ان الحيوان
يصدق على كثيرين ولو صرحا الكلية بهذا الصديق فالتكلم كونه من قبيل ما يتصف به اي من قبيل الاشياء
المحمولة على الكثيرين كان متكررا النوع بخلاف الوجودية فان الجزئي ليس مقومه من قبيل يتصف به اي من
قبيل الاشياء المعاني على الشكر المحكية بنفس تقديره لان في المقوم اي مقوم الجزئي صادق على الكثيرين
كزيد وعمرو وكبر فلهذا كل واحد مقوم جزئي كما ان مقوم الكل اي مقوم الكل ومصدق اقتضاه كل مقوم صدقات
مصدقاته متبع قطع الظاهر بعفت الكلية تدرك كل واحد يكون جزءا يكون صدقات الانسان الذي يصدق على الكل والاشياء
صدقات الحيوان الذي هو صدقات الكل ومقوم العرض العام الاجمالي فانه متكرر النوع عارض بنفسه
ومحمول عليه بالكل العرض ايضا لان مقوم العرض العام عرض عام لا فردا كما لمشي والمتحرك والساكن
العرض والساكن لا يانظر الى ما بهيات الانسان والفرس والبقرة الختم معروض العرضية العامة المقوم

العرف العام ايضا فهو محمول على نفسه لا محمل العرفي كما يحتمل فهو منسوخ على مفهوم الناسخ في غيره باكمل العرفي
 فهو مكررا في النوع في الملازمة الاجمالية واما في الملازمة المنسوبة التفصيلية المحررة المذكورة في كتاب المنطق فليس
 النوع على ما هو المشهور لان الحكم والجزءي متجانس للمفهوم المفرد لا يثبت بها المفهوم المركب العرفي العام ثم
 من الحكم والشيء التفصيلية لا معنى مركب فكيف يصدر في علم العرف العام العرفي اذ لا يثبت فلا يكون متكررا
 النوع الاعلى في الحقيقة السابقة ان القسم للكل والجزءي مطلق المفهوم مركبا او مفردا مستقلا او غير ذلك فهو
 النوع على ما فصلناه في المعرفه الاولى من معارضة الحكم الاول النوع واما في المفاهيم المذكورة في فصل التشكيل
 فليست من قبيل ما يثبت به فان مفاهيمها اذ قد كانت او مركبات ثابته ومصاديقها مركبات ثابته
 سوى مفهوم الرسمية في ليست متكررة الا انواع ومفهوم الرسمية ليس متكررا النوع لان مفهومها اجمالي
 ليس من قبيل ما يثبت به كونه من مفاهيم العرفية كونه من مفاهيم التفصيلية كونه من مفاهيم الرسمية بل من مفاهيم العرفية في ضمن
 المفاهيم اي ليس من مفاهيمها لان هذه اساسيات اعتبارية لثبوتها بتأثيرها وحدود التي اعتبرها المصطلحون اطلاق الاعتبار
 فان قلت الاذرع عارض لمفهوم التفصيلية مثلا اجماليا كان او تفصيليا فان المركبات نفسا ايضا يقال له عر واما
 التفصيلي او مفهوم التفصيلية عارض لمصاديقها كذا في قائم فينبغي ان يعر من الاذرع اجمع القضايا والعقود ونحوها
 قلنا عارض من مفاهيمها لا يحيل ان يكون عارضا لمركباتها من مفاهيمها بل كونه عارضا لمركباتها من مفاهيمها ليست عارضا
 فان قلت المفرد محمول على مفهوم التفصيلية وهو ما محمول على اكراد كونه قائم فينبغي ان يحيل المفرد على اكراد
 فيلزم من اجماع المبدأ فيميز بها الاذرع والتركيب ثانيا قد اجبتنا عن مثل ذلك في حل المفرد على اجماعها
 على الانسان قد ذكره وقد فصلناه في المقام هذا من التفصيل في رسالتنا المستقلة في تحقيق ان المبدأ ليس من
 اليقين مثل قولنا فلا هم زيد قائم بل هو المركب التفصيلي لا ناقص في مجموع المطلق والقيدي والمطلق لمجرد التفصيل
 القيدي من شأه فليدفع اليها او انقسم السابوس والسابع لاحاطة بها في التفكير بانواع اصلا والعلق لهما في العلم ان
 عرويين الشيء نفسه كونه فردا لنفسه كونه من خارج النفس كونه مستقيلا اذا لم يكن منها ما عارضة اصلا ويكون من خارج
 والمفرد من المفرد والشيء او المبدأ من خارجها من حيث بلانها من اصلا اذا تباينها واعتباريا واما اذا تعلق
 التباين من الاعتبار في العلم على في مرتبة الاعتبار من العقليات والملازمات الذهنية فلا استقامة اصلا وتباينها
 في التفكير النوع بهذا النحو موجود فان لمعروض نفس المفهوم من حيث هو والعرض حصته الخاصة بالمفهوم
 بالاعتناء الى نفسه والحقبة من الشيء يكون خارجة عنه عارضة له فيتحقق التفكر من اقسام المفروض والكل
 والمفرد او الحقيقة لنفسه او من اقسامها لا يلزم التناقض في حل الجزئي على نفسه فلا حاجز في حل المفروض والكل
 فانما هو محمول على الملازمة الاولى والثانية عرضي فهذا هو القول على الحق في الصواب في الحكم المتكرر النوع

على ما هو الحال في هذا المثال وانما يتصوره على هذا التقدير من المثال وغيره كما في خبر من هذا البحث
 الوسيط المحال والنتيجة من هذا الخبر ان الطبيعة في المحال وكان ملاحظه ان مثال خبره انما يثبت في معنى
 قولهم لا لا اعتبارا رات اطلعت الحكمة المتعلمة الثالث في ما يتعلق بالفصل في حصول الفصل الاول
 مثال الحكماء المحسنين من جهة حصول الفصل في مادة الجبر فالجبر ليس من اجل الفصل المحسن باعتبار الجبر
 محسنه انما يثبت اربابا من جهة حصوله في مادة الجبر ولا يكون الغرض من تعلقه به في هذا المقام فانه لا يفرغ عليه الغرض الا ان
 كما لا يخفى على المتفطن الماهر وسيا في بعض بنيان الثاني عليه المحسنين حسب ما هو في الثاني في اعتبار الفصل
 الفصلية للعلل اعني في مرتبة كونها بشرط الاشياء كما يتبين بعض الاصول من ما ذكرنا من هذا الحق وعنده
 جميع المتفكرين من الحكماء وان غفل عنه بعض الشارحين وقابل ما قال في حيث لا يردى الى طائل وفيما لا ينبغي
 الاخير هو المراتب في هذا المقام وعلى ما يشرع في شرحه في مادة الجبر في ما ذكرنا من وجه التحقيق انما ثبت عندنا في الجبر انما
 ان الفصل في مرتبة بشرط الاشياء هو الصورة والمحسن في تلك المرتبة هو المادة والاول من حسب كونها طبيعة في
 الثاني بحسب تلك المراتب باعتبار وجوده في الغرضية الشخصية الخاصة فلو كانت الصورة هي الفصل الاول
 هو المادة على تقدير الغرض بل من الدور ضرورة احتياج وجود الصورة في مرتبة الطبيعة بل في جميع المراتب
 الى وجود طبيعة المادة وحسنه لزوم الدور في المراتب اقول في حيث من وجوده الاول انك قد عرفت
 ان ليس عليه الفصل المحسن باعتبار بل عليه الجبر وتبينه في المقام الفصل الى الجبر ليس
 حقيقة لا اعتبارا ولا في ما بل الفصل ان الفصل في مرتبة متصلا به على نحو تعيين الاشياء اربابا من الفصل في الفصل
 الفصل المحسن وتكميله لا وجوده في هذا الفصل الثاني في ما بحسب كونها في ما صرح بالقاضي ونقل من
 جميعا بان الذين قد يعقل من جهة ان يكون ذلك المعنى اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود
 فينضم اليه معنى آخر معين وجوده انتهى وقد عرفت ايضا ان المادة والصورة هما في مرتبة الجبر الفصل
 لبيانها في المبدأ والصورة على ما هو التحقيق فلا يترك اليبا لا اعتبارا في الفصل على كونها هيولى وصورة
 واجزا احكاما عليها في الثاني انما يفرغ الغرض الا ان يتصور على الاعتبار الاول كما يظهر لك فانه ذكرنا
 الثالث انما لا يفرغ الغرض المذكورة على الاعتبار الثاني في ما بل كما يستبين لك في الفصل الثاني في الرابع
 ان القاضي ليس ينافي من الاعتبار الثاني بل هو متعين لك في اطلعت فلم يفرغ عليه الغرض بل انما
 يتبين انما لا يفرغ عليه الغرض كما يظهر من ما يثبت من علمه لم يتبين له طائفة شرعا وشيئا من اطلعت ولم يفرغ
 من فصل وذل عنه وقال بحيث لا يردى الى طائل في الثاني من انما يفرغ عليه الغرض في ما صرح بالقاضي
 في فصله ما في في مرتبة الغرضية الشخصية لانه يلزم الدور فان العجوة محتاجة في شخصها الى المبدأ

فلو اشتاجت إلى العلم اليقيني في الشخص لزم الدور واللامرور كما كانت طبيعة الصورة علم الشخص اليقيني واليه
 يشخصها علم الشخص الصورة لزم ان يكون الشخص الصورة مشتقة نفس طبيعتها الكبريا علمه لا بواسطه اليقيني
 من عدم ان يكون الصورة مشتقة في شخص احد لان الطبيعة المقننة لا تشخصها بكون شخص في شخص احد
 ما تقر في مقوله فانهم قد يبرهنوا على ان الجنس تقييدات في مراتب الابهام فقد يكون ابهام بعض الاجناس
 اعمق من ابهام الاخر ولذا لك تختلف مراتب تكميله وتخصيله بالعضول بحسب اختلاف مراتب الابهام
 فالاشارة في الابهام هو المقوله التي هي جنس الاجناس والجنس العلم في الابهام عظيم فيقصر ويترفع
 بمراتب ثمانية متعاقبات يبلغها التكامل النوعي فيحصل بعض بعد بعض من العضول البعيدة الى الفصل القريبة
 فلا يبقى بعده الا الابهام بحسب الاشارة والتميز الشخص فالجواب على اشتدادها ما هو اعمق من ان لا فاقا حقيقة
 الشخص في انقسامه من حيث الاشارة الشخص فيحصل بها مقتضاها وان يقع ترتيبها ان يكون مجردا
 او مادي او مشترك الاشكال الطبائع المجردة والمادية وتختلف بطبيعتها ودرجة مطلقة لكن فيها ابهام وترتبط بعد
 بالشيوع والانتشار في الطبائع والمادية والاشكال الجسمانية في هذه المرتبة جسماني الاطلاق ثم اذا انقسم
 اليه فصل ان في نقص منه شي من هذا الابهام الباقى والتميز يحصل جسيما مائلا وان يقع شي منه في الجادات
 والمعدنيات والنباتات والحيوانات بل تخصص في زوايا الانواع الجسمانية مائلا بالتميز الى اطلاق الجسم
 وبطل شيوعه لاجسام المعدنية والجمادية الباقية ثم اذا انقسم اليه فصل الحساس المتحرك بالارادة وب
 عنه فترتب من هذا الشيوع والابهام الذاتي اليعنى وتختلف به زوايا مائلا بالتميز الى اطلاق الجسم الذي
 والتميز فيه عدو لشيوعه في الاجسام النباتية كالاشجار والرجان ثم اذا انقسم اليه فصل الانا ملق ترتب عنه الابهام
 بالكثير وصار بديهية متممة لفصل الكمال وبذلك ملق في باب الطبيعة واليقين النوعي بالكمال السانق
 لم ينظر الى كون يحصل في باب النوعية وتختلف نواحيها غير متفق في باب النوعية الى الاضافات الى امر
 هو اشتدادها ما هو اعمق من ان لا يسهل وهو الانسان وكذا حال سائر المائيات النوعية المتصلة المتولفة
 فالنوعية على الاطلاق عند جميعها من امر اعتبارية فيحصل بغيرها من جهة نفس في ان يحصل فصل الجنس
 مستويا لا تقاسا وتارة هذا الجنس هو المعتبر المشترك في جميع الانواع الحقيقية والاضافية ولا يحظر ذلك
 في كل اطلاق النوع على الاطلاق بل بالتقسيد الحقيقية والاضافية لكن المعتبر النوعية الحقيقية هو
 الفصل هو الفصل الباقى متممة لفصل الاجناس وفي النوعية الاضافية هو مجموع الفصل هو
 الفصل في الفصل تصنيف الاجناس على ما هو تقاسا ومن هنا كان بينهما عموم ومخصوص من وجه فان
 في النوعية من الفصل عموم ومخصوص من وجه وهو الاول باعتبار شموله لغيره الفصل متممة لفصل

الفصل في خصوصية باعتبار قيد التمام فيه وتقسيمه الى اعتبار شموله نحو الفصل الثاني من الناحية في خصوصية
باعتبار قيد الفصل بالخصوصية فيه نعم لم يطل نحو الفصل في خصوصية من غير فصل بالخصوصية في المكان من وجه
من وجه ذلك ما ذكرنا كما لا يتوقف على ان بعد الفصل بالخاصية في شئ ما وان لم يكن النوع الحقيقي والاشافي
اشبه كما لا يمنع من الاشبه كما لا يعقل في الحقيقة والمجاز على ما يشهد به كلمات علماء المنطق على اختلاف
عباراتهم الفصل الثاني في الحكم ودعوة على ملية الفصل للجنس باعتبار شموله ورفع اربابها من وجه واحد
الاول ان الفصل للجنس لا يكون جنسا للفصل الذي صار مقصدا بالنظر الى كون الفصل جنسا له
حاصلا فلا يكون ان يكون لما به واحد جز وان عقليان يصلح كل واحد منهما ان يكون جنسا
فصل بالقياس الى الآخر فيكون كل واحد منهما مشترك بين الماهية وفي آخرها بين الماهية والاكليان
الآخر مشترك بينهما في نوع ثالث سائر لهما فيكون كل واحد جنسا باعتبار اشتراكه بين
الماهية وفي سائر لهما واما الآخر وغيره الذي هو النوع الماهي فصل باعتبار تميزه لهما بين
النوع الماهي لهما الذي لا يشبه الاخر باعتبار كونه مضمولا للآخر لشيء له وغيره وبما عليه ان يكون
بينهما عموم وخصوص من وجه كما يتبين من الناطق والحيدوان اللذين هما جوارح فيهما في الناطق والاشافي
فان الحيوان الناطق وغيره من الحيوانات كالفرس والبقر والحمار والنمرو والناطق فيقال الحيوان
وجميع ذلك الملك الحيوان على تقدير وجوده عندهم فان الملك مثلا مدرج للكلية بصفة ناطق وليس سائر
لعدم كونه جمعا لبايراه الفلاسفة ولو فرض جميعه على ما يراه عامة المليون فهو ليس مائيا فلا يكون حيوانا
قطعا او شيئا من تركيبة الحيوان من الجنس النامي والحيوان النامي بالارادة فان بين الجسم النباتي
والحيوان النامي بالارادة عموم من وجه فاداة الاجتماع هي الحيوانات ومادة الاشتراك وهو وجودهم
النامي بدون الاحساس بالتحرك بالارادة هي الاجسام النباتية كالاشجار والخرجان ومادة وجود
الحساس بالتحرك بالارادة بدون الجسم النامي هي الاملاك الحساسة المتحركة بالارادة عندهم فان فيها
قوة ما يدعونهم من تركيبة النباتات المادية وتعلق بها التصورات الجبروتية والارادات الجبروتية والاشافي
الجبروتية والتركيبات الجبروتية تتصل بالنفس المنطقية وحركة العقلاء عندهم اذ لا يتصور حس تحرك الارادة
لكنه ليس مائيا على ما يقرر عندهم كما ان مادة الاجتماع في الحيوان والناطق هو الانسان اذ لا يفرق
الفرس والملك او غيره النامي في الاصل على الاصول المليية ويقال الحيوان مركب من الجسم النامي
ومن الحساس بالتحرك بالارادة وبينهما عموم من وجه ومادة الاجتماع الحيوانات ومادة الاشتراك الاجسام
النباتية والاملاك فان الاملاك عند اهل الملكية حساسة متحركة بالارادة وليس لها اجساما تامة بل اجسام

غير انية وتزعم بغير دليل في هذا الفرع على ذلك لا حصل ايهام انه لو كان كذلك لكان كل منها معلومة محصلة
للكثر من غير الدور فقال بعض الفضلاء والسماوية في شرح السلم مسترشدا عليه دام على المنفعة الاولى من دور دور
ان الفصل يشرح ايهام ان الجنس يحصل له نوعا معينا فلا يتفرع عليه الفرع الاول يجوز ان يتركيب كل من
كل منها عام وخاص من وجه ولا يلزم الدور في غير تلك الامور انتهى وفيه ما لا يلزم وقد اورد في شرح
القاضي الذي قال ذلك البعض في شأنه وان غفل عنه بعض الشارحين قال ما قال بحيث
لا يلزم الى طائل ثم اجاب عنه القاضي بثلثة وجوه فقال وفيه ان كلا منها عام وشبه من وجه
خاص وحصل من وجه فكل منهما باعتبار اختصاصه بوجه ايهام الآخر من حيث العموم فلا دور ولا دور
ان الجنس مبهم والفصل يحصل لمن حيث ذاتها لا بشرط شي من وجهية واحدة وايضا قد يكفي في
تكوين الماهية حيث ايهام احدها وتفصيل الآخر في تلك الاجزاء في الحقيقة عموم وشخص مطلقا على
انه بالنظر الى اكتفاء كل جهة من كل منها يلزم استغنائه عما هو يقوم له انتهى حاصل الوجه الاول
الذي اطلق السند للتعريف به وان يبينها لتأثير الجنس فلا يلزم الدور وتقرير ان الايهام والتفصيل
ليس بالاختلاف العموم والخصوص للذين هما ان غير من ان الاشياء لا تضاف الى الاخرى فخاص
العموم من الاضافات الخارجية من مرتبة الذات بل احوال والايهام من تفصيل في اثنين الفصل
نفس ذاتها لا دخل في هذه المرتبة للعموم من حيث لا يخرج الفصل ايضا في هذه المرتبة من احوالها
الى الجنس من كونها خارجا عن حقيقة الجنس من حيث هي مع قطع النظر عن الحصول والجنس في ذاته
ما حصل الفصل في اعتبار الفصل معتبرة في ذاته من غير وجهه ومتمم وجهه غير معتبرة في ذاته لكونها ذاتها
الجنس في مصاديق من العموم والخصوص الخارجين عن الاضافتين ويكون ذلك في الفصل النسبي
لزم ان يكون له الذاتية وبالحكمة الايهام في الجنس ثلث من نفس ذاته وطبيعته وكذا الحصول في نفس
طبيعته الفصل في حقيقة الذات حيثية واحدة فلا تفسر لها الجنس بحيث يتفرع من الوجه ان في ان جهة
ايهام احدها وتفصيل الآخر كذا في في الفصل النسبي وتقوم الماهية فلا حاجة الى ايهام الآخر في
الاول فليكن الوجه الاخرى وبالحكمة تقوم الماهية بيقظة القدرة العنصرية الكافية لكونها ايهام احدها
وتفصيل الآخر من العموم والخصوص مطلقا فيجب ان يكون نسبة هي هذه لا غير ذلك كما هو اجاب
بأشياء الحقيقة المتعينة وتقرير الوجه الثالث ان كل جهة من الجنس هي جهة ايهام احدها وتفصيل
لآخر وعموم احدها وتخصص الآخر على تقدم الماهية والفصل النسبي فيكون الوجه الاخرى غير معتبر
اليسا مع ان الية الاخرى ايضا معتبرة في تقوم الماهية فيلزم استغنائه عما يعتبر في تقوم وجهه

قوله هو محال هذا من غير شك كثير من المتأخرين لما في ذلك التبرير كما عرفت ان ذلك البعض من العقل والارادة
 المحسوسات من غير شئ من العلم المحسوسات جميعها هي شئ واحد يشترك في الناس من سكارى وراهم بسكارى ولكن
 العدد يشترك في شئ لا يتفرع بل انفرج على معنى عليه الفصل العاشر في سبيل الوجود والنجار في وجوبها صورة ومادة
 فان النجس لا بد له من ان يكون فيه اقسام بالانتماء الى الفصل العاشر في سبيل الوجود والنجار في وجوبها صورة ومادة
 الصورة والمادة يكونان فيكون المادة محسلة للصورة بان يكون متميزة او مصادرة للصورة حينئذ المادة
 باعتبار الابهام والاشراك والعموم كما في الصورة الحسية الواحدة المحسلة للعدد والكثرة فكل مادة
 فصل باعتبار خصوصها وتغيرها والصورة الحسية تعتبر باعتبارها مادية واشراكها وخصوصها المادة الكيفية
 فصل النجس من الصورة الحسية للمادة او فصل الذي هو المادة كونه من المادة ذلك ان المادة في الارادة
 العموم من وجهين من النجس الفصل تخلص عن القاصي استبان لفرع العرف ان القاصي ايضا على ما يلي الفصل العاشر
 رتب الاربعة وتفصيلها للشيء لان رتب في الفصل الطابق للسان النجس الاربعة على ما يلي الفصل العاشر
 كان من ثانيا على احتمال العموم من وجهين في الفرع الخامس في سبيل كسب اثباته تفرع على هذا النجس كسب
 فتم في الفصل ولا يحتاج الى محال التوهم المذكورين في نقص في الفرع اما التوهم الاول فانه ان كان
 لا وجه له عند سبيل كسب عند سبيل كسب العقل المحرور هو عند سبيل كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب
 العلم فلا يثبت في كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب
 العرف في سبيل كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب
 والملك من سبيل كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب
 غير ان مادته لطيفة فالبال ان يشكها لنفسها بكمال وسببها من مختلفه وان كان في سببها من مختلفه
 والوان في صورته فلو كانت كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب
 وفي السكاوت لا يوجد الاختلاف في التوهم فان مثل في الاختلاف في كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب
 رتب كسب
 الرجل وله اجزاء ليست فيها الا ترى الاختلاف في سبيل كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب كسب
 ونفسه النفسية لذلك في التوهم كسب
 السوء والنفسية في سبيل كسب
 في التوهم في سبيل كسب
 قوله هو محال هذا من غير شك كثير من المتأخرين لما في ذلك التبرير كما عرفت ان ذلك البعض من العقل والارادة

الحيوانية الحسية الحركة لها النفس انما طقته المدركة للكليات والجزئيات استنبطه للنساج لكن لم يتبين بهم
 النفس النباتية القادرة على تحريك الاطلاك اجساما مائتة فتعذر في نوع الحقيقة الانسانية صفات الحيوانية
 بل هو نوع آخر من هذه النوع بهذا المعنى وانما تحقيق حقيقة وجودهم من الاجسام النورية العقلية او غير ذلك
 او العنصرية الطبيعية والشرع عدم شاك النفس النباتية بهم وان الناطق من شاكلهم من غير كونهم حسا الى غير
 ذلك مما يتبين بهم فتكون الى علم الكلام لانهم قد اظهروا المقام واما التوهم الثاني فانه نوع بان المراد
 بالحساس المتحرك بالارادة الواقعة في حقيقة الحيوان وتحديد سببه في نفس طبيعة هو مصدر القوى الحسية
 المختلفة الاحساسات من السمع والبصر والشم والذوق واللمس والقبيل والتوهم والاثيران للصورة والسماع
 والتركيب التفصيل فيها وفي العقولات فليس من نوع القوى المتحركة فتركيبات متفنتة اراوية
 الاعلى نحو واحد مزمعي لا يكون الخلف عنه وهو النفس الحيوانية والنفس النباتية في الفلكا وان كانت
 مبداء للاحاس والتحركات الجزئية الارادية لكنها ليست مبداء للقوى المختلفة للاحاس المتنوع على
 الانواع المتعددة والارادة القوية على تحريكات مختلفة متفنتة لاعلى نحو واحد كما في الحيوانات بل لا تقدر
 عندهم الاعلى الحركة الدورية على نحو واحد من المشرق الى المغرب مثلاً بطبيعة شمسهم على محور واحد متفنتة
 بسيطة او كغيره متفنتة في الجاذبية المحيطة بالحيوان المتحرك بالارادة في الاجسام العقلية بالصفة
 المادية في تحديد الحيوان وما ذكرنا فظهر لك انه نوع ما قد يتوهم انما جميع فعالان قربان الحيوان بها الحساس
 والمتحرك بالارادة فان الحساس والمتحرك بالارادة ليسا بمفهومين فصلين للحيوان بل هما مفهومان
 اشتراكا اعتبارا بان كسائر المشتقات بل الفصل هو المبدأ المنشأ لا اشتراك بين المفهومين وهو مبداء
 واحد هو مصدر القوتين معاً لكنه جزئياً بمعنى ليس في الخارج والذين منا في الحيوان والجسم انما هي في
 الوجود والطبيعة الحقيقية بالارادة النفس الحيوانية في الخارج كما ان النفس انما طقته بالارادة الناطق والمبداء بالارادة
 الحيوان في الانسان في الوجود والارادة هي كسائر الابدان لقولنا بالارادة انتم مبدء وان فصلها بالارادة
 صورة وان الناطق بفصل النفس انما طقته صورة وان الحيوان جنس البدن مادة لما عرفت الى ان
 الذهن غير متفنتة بالاجزاء الخارجية في الوجود والاجزاء الخارجية ليست متماثلة في الالفاظ والاجزاء العقلية
 وان الحادثة والصورة المتماثلة النفس الفصل غير السبيل والصورة وان قد سبب التماثل في التمييز
 على هذا الاستحالة باطل تطالب بالمراد بذلك القول كما قد اقولنا بالارادة الشئ في ذواتنا في الخارج
 بالارادة العقلية على معنى الحاجة او بالارادة الانسان الذهن في الانسان خارج مع التماثل في التمييز
 انما هو مجرد اللفظ مادة والحقاكة في بعض الالفاظ ونبت مع الاحكام والاعراض فانهم الصرح الثاني

انه لا يكون ان يكون الشيء واحدا نوعي فصلان قريبان الا ان الفصل القريب عليه كما قلنا ثانيا الفصل المشترك
 في الجنس مفيد كامل لرفع اقسامه بالكلية فلو كان لها وجه واحد مفصلان قريبان لزم ان يكون الفصل
 المستقلة على اقسامه واحدهم الفصل التام النوعي الا ان في الجنس واحد كفاية كل منهما في باب الفصل
 ولا يلزم الاستغناء عن هذا في كفاية كل منهما في باب التقويم وقد عرفت دفع ما توهم وارادوا على هذا
 الفرع من كون كل من الحساسين المتحرك بالارادة فصلا قريبا لغيره في الفصل الجبري في مرتبة واحدة
 للانسان مع ان كل ذلك محال عندكم وقد يقرر الدفع بانها ليسا بفصلين بل كل منهما اثر لفصله
 الواحد وبرا يكون الفصل الحقيقي شيئا لا يدل على زاد الا بعرض ذاتي مشتق له الاسم من ذلك
 العرض كان طبع المشتق من المطلق الدال على فصل الانسان فان وجد ذلك الفصل عرضا شبيه
 تقدم احدهما على الآخر فقد شتق اسم كل واحد منهما اسم وجوه فيكون ان المفهوم من الاسمين فصلان
 قريبان متغايران في آثارهما معهما والحساسين المتحرك بالارادة في هذا الموضع من هذا الفصل فان
 سبب الفصل الحقيقي هو النفس الحيوانية التي هي معروضة المحسوس الحركي فما شتق له الاسم منها انشأ
 الفرع الثالث ان الفصل الواحد لا يكون معقولا نوعين في مرتبة واحدة سواء كانا نوعين مشتركين
 او احدهما من مرتبة واحدة كالحيوان والنبات تحت الجنس التام لان لو كان احدهما من قسم الفصل
 واحدا اتحاد النوعان الاتحاد في الحقيقة المشتركة بينهما الفصل المشتركين انهما كما اذا فرض ان
 النباتات والا شجارا لغيرهما كما تكثر الاشياء في بعض الاشجار والنباتات فيكون القسم المشترك والنباتات
 من نوع الحيوانات ولو تعدد الجنس لزم عدم الفصل من كل جنس يشترط ان يكونا مشتركين في مرتبة واحدة
 واختصاصا بحددهما فان كان يكون الفصل احدهما مطلقا من الجنس في لزم كون الفصل جنسا والعكس لو لم يكن
 وقد بطل الشك في الفرع الاول والآخر يلزم ان يكون الشيء واحدا بسيط اثران كما تفصل في كتابه
 الجنس مع ان الواحد البسيط لا يصدر عنه اثران الا بوجهين والبرهنة بينهما واحدة هي جسمية الذات
 كما عرفت والبرهان العكسي وجب الترجيح بلا مرجح ثم هذا الفرع بالمآل يؤيد كل الفرع الاول كما ينبغي
 الفرع الرابع انه لا يحصل فصل واحد شبيه مرتبة واحدة سواء كانا قريبين او بعيدين في مرتبة
 واحدة من المبدأ والبرهان ان يكون الامر بسيطا اثران كما عرفت ومن هنا بطل ان يكونا مشتركين في مرتبة
 واحدة جنسان قريبان او بعيدان في مرتبة واحدة وهذا الفرع يؤيد كل الفرع على الفرع الثالث
 لان تعدد النوع مع اتحاد الفصل لا يمكن الاستبعاد والجنس لهما والامكان واحد الا نوعين في صفات
 المفروض فكذا كل الى الثالث وقد استدل على هذه الفروع بان الاجزاء الخارجية والداخلية متحدة

بالذات متغايرة بالاعتبار فان الجنس هو المادة والفضل هو الصورة والممكن بصورة المادة صورة
والصورة مادة لو لم يكن الجنس متغيرا في ذاته ايضا ان يكون لما فيه واحدة ما يتان واصورتان في
درجته واحدة لا تتغير بتغيير الصورة الواحدة للمواد الكثيرة وتوحيدها في الشيء الواحد على ما ليس في الشيء الواحد
الخاصة في الكوفا موسى بان ان اراد بالمادة والصورة الهيولى والصورة قلبها ان ينقص من مادة الجبروتية
الواحدة المحصلة للمواد الكثيرة كما ان لا تترك والخاصة وان اراد بما يذم بالجنس الفصل من الاجزاء
العينية المتحد بحسب الذات فلا تسلم سواها لا متباينة فان الكلام فيها يبينه الكلام في الجنس الفصل
قائل برب الكلام بعد تسليم اتحاد الاجزاء الخارجية مع الذنوبية والا فلا معنى للاختلاف ارادة
الهيولى والصورة من المادة والصورة بهذا الوضع ان الفصل للجنس هو جبروتية
خلافا للذاتيين واستدلال المشائين على ذلك هو بوجوه الاول ان الفصل على الجنس تفصيل
يقتضي عليه لو كان عرضا كان عالما في الجنس فيحتاج الى العرض محتاج الى محله الطبيعي
وتشخصه المتقدم بالوجود على شيء لا يمكن تأخره عنه بالوجود والاول ان يقال انها متحدان في الوجود
فلو كان عرضا لزم من كون الجنس في الوجود والثاني ان الجنس في نفسه يحصل الفصل فلو كان الفصل
عرضا والعرض انما هو في الوجود وانما يحصل من الجبروتية ان يكون المعلول قواما من العلوي
ان الفصل والعلية اصغرت منه والثالث ان العرض يحتاج في تحصيله الى موضوعه فلو احتاج موضوعه اليه
في الفصل لزم الوجود والرابع ان الجبروتية والعرض متباينان في الماهية ولا يمكن تركيب الماهية
المحصلة والحقيقة المتصلة من المتباينين بل هو مفسد ان الجنس الفصل متحدان بحسب الذات والجزء
والعرض متحدان في موضوعه ولا بد من التماس الزاقي بين المحال والمحل والوجود وجوده وجودا بطي
لا حتى فلا يمكن اتحاد مع الوجود المستقل المستغنى واللازم كون المتعلق غير مستقل وبالعكس قال القاضية
فلا يقوم الجبروتية الجبروتية بالعرض الطبيعية باعتقده و ماهية تستمر على مطلق الموضوع والجبروتية
مستغنية الماهية لا تقتضي اليها اتصالا لما كان الجنس الفصل شيئا واحدا في القوام والوجود
ان يكون واحد باطلا بغيره فاستدعى وجودا رابعا والاخر باطلا بغيره فاستدعى وجودا في نفسه
ولا يلزم ان يكون الماهية الواحدة الطبيعية متمايزة بمقتضى في مدقاتها انتهى وعلى انما لا يرد ان
بعض شراح السلم معتد على تفريق الفروع على معنى الفصل الجنس بمعنى التحصيل عرفت الانها
وكذا لا يفرق على الفروع انما هو ان يكون بعض من الاعراض مفصلا ذاتيا ومميزا لغيره البعض
الجبروتية ان الكسبات العنصرية كما يثبتها على انما انتهى اذ هذا مجرود تفريق في حالة الشيء وليس

من غير نظر له ولا علم ثم كون الصور النوعية المركبات العنصرية اعراضا لعدم كونها محصورة في احوالها
 قبل تعيينان الصور المركبية والمزيج انما يرد عليه من قال بان المادة والصور هما قديمتين
 لعين الفصل في الميولي والصور وابطاحها والاعراض الخارجية المتمايزة الوجود المتمايزة الذات
 بالاحوال والذاتية او من قال بان المركب لا يقسم في الجنس الفصل كما هو راي في الما بعض من الشرح
 واثباته لا على التحقيق بل على التاكيد بالمركب التحليل مع اتحاد الجنس الفصل بالمادة والصور المتمايزين
 لها الوجود وثمن بالتعدد في خصوص الملازمة التحليلية للذات المتمايزين بالذات والوجود ولا الميولي
 الاول او الثاني او الثالث والصور النوعية او النوعية كما هو راي العقول الميولية وما قل في
 القائل ردا على المشتبهين بالتاكيد بالمتنوع المركب من الجوهر والعرض للتمايز بينهما ان اوجهه كقضية
 هي الوحدة المحلولة هي اشتدادها بين الجوهر والعرض مما بين الجوهرين والوحدة الوجودية والذاتية بل
 على ما هو متصفه شأنه في الاشكال في المعارف فاطل قلعا مما عرفت من التحقيق في المركب التحليلي
 كذا الخطأ والشرط في البرهة الظاهرة من قلعة التذرية لصور الفصل في الميولي والذاتية على سلم
 بالسريه فانه مجموع قضايات اشتدادها في الوحدة الاجتماعية التي هي عرض وبالجسم فانه مركب من
 جوهر وعرض هو المقدار على ما هو راي صاحب الاشراق والتجواب بعد تسليم ان الفصل على الصورة
 النوعية المميزة التي رجعية كما هو شرب ثلثه من الحكماء ان الكلام في المركبات الطبعية والسريرية المركبات
 الصناعية وان السريه ليس مركبا منها بل هو عبارة عن الغضبات من حيث انها معرفة في الهيئة بالذات
 معتبرة في عرفه وادخله لا يلزم قيام حسن واحد يسمى بموضوعين لان ذلك في العلل الانضمام
 والهيئة اشتراكية ويجوز قيام عرض مشترك بالكثير واشتراكه عنه كالحسيات الاجتماعية في الاعداد وان
 الجسم مركب من الميولي والصور النوعية لاسيما الجوهر والعرض الذي هو المقدار على ما ثبتوه في الحكمة
 الكونية والظاهر عندي ان الاختلاف بينهم في الصورة النوعية لا اجسام لسيطة والمركب بل هي الجوهر
 واختلافه المشتبه او افراس راد فساد الاشتراكية لان فصول الجواهر وانما هي مادة المتمايزين منها الفصل
 في مصنفاتهم بناء على زعمهم القاسد باحتداد الصور النوعية مع الفصل وقسمتهم كجسمهم كما هو سبيل اشتراكي
 السلم من ان يردهم بالصور في الحماذير الفصل المتقدمة مع المشتاكل هي الصورة النوعية وبالذات
 الحماذير الخمس هي الميولي وبقاها والادامات العام كالواحد الفصل الثالث في الايرادات كورد في
 هذا المقام منها ما ورد في الشيخ في الشفا وان كل فصل لا يخلو اما ان يكون اعم من الجملات من الاجزاء المتمايزة
 او اعم منها كالانوار العامة او تحت اعم المحولات انفس من الاول والثاني باطلاق اما الاول فانه متمايز

كون الجنس مفصلا ولا في الفصل هو الميزة لا في النوع كماله الاجناس كما هو مقتضى هذه فلو كان عين المقولة
 لم يكن فيها بل يشترط كما يحتمل ان كل فصل لا بد ان ينشئ فو قد اعلم من قبله ان المقولة لا بد ان يكون
 يكون فوق المقولات جنس فلا يكون المقولة مفصلا عاليا وهو خلاف ما ذكره عندهم واما ان كان
 فلا يتصلح ان يكون فوق المقولات ذاتي مفصلا عن الفصل والالا يتبع المقولة مستقلة ولان لو كان
 فوقها فصل لكان له جنس فو قد هو فوق المقولة فلا يكون المقولة مفصلا عاليا ويلزم تركيب المقولة
 من الاجناس الفصول لان الفصل العام فصل بعينه فلا بد من فصل ترتيبا بازا كل فصل من
 ولان الامور العانة امور اشتراعية اعتبارية والفصل لكونه ذاتيا امر حقيقي متاصل خارجي على راي
 الجمهور القائلين بوجود الذاتيات في الخارج فتعين اثالث واذا كان اخص فلا بد ان يكون تميز
 ومفصلا عن المشار كات فلا بد من تميز هو الفصل يميزه عن مشار كات مفردة وجوب ما به
 الاتيان لما به الاشتراك فاذن لكل فصل فصل فليكن التسلسل في الفصول وهو محال واما بان التميز
 بالفصل التامية فيما كان العام ذاتيا لانه يكون جنسا فلا بد ان فصل يحصل بخصلة يقيسه والتميز كل ما به
 بالفصل فغير مسلم لانه يجوز ان يكون تميزا بنفسها كما اذا كانت بسيطة والفصول من هذا القبيل
 فانها بسيطة ذهنية وبالحاجة مقولة المقولات بالنسبة الى الانواع المتماثلة اصلية المقولة لا بالانواع الى كل
 ما به تميزا ولو بسيطة ولو غير نوع وان المحال هو التسلسل في الامور العقلية الخارجية المتعددة الموجودات
 لان الامور الاعتبارية كالاجزاء التحليلية المقدارية للجسم او التحليلية الذهنية كالاجناس والفصول في ذاتها
 موجودة في الخارج باعتبار المنشأ لكون ليست موجودة غير بتعدد الموجود حتى يجبر في غير ابراهيم الطيال
 التسلسل ولذا لم يكن جريا في الاجزاء الغير المتماثلة التماثلية التماثلية في الجسم فان عدم تماثلها
 باعتبار الكمية الانضمامية فقط والتعدد فيها ليس للاعتبارية اشتراعية باعتبار تحليل العقل بمخالات الاجزاء
 المتماثلة الغير المتماثلية فان اجزاء ابراهيم ان التطبيق مثلا فيها باعتبار عدم التماثل الكمي الانضمامي في
 الخارج ومنها ما اورده صاحب السلم ان السلك كما يصدق على واحد من افراده يصدق على كثير من افراده
 يصدق واحد كحقيقة الحق في الدواني في الماشية العقلية فجميع الانسان والفرس حيوان وانما يصدق
 السلك على كثير من افراده يصدق واحد من افراده فلا بد ان قربان بها التماثل والصلال فيكون النوع واحد
 قربان وهو خلاف ما ذكره في الفرع الثاني ووجهه من وجهين الاول ما اورده القاضى في شرحه ان
 السيد ان يصدق على جميع الانسان والفرس مع قيد الكثرة دون الوحدة فلا يلزم ان يكون شي
 واحد مفصلا عن قربان وهذا التماثل في الصلالي ولو زعمت ان الجميع واحد فلا يكون واحدا حقيقيا واللا

والمفصلة له ما اذا اجمع جميع الانسان والفرد ان يدليه من جهة الكثرة المحفظة بحيث لا يعبر اليه
 الاجتماع عليه الوحدة لا يدخل ولا يخرج منها فصدق الحيوان على ما فيه بوصف الكثرة لان المفصلة
 تشكك في كثرته من حيث هي كثرته لا يكون واحدا بل كثرته المكان وقول الواحد في الكثرة في الفرد ليس
 بالاشارة الى كثرته من حيث هي كثرته لا يكون واحدا بل كثرته المكان وقول الواحد في الكثرة في الفرد ليس
 وقول الواحد في الكثرة من حيث هي كثرته لا يكون واحدا بل كثرته المكان وقول الواحد في الكثرة في الفرد ليس
 واحدا بل كثرته من حيث هي كثرته لا يكون واحدا بل كثرته المكان وقول الواحد في الكثرة في الفرد ليس
 الاشياء والغير ان اراد به المجموع من حيث هو مجموع مع اعتبار الكثرة الوحدة وقول الواحد
 حتى كثرته شيئا واحدا وعلى وجه التركيب فهو ليس واحدا احتشايه بل هو واحد اعتبارا في ذاته في تشكك
 ومتعدد في الواقع كثرته العقل واحدا ومجموعه في اختياره واعتباره كما اذا حصل من مجموع من الانسان
 والجموع الواقع حقيقة فهو ليس حقيقة محصلة وجميع هذه الكلام المذكورة في الفروع وغيره للاجتناس والفصول
 في المتعلق المحصول الاعتباره المحفظة فانه لا يتفصيل فيها من ثلثها والفصول للاجتناس بل في ما هي اجتماع
 مشهورات تشكك في كثرته من حيث هي كثرته لا يكون واحدا بل كثرته المكان وقول الواحد في الكثرة في الفرد ليس
 علاقة العلية المفيدة او غير المفيدة باعتبار الالهام والتفصيل والاعتبار الوجودي الخارج من الماديات
 وغيره فاعلم ان كل واحد من النيات والاعتبارات المتفرعة من كثرته لا يكون واحدا بل كثرته المكان وقول الواحد في الكثرة في الفرد ليس
 في المتفرعات من الوجود العقل والوجدان والكمية ومجموعها من كثرته لا يكون واحدا بل كثرته المكان وقول الواحد في الكثرة في الفرد ليس
 من كثرته بل اراده ان في العيشة والاعمال كثرته العقل والوجدان والكمية ومجموعها من كثرته لا يكون واحدا بل كثرته المكان وقول الواحد في الكثرة في الفرد ليس
 مشكك في كثرته من حيث هي كثرته لا يكون واحدا بل كثرته المكان وقول الواحد في الكثرة في الفرد ليس
 حقيقيا كان او اعتباريا كما مر في الاشارة اليه ولا فيه فوالا طاعة انتهى وليس المذكور فيها صحيح الا
 وهو كثرته العقل والوجدان والكمية ومجموعها من كثرته لا يكون واحدا بل كثرته المكان وقول الواحد في الكثرة في الفرد ليس
 وفاد ان الانسان من سائر جنس قاهرة ولا تاكل ساطعة باسرها الا ترى ان الماداة والصورة في الماديات لا اعتبار
 والمفصلة ما كانت في الحقيقة الاعتبارية الصرفة فضلا عن الوجود والصوره فليس في الاشارة الى المطلق
 في العقل والوجود والاعتبارية العقلية والاشياء في الانسان والوجود صاحبها المسلم نفسه ان وجود اثنين
 ليس له وجود وثالث وهو المجموع وذلك واحد وحاصل ان كل النوع واحد كذلك الفصل منها
 واحد لانه ان لا يد بالوحدة الحقيقية الطبيعية فليست موجودة في النوع ايضا لانه مجموع اعتباري يخرج
 وان اراد بهما الوحدة الاعتبارية او اعلم من الحقيقة حقيقة والاعتبارية فمنه متشعبة في الفصل ايضا فان

فصل مجموع النوعين مجموع الفضلين فلما ان مجموع النوعين واحد والمجموعين كذلك مجموع الفضلين واحد
واكثر كسب الاعداد على بل متى جئت النوعين ووضعتهما مجموعا واحدا فقد فرشت فضليهما مجموعا واحدا في
منتهى بل ليس جميع النوعين وحصلها مجموعا واحدا بل كسب الفرضي الاامين جمع الفضلين وحصلها مجموعا
واحد بذلك التركيب لان الجنس في اننا مشتركة واحد وليس في جميع النوعين بالجميع فضليهما وتركيبهما
مجموعا واحدا وان كلن لهنما تناظر اعتباري بالاجمال والتفصيل بين التركيبين لان جميع الفضلين في
صنوع جميع النوعين بالاجمال ولهنما مجموعا بالتفصيل ثم قد طال الكلام في المقدمة القديمة الجديدة
التي عنيته القديمة تركسندرا على الاطلاق والخرقة في المطالب العديد في هذه الرسالة المختصرة في
جميع اطوار الجارية المستندة على الاستمرار والتجديد والدينية الفصل الرابع الاحكام المذكورة
الاجناس العضول من الفروع الخمسة وغيره ليست عاقلان علاقة الانتقار ووجود الابرار بالتفصيل
والتوجه الحقيقة اعتماد الحقيقة والوجود بالتركيب التحصيل وغيره انما توجد في الماهيات الطبيعية
الحقائق الحاصلة المتصلة الحقيقة فتلك الاحكام محققة بها لا يجب جريانها في الماهيات الانسانية
والمعقولات المتكشفة المستندة في نظر العقل ولذا بالتحقق تلك الاحكام في الحدود والاسميته
الآثرية ان قولنا في تحديد الجنس بقول على كثير من متلفين بالحقائق وقولنا في جواب ما هو امر الواقع
في جواب ما هو بينهما عموم وخصوص من وجه اجتماعا في الجنس وانفراقتها في العرض العام والخاصية
الجنسية والنوع والحد التام والاحمال انه قد ثبت في الفروع الاول ثلث النوع والخصوص من وجهين
جوهري الماهية وانقص به الفروع الثاني البقية لان كلا منهما فضل قريب للجنس لعدم ترجيح احد بهما على الآخر
بالقرب ثم الوقوع في جواب ما هو فضل قريب للجنس النوع جميعا لانه هو القيد الاخير والجزء الاخر للقدسية
لما ثبت اتحاد النوعين في الفصل القريب فبطل الفروع الثالث ايضا بل الرابع ايضا لا يتقاربان
لجنس في مرتبة واحدة وهما القول على كثير من مختلفين في حد احسن القول على التحقيق في هذا النوع وكذا
حال باقي التمهيدات في الخاصة والعرض العام والفصل وكذا حال جميع الحدود والاسميته في هذا الفن
وفي من الفنون والعلوم الاخرى ما قلناه حقا صحيحا مريحا وسج ما قلناه به ذلك اشرار على علم بالا
نصيبا فحينما نعيد هذه الشبهة سبوا عليها كلالها كونه هو قائلها الفصل الخامس منس سوال اني
شيء هو سوال عن الميزان لك الشئ والشيء كذا في عن الجنس بنا وعلى الفروع عده من اثنان تركيب
والما بينه من مرتين متساويتين وقد كفي لا شابة الفروع الاول لكن كونه كذا في عن الجنس بنا هو سفسه
السوال باشي شئ هو في ذاتنا على ان لا الجنس لا الفصل لرسوال الفصل انما يكون في بعض الجنس

وبقيت على السائل فان سوال الجنب ان قدم من سوال الفصل ضروريه تقدم اليه الاشتراك على ان
 الايمان فانه لم يعتبر اليه الاشتراك كيف يعتبر من غير المتغير من مشاركا وبالحمله سوال الاستغنى
 هو من المبرر مطلقا سواء كان ذاتيا او عرضيا وعن جميع اعداد وهو القريب وعن بعض اعداد
 وهو البعيد فلو لم يميز فيه في ذاته لكان سواءا عن المميز الذاتي الذي هو الفصل والصفات اليه
 الاتي ان يكون هو الجنب وانما يعتبر بالشيء عنه فان كان الصفات اليه هو الجنب القريب لكان
 يصلح للواقع في الجواب الا الفصل القريب كما اذا سالت الانسان اتى حيوان هو من ذاته
 فالجواب هو ان لا يطق او قلت الحيوان اتى جسم تام هو في ذاته فالجواب هو احساس المشترك بالارادة
 او قلت النوع اتى كل مقول على المتقين هو في ذاته فالجواب هو ان واقع في جواب هو ان كان
 الصفات اليه هو الجنب البعيد يصلح في جوابه الفصل القريب والفصل البعيد الواقع شبه جميعا بل
 هو مما يتكافأ اذا سالت الانسان اتى جسم تام هو في ذاته فوالله ان لا يميزه عن مشاركا
 في الجسم التام اليه كما انه يميزه عن مشاركا في الجوانب والاشياء كما ان يميزه عن مشاركا
 في الجسم التام كالشجر والنبات وان لم يميزه عن جميع اعداد من مشاركا في ذاته وكذا يمكن جوابه
 بالاحساس ان لا يطق لان هذا الجسم المميز له عن تلك المشاركات وان كان الناطق بغيره البعيد
 كما في البعد التميز لكن في الفهم احساس ليزيد التميز بالشيء الى الشجر والنبات مع ان في
 الفهم اليه الاطلاع على الذاتي اليه ذاته اعملى قدر الناطق فغنى عنه لانه يتناع في فهم البعيد الى
 القريب بل هو احسن كما عرفت وان لم اخبر القريب في كلمات القوم لكن العلم غير تقليدي وما اذا
 قلت الحيوان اتى جسم تام هو في ذاته فوالله احساس كذا كذا لانه احساس التام وكذا كذا لانه احساس التام وكذا كذا لانه احساس التام
 في جوابه القابل للابحار والكلية وان كان فصلا له لانه ليس تحت الجنب الصفات اليه الاتي بل هو عموم
 وسواء في التام يميزه عن مشاركا في الجسمية كالشجر والحجر لكونه مشترك بينهما نعم يصلح في جوابه ان لا يميزه
 الحيوان اتى جسم تام هو في ذاته لانه يميزه عن مشاركا في الجسمية وهي الجبروت فاحساس يميزه
 عن جميع اعداد من مشاركا في الجسمية والتام عن مشاركا في الجسمية الغير التامية كالحيات
 كالاجار والمعادن ومجموعها عن جميع اعداد وبالحمله المتعبر عنه الجواب هو التميز بالاشياء
 في الجنب الصفات اليه الاتي سواء كان من جميعها او من بعضها وكذا اذا سالت النوع اتى كل
 هو في ذاته فوالله الواقع في جواب ما هو او المقول على الكثير المتفق الحقيقة وكل منها يميزه عن
 بعض اعداد لان منها ما هو عام ومنه لا مطلقا او مما هو المقول على اكثر المتفق في جواب ما هو

وهو المميز لمن جميع ما عداه فكان هذا المجموع هو الفصل القريب الذي ذكرت في نوع اى ستمت من هو
شئ ذاتي ينطبق في جوابه على الالف لا يميزه عن الخواصيات فالعوض يعتبر بعد المنهج والجنس من الفصل
وغيره لا يميزه في السؤال المتكثير بقولنا في عرضه وقيل مثلاً الانسان اى شئ هو في عرضه
فالجواب هو الخاصه واني هذا ايضا تقسيم باعتبار الصفات اليه لانه والصفات اليه لا ياتي في هذا
السؤال بمفهومه هو العرض العام فاما كان من الامور العامة الشاملة لجميع الاشياء المعنويات
او الاخرى والجواب هو جميعا فاجاب اليه خاصه كانت عني من الجواب اصله من حيث ادلة النوعية مميزة عن
جميع ما عداه او ليعتبر كما اذا قلت الانسان اى شئ هو في عرضه او اى موجود هو في عرضه او اى
ممكن اى ستمت من هو اى معلوم او اى موجود خارجي هو في عرضه لانه غير ذلك فالصالح في
جوابه المتخير المتحرك والسكون والماشيه والبصير والسميع والعناك والكاتب وغيره
المتعلق الى الموضوع يطبقه لانه غير ذلك مما يميزه عن الاخرى والجواب هو المجموعه او الاجسام
الغير النائية او النائية الغير الحساسة او الموجودات الغير الماشيه او الموجودات الغير المتخيره
او الاشياء الغير المتناحكه والكاتبه الى غير ذلك وان كان المضاف اليه اى هو العرض العام المتخصص
بتقسيم من الموجودات دون قسم وسجنس دون جنس فالجواب هو الخاصه النوعية او الشخصية
التي هي تحت ذلك العرض العام كما اذا قلت الانسان اى شئ هو في عرضه فاجاب الماشيه
والسميع والعناك والكاتب ويبلغ المتخير الغير في الجواب اذا سئل الانسان اى غير محتاج اليه
لانه الموضوع فانه يميزه عن الموجودات الغير المتخيره وكذا الاخرى والمجردات وان كان المضاف
اليه هو العرض العام المتخصص بالجنس القريب اى الخاصه الجنس القريب فالجواب هو في عرضه
الجواب ليس الا الخاصه النوعية للشيء كما اذا سالت الانسان اى شئ هو في عرضه
فالجواب هو العناك والكاتب او المتخيب وغير ذلك لا غير كالسميع والبصير والسميع لا يميزه
عن مشاركا في الماشيه كونهما سواء لم يكن ان يكون المضاف اليه لا ياتي في السؤال المتخيره
العرضي اى شئ هو في عرضه هو الجنس اى كما اذا قلت الانسان اى شئ هو في عرضه او اى جسم هو في
عرضه فالسؤال عنه هو الميزه العرضي عن مشاركا في هذا الجنس المضاف اليه ولا يطلب فيه
الميزه لان في الجواب متخيره هو الخاصه التي هي تحت ذلك الجنس المضاف اليه واصل منه فالجواب
في المثال المذكور هو العناك والكاتب في اضافته اى الى الحيوان وهما الماشيه اليه في
اضافته الى الجسم وحي والمميزه في اضافته الى الجوهر وكذا المتحرك والسكون والاسود والابيض

بالقوة بذاتية بقية في ذاته او في غيره والصفات التي لا يتغير احد من الاعراض العالم
الخاص واما اذا اطلق باسمه فيكون في ذاته كما اذا قلت الانسان اسمة شئ هو في
جوابه القابل للابناء والتثنية والاسم في الجواب من الذات من الفصل واحد واحد منها اذا كان
اشقان منها او ثلثة منها او مجموع الاربعه ولكن في جواب التثنية والمميز المحتاج الى الموصوف
والمتحرك والساكن والماضى والمضارع والمفرد والمثني والجمع والصفات الكاتبة وغير باجماع الخواص الجسمية او النوعية
اسم واحد واحد منها او اسمي اثنين منها او ثلثة او اربعة مضافا الى الاعراض من العامة التي هي اسم
من المفعول ايضا اذا كانت اخص من الشئ الذي هو من الاسور العامة لقبول التفسير الشامل للجواهر
والكم بالاسم العام وكذا مقتضى التسمية الشامل للجواهر وغيره ماعدا المقولات السببية وكما
اذا استكانت الانسان لانه يمكن ان يكون في جواب الموجود والمميز والممكن خاصة لمقتضى من المقولات
التي كلفه من عام اخص من الممكن لشموله للمعدلات ايضا وكقولنا الانسان اسمي مفهوم هو
فيكون في جواب الممكن ايضا لانه اخص من المفهوم لشموله للمعدلات ايضا فانه لو كان لا يستبعد هذا
من غير انه قد اخرجنا عن الاستيفاء والاستقصاء في هذا المقام والامكان ان يكون قد اخرجنا
والطوا مبر في المرام ثم لفظة منكم وكيف وحي واين وغيره اما اذا كانت وتوابع لاسم
واحدة تحت السؤال باسمه في جوابي هو اسمي في السؤال عن المميز لانه ان كان المطلوب التمييز
المقصود فانها تستعمل في هذا المعنى ايضا فمقتضى لفظة من يطلب التمييز والتعيين والتمييز
يقال من هذا اسمي ودمر او كبر وقد يطلب به التمييز والتعيين كما اذا قيل من جبريل جبري او من
او ملك في الغليل الاستعمال في لفظة كم طلب التمييز والتعيين كالمعنى الاتصالي او الاتصالي وسؤال التمييز
المقدار والعدد وكقوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آياتنا فذكر كبر جبريل كبر جبريل جبري او من
في الخشب وفي لفظة كيف طلب تمييز الحقيقة وتعيينها كقوله كيف ما كانت تسكن في تمييز حال الصحة
عن المرض مثلا وغير ذلك وفي لفظة متى يطلب التمييز والتعيين كقوله متى تيامم زيد فطلب
تعيين زمان وجوده بل هو الصبح او الضحى او المساء او الليل والنهار وغير ذلك في لفظة اين يطلب التمييز
والتعيين المكان كقوله اين زيد فطلب به تعيين مكان وجوده بل هو الدار او السوق او المسجد وغير ذلك
فاشكال في هذا السماع والطلب التمييز والتعيين فمقتضى هذه الكلمات على هذا المعنى من توابع اسمي لانه سؤال التمييز
عن المميز غير انه يحول على حقيقة هذه الاسماء وهو اصل المقصود ولم يتعلق انما اخصه من توابع له او
منه من جهة في اهل المركبة ان كان المقصود منها طلب التصديق اسم طلب تعيين زمان وجوده وكان في

هذا هو الاسم الذي هو في ذاته او في غيره والصفات التي لا يتغير احد من الاعراض العالم

او كونه نوعا او كونه نوعا غيرا غير ظاهر في نفس ذاته لا يستعمل لطلب التصديق والبيان في الاماير في طلب
الشيء والعلل في كونه قد اتم الكلام في سباحات الذاتيات والمقررات والشرح الى سباحات العرشيات لطلب
الراجع فيما يتعلق باللازم وغير معارفات المعرفات الا ان في تقسيم اللازم على اقسام العرش لا يتم الا
اللازم المتأثير لللازم الوجود فلازم الماهية ما يمنع ان يكون مطلقا في الخارج والذين متساو وحيث
الماهية في الذين اذ في الخارج يوجد معها في كل النظر في الاستيعاب ان يوجد الماهية به دون ذلك اللازم
الذي هو تصور الماهية والى هذا المعنى الذي هو نظرت الخط والتعريف فانه يمكن فيها تعريف الماهية
عن انهما كما في مرتبة الماهية من حيث هي اذ جعل الماهية في الماهية داخل في عنوانها لا في اعتبارها في العرش
خارجا عنها داخل في عنوانها وشرحنا انها كما كانت في سابق وسواء كان لازما لها او لا فانه لا يمكن
عنها لعل غير نفس الماهية كما في لزوم الوجود والكمات القديمة من التقادير عليها القديم او نفس الماهية كما في
ما تدور اللازم الماهية وسيا في نيانه او الابعاد سواء كانت نفس الماهية او غير كما في الاركان والتميز والاتصال
الى العلة الى علية ويسمى في اللازم الماهية للزوم الماهية واتحادها في كل طرف وحيث بالوجود
الاصلي واللازم الوجود والماهية كما في الوجود الخارجي ليس في اللازم الخارجي كالحركة والاحراق والشارف
التي هي الجوهر في نفس الخارج في كل ما به في مملكة اذ في وجوده بالذات وليس مقتولا لاني والعقول التي على ما ذكره
السيد السالك في الافي الميسر على نوعين نوع يجعل موضوع الحكم الميزانية من حيث صحة الابطال وتوقف عليه
وهي التي يكون مطالب الحكم بها خصوص في الموضع في الذين وخصوص نحو وجوده بالذات بان يكون
القطب المقود بها ذهنيات كالكليات والجزئية والذاتية والعرضية والمعرفية والموصوفية والمحمولة وكونه
تعيينه بالحيث فان صدقها لقرار المفردات ونحو وجودها المنفرد الغير المحلول ما يقابلها وانما هو في كمالها
تخلف الخط والتعريف وتوضيح ان الحكم عنه بالاحوال المتقدمة في انما هو الوجود والمنفرد عما هي متقدمة به
بالقياس اليه فالموصوف بالوصفية مثلا وانما هو الموصوف بنحو وجوده المميز الغير المحلول على ما يصف بالحيثية
وانما ذلك النحو في لحاظ الذين في المخصوص به فان احد الموصوفين لا يتميز بحسب المعين من الآخر نعم بعض
المفردات منها الا ان لا يلبس نفس ذاتها من التي تتميز عن الاعيان لوان فيه وجوده منفرد لكن فيه غلظتها
في سدا باب الافتراض بالجزئية والذاتية والعرضية والطبيعة ونحوه يوجد على وجه العموم ما يكونا على كس
اكتفا وهي العوارض المميز اعني التي لا تصدق على الاعيان بل على الالوان والذات كما في الاوصاف العينية
ولا يخادها خصوص حال في العين كما في الاوصاف الاعيان كالتعريفية والتميزية ولا يكون من تلقاها
الموصوف بها المتفردا وعليه كما في لوازم الماهية كالزمنية والاربعية وهي اى المعقولات الثانية بالحيثية

الاجم كالوجوب والوجود والاشيئ والامكان واقضيا بالمتصور كما هو الحال في كون دسنيات بل قد يكون حقيقة ك
في الامور المذكورة فان مصداقها نفس الحقيقة المتصورة من حيث هي لا بالاجزاء خصوص حال في العبر والالذين و
ان كان طرف الاقنات دما هو الوجود فقط فالاشيان موجودا ولكن مثلا قضية حقيقة لازمة كقضية كليل وانما يكون
الحكي عنه بها هي الماهية بالاشيئ متصورة سلطانا في العبر والاشيان لا بالاجزاء بل على حال معين في الخارج كالاشيئ
المعين او بالاشيئ معين وازكان لم يكن العقود بها خارج بل حقيقة كالوجوب في الاعيان وامكانه هو وجوده واما
الحصل فيها لحال العقل فليس الحقيقة المتصورة في العبر من الحال بل هي بالاشيئ لا بالوجود المتصور والاشيئ لا بالوجود
من حيث انتفاء الحال بل بالاشيئ هي التي تستعمل في حكمه بالبعد المتصورة وقال من يوسف في الارجح انتم
في شرحه للسلم وعرف العقل الثاني في الحكمه بالبرهان في الذين والذين بخلافه خارجي وهو يتناول العبر
الاول بالكون الواحد والاشيئ في شرطه الوجود كالحقيقة والاشيئ في الاشيان بالكون كذلك بل يكون ذات
المعروض مع قطع النظر عن الوجود كما في الاشياء والعبرية والاشيئ والفصلية فانها لا تتخرج في المعروض
للمعروض والاشيئ كالمجولية الذاتية كما لا يخفى على من اراد في بصيرة في العلم انتهى اقول مايت استغف
العبوات والمكتشفات من هذا المركب فعلمت في مسائل العلوم يقينية وبالحقيقة الغرائب في لرس
اشيئ لا حتى لا يحصل في الوجود والاشيئ في الوجود والاشيئ في الوجود والاشيئ في الوجود والاشيئ في الوجود
الاشيئ يتبع السواء عن الماهية في الخارج او في الوجود فلا يكون معه ولا ثانيا وانما في ان الوجود الذي
يقتضيه الشكها بالاشيئ في الماهية باعتبار ان مصداقها هي نفسها من حيث هي كالامكان الذي لا وجود
لذاتي ولا امتناع الذي لا قد تمرد التحقيق وتوافق النظر من الذاتيات ومن الماهية ولا حكمه والاشيئ في
بند الامور مع مصداقها كقضية العبر في باري الاشيان كما هو عند المنطقين بناء على انتفاء الجزئية
والاشيئ بحسب المفهوم والحال الاول كما في الاشيان والاشيان على ما عرفت فلو كان هذا الخواص في
الذين في القليل لم يكن من الاحوال حقيقة فلم يكن من المحقولات الثانية وانما لست ان الذاتية والاشيئ
والاشيئ وغير ما معقولات ثانية ميزانية على ما عرفت مما ذكرنا فاعلم ان المحقق بقضية السيد الباقروا كسب اليعن
مشتركة بالبحث عنها ومن اشياءها مع ان قد صرح السيد الباقروا بان القضية المعقولة منها ذهنية والقوم انما
مصرحون بان المعقولات الثانية الميزانية يكون الوجود والاشيئ في شرطه الوجود كما ذكره السيد الزاهد في حاشيته
شرح التذويب وغيره والاشيئ ان الواقع في جواب ما هو والحال على الكيفية التقني او الخلف وغير ذلك ما يشترط
مفاهيم الجنب والاشيئ وغير ما ليس بالبرهان في الخارج او في الذين فانها غايها واما في الاشياء
محضا وان الحال حكائية وكذلك الواقع في جواب ما هو خارج من تلقا والاشيئ الذي تليق بصلها والاشيئ

التي تنقسم الى اقسام اعلميل الذي هو ظرف الخطأ والاعتية واما يقال السقوط الثاني في الاقسام في الذين انما
الاطلاق الذي هو على الاطلاق اعلميل ليس له ثابته كما في تعريفنا لنفس الاقسام من حيث هي وانما حسن ان سقطت
قوله والا يلزم المحولية الذاتية والاطلاق عليه قوله كما لا ينبغي على ما في البصيرة في العلم ولم يقيس هذا البصيرة ان
المحولية الذاتية انما هو محقق الجبل من الشك وذا جاذبه وليست هذه البوارذ ثابته للمعومات المعروضة لها
والا لم يقع حوار من معقولات ثابته بل ليست من لوازم الماهية البقية على اعتراضه وادعاؤه في السقوط الثاني في
المقابل في الاقسام الماهية فابن محولية الذات وليس لها محمولات الاقسام الماهية ايضا وربما يكون العجز وعمل في
لوازم الماهية ايضا ولا يلزم المحولية المستثناة والاشي آخر من المحل في الزوجة لا رابطة على ما اعترف به هذا
القول في تعريفنا لعلم هذا الكلام بغير منه والسادس ان امثال الاثية والعرضية مستحبة او رافعة في الاثية
تعرض للمفومات بالنسبة الى اختيارها كالذاتية بالنسبة الى الذات والعرضية بالنسبة الى العرض
والمحسنة بالنسبة الى الازواج المختلفة والامر والاثنان في النسبة بالقياس الى الاثية او ثابته من الشيء بعد
تقرره وبعد وجوده كما قرئت الكليات والبرية في الكل والجزء اما قرئت انما بعد تقررهما ووجودهما كما انهما
النسبتين متكررين فوصف الجزئيات من ذات الكل ووجوده ايضا كما صح به القوم وشار اليه السيد الاراد
في شرح الرسالة القطيعة في بحث الازواج التحليلية فلما كان في هذه العوارض الشذية لا يكون في عرضها دخل
لوجودها والاسماع ان هذه الاسماء الكلية ومفهوم المقسم يكون مقبولا في مقامها في الاشتراك فلا ذلك انهم قالوا بوجوبه
الكل الازواج الخمسة وايضا بقره ما سميت اعتبارها فما عجز وادخلها في ذاتها والمعلم يقره في هذه فوضع في عرضها
من جميع هذه الاسماء مفهوم الكل فكيف يمكن ان يكون الكليات من العوارض الاثية التي يكون الوجود دخل في
عرضها والوجود الذي هو شرطها عرضها ولا يكون دخل في عرضها لانه اقسام المندرجة تحتها معرضة عنها من ان يكون
اذا لم يعرضها لها متضمن لمعرضها متما لان عرضها ذات متضمن لمعرضها ذاتي واذا كان الوجود
الذهني شرطها لعروض الكليات ولم دخل في عرضها لمعرضها كان شرطها لعروض جميعها تحتها من اقسامها العرضية
لان شرط العلم الذاتي في شرطها لعروضها شرط العلم العرضي ايضا شرط عدم حقيقة الاشتغال لعروضها من
حيث ان العلم هو لما من تتوسطه وانما عرضها فكيف يمكن ان يكون الوجود والاثية شرطها لعروض الكليات لا يكون
شرطها لعروضها من اقسامها الكلية ولم دخل في عرضها لكانها وادخل له والوجود والاطلاق البقية في عرضها
والذاتية والعرضية فبما استغنى على جملها في العلم والوجود علمنا ان العلم والخط من هذا التفسير لا يتصور لنا
فرق في عرض الكليات وعروضها لعروضها من اقسامها الكلية والذاتية فان المعبر عن الكليات بطلان على التصور ولا
في شرطها ايضا وجودها وادخلها كانها ولا تحقق ذلك انفسه في الاثية والوجود في الذاتية والعرضية المستثناة

بل عند تبيين النظر بطريقه لا بد لها من الوجود وذلك لانه ان القسم هو انكسار فلا فرق بين قسميه وبينها الا
 باعتبار سلطان المحل فيه خصوصاً المحل على اكثرية الخلفات او المتضمن منها وبالحال هذه التقوده اول من ان يعين اليه ثم
 اعلم ان المحققين الاثنين الاصح بالاستصحاب هو ما يقتضيه من السيد البارز ان القضية المعقوده بالمعقولات لا بد لها
 الحكمة بقية لا بد منها كما هو جازم المستأخرين واختاره المحققون بالاطلاق والاشباه في الاصطلاحين وكذا ما يقتضيه
 الغلط بهذا ثم اعلم ان لوازمها هي متفراعية اعتبارية لا وجود لها بغيرها في الخارج وقد تقرر في موضعه فلا بد
 حجج منها مخافة الغلط في ذلك الكتاب في قسم لازم الى اللازم وبينه واللازم الغير المبين لكل منهما سانياً في اللازم
 المبين يطلق على تعيينه لهما بما لا يترتب من تصور الملزوم بقوله ويتبع انكسار الاطلاقية عن الاطلاقية الملزوم انكساراً
 في انما هو مقتضى السجدة الزاوية والتقابل الزاوي في الفصل زمان ولا يطبقا بينهما كما حصل في الاطلاقية ان كان يكون
 عين في الاطلاقية الملزوم بالعدم وبما لا حد بها بالذات والآخر العرض لما في العدم والعدم يكون الاطلاقية مستقلة في الاطلاقية
 من تعارضها مع الاطلاقية والمعلومية في التصور وبينها اتحاداً بحسب الزمان فحسب الذات لكن في هذا التسلسل قد يترتب على
 شي من خارج اعداداً ويكون بين الملاطعية في الخارج في كل الاطلاقية بينهما زمان واما في الاطلاقية فظاهر قد يترتب على
 الآخر ما لا يترتب من تصور اللازم والملزوم بالعدم بينهما في الاطلاقية الاولى اللازم المبين بالجنس الاصل للجنس الثاني في الاطلاقية
 بالجنس الاعلى اذ اذا كان مجرد تصور الملزوم كما في تصور اللازم كان اللازم من حيثاً ضرورياً يربطها بالعدم والتوقف على
 يتوقف لزوم تصور التصور على تصور الوسط لا يكون مجرد تصور كافياً في لزوم تصور التصور بل فرض فلو ان كان تصور
 ايضا لازماً لتصور الملزوم كما في الفطريات فقد تصورهما كان مجرد تصور الملزوم من مقتضى ان لا يكون تصورهما
 ايضا كافياً للجزم باللازم ويقتضي تصور الوسط كان تصور الملزوم متضمن في تصورهما كما هو داخل في التصور ولا حاجة
 معها اذا كان اللازم هو يربطها بالعدم او قطر كان تصورهما ايضا كافياً للجزم باللازم ومن هنا ينقطع مناقشة
 لمحقق الدراني بانه انما يلزم العموم اذا اعتبرته الاول باعتبار ان الثاني وهو كفاية تصورهما للجزم باللازم
 فان لم يستفاد لبقولنا ما من منع فانهم واللازم الغير المبين ايضا يطلق على معنيين هما بقية فذين اثنين احدهما
 بازاء اللازم المبين بالجنس الاصل وهو بقية فيجب ان لا يلزم تصورهما من تصور لزومه والآخر بازاء اللازم
 المبين بالجنس الاعلى وهو بقية فيجب ان لا يمكن تصورهما للجزم باللازم من هنا وفي عموم إطلاقها بالانكسار فاللازم
 الغير المبين بالجنس الاعلى حصص من اللازم الغير المبين بالجنس الاصل لان مقتضى العلم اخص وتعيين المقام على
 ما يحيط به لبيان اللازم انشئة على تخويل لاول اللازم المماثية وهو منقسم بتعيين الاول ان اللازم المماثية ان كان
 يلزم من تصور تصور الملزوم وهو اللازم المبين بالجنس الاصل وهو اللازم الذي في العلانية او اللازم من
 تصور تصورهما لانه كفي تصورهما للجزم باللازم بينهما وهو نحو اللازم المبين بالجنس الاعلى وهو غير مقتضى

في بعض اللازم العين بالمتن الاضطراري استعمل على تقدير اللازم العين بالمتن الاضطراري واللازم اللازم واللازم اللازم
العين بالمتن الاضطراري لا يتصور بالضرورة بالضرورة واللازم اللازم واللازم اللازم واللازم اللازم واللازم اللازم
ولا يقال ان اللازم اللازم واللازم اللازم واللازم اللازم واللازم اللازم واللازم اللازم واللازم اللازم
في العموم والخصوص وعليه مدار اللازم اللازم واللازم اللازم واللازم اللازم واللازم اللازم واللازم اللازم
مداره على اللازم اللازم بالمتن الاضطراري لا يتصور بالضرورة بالضرورة واللازم اللازم واللازم اللازم
بل يتوقف على وسطه وهو اللازم اللازم بالمتن الاضطراري لا يتصور بالضرورة بالضرورة واللازم اللازم
بعض اللازم اللازم بالمتن الاضطراري لا يتصور بالضرورة بالضرورة واللازم اللازم واللازم اللازم
تصور الملازم والملازم كالملازم اللازم بالمتن الاضطراري لا يتصور بالضرورة بالضرورة واللازم اللازم
وغيره بل بالمتن الاضطراري لا يتصور بالضرورة بالضرورة واللازم اللازم واللازم اللازم
اللازم بالمتن الاضطراري لا يتصور بالضرورة بالضرورة واللازم اللازم واللازم اللازم
تقدم على الوجود والمطلوب كالملازم اللازم بالمتن الاضطراري لا يتصور بالضرورة بالضرورة واللازم اللازم
لثلاثة احوال اولها عدمه ولا يتصور بالضرورة بالضرورة واللازم اللازم واللازم اللازم
اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم
الحال على لثلاثة احوال ان يكون اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم
والضرورة اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم
ان زال بحسب الظاهر بسبب التعريف والاجاب على الصلوح الطبعي لما الذي هو اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم
الما يتصور ولا يمكن ان لا يوجد الملازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم
وجود الملازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم
سبب خاص من العمود وهو الملازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم
يلتزم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم
جزئ من الكل الحسبي واللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم
المتن اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم
دقيق الملازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم
نفاه على وعند التحقيق على صحتها المتعدي والمطلوب بما بحسب المصادق ومثاله ان لا يحسب الملازم اللازم اللازم
اللازم بحسب المصادق ومثاله ان لا يحسب الملازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم اللازم

لا يستلزم الى حصصه التي هي ذاتية لها والتي في كل واحد من الوجوه والامكان التي على ما سبق تفصيله وانما الاستلزام
 وانهم مرتبة المخلد وحق المرتبة للصوره بعد ملاحظة المخلد بالمشخصات واما استلزامها من ثلث الوجوه هو الازم
 مرتبة الاطلاق كل من اجل المحمول والزموم هو مضمون غير المخلد القديمة والزموم الاطلاق المختبر في مطلق المخلد
 والزموم حيثية من حيث هي المخلد في مرتبة كونها من حيث هو كونها من مرتبة الاطلاق وهو مضمون الوجود والحق المخلد
 في هذه المرتبة لكن لا اعتبارا لامتثال هذه العروضا في هذه المرتبة والافق لم يرتب الاطلاق مرتبة المخلد بل
 في ملاحظة اخرى ثمانية تنقسم على هذه الملاحظة في هذه المرتبة وهو ملاحظة هذه الملاحظة في هذه المرتبة فافهم
 فانه رقيق وبالتالي حقيق ولا تجد هذا التفصيل والتميز من غير الكتاب المختصر الرقيق الرقيق الذي
 يشتمل على التفرع الرقيق والطور الاثني والطور الوثني من غير معين ورفيق ومحب وشفيق تحليل
 وصديق في ايام المضيق والانتشار المحرق يتفرق البال وتشتت الحال وترامى الديار وتواتر السفار
 في الاكثاف والاضمار والامصار المعارقة الشائبة بل المطلق الوجود وحل في الازم الماهية
 اختلاف في ذهب المتأخرين الى اعتبار مطلق الوجود في الازم الماهية بمصداقها عند انتصار الماهية لها
 باعتبار مطلق المخلد وخصيصية التي مرتبة والذاتية كمثابة واعتبار بعض شرح المسلم الحق عدم مداخل الوجود
 المطلق في جميعها بل في بعضها فان الازم الماهية على ثلثة اقسام ما تقدم على مطلق الوجود وهو موصوفها
 كالامكان المقتدر والتميز والمايسا وحقه كالتفصيل واما ما ذكر من وجوده كالوجودية والمرتبة وهذا القسم الاخير
 لا بد من مداخل الوجود والمطلق المعروف في وجوده لانه يلزم مداخل الوجود والمطلق في الازم المطلق انما
 التقدير الاولين لادخل ارفيها اصلا والاي لم الدور او مطلق المساوية اقول هذا الحق خلاف الحق فالحق
 الحقيقي لا انتفاء وان التفسير الاولين ليسا من العوارض حقيقة عند التحقيق والتعريف كما يقتضيه النظر الرقيق
 واستدراك الماهيات الكمالات لانتفاء الوجود الى الواجب فلما ان الوجود مضمون وهو استلزامي لا يمكن تجاوزه
 بذات الواجب ومقتضاها ومنشأ استلزامه هو عين ذاته المتقدمة كذلك الامكان مثلا مقتضوم هو عينه
 اعتبارا على سبيل الايكولوجيا بالماهية الكثرة ومقتضى هو نفس الماهية من حيث هي فلما ان الوجود ليس من
 عوارض الواجب عند التحقيق عند هذا كذا كذا هذه الامور ليست من عوارض الماهيات الكمالات عند التحقيق
 عندنا وعند جميع المحققين فلم يثبت مداخل الوجود والمطلق في ثبوت الازم الماهية لها والعجب ان هذا
 ينقض معترف في حقيقة ان هذه الامور ليست من العوارض الخارج الامكان على العوارض في نفس الاشياء ذات
 عين الوجود والتشخيص الماهيات الكمالات في حاشية على ما بحث الامور والعامة السيد الزاهد على شرح المواقت و
 اعتبارا بحسب المسلم عدم مداخل الوجود والمطلق في ثبوت الازم الماهية بناء على ان الازم قد يكون غير مرتبة

الى علته لانفسها من غير الايجاب كوجوب الوجود عند المتكلمين فانه لا يلزم على ذاته لا يلزم لها عند من غير المتكلمين على انها
ولا يثبت من غير ذلك الا لازم التسلسل والحدود تقدم الشئ على نفسه ووجوبه في الفاعل بوجوبه من بل بوجوبه في غيره
متناهية او لا يمكن ان يكون واجب لتأنيده على كبره او آذره عليه بوجوبه الاول ما اوردوه القاضى بان ما يمتنع من شئ
لا يحل على الضرورة فان الانسان مثلا وان كان غنيا عن العيلة في كونه بملكته فيغيره في نفسه فانه خارج عن العيلة
التي به وهذا حكم الحكم بعينيه وجوده تعالى له فان ارتباطه بالاعتقاد من تلقاؤه وانتهى تعالى فيلزم تقدمه على
وجوده فان العلية والاعتقاد من الاوصاف المتعينة لوجوده الموصوفات او من غير ذلك من الامكان وجوبه ايدى
اشارته صاحب السلم في منتهى كبر استدلال الحكماء على عينيه الوجود وقوله فيها ذكرنا شانه الى جواب
هذا الاستدلال فان العرض اللازم بوجوبه ان يكون قبوته ضروريا للمعروض لا يحتاج الى العلة اصلا كالامكان
الاشبه وما صلا ان الامر الخارج العرضي لا يلزم ان يكون قبوته لمعروضه متناهيا الى العلية بل قد يكون ضروريا
غير متناهيا الى العلية سواء كانت نفس بديهية الملزوم او غير باكالامكان فانه ما من لازم المتأخر بالاجتهاد
ليس بعلية اصلا لانفسه بديهية المعروض والممكن والا لازم تقدم الوجود على اللاحق فلو لم يلزم الدور الى اللاحق لكان
على الاحتياج المقدم على العمل المقدم على التفرع المقدم على الوجود فحين تقدم الوجود على الانسان ولا غلبة
المعروضه للاحق لكان تقدريته على الاحتياج الى العلة فيشوبه الى ما يثبت قبل احتياجها الى العلة بديهية قد تفتت
والاحتياج الى العلة على ثبوت الامكان فلو كان الامكان ايدى متناهيا الى العلة فاما التي عليه غير العلة الذات فيلزم
استقبات العمل في الوازم غير جعل الذات ويلزم صحة تفكك الامكان عن الما بينه اولى عليه الذات فيكون
متوقفا على الاحتياج الى العلة فيلزم الدور ايضا واذا ثبت ان بعض المعروضات الما بينه يمكن كونه مقنونا
القبوته بلا علة فيمكن ان يكون وجوده واجبا بديهية من هذا القبيل عند المتكلمين فلا يلزم استدلال الحكماء عليه
واجاب عنه القاضى بان مصداق حمل الوجود عليه تعالى اما نفس ذاته من حيث هي فهو مسبب الحكماء
القائلين بعينيه ايدى من حيث انتقضا هذا الخط كما هو مذهب المتكلمين فحمل من تلقاؤه الذات وتوابعها
او من حيثية اخرى غير ما يلزم امكانه تعالى وكون الوجود ايدى كونه الامكان ولا يتقارن بكنية الوجود فيكون
بعبارة واضحة ان نشأ النزاع الوجود ومصداق حمل النفس بديهية تعالى فموجب مذهب الحكماء فلا يلزم
الاعتناء بعينيه الاحتياج والمفهومى فانه باطل بداهته بل الاحتياج بسبب المصداق فانه عينية في الوجود المستند
بحيث كون الذات من حيث هي بلا حيثية زائدة عليها كشأنها وكفايتها لا تنزهه في الوجود والحيثية بعينه
الاحتياج بالحيثية والحدود الضرورية او حيثية زائدة على ذاته فاما حيثية ذاته فيلزم تقدم ذاتها عليه بالوجود ويلزم الدور
او التسلسل والوجود بديهية بوجوبه من نفسه اعدا الى غير ذلك وبديهية غير ذاته فيلزم كونه مكانا تعالى عنه علوا كبيرا

والتسكك بالامكان غير مستقيم فان الامكان وامثاله عندنا بالنظر اليه ليس من العوارض بل من الماهيات
 بالتي هي المنكورة في وجوده والواجب كما ذكرنا سابقا فلا يصح الاستدلال بالامكان وغيره والثاني ما ظهر به
 بعض الاماكن في السهولة في شرحه للسلم وبعد تنقيد النظر فيه فبعضه ليس الا مجرد تقليد القاضي واقفا واثره
 بتغيير العبارة فلقد انكر تقريره الطويل بطول الذي هو المرض الويل قال القاضي والتحقيق على
 ما ذهب اليه الشيخ ان مصداقها نفس الماهية المتقررة بجعل الجاهل بل لا يمنع اقتضاها بالخطأ بها باعتبار
 الوجود ولا باعتبار الجبروت ايضا اذ لما كان الجبروتية اما يجيب في صدق الجمل كون الموضوع من الطبائع
 والباطنية ولا ذات لها الا بالجعل للرحم حيث ان ذاتها هي حاشيتي الجمل بخصوصه لا استعدادا لطباع الزهر
 الا سبحانه في الامر حيث ان الموضوع اذا اعتبر الوجود والجبروتية فلا يقتضي طبعه وجبروته وسيأتي
 بيانه ان شاء الله تعالى فهي مستندة الى نفس الماهية فقط في العوارض المحلولة لنفس الماهيات ثم بعض
 تلك الوازم يتبع التساخا بالنظر الى نفس الماهية باعتبار ان مصداقها هي نفسها من حيث هي هي
 كالامكان الذاتي والوجود الذاتي والاشياء الذاتية ووجوده تعالى عند التحقيق ولذا حكموا بالعينية
 هذه الامور مع موصوفها كنهاية من العوارض في باري الراي كما هو عند المنطقيين بنا على انتهاء الجبروتية
 والعيئية بحسب المفهوم والمحل الاول كما في الانسان انسان وميدان انتهى بعبارة هذا التحقيق في لوازم
 الماهية فاخر من يتحقق السيد السابق في لوازم الماهية بل عينه مع التقارب في الالفاظ والعبارة على
 ما روي في الاقضية المبين في غيره اقول شيئا نظرا بعد فان حيثية تقرير الماهية المتعبر بها جانب اقتضاها بالظواهر
 لا يتخلوا اما ان يكون حيثية تقييده او تعليلية وعلى التقديرين يلزم ما خلة التقرير في ثبوت الوازم الماهية
 والتقرير والوجود متلازمان والمجمل المتعلق بها واحد ويلزم ما خلة الجعل ايضا لوجوب ما خلة التقرير
 عن الجعل ولو في خصوص هذه الامكان وأنه لا يتخلوا اما ان يعترض ان لا ما خلة للوجود في اقتضاها الماهية
 اللوازم اصلا فيلزم عليهم وجود الواجب فيمكن ان يكون هو من هذا القبيل فلا يلزم تقدم الوجود على
 الوجود واصلا لان ان ثبت من تقدم على هذا التقدير تقدم نفس الماهية على الوازم لا تقدم وجوده على ما
 ولان يعترض بها خلافه في اقتضاها ولو من وجه شرط او شرط باعلية الموجبة او الساقطة الغير الموجبة فلا يصح
 القول بان الحقيقة نفس الماهية المتقررة بلا اعتبار الوجود بل لا يؤول هذا الكلام الى منتهى يحصل ايضا
 لان يراد بالوجود المنطقي هو امر متراعى اعتبارا لا يصح ان يكون له دخل في الذات التسمية للوجود
 باوصافه فلا عين لوازم الماهية ولا يصور فيه التضرع والمان يراد به الوجود الحقيقي بمنتهى مصدر الاحكام

صحيح تام على التسليم وهو انما هو عليه وتوسل في اختياره على التحقيق في العلم اللاحق لا في العلم السابق له
او رتبة العلم المتعدي الى الاعمال الذي ليس صفة كل شيء له تعالى فهو عين الوجود والشيء الذي رتبة والوجود
بالعلم اسود واما رتبة الوجود على التحقيق من حدوث العالم بقدره وتعيينه وتغييره وتوحيده وكذا
الوجود في الازمان من الامور الاعتبارية اسود واما رتبة الوجود في العلم اللاحق على مقتضاها والامور الاعتبارية تارة ولا يلزم
شيء من الحدوث وان العلم اللاحق على ليس صفة كما لا يتصل على الاعتراف به في القائل بغيره فلا يلزم من اجل التخصيص
المتشبه بل في النسخ العلم مقصور على الوجود بالفعل في عالم الوجود فذهب الى انك لا تساهل في بيان مشاهدات
كان لا يمكن شيئا من ذلك في احوالهم ومثانته وبلغ في بيانها منقح بنفسه في التخصيص على الاذكياء والفقهاء
اسهموا واكثر في علمه لسانه بعدد الاخلال واحال على عقول العرفاء فانظر كيف اطراوه ودفعتهم
لغيره اشكال هذه المقامات وانما في ما اورده القاضي الكوفي موسى في شرحه لعلوم ان اللزومات الغير
المتناهية هي التي حصلت بين اللازم والمزوم متحققة بحسب نفس الامر اذ هي محكوم عليها باحكام صادقة كالاشكال
واللزوم والتحقق في نفس الامر فتكون موجودة فيها والبرهان شاملا على اشتغال الوجود بالاشياء المتناهية
في عالم الواقع وتوضيحه ان لا تفتيحها بدم في نفس الامر وهي ان اللزومات والاتناحية الحاصلة بين الازمان
والمزوم ما يتبين الفكاك كما عن المزوم اذ لو لم تكن محكوما عليها بذلك الانتاج لانهما اساس كل اللزوم
فان سبب ان يصدق الحكم اللاحق بالازم على كل لزوم وطباع الربط اللاحق بالمتعدي وجود موضوع
فيكون تحقق كل من اللزومات الباقية المتناهية في نفس الامر من حيث انها موضوعات لاحكام صادقة واجاب
عنه بوجوبين الاول ان اللزوم انما يكون لزوما باجبي نسبة رابطة بين اللازم والمزوم لا باجبي مفهوم ملحوظ
بنفسه فالتام هي نسبة الحكم عليها بشي ايجابا او سلبا ولا ينظر الى كونه لازما او غير لازم وانما صحة الحكم عليه باجبي
مفهوم ملحوظ بنفسه في الذين فالحكم عليه بالزوم هو من حيث انه منطوقا به قصد في الحاط العقل لا بما هو لزوم
ونسبة بينهما فاذا انقطع ذلك للحاجة القصدية انقطعت السلسلة اقول في الجواب غير حاسم المادة الشعبية
فان الحكم بالزوم على كل لزوم محكوم اقصي له كجالي ليس كذلك وانما احتراعا محسنا وان كان خصوص المحل الحكم المتعلق
سما يتلج الى الاحتفاظ العقل لاياد العلم في القصدية الاستقلال ولا احتياج اليها الحكم الواقعي في نفس الامر لا الاحتياج
الواقعي على المعاني الخارجية المستتية وتوسل هذا العلم في الاية من موطن نفس الامر وليس ملحوظا كذا في غير
متحققة المنشأ أصلا فاذا تقررت هذه الفوائد الشعبية مستوجبة بان الوجود الواقعي موضوع القضية الموجبة للزومات
جنود هي واجب فيجب ان يكون كل لزوم متحققا في نفس الامر وانما في وجود التحقيق عندنا ان تلك اللزومات
الباقية المتناهية موجودة في نفس الامر لا يوجد ما يتخرج عنه الوجودات منفصلة حتى يلزم الاستحالة في التخصيص

الجايع الربط اليجابي بين الوجود والعدم لا ينفي بخصوصه كما ترى في الاجزاء المتشابهة التي لا تشمل بعضها
 وتبطل البعض الذي هو موجود بوجوده الجسمي متصل بالواحد متفكر المتكلم المتخاض في ما يتعلق بالعرض المفارق
 والمختصة بالعرض العام وفيه حاربت المعنى فلا بد في ما يتعلق بالعرض المفارق ان يكون تقسيم العرض المفارق
 الى الدائم وغير الدائم بحسب انظر الى الجمل الملائم لحوال المتبدلين الحقيقيين في علم الميزان قبل تقسيمه فان
 والنظر الدقيق بحسب لاختلاف الاصول في طريقة التأسيسية فالحكم بان العرض المفارق الدائم متساو في مسالك
 اللازم فان الضرورة المستقرة في مفهوم اللزوم اعم من الضرورة الذاتية والضرورة الغيرية كما عرفت في تعريفات
 اللازم ان المراد به بطلان المقنع الانفكاك عن المعروض سواء كان باقتضائه نفسه او باقتضائه غيره بالضرورة
 الغيرية يجب وجوده في الدائم قد اشترنا اليه في شرح العرض المفارق واللازم ان اللزوم لا يتخلو عن لزوم سببي
 والوجود في ذلك ان الممكن لا يكون وجوده بدون وجوده بالضرورة لا بالقاء سواء لم يعرف بان الحلة بالضرورة
 هي المتبقية كما تقر في موضعها ولا يتغير ويحذفها بالضرورة بالضرورة والبقاء وان المتبقية غير المتبقية
 وذلك ظاهر فان الممكن يحتاج الى الحلة في حدوثه وبقائه وقد ثبت ذلك في موضعه فاذا وجدت الحلة وجب
 وجود المحلول بوجود الحلة الموجبة المستلزمية بوجوده فلا يكون دوام المحلول بدون دوام الحلة واللازم
 الحلة من حلولها وجوده بدورها وهو حال على ما عرفت من احتياجها اليها في كلتا المرتبتين فاذا ثبت الحلة
 وجب وجود حلولها وامتتت الحلة بوجوده راسخا ارتقاء وانفكاكه عن المعروض دائما وجود اللزوم بالضرورة
 الغيرية واللازم السببي فاستمر المفارق في اللزوم ولو في الحق الخاص منها وهي اللزوم بالضرورة الغيرية
 او يقال للزوم ممكن فلا بد من حلة موجبة ضرورية امتناع الممكن بدون وجود الحلة الموجبة له واللازم
 فالحلة الموجبة ايضا واللازم مختلف فوجب الدوام بوجود حلة الموجبة له دائما واذ وجب الدوام وجب
 بقوت المفارق الدائم المعروض دائما لان وجوب ثبوت الدوام للدائم يستلزم وجوب ثبوت الدائم عليه
 واللازم امتناع انفكاك الدوام عن الدائم فثبت اللازم اي امتناع انفكاك الدائم عن معروضه ولو بالضرورة
 الغيرية فانهم حينئذ يقولون ان كون القضية الدائمة اعم من الضرورية المطلقة بحسب انظر الى الظاهر المتساو
 انظر الى انظر الى الظاهر بحسب نفس المفهوم انظر الى الجمل او اما بالنظر الدقيق في التأسيس في الاصول في طريقة التأسيس
 فالحق في نظام القضايا بالدوام في القضايا بالضرورة وبدونها ان اللازم هو امتناع الانفكاك بالضرورة
 ذات المعروض في المستقرة الضرورية الذاتية فقط او يقتصر الامر على النظر الظاهر في التقدير لا في التأسيس
 بحسب انفكاك العرض المفارق الدائم كما عرفت لانه الشايع في منها الفاضل السببي في شرح السلكان لمقتضى
 الحركة الدورانية فيه بخصوصه التي تقرر في صفة وهي داخلية في حقيقة انفكاك بالضرورة منها ذاتية

والاعتناء بالانفكاك فيها بالنظر الى ذوات المعرضين فبعضها ممكن على كل نظر المعرفه الثانية الخاصة
 قد تكون خاصة نوعية كالاعتنا بحك الانسان وقد تكون بيئية كالاعتنا بالحيوان فالاولى قامة نوعية مطلقا
 والثانية خاصة من حيث الاعتناء الى الشخص بهما عرض عام بالاقتناء الى الحقيقة النوعية التي تتجسد
 والخاصة بحسبته قد تكون خاصة نوعية باعتبار كون ذلك الجنس نوعا او اعتبارا نوعية باعتبار كونها
 ذكر ناسر التمثيل بالاشياء وقد تكون خاصة بحسبته كخاصة المقتولاة والاخبار الى الوجود كعدم الاعتناء
 بالمتنوع بالطبع خاصة بالموجود وعدم اعتناء بالسبب خاصة للكمية ثم الخاصة قد تكون شاملة لجميع افرادها
 خاصة لكونها اعتناء بحك بالقدرة على كون غير شاملة لكونها اعتناء بحك بالفعل للانسان والماشى بالفعل
 للحيوان وكذا العرض العام قد يكون شاملا لجميع افرادها عرض عام كالماشى بالقدرة للانسان وقد يكون
 غير شاملا كالماشى بالفعل وقد يكون عرضي واحدا عرضا عاما بالسبب الى طبيعته وخاصة شاملة بالسبب الى طبيعته
 وغير شاملة بالسبب الى اخرى كالماشى بالقدرة عرض عام للانسان وخاصة شاملة للحيوان وغير شاملة للحيوان كذا
 يتصور الاسماء والكثرة المتخلطة بينهما ويزيد كثرة الاختلاف بالتقسيمات الاخرى الخاصة والعرض العام التي
 قد تكون خاصة بطبيعة عرضية ليست ذاتية لما تحته ولا نوعية ولا اعتناءية كالاعتناء الى العلية خاصة
 للانسان المتصل بالذاتي وكذا المعلوم وغير شاملا بالنظر الطاهر واما النظر الدقيق فبما عرفنا يقتضيه عدم
 انحراف الاسكان واما المتعلق بالاجوب والذاتي والغير والاجوب والذاتي وقد يكون خاصة بعلية كالتعجب بالمتعلق
 فان عدمه بالذات لانه طلق واما اسطة للانسان وقد تكون خاصة بعلية كالتعجب بالقدرة او بالتعجب
 وقد يكون خاصة بالعرض العام كوجوده والجلد بالاشياء ووجهه واليمين على ظاهر النظر والاحتياج ان الله تعالى
 بصير على الطرق بالشرع وان لم يعرف به ما يستحقه وان اوله بعض المتكلمين ان المراد بالعلم العلم حاصل
 بالمعصية كما يحصل بها بالبحر يحصل بغير الرؤية والبهمة العلم الجزئي الاحساسى وبهذا التقسيم في العرض
 العام وبهذا على عموم الامانة في الكميات الخمسة واما ان وضعها في الامانة الى الافراد الحقيقية او الطبيعية
 الحقيقية الذاتية في الجنس النوع والفصل والخاصة والعرض الخاصة بغير كثره اشكال بغير الاعتبار است فيها
 فبما وقد فصلنا في المقام في كثره كثره حقا المبسوط والصغير لا يسا عوجي ومتغيرات الشجر الصغير
 وغير ذلك من شجر فليخرج اليها المعرفه الثامنة التي اوضح الاعراض العامة قد تكون ذاتية لكونها شراؤها
 الحقيقية النوعية او الشخصية وفصولا واجناسا للحقائق النوعية وخواص اعرافها ما فيها كالفصل خاصة

المحسوس والجسم عرض عام في ذاته قد يكون مقوم منه يحصل سرورها اعني باهي غايتها كالفصل المقسم يحصل
 المحسوس كل ان طلع الحيوان وقد لا يكون محصله فقد يكون في وجوده احتياج الى فوجو والمعرض بطريقه شخصه عموما
 ومخصوصا كالاحتياج لمحمول على الانسان يكون مبدء الذي هو الكسبة فيه عرضا محتاجا الى المحل عرضا ومخصوصا
 طبعا ومخصوصا او محتاجا اليه في الوجود الشخصي لاني وجوه الطبيعة اسي خصوص الامور كالمتصورات التي هي الصورة
 الجبرمية او النوعية المحمول على المادة والبيوت فان مبدء الذي هو الصورة لا يحتاج الى المادة في مرتبة
 الطبيعة بل في التخصيص وكذا العرض العام قد يكون مقوم بالوجود وعروضه بحسب النوع اسي محتاجا في الفصل الثاني
 الى ما به عرض عام كالمحسوس للفصل كما في السابق والحيوان وقد يحتاج اليه في الفصل النوعي كالماتشي بالسبب
 الى الانسان لا النسبة الى الحيوان كما سهر ما به الفصل السهل الى الجلال في شرح اسلم فان الماتشي ليس عرضا عاما
 بالسبب الى الحيوان بل هو خاصه على ما لا يخفى على القاصدين انهم في التميز والقدرة والامكان وامثالها ليست
 التحقيق في جوارحه حتى تتبين الاعراض العامة المقومة لوجود المعرض فتم المتصور والصورة الجبرمية عرض عام لا يفي
 المتصوره لخصوصها كالمواد الفلكية والعنصرية من ذلك وهو مقوم بها بجهة مبدء الذي هو الصورة الجبرمية
 مقوم للمبني فالتقديم والتفصيل والاحتياج باعتبار هذه المعاني جميعا مستقرة العرضية اسي المعنويات
 التعبيرية للمعنويات كما مر منها تحقيقه لان نفس هذه المعنويات الشبكية التعبيرية والفصل العرضية
 المعبر عنها بلك المعنويات مقومة بمحصله واحتياج في الوجود الحاصل الاصلي الخارج في ثنائيا في نفسها الامور اعتبارية
 اعتبارية لوجودها في الخارج ثم في هذه الادوات والخواص والاعراض انما هي بالسبب الى التعاطف المحصله الطبيعي
 المتصورة بالوجوده الطبيعي لا بالنسبة الى الماهيات الاعتبارية المتصورة بالوجوده الاعتبارية والمركبة بالتركيب
 العقلي الاعتباري فانهم قد برر ونظم منها المعامل المتعلقة بالكميات الخمسة على قدر القدرة القليل لعدم التفرقة بين
 المعنويات الوكيل مع الطبع السقيم والارزاج الحليل فخطو في كشف المقال على خاتمة لزمه المباحث انحاءا كثيرة
 ما يتعلق بالذاتي والذاتي في ذاته في ذاتي بلطقت على حصين لا يخرج عن ما به تفراده في شئ من المحسوس والذات
 والفصل ما يدخل في حقيقة افرو في ذاته والاعراض والفصل لانفسه لا ليس اخطا في ما به تفراده بل فيها
 وقد راول لا اخطا في وجوده كذا في حقايق الية يميز على اليسا عوجي ومضامته في منياتها والعرض لا يطلت
 الا على شئ واحد هو ما يخرج عن حقيقة افرو وهذا بحسب اصطلاح اليسا عوجي واما بحسب اصطلاح من البرهان
 فيطابق الذاتي على ما لم يخرج الشئ لا واسطة او بلا واسطة سواء كان الموضوع بحسب اصطلاح من البرهان يطابق
 على ما به تفراده من خوده الذاتية في العلم بحسب اصطلاح من القضا ياطلق على ما يكون حكما على في الحقيقة
 بحسب اصطلاح من الاعراض من الفلسفة الاولى من الاكسي يطلت على العمل المستترة عن الحال ثم ما به تفراده

مطلبان المطلوب الاول ان اشتغلت في العرض والعرضي والحمل والوجود على التفاضل بالذات فان
 العرض وجوده وجوده واستغنى على نفسه في الحمل والحمل وجوده واستغنى بالذات وجوده بالذات
 بين الحمل والحمل والتفاضل لا اعتبار في غير كات في الطول والعرضي منتزع من قيام العرض بالحمل منتزعا
 ولا يكون انتزاعا من التفاضل لا اعتبار في العرض وجوده وجوده منتزعا لوجود الحمل بالذات والعرضي منتزعا لوجود
 الحمل ولذا يحمل عليه ولا يكون الحمل منتزعا لوجوده وجوده منتزعا لوجوده وجوده ولا يكون
 الانتزاع وجوده منتزعا لوجوده وجوده في نفس الامر على ما علمنا في بحث المادة والصورة التي هي منتزعة
 والفصل ولان العرض الذي هو السبب قد يكون موجودا في الخارج كالسواد والبياض والحرارة والبرودة
 والعرضي المشتق يكون موجودا في الخارج لان المفهوم الاشتقاقي انتزاعي محض سواء قلنا بسبب الحسنة او
 تنكيره كما هو به بعض الافاضل السبب التي في شرح السبب لان القابل بالاتحاد لا يسلم كونه انتزاعيا وانما يكون
 كونه انتزاعيا لوجوده سبب القائلين بالتركيب من الثلاثة او الاثنى عشر لمحققين بالقائلين بالتركيب كونه انتزاعيا
 واما هو لا ليست حجة على بل هو قابل بوجوده الخارج لا انتزاعا به بالسبب والوجود في الخارج وتلان المفهوم
 الاشتقاقي لا يسلم كونه انتزاعيا فلا يسلم من عدم وجوده في الخارج عدم وجود العرضي في الخارج فان مفهوم
 الاشتقاقي مفهوم تعبيري من العرضي ومنه ان كاشف عنه لا عين كما يكون مفهومه التغيير باوحدنا كما شأنا
 عن الذاتيات لا عين كما في الظاهر بل لان العرضي لو وجد في الخارج كان اما متحدا لوجوده بالعرض او متعاضدا
 لوجوده بالذات على ان لا يكون متعاضدا لوجوده لان المتباينين بالذات في الوجود ومن دونهما انتزاعا
 الوجودا لصلها بالذات ولا بالعرض لا يمكن تضادها كما في زيد وعمر وولد وعمرهما متعاضدا لوجودهما في الخارج
 وعمره على الاول ما ان يكون متعاضدا لوجوده بالعرض بالذات لوجود العرض على الاول ما ان يكون متعاضدا
 ذاتيا لان الاتحاد الذاتي في الوجود منتزع الاتحاد في الذات بالذات وهو لا تصور الا في الذاتيات وعلى الثاني
 لا يمكن الا ان يكون بينهما وجود واحد بالعدد فيسبب الى العرض بالذات ويقوم بذلك الى العرضي بالعرض
 بالتوسط بطريق الواسطة في العروص ويقوم به تجوزا ولو ساعد فيكون الوجود في الخارج حقيقة هو العروص والحمل
 والعرضي موجودا بوجوده بالعرض فيكون انتزاعا منتزعا من العرض الذي هو منتزعا لوجوده وجوده
 اي على طريق التجوز فثبت كون العرضي انتزاعيا غير موجود في الخارج بالبرهان القاطع والدليل لا يبرهن بتوسط
 ابو الحسن الكاشي في دعائه في هذه انه مقتضى كلام الحق الدواني في الحاشية القدرية ان الابيض مثلا اذا
 اخذ بشرط شي فهو عرضي واذا اخذ بشرط شي فهو الشوب الابيض واذا اخذ بشرط لاشي فهو العرضي والقابل
 للوجود كمان طبيعة الذات في جنس مادة باعتبارين وفصل ومصورته باعتبارين طبيعة العرض في جنس عرضي

باعتبار ان فاعله من غير ان يكون له وجود خارجي حتى لو لم يكن فيه الملاحظة
 فيكون ان وبتا شيئا بل شيئا هو ابيض بذاته مع كان بيضا واما ان ابيض باعتبار ان
 ولذلك لا يحل على مجموع العارض والعروض كالجسم الذي هو عين النفس مادتها لا يحل على مجموع العين
 والنفس بطلان الجسم الماخوذ لا بشر شيئا انتهى وقال في موضع آخر في تحقيق ان شيئا مشتق لا يشترط على ان يستتبع
 فان معنى الابيض والاسودا بعينه القاريه ليس بقيد وسيا ولا يدل في معنوه الموصوف لا ماد ولا خاصا ولا المكان
 معنى قوله الشرب الايض لا يشترط الابيض في الشرب الشرب الابيض بل معناه هو القدرة انما كانت معدة اخرى
 فترجم الكلام على ان معنوه العلامة الدوالي من هذا الكلام اتحاد العرض والعرضي والحل جميعا الاتحاد والعرض
 والعرضي فقط فقال ليس للبيض ذات سوى ذات الجسم فذاك موجود واحد هو جسم باعتبار وجوده على اعتبار
 وجوده باعتبار وجوده واما ابيض باعتبار وجوده وليس للبيض وجوده شخص في شخص الجسم وجوده وجوده
 على ان جعل القاسم بوجوبين الاول وهو النقطه ان العدد من الاعراض وليس له ذات معاصرة لذاته العدد وجوده
 عليه وتسمى معه ولذا يصح ان النسبة اربع فان الحمل الاتحاد والوجود فاذ لم يكن الخارج ذات متماثلة وجوده
 كالتساوي والنسبة والاشق وغيره فاصح حمله عليها وكذا الكلام في المقدار المتصل كالذراع فان يقال الماء ذراع
 بطل على الماء ولستم للاربعه معنى فيشراحي اعتباري بخلاف العدد وحيث لم يكن له ليس من قوله الكم لا يتجزأ
 شيئا وانما في وجوده التقليد الاشتقاق لا يقبل في الشئ الرغيب في على بن سينا وجوده والاعراض في انفسها هو وجوده
 انما فانه يدل على ان وجود العرض هو عين وجوده وجوده والاعراض في انفسها هو وجوده
 واهو من معناه وحيث لا يحل كل واحد اسفل واهو من انما الزعم والتوهم فاش عن غلطه وعدم تميزه بل عدم تميزه
 في كلام المحقق انه ان فانه ليس يقال في اتحاد العرض والحل في الذات والوجود وكلا هو بوجه متعجزا كونه
 وهو الجوهر الذي في العلوم العقلية والجوهر الباق في الفنون العقلية لا يتصور منه المتفوق بهذه المقولات واما في
 البعدييات والعروضيات ولا نفهم من كلامه بعد النظر والاتحاد بين العرض والعرضي وهو ليس بغيره على الإطلاق
 ولا يشترط بوجهه وعلما ان الجوهر القوي في علم هو طوائف بذهب الجسم والاعراض والاشق لكل كونه
 فينتج عنه الكلام حينئذ من قوله المرام والوجود الاول فان العدد من مظهر الكم والمعدوم من المقولات
 المتشابهة واسما والمقتضى بل ذات محال عندهم والاشق اعني غير ذاته من كم من مقوله الكم فان كثيرا من
 المقولات من الاشتراعيات كالمقولات الانشائية المشبهة بكمه والاشق من مقوله الكم لا يمكن ان يكون المقوله
 الذي يكون من مقولاته شئ وحل الذراع على الماء بالمطاطة غير مسلم وتوهم الماء ذراع توسع وتضيق
 من قبله لما كان بالحدوث او الجواز المرسل وتوهم الحمل المطاطي فهو كما يكون في الاتحاد يكون في الاتحاد

المرضى مع المشاهدة الذاتية وما الوجه الثاني في الاستشهاد بقول الشيخ فوالجواب عن السؤال فمضاد الحق
 الاعلام واجب من ادق قواعده في هذه الوجوه الظاهر بحسب مدلولها في صاحب السلم على كل وجه من العلوم
 العقلية حيث قهر هو ايضا عينية وجود الاعراض والاعتماد بوجود الموضوع ليقترن بحسب الذات البنية
 كما يدل عليه عبارة السلم مع ان عبارة الشيخ متناوذة بما على من ادعى عدم الاستحاضة حيث لم يقبل وجوده في نفسه
 هو وجود موضوعات بل قال وجوده في نفسه هو وجوده بالموضوعات فذهب الى عينية وجوده في نفسه فان
 مراد الاعراض بوجوده المستقل في نفسه هو وجوده الغير المستقل الراجعي وبها متحيزان بالذات متفاضلان بالاعتبار
 بغيره ومن الاعتبار بالغير المستقل للوجود المستقل واعتبار وجوده كالاتي به بعض الافاضل السباني في
 شرح السلم ان متناه وان وجوده في الحال بغيره في العمل والملازم في الصلاة لان وجوده في نفسه هو الوجود
 الراجعي الغير المستقل فانها متفاضلة فان هذا الخطأ حسن على ما عرفت من اتحادها في
 الاعراض مع التعارض لا اعتبار في خلاصتها الى التاويل بتقدير لفظ التنازع كما تجتهد في التوفيق ثم على ما عرفت في نفسه
 اوردها صاحب السلم على الشيخ حيث قال في منبها تيرد على ما ذهب اليه الشيخ انه فيزوم ان يكون النقطة مشتركة
 بين الخطيين مثلا موجودا بالوجودين فان وجوده في هذه النقطة غير وجوده في ذلك الخط ويطلب ان اللازم
 من الهمديات للشيخ ان يقول على ما ذهب اليه المحمدي وان لم يزم كون الشيء الواحد موجودا بالوجودين لكن
 يزم قيام العزل الواحد عليه في هذه الصورة في وجوده كما هو جوازا وفاقية يقال في التنفص عن الطرفين
 ان اطلاق التاويل ممنوع على طريق التفاضل فان النقطة الواحدة التي تفرق الخطيين من حيث اتحادها في
 المبدأ والمتنهي انتهى القول الامامية الى هذا الجواب اليه من وللا الجواب اليه من الذي يتكبر واطراف الفاضل
 الخطيين في شرح السلم الذي هو المتن المتين بان محل النقطة الموضوعة هو الخط المتصل الواحد كله في الفصل
 الخطيين اما نقطتان موجودتان في وجودين فليكن محلهما في اشتراكهما في الحيز والوضع والاشترار فيهما لا في
 التوحد في الوجود وكما صرح في موضعته انتهى بل انه اكله تخيل حال من التفصيل عند من هو الفاضل الشيل من
 الى التاويل سبيل فان الكلام في النقطة الواحدة بالاشتمال مشتركة بين الخطيين المتنازعين في شخصين
 في التاويل والمتنهي بالانفصال في الطريق كما هو المصلحة في الانفصال من حاشية الشبهة وليس هناك اعتبار
 التنازع والتميز بل ولا تداخل في وجوده فالكلام في الانفصال في الطريق او العارضة في الطارئة بعد الانفصال
 فانه ايضا موجب لاتحاد الوجود بعد تفرقه كما تقرر في المحل فاجاب في الجواب ان يقال ان الموضوع حقيقة
 يلحق بالشيء والاطراف من المخلوط والمختلط والمقطوع هو الجسم الطبيعي المتصل في نفسه لان الحال ان يكون
 حقيقة في الجسم الواحد كما تقرر في المتن في حقيقة ولا يكون في العرضين لعدم صلح العرضين لهما

المحملة لعدم استقلالها في نفسه وكون وجودها رابطا بغيرها فاعلم انما يكون العرض
واسطة لمحمول عرض في الجوهر وقتا موقفا لخط واسطة لقيام السقاط الجسم وحلولها في
واسطة واسطة لقيام الجسم في السقاط واسطة لقيام الجسم في السقاط واسطة لقيام الجسم في السقاط
واسطة لقيام الجسم في السقاط واسطة لقيام الجسم في السقاط واسطة لقيام الجسم في السقاط
فكون قامة الحركة لان قيامها في السقاط واسطة لقيام الجسم في السقاط واسطة لقيام الجسم في السقاط
في الاعراض لان العرض في نفسه ليس لان يقع عليه بنفسه في السقاط واسطة لقيام الجسم في السقاط
تعدد وجود الحقيقة بتعدد محملها ولا في ما يجليها لانك عرفت ان محملها الحقيقة الذي يتعدد بتعدد وجوده
وجوده في الحال لانه واحد وهو الجسم المتصل في حركاته فكل واحد له الحق لا يتجا وزه وهو المطابق لاصولهم كقمة
لما تعدد هو في غير المقام من الكمالات والباردة والمتصفات الماردة المطلوب الثاني انهم صرحوا
بان عرض الزاقي من العرض في الحقيقة الطبيعية الغير المتناهية والماليات المتناهية المتناهية الحقيقية الغير
الاسمية والاعتبارية اشترطوا بل هو عرض لغيره بالغ الى حد التعذر وقاض عن طاقته بل هو شأن
القول والقدرة فان الجسم في ذاته بالعرض العام والخصيصية في ذاته بالخاصة وكيف مبيها كمال في معرفته الى الجوان
مثلا صنف زواقي الانسان والعرض العام كالمشاي والمتركة والسكان وغيره اعراض عامة له لزاقيات له
فلا يعلم بالجزء من تلكم واليقين الكمال ان هذا المفهوم بمعنى زواقي له هذه الطبيعة وذلك المفهوم بطوره لا يميز
عرض له لالافى الاضائيات الحقيقة ثم قد استدلل على كون المفهوم بغيره المقصود لزاقيات الطبيعة كما استدلل على
كون الاتصال ذاتيا للجسم في نفسه ويبنى عليه ثبات النبوي ثم يكون في مثل هذه الاستدلالات مناشئات من
جرح لا يمكن ويحصى عدد ما وجد ذلك ايضا لا يعلم ان مفهوم الاتصال ذاتي له بل بالعرض عندك ان مفهوم ان
او الجوان ليس ذاتي للانسان بل تمييز عن الحقيقة المحسوسة او الفصلية للانسان وعنوان كاشف عنها فان
ومثال هذه المقادير يكون اعتبارية من قبيل الاشكال المبادى التي هي الحقائق الذاتية
الخاصة بالعرض عما والمصدر مصدرها وما نتج عنها ولذا قد شيد المفهوم التبريري والعنوان الكاشف
من اشكالها والمصدر المعبر عنه الذاتي حقيقة كونه مصدر الاشياء غير معلوم التقدم لاحدها على الآخر كما لم يحسب
المحرك بالارادة وقد فصل ذلك في ما حثت المعرفة في بيان الحدود الحقيقية والنوعية حقيقة او خورا
والا الحقيقة الاعتبارية كالمفاهيم الاصطلاحية والماليات والماليات الحقيقية والاعتبارية كالمفاهيم
والسيف والسرير فلا يكون تمديدا لها بل هي ذاتها ومقوماتها المحسوسة والفصلية شعرة او مستعدة بل معلولة
بنيتها في غاية السهولة والسهولة لا يصح فيها ولا المعان بعد العلم بان هذا المفهوم مما اعتبره

المعتبر المصطلح في مقابلة هذا المفهوم ليس ما اعتبره و قد لا امر قد حصل بعينه فهو اقل في حقيقة ذاتي له
بذات غير حاصل منها ليس في اقل فيها و معنى له فبذات القول بالحق في هذا المقام و من ثم عليه ما حدث الكليات
المتشعبة باسم النشأ و المبدأ في الملك المتعام في الابداء و الاقحام و عليه التوكل و به الامتصاص في كل المقصد
و مراد و بعد بلوغ الكلام الى ذم النصاب فلنرجع الى شرح اصل الكتاب فنقول لما فرغ المصنف من بيان
الكليات الخمسة التي هي مقومات التصورات الموصلة الى المجموع شرح في بيان اقسام خمسة بين الكليات
وهي النسب الاربع التساوي والتباين والعموم مطلقا ومن وجه ولا يمكن جميع هذه النسب الاربع الا انفسه
الكلية لان الجزئين لا يكونان المتباينين اذا تمايزا في الذات كزيد وعمر و اقساما ومن وجه اتحادها كذا
الصالح و هذا الكتاب اذا استعمل المشار اليه بهذا الشكل والجزء لا يكون فيها العموم مطلقا اذا كان ذلك
الجزء في ذم الشكل كزيد وسان او تباين كل منهما اذا لم يكن ذلك الجزء في ذم الزيد و فرض و هذا اذا اختير
تجزئة محل الجزئي و صدق على شئ واحد و اختير عدم اعتبار الافراد في مقومات هذه النسب و اما اذا اختير
اتصال محل على شئ واحد اعتبر الافراد في مقوماتها لا يكون فيها تباين او تساوي و عموم مطلقا البقية لان الكل على
الافراد مستعمل على كل الطرفين كما يظهر من حدودنا فقالوا الكليات اعمى كليات كان اذا اعتبر استنبطت منها
بالاجتماع والافراق في الصدق على الافراد فان كانا متصافين بحيث يكون كل منهما صادقا على كل ما يصدق
عليه الاخرين اذ هو بالفعل فهما متساويان كالانسان وانطلق او كانا متفارقين ففارقا كليا بحيث
لا يجتمعان في الصدق على شئ هو فوجها متباينان كالانسان والفرس فانما لا يصدق الفرس على فرد من افراد
الانسان ولا الانسان على فرد من افراد الفرس كما يصدق الناطق على جميع افراد الانسان والانسان على
جميع افراد الناطق او كانا متصافين بحيث يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر فيقال هذا عام
من الكل والآخر مطلقا ويسمى النسبة بينهما نسبة العموم مطلقا او الخاصة مطلقا كالانسان وهو اخص والحيوان هو
اعم منه مطلقا لان كل ما يصدق على الانسان من فرد والعنفية كالرومي والوحيي او مخصصه كذا انسان البشر و
العرب او الافراد مطلقا والاشخاص اصطلاحا او الاشتقاق المتأصلية الحقيقية التي لا يلا حظ فيها لتصيل الطبيعة والتقدير
او التقدير بل يلاحظ فيها امر واحد محمل سيملا العقل اسمها الطبيعية او التقدير بعد تقيق النظر كزيد وعمر و كبر
يصدق على الجميع ايضا وليس كما يصدق على الجميع ان افرادهم يصدق عليهم الانسان فان من الناس انسان
كالفرس والبقر والغنم ويمكن ان يقتصر النظر على الانسان والافراد الحقيقية نوعية كانت او شخصية و غير ان الانسان على الافراد
الاعتبارية كما ذكرنا و لعل على هذا الدنيا وتبين ان بين الحيوان والجنس ليس مجموع وخصه مطلقا العام صدق على
كل واحد وان صدق الجنس على نفس الحيوان كذا لا يصدق ان على شئ ناسه هو فوجها فان افراد الحيوان

لا تقتضيه بالجمعية فينبغي ان يكون كل على مقتضى تعريف النسبة الا فبنا على ما عمننا من الافراد الحقيقية والاعتبارية
 يمكن كون النسبة بهذه العموم من وجه فان صدق الجنس على الحيوان ليس في مرتبة نفسه من حيث هو بل في
 مرتبة مطلق الشيء والاكالات الطبيعية المنعقدة به بطلان ما يتبع منها الجمعية وليس هذا الحكم الى انفرادها لا الى اكلها
 انما يتبع الطبيعة من حيث هي هي تنسب الى افرادها لا اتحادها بها بالذات او بالعرض مع ان غير سائر الاربعة او
 قد يكون افراد الجنس اجناسا ايضا كما في افراد الجوارس من الجنس والحمام النامي والحيوان والجماد والنبات وغيره وادى
 اجناس الطبيعة من حيثها من حيث النسبة ان من تلقاها بعضها الذي هو الجوارس والاكالات من حيثها من حيثها
 الجوارس فيكون نسبتها للجنس مثلا بالنسبة الى نفسها بل نسبتها بالنظر الى الصلح لها كلها وحقاقتها الجمعية لكونها ذاتية
 محمولة على الماهيات المختلفة بل صدق الجنس على الحيوان مثلا في مرتبة اخذوا بشر العموم وما اخطت به لتقدير
 الاطلاق وهي مرتبة الشيء المطلق الذي هو موضوع الطبيعة وهو انحصار من يطلق الشيء الحق في خصوصه هو الانسانية
 هي العموم والاطلاق للشيء المطلق وكون مطلق الشيء انحصار منه مطلقا وفرا اعتبارا في مطلق الشيء في اجتماع
 الحيوان والجنس في الصدق على هذا الافراد الاعتباري لادى الحيوان المطلق الذي هو مرتبة صفات من صفات الماهية
 الحيوانية وانفراق الحيوان عن الجنس في صدق على الانسان والفرس وذي وبر وغيره بل صدق الجنس على
 وانفراق الجنس عن الحيوان في صدق على الكيف والكم والجماد والنبات واللون والمقدار ومن هنا عرفت
 ان بين المفهوم والاسم مفهوم نسبة العموم من وجه واداة الاجتماع هو الاسم مفهوم لمخوطا بقيد الاطلاق في مرتبة
 الشيء المطلق فانه يصدق عليه المفهوم بالحمل العرضي وهو معتقدهم لعم الاسم مفهوم من المفهوم ويصدق عليه
 المفهوم لانه ايضا مفهوم من المفردات ويصدق عليه الاسم مفهوم نفسه بالحمل الذاتي لانه فواقتبا لادى الاسم
 والاسم مفهوم فاقى لكونه عينه والفرق نجوم من الاعتبار واداة انفراق المفهوم عن الاسم مفهوم هي المفردات
 التي صعدت الافراد الحقيقية للمفهوم واداة انفراق الاسم مفهوم عن الاسم مفهوم هي الاسم مفردات الافراد المقدره الحقيقية
 للاسم مفهوم ونبه المتأخرين منها باعتبار الافراد الحقيقية الحقيقية او المقدره كما بين الوجود والمعدوم من ان
 بينهما عموما من وجه لان مفهوم المعدوم موجود ذهني وكذا بين الكل والجزئي عموم من وجه لصحة ما على مفهوم
 الجزئي في مرتبة العموم في مرتبة الشيء المطلق وتعارفها في الكليات الطبيعية والجزئية الطبيعية في مرتبة
 باعتبار هذه الافراد الطبيعية الحقيقية وكذا بين مفهوم الجنس والعرض لعمامة نسبة العموم من وجه لصدقها على مفهوم
 الجنس في مرتبة الاطلاق وتعارفها في الحيوان الماشي مثلا والنبات من هذا الاعتبار واما نسبتها بين مفهوم الكل و
 نفسه فمستبقة التبادلي فان مفهوم الكل يصدق على نفسه في مرتبة العموم بالحمل العرضي ويصدق عليه الكل ايضا
 بالحمل الذاتي وباقي الكليات يصدق ان عليها جميعا والتعارف بين المفهوم والاعتبار ومن ثم علمت ايضا

ان المستعبر في هذه النسبة السليح هو العمل المتعارف الذي ادا العرفي الاول والى الاول الثاني المتساويان
 كالاشان والافان عاكس شيئين العدم الاول في بينهما ويدا كبحسب النظر العظمى على الاول الثاني المتساويين
 ان صدق التخصيص على السليح وان صدق مفهوم على الاسموم وصدق التخصيص على مفهوم الجبري على مفهوم العدم السليح
 وصدق مفهوم العدم على مفهوم التخصيص على الاشان ذلك ليست في مرتبة اخذ هذه الاسور في مرتبة التخصيص
 والمطلق على مرتبة على مفهوم والاطلاق كما هو المشهور على الاشان والافان لان مفهوم الجبري ان مشكلا في مرتبة التخصيص
 والمطلق ليس متساويا لانه لان هذه المرتبة متعارفة لا في مرتبة ليست متحدة مع مفهوم التخصيص من العمل على الاشان
 والاطلاق لا يكون بدون ملاحظة الاسماء مع التخصيص وكذا اصدق مفهوم على نفس مفهوم الاسموم فان نفس مفهوم
 مع قطع النظر عن كل ايقاع من حيث هو في مرتبة مطلق التخصيص ايم مفهوم من المفومات وكذا نفس مفهوم
 الجبري من حيث هو كل كذا في مرتبة الاطلاق لا يصدق في مفهوم على التخصيص من المفومات لعدم الاسماء
 في هذه المرتبة اصلا لا يكون كليا وكذا كون مفهوم الكلي باعتبار الصدق وهو في مرتبة مطلق التخصيص واذ كان
 مفهوم التخصيص عرضا ما باعتبار الصدق على التخصيص صدق في هذه المفاهيم على تلك المفاهيم باعتبار اخذ في
 مرتبة كونها من حيث هي في مرتبة مطلق التخصيص كما لا يخفى بالنظر الدقيق بعد التامل والاعتناء واذ انظر التخصيص
 الفاخص قد قلنا قبل من التخصيص وقلنا النظر في شيئين التخصيص في بعض الشروح والحواشي خارج اليقظة
 فاننا قد قلنا فيها على كون هذه القضية الطبيعية هي اعتبار مفهومها في مرتبة التخصيص والمطلق وما تحقيق في هذه
 الاحكام على نفس مفهوم التخصيص من حيث هو هو وان يكون التخصيص قيد المعبر عنه المعنوي امي التخصيص في هذا
 مستعبر لانه المعنوي حق يكون المرتبة مع التخصيص المعنوي في مرتبة ابراهيم الرفع التخصيص في قيد المعنوي المعنوي
 والتخصيص والاعتبار المعنوي المكونة داخل في هذا المعنوي واعتباره امي في اعتبار الاعتبار كشاف عن مرتبة
 التخصيص خارجا عن نفس المعنوي والاعتبار والتخصيص والاعتبار حتى يكون المرتبة مرتبة الاطلاق المعنوي امي مرتبة
 مطلق التخصيص في مرتبة ابراهيم اجتماع التخصيصين لم يولد في الكتب الطويلة الدقيقة لنا ونشر الدليل التخصيص
 والتحقيق في غير مرتبة التخصيص والحواشي الميسورة وفق امدنا الاضافة فيها واما حاشي التي ان هذه الاسور
 اذ كانت محكوما عليها بهذه الاحكام في مرتبة مطلق التخصيص فكل الاسري هذه الاحكام ان في هذه الاسور في
 مختصرا ان هذه من الاحكام مطلق التخصيص الاسري الى الاذ كونه موضوعا للمعاني القياسية وكذا مطلق التخصيص
 كونه من حيث هو كونه مما لا يخفى للاسماء والمخاطبة كونه محمولا كونه موضوعا لاجتماع التخصيصين كونه محمولا
 للمعاني فبين كونه محمولا للوحدة والكثرة والعموم والخصوص على غير ذلك مما لا يخفى بعد التفحص السابق واللاحق

المشهور بانسان يملك الاخر الشئ بل ولا يعرفه الا انما كانت مواد صدقها على فرد من مواد الاجتماع ومادة افترق
 اوجدها من الاخرى مادة صدق على فرد من صدق الاخر عليه ومادة افترق الاخر عنه اي مادة صدق الاخر
 على فرد من صدق عليه بها ومادة افترق الاخر عن الابيض والابيض في الانسان الزود من والفرق بين شئ ومادة الاخر
 ايصديق عليه كل من الانسان والابيض في الانسان في شئ ومادة افترق الانسان عن الابيض ايصديق
 الانسان عليه دون الابيض كونه اسود ومادة افترق الابيض عن الانسان الربط والعاج مثلا فان كانا
 ابيضين ولا ايصديق عليه الانسان فيقوم الانسان باعتبار شئ من الابيض باعتبار بعض افراده كالرسم وغيره
 كالنجاسة وشخصه باعتبار شمول الابيض كاعتبار بعض افراده كالرسم وغيره كالنجاسة والعاج وغيره كالرسم
 وشخصه باعتبار شئ من الانسان بالعكس على عموم ما يعتبر شمول الانسان كالرسم وغيره كالنجاسة والبط وخضوه
 باعتبار شمول الانسان كالرسم وغيره كالنجاسة والعاج وغيره كالرسم والبط وخضوه باعتبار شئ من
 كونه ان كل انسان فخلق بالفعل وكل انطق انسان بالفضل وانما اعتبر الاطلاق العام دون الدوام ليعمل
 الحيوان والمقتضى في هذا الصدد كل حيوان فخلق انما فان بعض الحيوان اذا لم يمس نفسه لا يكون
 بنفسه في ذلك الوقت وكذا انما لم يستيقظ ولكن يراد عليه اذا لم يلفظ فاما في حال نومه قبل ان يستيقظ
 وحين روعه في نومه كما قال الصدوق في الانفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فما حكى الفم في نفسه
 عليها الموت ويرسل الاخرى الى اجل سنة الا في فناء نائم ولا ايصديق عليه يستيقظ بالفعل في وقت ما وكذا اذا ولد
 في ظلام ثم قبل نومه ويحجب عن الاخر بان الاستيقاظ هو العدم اللاحق للنوم لا يطلق على عدمه انسان
 فعلى هذا لم يزد الواسطة بين النوم واليقظة وضوء حاله عنها كما لا يخفى وخرج التائب الى السالكين في كل حين
 وانما اعتبر الدوام فيه ليعبر عن شئ من هذا التائب والافيد في شئ من انما لم يستيقظ بالفعل في شئ
 من المستيقظ بانما بالفعل فاما هو المشهور عنهم نظر الى اخذ المصنفون المطابق للصريح في المخرج والافيد في
 فيه سالكية واحدة من جانب واحد في اثبات الدنيا من الكل لان كل سالك سالكية الكلية الدائمة هي السالكية
 الكلية الدائمة كقولنا شأنا بالانضمام لان مقارنته الخائب الاخر من الاول يستغنى عن عكسها الذي هو
 لا من لوازمها والمبني المخرج هو الصريح المطابق في مخرج العموم مطلقا الى موجبة كلية مطلقة عامة وسالكية
 جزئية دائمة وانما اعتبر الاطلاق العام في الموجبة الكلية لا تلازم باعتبارها لم يكن بين الانسان والمقتضى عموم
 مطلقا لعدم دوام كل انسان على النفس وانما اعتبر الدوام في السالكية الجزئية لا تلازم اعتبار الاطلاق العام
 فيما كان بين الحيوان والمقتضى عموم مطلقا لا ايصديق كل مقتضى حيوان بالاطلاق العام واما في بعض
 الحيوان ليس يقتضى بالفعل وخرج العموم من وجه الى سالكين جزئيين لا تلازم بينهما وانما اقتضى اعتبار الاطلاق

له في هذا المقام ان لا يكون له وجود في ذاته بل هو موجود في غيره

العام لكان بين التام سيقطع عدم من وجه لا يصح في بعض التام ليس سيقطع بالفضل لبعض سيقطع التام ليس
بناكم بالفضل وبعض التام سيقطع بالفضل في مثل الشاوي في التام من وجه كذا حال التام وان لا ينفصل من
احتمال الاطلاق العام في الموصية الجزئية لانه لو اعتبر الدورام فيها لم يكن بين الوجود والطار عموم من وجه ولا ينفصل
بعض الطار ليس له الوجود انما وبعض الوجود ليس بطار وانما ولا يصح في بعض الطار ووجود وانما وبعض الوجود
طار وانما من ان بينهما عموم من وجه لاجتماعهما في النقاش فاذا اقمنا في الانسان والدراجة واعلم ان
يقضي كل شيء رتبة او مرفوعه واليقضي عندهم يستعمل في ثلثة معان الاول يقضي الرفع فقط كما يقال يقضي
كل شيء رتبة وعلى هذا لا يكون التناقض من النسب المتكررة بحسب استحالة السببين من احد الاربع في التام
المفهوم كما في الاخرة ان في التفسير فقط لا المفهوم كما اذا كان في التفسير باذكار من الرفع والرفع من غير ان
اليقضي على كل منها على احد ما يشترطه رتبة وعلى الآخر يقضي انه مرفوع لكن التفسير من كل منهما يقضي الاخر
بطلان الاوالة والوجوه فان المفهوم والتفسير فيها كلاهما متجانزان فلا يقال ان رتبة او مرفوعا وان كان
يقال ان رتبة نقاش المفهوم والتفسير جميعا نعم يكون من النسب المتكررة بحسب تقطع احدى السببين بالقياس الى
اخرى وتقتضها بالقياس الى ذلك كما يلحق النسبة المتكررة بهذا المعنى على الاوالة والوجوه فان الرفع وان لم
يكن يقضي الارتفاع بهذا المعنى لكن الرفع ينقل بالسبب الى المرفوع والرفع بالسبب الى الارتفاع فيتحقق النسبة المتكررة
بهذا المعنى واستعمالها وان كثر في هذا المعنى لكل اللين بحسب اعتبارها الذي يطبقه وفيه تفرعا هو المعنى الاول
الذي ذكرناه فتمسك بهذا المعنى لا يكون لكل مفهوم يقضي على نفسه بل يتحقق عند التام في السبب في ذات
السبب لان الانسان مثلا ليس يقضي الانسان لانه مرفوع الرفع ولا الانسان لانه كان فتمسك
اضافة السبب الى السبب غير صحيح عندهم فلا يكون له يقضي مخرج بهذا المعنى لكن هذا التحقيق غير ذي الابعاد
الان يقال على الوجود ان الوجود انما يكون عدلا لوجود وعدم الوجود لا يحصل اربابا من الوجود
يقضي الوجود بحسب الرفع فلا ينفك الالهي الوجود وليس يقضي الوجود في ما كان جاتا في الارتفاع في بعضه نعم
الرفع والمرفوع وهو الذي سطره بقوله لا يقضي كل شيء رتبة او مرفوع فتمسك به والامر الدائر بينهما فليكن ذلك
لهم مفهوم واحد ووجه في نفسه بل مفهومان متعددان اعتبر الوحدة فيهما بالوجودان والمرتبة في كل واحد ما اذا
ارجع الصغرى الى زيد وعمرو وكما في الاشتراك العقلي من وحدة معنى في المعاني لكونها متشعبة عنها وتسميات
مشتركة فيها واحدا كما يشترك المعنى في الاشتراك المعنوي وهذه الوحدة وحدة اعتبارية موصفة من لفظ
الملاحظة العقلية ليعمل على هذا المعنى لكان التناقض من النسب المتكررة بالمعنى الذي ذكرناه وبالمعنى المشترك
الذي عنه ذكرنا اشتراكا واحدا ويكون لكل شيء يقضي لان كل مفهوم لانه يكون سلبا او غير على الاول يكون

تعينه سلبه ومرتبه و كل انشائي يكون تعينه سلبه ومرتبه تعينه الانشائي لا الانسان ولا تعينه الانسان لا الانسان
 واهتمت ببيان السلب المطلق من صفات الى شئ ليس له سلب لعدم الاصاغة وليس له سلب لعدم المطلق
 السلب بالسلب وكذا السلب المطلق في غير عدم السلب لان لو كان له سلب وقد فقه عدمه لا يتصل بغيره
 ولزم خلاف المفروض فلا يكون التعيين اقوال هذا ليس هو اجساد الماد لا غلات التحقيق عند ان كل مفهوم
 يكون امثاله في امره سلبه وغيره سواء وقع مع عدمه او لا الاصاغة لعدمه في علمه لا العلم كان ممكن او مستحيل كقولهم
 او شرب الياقوت بالسلب الواجب اذ الياقوت فلا دخل له في الامكان والاحتياج ولا كلام فيها بل الكلام
 في عدم صلاح الاصاغة في مفهوم شئ وهو تحقيق في كل سلب سواء المطلق او قيد الماد الاصاغة والتعريف والاصاغة
 في مفهوم الماد في مفهومه ايضا لا يمنع صلوه للاصاغة فان ذكر المفهوم مع هذا القيد المعنوي المعنوي
 ايضا كل متصل للاصاغة واما ثانيا فلان السلب وعدمه وان كان له معنى اجمالي مع ذلك لا يتصل بغيره
 ايضا بل لا بد في الشئ ان التعيين من امثاله الى الوجود كما لا يخفى بعد التامل واما ثالثا فلان عدمه
 في مفهومه لا يوجب ارتفاع صلوه كما في المفهوم العوارض بل قد يراد من الشئ في مفهومه نفس شئ خاصه
 واما ثانيا الاصل كما في الشئ المطلق فانه في الاطلاق عن القيد وكلها ومنع ذلك هو تعينه بقيد الماد
 ولو في الماد والتعريف كما في مرتبه الماهية من حيث هي اذا اجترحت التعريف في الماهية العشرة فانه غير
 التعريف عن العوارض ومنع ذلك هي معرفة الشئ في ذاته المرتبة والملاحظة ايضا فاما ان في
 في الامتناع فانه عند التكرار كونه صادقا على كثيرين وبهذه الملاحظة قد عرفت ان هذا العارض في بابا
 فبعد كليا ففرضنا انظر الى ان عدمه التكرار في نفس موضوعه واما ما هو المعنى في عرض الملاحظة في هذه الماهية ففرضنا
 ظاهر اخذ الاطلاق في المفهوم فنظر في القائل الكامل يكون في اكثر المواضع محصورا مقصورا محصورا في
 لا يستبعد ما سائر الى النواحي والاضواحي وتيقنا اليقينا مستويا محيطا وكيفية الاصاغة فانه يمكن ان اصاغة كقولنا
 الاصاغة في غير ان عرض الاصاغة من مفهوم الاصاغة وكذا المفهوم فانه عند مفهومه فانه في المقام فانه
 قد نزل فيه من غير التعريف من عوام الاعلام بل في مرتبه متادة بالذلة ولا خلاف ان هذا في مائة الماهية
 والتعريف انما لا يتصل مع الآخر ولا يرتفعان عن موجوده وهاهنا عام مثال كثر والرفع والرفع
 مع اللوازم المساوية وكثرة مع اللوازم المساوية لموضوعه كالانسان والناطق والاكاتب
 الانسان انطلق والاكاتب وبهذا المعنى يكون الانسان نفس من النسب المتكررة في المعنى الاول من المعنيين المذكورين
 انما هو المشهور ايضا فان كون هذا التعريف المذكور على شئ حاله ولا يرتفع عن شئ وكذا
 كون ذلك تعينه انما هذا المعنى فانه لا يتصل مع الآخر ولا يرتفعان عن موجوده وهاهنا عام مثال كثر

وإذا ذكرنا ذلك ركبنا إلى السلب وجعلنا سلباً متناقضاً لأن هذا المقتضى هو ما سلم تحقيقه المذكور لأننا لا نجتمعان على
وجوده ولا نفقحان عنه وإن ارتفعنا عن عدم الموضوع لأن الكلام هنا في التقاطع التصوري لا في التقاطع الحقيقي
ويجوز ارتفاعه عنه عدم الموضوع في التقاطع التصوري كما في كتاب ولا كتاب يرتفعان عن زيد وعدمه
وهو متناقضهما لا ذكرنا من عدم الاجتماع على وجود عدم الارتفاع عنه سقوطه قال بعض المشايخ سلب السلب الية
في شرح السلم بقوله سلب السلب لا يكون فيقتضي السلب بل فيثبته الثالث أيثابتهما مجتمعاً عند عدمه
أنه في ثبته التقاطع التصوري لا الكلام في حال لا يجتمعان عند خازمه في التقاطعات أيثابتهما عند
عدم زيد يصدق زيد وعدمه ولا يصدق لا عدمه ولا انتفاءه وجوده والموضوع واليسبب مجعود لأن سلب السلب
اليسبب مستلزم للوجود بخلاف سلب السلب الثابت فلا داعي من السلب إلا بما يحصله فلا يصدق عند عدم
زيد ثم التقيض فكذلك في ما هو يفتضح كما عدم وعدمه ولا استلزامه فلا يصدق المقعود على المقعوم
فإن الحال صدق التقيض على ثالث وهو المقتضى اجتماع التقيضين في محل واحد التقيضين على نفس التقيض لا يكثر
سواء كان محلاً مضمناً كما في صدق المقعود على الالاستعزام أو في ثباته محل عدمه على عدمه فانه حصته ولكل في
تخصيصه ليس محلاً أو كما في قولهم فإن حصل سطحه زده ليس محلاً أو ليلا بل محلاً أو ثابتهما أو سلباً
للتقارب بينهما بالوجود والتقصيص والتعريف المحل الأولي الاتحاد المحقق في غير ثباته أصلاً في مرتبة الصدق فقط
كما في محل الوجود على الراجح أو في مرتبة العنوان أيضاً بل انتعازته المقعوم وعوارضه كما في الإنسان النسان
أو مع تخالف في عوارضه كالاجتماع في تفصيل كما في الإنسان حيوان ناطق وحيث المحققين زعم المناقاة في كون
الشيء في ذاته الذي كونه بتفصيله لا يتحقق في عدمه عدمه ان فروق مع قطع النظر من لاحظته خصوصاً التقيد
فإن الظاهر في ثباته سلباً بالتعريف مطلقاً ولا دخل بخصوصه التقيد فيها وكونه بتفصيله عدمه باعتبار ما لا يفتضح
التقيد فلا يرد ما أورده بعض الشراح السواء لا يسلم أن خصوصه التعريفية كونه لا يفتضح إلا في ثباته بل قال ثم
ينشأ لنا إشكال في أن يرى أن عدمه المضاف إلى عدمه بالمقتضى المذكور أي عدمه ما في عدمه كان انما صدق
على شيء صدق فيقتضيه أعني بالانبات البيلان الصفات فمن الصفات البه والصدق عليه المصدق والمطلق
نيلهم اجتماع التقيضين في محل واحد بل إن صدق عدمه ما من جهة عدمه على شيء من المستحتمات فيجوز أن
يستلزم أمره استلزامه اجتماع التقيضين فكذلك أن نقول لا يلزم من صدق المضافات صدق التقيضين فإن
على تحقيق وجود عدمه بالانبات لا يلزم من صدق عدمه عدمه بالصدق وجود عدمه فإن الموضوع حيزه يجوز أن
يكون من المعدومات فلم يحل عليه وجود عدمه ما نسا على التخصيص أنقول ليس محلاً عندى ما هو نوع محله عندوه وما
بأنه وجهاً لتقيد ذلك أن قولنا الأول فهو محل عندى بوجه الأول الصدق عدمه على شيء

فهذا الجواب الثاني لو كانت المفردات الثلاثة جميعاً كلية كانت المفردات الثلاثة السالبة المحمول واما
 اذا كانت سلبية كالاشركية البارسي والاجتماع التقيضي الثلاث لان السالبة هنا تكون وجودية كشركية البارسي
 واجتماع التقيضي لا لا الاشركية البارسي والا لا اجتماع التقيضيين بنا على التقيضي المذكور فلا يتحقق اتفاق المفردات
 الوجودية تقيضية سلبية المحمول بل موجبة محصلة وهي مستعينة لوجود الموضوع بالاتفاق فلا يتم الجواب لعدم احاطة
 بجميع الكوار واما الثاني الجواب بتخصيص المعنى لغير نفس المفردات الثلاثة ولكن لا يتم تقيضي المعنى الذي هو مشترك
 القواعد السالبة الكلية الا ما لا يتخذ للمفردات فان آخر العدد اركلي والاشارة وهو التحقيق عند ان تولد القضايا المستقاة
 يتحقق نفس المفردات تقيضاً باحقيقية ذاتها لا تقيضه وجود الموضوع بمحققا في نفس الامر بل يكفي لصدقها وجودها في
 المفردية المقدرة وفي حكم القضايا الشارعية فانها لا حكم فيها لطريق البت بل بانحاء المحمول على تقدير الخلق
 الوصف الحيواني على ذات الموضوع وضمن وجودها في الواقع فهي تقيضها يا غير مستعينة بكونها للشروطية الاربعية
 الهياك حقيقة السلب في الواقع المبين وتقيضها المتعلقين بالتحقق التي كانت الذي هو العموم مطلقا اعم وافضل
 بالمتكسر فتعني اعم مطلقا اخص مطلقا من تقيض اخص مطلقا وفهمنا اخص مطلقا اعم مطلقا من تقيض
 اعم مطلقا فان سلبه لا يضر لا سيما في علم سلبه بما يتحققه الحق اعم فكل صدق في قول اعم في صدق ما يتحقق
 الاخص اعم اذ لا يمكن صدق على العام لصدق التقيضية عليه لم يصدق عليه الاخص واللازم صدق في الاخص ثم وان العلم
 وهو خلاف الظروف ولا يلزم من صدق تقيض الاخص على صدق تقيض اعم عليه نحو ان يكون ذلك التقيضي
 من افران اعم سلبا لا اخص فيصدق عليه تقيض الاخص لسبب ان تقيض الاخص لا يصدق عليه تقيض اعم لكونه من افراد
 فيكون تقيض الاخص اعم من تقيض اعم كالانسان والاحيوان وكل الاحيوان الانسان والا لا يتبع الانسان
 منع عدم الحيوانية فينبطل عموم الحيوان منه وليس كل انسان لاجبوانا كالفرس والبقر والغنم فانها لا انسانا
 وليست لاجبوانا وجوبه على الاشكال بوجودين الاول بشكل اعلان الاجتماع التقيضي لعموم الانسان لصدق
 عليه وعلى غيره فان جميع الوجودات بل جميع الكمالات لا اجتماع التقيضيين الا لصارت متميزة لا يمكن طرح
 ان بين تقيضيهما ثابته كليا وبما الانسان واجتماع التقيضيين في اجتماع التقيضيين لا يصدق على شيء الاستحالة حتى يكون
 اجتماعا ثابته واما ان الحكم العام اعم من الحكم الخاص فكل الامم عام لا يمكن خاص بنا وكلما كان تقيض اعم
 اخص من تقيض الاخص والاعم يصدق على جميع افراد الاخص وكل لا يمكن خاصا با واجبة متميزة لان المفرد
 منحصر في الاجزى الممكن والمتنوع فتعني كل منها يشتمل الاخيرين ويحصر فيها فاللا يمكن الخاص غير من الواجب
 والمتنوع وكما يمكن عام بحيث سلب ضرورة احوالها لا يخلل لوافقا والمخالفة وهو السلب اعم على ما يتحقق في التقيضي
 المركب ان كل لا يمكن عام ممكن عام وهو اجتماع التقيضيين والجواب عن الاول بوجودين الاول لا يمكن تخصيص

الدعوى بغير المفهومات الشاملة ولا اجتماع التقيضين مفهوم عام شأن جميع الاشياء كما عرفت وبما لا بد
ودا الذي اخرجنا منه فممكن ان يكون بين التقيضي غير المفهومين شأن كل الثاني باسناد من جهة التقيضي غير المفهومين
فبعد ان يعبر في جميع التقيضين لانسان باعتبار الافراد الفريدة القدرة على اجتماع التقيضين في البيت بالانسان
ففي الانسان واحد وعليه بان كل مفهوم في نفس الامر لا يتجاوز ان التقيضين لا يلزم ارتفاع التقيضين فيما هو مستحيل
بالضرورة فاجتماع التقيضين مفهوم من المفومات فهو في نفس الامر بالانسان لا يلزم بالانسان الاول باطل بالضرورة والثاني
ان ان يوضع على طريق السلب بسبب واحد في ذاته في باطل فان صوت الحقيقة يشتمل في انفس الامر على حقيقة وجوده
فان ضرورة اجتماع التقيضين في الشيء في طريق وجوده في الوجود لا يلزم بالانسان الاول باطل بالضرورة والثاني
تقيضين فانه صواب عن الصادق وغيره بان احد الطرفين اقول انما اورد به بعض الافاضل في السبيل ليعني شتم
السلب في ان عليه بان يمتنع في ان اوان التقيضين وهو مفهوم حسن له في كون الحقيقة حقيقة وجودية غير وجودية في الحكم
الاولى بانما استقام مفهوم اجتماع التقيضين مفهوم واقعي واقعي في نفس الامر فانه قسيت في مقامه ان كل مفهوم
في كل تصور وجود في نفس الامر كما اورد السيد الزاهد في حاشيته على شرح التبيين في كل الاماكن في الاستدلال في مفهوم
اجتماع التقيضين بل الاستدلال انما هي في صفة وجودية بل مفهوم فالما اصل فيه بطول الشئ الثاني من التقيضين
الثاني فان الموصوفات هنا تتحقق في نفس الامر ايضا والثاني في لو سلم ان المراد بالمفهوم اعم من المفهوم والمفهوم
بمعنى الشئ او الحكم العام اي كل شئ لا يتجاوز ان التقيضين فلا يسلم على من التقيضين لان بالادستة التقيضين
في كل واحد مما هو لازم ارتفاع التقيضين وهو وان كان مستقيلا في نفسه لكنه غير ان لا يكون محال اعم على تقديره
المفهوم لا يجوز ان يكون من المفوم من المتعلمات المستعينة فيمكن ان يستلزم محال الارتفاع التقيضين بان
ارتفاع التقيضين شئ محال سلم لمحال غير اجتماع التقيضين والثالث انما عاشر اشق الاصل من التقيضين
الثاني بان الصادق عليه نفس الامر هو السلب فيكون لا يلزم من شاذ لا يثبت التعميم في ان الانسان بطريق
السلب اعمد في ان لم يكن محادا عليه بحسب نفس الامر للصادق عليه طريق التفرع في الطريق فخر الاول المتقد
لوجوده عليه في نفس الامر على غير التقدير فالتصادق يتحقق هنا فان المراد بالتصادق بلنا اعم من الواصف
المحض والواقعي على التقدير الذي اتى كلهم يعنون التصديق في القضايا الحقيقية كما وادخلنا تصديق
فيها في نفس الامر حقيقة بحدوثها لعل في ذلك المورد بقوله على طريق التفرع لان يقال له هو من اثبات
التعميم بل التقيضين في الاشياء في الوجود لا شك ان التقيضين يصدق بينهما التصديق على طريق التفرع من نفس
الامر وهو حاصل فظهر لك مما قلنا ان هذا ليس حسنا بل في ان التعميم هو المطلوب من الثاني ايضا وجوده الاول
اسبق من تفصيل الدعوى والحكم العام الخامس من المفومات العامة التامة فلا يسلم صدق قول كل الحكم على

لا يمكن ناسخها على عدم الموضوع والثاني منع استحالة النتيجة فان صدق احد التقييد على الآخر لا يمكن
غير متعصب كصدق المقدم على اللا مقدم وصدق اللا جزئى على الجزئى فانما المتعصب صدقهما معا على شئ ثالث
واحد من الحمل وآورد عليه بان المتعصب بانها لا يمكن تقييد لان الحكم بانها ليس على نفس مقدم الامكن العام على
فراده فان القضية مضمرة كلية فلا بد منها من صدق الامكن العام على تلك لا فراده بانها على كونها لا فراده ولا بد منها
عنونا بانها متعلقا عليها ومن صدق الامكن على العام بناء على عقد الحمل لا يقتضى بعد الوضع وعقد الحمل على تحليلها الى
الحكم التقييدية فثبتان منها فثبتان وتظهر مزيد صدق التقييد على شئ ثالث بنحو واحد من الحمل والتقييد على
المقدم واللا جزئى غير صحيح على المقدم على مقدم اللا مقدم لا على فراده ولا على كماله على اللا جزئى على مقدم الجزئى
لا على فراده واللام العام التقييد على تحليل على تحليل التقييد والثالث منع كليات الكبرى على كل الامكن الخاص على
واجبه لا يمنع فان من الافراد الفرضية الامكن الخاص لا يكون واجبا تحت الحكم العام بناء على ادنى صدق
الصغرى من عدم الامكن الخاص على الامكن العام فحينئذ يكون الافراد الفرضية الافراد الامكن العام واجبا تحتها
لبنية عدم الامكن تلك الافراد الفرضية واجبة وتنتهز لانها لا يمكن بالامكان العام والواجب المتعصب على
ممكن عام فلا يخفى الامكن الخاص فى الواجب والمتعصب لا تصدق كلية انحصاره ليدل على التراجع هذه التقييدية
عندنا وعليه التوصل والاعتقاد منع استحالة صدق النتيجة بانها القضية حقيقية على ما غير ضرورة ذلك لانها فراده
الامكن العام افراد فرضية مستقيمة الوجود ومتعصبه تحقق قطعا فاذا فرض وقوعها فى عالم نفس الامكن
لا محالة حينئذ بالامكان العام فان الوجود فى الواقع مستلزم بالامكان العام فثابت بالزم من فرض وقوعها
اجتماع التقييد على صدق الحكم العام والامكن العام كليها عليها ولا محذور فيه لانها مستقيمة بوجودها
الحال لحوال آخر على انه قد فى موضعه كما مستلزم حمار يربى لنا حقيقة وارتقاء التقييد على اجتماعها
وبناء وان كان امر اخرى باحتمالها لا يمكنها كذا حتى اذا رجعت العلاقة بين الحالين واللاحقة بينهما متفقة لانهما
تلك الافراد فثبتت افرادها لا يمكن بالعام فصدق عليها مرمى فاذا فرض وقوعها فى عالم الوجود وصدق بالامكان
العام عليها ايضا مرمى على ما عرفت من لزوم الامكان للوجود الاخرى ان افرادها لا يمكن العام متعصب قطعا لا
ازتياب كسب فية لانها لو كانت ممكنة الوجود فاما ان يكون واجبة او ممكنة خاصة وكلاهما ممكن عام فلا يمكن الامكنة
بالامكان العام واذا عرفت انها مستقيمة قطعا على كل اجتماع التقييدية فى اجتماعها ايضا لان الاستيعاب لا يمكن
تحت الامكان العام لان الامكان الخاص يثقل الواجب والمكسوع المتعصب فاذا كانت متعصبه كانت ممكنة بالامكان
العام وكانت لا ممكنة بالامكان العام فزم صدق التقييد على الامكان العام والامكان العام واقعا وانما
ممتنع على عرفت ما يستتبع لانها لا يمكن بالامكان العام وكل الامكن عام المتعصب لا ينفصل الا عن عام من

[illegible]

والا فالحال هو وجوده في قبض المصدوم والمصدوم في قبض الموجد واما استلزام العين الاخر وسادله كالاستلزام
والاستلزام فان في قبض الانسان وهو الاستلزام الانسان استلزامه للاستلزام واما سادله وكذا في قبض الانسان
وهو الاستلزام مستلزم للاستلزام وسادله فيكون في قبض المتباينين متباينين في فقه المادة لجملة
التباين والاستلزام للاستلزام في جميع الاشياء وقد لا يكونان متباينين في قبض الانسان والحجر فكل منهما يكون خاضع
من قبض الآخر لا في قبض الشيء الصدوق من الاستلزام والاستلزام في قبض الانسان فاما الاستلزام في قبض
الشيء لا في قبض الشيء والفرق في الكتاب وغيره وكذا الاستلزام في قبض الانسان وغيره فيكون في قبضه مثل
في قبض المتباينين اعم واخص من وجه الاجتماع في اوردوا العينين في افتراقهما في العينين فعادة الاجتماع
فيهما ما سوى العينين كالاستلزام الانسان والاستلزام في جميعه في الصدوق على كل شيء سوى الانسان والحجر
كالاشجار والخرس والظنك وما دنا الافتراق العينان فانه لا يصدق الاستلزام على الانسان وما دنا
ولا يصدق عليها الاستلزام ولا يصدق الاستلزام على الحجر واذا دنا عليها الاستلزام وانما يصدق الاستلزام
والاخص من وجهها ايضا لا بد وان يكونا متباينين في الجملة لان كل عين منهما مفارقة للآخر فمتباين
لغيره فكل قبض لكل منهما يباين مع عين الآخر فمتباين في قبضه فكل قبض لكل منهما مفارقة لغيره فمتباين
الآخر وهو التباين في الجرمي واما انه ليس بينهما خصوص العموم من وجه فلا ينافي قد يكونان متباينين
كالاستلزام والاستلزام فان بينهما عموما من وجه ومن قبضيهما وبها الانسان والحجر متباين كل واحد على
والاستلزام فانها اعم واخص من وجه وقبضيهما وبها الانسان والاستلزام متباينان متباينان من وجه
لقبض الاعم اخص من قبض الاخص واخص من قبض الشئ لا يباين يكون متباينين في قبضه فمتباينان
بينهما خصوص المتباين المتباين فلا ينافي قد يكونان اعم واخص من وجه كالحجر الانسان والاستلزام فان بينهما
عموما من وجه ومن قبضيهما وبها الاستلزام والاستلزام ايضا عموما من وجه الاجتماعهما على التباين
الاسود وتفاوتهما في الجملة ان الاسود كالقيل والجب موس في الاستلزام في غير الحيوان كالشعر لا يصدق في شعر
ان المفهومين الذين بينهما العموم من وجه قد يكونان محيطين بجميع الاشياء وقاطبة المفومات لكن
لا بطريق التباين بل بطريق الانفصال الحقيقية حتى يكونا متباينين بل بطريق كون كل منهما اعم من
قبض الآخر اخص بطريق منع الخلو فقط بدون منع الجمع فمتباينان يحكم كون كل منهما اعم من قبض
الآخر فانه لو جعل كل منهما في صفة قبض الآخر فانه اذا لم يوجد في صفة بل فاجابا عن صفة صفة
فردا حقيقة الحقيقة العموم بما معه لانه اذا لم يوجد هناك قبض الآخر كان هناك الآخر فمتباينان
ارتقاء في قبضه فيكون الاجتماع والتفريق بينهما يحكم كون كل منهما اعم من قبض الآخر فمتباينان

بل لا نعني منع الخلوة فقط وول جمع كالا انسان واللاجز فيه ما منع الخلوة فقط لان كل شئ لا يمكن
 ان كان يكون انسانا فيشمله اللاحج او هو اذ يشمله اللا انسان او ما وراهما فيشمله كلاهما وكل منهما اعظم من
 تقيض الآخر لان اللا انسان اعظم من الحج واللاحج اعظم من اللا انسان وكلاهما يوران واللا انسان
 فان بينهما منع الخلوة فقط وكل منهما اعظم من تقيض الآخر فان الحيوان اعظم من اللا انسان واللا انسان
 اعظم من اللا حيوان كما عرفت في تقيضه الاعم والاحض مطلقا فتقيضا الاعم والاحض من وجه من هذا
 القليل كونه ان شئانين لان من تقيضه شئانين المتناهيين يمنع الخلوة فقط فيكون منع الجمع كالحسن
 فيكون ان شئانين لان كلاهما اعظم من تقيض الآخر فيكون تقيض كل منهما احض من تقيض تقيض
 الآخر بالوجه نسبة العموم والمخصوص مطلقا تنفكس التقيضين فيكون كل من التقيضين احض من تقيض الآخر
 فيكون بينهما ما يند ومضاوذة وقد لا يكونان محيطين بجميع الاشياء مستوعبين للمفوضات كلها كالحالات
 والابيض فيكون تقيض كل منهما شأنا لا آخر وتقيضه فبا اعتبار شمول كل تقيض ليس الا آخر تحقيقا باداة
 الاشراف لانه لا يتحقق هناك تقيض الآخر فلا يتحقق في الحيوان اللا حيوان بل يتحقق في بعض افراد
 الابيض ولا يتحقق في الابيض اللا ابيض بل يتحقق فيه باعتبار بعض افراده اللا حيوان وباعتبار شمول
 كل تقيض تقيض الآخر يتحقق باداة الاجتماع كشمول اللا حيوان اللا ابيض واللا ابيض اللا حيوان في موارد
 ليست فيها الحيوانية والبياس كالشوب الاسود وبداية الكلام في هذا القام والمسمى بتقيض للمهم
 الملك لئلا يمتنع عليه الكول والشكلان وبه الاعتقاد وهو ان الملك الملك العلم المتناهي
 الملكيات الخمسة وفيها عدة مباحث الاولى في قسم الشكل والحزبي بل هو المقصود بمعنى الشئ الكامل
 في الوجود من حيث هو ما حصل فيه بالوجود الاكتنا في الاصل على الحلول القياي اومن حيث هو ما حصل
 في ملاحظته بالوجود الكلي على الطلي في مرتبة الخطوط والتعريف والاطلاق اومن حيث هو ما حصل فيه مجردا
 عن الشخصيات بالوجود الغير الاسلي قبل مرتبة الاكتنا والقيام بالذات من وهو مرتبة وجود العلوم
 او مرتبة المفهوم بمعنى نفس الطبيعة من حيث هي مع قطع النظر عن اعتبار حصولها في الخارج او الذهن
 والاعتناء بتجديدها في الذهن تقيدها عنوانها او طوليها او لا تقيدها او لا تعيها فمن جهة سبيل انها
 مستقلة عن كل جعل يقتضيها الشئ الاول ولا يعتبر في شخصها الذي بانها عن الكليات بل بالمانع عنده هو
 الشخص الخارجى ودرم العلم في نفسه لكثرة الخارجية وبالجملة المدار عنده على الخارج الا ان وشبه
 الا ان كان هو المقصود عنده بالكليات والحزمية فان كان احساسا تقيض بالجوئية وكان تقيضا
 بالكليات وقد تفرقت فيما سبق ومن جهة سبيل انهما من المعقولات الثانية التي تعرض للاشياء

في خصوص ما لاحظناه من ثقل النقل كسائر العقول الميزانية على ما حققناه فيما سلفت جعل
 مقسمها الشق الثاني من ذهب إلى أنها صفتان للعلوم ذهب إلى أن مقسمها الشق الثاني لثبات
 من ذهب إلى أنها كما يعرفان الصور الذهنية يعرفان الأمور الخارجية العينية اختار الشق الرابع
 كما يوضح إليه آثار من جهة العلوم واختاره ابتكاره وحده وكذا لتحقيق عندنا أن الشك في ما هو
 في مفهوم الحكمي أن نثبت بالظنية كالكثير كما اختاره السيد الشرح في محاشية شرح المطالع وفسر
 بالحمل والصدق على الكثير على ما هو في الجبريد وكذا في إقام مقامها لفظ جبريد الكثير مطلقا
 الخارج و قد تغيرت ما يمكن فرض صدق على الكثير في غير ذلك ويراد بالحمل والصدق ما هو في
 الحكمية على ما هو الحقيقة الاصطلاحية المتبادرة الخارجية في استمالاتهم في لفظ الحمل والصدق في
 والانتساب والحكم والاثبات والنبوت والباطن والأخبار وغير ذلك كما يعرف ما هو في مرتبة الحكمي
 عنه بلفظ العرف من الألقاب أو القيام أو النبوت الواقعي والمستند الواقعي والواقع في
 ذلك فالكثير هو كذا الجزئية صفة للصور الذهنية بحسب ما يوجد في ذهنه لكن لا يعتبر الوجه الذي
 في نظري الحكمي تقييدا للمفهوم بل لتبليغا للعرف من على ما هو في كلياته الحقيقية العقلية فالمراد
 هو نفس الطبيعة من حيث هي مع ملاحظة وجودها الواقعي النوعي أو الشخصي المطبق في
 عنها ملاحظة خصوص وجودها الحكمي في نظري الأبطال في العرفان وفي هذا المعنى
 وتلك في كون الكليات والجزئية من المعقولات الشانية الميزانية وأن نثبت الشك بالحمل والصدق
 ويراد به ما هو في مرتبة الحكمي عنه من النبوت الواقعي والحمل الواقعي سلفا لما يقيد النظر الجبريد في
 السحيق فما صفتان للطالب من حيث هي بوجودها الواقعية من غير شحها ما هو في الوجود والعين
 الذي في نظري قبل القيام أو بعد القيام أو لاكتنا في المحل في الأصل الحسي أو النفس ثم علم انه قد يرد
 لهذا ما من مقسم الحكمي والجزئي لا يخلو ما ان يكون كليا أو جزئيا لان كل مفهوم لا يخلو عنها فانه بحسب نفسه
 ان يسمع الشك في الميزانية والاثبات لها وعلى التقديرين يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه والغير وهو
 في الايراد استنباطا عليه ونقله عن اصله ونقده من راسه بوجوده الاول بان هذا من باب الملاحظة كما يقال
 في تقسيم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق ان الحيوان في هذه المرتبة انما يقع في غير الناطق لا في الناطق
 الشيء عن التقديرين على التقديرين يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه والغير وهذا طريق التخصيص والاثبات
 وهو المحل ان المقسم في مرتبة مطلق الشيء أو الشيء المطلق أو في مرتبة الشيء من حيث هي بان يكون الشيء
 قيدا للشك مستند في العرفان فعمل الامور بالواجب بارتقاء عما من المقسم لا يقطع النظر في

عن خصوص العوارض والمركبات فلا يثبت عليها بشئ من العوارض وحده صيات الاستقام ومفيدا والافعال
 لا يثبت عليها لان تعيينها لا يحتاج الى السلسلة السببية لا السلسلة العددية الثابتة كما قيل في اولها لما بينت
 من حيث هي الامور وتوابعها وعدتها والآثار المتأخرات ان اختياران مفهوم المقيد في نفسه كمال لا يلزم تقسيم الشيء
 الى نفسه والى غيره لان الكلي ليس نفسه بمعنى المتحد في المقدم والذات بل الكلية من عوارضها لا يربطها
 بالنفس بل بتحددها انا او عرضها مفهوم الوجود فاما بمعنى المحل عليه واطا فالتقسيم الى النفس غير محال
 بهذه المصلحة فان الناطق نفس الحيوان وهذه هي المصلحة والاربع ان يختار كلية القول لا نفسه ورئيس
 الا ان يلزم حل الكلي على الجزئي بحكمه على المفهوم المحمول على الجزئي والمحمول على الكل على الجزئي محمول
 ولكن لا يلزم هذه القاعدة هنا لان حل الكلي على المفهوم في مرتبة الشيء المطلق واخذها بلا حصة او عموم
 كحل الكلي على الانسان وحل المفهوم على الجزئي في مرتبة المطلق الشيء واخذها من حيث هي كحل الانسان
 على زيد او كالحاصل لا يتحدد في حل الكلي على مفهوم الجزئي ايضا بل هو واقع في عرصة ساقا وعلما
 ان اصل السبق في المقام ان مفهوم الكلي من التكرار النوع يعرض لنفسه بحدوده وتفاصيله في حقيقة
 ولما ذكره وما شئت من جزئياته وكذا مفهوم المفهوم متكرر النوع يعرض لنفسه وتفاصيله لما تحتها من جزئياته
 واللاتسام وحده الاتمام كان الكلي يعرض لما تحتها سواء كان ذاتا او كالمفهوم او عرضا كما في الشيء الجزئي
 والممكن ولما تحتها سواء كان الكلي ذاتا او كالمفهوم او كالكليات الخمسة او عرضا كالكليات
 لان في صورة عرضها ما هو ذاتة كروضة سورة عرضها لنفسه بخلاف الحل ذاتي
 وعرضها وحل عرضي بخلاف من جهة النوع كحل النوع على الجنس من جهة عرضها مع قطع النظر عن
 النوعية او حل ذاتي وعرضي لمفهوم المفهوم او لمفهوم الكلي او عرض حصة له وصدقه عليه وعلى غيره
 من المفهومات وكذا مفهوم الكلي او لمفهوم المفهوم او عرض حصة له وصدقه على غيره من المفهومات على
 غيره من الجزئيات لكن فردية مفهوم الكلي لمفهوم المفهوم بخلاف من جهة كون المفهوم جنسا لمفهوم الكلي
 وكذا مفهوم ذاتا او من جهة عرض حصة له وهي معنوية الكلي اسمى المبدء والمضات التي هي ذاتها مع قطع
 النظر عن حيثية ذلك ان فردية الكلي لمفهوم الجنس من جهة واحدة هي عرض الجنس له وجزئية الجنس
 الكلي من حيثية من حيثية الجنس في ذاتها او من جهة عرضها مع قطع النظر عن حيثية النوع
 عرضها في مفهوم المفهوم او مفهوم الكلي عموم مطلقا متماكنا كمن لا انصاف له من جنسين
 باعتبار ان كل منهما من العوارض ذاتها من مفهوم المفهوم الذي هو قسم الكلي والجزئي في مفهوم الكلي ليس
 كاحصيات سائر المقاسم عوارضها والتقسيم اعم منها لان القضاة ليس من جهة ملاحظة انفسها

مع قطع النظر عن الحق والخصوصيات بل يتوقف ذلك على تنوع خاص من شخص مخصوص بالخاص كما سفي
 تقسيم الجنس الى الازواج والافصول وتقسيم الجنس الى العرض والعام الى الخاص والعام فالخاص هو الذي
 بانطرح مثلا الجنس على كيفية ملاخطة مفهوم الحيوان فتشبهه في القادر بالانسان والعصا كوكب وكذا لا يشبه
 ملاخطة مفهوم الجنس من حيث هو في القادر بالحيوان والماشي والتمرك بالعقل بل يتوقف على الحق خصص
 خاص وانما كفي ملاخطة المفهوم نفسه من حيث هو في القادر بانواعه وشارعنا وادبانا هو احض ولو كان
 وجهه وشارعنا لا انقسام لمكون اخص مطلقا من مقاسمها ومواردها على ما هو الحق اوسن وجهه ايضا كما
 يتبين في باري الرأى في بعض الموارد كما في تقسيم الحيوان الى الانبياء والاسود فلا يكون سائر المقامات
 نفسها من حيث هو من غير ملاخطة مفهوم متصفا باحد انما هو بل يتصف في تلك الزيادة بالصلاح لا بالفساد
 باحد الانقسام من جميع الانقسام على ما يقتضيه وقوم في مرتبة مطلق الشيء وكذا مقسما للانقسام مطلقا لمفهوم
 الذي هو مقسوم الكل والجزئي فان القياس مفهومه بالكلية مع قطع النظر عن الحق والخصوص وعمل المحل
 عن صلاح اتحادها وانقسامه وكذا مقسما لها وانقسامها لصلوحها لاحد او جميعها وادبانا وعلى كونه في المفهوم
 الكل وكذا انحصار منه مطلقا وتفسيره باليقال في مفهوم الكل ومفهوم الجنس ان مفهوم الكل يشبه ما يشبه
 مفهوم الجنس اذا كان مقسما به بالزم تقسيم الشيء الى نفسه الى غيره والكل لا يخرج بنا على ما عرفت من
 اختلاف الاعتبار في العروض اوله والاعتبار باعتبار الذاتية والعرضية فجنس الكل باعتبار
 العرض وكلية الجنس باعتبار الذات كما علمت من هذا فيما سبق وكذا ان مقسومة الكل باعتبار الذات
 لمكون المفهوم مقسما ونفسا ذاتيا للكل وكلية المفهوم باعتبار العرض لعرض الكلية لا ويقال انهما كلاهما اعتبارا
 العرض والعرض جهة كل منهما الصاحبة كما عرفت مفصلا فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه الى غيره باعتبار واحد
 بل كون الكل نفس المفهوم باعتبار حكمه عليه وكون المفهوم فردا له وكون الكل اعم منه مطلقا وفي غير الاشياء
 الكل نفس المفهوم والجزئي غير وليس التقسيم بهذا الاعتبار حتى يلزم ذلك الحد ويرى التقسيم باعتبار
 المفهوم من الكل مطلقا وكونه فردا ونوعا للمفهوم وكونه جنس له ومفهوم الكل ليس نفس المفهوم منه
 الاعتبار حتى يلزم الحد وبل لا عين ولا غيره كما هو شأن كل سائر الانقسام فانهم في السائر القاصرون
 لا تحده بهذا البسط او يخرج من غير ذلك بناقضه في لوح الباطن ليكون تذكرا لاولي الالباب فنفكر
 والمثاني ان الكل مفهوما ومصداقا ومجموعا فالاول اعني مفهوم الكل بمعنى الاليتش فرض صدق على
 الاكثر وغير ذلك من حدوده وتفاصيله ليس كليا منطقيا لان المنطق انما يبحث عنه بهذا المعنى والثاني في
 مصداقه وصادق عليه ما لم يدر مفهوم الكمية عرضا اشتراعا ليس كليا طباعيا كونه طبيعيا من الطبائع

وأيضا من الماهيات كالإنسان والحيوان والكتاب والصالح والنافع والحق والباطل والكل الطبيعي ليس له ماهيات
الكلية لنفسها من حيث هي بل هي من حيث انها موصوفة بالكلية بان تكون ثم الحقيقة ليست
القياسية معتبرة في العلم والعنوان لاني المعنوي والمحمول حتى يدل على الكل العقلي ولا اعتبارا كما توهم
البعض لانه لا يراه طرأ على ما يتم في هذا الباب لكن البحث عن وجود الكل الطبيعي في الخارج وعدم فهم
بشيرة ان المراد من الكل الطبيعي لغير الماهية من حيث هي من غير تقيده بالانضمام بالكلية فالكل
في الوجود والعدم اما هو غير ما لاني المحمول لا يوصف الكلية فانه امر اعتباري بالخصوص الاعتباري كالشيء
المطلق وان كان القيد في العنوان والحق فلا ريب لاحد في تقيده في الخارج كما لا اختلاف في عدم
وجود الشيء المطلق في الخارج وان كان قيد العموم ما هو ذاته العلم لا والعنوان لاني المحمول لا يكون
فاهم وفكره الثالث اعني مجموع مفهوم الكل ومصدر اقسام من حيث تقيده به بالتقدير المعنوي
كالإنسان والكل والحيوان الكل ليس به كاي عقليا كونه متحققا في العقل فقط ودون التسمية لا يشترط فيه
الاطراد والامكان من حيث يقال ان المنطقه كذلك باقيل ان الطبيعي كذلك وليس كذلك لان المحمول
على وجوده في العيون ولا ينفرد مما لا يشترطه تقيده في هذه المقدمات الثلاثة وان كانت متباينة في نفسها
بحسب المفهوم لكن الطبيعي اعلم مطلقا من المنطقه والخط لان مفهوم الكل يعرضه الكلية ايضا كونه متصور
الزنج على ما عرفت فهو ايضا كل طبيعي بهذا العرض وكذلك الكل الخط كالإنسان الطبيعي كل والكلية ما
لذلك افراد كل وهي الكل والصالح والكل وغير ذلك فهو ايضا كل طبيعي بهذا الاعتبار والقول بكونه
جزئيا كما صدر عن السيد الشريف في ما فيه شرح المطالع عجيب جدا لان لا فردا ولا موكين لا فردا ولا موكين
جزئيا فان مدار الجزئية على الجزئية وليست بهذا وكذلك الكليات الخمسة والذاتي والعرضي والوجودي
ومفهوم الكل المقول على الكثرة المنطقية الطبيعية في جواب ما هو مثلا جنس منطقي ومعرضه كالحيوان جنس طبيعي
ومجموعه كالحيوان المجنس جنس عقلي ومفهوم ما يشترطه عن الشكر المحلقة جزئية منطقية ومعرضه كجزئية
طبيعية ومجموعه كجزئية الجزئية جزئية عقلية وكذلك الذاتي والعرضي وينبغي ان يكون حال المعرف والحق
والرسم بل حال التقدير والعكس التبيين والقياس من الشغل والبرهان وغير ذلك من المعقولات الثابتة
التي انما كذلك يكون العكس مثلا منطقيا بمفهومه وطبعيا بمعرضه عقليا بمجموعه لكن لم تفرق بينهما
على هذا الموضع من قبل القوم لانها لا اشياء بالقدرة البضاعة والثالث ان الطبيعي ان اخذ شرط
شئ يسمى ماهية محمولة وان اخذ لفظا لا شئ يسمى ماهية مجردة ولا وجودا لاني في الخارج ولا في الوجود
معرضه الاختلاط بشئ من العوارض ولا اقل من الوجود والوعدة ما هي موكين كاي موكين كاي موكين

عنه في الملاحظة التي هي طرف الخط والشيء من الخط في الواقع فيلاحظ الخط والاعتناء بالوجه
والوجه في الملاحظة والتفريق والتفريق في الملاحظة التي هي مستمرة على الاطلاق في الملاحظة الملاحظة
وان أخذ لا بشرط شيئا يسمى باسمه مطلقا وهذه المراتب الثلاث بالنظر الى العوارض الغير المحسنة
كما يحسن النظر الى العوارض والنوع والقياس الى العوارض المحسنة من العوارض العامة و
الخاصة بالنظر الى العوارض والاشياء والاشياء من العوارض الخاصة من العوارض العامة من
الاشياء الثلاث كما كان الاصطلاح الاول في المراتب الثلاث بالنظر الى الامور المحسنة الغير المعينة
تقبل العوارض في المراتب الثلاثة من المراتب الثلاثة بالنظر الى القياس الى القياس وقد يورد بهذا ان
في تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان الماهية المطلقة غير الحكمي الطبيعة الغير المتغيرة القيد في الماهية
ويجاء عنه برهينين الاول ما اشار به العلوم ان الماهية تقسم الى الطبيعة حتى لا يرد ما الزعم بل هو بيان
اعتبار اراء الواقعة المختلفة فيجب على التقيد العقل وذا هو الظاهر والثاني ما اشار به القاصي والظاهر
ان المقسم هو الماهية من حيث هي لا بشرط شيئا بان يكون الماهية تارة للمعنوان ولا اعتبارا للماهية والماهية
فيكون الماهية مطلقة من قيد العدم والخصوص والخط والتفريق فلا ينافيه لحق العموم والخصوص والخط
والخط والتفريق والاطلاق والمطلقة التي هي نفسها الماهية من حيث هي لا بشرط شيئا بان يكون الماهية مطلقة
في العنوان والاعتبار قيد الماهية والمحمول الماهية فتكون الماهية مقيدة بقيد الاطلاق وعدم العدم
فتكون انحصار المقسم وبالمعنى تقسم الماهية من حيث هي بهذا الاعتبار الى الماهية من حيث هي مخصصة
المطلقة والى كشيء المطلق والى المحدود والمطلقة ثم الماهية لا بشرط شيئا لما كانت مرتبة المرتبة ان
المذكور ان المقسم والمقسم ويعبر السيد الزاهد عن المقسم بمرتبة لا بشرط شيئا ومرتبة الماهية المطلقة ثم الماهية
من حيث هي اي اذا اخذت الحيزية قيد الماهية لا بشرط شيئا والعنوانها واعتبارها بغير تقع عنها التقييدان التقييدان
كما انه يجمع فيها التقييدان باختلاف الاعتبارين اذا اخذت الحيزية شرعا العنوانها واعتبارها بغير لا يبيد
للماهية وبما ان المرتبة من مراتبها ومن مراتبها الماهية من حيث هي لا بشرط شيئا ولا ضرورة فان
الوجود والعدم كليهما من العوارض وهي مسلوقة عنها في هذه المرتبة وقد يقال ان هذا التقاطع في
المرتبة وهو جائز لان مرتبة الماهية لا بشرط شيئا كالمعنى الماهية ولا اذا اتى الماهية
سبحان فان الركائب والاكاتب ليس شئ منها عينا الانسان ولا جرد له هذه مرتبة العينية والجزئية و
مرتبة الانسان من مرتبة الانسان لا بشرط شيئا لان التقييد في المرتبة لا بشرط شيئا
الوجود في المرتبة بان يتعلق الطرف اي قولنا في مرتبة بالسلب لان الوجود في المرتبة مقيد بالنظر

وبقية السلب لا السلب المقيد لا يخص من بقية الذي هو سلب مقيد فالحاصل
 نقضين حتى يقال انهما نقضان مرتفعان لكن عن المرتبة لا عن نفس الامر وان كان
 سلبا بقضين ارتفاعهما ليس بخصوص المرتبة دون طرف بل هو محال في ان يرتفع كان من
 طرف الرابع وارتبة وارتفاعها من مرتبة الماهية من موطن نفس الامر وانما يكون محالاً
 ايضا والثالث ان في التاميل الى الرجوع الى سلب المرتبة عنهما من قبل اشتباه المصداق
 بالمرتبة لان ارتفاع المرتبة عنهما مصداق لقولنا الماهية من حيث هي لا موجودة ولا معدومة وهو محال
 عنه لوجوده صدق في الواقع ومقدم على هذه الحكاية لكونها مأخوذة وحكاية عنه لا امر مرجح وصفون
 هذه الحكاية فانه متاخر عن الحكاية ونشأ ويكون هي الحكاية فمرجع عدم وجود الماهية وعدم عدمها
 كونه عبارة عن اضافته بمبدأ المحال الى الموضوع كقولنا ثبوت عدم قيام زيد لقولنا زيد لا قائم وعدم
 قيامه لقولنا زيد ليس بقائم والراجع الى سلب المرتبة عن النقضين مرجح الى سلب المرتبة عن احد
 وسلب سلبها عنه فان نقض قولنا الماهية لا موجودة سلب مرتبة الماهية عن الوجود فنحن عدم عدم
 سلب سلب مرتبة الماهية عن الوجود وعلى هذا التقدير لان معنى عدم سلب الوجود وجعلته معنا سلب
 المرتبة عن الوجود في قولنا لا موجودة فاذا ورد عليه السلب كان معناه سلب سلب المرتبة عن الوجود
 فيلزم ان لا يكون الشيء ذاتيا للشيء ولا ذاتيا لغيره فيلزم ظهور الشيء عن كونه ذاتيا للشيء ولا ذاتيا لغيره
 لا يمكن تبين البديهة لا اجيب عن هذه الوجود بان نقض ذلك القول عدم عينية النقضين للماهية وعدم
 جرميتها لها ولا استعماله فيه اصلا كما قلنا لان ههنا ارتفاع النقضين في المرتبة وهو غير محال فلا يرد عليه
 شيء من الوجود فنحن قولنا الماهية لا موجودة ان الوجود ليس عندها ولا جزءا من شيء قولنا لا معدومة
 ان عدم ايضا ليس عندها ولا جزءا لان معناه سلب سلب عينية الوجود وعينيةها حتى يرجع الى شيء
 الوجود وادوية كانه انتهى واما اشتباه المصداق بالمرجع فمأخوذة تفطية يمكن النقض عنها بان اطلاق
 المرجح قد يكون على المال والمصداق ايضا ولو فرض فلا ضير في المقصود وبعد وضوحه فانه وبقية الكلام
 طويل لا يتوقف على ما هو محل تحقيق الحق في هذا الباب الى المبسوطات من كتبنا وبالحكمة الى ان ارتفاع
 النقضين بقضيتين في شيء محال من انما طرف الواقع عينا او ذواتا او ملا حظته واما ان نقض
 النقضين بالتصوير من فانه يتجلى اذا أخذ الوجود في جانب الموضوع والذات الى انهما لارتفاع من مرجح
 ولا يمكن اخذ الوجود في مرتبة الماهية من حيث هي على نقيض من كونه عارضا لها لا نهائيا مرتبة ظهور
 جميع العوارض لكونها مرتبة الماهية على جميع العوارض خلا لما لاحظ ولا يؤخذ معاني هذه المرتبة شي

من العوارض فلا يتحمل ارتقاها فافهم والعراهم ان قد افقوا الجهر وعلى ان الكل المصلحة ليس بوجوه
 الخارج كونه من العقول الشائبة وكذا الكل المصلحة المركب منه ومن الطبقة منزهة مستلزام اتفاقا للوجوه
 في ثلث انتقار الكل فيه وزعم الجهر انساني ان مفهوم الكل من لوازم ما هيئات الكليات الطبيعية كونه
 مستلزما من نفس ذواتها من غير ملاحظة حيثية زائدة عليها وناشئة من سطح حقا لعلها تحصيل الكل المصلحة
 والمصلحة التي من الموجودات الخارجية لا الذات بل باعتبار وجودها المقتضى الذي هو الكل المصلحة ضرورة تارة
 وجودها المستلزم وجود الملازم لكن هذا الاستلزام باعتبار وجودها مع الذات واما بالعرض كما في لوازم
 الماهية فانها انتزاعية مع انها لازمة لها في الخارج ايضا بل هي الكل المصلحة فاختل في وجوده وعدمه في
 الخارج فذهب الجهر ومنهم الشيخ الرئيس ابو علي بن سينا الى وجوده في الخارج وتحقيقه بهما الى اختلاف
 في الطبائع القديمة لا في الازاد والاشخاص كالانواع والجناس والفصول في المعنويات من الجواهر
 والاعراض العامة وهي ممتدة فيما بينها في الوجود والماهية والكسب فيها كسب تحليل على ما هو حقيقة
 سابقا وكذا كسب هي ممتدة بالذات وبالوجود ومع الازاد والاشخاص بل لا يتأخر بين النوع والنفس
 بحسب الحقيقة في الملاحظة التعليلية ايضا الا باعتبار باعتبار ملاحظة التعيين في نفسه لا في الخارج في سلك
 سطح من الخارج جعل في الكمالات باعتبار قطع النظر عن هذا التعيين باعتبار الاشتراك الابهام في بعض
 ليس بمادة على الطبيعة مع القيد بان يكون التقييد واطلا في الملاحظ او يكون كالاخبار جاعل الملاحظة اعتبار
 في المعلوم والتعريف فان هذا المصلحة للشخص هو المصلحة الاصطلاحية له في مقابلته الفرد المصلحة تقسيم الطبيعة الى
 الانقسام الثلاثة وهذا المصلحة لشيء اعتباري معتبره فخص ملاحظة العقل لو اعتبار الملاحظ والعنوان
 كما ان الشيء المطلق اعتباري والمصلحة فرد اعتباري منه من يرى التقييد فيها واطلا في العنوان والملاحظ
 ليس في المصلحة مجردا متصلا في الخارج وان اشار اليه عبارات السيد الزاهد في عامة تقسيمه
 فان اعتبارية الشيء لا يتوقف على دخول الامر الاعتباري في قوام حقيقة بل يكفي اعتباره فيه ولو في الملاحظ
 والعنوان كما عرفت بل المراد بالشخص والامر المتصل بالوجود في الذهن او الخارج والطبيعة حقيقة
 بنفسها لا بتقريب في عالم الوجود كما حققه المحققون في زعمهم من سحر العلوم الكامنوى وليس في كسبها
 الا في فرد محض ولا يتقسم الطبيعة لعدم القيد والتقييد فيه بل فيه استحالة تحت وعاطة محض لا تأخر فيه
 اصلا بين الطبيعة وتبينها الذاتي بل بينهما شيء واحد متاصل بالوجود وسلك العقل الى تلك الامور فاعلم
 والتقسيم والتكليف والتكثيرة بعد تفرده وتخصه نفسه كونه شيئا تاما هو في مرتبة الخطا الصفة والوحدة
 والمصلحة فاعلم ان المذهب الحق عندنا من ان التعيين والشخص ليس في الذات بل هو عينها في الكمالات

قال بعض شراح السطر وهذا الوجه يثبت عليه حصول كون الحكماء وروايتهم ان حيزية الماهية الكاشفة
 للموجودات الخارجية انما ثبتت بالنظر الجلي واما النظر الدقيق فلا يثبت ولا يجوز من اجل تجزئته بل ان الحكماء
 منزهات عن حيزية الحيزيات الموجودة في حيزي التشخيص فالكليات بالنسبة اليها اعم من ماضها
 منزهات عن فرداتها كالتميز والقرار المتضمنين من الماهيات والروايات وكذا لا يمكن ان يخرج عنها
 وروايتها الحق المتبع الذي ثبت عندى بالبرهان المستقيم انتهى اقول فيه وجوه من النحل اما ان لا يخلو
 في الخارج لو كان هو التعيينات البسيطة ولم يكن بينها اشتراك في امر في مرتبة المنشأ كان اشتراكه
 المشترك بينهما من قبيل الاختراع واذا ثبتت واقعية اشتراجه الامور المشتركة بينهما على ما يشهد به الطبيعة
 الانسانية الغير المأثورة والقرينة الغير العسوفة كان مبدء اشتراجه الامور المشتركة كمرتبته عن نفس الذات
 من حيث هي هذا الثاني وسبب اشتراجه المعنويات العرضية هي الحيزيات الزائدة على الذات
 سواء كانت لازمة او مفارقة فثبت وجود الكل بطبيعة الذات لا لوجوده في الخارج وهو المطلوب
 واما ثانيا فلا بد على تقدير كون الذاتيات الالهية معنويات عرضية من غير دخول في قوام الذات بل ان
 لا ينفرد في بين الذاتيات والعرضيات اللازمة مع ان الفهم يستقيم حاكم بالفرق الصريح بينها ولا يفتقد
 بان جميع المعنويات المشتركة اعم من خارج عن مرتبة الذات كما لا يخفى واما ثانيا فلا بد على هذا التقدير
 فيكون ان يكون بين زيد وعمر وتباين بحسب الذات من غير اشتراك بحسب الماهية كما بين افراد الانسان
 وافراد الفرس افراد البقرة يكون حال زيد مع عمر كحال زيد مع هذا الفرس في مرتبة الذات والبلدية
 تامة بخلافه واما رابعا فلان الاتصال مثلا لم يكن ذاتيا لاجسام الشخصية لكانت في مرتبة الذات
 التي هي من موطن نفس الامر اما من الجواهر المجردة المفارقة عن المادة بالكلية او الجواهر الفردة المستقلة
 لا يتجزئ كما قالوا واشتقان كلاهما باطلاق على القرينة في موضع فثبت كونه مقوما لفرادتهما موجودا
 في الاعيان واما خامسا فلان اشتراجه المعنويات الذاتية انما يكون من نفس الذات من حيث هي من
 غير اعتبار حيزية زائدة عليها معها فلم يكن في مرتبة نفس الذات تكثر وكثرة هي نفس المعنويات الذاتية
 الكيفية لزم حصة تلك المعنويات واتحادها والعينية بينها الاتحاد والاشتقاق الواحد من جميع الجواهر في
 مرتبة الذات فانهم الوجه الثاني في اسمهم اشتقاق الاتصال في الاجسام بابطال الجواهر الفردة المتصل انما
 متبناه الى شقين بالتسمية الكلية فالجذر لان المتصلان اللذان في الخارج اما ان يكونا من
 الشخص او لا على الثاني ثبت المطلوب بمعنى وجود الكل بطبيعة في الخارج فانه على تقدير عدمه فيها
 هي تشخصات محدثة متباينة في غير على الاول لم يثبت بينها الاتصال سابقا لاحقا مع انه قد ثبت

في الزمان السابق على الانفصال بل اللاحق ايضا في بعض الصور كما اجزاء الماء متى اذا انفصلت من الماء
 متصل واحد ثم انصرفت بعد ذلك وذهبا على ان المتباينين بالذات لا يتصلان ولا تشتملان شيئا
 كذلك وجراسه انهما ينفصلان في بعض المقامات كذا انهما بعض شرع السلم ثم اعترض عليه جبرين
 الاول ان الجسم المتصل لم يثبت امكان انفكاكه في الخارج قال وقد بينا ومفصلا في بعض الجوانب
 والشرح الثاني ان الاجزاء المتصلة قد انفصلت بالفعل بالعدم المتصل الاول واللاحق والمتاخر
 بعد الانفصال غير فان الاول اجزاء انما هي صفة تابعة للمتصل الاول فيجوز ان تنفصل بانعدام
 والثانية حقيقة موجودة في الخارج فيجوز ان تكون الاولى وحيدة لا يرد ما ورد ان الاجزاء المتصلة
 لها وبينها الاجزاء المتصلة لوجودها اجزاء بعد الانفصال متباينة بالحقيقة لعدم الكمال الطبيعي فكيف
 تنفصل مع الاجزاء المتصلة التي يثبت ان الانفصال لا يتاخر في المتباينات ووجود عدم الوجود في
 المتعطلين بالوجود فان الاجزاء الاولى اشتراعات صفة والثانية موجودات صفة فيجوز ان يكون
 الاول بنفسه واما وان اشتراك في معنى المساوية العارضة لها انتهى بهما ان القول بذلك متبني
 درجات عدم الرباط بينه في حاله السكون والاعراض من غير الضغط وذلك كما هو مقرر في اجزاء الانفصال
 الاجزاء فلان يحصل له الاركان الاجزاء التحليلية الوحدية لا تتصل الا ان تكون متباينة حقيقة بجسم الذات
 او لا على الاول لا يكون الانفصال بينهما لما ثبت من عدم امكان اتصال المتباينين ووجودهما في حقيقة
 في الامور المتصلة بالحقيقة وعلى الثاني ثبت وجود الكمال الطبيعي المشترك بينهما بما تقرر في الاول
 فخص بهما الاستدلال ومحصل الاصل لم يطل ان الاجزاء الدورية الطبيعية لو كانت لا تكون الاجزاء المتصلة
 بعد القسمة غير الاجزاء المتصلة بالكلية او بعضها فيجوز ان يكون متباينين عند هذا القابل المطبق لنفسه
 وتحقيقاته الوحدية انما هي الصانع البطلان واما تفصيل فلان الوجه الاول هو من جهة الكمال
 لان البطلان الاجسام الدورية الطبيعية قد عكس على عرض التحقيق لا يرد ما دام ولا يبعد ما دام ومن تمام
 فهو في قلبه ما دام ومن محي قلبه فلا يوجد ولا ساد ثم واما ما عكس الى محي قلبه في بعضه فاما في حاله وكل
 ذلك عليه وهو لا يستطاع ان يثبت المتقال فضلا عن ان يثبت الجمال بل في الجمال محال ليس
 في محي قلبه التحقيقات التامة بينا تحقيقاته وتفاصيله يدور في تحقيقاته والوجه الثاني في محي قلبه
 من غير ما عكس عليه ولا يعلم التفسير الرجوع الى اول منخرات من شرح الهداية الاثنية ايضا في علم
 ما قلنا ان الاجزاء المتصلة بعد القسمة لو كانت غير الاجزاء السابقة بالكلية وثمة القسمة على الجسم
 ولم يكن فيهم مشترك في العاليتين انقلب تفرق في التقسيم اعدا بالمرق وسلبا ونظما بالكلية لا تفرقا

والتقسيم على معرفة آدم بقليل وانتهى اذ لم يستلزم ذلك شيئا فقلنا ان اذ قسم الجسم الى اثنين لم يوجب كسرها
المتصلة تحت الشئ وزل الجسمان الاخران من السأ قال القول بالمسألة من احوالها في الكتاب هذا
الحجج ومصادم لشهادة الشهود والفرق بالاثبات واعتدوا بالوجود في الخارج في نحو هذا المسألة لا يجوز في هذا
فان تلك الامور المشتركة بالوجود بالثبوت القابل للامتداد في الوجود والاشتقاق من حيث هو الفعل
في الخارج بفعليته المتعدية فيها وبأجلها المتعدية لازما في هذا المعبر ايضا فهو خضول اليمين لبيان مقتضى
الفعل ثم اعلم ان السيد الباقر قد استدل على هذا المطلب بان بطلانية الحيوان المرسل بما هو حيوان مثلا
ليس على مستلحق الذات باءودة فلا يكون مرهون الوجود والامكان الاستعدادي فالامكان لا يكون كذلك
بذلك الملاك فيضمان الوجود فاذ كان في الحيوان المتعلق بالماودة فالبعض الوجود من وجوه البعض
الحق باستعداد استعداد المادة كان الحيوان المرسل حق فيفيضان الاستحقاق الالامكان الذاتي وعلم
ان الحيوان المطلق مستحق للوجود بمكانه الذاتي والحيوان الخاص الجزئي يتوقف في وجوده على استعداد
وارة وعوا شيئا فاما المطلق الكلي احق فيفيضان الوجود وعليه من المخلوط بالماودة ونحوها شيئا فلا يرد ما دونه
بعض الكتاب بقوله وانت لو اذنت الفضايلة بغير كسب لدرت ان الامكان ملية الاقفا لا ملية الجعل
فاحقيقة الفيض الاستلزام الفعلي لم لا يجوز ان يكون الطبيعة من حيث عدم كونها مرهونا احق فيفيضان
لكل المقصود وادعم قابليتها للوجود وانما جريست بقاها على الطبيعة المرسلية باستقفا لوجود من الفيض
الحقيقية ويجوز ان يكون الابهام بانها القبول الفيض بهذا الحيوان وان كان مرهونا لاكتسابه لفضل العلم بالكل
الوجود وانتهى ثم في القول مرود بوجه الاول في حقيقة الفيض مستلزمية للفعلية لا لاخل من جانب المبدء
الفيض من غلو لم يرد الحق في مقام من غير الحق اذ ترجيح المرحوح والثاني ان عدم قابلية العلم للوجود والحق
مفكك في كلفيت يتفوه به في اثناء الرد عليه وناء الاستدلال على مقدرة مطلوبة هي عدم ثبوت عدم صلاحية للوجود
الخارجي والثالث ان الابهام غير مانع عن قبول الفيض وانما هو المانع من قبول الفيض على حد من الاثر
ولو كان الابهام مانعا عنه لم يوجد البولي في الخارج لكونها مبهمة ولو اريد به ايهام المصلحة او الابهام الاستدراك
بين الاثر الذي هو في نفسه ايهام المصلحة لكان مصادرة على المطلوب فان هذا هو الممتنع فيه فنهنا وقد
يستدل على هذا المطلب بان البرهان قد دل في مقامه على ان الوجود لا يعمل في حقيقة المكنون بهاتين
والوجود مانع من الماهية وهو اما منضم اليها او متفرع عنها وعلى التقديرين لا بد من وجوه والمأهية
الكليات المنشأ له او منضم اليها في الخارج وفي الاستدلال موقوف على التاثير الوجودي والمأهية كونه مانعا
لها ولها على الطبيعة لا يسئلون عروضاها بل يقولون بوجودها لتفرض في الخارج وكذا عين الوجود منضم

الحجج
المتعلقة
بالمسألة
في الكتاب
هذا

مقتضى

عند المنايا الكليات فالعالم بالاعمال عندهم ثم انفاة اسكنه الطبع في الخارج ايضا
 وجه للاستدلال والاحتجاج على دعاهم كلفق منها ايضا بوجوب الاول ان كل موجود
 في الخارج فهو بحيث لو لو خط من حيث انه موجود وفيه يكون متميزة اشخصا لان انقضاء
 والتعيين من لوازم الوجود وساق له فلو وجد اسكنه فيه لا يثبت كليا بل مشغضا في مصالح
 لا مشتركة المشتركة بين الكلتين قال السيد الشريف في ما شئت به شرح المطالع واعلم ان كل
 ما وجد في الخارج فلما ذكرنا خصوصيته متميزة ومتعينة في التصورات منعته عن فرض
 المشتركة فيه بأجل على كثيرين فلا وجود في الخارج الا الاشخاص فليس في الخارج موجود
 مشترك بين كثيرين ولا موجودا في التصور هو في نفسه لم يشع تصور من المشتركة فيه او فرض
 له هناك الكليات بمعنى المطابقة وانسبها لمصنف للمحل على امثلة عدة نعم في الخارج موجودا في التصور
 من اشخصاته عن كل هناك الكليات لا يثبت الاشتراك حقيقة بل بمعنى آخر فليس لنا موجود خارجي متصف بشئ
 من محال الكليات لا في الخارج ولا في الذهن فتدبرون من مركب على بصيرة انتهى والجواب عن هذا
 الوجه بوجوب الاول انقضاء بالوجود الذهني فان هذا الوجه بعينه يجري في لغته في الذهن فانه اذا حصل
 في الذهن تعيين وتخصيص بالتعيين الذهني فلا يكون كليا وبعيد اشخاص من ذلك من وجوده في الذهن
 يستلزم ان لا يوجد الكليات اصلا بل تقسم المفهوم الى الكل والجزئي من الراس الى الشئ في المحل بان
 التخصيص اذا اريد به ان اريد به ما يكون الشخص واضلا فيتمنع ان كل موجود وهو شخص فان دخوله
 في جميع الموجودات غير مسلم حتى ان الشخص ايضا عند تحقيقه من المتأخرين غير كليات الشخص ليس من ذلك بل
 اعتبره ومن عوارضه وان اريد به ما يكون الشخص عارضا له فهو دليل لنا لا كلياته بل عليه لا علينا لان
 العروض اقدم على العارض الذي هو الشخص لا يكون الا كلياته في الشخص بعروض هذا العارض ولذا قيل
 وذلك دليل لتقسيم كما قال البهاري في السلم والوجه الثاني بطل بعض الباطنين وخط على خاط
 الشا طرقي في نفس عليه وجدا وصلا لا يثبت به بالامنا لا ويتصور صوتا ومقالا يصوت به كذا كذا في الحرف
 والسود ووجهه ان يتبع به من مزاجه كل واحد واحد العقل السليبي في نفسه ورطة الدمار فيسقط في الزوال
 ويترك كليات على ذلك في مودعها وحسبها في الاشكاله واكتافه في ما هو ان الماهية الكليات لو كانت موجودة
 في الخارج في الشخص لا يخلو ان يكون عينها لها وجود ومنها او خارجا عنها منضما اليها او مشترعا عنها
 او امر اسبغا لها منضما عنها والتفادير كلها باطلة فاذا بطل الشئ بشقوة بطل المقدم فالاولان
 فانه يلزم على ذلك التدمير ان يكون الشخص الذي من كلياته مشترك بين الكليات الاتحاد مع الماهية

الكلية او جزئية لها المستلزمة الاشتراك بالاشتراف على ملائقي الشخص من غير اختصاص وان يكون الماهية الكلية غير
 قابلة للشك في شخصيتها بنفسها متميزة في ذاتية ملائقي كلية كلياتها شلوات المفروض والاشكال ثلث ثلثان وجود
 الشخص في شخصه من وجود الشخص في ذاته وخصه في ذاته ان يكون الماهية لشخص في ذاته في الشخص في الكلام
 فيه فيقول الامر الى التسلسل والى الوجود وما الرابع فلان الكلام في الشخص حقيقة الغير الاعتباري
 والخصه الاشتراكي اعتباري تابع للاشتراف المستلزم للوكان كونه شخصيا باعتبار المنشأ ليكون الشخص حقيقة
 هو المنشأ فيشكل فيه ويطلب بطلان الشقوق وانما هي من فلان الشخص محمول الشخص لا يكون محمولا فيكون
 هذا الدليل ليس للثبات في ثبوت وجوده من اوهي من لبع النكبات ولنا عند جواب وجوده الاول في اعتبار
 الاشتراف الاول وجوده في ذاته كما يراه الامام ابو الحسن في الاشتراف من ان الوجود في الشخص عين الماهية في
 الكمالات ايضا كما يما عنيها في الواجب بالاتفاق بيننا وبين الحكماء وتقريره ان الماهية من حيث هي
 هي كانت من هذه الحقيقة من غير ملاحظة امر في حقيقة عامة مشتركة بين كل فردا وراشيا صها فاذ العلق بها
 سخن من انما الجعل صارت شعبيته بنفسها تشخصه متيزة في ذاتها بهذا النوع من الجعل في نفسها مستلزمة
 الاشتراف كماله فيكون حيا من حيث هي مع قطع النظر عن جعل شخص الجعل من حيثها متشخصه
 متميزة قبل عين الشخص والوجود بملاحظة نفسها مع ملاحظة تعلق شخصها في الجعل بها من حيثها اما
 الاشتراف وما به الاعتبار في تشخيصه فيكون متفاد وتبين فلا يلزم كون الكل حيا والجزئي كليا ويكون
 ما به الاشتراك ما به الاعتبار في العكس الى غير ذلك من التماسد وانما كانت تلزم لو اتحدت الجزئية والاشتراف
 فهي مشتركة بين افرادها كلها من حيث هي مع قطع النظر عن النوع المذكور ومقتضى الشخص احد متميزة
 تشخصه جزئية بملاحظة النوع المذكور وهذا هو التقرير الجعل ما هو الماهية وهو القدر اللاتجيز هذا المقام الثالث
 باختيار الشق الثالث وهو متنازعا لجمهور من جزئية الشخص تشخص جزئية ذهنية وفردية عين الماهية الكلية
 من حيث هي في واقعه على وجه الاجمال ان الشخص محصل الماهية النوعية الكلية تحصيلها تشخصا اشاريا
 ولحقنا كمالا جزئيا فلا ينفك عنه الى تحصيل آخر فنتقل الى الماهية النوعية في النوع من التحصيل فيتميز
 ودرج الايهام في باب الاشتراف الذي كونه الفصل الى الجنب في نوع التحصيل النوعي والتميزين الكلي
 ودرج الايهام في باب الاشتراف بين الماهيات المختلفة والفرق والتذبذب الايهام في الصلح
 للطائفة النوعية المتباينة على ما صرحوا في مقامه فيلزم من النوع والاشتراف في شخصه جزئية فيتركب
 منها تركيبا فينبغي لكن لا على وجه الانضمام الحقيقة والحلول على ما يراه ارباب التركيب الاضامى المحلولى
 في تركيب النوع من الجنس والفصل من يكون الماهية النوعية مادية حقيقة والشخص مادية حقيقة كما يكون

في الجنس الفصل على تركيبها تحليليا استحا والحققة والوجود على اعتقاده ونحن على وجهه في تركيبها
 الماهية النوعية التي صلا من الجنس الفصل فلا يكون الماهية النوعية مادة حقيقة أو شخص صورة حقيقية بل
 مسماحة وتوسعا وتشبيها على اعتقاده في الباب المذكور ولا يجري عليها أحكام البيولي والصورة المذكورة في
 حكمه ما فوق الطبيعة ولا يكون منها ما يعلو ويعلو في باب الطبيعة والشخص كما في البيولي والصورة الاسف
 الملاحظة التحليلية العقل يكون فيها الفصل على شخص الجنس انما لا يها من مرتبة كونها بشر لا شيء لا ينج
 ان الجنس يكون معلولا في باب مرتبة الطبيعة والشخصية الانتشارية والحققة الغير الانتشارية وان
 يكون معلولا في باب الشخص كما هو شأن كل البيولي والصورة على ما توطئه فيه اكثر شرح السطر وما
 ان الماهية المادية والصورة هي البيولي والصورة على ما يوجه ظاهر لفظها وقد استوفينا من هذا المقام في
 الباب المذكور هو ان كل ما يور في هذا المقام من جانب الماهية المذكورة السطر الشا طر
 المسطور فان كل ما يورده على هذا الطريق من الانضمام في سطر وهو السابق مما ذكر في سطر من تركيب
 الانضمام في الحقيقة المحلوي وجعلها البيولي والصورة واجزا احكامها عليها وقد استأصنا فيما سبق بناء
 ورأسه واستبين من ابراسه واساسه وذكر الثالث باعتبار الشق الخامس هو ما اعده السيد
 الزاهد المروي ومن يحد ومذره واثره وقد قصوا في اسفارهم وبرزهم بحجة وذكره من ان الوجود و
 الشخص حقيقيين للمكان في هذات الواجب جلت اسماءه وتعال كبر لونه وذاته منفصلة عن ذاتها
 سببا لها بانها لا تعلق لها بالعلق الانضمام والانتزاع او العينية او الجوهرية وانما لو كانت الشخص محمول
 والنفصل لا يكون محمولا فغريب مرتبة انما اولان الشخص ليس محمول بالحوطة والانضمام
 الا في المحل الاشتقاق وانما ثانيا فلان المحمول هو الشخص المشتق من الشخص بالصفة المصدرة من الشخص
 الحقيقة فانه ليس بمصدر للشتقات وانما ثالثا فلان موضوع اشتقاق الشخص من الشخص حقيقة بل
 الاشتقاق حقيقة فلا معنى لقوله في كون الشخص الحقيقة منفصلا فانه على ذلك يكون هو ايضا محمولا بالاشتقاق
 كما في محل الكواكب على الفلك بواسطة الكوكب وحال المكان على المكان بواسطة مفهوم الممكن عليه
 وانما رابعا فلان لو اردت ان الشخص الحقيقة بالاشتقاق كونها بالاشخص قيام الاعراض بها لها وموضوعاتها
 على ما يشير اليه ظاهر كلامه فلو لم ثبت بعد فانه قد اختلف في الشخص الحقيقة بل هو من الماهية المنتزعة
 عنها او من فصل عنها واختار ان الحق ان الشخص حقيقة اشتقاق على اشتقاق والاشخص والاشخص
 الحقيقة هو ذات الواجب بل محله او من انما جعله واثره وبكاهه وخلقه وان الشخص حقيقة الحكم
 عنه لا تشارك الحقيقة في الماهية الواقعية هي الماهية المتقررة نفسها بعد ملاحظة تعلق نحو من استحا

يجعل بها على التفرق في موضوعه وانتشار السيد السروي ومن وافقه من فرقوا بين الشخص والشيء
 الحكم عند ابي سواد الواجب من جهة ان كانت لشخص الدليل لا يبطال به بهي السيد ابو جعفر المحقق في
 مواشيك على وجهه في نشر الدليل لا يبطال به بهي السيد ابو جعفر المحقق في مواشيك على وجهه في نشر الدليل لا يبطال به بهي السيد ابو جعفر المحقق في
 المحقق السبط المتبينة الصفة والاكبر لا يلازم بينهما من جهة حقيقة المشوب اليه فلا بد من امر
 بلا مرجع في نسبة ذلك الشخص الفصل الى زيد دون عمرو لا يستلزم حقيقة المشوب اليه فلا بد من امر
 مخصوص في زيد وذلك الامر هو الشخص فيلزم الدور او التسلسل منقطع على ذلك في باب علم الواجب
 عز محله فان الشخص هو الارتباطات المتبادرة والاشياء المحصورة لا تعالي الى كل موجود موجود
 الممكنات فان قلت انها اشخصات حقيقية فينكلم فيها بقول ادلا بالتحقق فكذلك في علوم حقيقة الواجب
 بالممكنات فيخرج الامر في علم الواجب الى كونه امرا متزايدا او انضماميا على تقدير كونها متزايدة او
 انضمامية فيلزم عليها ضرورة انها لا يلازم بها في امور متزايدة ليست مناشي الاقليات الحقيقية كما
 انها ليست مناشي الاكثافات الحقيقية في علم الواجب بل هي وسائلها المتعلقة بالخصوصيات والاطار
 محصورة في باب التدور والتكثف في النسب والتعلقات الشخصية الحقيقية الى المتشخصات كما هي وسائلها في
 في باب التدور والتكثف في النسب والتعلقات الحقيقية الى المتشخصات كما هي وسائلها في
 حتى يكشف الامر المحصول فيها فيعلم في العلم الفعول في البيان كونه في المحلولة والاطار وما الطبيعة
 الجبرية فلم يذهب الى وجوده في الخارج احد وقد نسب القول بوجوده في الاطلاق لكنه غير ثابت
 بالمعنى فان القدر المنقول عنه القول بالمثل ويقال اما المثل لا فاعلمونية وهي تقسم بغير است
 شتى فقد تفسر في باب الطبيعة بباب الانواع وارباب الطاسات وقد قال في الشئ الآس
 مشابا الدين المقبول فقال ان لكل نوع من الافلاك ووسائلها العناصر وكمياتها في عالم
 القدس وهو عقل جبر قائم بذاته مجرد عن المادة وغو شيها ما فكل النوع بدبره لا يفسد النوع بعينه
 الشخص وهو الخافى والشيء والممكنات الاجسام النامية لا تتلصص صدور هذه الاثار المختلفة في
 النبات والحيوان وفيها من النفس والالكان لها شعور انتهى وبالحولية العقول عند الاشارة الى شخص
 في العشرة بل هي لا تعد ولا تحصى وفيها من مشاهداتهم في ظهوراتهم ورياضاتهم الروحانية ولم يزل
 بر بان على البطلان ارباب الانواع وقد تفسر في باب تقسيم العالم بالعالم المتوسط بين الغيب والشهادة
 لعنه عالم المحركات والماديات وهو المسبوع بالمثل وقد تفسر في باب العلم بالصور القائمة بنفسها
 وفيها عالم العقل بلا مدبران قوي بعدد اوقد فصلنا نبدا من التفصيل في هذا المقام في كتابنا

في فن الاشياء من شأنه يخرج اليه ولما ناز المصنف بغيره الذي من بحث الكلمات الخمسة التي هي
 التصورات الغير المقصودة بربطها بالعرف والقول الشارح الذي هو المقهور المقصود الموصوف
 بالذات الى التصور المجهول والمكنان غير مقصود من جهة ان التصورات غير مقصودة في القواعد الخمسة
 العلمية والاعتقادات وانما هي وسائل ودرائج الى تحصيل التصديقات والمسائل الاعتقادية
 والاصول التصديقية ولذا كان المقصد الاقصى والمطلب الاعلى هو القياس المبرر في مقال معرفت
 الشئ الكلي انما كان او نسباً او خاصته او عنصراً اذا كانت محولات من حيث الكثرة والوجه
 ما يكون معرفته وعلمه سبباً مودياً موصلاً لمعرفة ذلك الشئ الذي مقصد تعريفه وعلمه تحصيل الكثرة والوجه
 بطريق النظر والفكر يحصل عليه بالمواطاة فلا يتقص النظر والواجب البنية بالسبب الى كثر ما منها
 لعدم كون سببيتها عليها بطريق النظر والفكر ولا بالاجزاء الخارجية لعدم كونها محمولة على الكل اذا
 عرف بها على ما يراه الشئ ومن جهة واذ كان معرفته وعلمه سبباً مستلزماً لمعرفة الشئ المعرف وعلمه
 من غير مختلف فلا يجوز ان يكون العرف اعم من المعرفة لعدم وجوب الانتقال من الاعم الى
 الاخص منه لتساوي نسبة الاعم الى اخصه من جهة من الاخص والمزاد بالانتقال الانتقال ليس بخصوصه
 فلا يرد انه مستلزم لتصوره ولو يوجب ان هذا ليس تصور مقهور تاماً ولا يجوز ان يكون نقص منه
 لان الاخص اخص من الاعم وسبب المعرفة يجب ان يكون اعم من السبب المعرف والاعم علم الاشياء
 لا يستلزم علم الاعم العرفي ولا الذاتي يجوز تصور اجماله لا محض بل ببعض افرادة فيتم تحصيل
 حقيقة هذه الحقيقة كما يتوهم عموم حقيقة الاخص في صورة كون المعرفة اعم من المعرفة فلذا
 وجب الاطراء والانعكاس عند التمايز وان جواز القدر التعريف بالاعم على الاخص بل الشئ
 ومن تلاه بالاجزاء الخارجية ايضا لكن الحق انه تعريف ناقص فيكون المعرفة ليست مسألاً
 وجب في الصدق في باب العموم والخصوص فيكون عاماً بقدر عمومه لكما يحل بالطردها بقدر
 خصوصية تلكما يحل بالعكس فيكون عاماً بما لا ينافي ولا يوجب كون معرفته سبباً لمعرفة والسبب في
 المعرفة يكون اعم والاطراء عرفت في الذين من السبب يكون المعرفة اعم منه اعم من المعرفة
 في باب العلم والوجود الذي فلا يجوز بالاضافي ولا بالمساوي معرفة وجهه لتعريف الحركة بالعلم
 بسكون مع انه تعريف بالاعم ايضا المصدرة على زيد وعمر وغيرهم وتعرف الانسان بالمشرد
 كتعريف الواجب بمن تجزؤه بذاته ثم التعريف على قسمين لفظية وحقيقية فاللفظية المقصود باللفظ
 وسبب ما وضع له لا يقصد منه الاحتفاء بصورة مذمومة كانت مخدومة في الغزارة المدركية

حصول التام في بعد الحصول الأول في كنه تعريفه هو انه يمكن ان يكون المذموم عبارة عن عدم تعلق التعريفات
 المذموم بالصورة مع بقائها في المذكره فلا يكون كنه التعريفات اللفظية الا التعريفات والملاحظة لاحصول
 الصورة ثانياً لكن اتحاد المذكره والمختره عندهم متفق فلا يكون المذكره هي المختره للصورة ويكون الارادك
 يتعلق بالتعريف والالتفات والتعريف الحقيقي هو ما يحصل به الصورة المحمولة ابتداء وهو على تبيين الاول
 بحسب الحقيقة وهو تعريف الشيء بعد العلم وجوده في نفس الامر سواء كان خارجياً او ذهنياً واقعيّاً وفحسب
 بالوجود الخارجى كتعريف الانسان بالحيوان الناطق بعد العلم بوجوده والثاني بحسب الاسم وهو تعريف
 الشيء قبل العلم بوجوده مطلقاً او خارجياً بخصيصه على اختلاف القولين سواء لم يكن له وجود أصلاً كتعريف
 العقول بالطائر الطويل الممتد او كان له وجود ولكن لم يعلم بعد كتعريف الفرس بالحيوان الصالح قبل العلم بوجوده
 فينقلب التعريف الاسمي حقيقة بعد العلم بالوجود كما سرح به العلل التفاتاً الى اني في التلويح فخر خيلفان
 بحسب الاشخاص وبحسب شخص واحد واختلاف الاوقات للعلم وعدمه وهذا عام في المحدث والرسم التام
 والثاني قد تقدم التسميم للتعريف اللفظي ناقصاً التعريف شعبة التعريف اللفظي واحد التام الحقيقة
 والاسمي والناقص الحقيقة والاسمي والاسمي والناقص الحقيقة والاسمي والناقص الحقيقة والاسمي والناقص الحقيقة
 كالتعريف بالاسد فهو يدل الى التعريف بوجه الشبه المشبه به في المشابهة فهو في الحقيقة
 بالشعاع المحمولى حقيقة على الرمد واليقال اعمل اعمامى كما في الاستشارة على ذهب البعض في قولنا
 وهو على التعريف كذا التعريف بالاجزاء الخارجية باتخاذ الاسود المحمولى بالمواطاة كقولنا البيت خشب
 وسقف وجدرانها جميعاً المحمل للاشتقاق ايضا كما توهمه بعض شراح السلف فانه غير معتبر في التعريف بالانتماء
 المتعارف عندهم في مادة المقامات هو المواطاة والاعتماد من جوده بالاجزاء الخارجية كما مشيخ واخره
 واعضائه فالحمل غير معتبر من الراس ثم التعريف على اربعة انواع المحدث التام والناقص والرسم التام
 الناقص فالخير في اى في التعريف والمراد به المميز عن جميع اعماده الحكان ذاتياً وهو الفصل القريب المشبه
 كما ناطق الانسان والحساس الحيوان فهو على تبيين حد تام ان كان الجنس القريب ايضا كالفصل
 القريب المذكور في ذكر الفظ في اتحاد اللفظ وذكر اني المفهوم في مفهوم المحدث ذاتاً وهو الفصل القريب المشبه
 القريب المذكور في اى بل كان الجنس البعيد المذكور في اى كنه في بحر الفصل القريب عندهم جو التعريف
 بالمفرد المركب او البسيط والحكان المميز عن جميع اعماده المذكور في التعريف على ما يراه المتأخرون من
 اشتراط التساوي في الصدق والجمع والمشاركة خارجياً وهو التام من الاذمة للشيء كالفصل كنه
 والمكاتب بالقوة للانسان والماشى بالقوة للحيوان فرسم وهو على تبيين ثم تام ان كان الجنس

القريب مذكورا في رسمنا فنصل الى كمين الجنب القريب مذكورا في كمين الجنب البعيد او العوض اليه
 او الخاضعة اللازمة الاخرى مذكورا في الكفة بمجردها متحدة واحدة من غير التعريف بالمقدور كمين
 ان يقتضيه المصنف اول الال الى التام وان قص في الخالي المذكور في رسمنا يقال ان اشتغل على الجنب القريب فتمام
 هذا المكان المميز المذكور في رسمنا ورسم المكان عريض وان لم يشغل على الجنب القريب فاقص
 الكفا في رسمنا في المكان عريض فالتعريف بالجنب القريب وصد او البعيد وصد او البعيد القريب او البعيد
 عريض من جوفه بالعرض القريب من اعداء البعيد من الاخر يكون داخل في الحد الثاني والتمتع
 بالخاصة اللازمة وصد او غير اللازمة وصد او كذا بالعرض العام وصد كذا كذا وصد او كذا بالعرض منها
 داخل في الرسم الثاني قص فتمتها ساحتها المحيطة الاول ان الحد الثاني اشتغل على الجنب القريب
 القريبين المميزين وهذا الموصول الى كمينه وتقيده عليه وجميعه ان يكون بعض الرسم موصلا الى الكفة العلوية
 فقامت لها جميع الال الموصول وان وصي منها اليه ومن ثم يصح ان يقال بعض الحد والخاصة يكونان
 يكون موصلا الى الكفة العلوية الثاني والال يصل وقد يمتد الى تارة الرسم الى الكفة لكونه داخل في الخاصة
 على جديته لا ينبغي ان يقول عليها ولا تحقق المقام لقلة الفرصة حاله على المطولات ولكن ساعدنا الشبهة
 المتقدمة في السفر المطول حتى نتحقق البحث الثاني انه يستحسن تقديم الجنب على الفصل في الحد وعلى
 الخاصة في الرسم ليقع الترتيب على النظم الطبيعى المتقدمة لان يقع يحصل بعد المصير في اقسامه ورتب
 الخاصة الى ان تقديمه عليه واجب والا يكون الى تثقيب رسمنا قال تحقيق الطوسي في التوجيه ان داخل في
 في تعريف الانسان رسمنا يستدل عليه بان الفصل جزء من صورتي فيجب ان ياتر عن الجزء الواحد في رسمنا
 بان لا دخل للترتيب في باب الحد بل في الحدية والرسمية على الاجزاء الحادية التي يتاخر عنها اقسام الترتيب
 فان كانت مقومات ذاتية للحد والافترس فسلط حيوان حذام لان ذاتيات الشئ في انفسها معجزة
 بوجود ذلك الشئ وتحدده معه متبع تحصيل الال من باقى ترتيبه يحصل فكونه منطبقه على ذلك الشئ من غير موجب
 ان يقتضيه احد بالآخر حتى يحصل صورة مطابقة للحد وصدق في هذا الحد وهو متوجه فان مطابقة صورة
 الحد لصورة الحد ودوا الال يصل الى تمام الماهية الملتزمة وكذا الحقيقة الواضحة بشرط في اقتضائه بالحد التام
 ومطابقة صورة الحد لصورة الحد واما تصور ارفع الالهام بالتحصيل التقديري الكاشف عن تحصيل
 الال التي بالترتيب التحليلي وتحصيل الماهية بالحد التحصيل في نفسه ومن دون هذا الطريق الى اصل
 تقدير الجنب الفصل لا يمكن بقصوره على صورة الحد لصورة الحد وكما لا يخفى على من يسكنه التأمل في
 المبحث الثاني لث سبب في التوجيه التقديري الحد بالحد بالحد فان الال يصل الى الحد

المحذور من غير الخط من محال من المحذور وادعاءه معه كشكفه عنه من المحذور والمعتقل له في الواقع
 ابراهام احد بها تقيده بالآخر متضمنة فيه بالمتضمن المذكور وصفت ذلك اليهم بالامر المحصل له في بعض الكمال
 التحصيل لا بطريق الانضمام الحقيقي كان هذا المجموع بهذا الاعتبار شيئا موديا موصلا الى كنه الحقيقة
 وهو الصورة الكاملة الوحدانية التي للمحذور كاسيا بالمثل الجريان في تناقض الانسان فيهم منه
 باعتبار لا خطية المحذور الكاشفة عن مرتبة المحذور واتحاده معها شيء واحد هو بعينه الجوان الذي
 ذلك الجوان بعينه انما لم يكن كما ان العقد المحل يقيد الصورة الكاملة الوحدانية الاتحادية التي لم يمتنع
 مع المحذور في مرتبة الحكمي عنه لان هناك تركيبا غير باغضيه حكم ولهنا تركيب تقيدي في تقيده في الاتحاد
 فقط فانهم مجموع التصورات المتعلقة بالاجزاء الذهنية تفصيلا هو الحد الموصل من مرتبة هذه الملاحظة
 التفصيلية الى التصور الواحد المحل المتعلق بجميع الاجزاء الملاحظة اجسام لا هو المحذور ومن حيث
 هذه الملاحظة الاجزائية تظهر الفرق بينهما بالاجمال والتفصيل واستبان في تحصيل شكل الامم الرازي
 ان تعريف الماهية بانفسها او بجميع اجزائها وهي عين الماهية فالتعريف تحصيل الحاصل بالوجود
 وهي لا تنطبق حقيقة الشيء ولا علم كالحقيقة الا العلم بالكنه وتجزئ في التشقيق في رسم الشيء بالعرفيات
 ايضا فان المعرفة اما عين المعرفة او بجميع اجزائها او بعضها او عارض من حواضنه فلا تمام مجيبها
 بالاطلة ومن هنا ذهب الى ان التعريفات كلها بغيره وليس بعضها بربها وبعضها بغيرها كالنقد في ذات
 موجه الاندفاع طارعا باعتبار ظهور الفرق بين المعرفة والمعرفة بالاجمال والتفصيل فان المحذور
 الاجزاء من حيث الملاحظة التفصيلية المتعلقة بها والمحذور هو مجموعها من حيث الملاحظة الاجزائية
 الوحدانية المتعلقة بها وهذا الفرق بين المعرفة والمعرفة والمعرفة الكاسية لموصل الى اقسامه المحذور
 المحذور المكسب لموصل اليه في الذهن كان في وقع تحصيل الحاصل واعترض عليه بعض شرح اسلم
 وفصله بان الجنس القريب لا يحصل في الذهن وحصل بعده مضطرب القريب بوجوه متعارضة وحصل التقييد
 بينهما على سبيل التوضيف ثم وجه المحذور في الذهن شجده اما ان يكون الحاصل في الذهن وثمرة التقييد
 هو ذات الجنس المتحد بالذات مع الفصل وهو المحذور وذلك باطل باوكرنا ولا او يكون الحاصل هو
 الجنس المتحد بالوجود فقط مع الفصل وهو ايضا باطل لما ذكرنا ثانيا او يكون الحاصل هو ذات
 الجنس بالوجود بوجوه متعارضة لوجوده الاول المتحد في المحذور الفصل كذلك وذلك ايضا باطل لان
 اجتماع الثنتين ضرورة وجود وفرد من نوع واحد في محل واحد في زمان واحد وهو باطل على
 ماقرر عنه فهم في حقه واما ان يكون الحاصل هو الحائز الوحداني فقط متواردا استقبا على وجوده

الاولين في الحدس الجنبس الفصل وهو الحق بالنظر الدقيق فثمة التميز بينه لا يكون بالصورة التي
 بل التوجيه وليس لعل وتصور وحيد سبيل التقدير مطلقا فان ثمة اللازمة له عند فهم يحصل العلم
 التصوري وليس يحصل اذا اطل باللازم لعل المعلوم وكذا يطل الرسم فان الحاصل بعد
 لا يكون ذات الرسم بل لا يحصل بعده الاطلاقات اليها كما تقر عند فهم وليس علم وهذا البيان
 يظهر كعدم حصول الصورة في الحدس الا ان تصدق الرسم انما تصدق ثم لو تصور اداة الرسم كالتصديق
 التصوري وهو ايضا باطل عندهم فقد تم شك الرادى على طريق البرهان والالزام على الحكم انتهى بعبارة
 المطبوعة على ما هو داهي قول هذا كله داخل اما اولانا فانتشار الشق الاول وهو التحقيق عندنا والاعتراف
 فيه فان الصورة الكلية اتحاد الذات والوجود في مرتبة العالما والحصول ايضا غير الصورة العنصرية
 بتفاسر الذات والوجود ولو في العالما وان كان هذا اعتبارا باعتبار الاخرى ان الصورة الاجمالية
 الانسان غير الصورة التفصيلية بالتركيب التقديري كما شئت عنها الحيوان الناطق ولو بالاعتبار
 فان ثبت على النظر وثمة التميز هو الصورة الواحدة وهي لم تكن محاصلة وقت التميز كما كانت
 الصورة التفصيلية الخائرة لها بالاعتبار محاصلة في ذلك الوقت لان المرتب عليه هو مجرد العالما والوجود
 بل المرتب عليه الحيوان العالما والوجود في تماثل صادق وانكاره لا يتصور الا من كانه يعلقه
 وسبق نفسه وانما ناطقان المقدرة القائلة بان الوجود الواحد لا يقوم بمحليين موقوفه على كون الوجود
 عرضا من المعارض وقد ثبت في محله ان الوجود ليس من المعارض بل هو من الامور العالما والاطلاق
 العرض عليه يجوز كما حققه السيد الزاهد في محاشية على شرح المواقف وانما انشا فلانما نشر الشق الثالث
 ولا يلزم اجتماع اثنين فان الحال من اجتماع اثنين هو اجتماعهما بارتفاع الاتي ارسطو مينا كما
 حققه المحققون في مقامه فان ثبت على النظر هنا هو الصورة الكلية بالاجمال لا بالاطلاق لا بالاجمال الوجود
 او الحسنة والفرق بالملاحظة الاجمالية والتفصيلية في الحسنة الفصل في مرتبة الحد والمحد وكان في دفع
 اجتماع التمييز في حد وان توافقا في تناسر الذات والوجود بحسب لوجه والواقف التفصيل على ايراد اصحاب
 التمييز لانها هي ولا يلزم ان يكون ثمة التميز والمرتب على النظر هو مجرد الاجمال العالما على ما مر هذا
 الفصل المحدد بالتمييز التميز لم يكن عرفت سابقا ولو اخذت الفضا تميز كالمسألة المتضمن
 بالانصاف لا يميز وذكروا كثرة الآفات من فساد السبب الالة وطلت ان الحق المتضمن على ما لا امام الا اذا
 وكأثره وعبرته من حيث في خبره او من من بهت العكس وتالمع عندي انقلاب سبب الملائمة والعكس
 النهاية المبحث الشاخص قد اختلفت في التعريف اللغوي بل هو من المبالغة التصورية او التعمدية

فلهذا سجد السيد الحق الشرف الى ان اذ اطلق اللفظ في تعريفه حيث قال في شرح الواو قلت ان اذ اذ قيل ان اللفظ
 جبر ان اطلق واريد ان يناء له لفظه او اصطلاحا كان هذا التعريف لفظيا وعلما قال المصنف الذي يدعي
 بوجه نقل وحسن استدلال عليه بان لو كان من المطالب التصورية لزم حصول اللفظ حاصل حصول التصور سابقا
 فان الصورة كانت معلومة سابقا حاصله غير مجزولة والا لاللفظ اللفظي حقيقيا وادع من عليه ان التعريف
 اللفظي ليس بتمثيل صورة غير حاصله مجزولة لكن بتمثيل صورة حاصله في الخواص في المدرك كمد
 طر بان المدرك فانما عند ذوال الالفاظ اللفظية بل من المدرك وتبقى في الخواص ثم ان المدرك
 انفس الالفاظ اللفظية تحصل تلك الصورة في المدرك مرة بعد اخرى والمقصود من التعريف اللفظي هذا
 الحصول للحصول السابق وقد يقال ان المقصود الالفاظ اللفظية حيث اذ دل اللفظ وذلك كما
 مستحقا من قبل كما لا يخفى لكن نريد ان على هذا لا يكون التعريف اللفظي من المطالب التصورية لا يمكن
 بشرط على هذا حصول الصورة بل حصول الالفاظ والتوجه بانها بعد الالفاظ والتوجه الاول قد يكون
 على هذا المذهب بان التعريف اللفظي على هذا يكون بمثابة ما خارجا عن طبيعة اللفظ ليعقل ويتكلم
 عنه بان لا يلزم هو غير مما ينظر فيه بالذات لا على نظرية بالعرض فان اهل المنطق ايضا ينظرون
 عن الالفاظ التي تقع بقصودهم عليها كما عرفت وتهدية شيان الاول ان الكلام في البحث المقصود
 بالذات لا في المباحث العرضية ومباحث التعريفات مباحث ذاتية والتاسي ان اهل المنطق لا يكون التعريف
 اللفظي بتمثيل حقيقيا فان البحث من حيث اذ دل اللفظ وموضوع الحكم كمن حاصلات بل بتمثيل صورة
 مجزولة غير حاصله وتهدية العلمانية التفتنا الى ان من المطالب التصورية والافرق فيه وبين التعريف
 الاسمي واورد عليه بان التعريف الاسمي يحصل في صورة غير حاصله والتعريف اللفظي ليس فيه الا حضا
 صورة مختزلة في الخواص في المدرك والذات لا يحصل المسمى في التعريف اللفظي الاسمي وكل من تشا اذ باب
 العلمانية هو امر بان المقصود منه هو المعنى من حيث انه دل اللفظ ووضع له اللفظ فتمثيل صورة غير
 حاصله لكنه يلزم ان يكون البحث بمثابة ما يقال في الحق الدواني من المطالب التصورية والمقصود
 الالفاظ الى الصورة المجزئة واستدل عليه ان القوم قد علموا تقديم الاسمية على جميع المطالب بازيام
 انهم معنى اللفظ لا يكون طلب التصديق بوجوده ولا تحيية طلب حقيقة ولا التصديق ببلانية المركبة وما انما
 اذ اذ كان التعريف اللفظي واحدا في مطلبها اذ فهم المعنى من اللفظ يحصل من التعريف اللفظي كما يحصل
 من التعريف الاسمي فلو لم يكن اللفظي واحدا في مطلبها ان الاسمي داخل فيه لم يكن هذا المطلب مقبلا
 على من المطالب اورد عليه السيد الزاهد في حاشية على غير الامور العامة من شرح الواقعة بان التعريف

اللفظي المتيقن فهو المتيقن انه لا يحتمل تحريف مطلق كالتمثيل الاسمي فعدم دخول اللفظي في سببه مطلب
بالايتلاف لمطلقات لتساويهم في عدم الاستيعاب على جميع المطلقا ليدلوا على عدم التميز في الاستيعاب او ان كان الحكم على القول
بخطا اللفظي لا يميز في تحصيل القول بل هو بعد المعرفة بالشيء لا حقا والصورة من غير ان تارة الى المصدر
والاخر في الباب الى العذاب واختاره السيد لا بد ان اذا حصل على امر بهي تقبل في الوجود مثلا فيقتل
ما يكون فاعلم ان مقتضا يحصل من المساواة في انحصار معنى الوجود والاتفاقات التي من الصور المتعددة في تحصيل
ايضا التميز في ان لفظ الوجود موضوع لهذا المعنى فاذا قيل ان كس في العلوم اللغوية في المقصود من التصديق
بالموضوعية وان كان لا يقصد رعا صلا في معرفة او نظر ارباب كمال للصفات مقصود على الاطلاق واذا قيل في
العلوم العقلية فالمقصود منه التصديق ان كان التصديق بالموضوعية ما صلا في معرفة او نظر مقصود على
المعاني والحيث علم من اللفظ انما هو بالعرض فانهم يبحث التماسه مثل المعرفة كمثل النقاش فيقش
في النسخ ليكون مرارة لدى الشيخ كاشفا عن حال ذلك المعرفة فيقش سورة في الذين هي سورة الحمد او
الرسم ليكون مرارة للحدود والرسوم فهو تصوير بحيث فيقش يحصل لا حكم فيمرارة فلا يوجد على من جهة التعريف
والتصوير شي من النوع الثاني التي هي المناقضة والنقض بالمعارضة فانما تنطبق الى ما في الحكم فان
المناظرة انما هي في فهم هذا الحكم متميزة كدعوى انه قد اتم او ناقص او رسم كذلك وانما يقع مانع و
لما وضع داخل من المعرفة الى غير ذلك فكل من فهم المنع على هذه الدعاوى المتميزة في تعريف المعرفة
وكذا يمكن توجب النقض باختلال الطرق والعكس بل ان يقال في التميز غير مدخل غير اتم والمعرفة فيه
او غير منعكس لعدم شمول جميع افراد المعرفة وهذا انما هو على مذهب المتأخرين المتميزين لا طرودا والاشكال
الاعلى مذهب القدماء المحررين للتعريف بالاسم ثم المعارضة لا توجه على التعريف الاعلى بالحدود والاشكال
والحقيقة الاعلى الرسوم مطلقا واعلى الحدود والاشكال الاعلى الاعتبارية الاصطلاحية ليجوز تحديدها
باختلاف العرضيات او مراتب بعد احسن وانما اعتبارات العتبات المصطلحين في معنى شي واحد اصطلاحا
او اعتبارا في ثباته ان كمال التام الانسان مثلا هو الماشي الضاحك باناء القول مجوده بالمحور الى المناطق
سماوية ثم تدقيقا ان تجويزه في المنع على الاسكام التميزية كانه شريطة تحت قبل العمل بها فيهم
اجمعوا على جوازه بالنظر الى تلك الاسكام ولو في ضمن التعريف لم يتغيره قبل يراد بالمنع على مجوده بالنظر
على ان التعريف تصوير بحيث وعندى ان هذا غير محصل فالحق يراد بالمنع والنقض في امثال التعريف
فيما بينهم شأنه في المستفيض السمع كونه متوقفا قبل العمل بل هو غير متسوخ ليد العمل ايضا في البحث العنصر
قال اللفظ المفرد لا يدل على المعنى التفصيلي مثلا الانسان لا يدل على المعنى التفصيلي لغيره ان المناطق بل على

المعنى اجمع بالمعنى الواحد في الالة واللام لا جزم على اجزاء الاله على المعنى انما يتحقق في الالان
الاخرى يسامع اجزائه هو ان واحدا يكون مفردا والتفقات والتوحيد لان تفهيم شيء واحد لا يتوحد الى
شيئين صدرنا على ما جزم المحقق في موضعنا بالبرهان على ما نريد والواقع ان تفهيم الاله واحد وبقا فان
المصدر التي هي سواد النقص وهو الفصح انما يتحقق فيها التوحد الى الاشياء بقا في ان واحد وهو غير
مستحيل فافهم ثم الاله على المعاني الكثيرة للفظ المشترك لا يتحقق في ان واحد بل في آتات متعاقبة
وازنه متعاقبة وهو الالهية بحسب كنه المعاني للظن وترجع بعضها على بعض في سرته المخلو بالبال يستدل
على هذه المثلثات ندول المفرد على التفصيل المتحقق القضية الاحادية لجزء الاله على التركيب الجبرس
والالافهم ما على فاننا في معرفة في التثنية والتثنية لا يتحقق الاحادية وفيها فيكون ههنا
قال الالف اذا عرفت بالركب بقدر انما تفهيم لم يكن التفصيل مستقار من الركب بقصد الاله الكمال المستفيض
اللفظي حقيقيا قال الشيخ الاساس والحكم في الالفاظ المفردة نظير العقولات المفردة التي لا تبيل تفصيل فيها ولا
تركيب ولا صدق ولا كذب بل الانفي للفظ المفرد المعنى ابتداء والالزم الدور وفيها في المفردات المتوحد
بالاضاع الشخصية واما المفردات الموضوعة بالاضاع النوعية كالصفات الشبهة والكلم وما في حكمها
كالنفس في حكم المركبات في انه يمكن ان تفهيم المعنى ابتداء مثلا اذا عرفت معنى المركب الوضع التو
لفاعل بان ما كان على وزن الفاعل من التثنية في الجذر يعني ذوات قام بها المبدأ المصدر من ثم
صعدت لفظ الفاعل والاضاع ولم تكن سمعة قبل فاعلم بانك معنا هذا اللفظ السمع بتركيب العالين
السابقين كما يمكن ان تعرف معنى غلام زيد مجرور اللفظ المركب ابتداء بعد ان كنت تعرف الوضع النوعي
للمركب بالاضاع في تفهيم معنى العالم بمعنى زيد ثم سمعت هذا اللفظ المركب ولم تكن سمعة قبل ثم زوم الدور
في المفردات الموضوعة بالاضاع الشخصية فاعلم لان علم المعنى بهذا اللفظ متوقف على العلم بالوضع والعلم
بالوضع متوقف على العلم بالمعنى فيلزم الدور واعرض على بعض شرايع السلم بان المفرد والركب في الاشياء
بالركب في الوضع النوعي لا يلزم الدور في ايضا على تقدير حصول معناه فاننا اذا فرضنا لفظا مفردا كركب
كالانسان والفرس مثلا فرضنا علم وضعه فاعلم معناه بالوجه العربي بحيث لم يحصل ذات معناه سمعة
الذين وانما يحصل الالتفات اليه بانقط ومثله اذا افهينا لفظ الانسان والفرس وفرضنا حصوله
بواسطه وضع ذلك اللفظ في الذين فلا يلزم الدور فان حصول معناه في العلم الوضع كركب بالاضاع
العرضي فانما يحصل الالتفات الى معناه فقل لم يجد القائل اللفظ عليه علم بالوضع على هذا الوجه في الاله
يحصل ذات معناه ايضا وفرض في التثنية التثنية في الالهية وحده في الالهية في الذات

[illegible]

ان الامر في الالف الى الرسم متعصب جدا فاذا اخرجوا ما ان يكون نفس الرسم معاصلا بعد حصول الرسم ويكون كما
كامل الى الحد يكون حصوله بعد حصول الرسم فاذا حصل الرسم مستحقه الذين مستعدوا لما يحصل من الرسم فاما
عليه السيد الفاضل فيكون الرسم معاصلا لغيره الى الكثرة متصفا الذي في جميع العوارض والاصيال بعض الرسم الى الكثرة
المعروفه من الرسم وتوان كان متعلما عنه تحقيق اذ لم يزل على امتناعه دليل قوي بعد ما ذكره في الامتناع متعصب
بعد لكنه ليس كليا في جميع الرسم بل في نسبت وقوله اذ لم يعنى شي من الرسم بل في العوارض وشعوره في بعضه من رسمه المتعصب
والا لكان ان لا يفتقد شرطه القول بكونه دليل بوجه في جميع الرسم وتوان كان يكون الحاصل بالرسم هو الالف
المتعصب الى اتحاد العوارض المتأخذه في الرسم على اجمال العوارض والاصيال الى اجمال الحاصل في الالف وان يكون
هذا الجمل مرادة للملاحظة الرسم العروض ليكون الفصل معاصلا لغيره الى الجمل بالاصيال والاتصال تحقيقه
والجمل بوجه الاتفاقات الى المعروض من الرسم بالاصيال الجازي على ما يراه السيد الزاهد في التمهيد فير عليه
ان الجمل والفصل كليهما من عوارض المعروض للرسم ويصلح كل منهما ان يقع مرادة للملاحظة فالتحقق مستند
لجمل الجمل مرادة لردون الفصل وتوان كان لا يحصل شي من الرسم بل في جميع العروضيات او الفئات
مع العروض مرادة للملاحظة الرسم على ما هو رأي السيد الزاهد في التمهيد فير عليه في الالف وان كان
مجمول ولا يتحقق الحركة التانيية التي من السبادي الى المطالب من ان يجب في الكسب التانيية الى الجمل بالاصيال
الحقيقية كما صح بانه الفقه في البحث الثالث عشر عشره اختلفت في ان الجمل يكون في رسمه التمهيد والاصيال
السيد الزاهد الحق في ان لا يكون رسمه التمهيد مع مرادة الكثرة لان المقصود بالبرهان كان نفس الشيء فقد تم
بمحصل الكثرة وان كان غيره وليس ذلك الا الشيء من حيث العوارض وهو غير الشيء لما لا يكون نفس
الشيء مقصودا فلا يكون الرسم معاصلا له وللحصول بالكتبة شيئا آخر واعترض عليه بعض المفاضل السهانية
في العروة الوثقى بان هذا الاستدلال يوجب ان يصح الرسم معاصلا لغيره العلم بالكتبة والواجده اما التاكيد
فلما ذكره واما الاول فلان المقصود بالرسم قبل الكثرة ان كان نفس الشيء فلهذا لا يحصل بالرسم كما صح
في مواضع من انه لا يصلح الرسم لكن الحقيقة وان كان الفصل للشيء من حيث العوارض فلما لا يكون الرسم
موسوما كما جبهه بنها وان فرق بان المقصود بواسطة الرسم للاتفاقات التانيية وان الحصول في جميع الرسم قبل
الكتبة لاجلده فنقول كما ان المقصود هو الاتفاقات الى نفس الشيء هناك بواسطة الرسم ويبقى الرسم معاصلا
كذلك بعد الكثرة يمكن الاتفاقات بواسطة الرسم الى نفس الشيء مع قطع النظر عن جسيمة العوارض ثم بنها وان
اخرى للاتفاقات الى ذلك الشيء ايضا وهو ان الحاصل لكن ذلك لا يمنع الاتفاقات بواسطة العوارض الا
ترى ان الرسم يكون سبوقا على العلم بخلافه او لا يكون المقصود فيه الاتفاقات الى الشيء من حيث العوارض

الأخرى الخاصة بالاول وبالحكمة من الربط الى الملازمة لا تكون معتبرة في حاشية المتكلمات اليه انتهى واجب منه
 بان المرسوم اذ لم يكن حاصل من قبل ولا اقتضا من جميع بامداه يكون السبب لرسومه العينية واذا لم
 يكتف فقط حصل الامتياز فلا يكون السبب الاجل حتى ولا اقتباس على الرسم بعد الرسم ان الرسوم منها القسمة
 بالجملة والنفقة والادوية فكل رسم امتياز لا يفيد الاخر واما التخصيص بعد الرسم فانه كان من غير
 غير حاصل وبالجملة بعد تخصيصه انتهى القول فيه لظهور من جهة الاول ان الكلام في الامكان والاستباح بالنظر
 على المرتبة على النظر فالجواب الذي يلزم في الرسم بعد التخصيص يلزم قبله لانه لا يكون الرسم موصوفا
 واما الامتياز فلا يشترط على النظر بالذات مقصودا فلا كلام فيه وانما انما اراد بالامتياز ان لا يرد
 به الامتياز انما من جميع بامداه فغيره مختلفا باختلاف الرسوم فالتفصيل اعمد لا يفيد الاخر وان اراد به
 الامتياز من بعض بامداه فغيره مختلفا على الجوهري من اشتراط الحكم والعلم يلزم ان يجوز الرسم بعد التخصيص
 ايضا لا يكون ان التخصيص بالذات لا يعم على ما هو في القدر فلا يفيد الامتياز الا من بعض بامداه فيكون الرسم
 بعده الامتياز من جميع بامداه اول امتياز الاخر غير الامتياز الى اصل بالتخصيص والعلم بالكتبة شامل للتخصيص
 والذاتيات ومعين الذاتيات والاخرى العلم بالذات من العلم بالكتبة وبالجملة وبغيره ولو لم يكن السيد الزاوي
 الا ان يخص في خصوص ثم المقام العلم بالكتبة بالعلم بامداه التام وانما ان التخصيص بعد الرسم لا يمكن المقصد
 تخصيصه بعد امتياز التام الا بالتفصيل غير ممكن بالنظر على ترتيب السيد الزاوي من هذا التوجيه توجيه بالايدي في تلك
 الاما ان يقال ان ليس توجيهنا بل هو استدلال على عدم الجواز من عند نفسه المجتهد الزاوي عند تفسيره في
 باب التخصيص بعد الامتياز ان الامتياز لا يحتاج الى حد آخر لانه يحتاج الى حد آخر ايضا الى حد آخر لانه ايضا حد واما
 يحتاج الى التخصيص فيكون ذلك الحد ايضا يحتاج الى الحد بعده الضابط فيلزم التسلسل وايضا حد اخر من
 من الحد لانه مصنفات اليه فوجد فاص تخصص الامتياز الى شيء خاص هو الحد والحد وهو الحد العام الشامل
 لجميع الحدود والتشريف بالاختصاص غير جائز وقد يجاب عنه بان حد الحد عينه كوجود الوجود فلا يلزم التسلسل
 وفيما لا يخفى وادنى من ان يلتفت اليه وقد يجاب بان هذا التسلسل في الامور الاعتبارية وهو ليس بمحال
 بل هو لا يلزم فيها بل لا يسلسل فيها تقطع القطع بالاعتبار بالجملة الا في اشكال هذه الامور
 لا يتناهى لا تقضي وهو غير ممكن كما ان في موضع الامتياز لا يتناهى حتى يتم حيل وجوده وبان الاختصاص في حد الحد
 بالنظر الى الامتياز واما قطع النظر عنها مع الاضافة صدق عليه فهو مساو له في ما قيل في المقام من قول ان
 السرف في التمام ان مقدم الحكم على منكر النسخ يلزم من نفسه لبقا الذي هو مفهوم الرسم فان مفهوم التخصيص
 حقيقة الاعتبارية لكن عروض هذا المفهوم نفسه ولما لم يشروط بعرض الملاحظة التخصيصية فلا يلزم

المفهوم الاجمالي والاحكام على جملتها لا بد من مفهوما تفصيليا حتى يمكن عليه الحد كذا لا بد من المفهوم الاجمالي والاحكام
 الذي هو الوجود في نفسه ليس مفهوما على كل منها محدود في حدوداته ويحتمل على المفهوم الاجمالي والاحكام الاول
 الاجمالي المحض في حد ذاته لا اعتبار من الوجود باعتبار عروضا حصته والحد في التفصيل لا الاحصية من حيث اعتبارها
 هذا المحض للخص في السام والاهتمام بالاختلاف الحقيقية من حيث هي كما ان المفهوم المحض يكون من انفسه بعض
 من انفسه باعتبار عروضا للخص وعندها باعتبار الاختلاف المفهوم من حيث هو ولا مضائق فيه اذا كان
 باعتبار من وجهين مختلفين كذا عروضا للمفهوم المحدد للتفصيل المفهوم التفصيلي للمحددين مطلقا بل العارض هو مفهوم
 الاجمالي والمعرض هو مفهوم التفصيل لا التباين التفصيل في مفهوم العارض فان الكل في مفهوم المحصنة
 يلزم احتياجا لا وان كانت المحصنة تلاحظ تفصيلا باعتبار قدر الملاحظة والملاحظات الى الطبيعة والتفصيل
 كغيره وان الروم كما ان العارض في الكل هو مفهومه الاجمالي على ما هو الظاهر والمعرض هو مفهومه الاجمالي
 والتفصيل جميعا ولا مانع من ان يعتبر التفصيل في مرتبة العارض ايضا لعدم الاستحالة والحدود واذ كان
 العارض هو مفهومه الاجمالي في حد ذاته يكون هذا اعتبار عروضا للمحد فلا يحتاج الى حد آخر باعتبار في نفسه
 ومن جهة تلاحظه في طبيعته من حيث هي بل لا يحتاج اليه باعتبار عروضا عارض هو المفهوم الاجمالي
 فاحتياج الذات اليها هو المفهوم الاجمالي العارض ومعه هو العلم التفصيلي بعينه لا غير ولا دور
 فان المعارض مقدم على العارض في تقدم عليه باعتبار المعروضية ايضا كما تقدم عليه باعتبار تقدمه على
 الموجود الذي هو وكذا القول اذا اعتبر العارض هو المفهوم التفصيلي فانه غير محتاج الى المحصنة انفسه باعتبار
 ملاحظة التفصيل في بل لا يحتاج اليه باعتبار عروضا للملاحظة لا بما للتي له وهذا الاعتبار معه هو المفهوم
 التفصيلي فانه في المقام فانه منزه الاقدام قد انتفى فيه على هذا القدر اليسير من بعض التفرقة وقد رتب فيه
 حجابا وخفايا في المعاطف والزاويا ولا حاجة المقام وعدم ترفيع العوائق والبيانات وقلة هجوم الشك
 والمصانق والشواغل والعلائق لحررتها فليكن تلك طيف التفرقة وتبريد الطبيعة المحضتها الحجابا
 قال السيد السابق في التقديرات محصلها ان الجبريات والعرضيات المتقاطعة لها ليست هي المفومات
 المعبر عنها فان المعبر بها قاصرة لازمة للمعبر عنها على الاطلاق وانما المحكوم عليه بالذاتية والعرضية هو
 المعبر عنها الذي هو ذاتية ذلك اللازم والاختلاف بالذاتية والعرضية ليس في مفومات المعنويات
 انفسها بل فيا غير هذه الاثر في ان الفصول والاجناس الحاصية اذ هي بساطة لا يمكن تقدمها او تفرقها
 والاستشياء التي اوتى بها على انما فصول واجناس فانما هي تدل عليها ما هي لوازم ومفومات كما يقال
 الجبر هو الوجود لا في موضوع مفهوم العنوان وان كان عرضيا لازما الا ان المعنويات المعبر عنها من حيث

فوقه ريف المسند لهما وسور من هذا الموضع استعمله القائل في الايام معلوم عروم البحر المسير ريف
الابحار ارات الابرار ارات اتمخافه وابلانتي قامت القرية الحلية على راروتها وكذا ابا الابرار ارات
الابرار القرية الحلية لعد الكفر من الباحت اتمخافه وابلانتي قامت القرية الحلية على راروتها وكذا ابا الابرار ارات
تمخافه وابلانتي قامت القرية الحلية على راروتها وكذا ابا الابرار ارات
لعد وامن تحفة مسند الامام ابي حنيفة وشرح التواتر وشرح المسند اتمخافه وابلانتي قامت القرية الحلية على راروتها وكذا ابا الابرار ارات

الخامس

في هذا الكتاب قد علمت ان الله سبحانه وتعالى الشريفي في سياتيها فورا يتعلق بملك اودو مطهر
في شهر ربيع سنة ايت واثنتين وخمسين من هجرات الهجرة غير كث اعرفت وغيره فخذ ختمه في عدة ايام
بعد عوده الى الوطن وكان من بينه وبينه فخذ من الصباح الى ما قبل نصف النهار ويحصل فيه خوار
شماخية واوراق مسحى زائد بوزن اوقيا او اقل او اكثر حتى ياتي في الشهر اربعين جسد اثم الله في ملك
العدو خمسين جزوا القدر الاظم عند من معانيه ونفاس طلبة وطاعت تارة وتحققاته و
تدقيقاته من نتائج افكاره ووقائق انظاره وسادة طبعية التي تالما اذ ان نفسه يرتكز قد صدر
عني من الاطباء والاطالة في عبارة تسيلا وتقييما للطلاب الدقيقة وان لم يكن ملائما لطبيعة
فقد اتركه تقييما لافادة الطلبة ولا يات من السابعة ولا يبين عدم اخفا في شأن من الغلط والحق والبيان
بشرح انه ضعيف ومبنا على مزاجه وقد علمه الوقت عن الخوض والنظر الثاني ودرهته هو اني الهرة
وهذا الكتاب من اواخر الحقيقة وبعد ذلك له تحقيقات اخرى الى الآن اذ في الطب في هذا السن
والضنون والاخره اسواق من التحقيق قد حصل لها نصيب آخر ايضا وتجلت على مقام شيخ وحصل صنع و
اقتضى بما انيق عيسى حصار القدس من قبل النفوس القدرية ولا يصح في هذه الية طبع الكتاب
حسن الخطوط ولا جازة عبارة اذ ان قداما وسوقا على منهاج الادب وادب وادب وادب وادب وادب وادب
الضمة في الفاظ والنقاط وغير ذلك لما لم يوفق لاسمها القصد والوجه ارا عذر
قاهرة ونوازيل باهرة بل المطوح الميرجا ومن ارباب العلم ان يظروا الى ترجيح لغته فيما بين
في وقت معانيه واستطراف سانية ما يجوز الى طاعت القرية وتجزوا الطبيعية وهذا العبد قد ولد في وطن
سنة الف واثنتين واربعمائة من الهجرة في ساج عشر شعبان يوم الاربعاء وقد نشأ في بلد
وتعلم بعد خروا القرآن شيئا قليلا من كتب الفارسية ثم افاد في قلم العربية وعمر ثلث عشرة سنة وخرج

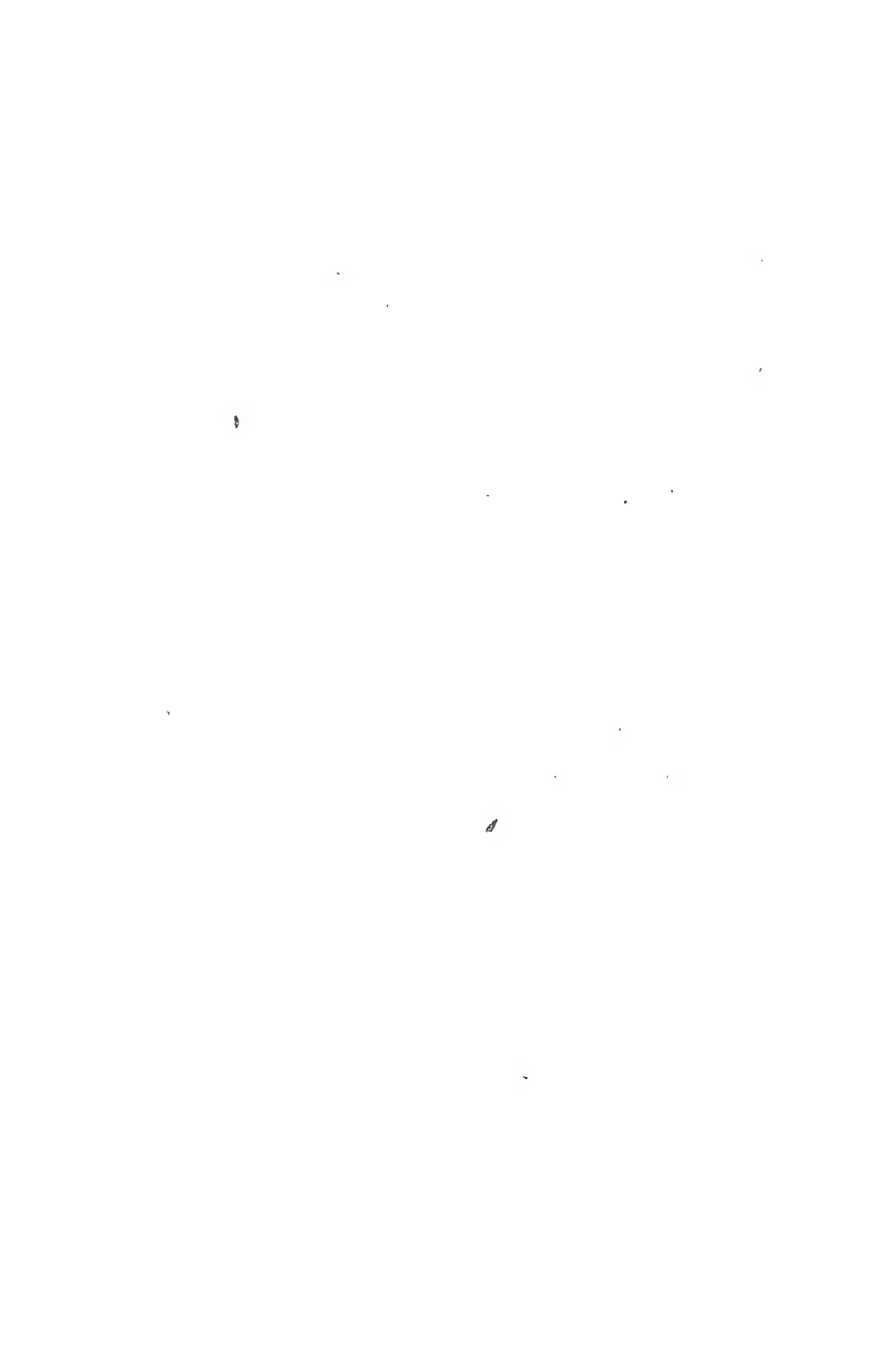
۱۰۸

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠																																																		

[illegible]

[illegible]

٢٤٩	٢٥	العقود	٢٥	العقود	٢٥	٢٤٩
٢٥٠	٢٥	كركرا	٢٥	كركرا	٢٥	٢٥٠
٢٥١	٢٥	والترث	٢٥	والترث	٢٥	٢٥١
٢٥٢	٢٥	والوثة والوثة	٢٥	والوثة والوثة	٢٥	٢٥٢
٢٥٣	٢٥	من زيد	٢٥	من زيد	٢٥	٢٥٣
٢٥٤	٢٥	الحكي	٢٥	الحكي	٢٥	٢٥٤
٢٥٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٥٥
٢٥٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٥٦
٢٥٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٥٧
٢٥٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٥٨
٢٥٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٥٩
٢٦٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٦٠
٢٦١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٦١
٢٦٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٦٢
٢٦٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٦٣
٢٦٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٦٤
٢٦٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٦٥
٢٦٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٦٦
٢٦٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٦٧
٢٦٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٦٨
٢٦٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٦٩
٢٧٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٧٠
٢٧١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٧١
٢٧٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٧٢
٢٧٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٧٣
٢٧٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٧٤
٢٧٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٧٥
٢٧٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٧٦
٢٧٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٧٧
٢٧٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٧٨
٢٧٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٧٩
٢٨٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٨٠
٢٨١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٨١
٢٨٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٨٢
٢٨٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٨٣
٢٨٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٨٤
٢٨٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٨٥
٢٨٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٨٦
٢٨٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٨٧
٢٨٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٨٨
٢٨٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٨٩
٢٩٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٩٠
٢٩١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٩١
٢٩٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٩٢
٢٩٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٩٣
٢٩٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٩٤
٢٩٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٩٥
٢٩٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٩٦
٢٩٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٩٧
٢٩٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٩٨
٢٩٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٢٩٩
٣٠٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٠٠
٣٠١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٠١
٣٠٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٠٢
٣٠٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٠٣
٣٠٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٠٤
٣٠٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٠٥
٣٠٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٠٦
٣٠٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٠٧
٣٠٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٠٨
٣٠٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٠٩
٣١٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣١٠
٣١١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣١١
٣١٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣١٢
٣١٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣١٣
٣١٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣١٤
٣١٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣١٥
٣١٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣١٦
٣١٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣١٧
٣١٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣١٨
٣١٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣١٩
٣٢٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٢٠
٣٢١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٢١
٣٢٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٢٢
٣٢٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٢٣
٣٢٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٢٤
٣٢٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٢٥
٣٢٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٢٦
٣٢٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٢٧
٣٢٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٢٨
٣٢٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٢٩
٣٣٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٣٠
٣٣١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٣١
٣٣٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٣٢
٣٣٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٣٣
٣٣٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٣٤
٣٣٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٣٥
٣٣٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٣٦
٣٣٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٣٧
٣٣٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٣٨
٣٣٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٣٩
٣٤٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٤٠
٣٤١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٤١
٣٤٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٤٢
٣٤٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٤٣
٣٤٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٤٤
٣٤٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٤٥
٣٤٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٤٦
٣٤٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٤٧
٣٤٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٤٨
٣٤٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٤٩
٣٥٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٥٠
٣٥١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٥١
٣٥٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٥٢
٣٥٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٥٣
٣٥٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٥٤
٣٥٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٥٥
٣٥٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٥٦
٣٥٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٥٧
٣٥٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٥٨
٣٥٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٥٩
٣٦٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٦٠
٣٦١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٦١
٣٦٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٦٢
٣٦٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٦٣
٣٦٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٦٤
٣٦٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٦٥
٣٦٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٦٦
٣٦٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٦٧
٣٦٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٦٨
٣٦٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٦٩
٣٧٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٧٠
٣٧١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٧١
٣٧٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٧٢
٣٧٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٧٣
٣٧٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٧٤
٣٧٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٧٥
٣٧٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٧٦
٣٧٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٧٧
٣٧٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٧٨
٣٧٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٧٩
٣٨٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٨٠
٣٨١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٨١
٣٨٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٨٢
٣٨٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٨٣
٣٨٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٨٤
٣٨٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٨٥
٣٨٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٨٦
٣٨٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٨٧
٣٨٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٨٨
٣٨٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٨٩
٣٩٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٩٠
٣٩١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٩١
٣٩٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٩٢
٣٩٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٩٣
٣٩٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٩٤
٣٩٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٩٥
٣٩٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٩٦
٣٩٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٩٧
٣٩٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٩٨
٣٩٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٣٩٩
٤٠٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤٠٠
٤٠١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤٠١
٤٠٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤٠٢
٤٠٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤٠٣
٤٠٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤٠٤
٤٠٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤٠٥
٤٠٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤٠٦
٤٠٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤٠٧
٤٠٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤٠٨
٤٠٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤٠٩
٤١٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤١٠
٤١١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤١١
٤١٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤١٢
٤١٣	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤١٣
٤١٤	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤١٤
٤١٥	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤١٥
٤١٦	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤١٦
٤١٧	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤١٧
٤١٨	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤١٨
٤١٩	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤١٩
٤٢٠	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤٢٠
٤٢١	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤٢١
٤٢٢	٢٥	جلد جلد	٢٥	جلد جلد	٢٥	٤٢٢
٤٢٣	٢٥	جلد جلد	٢٥</			



191



17

**MUSLIM UNIVERSITY LIBRARY
ALIGARH**

This book is due on the date last stamped. An over due charge of one anna will be charged for each day the book is kept over time.

--	--	--	--

